جامع الدروس العقدية

في شرح

العقيدة الطحاوية

لأبي جعفر الطحاوي

شرح أصحاب الفضيلة

علي ابن أبي العز الحنفي — عبد العزيز بن محمد بن مانع

عبد الرحمن بن ناصر البراك — صالح بن فوزان الفوزان

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

وبهامشه تعليقات أصحاب الفضيلة

أحمد بن محمد شاكر — عبد العزيز بن عبد الله بن باز

محمد ناصر الدين الألباني — عبد الرزاق عفيفي

إعداد

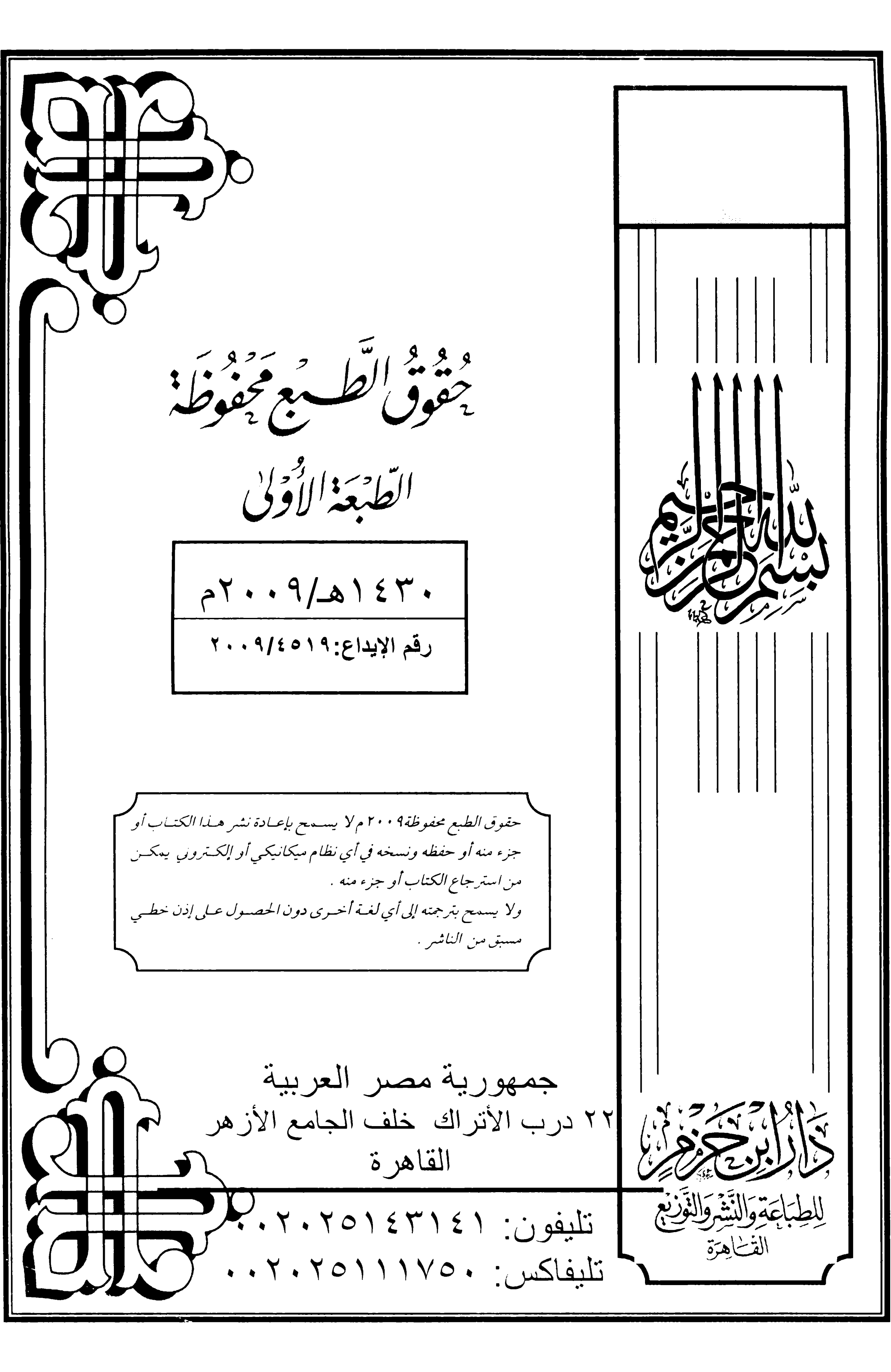
مركز العروة الوثقى

للبحث العلمي وتحقيق التراث

الجزء الثالث

دار ابن حزم

القاهرة



الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/٤٥١٩

جمهورية مصر العربية
٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
القاهرة
تليفون: ٠٠٢٠٢٢٥١٤٣١٤١
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٥١١١٧٥٠

الدرس الثامن والعشرون:

وجوب طاعة الأئمة والولاة

٧٢- وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا[١]، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ [بِالشَّرِّ[٢]]، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَىٰ طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فَرِيضَةً[٣]، مَا لَمْ يَأْمُرُوا

---

(١) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

قوله: «وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا»:

●قد ذكر الشارح في ذلك أحاديث كثيرة تراها مخرجة في كتابه، ثم قال: «وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب علىٰ الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر علىٰ جورهم تكفير السيئات، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورىٰ:٣٠] ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [الأنعام:١٢٩] فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم فليتركوا الظلم.

قلت: وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، وهو أن يتوب المسلمون إلىٰ ربهم، ويصححوا عقيدتهم، ويربوا أنفسهم وأهليهم علىٰ الإسلام الصحيح، تحقيقًا لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد:١١] وإلىٰ ذلك أشار أحد الدعاة المعاصرين بقوله: «أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم؛ تقم لكم علىٰ أرضكم».

وليس طريق الخلاص ما يتوهم بعض الناس، وهو الثورة بالسلاح علىٰ الحكام، بواسطة الانقلابات العسكرية، فإنها مع كونها من بدع العصر الحاضر، فهي مخالفة لنصوص الشريعة التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس، وكذلك فلا بد من إصلاح القاعدة لتأسيس البناء عليها ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج:٤٠].

(٢) زيادة من بعض النسخ.

(٣) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

قوله: «وَنَرَىٰ طَاعَتَهُم من طَاعَةِ الله ﷻ فريضةً»:

●ومن الواضح أن ذلك خاص بالمسلمين منهم؛ لقوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:٥٩].

وأما الكفار المستعمرون فلا طاعة لهم، بل يجب الاستعداد التام مادة ومعنًىٰ؛ لطردهم وتطهير البلاد من رجسهم.

=

بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِّ:

قوله: «وَلاَ نَرَىٰ الخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلاَةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، ولاَ نَدْعُو عَلَيْهِم، وَلاَ نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِم، وَنَرَىٰ طَاعَتَهُم من طَاعَةِ الله ﷻ فَرِيضَةً، مَا لَم يأمُروا بمعْصِيةٍ، وَنَدْعو لَهُم بِالصَّلاحِ والمعَافَاةِ»:

●قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: **«من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصىٰ الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني»**[٤].

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: «إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كانَ عبدًا حبشيًّا مجدَّع الأطراف»[٥]، وعند البخاري: «ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة»[٦]، وفي «الصحيحين» أيضًا: **«علىٰ المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»**[٧]، وعن حذيفة بن اليمان قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنتُ أسأله عن الشر؛ مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: **«نعم»**، فقلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: **«نعم، وفيه دَخَنٌ»**، قال: قلت: وما دخنه؟ قال: **«قوم يستنُّون بغير سنتي، ويهتدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر»**، فقلت: هل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: **«نعم، دعاة علىٰ أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها»** فقلت: يا

= وأما تأويل قوله تعالىٰ: ﴿مِنكُمۡ﴾أي: فيكم، فبدعة قاديانية ودسيسة إنكليزية؛ ليضلوا المسلمين، ويحملوهم علىٰ الطاعة للكفار المستعمرين، طهر الله بلاد المسلمين منهم أجمعين!!

(٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٩٥٦)، ومُسْلِم (١٨٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٨٣٧)، وابْنُ مَاجَه (٢٨٦٢)، واللفظ له، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٩٦)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧١٤٤)، ومُسْلِم (١٨٣٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

رسول الله، صِفْهُم لنا؟ قال: «**نعم، قوم من جلدتنا، يتكلمون بألسنتنا**»، قلت: يا رسول الله، فما ترىٰ إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين، وإمامهم**»، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض علىٰ أصل شجرة، حتىٰ يدركك الموت وأنت علىٰ ذلك**»(٨).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رأىٰ من أميره شيئًا يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات، فميتةٌ جاهلية**»(٩).

وفي رواية: «**فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**»(١٠).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما**»(١١).

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»(١٢)، فقلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟ قال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من وَلِيَ عليه والٍ، فرآه يأتي شيئًا من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدًا من طاعه**».

فقد دل الكتاب والسنة علىٰ وجوب طاعة أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، كيف قال: «**وأطيعوا الرسول**»، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؟ لأن أولي الأمر لا يُفْرَدون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول؛ لأنه من يطع الرسول فقد

---

(٨) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٧٠٨٤)، ومُسْلِم (١٨٤٧)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٩) أَخرَجَه البُخَارِيّ بنحوه (٧١٤٣)، ومُسْلِم (١٨٤٩)، من طريقين كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٠) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٧٥٨)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، والتِّرمِذِيّ (٢٨٦٣)، من حديث الحارث الأشعري رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٦٤١٠).

(١١) أَخرَجَه مُسْلِم (١٨٥٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأَخْرَجَه الطَّبَرَانِيّ في «الأوسط» (٢٧٤٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٢) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٨٥٥)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه، وأَخْرَجَه أَحْمَدُ (٢٤/٦).

أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله.

وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جَوْرِهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران:١٦٥]، وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام:١٢٩].

فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظلم.

وعن مالك بن دينار: أنه جاء في بعض كتب الله: «أنا الله مالك الملوك، قلوب الملوك بيدي، فمن أطاعني جعلتهم عليه رحمةً، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمةً، فلا تشغلوا أنفسكم بسبِّ الملوك، لكن توبوا أَعْطِفْهُمْ عليكم»[١٣].

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❑ قوله: «وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا...»:

● وهذا فيه سلامة دين الإنسان، فينبغي له في مسائل الخلاف أن يأخذ بقول جمهور العلماء؛ لأن ما خالف قول الجمهور شاذ لا يعول عليه، ما لم يكن في ذلك دليل نص من الكتاب والسنة، فالأخذ به واجب.

وهذا بالإجماع كما حكاه الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١٣) وقد أَخرَجَه الطَّبَرَانِيّ في «الأوسط» بنحوه (٨٩٦٢)، من حديث أبي الدرداء مرفوعًا، وقال العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة»، برقم (٦٠٢): «ضعيف جدًّا».

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَىٰ طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ -عز وجل- فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ»:

●«**وَلَا نَرَىٰ**»؛ أي: نحن أهل السنة والجماعة.

«**الْخُرُوجَ**»: يعني: بالسلاح والقتال.

«**أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا**»: أئمة المسلمين.

«**وَإِنْ جَارُوا**»: وإن كان منهم ظلم على الرعية؛ فالواجب الصبر والمدافعة بالتي هي أحسن.

وهذا أصل عظيم من أصول أهل السنة، وهو النصح لولاة الأمر، وهو محبة الخير لهم والدعاء لهم بالعافية وصلاة الحال والاستقامة، والتوفيق للقيام بحق الله وحقوق رعاياهم، ومن كمال النصح للأمة عدم الخروج عليهم بالسلاح وقتالهم لما يحصل منهم من ظلم أو معصية بحجة إنكار المنكر، أما من يخرج عليهم للمنازعة على السلطة فهذا لون آخر؛ فالذي نعنيه هنا أن أهل السنة والجماعة لا يرون الخروج على الأئمة بسبب ما يقع منهم من ظلم ومنكرات.

والله تعالىٰ قد أمر بطاعة ولاة الأمر في قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩]، وكذلك الرسول ﷺ قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصىٰ الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصىٰ أميري فقد عصاني**»[١٤]، وقال ﷺ: «**علىٰ المرء المسلم: السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»[١٥]، وقال ﷺ في الحديث الصحيح: «**إنما الطاعة في المعروف**»[١٦]، وقال ﷺ: «**من رأىٰ من أميره شيئًا يكرهه فليصبر**

(١٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٩٥٦)، ومُسْلِم (١٨٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧١٤٤)، ومُسْلِم (١٨٣٩)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(١٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٣٤٠)، ومُسْلِم (١٨٤٠)، وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه.

عليه فإنه مَنْ فارق الجماعة شبرًا فمات إلا مات ميتة الجاهلية»[١٧]. وفي الحديث الصحيح عنه ﷺ: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»**[١٨]، قالوا: يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك؟ فقال: «**لا ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئًا من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدًا من طاعة»**[١٩]، وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «بايعنا علىٰ السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان». وفي رواية: «وعلىٰ أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم». والأحاديث في الأمر بطاعة ولاة الأمر بالمعروف، والنهي عن الخروج عليهم كثيرة مستفيضة.

وخالف المعتزلة أهل السنة في هذا الأصل، فالمعتزلة من أصولهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويدخلون في مفهومه: الخروج علىٰ الولاة الظلمة، ويجعلون الخروج عليهم واجبًا؛ لأنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا مخالف لما دلت عليه النصوص الصحيحة الصريحة المستفيضة عن النبي ﷺ، ومخالف لما عليه أهل السنة والجماعة، وهو مخالف لقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإنه يقوم علىٰ قاعدة «احتمال أدنىٰ المفسدتين لدفع أعلاهما»، فإنكار المنكر المقصود منه هو إزالة المنكر أو تخفيفه، فإذا كان إنكار المنكر يؤدي إلىٰ منكر أعظم لم يجز الإنكار، ولا شك أن الخروج علىٰ الأئمة يؤدي إلىٰ إهلاك الحرث والنسل، وفساد دين الناس ودنياهم، فهذا التشريع هو مقتضىٰ الحكمة، فليس تحريم الخروج علىٰ الأئمة رضًا بظلمهم وفجورهم؛ بل درءًا لما هو أعظم من ذلك، والواقع شاهد بأن ما جاءت به الشريعة هو الغاية في الحكمة وتحقيق المصالح العادلة.

---

(١٧) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٧٠٥٤) ، ومُسْلِم (١٨٤٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٨٥٥)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه، وأَحْمَدُ (٦/٢٤).

(١٩) أَخرَجَه مُسْلِم (١٨٥٥)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

وقوله: «**وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ**»: الدعاء لهم بالصلاح، هذا موجب النصيحة، قال النبي ﷺ: «**الدين النصيحة: قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**»[٢٠]. والنصيحة أن تدعو لهم بالصلاح، اللهم أصلحهم، اللهم أصلح بطانتهم، اللهم اهدهم صراطك المستقيم، ادعُ لهم لعل الله يصلح حالهم، لكن جرت عادة الناس أنهم لا يلتزمون بهذا المنهج، وقول النبي ﷺ في الحديث: «**وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونكم ويلعنونكم**»[٢١] ليس إقرارًا، وإنما هو من قبيل الإخبار بالواقع، ولم يُسَق على وجه التسويغ والتجويز له، فأهل العلم والإيمان، والصلاح والتجرد عن الهوى وإيثار الدنيا يحبون الخير لإخوانهم المسلمين، ولا سيما ولاة الأمر سواء أعطوهم من الدنيا أم لم يعطوهم، وفي الحديث الصحيح: «**ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم** -وذكر منهم: ... **ورجل بايع إمامًا لا يبايعه إلا لدنيا فإن أعطاه منها وفى وإن لم يعطه منها لم يفِ**»[٢٢]، فهو دائر مع الدنيا، وهذا واقع، فأكثر الناس إنما ينكرون على الولاة أمر الدنيا لا أمر الدين، فلا ينقمون تقصيرهم في حقوق الله، إنما نقمتهم الأثرة، ويطلبون منافستهم في الدنيا، ولهذا أوصى النبي ﷺ أصحابه الأنصار فقال: «**إنكم ستلقون بعدي أثرة؛ فاصبروا حتى تلقوني على الحوض**»[٢٣].

وقوله ﷺ: «**أثرة**»: استبداد بالولايات وبالمال. وقوله ﷺ: «**فاصبروا**»، أي: لا تنازعوا ولاة الأمر من أجل ذلك.

ويكثر الخروج على الولاة من أجل المنازعة على السلطة باسم الإصلاح الدنيوي أيضًا؛ فينتج عنه شر مستطير على الناس، فتسفك الدماء وتنتهك الحرمات، وتذهب الأموال، وينتشر الفساد، خصوصًا إذا لم يكن هناك استقرار في الأمر فتعم الفوضى، ويتمكن كل مجرم من بلوغ مرامه، واقتراف إجرامه.

---

(٢٠) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٥)، وأَبُو دَاوُد (٤٩٤٤)، وغيرهما من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

(٢١) سبق تخريجه.

(٢٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٣٥٨)، ومُسْلِم (١٠٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٧٩٢)، ومُسْلِم (١٨٤٥)، وغيرهما من حديث أسيد بن حضير رضي الله عنه.

وقوله: «وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ»: لا ننزع يدًا من طاعتهم؛ بل ندين لله بطاعتهم بالمعروف، عملًا بأمر الله تعالىٰ، ورسوله ﷺ.

وقوله: «وَنَرَىٰ طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ الله -عز وجل- فَرِيضَةً»: نرىٰ طاعتهم بالمعروف واجبة؛ لأنها من طاعة الله؛ فَكُلُّ مَنْ أمر الله بطاعته فطاعتهم من طاعته، فالرسول ﷺ تجب طاعته مطلقًا بلا قيد؛ لأن طاعته طاعة لله مطلقة، ومَنْ سواه ممن أمر الله بطاعته يطاع لكن بقيد، وهو ألا تكون في معصية، قال النبي ﷺ: «**إنما الطاعة في المعروف**»(٢٤). فإذا أطاع الإنسان ولي الأمر بالمعروف إيمانًا واحتسابًا أثيب علىٰ ذلك، أما إذا أطاعهم خوفًا من عقوبتهم، فهذا ليس بمطيع لله؛ لأن هذه ليست طاعة اختيارية تعبدية؛ بل طاعة عاديَّة قهرية.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وَلَا نَرَىٰ الخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا»:

●هذه مسألة عظيمة، فمن أصول أهل السنة والجماعة: أنهم لا يرون الخروج علىٰ ولاة أمر المسلمين ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:٥٩] وقال عليه الصلاة والسلام: «**من يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعصِ الأمير فقد عصاني**»(٢٥) فلا يجوز الخروج عليهم، ولو كانوا فساقًا لأنهم انعقدت بيعتهم، وثبتت ولايتهم، وفي الخروج عليهم ولو كانوا فساقًا مفاسد عظيمة، من شق العصا، واختلاف الكلمة، واختلال الأمن، وتسلط الكفار علىٰ المسلمين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالىٰ: «ما خرج قوم علىٰ إمامهم إلا كانت حالتهم بعد الخروج أسوأ من حالتهم قبل الخروج» أو كما ذكر.

وهذا حتىٰ عند الكفار، إذا قاموا علىٰ ولي أمرهم وخرجوا عليه، فإنه يختل أمنهم ويصبحون في قتل وقتيل، ولا يقر لهم قرار، كما هو مشاهد في الثورات التي حدثت في التاريخ، فكيف بالخروج علىٰ إمام المسلمين؟ فلا يجوز الخروج علىٰ الأئمة وإن

---

(٢٤) سبق تخريجه.

(٢٥) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٢٧٩٧)، ومُسْلِم (١٨٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كانوا فساقًا، ما لم يخرجوا عن الدين، قال عليه الصلاة والسلام: «**اسمعوا وأطيعوا إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان**»(٢٦) فالفسق والمعاصي لا توجب الخروج عليهم، خلافًا للخوارج والمعتزلة الذين يرون الخروج عليهم إن كان عندهم معاصٍ وحصل منهم فسق، فيقولون: هذا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويقصدون به الخروج على ولاة أمور المسلمين.

فأصول المعتزلة خمسة:

الأول: التوحيد، ومعناه: نفي الصفات، ويرون مَن يثبت الصفات فهو مشرك.

الثاني: العدل، ومعناه: نفي القدر، فيقولون: إن إثبات القدر جور وظلم، ويجب العدل على الله.

الثالث: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويريدون به الخروج على أئمة المسلمين إن كان عندهم معاصٍ دون الكفر. وهذا هو المنكر بنفسه، وليس من المعروف في شيء.

الرابع: المنزلة بين المنزلتين، وهو الحكم على أصحاب الكبائر بالخروج من الإسلام، وعدم الدخول في الكفر، وأما الخوارج فيحكمون عليه بالكفر.

الخامس: إنفاذ الوعيد، ومعناه: أن من مات على معصية وهي كبيرة من الكبائر دون الشرك، فهو خالد مخلد في النار، فهم يوافقون الخوارج في مصيره في الآخرة، ويخالفون الخوارج في أنه في منزلة بين المنزلتين، وألّف فيها القاضي عبدالجبار -من أئمتهم- كتابًا سماه: شرح الأصول الخمسة.

❑ **قوله**: «وَإِنْ جَارُوا»:

● الجور معناه: الظلم، أي: وإن تعدوا وظلموا الناس بأخذ أموالهم، وضرب ظهورهم، أو يقتلون المسلم، فلا يرون الخروج عليهم؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**اسمع وأطع وإن أخذ مالك وجلد ظهرك**»(٢٧) فالصبر عليهم أولى من الخروج؛ لما في

---

(٢٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ بنحوه (٦٦٤٧)، ومُسْلِم (١٧٠٩)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٢/١٨٤٧)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

الخروج من المفاسد العظيمة، فهذا من باب ارتكاب أخف الضررين لدفع أعلاهما، وهي قاعدة عند أهل السنة والجماعة، والنبي ﷺ أمر بالصبر علىٰ جور الولاة وإن ظلموا وجاروا وإن فسقوا.

❑ قوله: «ولاَ نَدْعُو علَيْهِم»:

●لا يجوز الدعاء عليهم؛ لأن هذا خروج معنوي، مثل الخروج عليهم بالسلاح، وكونه دعا عليهم؛ لأنه لا يرىٰ ولايتهم، فالواجب الدعاء لهم بالهدىٰ والصلاح، لا الدعاء عليهم، فهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة، فإذا رأيت أحدًا يدعو علىٰ ولاة الأمور، فاعلم أنه ضال في عقيدته، وليس علىٰ منهج السلف، وبعض الناس قد يتخذ هذا من باب الغيرة والغضب لله ﷻ، لكنها غيرة وغضب في غير محلهما؛ لأنهم إذا زالوا حصلت المفاسد.

قال الإمام الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ -ويروىٰ ذلك عن الإمام أَحْمَدُ- يقول: «لو أني أعلم أن لي دعوة مستجابة لصرفتها للسلطان».

والإمام أَحْمَدُ صبر في المحنة، ولم يثبت عنه أنه دعا عليهم أو تكلم فيهم، بل صبر وكانت العاقبة له، هذا مذهب أهل السنة والجماعة.

فالذين يدعون علىٰ ولاة أمور المسلمين ليسوا علىٰ مذهب أهل السنة والجماعة، وكذلك الذين لا يدعون لهم، وهذا علامة أن عندهم انحرافًا عن عقيدة أهل السنة والجماعة.

وبعضهم ينكر علىٰ الذين يدعون في خطبة الجمعة لولاة الأمور، ويقولون: هذه مداهنة، هذا نفاق، هذا تزلف. سبحان الله! هذا مذهب أهل السنة والجماعة، بل من السنة الدعاء لولاة الأمور؛ لأنهم إذا صلحوا صلح الناس، فأنت تدعو لهم بالصلاح والهداية والخير، وإن كان عندهم شر، فهم ما داموا علىٰ الإسلام فعندهم خير، فما داموا يُحَكِّمون الشرع، ويقيمون الحدود، ويصونون الأمن، ويمنعون العدوان عن المسلمين، ويكفون الكفار عنهم، فهذا خير عظيم، فيدعىٰ لهم من أجل ذلك، وما عندهم من المعاصي والفسق، فهذا إثمه عليهم، ولكن عندهم خير أعظم، ويُدعىٰ لهم بالاستقامة والصلاح، فهذا مذهب أهل السنة والجماعة، أما مذهب أهل الضلال وأهل الجهل، فيرون هذا من المداهنة والتزلف، ولا يدعون لهم، بل يدعون عليهم.

والغيرة ليست في الدعاء عليهم، فإن كنت تريد الخير؛ فادعُ لهم بالصلاح والخير، فالله قادر على هدايتهم وردهم إلى الحق، فأنت هل يئست من هدايتهم؟ هذا قنوط من رحمة الله، وأيضًا الدعاء لهم من النصيحة، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة**» قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**»[٢٨]. فهذا أصل عظيم يجب التنبه له، وبخاصة في هذه الأزمنة.

❑ قوله: «وَلا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِم»:

●هذا تأكيد لما سبق، حتى ولو حصل منهم ظلم وجور ومعاصٍ وكبائر دون الشرك، فإننا لا ننزع يدًا من طاعتهم، ولا نخرج عليهم ولا نعصيهم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩] بل نجاهد معهم، ونشهد الجُمع والجماعات والأعياد معهم؛ من أجل اجتماع كلمة المسلمين.

❑ **قوله: «وَنَرى طَاعَتَهُم من طَاعَةِ الله ﷻ فَريضةً، مَا لَم يأمُروا بمعْصِيةٍ»:**

●قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩] فالله أمر بطاعة ولاة الأمر من المسلمين، أما الكافر فلا طاعة له على المسلمين ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٤١] لأنه قال: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾؛ يعني: المسلمين. فتجب طاعتهم إلا إذا أمروا بمعصية، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله، فلا تطعه في تلك المعصية، لكن ليس المعنى أن تخرج عليه وتنزع الطاعة مطلقًا، بل لا تطعه في تلك المعصية، وأطعه فيما عداها، مما ليس بمعصية وقال عليه الصلاة والسلام: «**إنما الطاعة في المعروف**»[٢٩].

❑ **قوله: «وَنَدْعو لَهُم بِالصَّلاحِ والمعَافَاةِ»:**

●ندعو الله أن يرجعهم إلى الحق، ويصحح ما عندهم من الخطأ، ندعو لهم

---

(٢٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٥)، من حديث تميم الداري رضي الله عنه، وأَخْرَجَه التِّرمِذِيّ (١٩٢٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ مطولًا (٦٧٢٦)، ومُسْلِم (١٨٤٠)، من طرق عن عليّ رضي الله عنه.

بالصلاح؛ لأن صلاحهم صلاح للمسلمين، وهدايتهم هداية للمسلمين، ونفعهم يتعدَّىٰ لغيرهم، فأنت إن دعوت لهم دعوت للمسلمين.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحٌ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا»:

●قال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا**».

هذه الجملة يذكر فيها العقيدة التي أجمع عليها أئمة السلف الصالح ودوَّنُوهَا في عقائدهم وجعلوا من خالفها مُخالِفًا للسّنة وللجماعة بأنّا «**لَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا**»؛ يعني: الخروج بالسيف بالبغي عليهم، أو بتشتيت الاجتماع وتفريق الكلمة، أو باعتقاد الخروج، أو باعتقاد جوازه، أو ذهاب مذهب من أجازه -كما سيأتي-.

فقوله: «**وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ**»، «**وَلَا نَرَىٰ**» يعني: أهل السنة والجماعة المُتَّبِعِينَ للأثر ولهدي السلف ولما كان عليه الصحابة ولِما دلَّتْ عليه الأدلة، هؤلاء لا يَرَوْن الخروج علىٰ الأئمة وولاة الأمر حتىٰ ولو كان عندهم جور وطغيان وظلم، فإنه يجب أن يُطاعوا؛ لأن طاعتهم فريضة، هاهنا مسائل:

المسألة الأولىٰ:

لفظ الأئمة وولاة الأمور مما جاء به الكتاب والسنة.

فولي الأمر العام -يعني ولي الأمر للأمة للناس- يُطْلَقُ عليه ولي الأمر، ويُطْلَقُ عليه إمام.

أما ولي الأمر فقد جاء في الكتاب قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩]، وسُمُّوا وُلَاةَ الأمر؛ لأنَّ ما يَنْفُذُ من الأمور الشرعية والأمور الاجتهادية في الناس إنما يكون عن أَمْرِهِمْ، فالأمر راجع إليهم.

فإذًا ولي الأمر هو من بيده الأمر والنهي، أو بالعُرْفَ المعاصر القرار الذي يَنْفُذُ في الناس، كما قال ﷻ: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾.

وهذا جاء في السنة في عددٍ من الأحاديث كما جاء في الآية بتسمية الحكام بولاة الأمور.

أما لفظ الأئمة فولي الأمر هو الإمام، ومن ولَّاهُ الله أمر الناس وابتلاه بذلك فيُسَمَّىٰ إمامًا؛ لأنه يُؤْتَم بأمره ونهيه وقراره وما يختاره اجتهادًا للأمة.

ولفظ الأمام لولي الأمر جاء في السنة في قول النبي ﷺ: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم**»[٣٠]، وهذا ظاهر في تسمية ولي الأمر إمامًا.

المسألة الثانية:

الأصل أنَّ ولي الأمر يجمع بين:

- حسن التدبير في أمور الناس العامة، في أمور دنياهم، وما يُصْلِحُهُمْ، وما يحفظ بيضتهم، ويدفع عنهم الأعداء.

- العلم بأحكام الشريعة بما يناسب، ولا يُشْتَرَطُ فيه أن يكون الأعلم كما هو مبسوط في مكانه في كتب الفقه.

واجتمعت الصفتان في الخلفاء الراشدين الأربعة، وفي معاوية رضي الله عنه، وفي عددٍ من الأئمة وولاة الأمور في التاريخ إلىٰ الآن.

ولكن ربما لا يجتمع في ولي الأمر الصفتان فحينئذ يكون ما يُشْكِلُ علىٰ الناس في أمر دينهم ومَرْجِعُهُم فيه إلىٰ أهل العلم بالدين، وما يكون من قبيل الأمر العام للناس فإنه يكون لولي الأمر العام، وولي الأمر العام يستشير ويأخذ بقول أهل العلم فيما يرىٰ أن يستشيرهم فيه.

وهذا المَأْخَذ هو وجه قول من قال: «إن ولاة الأمر هم الأمراء والعلماء»؛ يعني: كلًّا فيما يخصه:

- الأمراء في الأمر العام، الأمر الدنيوي وما يُصْلِحُ الناس وما به تكون حياتهم.

- والعلماء فيما يكون من أمر الدين بما يأتون وما يذرون.

وهذا ليس هو الأصل، وإنما الأصل أنَّ ولي الأمر هو من يعلم، وهو الذي جاءت فيه الآيات ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، وكذلك ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٣]؛ لأنَّ الأصل اجتماع الصفتين في ولي الأمر.

(٣٠) سبق تخريجه.

فإذا لم تجتمع الصفتان أُعْطِيَ ولي الأمر الذي بيده الأمر والنهي حق الإمام، وفي المسائل الدينية يُسْتَفْتَىٰ ويُسْأَل أهل العلم.

ولهذا اجتنب كثير من العلماء بل أكثر العلماء والأئمة أن يُطْلِقُوا علىٰ العالم ولي الأمر؛ لأجل أن لا يكون هناك افتئات وخروج، ولأجل أن لا يكون هناك مأخذ لمن يريد الخروج علىٰ الإمام أو ولي الأمر.

ومنهم من استعمل هذا وهذا؛ يعني: أنَّ الأمور الدينية يُرجَعُ فيها إلىٰ من يلي الأمر الديني، وهم العلماء في أمور الفتوىٰ، وفيما يأتي المرء ويذر فيما بينه وبين ربه ﷻ، وفي الأمور العامة تكون لولاة الأمور.

المسألة الثالثة:

الخروج علىٰ ولاة الأمور وعلىٰ من انْعَقَدَتْ له بَيْعَة هو مذهب طوائف من المنتسبين إلىٰ القبلة، منهم الخوارج والمعتزلة، وبعض شواذ قليلين من التابعين وتبع التابعين، وبعض الفقهاء المتأخرين ممن تأثروا بمذهب المعتزلة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والذي عليه الصحابة جميعًا وعامة التابعين وهكذا أئمة الإسلام أنَّ الخروج علىٰ ولي الأمر مُحَرَّمٌ وكبيرة من الكبائر، ومن خرج علىٰ ولي الأمر فليس من الله في شيء.

والأدلة علىٰ هذا الأصل من الكتاب والسنة متعدّدة، احتجّ بها الأئمة ورأوا أنَّ من خالفها ممن تأول مِنَ السلف خالف فيه الدليل الواضح البَيِّن المتواتر تواترًا معنويًّا، كما سيأتي ذكر الأدلة إن شاء الله.

فإذًا أهل السنة والجماعة لما رَأَوْا ما أَحْدَثَتْهُ اجتهادات بعض الناس ممن اتُّبِعُوا فخرجوا علىٰ ولاة الأمر من بني أمية، أو خَرَجُوا علىٰ بعض ولاة الأمر من بني العباس، أو قبل ذلك ممن خرجوا علىٰ علي رضي الله عنه؛ بل قبل ذلك علىٰ عثمان وإن لم يكونوا من المنتسبين للسنة في الجملة، ذَكَرُوا هذا في عقائدهم ودَوَّنُوه، وجعلوا الخروج بدعة لمخالفته للأدلة.

وتلخيص ذلك: أنَّ اجتهاد من اجتهد في مسألة الخروج علىٰ ولي الأمر المسلم كان اجتهادًا في مقابلة الأدلة الكثيرة المتواترة تواترًا معنويًّا مِنْ أنَّ ولي الأمر والأمير تجب طاعته وتَحْرُمُ مخالفته إلا إذا أمر بمعصية؛ فإنه لا طاعة لأحدٍ في معصية الله.

ومِنْ أهل العلم من قال تَوَسُّعًا في اللفظ: «الخروج علىٰ الولاة كان مذهبًا لبعض السلف قديمًا، ثم لما رُئِيَ أنَّهُ ما أَتَىٰ للأمَّة إلا بالشر والفساد فأجمعت أئمة الإسلام علىٰ تحريمه وعلىٰ الإنكار علىٰ من فعله» كما قاله الحافظ ابن حجر

وهذا فيه تَوَسُّع؛ لأنَّهُ لا يقال في مثل هذا الأمر: إنه مذهب لبعض السلف، وإنما يُقَالُ: إنَّ بعض السلف اجتهدوا في هذه المسائل من التابعين، كما أنه يوجد مِنَ التابعين من ذهب إلىٰ القَدَرِ والقول المنافي للسّنة في القَدَرِ، ومن ذهب إلىٰ الإرجاء، ومن ذَهَبَ إلىٰ إثبات أشياء لم تَثْبُتْ في النصوص، فكذلك في مسألة طاعة ولاة الأمور ربما وُجِدَ منهم الشيء الذي الدليل علىٰ خلافه، والعبرة بما دَلَّتْ عليه الأدلة لا باجتهاد من اجتهد وأخطأ في ذلك.

المسألة الرّابعة:

هذا الأصل الذي قرَّرَهُ الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة:

أمّا القرآن، فمنه قول الله ﷻ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، ووجه الدلالة منه: أنّ النّبي ﷺ قال: «**من يُطع الأمير فقد أطاعني ومن يعصِ الأمير فقد عصاني**»[٣١].

وقال الله ﷻ أيضًا في سورة النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩]، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره أيضًا: لفظ ﴿أَطِيعُواْ﴾ جاء في طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ؛ يعني الأمر بالفعل ﴿أَطِيعُواْ﴾ ثُمَّ لَّما ذَكَرَ وُلَاة الأمور لم يُكَرِّر الفعل ﴿أَطِيعُواْ﴾، فقال ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ قالوا: وفي هذا مناسبة أنَّ طاعة ولي الأمر المسلم لا تكون إلا في غير مخالفة طاعة الله وطاعة رسوله، أما إذا كانت طاعته

---

(٣١) سبق تخريجه.

فيها مخالفة لطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فلم يُكَرِّر الفعل لأنَّ طاعة الله تجب استقلالًا؛ ولأنَّ طاعة رسوله ﷺ تجب استقلالًا، وأما طاعة ولي الأمر فإنها تجب تَبَعًا لا استقلالًا؛ لهذا الرجل الذي أَمَّرَهُ النبي ﷺ على سرية وقال لهم «**أطيعوه**» فأَجَّجَ نارًا وأمر الناس أن يقتحموها، فأَبَوا وقالوا: إنَّما فررنا من النار، -يعني بالإيمان والإسلام- فأخبروا رسول الله ﷺ بذلك، فقال «**أَمَا لو أنهم أطاعوه لم يخرجوا منها**»[٣٢]؛ لأنهم أطاعوه في معصية الله ﷻ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

ومن الأدلة قول الله ﷻ: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ الآية [ص:٢٦]، ووجه الدّلالة من الآية: أنّ الله ﷻ أَمَرَ داوود، وفي أَمْرِهِ أَمْرٌ للأنبياء أَمْرٌ لمن وَلِيَ الأمر أن يحكم بين الناس بالحق، وأن لا يتّبع الهوىٰ، وهذا مقصد، والوسائل لها أحكام المقاصد، فطاعة ولي الأمر فيما فيه تحقيق الحق وتكثير الخير، وتقليل الشر وإبعاد الهوىٰ، هذه لها حكم المقصد فتكون واجبة وجوب المقاصد؛ لأنها وسيلة، والوسائل لها أحكام المقاصد.

ومن السنة قول النبي ﷺ: «**من أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصىٰ الأمير فقد عصاني**»[٣٣].

وأيضًا ثَبَتَ عنه ﷺ أَنَّهُ قالَ: «**علىٰ المرء السمع والطاعة فيما أحب وفيما كره إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»[٣٤].

وصحَّ عنه ﷺ أيضًا أنه قال: «**إنما الطاعة في المعروف**»[٣٥] يعني: طاعة ولي الأمر في المعروف.

---

(٣٢) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٤٣٤٠)، ومُسْلِم (١٨٤٠)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣٣) سبق تخريجه.

(٣٤) سبق تخريجه.

(٣٥) سبق تخريجه.

وأيضًا ثبت عنه ﷺ أَنَّهُ قال: «**من رأىٰ من أميره شيئًا يكرهه فليَكْرَهْ ما يأتي من معصية الله ولا ينزعَنَّ يدًا من طاعة**»[٣٦].

وأيضًا صحَّ عنه ﷺ أنه قال: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**».

وأيضًا في الباب: الحديث الذي ذكرت لكم أنه ﷺ قال: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، ثم سئل ﷺ فقيل له: أفلا نقاتلهم؟ يعني: هؤلاء الذين نُبْغِضُهُمْ ويُبْغِضُونَنَا ونلعنهم ويلعنوننا، قال: «**لا ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا مَنْ وَلِيَ عليه والٍ فرآه يأتي شيئًا من معصية فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعنّ يدًا من طاعة**»[٣٧].

وأيضًا صح عنه ﷺ أنه قال: «**من رأىٰ من أميره شيئًا يكرهه فليصبر**».

والأدلة علىٰ ذلك في السنة كثيرة جدًّا وأُفْرِدَتْ بالتأليف، وحَرِيٌّ بطالب العلم أن يتتبعها في هذا الموضوع المهم الذي تكثر فيه الأهواء، وأصل الاتباع أن يَتَخَلَّص المرء من هواه، فقد كثر التأويل من القديم من عهد الصحابة، التأويل والتبرير في هذه المسائل، والواجب علىٰ المرء أن يموت علىٰ الطريقة الأولىٰ بغير تغيير ولا تبديل.

وهذه المسائل من المسائل التي كثر فيها التغيير والتبديل إمَّا عملًا وإما اعتقادًا -ولا حول ولا قوة إلا بالله- والسنة عزيزة واتباع طريقة السلف مطلوبة، والواجب علىٰ المرء أن يُخَلِّصَ نفسه من هواها، وأن يمتثل ما دلت عليه السنة دون مخالفة.

المسألة الخامسة:

الخروج علىٰ ولي الأمر يكون بشيئين:

الصورة الأولىٰ: عدم البَيْعَةِ واعتقاد وجوب الخروج عليه أو تسويغ الخروج عليه.

وهذا هو الذي كان السلف يطعنون فيمن ذهب إليه بقولهم «كان يرىٰ السيف»؛ يعني: اعتقادًا ولم يُبَايِع.

---

(٣٦) سبق تخريجه.

(٣٧) سبق تخريجه.

الصورة الثانية: وهي المقصودة بالأصالة أنهم الذين يخرجون على الإمام بسيوفهم، ويجتمعون في مكان ويريدون خلع الإمام وتبديله، أو إحداث فتنة بها يُقْتَل ولي الأمر أو يُزال أو نحو ذلك؛ يعني: الخروج بالعمل عليه سعيًا في قتله أو إزالته.

فهاتان الصورتان للخروج.

والخروج على هذا:

- يكون بالاعتقاد.
- ويكون بالعمل.

أما الصورة الثالثة التي أدخلها بعض أهل العلم فيها وهي الخروج بالقول؛ لأنَّ ولي الأمر يكون الخروج عليه بالقول، فهذه لا تَنْضَبِط؛ لأنَّ الخروج بالقول قد يكون خروجًا وقد لا يكون خروجًا، يعني: أنه قد يقول كلامًا يؤدي إلى الخروج فيكون سعيًا في الخروج، وقد يقول كلامًا هو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يوصِلُ إلى الخروج ولا يُحْدِثُ فتنة في الناس، وهذا لا يدخل فيه؛ ولهذا من أدخل من أهل العلم الخروج بالقول في صور الخروج، فإنَّ الخروج بالقول فيه تفصيل، لا يُطْلَق القول بأنه ليس بخروج ولا أنَّهُ خروج.

ومعاوية رضي الله عنه قتل بعض الصحابة لما خَرَجُوا على أميرهم بالقول.

(......) أنَّ يقول للناس شيئًا، أو أنَّ الناس كرهوه فاجتمع حجر بن عدي أو عدي بن حجر مع بعض أصحابه فحصبوه، حصبوا الأمير وقالوا: لا نسمع ما تقول، فَأَرْسَلَ إلى معاوية، فأمر معاوية بأن يُؤْخَذُوا وأن يُسَيَّرُوا إليه، وكانوا سبعة عشر رجلًا منهم الصحابي هذا، فقبل أن يَصِلُوا إلى دمشق أمر بهم فَقُتِلُوا، وهذا اسْتُدِلَّ به على أنَّ فعل معاوية رضي الله عنه مَصِيْرٌ منه إلى أنَّ الخروج يكون بالقول، وتُنَزَّل على هذا الأحاديث.

وهذا الاستدلال محل نظر وليس بجيد؛ بل معاوية رضي الله عنه فعل ذلك تعزيرًا وله اجتهاده في هذا الأمر.

فإذًا نقول الذي عليه أهل العلم في تقرير العقائد أنَّ الخروج يكون في صورتين:

الصورة الأولىٰ: عدم البيعة واعتقاد جواز الخروج أو تسويغه أو وجوبه؛ يعني: علىٰ ولي الأمر المسلم.

والصورة الثانية: السعي باليد بالسيف بالسلاح علىٰ ولي الأمر.

أمَّا بالقول فهذه فيها تفصيل فقد تكون وقد لا تكون.

المسألة السادسة:

الخروج علىٰ الولاة والأئمة له أسباب، ولم يَخْرُجْ أَحَدٌ إلا وله في خروجه تأويل:

-فالخروج علىٰ عثمان رضي الله عنه الذي أدىٰ إلىٰ مقتله رضي الله عنه وأرضاه كان بسبب التصرفات المالية لعثمان رضي الله عنه وتوليته قَرَابَتَهُ، فَتَجَمَّع الخوارج ممن يدينون بالخروج منكرين هذا الأمر متأولين، فخرجوا عليه حتىٰ قتلوه رضي الله عنه وأرضاه في قصة مبكية حتىٰ إنَّهُ رضي الله عنه لم يُدْفَنْ إلا ليلًا وتَبِعَهُ ثلاثة أو أربعة صُلِّيَ عليه سِرًّا، ثم أُخِذَ ليلًا علىٰ النعش بسرعة ولم يُدْفَنْ في البقيع، وإنما في حائط، يعني: في بستان قريب من البقيع، حتىٰ لا يُعْرَف أنه دُفِن، حتىٰ جاء في الرِّواية أنهم كانوا من سرعة مسيرهم به قالوا: نسمع رأسه يضرب في نعشه من شدة السير به خشية أن تصل أيدي الخوارج إليه.

وهذا بسبب التأويل، التأويل في المال عندهم، يعني: تَأَوَلُوا خروجهم بالرغبة في الصلاح في الأمور المالية، وكذلك في مسائل التولية ونحو ذلك.

وأَجْمَعَ الصحابة رضوان الله عليهم علىٰ تصويب عثمان، وعلىٰ مُعَاداةِ هؤلاء، رضي الله عن الصحابة أجمعين وخَذَلَ من خالف سبيلهم إلىٰ يوم الدين.

-والسبب الثاني: رُؤْيَةِ المرء ما يكره: في نفسه، أو في بلده، أو في مجتمعه بعامة، ما يكرَهُهُ دينًا أو ما يكرَهُهُ دُنْيا.

وهذا السّبب في رؤية المرء ما يكرهه قد يكون معه عدم صبر فيُؤَدِيهِ إلىٰ الانتصار مُتَأَوّلًا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيكون آخذًا بالخروج، أو خارجًا فعلًا.

وهذه المسألة -وهي مسألة رؤية ما يكره المرء في الدين أو في الدنيا- أَعْظَمُهَا ما حَصَلَ في عهد الإمام أَحْمَدُ رحمه الله حيث رأىٰ ورأىٰ أئمة الحديث ما يكرهون في أعظم

مسألة وهي مسألة خلق القرآن؛ حيث دُعِيَ الناس إلىٰ القول بخلق القرآن الذي هو الكفر، وأُلْزِمُوا بذلك حتىٰ وقع بعض الأئمة الكبار في الإجابة خشيَةً من بعض مسائل الدنيا.

والإمام أَحْمَدُ لما قيل له بالخروج نفض يديه وقال: إياكم والدماء، وأَخَذَ بقول النبي ﷺ: «**من رأىٰ من أميره شيئًا يكرهه فليصبر**».

«**شيئًا يكرهه**»: هذه عامة؛ لأنها جاءت في سياق الشرط، وهذه تعمّ الكراهة الدينية والكراهة الدنيوية، فأَمَرَ بالصبر، والصبر معناه: لزوم الطاعة وعدم الخروج.

وكذلك ما دلَّ عليه الحديث الآخر «**ألا من رأىٰ أميره يأتي شيئًا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعنَّ يدًا من طاعة**»، وعلىٰ هذا كان هدي الصحابة، فابن مسعود رضي الله عنه صَلَّىٰ خلف أمير الكوفة من قبل عثمان رضي الله عنه، وصَلَّىٰ وهو يشرب الخمر فصلوا معه حتىٰ صَلَّىٰ بهم الفجر أربعًا، ثم لما سَلَّم قال: أزيدكم؟ يعني: هل أنا نقصت من الصلاة؟ قالوا: لازلنا معك اليوم في زيادة[٣٨].

والنصوص الدالة علىٰ وجوب الطاعة بالمعروف وتحريم نكث البيعة ونحو ذلك تدلُّ علىٰ عدم اعتبار هذا السبب سببًا للخروج، وهو أَنْ يَرَىٰ ما يَكْرَهُهُ دينًا، أو ما يكرهه دنيا، إلا أن يرىٰ كُفْرًا بواحًا عندنا فيه من الله برهان، كما جاء في الحديث قال: أفلا ننابذهم؟ أو قال: أفلا نخرج عليهم؟ قال: «**لا إلا أَنْ تَرَوا كُفْرًا بُوَاحًا عندكم من الله فيه برهان**»[٣٩].

والعلماء في هذا الحديث لهم قولان:

القول الأول:

أنه عند رؤية الكفر البواح؛ يَجِبُ الخروج، وإذا قالوا: يَجِب؛ فمعناه: أخذ العدة والوسيلة فإنها تجب وجوب المقاصد.

وهذا قول طائفة من أهل العلم متفرقين في شروحهم للأحاديث.

القول الثاني:

أنَّ هذا يجوز ولا يجب؛ بل الصبر أولىٰ إلا إذا كان تغيير هذا الولي الذي كَفَرَ ليس فيه مفسدة من سفك الدماء.

---

(٣٨) سبق تخريجه.

(٣٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٠٥٦)، ومُسْلِم (١٧٠٩).

المسألة السابعة:

الأئمة وولاة الأمور طاعتهم مِنْ طاعة الله ﷻ ومِنْ طاعة رسوله ﷺ، فطاعة المؤمن لهم في المعروف عبادة وقُرْبَة؛ لأنَّ النبي ﷺ جعل طاعتهم من طاعته حِفْظًا لبيضة هذه الأمة وجمعًا للكلمة وقوةً لها علىٰ أعدائها.

والعلماء ذكروا أنَّ تصرفات ولاة الأمور -من حيث التنظير- تكون علىٰ أحد أنحاء:

الأول: أن يأمروا بالطاعة، كأن يأمروا الناس بإقامة الصلاة، وبإيتاء الزكاة، وبأداء الحقِّ الشرعي بعامَّة، وأن ينهوا الناس عن المحرمات، ويقيمون الحدود، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر ونحو ذلك، مما هو مَعْلُومٌ الأمر به أمر إيجاب أو أمر استحباب، أو معلومٌ النهي عنه نهي تحريم أو كراهة في الشَّريعة.

الثاني: أن يأمروا بأَمْرٍ اجتهادي لهم فيه اجتهاد، وهذا الاجتهاد إما أنْ يكون عن خلافٍ شرعي واختاروا أحد الأقوال أو أحد الرأيين أو احدىٰ الوجهتين، أو اجتهادهم كان مبنيًّا في مسائل حادثة لا يَعْلَمُ الناس لها الحُكْم، أو لم يُرَد أن تُبْحَث مثل: المسائل الدنيوية والمسائل العامة التي تجري في الناس.

الثالث: أن يأمروا بمعصية الله ﷻ.

أما الأول: فإن طاعتهم في ذلك واجبة بالإجماع وطاعتهم في ذلك من طاعة الله ﷻ وطاعة رسوله ﷺ.

والثاني: وهي المسائل الاجتهادية، فإنَّ ولي الأمر إذا ذَهَبَ إلىٰ أحد الأقوال في المسألة واجتهد، أو اجتهد في المسألة اجتهادًا له لا يُخَالِفُ مُجْمَعًا عليه، فإنَّ طاعته في ذلك متعينة أيضًا إذا كان متعلقًا بالأمة بعامة.

فالمسائل الاجتهادية داخلة في عموم الأحاديث التي فيها الطاعة في المعروف؛ لأنَّ طاعة الأمير في المعروف التي جاء فيها الدليل، إنَّما الطاعة في المعروف تشمل الصورتين: الصورة الأولىٰ والصورة الثانية؛ لأن الاجتهاد مُعتبرٌ شرعًا.

والثالث: وهي أن يأمر بمعصية الله ﷻ، فالأمر بالمعصية قد يكون عامًّا، وقد يكون خاصًّا، وعلىٰ كلٍّ فلا تجوز طاعته فيما فيه معصية لله ﷻ؛ لأَنَّهُ لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق؛ لقوله ﷺ: «**علىٰ المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ وكره إلا أن يؤمر بمعصية**».

فإذًا الأدلة التي فيها الأمْر بطاعة ولي الأمر، أو التي فيها بيان الطاعة، إنما الطاعة في المعروف، تُفْهَمُ معًا ولا يُضْرَبُ بعضها ببعض؛ يعني: أنَّ ولي الأمر يطاع إلا في المعصية:

- يُطَاع فيما فيه طاعة.
- ويطاع في المسائل الاجتهادية.
- ولا يطاع بما فيه معصية لله ﷻ.

المسألة الثامنة:

قوله في آخر الكلام: «**وَإِنْ جَارُوا**» هذا فيه تَبْيِين لأَصْلِ المسألة أنَّ الطاعة لا تُتَقَيَّد بأنها لولي الأمر العدل؛ يعني: للعادل من الأئمة، أو للتقي من الأئمة، أو لمن يسير في كل الشرع من ولاة الأمر؛ بل وإن كان منه جَوْرْ فإنه يُطَاع.

والجَوْر يكون في صورتين:

الصورة الأولىٰ: جورٌ في الدين.

الصورة الثانية: جورٌ في الدنيا.

والجَور في الدين ضابطه أن لا يَصِلَ فيه إلىٰ الكفر.

والجَور في الدنيا يطاع فيه حتىٰ ولو أخذ مالك وضرب ظهرك، كما صح عنه ﷺ قال: «**أطع وإن أخذ مالك وضرب ظهرك**»[٤٠].

ومن أهل العلم من فَرَّقَ بين ولاة العدل وولاة الجور في الطاعة، فقال:

- ولي الأمر ذو العدل يطاع مُطْلَقًا إلا في المعصية.
- وأما ولي الأمر بالجور فإنه لا يُطَاع إلا فيما يُعْلَم أنه طاعة، أما إذا لم نعلم أنه طاعة قال فلا يُطَاع.

---

(٤٠) أَخرَجَه مُسْلِم (١٨٤٧)، وغيرهما من حديث حذيفة ﵁.

وهذا الكلام وإن كان منسوبًا إلىٰ بعض كبار أهل العلم المتقدمين؛ لكنه في مقابلة النصوص، ومُخَالِفٌ لإطلاق الأئمة في هذه المسائل.

والتفريق بين إمام العدل وإمام الجور له أصلٌ من كلام الأئمة؛ لكن في غير هذه الصورة.

فهم فَرَّقُوا بين إمام العدل وإمام الجور في صورة الأمر بالقتل أو بالاعتداء، فإنه إذا كان يُعْلَم أنَّ جوره في قتل من لا يستحق القتل فإنَّهُ إذا أَمَرَ أحدًا أن يقتل فلانًا، قالوا: لا تتعين عليه الطاعة؛ لأنَّه قد يكون قَتْلُهُ ظُلْمًا إذا لم يَسْتَبِنْ له أنه مستحقٌّ للقتل، وهذا يكون في أزمنة الفِتَن والعِدَاءات ونحو ذلك، يقول: اقتل فلانًا، ولا يسأل.

فهنا فَرَّقَ طائفة من الأئمة المتقدمين ما بين إمام العدل وإمام الجور، قالوا: إمام العدل لا يُسْأَل، وأما إمام الجور فَيُتَحَرَىٰ إذا كان يُعْرَف أَنَّهُ يسفك الدماء فإنه لا يَقْتُلُ أحدًا إلا إذا استبان له أنه مستحقٌّ للقتل.

والذي يظهر في هذه المسألة ويتعيّن الأخذ به أن يُعمَل بِمُطْلَقَات الأدلة؛ لأنَّ المسائل إذا اشتبهت وجَبَ الرجوع -خاصة في مسائل العقيدة- إلىٰ ظاهر الدليل، ولا يَسُوغ لأحد مخالفة ظاهر الدليل فيما أجمع العلماء علىٰ جَعْلِهِ عقيدة، وهي مسألة الخروج علىٰ الولاة وطاعة ولاة الأمر.

فحينئذٍ دلّت الأدلة علىٰ ما ذكرنا من أنَّ ولي الأمر يُطاع في الطاعة ويُطَاعُ في المسائل الاجتهادية، ولا يطاع في صورة واحدة، وهي أن يأمر بمعصية الله ﷻ فلا سَمْع ولا طاعة.

ويكون الجور ليس سببًا في الخروج -سواء كان جورًا في الدين أو كان جورًا في الدنيا-؛ بل أكثر ما يكون الخروج بسبب الجَوْرِ في الدنيا، كما ذكر ذلك ابن تيمية في «منهاج أهل السنة» قال: أكثر تأويل من خَرَج بسبب جور بعض الولاة في أمور الدنيا.

فإذًا قوله هنا: «**وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا**» يعني به أنّ عقيدة السلف الصالح أن يُسْمَعَ ويُطَاع ولي الأمر، ويحافظ علىٰ البيعة، ولا يخرج المرء ولا يَلْقَىٰ الله وليس له حجة بنزع اليد من الطاعة، مهما كان الذي رآه إذا لم يَرَ الكفر البَوَاح الذي فيه من الله برهان.

قوله: «وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَىٰ طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ.+»:

●قال الطّحاوي رَحِمَهُ اللهُ بعدها: «**وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ**»: يريد أنَّ هَدْيَ السّلف الصالح وأئمة الإسلام أَنَّهُمْ لا يَدْعُونَ علىٰ ولي الأمر والأئمة؛ لأنّ الدعاء عليهم سِيَّمَا أهل الخروج، وسِيمَا الذين يرون السيف إما اعتقادًا أو عملًا. وهدي السلف الصالح أنهم يدعون لهم ولا يدعون عليهم؛ لأنَّ:

- بالدعاء لهم الصلاح والمعافاة كما سيأتي.

- وفي الدعاء عليهم توطين القلوب علىٰ بُغْضِهِمْ وهو سَبَبٌ من أسباب اعتقاد الخروج عليهم والوسائل لها أحكام المقاصد، فكما أنَّ المقصد وهو الخروج واعتقاد الخروج ممنوع عند الأئمة في عقائدهم، فكذلك وسيلته في القلوب هي الدعاء عليهم؛ لأنه يُحْدِثُ البغض لهم، والبغض يؤدي إلىٰ الخروج عليهم.

وهذه تَضُمُّهَا إلىٰ قوله في آخر الجملة: «**وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ**» يعني: أنَّ هدي السلف وأئمة الإسلام في عقيدتهم أَنَّهُ كما أَنَّا لا ندعو عليهم فإننا لا نسكت؛ بل ندعو لهم بالصلاح والمعافاة.

والدعاء لولي الأمر بالصلاح دعاءٌ للأمَّة في الواقع؛ لأنَّ صلاحه صلاح للناس.

«**وَالْمُعَافَاةِ**» يعني: أن يُعَافيه الله جَلَّ وَعَلَا مما ابتلاه به، أو مما أَجْرَاهُ في رعيته من الأمور المخالفة للدين.

وقد كان بعض الصحابة رضوان الله عليهم -أظنه أبا ذر- يتكلم في معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في بعض تصرفاته السلوكية أو المالية أو التولية، فأتىٰ به وقال له: يا فلان أليس لك ذنوب؟

قال: بلىٰ.

قال: فما ترجو في ذنوبك؟

قال: أرجو العفو والمعافاة من الله جَلَّ وَعَلَا.

قال معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أفلا رجوتَ لي ما رجوتَ لنفسك.

قال: فسكت.

وهذا يدل على أنَّ الدعاء بالصلاح والمعافاة والتوفيق لولاة الأمر أنَّهُ هو الهدي الماضي وهو الذي يوافق الأصول الشرعية.

وقد قال جمع من الأئمة منهم الفضيل بن عياض ومنهم الإمام أَحْمَدُ وجماعة: «لو كان لنا دعوة مستجابة لجعلتها للسلطان».

وقد نصّ البربهاري رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «شرح أصول السنة» على أنَّ «من سيم أهل البدع: الدعاء على ولاة الأمور، ومن سيم أهل السنة: الدعاء لولاة الأمور».

فهذه المسألة التي ذكرها الطحاوي هنا مقررة في كتب الأئمة تقريرًا مستفيضًا.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «**وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَىٰ طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً**» يريد أنَّ أهل السنة لا ينزعون اليد من طاعة ولي الأمر.

وذَكَرَ اليد؛ لأنها وسيلة البيعة؛ لأنَّ البيعة تكون بصفقة اليد، وهذه هي بيعة أهل الحل والعقد بأن يبايع يدًا بيد، وبيعة الناس تكون بمبايعة أهل الحل والعقد أو بمبايعة بعض المؤمنين لولي الأمر.

«**ولا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ**» يعني: بعد البيعة باليد؛ لأنَّ هذا سيم الخوارج.

«**وَنَرَىٰ طَاعَتَهُمْ**» طاعة ولي الأمر في غير المعصية من طاعة الله عَزَّ وَجَلَّ فريضة واجب ما لم يأمر بمعصية، وهذه الجملة مُقَرَّرَة فيما سلف وواضحة في دلالتها.



الدرس التاسع والعشرون:

اتباع أهل السنة والجماعة

٧٣- وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ(٤١)، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ(٤٢).

٧٤- وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ.

٧٥- وَنَقُولُ: الله أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.

٧٦- وَنَرَىٰ الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ(٤٣) فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ.

---

(٤١) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❏ قوله: «ونَتَّبِعُ السُّنَّةَ والجَمَاعَةَ»:

● السنة: طريقة الرسول ﷺ، والجماعة: جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، فاتباعهم هدىٰ، وخلافهم ضلال.

(٤٢) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❏ قوله: «ونَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ والخِلافَ والفُرْقَةَ»:

● يعني: الشذوذ عن السنة ومخالفة الجماعة الذين هم السلف كما علمت، وليس من الشذوذ في شيء أن يختار المسلم قولًا من أقوال الخلاف لدليل بدا له، ولو كان الجمهور علىٰ خلافه، خلافًا لمن وهم، فإنه ليس في الكتاب ولا في السنة دليل علىٰ أن كل ما عليه الجمهور أصح مما عليه مخالفوهم عند فقدان الدليل!

نعم إذا اتفق المسلمون علىٰ شيء دون خلاف يعرف بينهم فمن الواجب اتباعه؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وأما عند الاختلاف فالواجب الرجوع إلىٰ الكتاب والسنة، فمن تبين له الحق اتبعه، ومن لا استفتىٰ قلبه، سواء وافق الجمهور أو خالفهم، وما أعتقد أن أحدًا يستطيع أن يكون جمهوريًّا! في كل ما لم يتبين له الحق، بل إنه تارة هكذا، وتارة هكذا حسب اطمئنان نفسه وانشراح صدره، وصدق رسول الله إذ قال: «**استفتِ قلبك وإن أفتاك المفتون**».

(٤٣) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❏ قوله: «ونَرَىٰ المَسْحَ عَلَىٰ الخُفَّين...»:

● إنما ذكر المصنف تبعًا لغيره من المؤلفين في «السنة» المسح علىٰ الخفين دون الجوربين والنعلين =

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِّ:

قوله: «ونَتّبِعُ السُّنَّةَ والجَماعَةَ، ونَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ والخِلافَ والفُرْقَةَ»:

● السنة: طريقة الرسول ﷺ، والجماعة: جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

فاتباعهم هدىً، وخلافهم ضلال.

قال الله تعالىٰ لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران:٣١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥٣].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٠٥].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام:١٥٩].

= لسببين:

الأول: أن المسح علىٰ الخفين متواتر عن رسول الله ﷺ.

والآخر: أن الرافضة تخالف هذه السنة، فالحجة عليهم أقوىٰ في الاحتجاج بما تواتر عن رسول الله ﷺ فلا ينفي ذكر الخفين ثبوت المسح علىٰ الجوربين والنعلين أيضًا، وهذا ما تراه مفصلًا في كتاب «المسح علىٰ الجوربين» للشيخ القاسمي، وقد أتبعته بتذييل عليه حققت فيه كثيرًا من أحكام المسح.

وثبت في «السنن» الحديث الذي صححه الترمذي، عن العِرباض بن سارية، قال: «**وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغةً، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع؟ فماذا تعهد إلينا؟ فقال: أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة**»(٤٤).

وقال ﷺ: «**إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة -يعني الأهواء- كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**»(٤٥)

وفي رواية: «**قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي**»(٤٦) **فبيَّن ﷺ أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين، إلا أهل السنة والجماعة.**

وما أحسن قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: من كان منكم مستنًّا فليستنَّ بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبرَّها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم(٤٧).

---

(٤٤) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٠٧)، والتِّرْمِذِيّ (٢٦٧٦)، وابْنُ مَاجَه (٤٤)، جميعهم من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٤٦٠٧).

(٤٥) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٥٩٧) بنحوه، وأَخْرَجَه أَحْمَدُ واللفظ له (١٠٢/٤)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة» برقم (٢٠٤).

(٤٦) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

(٤٧) هذا الأثر أَخْرَجَه أبو نعيم -بنحوه- في «حلية الأولياء» (٣٠٦/١)، موقوفًا على عبد الله بن عمر، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «مشكاة المصابيح» برقم (١٩٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه وليس عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وسيأتي لهذا المعنىٰ زيادة بيان إن شاء الله تعالىٰ، عند قول الشيخ: «ونرىٰ الجماعة حقًا وصوابًا، والفرقة زيغًا وعذابًا».

❑ قوله: «وَنُحِبُّ أَهْلَ العَدْلِ والأَمَانَةِ، ونَبْغَضُ أَهْلَ الجَوْرِ والخِيَانَةِ»:

● وهذا من كمال الإيمان وتمام العبودية، فإن العبادة تتضمن كمال المحبة ونهايتها، وكمال الذل ونهايته.

فمحبة رسل الله وأنبيائه وعباده المؤمنين من محبة الله، وإن كانت المحبة التي لله لا يستحقها غيره، فغير الله يحب في الله، لا مع الله، فإن المحب يحب ما يحب محبوبه، ويبغض ما يبغض، ويوالي من يواليه، ويعادي من يعاديه، ويرضىٰ لرضائه، ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به، وينهىٰ عما ينهىٰ عنه، فهو موافق لمحبوبه في كل حال.

والله -تعالىٰ- يحب المحسنين، ويحب المتقين، ويحب التوابين، ويحب المتطهرين، ونحن نحب من أحبَّه الله.

والله لا يحب الخائنين، ولا يحب المفسدين، ولا يحب المستكبرين، ونحن لا نحبهم أيضًا، ونبغضهم؛ موافقةً له سبحانه وتعالىٰ.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يلقىٰ في النار**»(٤٨).

فالمحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته وعداوته.

ومن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة فلا بد أن يبغض أعداءه، ولا بد أن يحب ما يحبه من جهادهم، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف:٤].

والحبُّ والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوبًا من وجه ومبغوضًا من وجه، والحكم للغالب.

---

(٤٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢١)، ومُسْلِم (٤٣)، وغيرهما، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وكذلك حكم العبد عند الله، فإن الله قد يحب الشيء من وجه، ويكرهه من وجه آخر، كما قال ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ: «**وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأنا أكره مساءته، ولا بد له منه**»(٤٩).

فبيَّن أنه يتردد؛ لأن التردد تعارض إرادتين، وهو سبحانه يحب ما يحب عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه، كما قال: «**وأنا أكره مساءته**»، وهو سبحانه قضىٰ بالموت، فهو يريد كونه، فسمىٰ ذلك ترددًا، ثم بيَّن أنه لا بد من وقوع ذلك؛ إذ هو يُفضي إلىٰ ما هو أحب منه.

❑ **قوله: «وَنَقُولُ: الله أَعْلَمُ، فيما اشتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ»:**

●تقدم في كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، وردَّ علم ما اشتبه عليه إلىٰ عالمه.

ومن تكلم بغير علم فإنما يتبع هواه، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص:٥٠].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ ۝٣ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج:٣، ٤].

وقال تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر:٣٥].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣].

وقد أمر الله نبيه ﷺ أن يرد علم ما لم يعلم إليه، فقال تعالىٰ: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الكهف:٢٦]، ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ [الكهف:٢٢].

وقد قال ﷺ لما سئل عن أطفال المشركين: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»(٥٠).

---

(٤٩) أَخرَجه البُخَارِيّ بنحوه (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأَخرَجه أَحْمَدُ (٦/٢٥٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥٠) أَخرَجه البُخَارِيّ (٦٥٩٧)، ومُسْلِم (٢٦٦٠)، وغيرهما، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اتهموا الرأي في الدين، فلو رأيتني يوم أبي جندل، فلقد رأيتني وإني لأردُّ أمر رسول الله ﷺ برأيي، فأجتهد ولا آلو، وذلك يوم أبي جندل، والكتاب يُكتب، وقال: اكتب ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قال: اكتب باسمك اللهم، فرضي رسول الله ﷺ وكُتب وأبيتُ، فقال: **يا عمر، تراني قد رضيتُ وتأبىٰ!**»[٥١].

وقال أيضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: السنة ما سنَّه الله ورسوله ﷺ، لا تجعلوا خطأ الرأي سنةً للأمة.

وقال أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أي أرض تُقِلُّني، وأي سماء تُظِلُّني، إن قلت في آية من كتاب الله برأيي[٥٢]، أو بما لا أعلم[٥٣].

وذكر الحسن بن علي الحلواني، حدثنا عارم، حدثنا حماد بن زيد، عن سعيد بن أبي صدقة، عن ابن سيرين قال: لم يكن أحدٌ أهيب لما لا يعلم من أبي بكر، ولم يكن بعد أبي بكر أهيب لما لا يعلم من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإن أبا بكر نزلت به قضيةٌ، فلم يجد في كتاب الله منها أصلًا، ولا في السنة أثرًا، فاجتهد برأيه، ثم قال: هذا رأيي، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطًأ فمني، وأستغفر الله.

❑ قوله: «وَنَرىٰ المسْحَ عَلىٰ الخُفَّينِ فِي السَّفَرِ والحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ»:

●تواترت السنة عن رسول الله ﷺ بالمسح علىٰ الخفين وبغسل الرجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة، فيقال لهم: الذين نقلوا عن النبي ﷺ الوضوء قولًا وفعلًا، والذين تعلموا الوضوء منه، وتوضئوا علىٰ عهده وهو يراهم ويقرهم، ونقلوه إلىٰ من بعدهم، أكثر عددًا من الذين نقلوا لفظ هذه الآية.

فإن جميع المسلمين كانوا يتوضئون علىٰ عهده، ولم يتعلموا الوضوء إلا منه؛ فإن هذا العمل لم يكن معهودًا عندهم في الجاهلية، وهم قد رأوه يتوضأ ما لا يحصي عدده إلا الله

---

(٥١) أَخْرَجَه الضياء في «المختارة» (١/٣٢٥)، والبزار (١/٢٥٤)، وقال الهَيْثَمِيّ في «مجمع الزوائد» (٦/١٤٦): «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح».

(٥٢) أَخْرَجَه البَيْهَقِيّ في «شعب الإيمان» (٢٢٧٨).

(٥٣) أَخْرَجَه ابن أبي شيبة (٣٠١٠٧)، من حديث إبراهيم التيمي، ونحوه سعيد بن منصور في «السنن» (١/١٦٨)، وابن عبد البر في «بيان العلم وفضله» (٢/٥٢).

تعالىٰ، ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين في ما شاء الله من الحديث، حتىٰ نقلوا عنه من غير وجه، في كتب الصحيح وغيرها، أنه قال: «**ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار**»(٥٤).

مع أن الفرض إذا كان مسح ظاهر القدم كان غسل الجميع كلفة لا تدعو إليها الطباع، كما تدعو الطباع إلىٰ طلب الرياسة والمال، فلو جاز الطعن في تواتر صفة الوضوء؛ لكان في نقل لفظ آية الوضوء أقرب إلىٰ الجواز، وإذا قالوا: لفظ الآية ثبت بالتواتر الذي لا يمكن فيه الكذب ولا الخطأ، فثبوت التواتر في نقل الوضوء عنه أولىٰ وأكمل، ولفظ الآية لا يخالف ما تواتر من السنة؛ فإن المسح كما يطلق ويراد به الإصابة، كذلك يطلق ويراد به الإسالة، كما تقول العرب: تمسَّحت للصلاة، وفي الآية ما يدل علىٰ أنه لم يرد بمسح الرجلين المسح الذي هو قسيم الغسل، بل المسح الذي الغسل قسم منه، فإنه قال: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦]، ولم يقل: إلىٰ الكعاب، كما قال: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة:٦]، فدل علىٰ أنه ليس في كل رجل كعب واحد، كما في كل يد مرفقٌ واحد، بل في كل رجل كعبان، فيكون تعالىٰ قد أمر بالمسح إلىٰ العظمين الناتئين، وهذا هو الغسل، فإن من يسمح المسح الخاص يجعل المسح لظهور القدمين، وجعل الكعبين في الآية غايةً يردُّ قولهم.

فدعواهم أن الفرض مسح الرجلين إلىٰ الكعبين، اللذين هما مجتمع الساق والقدم عند معقد الشِّراك، مردود بالكتاب والسنة.

وفي الآية قراءتان مشهورتان: النصب والخفض، وتوجيه إعرابهما مبسوط في موضعه.

وقراءة النصب نص في وجوب الغسل؛ لأن العطف علىٰ المحل إنما يكون إذا كان المعنىٰ واحدًا، كقوله:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

---

(٥٤) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (١٩١/٤)، وابن خزيمة (٨٤/١)، والدارقطني (٩٥/١)، من حديث عبد الله بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الترغيب»، برقم (٢٢٠).

وليس معنىٰ: مسحت برأسي ورجلي، هو معنىٰ: مسحت رأسي ورجلي، بل ذكر الباء يفيد معنىٰ زائدًا علىٰ مجرد المسح، وهو إلصاق شيء من الماء بالرأس، فتعين العطف علىٰ قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾.

فالسنة المتواترة تقضي علىٰ ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن؛ فإن الرسول بيَّن للناس لفظ القرآن ومعناه.

كما قال أبو عبدالرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يُقرئوننا القرآن: عثمان بن عفان، وعبدالله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتىٰ يتعلموا معناها.

وفي ذكر المسح في الرجلين تنبيهٌ علىٰ قلة الصَّبِّ في الرجلين، فإن السرف يعتاد فيهما كثيرًا. والمسألة معروفة، والكلام عليها في كتب الفروع.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❑ قوله: «وَنَرَىٰ المسْحَ عَلَىٰ الخُفَّينِ...» إلخ:

● أي: لثبوته عن النبي ﷺ فعلًا وقولًا من رواية سبعين صحابيًّا كما حكاه الحسن[55].

وقال الإمام أَحْمَدُ: «ليس في نفسي شيء من المسح علىٰ الخفين؛ فيه أربعون حديثًا عن النبي ﷺ».

وعدَّ السيوطي أحاديث المسح علىٰ الخفين من الأحاديث المتواترة حيث قال في «**ألفية الحديث**».

خمس وسبعون رووا من كذبا ... ومنهم العشرة ثم انتسبا
لها حديث الرَّفع لليدين ... والحوض والمسح علىٰ الخُفَّين

---

[55] من ذلك: حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: أنه خرج لحاجته، فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء، فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح علىٰ الخفين. أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٠٦)، ومُسْلِم (٢٧٤).

ولا ينكر المسح على الخفين إلا أهل البدع كالرَّوافض الذين لا يتقيَّدون بالسُّنة الثابتة، بل يردُّونها بآرائهم الكاسدة الفاسدة.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❏ قوله: «وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ»:

● من منهج أهل السنة والجماعة إتباع سنة الرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١]، ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ١٥٨﴾ [الأعراف:١٥٨]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١] والآيات التي فيها الأمر بطاعة الله تعالى، وطاعة رسوله ﷺ واتباعه والتأسي به كثيرة معلومة، وهكذا أوصى النبي ﷺ باتباع سنته فقال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**»(٥٦).

وكذلك من منهج أهل السنة اتباع جماعة المسلمين، وذلك باتباع السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وسمى أهل السنة والجماعة بأهل السنة والجماعة لاتباعهم سنة الرسول ﷺ وجماعة المسلمين، والله تعالى يقول: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠] فأثنى على المهاجرين والأنصار وعلى من اتبعهم بإحسان ممن تأخر إسلامهم من الصحابة، وكذلك من جاء بعد الصحابة، وهكذا قوله تعالى بعد ذكر المهاجرين والأنصار: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر:١٠]

فنتبع السنة ونلزمها، ونتبع الجماعة، ونلتزم بما أجمع عليه المسلمون، وما درج عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين.

وقوله: «وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ»: بمخالفة ما أجمع عليه المسلمون وبمخالفة ما دلت عليه سنة الرسول ﷺ، ونحذر من أسباب الفرقة، وقد أمر الله بهذا في قوله: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران:١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران:١٠٥]، وقال ﷺ: «إن

(٥٦) سبق تخريجه.

هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه اليوم، وأصحابي»[٥٧]. وفي لفظ «**وهي الجماعة**»[٥٨].

لهذا قال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان منهج أهل السنة: «**وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ**» فمن شذ عن جماعة المسلمين شذ عن الصراط المستقيم، قال تعالى: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥**﴾ [النساء:١١٥].

وهذه الآية مما احتج بها الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ على حجية الإجماع.

قوله: «**وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ**»:

● ذِكر هذا المعنى بعدما تقدم مناسب جدًّا، وفيه تنبيه على أن وجوب السمع والطاعة لولاة الأمر وإن جاروا، وكوننا نرى الصلاة خلف الأئمة أبرارًا كانوا أو فجارًا؛ لا يقتضي التسوية بين الأبرار والفجار، وأئمة العدل وأئمة الجور، لا؛ بل نحب أهل العدل من الولاة والأئمة وسائر الناس، قال النبي ﷺ: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل**»[٥٩]، وهذا من الحب في الله، فنحب من يحبه الله من المؤمنين والمقسطين، قال تعالى: ﴿**وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٩**﴾ [الحجرات:٩] أي: العادلين، ونحب التوابين، ونحب الصالحين، وننزل كلًّا منزلته، وهذا هو الواجب على المؤمنين أن يتحابوا في الله، قال النبي ﷺ: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله...**»[٦٠]، ومن شواهد ذلك قوله ﷺ: «**والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم**»[٦١]، وفي

---

(٥٧) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٥٩٧)، وأَحْمَدُ (١٠٢/٤)، وغيرهما من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص ٢٦١).

(٥٨) سبق تخريجه.

(٥٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٦٠)، ومُسْلِم (١٠٣١)، وغيرهم، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

(٦٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٠٤١)، وغيره من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٤)، وأَبُو دَاوُد (٥١٩٣)، وغيرهما، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

الحديث عن النبي ﷺ: «أوثق عرى الإيمان الحب في الله، والبغض في الله»[٦٢]، ولهذا قال الطحاوي رحمه الله: «وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ» نبغضهم لجورهم، لا لأغراضنا وشهواتنا وأهوائنا وعدم حصولنا على ما نريد؛ لا؛ بل نبغضهم في الله ولله، ومن باب أولى نبغض الكفار، وأهل الفسق والعصيان، والله تعالى أخبر بأنه يمقت الكافرين: ﴿لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر:١٠]، وأخبر أنه سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴿٣٨﴾﴾ [الحج:٣٨]، ﴿لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [القصص:٧٧]، بل يبغضهم سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٩٦﴾﴾ [التوبة:٩٦].

والناس في هذا الواجب ثلاثة أقسام:

الأول: ولي لله تجب محبته مطلقًا.

والثاني: عدو لله يجب بغضه مطلقًا.

والثالث: المخلط؛ كالفاسق من المسلمين يحب بحسب ما معه من الإيمان والطاعة، ويبغض بحسب ما معه من الفسوق والمعصية.

والوالي الظالم والجائر يُبغض لظلمه وجوره وخيانته، ويحب بحسب ما معه من الإيمان، فالمسلم الفاجر والظالم لا يسوى بالكافر في بغضه، لا؛ فمطلق الأخوة الإيمانية موجودة كما تقدمت الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [البقرة:١٧٨] فسمى المقتول أخًا للقاتل، فكونه قتله هذا لا يبطل الأخوة الإسلامية التي بينهما؛ فإن من العدل في الحكم والمعاملة أن تفرق بين الناس، فلا تعط الناس حكمًا واحدًا؛ بل تنزل الناس منازلهم بحسب حكم الله تعالى ورسوله ﷺ.

قوله: «وَنَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ»:

● من منهج أهل السنة: تفويض علم ما لا علم لهم به، هذا تفويض واجب، وليس مثل تفويض المعطلة الذين ينفون الصفات، ثم يفوضون معاني النصوص فذاك مذهب

---

(٦٢) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٤/٢٨٦)، والطيالسي (٧٤٧)، وابن أبي شيبة (٧/٨٠) وغيرهم من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الترغيب والترهيب»، برقم (٣٠٣٠).

باطل، وهذا التفويض الذي ذكره الطحاوي هو الذي أمر الله به نبيه ﷺ في مثل قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف:٢٢]، وقوله: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴿٢٥﴾ قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الكهف:٢٥، ٢٦]، ولما سئل النبي ﷺ عن أولاد المشركين قال: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»(٦٣).

وهكذا الواجب على المسلم ألا يخوض فيما لا علم له به، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء:٣٦] بل فوض علم ما لا علم لك به، وما أشكل عليك إلى الله، وقل: الله أعلم، وهذا من وقوف الإنسان عند حده، فلا يتجاوزه فيدعي علم ما لا علم له به، وإن قال: لا أدري فقد أحسن، فإن الذي يدعي أو يخبر أو يجيب بما لا يعلم يكون كاذبًا، فمن يخبر بالشيء قد يخبر بما يعلم كذبه، وهذا المتعمد للكذب، ومن يخبر بما لا علم له به، لا يكون صادقًا؛ بل فعله من جنس الكذب؛ لأن الصدق هو: الإخبار عن علم يطابق الواقع، هذا في الأمور العامة.

أما فيما يتعلق بالغيب، وفي دين الله، وفي ذات الله وصفاته؛ فهذا هو الذي حذر الله منه في كتابه: وذكر أنه مما يأمر به الشيطان: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة:١٦٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف:٣٣].

لـ قوله: «وَنَرَىٰ الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ»:

● «**وَنَرَىٰ**»؛ أي: نحن أهل السنة نرى «**الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ**»؛ أي: كما جاءت به السنة المأثورة المتواترة عن النبي ﷺ خلافًا للرافضة والخوارج؛ فإنهم لا يرون المسح على الخفين.

---

(٦٣) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٦٥٩٨)، ومُسْلِم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والله تعالىٰ قد أمر بغسل الرجلين في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦] واستدل العلماء بهذه الآية علىٰ وجوب غسل الرجلين، فحكم الرأس هو المسح، وحكم الرجلين الغسل؛ لأنه عَطَف الرجلين علىٰ الوجه واليدين المغسولتين، وأوضحت ذلك السنةُ، فكل من نقل صفةَ وضوئه ﷺ ذكر أنه ﷺ غسل رجليه(٦٤)، فعُلم أن فرض الرجلين هو الغسل لا المسح عليهما خلافًا للرافضة.

وفي القراءة الأخرىٰ: (وأرجلِكم) بجر اللام واختلف المفسرون في توجيهها، فقيل: إنها عَطْف علىٰ الرأس؛ فتمسح مثله، وهذه من شبهات الرافضة، لكن جمهور الأمة القائلون بغسل الرجلين قالوا: إنه خفض للمجاورة، كما قالوا: «جحرُ ضبٍّ خربٍ»، وأصله «خربٌ»، ومن أحسن ما قيل في قراءة الجر: إنها محمولة علىٰ حال لبس الخفين، وقراءة النصب علىٰ حال خلوهما، فتكون الآية علىٰ القراءتين دالة علىٰ الحكمين الغسل والمسح كما دلت علىٰ ذلك السنة، والسنة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه.

وفرض الرجلين هو الغسل إذا كانتا مكشوفتين، أما إذا كانتا في خفين لُبِسَا علىٰ طهارة؛ ففرضهما المسح عليهما، ودلت علىٰ ذلك سنة الرسول ﷺ القولية والفعلية، كما في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في «الصحيحين»، أنه كان مع النبي ﷺ، قال: فأهويت لأنزع خفيه، فقال: «**دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين**»(٦٥)، فمسح عليهما، وهكذا في حديث حذيفة رضي الله عنه في الصحيح أن النبي ﷺ بال فتوضأ ومسح علىٰ خفيه(٦٦)، وسئل علي رضي الله عنه عن المسح علىٰ الخفين؟ فقال: «**جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام بلياليهن للمسافر، ويومًا وليلة للمقيم**»(٦٧)، وغيرها.

---

(٦٤) ورد هذا عن كثير من الصحابة رضي الله عنهم الذين وصفوا وضوء رسول الله ﷺ، وعلىٰ رأسهم الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، أخرج حديثه البُخَارِيّ (١٦٠)، ومُسْلِم (٢٢٦).

(٦٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٠٦)، ومُسْلِم (٧٩/٢٧٤)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٦٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٢٤)، و مُسْلِم (٢٧٣)، من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٦٧) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٥٥٢)، من حديث علي رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه».

فأحاديث المسح على الخفين متواترة، ولهذا كان من مذهب أهل السنة والجماعة المسح على الخفين، وغسل الرجلين إذا لم يكونا في خفين، خلافًا للرافضة؛ فإن الرافضة خالفوا السنة في الحالين، فقالوا: إن فرض الرجلين هو المسح على أعلى القدم من الأصابع إلى العظم الناتئ في ظهر القدم، وإذا كانا في خفين فلا يمسحون عليهما، فخالفوا السنة من الوجهين، حيث قالوا: إن فرض الرجلين هو المسح، ولا مسح على الخفين، ومذهبهم باطل مخالف للنصوص.

والمسح على الخفين مشروع في السفر والحضر، فقد دلت السنة على التفريق في حكم المسح على الخفين بين المسافر والمقيم حيث رخص النبي ﷺ للمقيم أن يمسح يومًا وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام بلياليها.

وكما تقدم أن بعض هذه المسائل هي من المسائل الفقهية العملية؛ لكن لما لم يخالف فيها إلا المبتدعة نص عليها، فهي مما يتميز به أهل السنة من المبتدعة.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ **قوله: «ونَتّبِعُ السُّنَّةَ والجَمَاعَةَ، ونَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ والخِلافَ والفُرْقَةَ»:**

● هذا أصل عظيم من أصول أهل السنة والجماعة، وهو اتباع سنة النبي ﷺ قال عليه الصلاة والسلام: «**فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا؛ فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار**»(٦٨) فلما أمر بالسنة، نهى عن البدعة.

والبدعة: ما أُحدث في الدين مما ليس منه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»(٦٩)، وكل عبادة وكل عمل يتقرب به العبدلله، وليس عليه دليل

---

(٦٨) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٠٧)، من حديث العرباض رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود» من غير زيادة: «**وكل ضلالة في النار**». وهذا اللفظ المزيد عند النَّسَائِيّ (١٥٧٨)، من حديث جابر رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن النسائي».

(٦٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٦٩٧)، ومُسْلِم واللفظ له (١٧١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

من الكتاب ولا السنة؛ فهو بدعة، وإن كان قصد فاعله التقرب إلىٰ الله؛ فهو إنما يبعده عن الله، ولا يثاب عليه؛ بل يعاقب، فالسنة ما كان عليه دليل من الكتاب أو السُّنَّة.

والبدع كثيرة جدًّا، فالناس يُحدثُون بدعًا كثيرة، فالبدع لا تُقرُّ ولا يُعمل بها مهما كانت وممن صدرت، ومن البدع ما يعمل من الاحتفالات بالمولد النبوي؛ فهو بدعة، ليس عليه دليل من الكتاب ولا السنة ولا هدي الخلفاء الراشدين، ولا من هدي القرون المفضلة التي شهد لها رسول الله ﷺ بالخيرية، إنما أُحدث بعد هذه القرون لما فشا الجهل، وأول من أحدث المولد: الشيعة الفاطميون، ثم أخذه الأغرار المنتسبون لأهل السنة عن حسن نية وقصد، ويزعمون أنه من محبة الرسول، وليس ذلك من محبته، إنما المحبة بالاتباع لا الابتداع:

تعصي الإلـه وأنـت تزعـم حبه ... هـذا لعمـري فـي القياس شـنيع

لـو كان حبـك صادقًـا لأطعتـه ... إن المحـب لمـن يحـب مطيـع

فعلامة المحبة الصادقة: الاتباع، أما الابتداع فهو علامة علىٰ الكراهة؛ لأن النبي ﷺ حذر من البدعة، وأنت تحييها وتحدثها، فمعنىٰ ذلك أنك تكره السنة، وإذا كنت تكره السُّنَّة فأنت تكره الرسول، فإن كنت تريد الخير فتب إلىٰ الله وارجع، أما العناد والمكابرة فهذا اختيار سيئ لنفسك.

وكذلك نلزم الجماعة ونترك الشذوذ؛ فلا نأتي بعمل ولا بقول شاذ ليس عليه عمل المسلمين وقولهم؛ لأن هذا يُفرِّق الكلمة ويحدث العداوة، فما دام المسلمون يمشون علىٰ منهج الكتاب والسنة، فلا نترك ما هم عليه لقول شاذ، فالشذوذ والمخالفات لا تجوز، والحمد لله، المسلمون يبحثون عن الحق، وإجماعهم حجة، قال النبي ﷺ: «**إن الله تعالىٰ لا يجمع أمتي علىٰ ضلالة**»[٧٠]، حتىٰ الحديث إن ورد عن طريقٍ وسندٍ صحيح، لكن فيه مخالفة لما هو أصح منه؛ فيسمىٰ حديثًا شاذًّا عند المحدثين.

---

(٧٠) أَخْرَجَه التِّرمِذِيّ (٢١٦٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

فيجب التثبت في هذه الأمور، ولا ننبش في أقوال وأفعال مهجورة ونؤلف فيها ونشوش على الناس أمور دينهم.

والشذوذ: مخالفة ما عليه جماعة المسلمين، والخلاف ضد الاتفاق، والفرقة ضد الاجتماع، والشذوذ ضد الائتلاف، أما أن نبحث عن الشاذ؛ فهذا تضليل للأئمة وتجهيل لهم، وهل أنت أوتيت علمًا أكثر من علمهم، وخصصت بعلم لم يصلوا إليه؟ وما آل إليه بعض الناس من هذه الأمور في العصور المتأخرة التي يفشو فيها الجهل، وأغلب ما يصدر ذلك عن واحد متعالم وليس بعالم، ولم يدرس العقيدة الصحيحة والفقه، إنما تفقه على نفسه وصار يضيف إلى دين الله ما ليس منه، وهذه مصيبة؛ فالعلم ليس بفوضى، إنه يحتاج إلى ضوابط وفقه ودراية.

قوله: «وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ».

● المحبة عمل قلبي، والمحبة على قسمين:

أولًا: محبة طبيعية، كمحبة الإنسان لأهله وزوجته وأولاده، ومحبته لأصدقائه، ومحبته للأكل والشرب؛ فهذه المحبة لا تدخل في أمر العبادة.

ثانيًا: محبة دينية، وهذه على نوعين:

النوع الأول: محبة الله سبحانه وتعالى، وهي أعظم أنواع العبادة، يقول ابن القيم:

وعبادة الرحمن غاية حبه ... مع ذل عابده هما قطبان

وعليهما فلك العبادة دائر ... ما دار حتى قامت القطبان

عبادة الرحمن غاية حبه؛ أي: منتهى حبه، وتدور عليها أمور العبادات كلها؛ فهي نوع عظيم من أنواع العبادة، لا يجوز أن يُحَب أحد مع الله ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥] وهذا شرك في المحبة، التي هي أعظم أنواع العبادة؛ ولذلك قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥] فالمؤمنون لا يحبون إلا الله، ومحبتهم أشد من محبة أهل الأصنام لأصنامهم؛ لأن محبة الله لا تنقطع في الدنيا ولا في الآخرة، أما محبة غيره من المعبودين فتنقطع في الآخرة، وتحصل

العداوة بين مَن عُبد من دون الله ومَن عَبده ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف:٦]، ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [العنكبوت:٢٥]، وقيل معنىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾؛ أي: أشد حبًّا لله من محبة أهل الأصنام لله؛ فالمشركون يحبون الله لكن يحبون معه غيره، والمؤمنون يحبون الله وحده.

النوع الثاني: المحبة في الله ولأجل الله، وذلك بأن تحب ما يحبه الله من الأعمال والأشخاص، وتحب أهل الإيمان والتقوىٰ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:١٩٥]، فأنت تحبهم؛ لأن الله يحبهم، وفي مقدمة هؤلاء: الملائكة، والأنبياء والرسل، والأولياء والصالحون، وجميع المؤمنين.

وهذه تسمىٰ المحبة في الله، وهي أوثق عرىٰ الإيمان، كما جاء في الحديث: «**أوثق عرىٰ الإيمان: الحب في الله والبغض في الله**»(٧١)، وقال عليه الصلاة والسلام: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان**» ذكر منها: «**أن يحب المرء لا يحبه إلا لله**»(٧٢).

فتحب أولياء الله لأن الله يحبهم، وتبغض أعداء الله لأن الله يبغضهم، فيكون الحب والبغض من أجل الله، وليس طمعًا في الدنيا، فلا يجد العبد حلاوة الإيمان حتىٰ يحب في الله ويبغض في الله، ويوالي ويعادي لله.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: صارت عامة مؤاخاة الناس علىٰ أمر الدنيا، وذلك لا يجدي علىٰ أهله شيئًا(٧٣).

وهذه المحبة تبقىٰ في الدنيا والآخرة، وأما محبة أعداء الله فتنقطع، وتكون عداوة في الآخرة ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف:٦٧].

---

(٧١) أَخرَجَه الطَّبَرَانِيّ (١٠٣٥٧)، بنحوه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٢٥٣٩).

(٧٢) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٦)، ومُسلِم (٤٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٧٣) ذكره ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٣٤/١)، من قول ابن عباس، وعزاه لابن جرير الطَّبَرِيّ.

وتبغض الشخص من أجل الله، وليس من أجل أنه أساء إليك، بل تبغضه لأنه عدو لله، وهذه ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام: الحب والبغض في الله ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة:٤].

ومن السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله «**رجلان تحابا في الله، اجتمعا عليه وتفرقا عليه**»(٧٤) فالحب في الله والبغض في الله أمره عظيم؛ لأنه فرقان بين الحق والباطل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال:٢٩]، فالمؤمن يكون عنده فرقان، يفرق بين هذا وهذا.

وقد ذكر العلماء أن الناس في المحبة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: منهم من يحب محبة خالصة ليس معها بغضاء، وهم الملائكة والرسل عليهم الصلاة والسلام، وخُلّص المؤمنين كالصحابة ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر:١٠] وكذلك السلف الصالح وأهل السنة والجماعة؛ لصفاء ما هم عليه من العقيدة وما هم عليه من الحق؛ لطاعتهم لله ورسوله.

القسم الثاني: من يبغض بغضًا خالصًا ليس معه محبة، وهم الكفار، أعداء الله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة:١]؛ أي: أحباء تحبونهم وتوالونهم وتناصرونهم، وتدافعون عنهم، بل الواجب التبرؤ منهم؛ لأنهم أعداء الله ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [المجادلة:٢٢] والمقصود بالروح هنا: قوة الإيمان.

القسم الثالث: من يجتمع فيه محبة وبغض، وهو المؤمن العاصي، يحب من وجه، ويبغض من وجه، تحبه لما فيه من الخير والطاعة، وتبغضه لما فيه من المعاصي والمخالفة، هكذا ينبغي على المسلم أن يميز.

---

(٧٤) أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والمحبة بابها باب عظيم ينبغي التنبه له ومعرفته؛ لأن عليه مدارًا عظيمًا في العقيدة وأمور الدين؛ فالإنسان لا يمشي إمعة، لا يدري من يحب ومن يبغض، بل يجعل المحبة والبغضاء ميزانًا يفرق بين أولياء الله وأولياء الشيطان، ولا يجعله ميزانًا دنيويًّا وهوىٰ، فمن وافقه علىٰ دنياه وهواه وأعطاه شيئًا من الدنيا أحبه، ولو كان من أكفر الناس وأفسقهم، وإن لم يعطه شيئًا أبغضه، ولو كان من أصلح الصالحين، فهذا لا يجوز.

❑ قوله: «وَنَقُولُ: الله أَعْلَمُ، فيما اشْتُبِهَ عَلَيْنَا عِلْمُه»:

●هذه مسألة عظيمة، وهي مسألة العلم، فالإنسان لا يقول ما لا يعلم، إن علم شيئًا قال به، وإن جهل شيئًا فلا يقول به، ولا يقول في أمور الدين والعبادات ولا يدخل فيها بغير علم، بل يتوقف، ويقول: الله أعلم.

والإمام مالك إمام دار الهجرة، جاءه رجل فسأله عن أربعين مسألة؛ فأجاب عن أربع منها، وقال في الباقي: لا أدري، فقال الرجل: أنا جئتك من كذا وكذا علىٰ راحلتي وتقول: لا أدري؟! قال له الإمام: اركب راحلتك، وارجع إلىٰ البلد الذي جئت منه، وقل: سألت مالكًا فقال: لا أدري!!

والنبي ﷺ إذا سئل عن شيء لم ينزل عليه فيه وحي فإنه ينتظر حتىٰ ينزل عليه وحي، كذلك الصحابة إذا سألهم رسول الله ﷺ عن شيء لا يعلمونه قالوا: «الله ورسوله أعلم»، لا يتخرصون.

فهذا الباب عظيم وخطير، والله ﷻ جعل القول عليه بغير علم مرتبة فوق الشرك به سبحانه وتعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

يا أخي، يسعك أن تقول: لا أدري، ومن قال: لا أدري، فقد أجاب، ولا تتخرص وتخض في أحكام الشرع بغير بصيرة، وقول: «لا أدري» فيما لا تعلم، ليس نقصًا فيك، بل العكس، هو كمال؛ لأنه ورع وتقوىٰ، والناس يحمدونك علىٰ هذا.

كثير من المنتسبين إلىٰ العلم -وبخاصة في هذه الأزمنة المتأخرة التي قل فيها الفقهاء وكثر القراء- يفتون ويحكمون ويتخبطون في الأحكام الشرعية في وسائل الإعلام وغيرها بغير بصيرة، ومن فضل الله أنهم انكشفوا أمام الناس بجهلهم، وفضحهم الله ﷻ، ولو أنهم ستروا أنفسهم وتوقفوا عما ليس لهم به علم وتورّعوا؛ لكان ذلك أكمل وأجلّ لهم عند الله وعند الناس، فلنعتبر بهذا.

❑ قوله: «وَنَرىٰ المسْحَ عَلىٰ الخُفَّين، فِي السَّفَرِ والحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ»:

●لماذا جاء بهذه المسألة -وهي مسألة فقهية- في العقيدة؟

لأن هذه المسألة أنكرها المبتدعة، وأثبتها أهل السنة، والمسح علىٰ الخفين تواترت به الأحاديث عن النبي ﷺ.

وممن اشتهر عنهم إنكار المسح علىٰ الخفين: الرافضة، ويخالفون أهل السنة والجماعة في ذلك، ويخالفون الأحاديث الثابتة، فالمسح ثابت، يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام بلياليهن للمسافر، وهذه رخصة وتسهيل من الله علىٰ عباده.

فالرافضة ينكرون المسح علىٰ الخفين، ويقولون بالمسح علىٰ الرجلين، وهذا من أكبر المغالطة، فلا أحد يقول بالمسح علىٰ الرجلين، وهكذا من ترك الحق ابتلاه الله بالباطل.

استدل الرافضة علىٰ المسح علىٰ الرجلين بقوله تعالىٰ: (وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وأَرْجُلِكُمْ) [المائدة:٦] بقراءة الجر، حيث عطف الأرجل علىٰ الرءوس في هذه القراءة، والرءوس ممسوحة؛ فيكون ما عطف عليها ممسوحًا وعندهم الكعبان معقد الشراك، مجمع القدم مع العقب ويسمىٰ عرش الرِّجْل.

وعند أهل السنة والجماعة أن المراد بالكعبين: العظمان الناتئان في أسفل الساق، مجمع الساق مع الرجل، فالمسح للرجلين باطل؛ لأن المشهور من قراءة الآية: الفتح، عطف علىٰ المغسولات، علىٰ ﴿وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة:٦] وأدخل الممسوح بين المغسولات من أجل الترتيب، ولو أخر لفهم أن مسح الرأس يكون بعد غسل الرجلين.

أما قراءة (وأَرْجُلِكُمْ) بالجر فهي صحيحة، ولكن عنها أربعة أجوبة:

الجواب الأول: أن وجه الجر هنا على المجاورة، وهذه لغة عند العرب، مثل أن تقول: هذا جحر ضب خربٍ، «خربٍ» ليست صفة لضب، إنما هي صفة لجحر، وجحر مرفوع.

ولكن من أجل المجاورة، ومن أجل سهولة النطق جُرَّت للمجاورة.

والثاني: أن المراد بالمسح: الغسل؛ فالغسل يسمى مسحًا، تقول: تمسحت بالماء؛ يعني: اغتسلت به، فالمراد بمسح الرجلين غسلهما، بدليل قراءة النصب.

الجواب الثالث: أن المشهور من القراءتين: قراءة النصب وهنا لا إشكال.

الجواب الرابع: أن غسل الرجلين هو صفة وضوء رسول الله ﷺ التي نقلها عنه أصحابه، لم يرد في حديث واحد -ولو ضعيف- أن رسول الله عليه الصلاة والسلام مسح رجليه، وكذلك ما ثبت ذلك عن أصحابه؛ بل لما رأى ﷺ رجلًا في رجله لمعة لم يصبها الماء، أمره بإعادة الوضوء، وقال عليه الصلاة والسلام: «**ويل للأعقاب من النار**»[٧٥]؛ لأن صاحبها يغفل عنها، وقد لا يصيبها الماء وذلك بسبب التساهل والغفلة، والأمر في هذا واضح.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

❑ **قوله**: «+**وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ**+»:

●هذه الجملة ذَكَرَهَا بعد الكلام على الخروج على الولاة أو قتل أحد من أمة محمد ﷺ لظهور معنى الجماعة في ذلك.

وكلُّ ما ذَكَرَه من أول العقيدة إلى آخرها -يعني فيما أجمع عليه أهل السنة والجماعة- داخِلٌ في هذه الجملة.

فكُلُّ مسائل العقائد التي قَرَّرَهَا أئمة الإسلام فإنها اتِّبَاع للسنة وللجماعة، وكُلُّ مُخَالَفَة لهذه العقائد التي دلَّ عليها الكتاب والسنة وقرَّرَهَا الأئمة فهي شذوذ وخِلافٌ وفُرْقَة.

ولهذا هذه الجملة قاعدة عظيمة من قواعد العقائد بجميع تفاصيلها، كما سيأتي في

---

(٧٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٦٥)، ومُسْلِم (٢٤٢)، من حديث أبي هريرة ﵁.

بيان السنة والجماعة وبيان ما يُضاد ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

وهذا الاتّبَاع الذي ذَكَرَهُ -اتّبَاع السنة والجماعة واجتناب الشذوذ والخلاف والفرقة- هو منشأ السَّيْر علىٰ ما كانت عليه الجماعة الأولىٰ؛ لأنَّ النبي ﷺ أوْرَثَ الجماعة الأولىٰ -وهي جماعة الصحابة رِضوان الله عليهم- العلم النافع والعمل والهدىٰ في أمور الدين كلِّه، في الأمور العلمية والأمور العملية.

فَأَجْمَعُوا علىٰ مسائل العلم والعقيدة والتوحيد، وعلىٰ كثيرٍ من مسائل العمل، واختلفوا في بعض مسائل العمليات والفروع.

ثُمَّ صار سبيل المؤمنين -الذي هو سبيل الجماعة الأولىٰ- عَلَمًا علىٰ اتّبَاعِ النبي ﷺ وترك الأهواء، ثُمَّ تَبِعَهُم التابعون، ثم هكذا إلىٰ زماننا؛ بل إلىٰ أن يموت آخر المؤمنين.

وهذا الأصل من أهم الأصول التي يُقَرِّرُهَا أئمة الإسلام؛ لأنه أصل وما بعده فرع.

فالخلاف في توحيد العبادة، أو في طريقة إثبات الربوبية، أو في الأسماء والصفات، أو في الإيمان، أو في القَدَر، أو في الصحابة، أو في التعامل مع ولاة الأمور، أو في أي مسألة من المسائل التي تُذْكر، الخلاف في ذلك خِلافٌ للجماعة الأولىٰ.

ولهذا قال من قال من أئمة الصحابة: «إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد».

«إذا فسدت الجماعة» يعني: إذا صارت الجماعة في اختلاف، فإنَّ المصيب منهم من وافق الجماعة التي كانت مجتمعة، غير مختلفة.

ولهذا صار هذا الأصل عَلَمًا علىٰ أهل السنة والجماعة أتباع الصحابة والسلف الصالح، فَسُمُّوا أهل السنة والجماعة لهذا الأصل؛ لأنهم يتَّبِعُونَ السنة والجماعة، ويأتي تفسير السنة وتفسير الجماعة.

وهذا الذي ذكروه هنا أخذوه من النصوص التي لا تُحصَىٰ في الكتاب والسنة في الأمر بالاجتماع نصًّا أو معنىٰ، وفي النهي عن الفرقة نصًّا أو معنىٰ.

فمن ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران:١٠٣]،

ومنه قوله ﷻ: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى:١٣]، ومنه أيضًا قول الله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء:١١٥]، ومنه قوله أيضًا ﷻ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ [النور:٥٤]؛ يعني: على الرسول ما حُمّلَ من بيان السنة وبيان الشريعة وتبليغ ذلك.

﴿وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ من اتباع السنة والجماعة واتباع هدي النبي ﷺ.

فحُمّلَ الرسول ﷺ البلاغ، وحُمّلَت الأمة الاتباع والمتابعة.

ومنه أيضًا قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران:٣١]، ونحو ذلك من الآيات الصريحة في اتباع الجماعة والنهي عن الافتراق.

والسنة فيها من ذلك شيءٌ كثير:

كقوله ﷺ: «**وستفترق هذه الأمة على ثلاثٍ وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة**» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**هي الجماعة**»[٧٦]، وفي رواية قال: «**هي ما كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[٧٧].

ومنه أيضًا الأحاديث التي في خروج الخوارج وخلاف الخوارج للصحابة، وأمر النبي ﷺ بقتلهم، فقال في وصفهم: «**يمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم**»[٧٨] وذلك لمخالفتهم للسنة والجماعة.

كذلك قوله ﷺ في أهل الأهواء: «**يتجارى بهم الهوى كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه لا يبقى منه مفصل أو عِرْق إلا دخله**»[٧٩].

---

(٧٦) سبق تخريجه.

(٧٧) سبق تخريجه.

(٧٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٠٥٨)، ومسلم (١٠٦٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٧٩) أَخْرَجَه أبو داود (٤٥٩٧)، من حديث معاوية رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

ومنه أيضًا ما صحّ عنه ﷺ بقوله: «**الجماعة رحمة، والفرقة عذاب**»[٨٠].

ومنه أيضًا قوله: «**من أتاكم وأمْرُكُمْ جميع يريد أن يشق عصاكم فاقتلوه كائنًا من كان**»[٨١].

ومنه أيضًا دعاء النبي ﷺ ألا يَجْعَلَ بأس هذه الأمة بعضها ببعض قال «**فمنعنيها**». ونحو ذلك من الأدلة التي تدل علىٰ هذا الأصل العظيم.

إذًا هذا الأصل الأدلة عليه في منزلة التواتر لكثرة ما دلَّ عليه؛ بل هو أظهر أصول الشريعة، فإنَّ الخلاف والفُرْقَة عمَّا كان عليه النبي ﷺ والجماعة الأولىٰ هو حقيقَةَ خلافٌ لرب العالمين واتّباع غير السبيل الذي يرضىٰ عنه ﷻ.

فإذًا هذا الأصل -كما ذكرنا في أول الكلام- ذَكَرَهُ الطحاوي؛ لأنَّ كل مسائل العقيدة يتفرع عنه.

وإذا تبين ذلك فنقول: إنَّ مسائل الاعتقاد التي يذكرها أهل السنة والجماعة:

- منها ما هو من سبيل المقاصد.
- ومنها ما هو من سبيل الوسائل إلىٰ المقاصد.
- ومنها ما هو من سبيل المحافظة علىٰ المقاصد.

فأما الأول: وهو المقاصد فهي: أركان الإيمان الستة.

وأما الثاني: وهو وسائل المقاصد فهي القواعد العامة في التلقي والأخذ لأنها لا يُحْفَظُ أصل إلا بدليل، بقاعدة.

ولهذا صار هذا الكلام هنا وهو قوله: «**وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ**» له حكم المقاصد من جهة وله حكم الوسائل من جهةٍ أخرىٰ؛ لأنَّ اتباع السنة والجماعة مقصد تعبُّدِي مطلوب ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، والثاني وهو اجتناب الشذوذ والخلاف والفُرْقَة هذا من وسائل المحافظة علىٰ أصول الاعتقاد.

وفي هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولىٰ:

(٨٠) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٤/٣٧٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/٦١)، من حديث النعمان بن بشير ﷺ.

(٨١) أَخْرَجَه مسلم (٦٠/١٨٥٢)، من حديث عرفجة ﷺ.

في قوله: «وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ» الاتباع هو أن تَقْفُوَ أثر الشيء، تَبِعه،أي: قَفَا أثره، اتِّبَاع الحق: أن تَقْفُوَ الأثر.

والأَثَرُ سواءٌ أَكَانَ أثر دليل أو كان أثر مسير -يعني: أثر قول، أو أثر مسير- كلٌ منهما دليل.

ولهذا صار الاتِّبَاعُ موسومًا عند أهل العلم بأنه أخذ القول بدليله.

ويقابل الاتباع التقليد، والتقليد: قَبُول القول والتِزَامُهُ دون حجةٍ واضحة.

لأنه إن كان عنده حجة فهو مُتَّبِع ولو كان مُتأولًا أو مُخْطِئًا، وإذا كان ليست عنده حجة وإنما يتعصب أو يقبل قول الغير؛ هكذا لأنه قاله فقط مع ظهور الحُجَّة في خلافه، فهذا يُسمىٰ مُقَلدًا لأنه جعل القول قِلادة له دون بيانه.

والتقليد في الاعتقاد فيه تفصيل:

- فما كان مما يُشْتَرَطُ لصحة الإسلام والإيمان فلا ينفع فيه التقليد؛ بل لا بُدَّ فيه من أخذ القول بدليله وجوبًا؛ لأنَّ هذا هو العلم الذي أمر الله ﷻ به في قوله: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد:١٩].

- أَمَّا التقليد في الاستدلال فلا بأس به، يعني: أن يَعْلَمَ وجه الدليل من الحُجَّة ويُقَلِّد العالم في الاقتناع بهذا الدليل،يعني: بوجه الاستدلال، فهذا لا بأس به؛ لأنَّ المجتهد في فهم الدليل قليل في هذه الأمة.

فإذًا الواجب في الاتباع وما يَحْرُمُ من التقليد في أمر العقيدة، هو ما كان من أصول الإسلام، يعني: ما لا يصح الإسلام إلا به، مثل العلم بالشهادتين، وأركان الإيمان الستة، وفرض أركان الإسلام الخمسة.

إذا كان التقليد كذلك فهل يُشْتَرَطُ استدامة العلم واستصحاب العلم والاتِّبَاع أم لا يُشْتَرَطْ؟

الذي عليه العلماء المحققون وقَرَّرُوهُ: أنَّ الاستدامة ليست شرطًا، وإنما يكفي أن يَعْلَمَ الحق في هذه المسائل في عمره مرةً بدليله، ويأخذ ذلك ويقتنع به، يأخذ ذلك عن دليل وبيِّنَة، ثم يعمل بما دلَّ عليه.

فمن تَعَلَّمَ مسألةً، مثلًا: تَعَلَّمَ معنىٰ الشهادتين في عمره، ثم بعد ذلك نسي المعنىٰ، أو تَعَلَّمَ أدلة أركان الإيمان ثم نسي، أو تَعَلَّمَ فرضية الأركان الخمسة، أركان الإسلام أو الأربع العملية ثم نسي، فإنَّ هذا لا يؤثر ولا يأثم بذلك، المهم أن يكون أصل استسلامه عن دليلٍ فيما لا يصح الإيمان والإسلام إلا به.

وهذا هو حكم التقليد عند أهل السنة والجماعة ووجوب الاتباع.

وأما المخالفون من أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة وجماعات فإنَّهُمْ جعلوا العلم الواجب هو النَّظَر أو القصد إلىٰ النظر أو إلىٰ آخره من أقوالهم، ويعنون بذلك النظر في الكونيات.

وأهل السنة يقولون: الاتِّبَاع النظر في الأدلة الشرعية، يعني: النَّظَر في الشرعيات.

وأولئك عندهم النظر في الكونيات؛ لأنهم جعلوا أنَّ أصل الإسلام والإيمان إنما يصح إذا نظر في برهان وجود الله جَلَّ وَعَلَا.

وأما أهل السنة والجماعة فقالوا: وجود الله عَزَّ وَجَلَّ مركوزٌ في الفِطَر، وإنما يتعلم ما يجب عليه أن يعتقده وما يجب عليه أن يعلمه مما أمر الله عَزَّ وَجَلَّ به، وجعله فارقًا بين المؤمن والكافر.

وبالمقابل التقليد عندهم في الكونيات، وعندنا التقليد في الأقوال والشَّرعيات.

وثَمَّ تفاصيل لمسألة الاتِّبَاع والتقليد في مناهج التلقي ما بين أهل السنة والمخالفين.

المسألة الثانية:

في قوله: «وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ» السُّنَّة يُراد بها العلم الموروث عن النبي ﷺ في مسائل الاعتقاد؛ في المسائل الغيبية وما يتّصل بذلك من الوسائل،وما يُحافَظُ به علىٰ الأصول.

فما دَلَّتْ عليه الأدلة من كلام النبي ﷺ وكان عليه هديه فإنَّهُ السنة الماضية التي يجب اتِّبَاعُهَا وترك ما خالفها؛ لأنَّ المسائل العلمية في أمور الغيبيات البيان فيها واضح، وليست مجالًا للاختلاف وتنوع الآراء والأقوال.

ولهذا سمَّىٰ طائفة من العلماء ممن صنَّفُوا في التوحيد كتبهم السنة، وهي كثيرة جدًّا كـ«السنة» لعبدالله ابن الإمام أَحْمَدُ، و«السنة» للخلال، و«السنة» لابن أبي عاصم،

و«السنة» للطبراني، وكذلك السنة في كتب الحديث -يعني في أثناء الكتاب- قد يُبَوِّبُ بعضهم بكتاب «الاعتصام» بالكتاب والسنة أو السنة أو ما أشبه ذلك.

فإذًا يجمع السنة أنه هدي النبي ﷺ في العِلْم في هذا الموطن؛ في العِلْمِيَّات، يعني: فيما يُعْلَم ويُعْتَقَد فإنَّ منهجنا اتباع السنة في ذلك وأن لا نخوض فيه بالعقليات.

المسألة الثالثة:

الجماعة تُطْلَقُ إطلاقين:

-تُطْلَق الجماعة، ويراد بها الجماعة في الدين، والجماعة في العلم بما أمر الله ﷻ به أن يُعْتَقَد، أو في تصديق الأخبار في الكتاب والسنة.

وهذه الجماعة تكون في الدين، وتعني: الاجتماع على الدين الواحد.

- والمعنى الثاني للجماعة الجماعة في الأبدان، أنْ يجتمعوا في أبدانهم، وأنْ لا يكون بأْسُهُم بينهم، وأن لا يتفرَّقُوا بأنواع التَّفَرُّق.

ومسائل الاعتقاد تجمع هذين الأصلين، تجمع الاجتماع في الدين والاجتماع في الأبدان، وكل المسائل التي تُذْكَرُ في مسائل العقيدة: منها ما يرجع إلى هذا، ومنها ما يرجع إلى الثاني.

ثُم هذا اللفظ: «السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ» صار عَلَمًا على ما كانت عليه الجماعة الأولى وهم الصحابة رضوان الله عليهم.

والذي عليه أئمة أهل الحديث والمحققون من أهل الإسلام أنَّ هذا اللفظ: «**أهل السنة والجماعة**» إنما يدخل فيه أهل الحديث والأثر الذين لم ينحرفوا في مسائل الاعتقاد.

وقد ذهب بعض الحنابلة من المتأخرين وبعض الأشاعرة وجماعات من الفقهاء إلى أنَّ لفظ: «**أهل السنة والجماعة**» يشمل ثلاث طوائف:

- أهل الحديث والأثر.
- والأشاعرة.
- والماتريدية.

وممن صرَّحَ بذلك السَّفَّاريني في كتابه «لوامع الأنوار» وجماعة آخرون.

وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الأشاعرة والماتريدية خالفوا السنة والجماعة في مسائل كثيرة معلومة:

-فهم في إثبات وجود الله ﷻ خالفوا طريقة القرآن والسنة.

-وفي تفسير: «لا إله إلا الله» خالفوا ما دلَّ عليه القرآن والسنة وما كان عليه السلف.

-وفي إثبات الصفات خالفوا وقالوا: طريقة السلف أسلم، وطريقتنا أعلم وأحكم وجعَلُوا الصواب بين التأويل والتفويض:

وكـل نـص أوهـم التشبيهَ أوِّلْـهُ أو فَـوِّضْ ورُمْ تنزيهَـا

فالتأويل عندهم حق، والتفويض حق وأما الإثبات فليس بحق.

-وفي مسائل الإيمان خالفوا، وقالوا بالإرجاء، وعندهم الإيمان هو التصديق فقط دون الإقرار والعمل، وفي مسائل القدر هم جبرية متوسطة.

وفي مسائل أُخَر خالفوا أيضًا مما يضيق المقام عن ذكره.

فإذًا: من خالف في هذه الأصول العظيمة في الغيبيات والعقائد فإنَّ إدراجه في أهل السنة والجماعة وفي الفرقة الناجية هذا ليس بواضحٍ من جهة الدّليل والاتباع، ولهذا يدخلون في الفِرَق المخالفة للسنة والجماعة.

لكن ينبغي أن يُعْلَم أنَّ إطلاق السنة قد يُرَاد به ما يقابل الرافضة والشيعة والخوارج، فيدخل في إطلاق أهل السنة الأشعرية، والماتريدية، والمرجئة، وجماعات لأجل مقابلتهم بالفرق التي ضلالها عظيم.

لهذا من الأفضل؛ بل من المُتَعَيِّن عند إطلاق أهل السنة والجماعة أن يُنتبَه أن لا يكون شعارًا يدخل فيه من ليس من أهل السنة والجماعة حتى لا يَضِلَّ الناس، وحتى يكون مُقتصرًا على من اعتقد الاعتقاد الحق، والباقون يمكن أن يُقَال عنهم أهل السنة؛ ولكن لا يُوصفون بأهل السنة والجماعة؛ لأنهم فَرَّقُوا دينهم وكانوا شيعًا ولم يقيموا الدين كما أمر الله ﷻ؛ بل فَرَّقُوا في ذلك، وأخذوا ببعض الكتاب وتركوا بعضًا كما هو معلوم من تفاصيل أقوالهم.

المسألة الرابعة:

في قوله: «وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ»:

الاجتناب: هو التَّرْك، ويريد بالترك أنه يَتْرُكُهُ دينًا وتَعَبُّدًا وتقربًا إلىٰ الله ﷻ لملازمته للسنة والجماعة.

والشذوذ: هو الانفراد، وقد جاء في حديث في إسناده ضعف: «ومن شذَّ شذَّ في النار»(٨٢) يعني: من انفرد عن الجماعة التي وَعَدَهَا الله ﷻ بالجنة فإنه سينفرد عنهم أيضًا في الآخرة في النار، وهذا من جهة الوعيد.

فمعنىٰ الشذوذ في العلم والعقيدة: الانفراد بأشياء ليس عليها الدليل ولم تكن عليها الجماعة الأولىٰ.

ولهذا كان الإمام أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ وجماعة من أئمة السلف يقولون في مسائل العقائد: «لا نتجاوز القرآن والحديث»؛ لأنه إذا تجاوز المرء القرآن والحديث بمسائل الغيبيات والعقائد فإنه لا يُؤْمَن عليه الخلاف ولا يُؤْمَن عليه أن ينفرد بآراء ليست مُدَلَّلًا عليها.

و الشذوذ قد يكون:

- في أصل من الأصول- يعني الانفراد.
- في فرعٍ لأصْلٍ من أصول الاعتقاد.

فالشذوذ مرتبتان:

المرتبة الأولىٰ: أن ينفرد ويَشُذ في أصل من الأصول، كأن يكون مثلًا: في الصفات، في الإيمان، في القدر، فهذا بانفراده في الأصل يخرج من الاسم العام المُطْلَق لأهل السنة والجماعة.

المرتبة الثانية: أن يوافق في الأصول؛ لكن يُخَالِفُ في فرعٍ لأصل أو في فَرْدٍ من أفراد ذلك الأصل.

---

(٨٢) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢١٦٧)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي»، ولكن العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ صحح أصل الحديث، فالحديث المشار إليه جزء من حديث التِّرْمِذِيّ، ولذا ضعف العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ هذا الحديث في «ضعيف الجامع»، برقم (١٨٤٨)، وكذلك أشار إلىٰ ضعفها في تحقيقه «لسنن الترمذي».

وأَخْرَجَه أيضًا الحاكم (٣٩٩-٤٠٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٠)، وغيرهما من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ظلال الجنة»، برقم (٨٠).

مثلًا يؤمن بإثبات الصفات وإثبات استواء الرب ﷻ على عرشه وبعلو الرب ﷻ وبصفات الرحمن سبحانه وتعالى؛ لكن يقول: بعض الصفات أنا لا أثبتها، فلا أثبت صفة السّاق لله ﷻ، أو لا أثبت صفة الصورة لله ﷻ، أو أُثبِتُ أنَّ لله أعينًا، أو أثبت لله ﷻ كذا وكذا مما خالف به ما عليه الجماعة.

فهذا لا يكون تاركًا لأهل السنة والجماعة؛ بل يكون غَلِطَ في ذلك وأخْطَأ ولا يُتَّبَعُ على ما زلَّ فيه بل يُعْرَفُ أنه أخطأ، والغالب أن هؤلاء مُتَأَوِلُونَ في الاتباع.

وهذا كثير في المنتسبين للسنة والجماعة: كالحافظ ابن خزيمة فيما ذكر في حديث الصورة، وكبعض الحنابلة حينما ذكروا أنَّ العرش يخلو من الرحمن ﷻ حين النزول، وكمن أثبت صفة الأضراس لله وأثبت صفة العضد أو نحو ذلك ممَّا لم يقرره أئمة الإسلام.

فإذًا من شذَّ في ذلك في هذه المرتبة، يقال: غَلِطَ وخالَفَ الصواب؛ ولكن لم يخالف أهل السنة والجماعة في أصولهم؛ بل في بعض أفرادِ أصلٍ وهو مُتَأَوِّلٌ فيه.

وهذا هو الذي عليه أئمة الإسلام فيما عاملوا به من خالف في أصل من الأصول في هذه المسائل، وكُتُب ابن تيمية بالذات طافحة بتقرير هذا فيمن خالف في أصل أو خالف في مسألة فرعية ليست بأصل.

المسألة الخامسة:

في قوله: «وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ» الخلاف شَرٌّ ومذموم في الشريعة.

والخلاف يُطلق ويُراد به الاختلاف أيضًا كما قال ﷻ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود:١١٨، ١١٩]، فمدح من لم يَخْتَلِفْ وذَمَّ من كان في اختلاف.

وأهل الاصطلاح يُفَرِّقُونَ بين الخلاف والاختلاف، وليس هذا مورده، وإنَّما في هذا الموضع الاختلاف والخلاف بمعنىً واحد وهما شر، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «الخلاف شر»[٨٣].

والخلاف له صورتان:

الأول خلاف في العِلْمِيَّات: في العلم والعقيدة، وهذا البحث فيه كالبحث في

---

(٨٣) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (١٩٦٠)، من قول ابن مسعود رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف سنن أبي داود».

الشذوذ والفرقة الآتي.

الثاني الخلاف في العَمَلِيّات: يعني فيما يُسَمَّىٰ بالفروع.

والخلاف الثاني في الفروع ليس مُبَاحًا أو مأذونًا به دائمًا؛ بل قد يكون الخلاف مذمومًا ولو كان في الفروع، وذلك إذا كان سيترتب عليه مفسدة في الناس،أو افتراق، أو إساءة ظن، أو مخالفة لأئمة المسلمين.

ولهذا ابن مسعود ﵁ في قصته مع عثمان كان يُقَرِّر ويَذْكُر أنَّ السنَّة أن يُصَلِّي أهل منىٰ في منىٰ ركعتين للرباعية وعثمان ﵁ صَلَّىٰ الرباعية أربعًا وكان ابن مسعود يُصَلِّي معه أربعًا، فقيل له في ذلك: تقول السنة ركعتان وتصلي مع عثمان أربع؟

فقال: الخلاف شر.

وهذا من عظيم فقهه ﵁ مع أنَّهُ كان بينه وبين عثمان ﵁ خُصومة أو نوع خلاف واختلاف في مسألةِ عطائه، فكان يَطْلُبُهُ وعثمان لم يُعْطِهِ عَطَاءَهُ الذي كان يرىٰ ابن مسعود أنَّهُ له؛ لأنَّ ابن مسعود بدري، وكان له في ذلك قول يجادل به عثمان معروف؛ لكن مع ذلك تَخَلَّصَ من هوىٰ نفسه وقال: «الخلاف شر».

فإذًا الخلاف في الفروع، في العمليات ليس دائما مأذونًا به أو لا يُعَابُ صاحبه؛ بل قد يُعَابُ إذا كان في الخلاف مفسدة أوفُرْقَة، أو الخلاف يُسَاء به الظن، أو يَسُدُّ أبوابًا من الخير ونحو ذلك.

والطحاوي هنا لا يريد تقرير هذا البحث الثاني، وإنما يريد أنَّ الخلاف الذي هو بمعنىٰ الشذوذ والفُرْقَة يُجْتَنَب ويُحْذَر منه.

المسألة السادسة:

الفُرْقَة هنا بمعنىٰ: الافتراق، و الفُرْقَة أكثر النصوص جاءت بالنهي عنها.

والأمر بالجماعة معه النهي عن الفرقة؛ لأنه لا يجتمع الناس إلا إذا انتهوا عن الافتراق والفُرْقَة.

ولهذا كما قَدَّمْتُ لك بعض الآيات نَهَىٰ الله ﷻ عن الافتراق فقال: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم

﴿بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران:١٠٣] دلَّت هذه الجملة من الآية على أنَّ النهي عن الفُرْقة هنا المقصود به الفُرْقَة في الأبدان، ثم قال ﷻ: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾، وهذه الفُرْقَة في الدين، وهذا كما في قوله مثلًا في سورة الشورى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى:١٣] يعني في الدين.

فتحصَّلَ من هذا أنَّ الأدلة دَلَّتْ على أنَّ الفُرْقَة قسمان:

- فُرقة في الأبدان.
- وفُرقة في الدين.

مُقَابِلَةٌ للجماعة التي هي:

- جماعة في الدين.
- وجماعة في الأبدان.

أما فُرقة الدين: فتكون بانتحال الأهواء والأخذ بطريقة أهل الهوى من الخوارج فمن بعدهم.

وأعظم أهل الأهواء الخوارج -يعني ممن خَرَجَ على الصحابة-، ثُمَّ بعد ذلك إلى أن أتت الأقوال الكُفْرِيَة عند الجهمية والحلولية إلى آخره.

وهذا أعظم افتراق في الدِّيْن، فإنّ الله ﷻ جعل الدين واضحًا لا لَبْسَ فيه، في أصوله وعقائده وفي قواعده العلمية، ولهذا قال ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام:١٥٣].

فإذًا كل أنواع الافتراق التي حدثت إنما كانت لأجل الهوى، ولذلك سُمُّوا أهل الأهواء.

هل وجود المتشابه في القرآن والسنة يُعْتَبَرُ سببًا في خروج أهل الأهواء؟

الجواب: ليس كذلك؛ لأنَّ الله ﷻ بيَّنَ أنَّ أهل الأهواء في قلوبهم زيغ قبل أن ينظروا إلى الأدلة، فقال ﷻ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ [آل عمران:٧] قال سبحانه في أول الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ

﴿أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ فبيَّنَ ﷻ أنَّهُ جعَلَ كتابه منه محكم ومنه متشابه، يعني: يشتبه على المرء العلم به.

فالذين في قلوبهم زيغ اتَّبعُوا قال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ﴾ فأثْبَتَ الزيغ في قلوبهم ثم وصفهم باتباع المتشابه.

فإذًا المتشابه في الكتاب والسنة ابتلاء ليظْهَرَ أهل الأهواء من أهل السنة والجماعة، فحُصُولُ الهوىٰ والزيغ في القلب ينتج عنه أن يبحَثَ عمَّا يُؤَيِّدُ به هواه وزيْغَهُ، وهذا ما نصت عليه الآية قال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ﴾ بالفاء الترتيبية.

ولهذا قال الأئمة: «إنَّ أعظم ما أمر الله ﷻ به الاجتماع، وأعظم ما نهىٰ الله ﷻ عنه الافتراق»؛ لأنَّ حقيقة الاجتماع اجتماع في الدين وفي الأبدان وبهما صلاح العباد، وأعظم المصائب الافتراق وبهما يحصل البلاء كله.

فالشرك فُرْقَة، والتوحيد جماعة. والبدعة فُرْقَة، والسنة جماعة. والعقائد الصحيحة جماعة، والعقائد الفاسدة فُرْقَة. الاستدلال بالكتاب والسنة وصحة منهج التلقي جماعة، والاستدلال بالأهواء والعقول وما ألفَ المرء آباءه وأقوامه عليه فُرقَة؛ لأنّه خالف المنهج الصحيح في الاستدلال. الاجتماع مع جماعة المسلمين وأئمتهم جماعة، والافتراق وترك أئمة المسلمين وجماعتهم فُرقة.

وهكذا، فكل خير في الجماعة والسنة، وكل شر في الشذوذ والخلاف والفُرقة.

قال بعدها رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ**»

الحب والبغض من مسائل النفس التي يدخلها الهوىٰ.

وقاعدة الشريعة والقرآن والسنة والصحابة: أنَّ العبد لا يكون حقيقَّة مستسلما حتىٰ يتخلّص من هواه.

ومِنَ الهوىٰ الذي يُتَخَلَّصُ منه الهوىٰ في مَحَبَّتِهِ والهوىٰ في بُغْضِه، ونستغفر الله ونتوب إليه.

فمن أَحَبَ ما يُحِبُّ الله ﷻ ورسوله، ومن يُحِبُّ الله ﷻ ورسوله فقد تَخَلَّصَ من

هواه، ومن أبْغَضَ ما يُحِبُّ الله ﷻ ورسوله من الحق أو أبْغَضَ من يُحِبُّهُ الله ورسوله فلم يتخلّص من هواه؛ بل الهوىٰ هو الذي قاده إلىٰ ذلك.

ولهذا كان من أعظم ما يتميز به أهل السنة والجماعة أئمة الحديث والأثر الذين تخلَّصُوا من أهوائهم أنهم أهل عدل في أقوالهم حتىٰ مع مخالفيهم، فيُحِبُّونَ أهل العدل؛ لأنَّ الله يُحِبُّهُم وكذلك رسوله ﷺ، ويُحِبُّونَ أهل الأمانة؛ لأنَّ الله ﷻ يحبهم ورسوله ﷺ، ويبغضون أهل الجور والخيانة لأنَّ الله ﷻ ورسوله ﷺ يبغضونهم.

فإذًا أصل هذه الجملة وأساسها أنَّ محبة المؤمن المتبع لعقيدة السلف وبُغضَهُ يكون تبعًا لنص الكتاب والسنة فيما يُحِب وفيما يُبْغِض، كما قال ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء:٦٥]، وفي الحديث: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ يكون هواه تبعًا لما جئت به**»[٨٤] وهذا الإيمان الكامل هو الذي يتخلص فيه صاحبه من الهوىٰ.

وهاهنا مسائل قليلة:

المسألة الأولىٰ:

أهل العدل وأهل الجَوْر متقابلان، كما أنَّ أهل الأمانة وأهل الخيانة متقابلان -يعني: هؤلاء يقابلون هؤلاء، هؤلاء ضد هؤلاء، هذا صنف وهذا صنف-، ولا أعني بالتَّقَابُل والتضاد المصطلح الكلامي أو المنطقي فيه.

فمن أهل العدل، ومن أهل الجَوْر؟

العدل أَمَرَ الله ﷻ به أَمْرًا مُطلَقًا فقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ

---

(٨٤) أَخْرَجَه ابن أبي عاصم في «السنة»(١٥)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١٦٩/٢) والسلفي في «معجم السفر» (٣٧٥/١)، وابن الجوزي في «ذم الهوىٰ» (١٨)، وعزاه ابن حجر في «الفتح» (٢٨٩/١٣) إلىٰ الحسن بن سفيان يعني في«الأربعين»، وصححه النووي في «الأربعين»، وعزاه السيوطي في الدر المنثور(١٧٨/٢) إلىٰ الأصبهاني، وضعفه العَلَّامَة الألْبَانِيّ في «ظلال الجنة» (١٢/١-١٣).

وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل:٩٠]، وأقام السموات والأرض على العدل، ودينه وأحكامه كلها عدلٌ وخيرٌ للعباد في مآلهم وفي حاضرهم.

العدل الذي أمر الله ﷻ به أن يُعطىٰ كل ذي حق حقه، أن تُعْطِي الله ﷻ حقه الذي أمرك به، وأن تُعْطِي رسوله ﷺ حَقَّهُ الذي أُمِرْتَ به، وأن تُعْطِي الصحابة حقهم الذي أُمِرْتَ به، وأن تُعْطِي المؤمنين حقهم الذي أُمِرْتَ به، وهكذا في سائر أحكام الشريعة.

ولهذا قال بعض التابعين على هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، قال: «أتت هذه الآية على جميع المأمورات»، يعني: في العلميات وفي العمليات؛ لأنَّ المأمور:

- إما أن يكون عَدْلًا في العلم والعمل.
- وإما أن يكون فَضْلًا في العمليات والعبادات وأنواع التعامل.

يقابله أهل الجور وهم أهل الظلم، والجَورُ هو الحَيْف وهو بمعنى الظلم.

وأهل الظلم:

- تارَةً يكون ظلمهم في حق الله ﷻ.
- وتارَةً يكون ظلمهم في حق النبي ﷺ.
- وتارَةً يكون ظلمًا في حق العباد أو في حق أنفسهم.

فإذًا هذه المَحَاب؛ محبة أهل العدل والأمانة وبُغْض أهل الجور والخيانة هذه تَبَع لمحبة الله ﷻ ولبُغْضِه، وأهل العدل يُقَابِلُونَ أهل الجور بهذا المعنى.

إذا تبيَّنَ هذا فإنَّ المتقرر عند أهل السنة أنَّ الله ﷻ يُحِبُّ ويُبْغِض، وهما صفتان حقيقيتان على ما يليق بجلال الرب ﷻ، لا يماثل في محبته وبُغْضِه محبة العباد وبغضهم، تعالى ربنا عن ذلك وتقدّس.

والله ﷻ يُحِبُّ العبد لما فيه من الصفات الحسنة، صفات الإيمان والعدل والطاعة، ويُبْغِضُ العبد لما فيه من صفات الظلم والطغيان أو المعصية والمخالفة ونحو ذلك.

فإذًا قرَّرُوا أنَّهُ يجتمع في حق المعين في صفات الله ﷻ أنّ الله يُحِبُّ العبد من جهة ويبغضه من جهة.

وهذا يخالف قول المبتدعة الذين قالوا: المحبة والبغض شيءٌ واحد، فالله ﷻ

يُحِبُّ العبد الكافر حال كفره إذا كان سيوافيه على الإيمان، ويُبْغِضُ العبد المؤمن الصالح حال إيمانه إذا كان سيوافيه على الكفر.

وهذا هو المسألة الموسومة بمسألة «الموافاة» عندهم، وهي مسألة المحبة والبغض عندهم أزلي، فالله يُحِبُّ من يُحِب مطلقًا ويُبْغِضُ من يبغض مطلقًا، والمحبة عندهم مؤولة بإرادة الخير، والبغض عندهم مُؤَوَل بإرادة الخذلان.

إذا تبيَّنَ ذلك فإنَّ المؤمن فيما يُحِبُّ من إخوانه المؤمنين يُحِبُّهُمْ بقدر ما معهم من الإيمان والعدل والأمانة، ويبغِضُ فيهم بقدر ما معهم من الجَوْر والظلم والخيانة.

فالمؤمن تَبَعٌ لمحبة الله ﷻ ليس عنده حبٌ كامل أو بغضٌ كامل؛ بل يُحِبُّ بقدر الطاعة ويُبْغِضُ بقدر المعصية، وهذا من العدل حتى في رغبات النفس وفي نوازع القلب.

فإذًا يجتمع في المسلم العاصي الحب من جهة، والبغض من جهة، ترى حسناته فَتَسُرُّك فتحبه، وترى سيئاته فتسوؤك فتبغِضُهُ من هذه الجهة.

إذًا الحب الكامل لأهل الكمال والبغض الكامل لأهل الكفر، والمؤمن الذي خلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا فإنه يُحَبُّ من جهة ويُبْغَضُ من جهة.

وهذا أهل السنة والجماعة فيه تبع لما دلت عليه النصوص التي أوجبت موالاة المؤمن ما دام اسم الإيمان باقيًا عليه، والبراءة من الكافر ما دام اسم الكفر عَلَمًا عليه.

المسألة الثانية:

الأمانة والخيانة متقابلان أيضًا، ويُعنَى بالأمانة هنا الوفاء بأمانة التكاليف التي أخذ الله ﷻ العهد من آدم عليها في قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وأصح الأقوال في تفسير الأمانة هنا أنها أمانة التكاليف، يعني: أن يَقْبَلَ أنه يُخَاطَبُ بالأمر والنهي، وبعد ذلك الثواب والعقاب.

والخيانة ضد الأمانة وهي عدم رعاية التكاليف، فَرَجَعَ الأمر إلى أنّ حقيقة الأمانة في معناها الواسع يرجع إلى التكاليف العَقَدِيَة وإلى التكاليف العملية، والخيانة ترجع

إلىٰ التكاليف العقدية -خان فيها- وإلىٰ التكاليف العملية.

فالأمر إذًا فيه نوع ترادفٍ في معناه الواسع مع العدل والجور.

فأهل العدل والأمانة بالمعنىٰ الواسع يقابلون كطائفة أهل الجور والخيانة، فهؤلاء يُحَبُّونَ، وهؤلاء يُبْغَضُونْ، ومن كان فيه عدل وأمانة وفيه جور وخيانة فإنه يُحَبُّ من جهة ويُبْغَضُ من جهة.

قال بعد ذلك رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ**»

«**نقول**» يريد به أتْبَاع الأئمة الأربعة، وأتباع أهل الحديث والأثر، فإنهم يمتثلون ما أَمَرَ الله عَجَّلَ به في أَنَّهُمْ لا يقولون علىٰ الله ما لا يعلمون، وأنهم لا يَقْفُونَ ما لا يعلمون، امتثالًا لقوله جَلَّالَهُ: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ۝٣٦**﴾ [الإسراء:٣٦]، وقال عَجَّلَ في بيان المحرّمات: ﴿**وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٣**﴾ [الأعراف:٣٣].

فالقول علىٰ الله عَجَّلَ بلا علم محرم وهو قرينٌ للكفر والشرك؛ لأَنَّهُ ما حصل الشرك والكفر وعبادة غير الله عَجَّلَ إلا بالقول علىٰ الله بلا علم، ﴿**سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ**﴾ [الأنعام:١٤٨]، فإذًا كل ضلال حصل إنما هو بالقول علىٰ الله عَجَّلَ بلا علم.

فأهل السنة والجماعة أتباع الحديث والأثر فيهم تَخَلٍّ عن أهوائهم وغَلَبَة لأنفسهم وامتثال لأمر الله عَجَّلَ وأمر رسوله ﷺ، فيقولون: الله أعلم فيما لا يعلمون.

ولهذا جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ -في حديث جبريل في سؤاله للنبي ﷺ الحديث المعروف السؤال عن الإسلام والإيمان إلىٰ آخره- قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخره لمّا سأله النبي ﷺ: «**يا عمر أتدري من السائل؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: هذا جبريل جاءكم يعلمكم أمر دينكم**»(٨٥)، فالصحابة رضوان الله عليهم استعملوا هذا الأصل في عهده ﷺ واستعمله العلماء والأئمة إلىٰ وقتنا الحاضر.

ونذكر مسألتين:

---

(٨٥) سبق تخريجه.

المسألة الأولىٰ:

في قول: «**اللَّهُ أَعْلَمُ**» أفعل التفضيل هنا «**أَعْلَمُ**»:

- إما أن ترجع إلىٰ المتكلم، يعني نقول: الله أعلم منا، أو مني فيما اشتبه علينا علمه.

- أو الله أعلم بحكم هذه المسألة من خلقه.

فالأُولىٰ: فيها إرجاع للمتكَلِّم.

والثانية: فيها إرجاعٌ إلىٰ الجميع.

وأفعل التفضيل هنا «**أَعْلَمُ**» ليس معناها اشتراك الجميع في العلم في هذه المسألة؛ لأنَّ العبد إذا لم يعلم شيئًا قال: الله أعلم، ولو أراد «مني» فإنه لا يعني أنَّ عنده علمًا قليلًا.

ولهذا صار معنىٰ «**الله أعلم**»،أي: الله هو العالم بحكم هذه المسألة فأنا لا أعلم.

وقول: «الله ورسوله أعلم»، لم يذكرها هنا؛ لأنه لا يُقَال: الله ورسوله أعلم إلا في حياته ﷺ، وأما بعد وفاته فلا يقال: إلا الله أعلم؛ لأنَّ النبي ﷺ انقطع عن دار التكليف ودار الوحي الذي هو العلم الذي ينزل به جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

المسألة الثانية:

قوله: «**فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ**» الاشتباه،يعني: بِهِ وُرُود ما لا تَعْلَم مُطْلَقًا أو فيما تعلم واشتبه عليك هل هو الصواب أم لا؟

ولهذا قال العلماء: الاشتباه والمتشابهات المراد منها فيما جاء في النصوص ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، وهنا قال: «**فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ**» المراد بـ«ما اشتبه، والمتشابهات»: المُتَشَابِه الإضافي النّسبي لمن قال هذه الكلمة، وأما المُتَشَابِه المُطْلَق فيما فيه تكليف علمًا أو عملًا فإنه لا يوجد في الكتاب والسنة.

فكل ما فيه تكليف في الكتاب أو السنة -تكليف بالأوامر والنواهي- في العلم أو في العمل لا يكون مُشْتَبِهًا علىٰ الأمة كلها؛ بل قد يشتبه علىٰ البعض ويعلمه آخرون؛ لأنَّ الاشتباه الموجود نسبي إضافي بحسب علم العبد؛ لهذا قد يَرِدُ علىٰ العالم أو علىٰ من هو أقل علمًا، أو علىٰ الإمام مسائل يشتبه عليه فيها العلم، أو لا يعلمها أصلًا.

ترد عليه آية لا يعلم معناها أو مَخْرَجَها، فيسأل عنها، عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ عن آيات، أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاء عنه أنه قال: «أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما

لا أعلم» [٨٦]، وعمر رُوي عنه نحو هذه الكلمة وسأل عن تفسير آيات وسُئِلَ، والصحابة لم يزل بينهم إِرْجَاع في المسائل إلىٰ بعضهم بعضًا.

فإذًا هذا أصل في أنّ المرء إذا لم يعلم يقول: «الله أعلم»، ويُحِيلُ إلىٰ غيره ممن يعلم.

الاشتباه هنا كما ذكرت لك قد يكون اشتباهًا في الدليل، وقد يكون اشتباهًا في المدلول:

في الدليل: ما عَرَفْتَ وجه الدليل أو المسألة، لا تعرف دليلها أصلًا، ليس معنىٰ ذلك أنها ليست بحق؛ لأنَّ علماء الأمة يعلمون دليلها.

في المدلول: يكون الدليل معك؛ لكن وجه الاستدلال يشتبه عليك، فلا تَخُضْ في كتاب الله تفسيرًا ببيان وجه استدلال وأنت ليس عندك علم به، فتقول: «الله أعلم»، هذا هو الدليل لكن ما وجه الاستدلال. الله أعلم.

لهذا يُذْكَر عن الإمام مالك أنه سُئِلَ عن أربعين مسألة أو عن ثلاث وثلاثين مسألة فأجاب عن أربع والبقية قال: «الله أعلم لا أدري».

وهذا من عظيم تعظيمهم لله ﷻ من أن يقولوا في دين الله ما لا يعلمون.

وفي الحقيقة: القاعدة هذه أو هذا الأصل تحتاجه كثيرًا في النقاش؛ لأنَّ المرء إذا ناقش غيره قد يأتيه الشيطان ويقول: أنت تعلم كل شيء، فيترك لا أعلم، ويترك الله أعلم، ويترك لا أدري؛ فيقع ويأثم.

وهَدْيُ أهل السنة والجماعة التواضع في العلم كما أنَّهُ التواضع لله ﷻ في العلم والعمل؛ لهذا قال ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ للعلم طغيانًا كطغيان المال» [٨٧]. والله ﷻ وصف أهل المال بقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٦، ٧]، كذلك المرء قد يزداد عنده العلم حتىٰ تُكْسِبَهُ تلك الزيادة طغيانًا فيَتَعَدَّىٰ علىٰ غيره، ولا يسلك مع الناس سبيل الشّرع في العدل في اللفظ وحمل أقوالهم ونحو ذلك مما يجب علىٰ المرء أن يعدل فيه؛ لأنَّ من أراد أن يُقَيِّم الأقوال فهو قاضٍ، والقاضي يجب عليه أن

---

(٨٦) سبق تخريجه.

(٨٧) أخْرَجَه ابن المبارك في «الزهد» (٥٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٥٥)، وابن حبان في «الثقات» (٨/١٧٢).

يحكم بالعدل لا أن يحكم بالهوى ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [ص:٢٦]، والمرء إذا أخطأ «الله أعلم» جاءه كل غلط، تأتيه الآراء الخطأ ويقتنع بها ويُؤَيِّدُهَا ثم يَتَعَصَّب لها ثم يحصل فساد من أقواله؛ لكن إذا عَوَّدَ نفسه أن يمتثل هذا الأصل فيما لا يعلم يقول: «الله أعلم» فُتِحَتْ لقلبه أنوار من العلم، ثم إذا عَلِمَ العلم ثبت عنده بإذن الله تعالى، تَوَاضَعَ لله ﷻ ومن تواضع لله ﷻ رَفَعَهُ.

هذه بعض الكلمات على هذا الأصل.

قوله: «+وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ+»:

●يقول العلامة الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: **«وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ»**.

يريد بذلك أَنَّ أهل السنة والجماعة المتبعين للآثار لا يُعَارِضُون الآثار الثابتة عن رسول الله ﷺ وعن صحابته الكرام بالأَقْيِسَة، أو بالدِّلالات العقلية، وإنما يجعلونها مُقَدَّمَةً على ما هو دونها من القياس والدلالة العقلية ونحو ذلك؛ لأَنَّ منهج الاستدلال عندهم أنْ يُؤْخَذَ بما جاء في الكتاب والحديث عن النبي ﷺ، وما جاء في القرآن حق، وما جاءت به السنة حق، والحق يعضد الحق ولا يعارضه أو يناقضه؛ بل هذا يدل على هذا كما أن السنة تدل على القرآن وتُبَيِّنُه.

وهذه المسألة -كما هو ظاهر مسألة المسح على الخفين- هي من مسائل الفقه لا من مسائل العقيدة؛ ولكن أُدْخِلَتْ في مسائل الاعتقاد لأجل أَنَّ أهل السنة تميَّزُوا عن عدد من الفرق بأَنَّهُم يرون المسح على الخفين، والمخالف في ذلك هم الخوارج -أعني طائفةً منهم- والرافضة وعدد من الناس مختلفون في أماكنهم، لا يُنْسَبُونَ إلى فرقة من الفرق.

فلأجل مخالفة تلك الفرق صارت المسألة من المسائل العقدية؛ لأَنَّهَا تُمَيِّز أهل العقيدة الحقة من الفرق الباطلة، فصارت هذه المسألة وهي المسح على الخفين، عَلَمًا يُفَرَّقُ به ما بين السني وما بين الرافضي والخارجي ونحوهما.

ولهذا فإنَّ مسائل الاعتقاد أعني المسائل التي تُذْكَر في العقيدة في مصنفات أهل السنة في الماضي، وفي الحاضر علىٰ أقسام منها:

القسم الأول: ما هو في بيان الأركان الستة.

القسم الثاني: ما تميَّز به أهل السنة عن غيرهم في مسائل المعاملة؛ معاملة ولاة الأمر، أو معاملة المبتدع، أو معاملة العصاة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو التعامل مع صحابة رسول الله ﷺ وزوجاته ﷺ وهكذا.

القسم الثالث: ما هو من المسائل الفُروعية لكن القول بها صار عَلَمًا لأهل السنة في مقابلة بعض فرق الضَّلال، فتُذْكَر في العقائد؛ لأنها مَيْزَةٌ لهم في مقابلة الفِرَق التي خالفت في ذلك.

القسم الرابع: أخلاق أهل السنة وصفاتهم التي تَحَلَّوا بها من العبادة، واحتقار النفس، والعمل الصالح، والأمر والجهاد، والدعوة والإحسان إلىٰ الخَلْق، والتواضع ونحو ذلك من المسائل التي ربما ذكرها بعض الأئمة في مصنفات الاعتقاد.

وهذه المسألة التي ذكرها الطحاوي هنا من القسم الثالث وهي المسائل الفروعية التي صارت عَلَمًا لأهل السنة في مقابلة بعض الفرق الضالة.

وهاهنا مسائل:

المسألة الأولىٰ:

في قوله: «**وَنَرَىٰ الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ**»، كلمة «أرىٰ» و «نَرَىٰ» إذا قالها العالم فيعْنِي بها ما رآه عِلْمًا وما رآه شرعًا، ليست رَأْيَهُ المجرد عن الدليل بأنواع الأدلة.

وهذا هو الموافق لهذه المسألة ولغيرها، فإذا قال الإمام: أَرَىٰ أن يكون كذا فيكون مُعْتَمِدًا علىٰ أحد الأدلة.

وأنواع الأدلة عند الأصوليين ثلاثة عشر دليلًا منها وهو أولها: النص من القرآن، والنص من السنة، ثم الإجماع، ثم القياس إلىٰ آخر الأدلة المعروفة.

والذي يَرَىٰ هنا في قوله: «نرىٰ» المقصود بهم أهل السنة، وهؤلاء منهم أهل الأثر

ومنهم بعض الفرق التي تخالف في الصفات، فهذه المسألة -كما ذكرتُ لك- خالف فيها الروافض والخوارج وعدد من العلماء، أو من الناس المختلفين في فرقهم.

المسألة الثانية:

«**الْمَسْح عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ**» جاء في الأثر عن النبي ﷺ، وهو متواتر لأنه منقولٌ عن نحو ثمانين من الصحابة رضوان الله عليهم، فَنَقْلُهُ من حيث الدّليل بالسنة متواتر، وكذلك نَقَلَهُ فئام من الأمّة؛ بل نقلته الأمة جيلًا بعد جيل بالرؤية وبالعمل، فهو متواترٌ نقلًا، ومتواترٌ عملًا.

وأمّا المسح على الجوارب فليس كذلك؛ لأنّهُ نُقِلَ عن نحو سبعة أو ثمانية من الصحابة أو أكثر بقليل، ولهذا المسح على الجوربين فيه خلافٌ فقهي معروف عند أهل السنة.

أما المسح على الخفين فهو أصل من الأصول العظيمة في العمل؛ لأنَّ النبي ﷺ تواتَرَ عنه المسح وفَعَلَهُ صحابته وتواتر عنهم ونقلوه نقلًا قوليًّا وعمليًّا.

والآثار فيها مسحه ﷺ على الخفين في أسفاره وفي الحضر أيضًا، كما قال ﷺ: «**يمسح المقيم يوما وليلة، ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليهن**»[٨٨]، فهذا معنى قوله في السفر والحضر؛ لأنَّ السُّنَّةَ ماضية في هذا و هذا.

المسألة الثالثة:

مما اسْتُدِلَّ به على المسح على الخفين من القرآن قوله ﷻ في آية الوضوء: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦]، اسْتُدِلَّ به على أنَّ المسح هنا -مسح الأرجل- يُرَادُ به المسح على الخفين، والقراءة هكذا بالجر هي أحد القراءتين السبعيَّتين، هاهنا قراءتان:

- القراءة الأولى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بنصب الأرْجُل عطفًا على المغسولات.
- والثانية (وَأَرْجُلِكُمْ) عَطْفًا على الرأس عند أصحاب هذا القول؛ فتكون مجرورة.

---

(٨٨) سبق تخريجه.

وهذا الاستدلال فيه نظر، وإن كان محلُّهُ كتب الفقه؛ لكن من باب الاستطراد نذكره، فيه نظر؛ لأنَّ المسح على الخفين لا يكون إلى الكعبين، وإنما يَمْسَحُ ظاهر الخف على ظاهر القدم، وليست السُّنَّة أن تُسْتوعَب الرجل مسحًا إلى الكعبين، ولهذا صار القول الظاهر في الآية على قراءة الجر أنَّ لها توجيهين:

التوجيه الأول: أن يكون هذا الجر لأجل المجاورة، والجر بالمجاورة أسلوب عربي معروف كثير الاستعمال، ومنه قول الله ﷻ: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ أَلِيمٖ ٢٦﴾ [هود: ٢٦]، مع أنَّ الألم وصف للعذاب، وأما اليوم فهو ظرف ولا يُوصف اليوم بأنه مؤلم أو ليس بمؤلم، ولهذا صار الظاهر هنا في هذه الآية أنَّ معناها: إني أخاف عليكم عذاب يوم أليم، يعني: عذابًا أليمًا في يوم، كما هو القول الأظهر من قولي العلماء هنا.

وجُرَّ هنا لأجل المجاورة، فهي أسهل في اللفظ ولأجل الختام قال: ﴿عَذَابَ يَوۡمٍ أَلِيمٖ ٢٦﴾، وأما في لغة العرب فهو كثير معروف ومنه قول الشاعر:

فظلّ طُهَاةُ اللحم ما بين مُنْضِجٍ ... خفيفًا شواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

«ما بين منضج خفيفًا شواء»؛ لأنها مفعول لاسم الفاعل.

«خفيف شواء» فجر شواء؛ لأنها مضاف إليه.

ثم قال: «أو قديرٍ» مع أنَّ حقها أن يقول: أو قديرًا؛ لأنها معطوفة على ما يُنْضَج لكنه جَرَّهَا بالمجاورة.

التوجيه الثاني: أنَّ قراءة الجر إذا كانت معطوفة على الرأس فإنه يكون المسح هنا بأنَّ العطف في مقام تسليط الفعل الأول على الجملة الثانية أو على الاسم الثاني. فكأنه قال: وامسحوا برءوسكم وامسحوا بأرجلكم إلى الكعبين.

والمسح هنا لما جَعَلَ له غاية وهي أنه إلى الكعبين دلَّ على دخول الكعبين في المسح، وهذا يدل على أنَّ المسح المراد به هنا: الغسل الخفيف؛ لأنَّ العرب تُطْلِقُ على الغسل مسحًا؛ لأنَّهُ إمرارٌ خفيف وهو موجودٌ في اللغة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ٣٣﴾ يعني: مَرَّ عليها قتلًا على خفة.

فالمسح يكون بمرورٍ على خِفَّة، فالمسح الذي هو من الغَسْل هو غسل خفيف وهو مستعمل عندهم حيث يقولون مثلًا: تَمَسَّحْتُ للصلاة إذا أراد أن يكون وضوؤه خفيفًا.

المسألة الرابعة:

قراءة الجر هذه بأبْعَدَ من أن تكون دليلًا على المسح على الخفين، قيل: إنَّهَا دليلٌ على إبطال المسح على الخفين، وهذا هو الذي يتوجه إليه من يتكلم على الآية وذَكَرَهُ الشارح والرَّدُّ بَأَوْجَه، أن يكون بالوجهين السالفين.



الدرس الثلاثون:

وجوب الحج والجهاد إلى يوم القيامة

٧٧- وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ[٨٩]، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❑ قوله: «وَالحَجُّ والجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولي الأمرِ مِنَ المُسْلِمينَ: بَرِّهم وفَاجِرِهم، إِلَىٰ قِيامِ السَّاعةِ، لا يُبطِلُهُما شَيءٌ ولا يَنْقُضُهُمَا»:

●يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الرد على الرافضة، حيث قالوا: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج الرضا من آل محمد ﷺ، وينادي منادٍ من السماء: اتبعوه!! وبطلان هذا القول أظهر من أن يُستدلّ عليه بدليل.

---

(٨٩) **قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:**

❑ قوله: «وَالحَجُّ والجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولي الأمرِ مِنَ المُسْلِمينَ...»:

●اعلم أن الجهاد على قسمين:

الأول: فرض عين، وهو صد العدو المهاجم لبعض بلاد المسلمين، كاليهود الآن الذين احتلوا فلسطين، فالمسلمون جميعًا آثمون حتى يخرجوهم منها.

والآخر: فرض كفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وهو الجهاد في سبيل نقل الدعوة الإسلامية إلى سائر البلاد حتى يحكمها الإسلام، فمن استسلم من أهلها فبها، ومن وقف في طريقها قوتل حتى تكون كلمة الله هي العليا؛ فهذا الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة فضلًا عن الأول

ومن المؤسف أن بعض الكُتاب اليوم ينكره، وليس هذا فقط بل إنه يجعل ذلك من مزايا الإسلام، وما ذلك إلا أثر من آثار ضعفهم وعجزهم عن القيام بالجهاد العيني، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: **«إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد في سبيل الله؛ سلط الله عليكم ذلًّا لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم»** «الصحيحة» (١١).

وهم شرطوا في الإمام أن يكون معصومًا اشتراطًا بغير دليل! بل في «صحيح مسلم» عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلُّون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، قال: قلت: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئًا من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعنَّ يدًّا من طاعته**»(٩٠).

وقد تقدم بعض نظائر هذا الحديث في الإمامة، ولم يقل: إن الإمام يجب أن يكون معصومًا.

والرافضة أخسر الناس صفقةً في هذه المسألة؛ لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المَعْدُوم، الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا!! فإنهم يدَّعون أنه الإمام المنتظر، محمد بن الحسن العسكري، الذي دخل السرداب في زعمهم سنة ستين ومائتين، أو قريبًا من ذلك بسامَرَّا! وقد يقيمون هناك دابةً، إما بغلة وإما فرسًا؛ ليركبها إذا خرج! ويقيمون هناك في أوقات عيَّنوها لمن ينادي عليه بالخروج: يا مولانا، اخرُجْ! يا مولانا، اخرج! ويشهرون السلاح، ولا أحد هناك يقاتلهم! إلىٰ غير ذلك من الأمور التي يضحك عليهم فيها العقلاء!!

وقوله: «مع أولي الأمر برهم وفاجرهم»؛ لأن الحج والجهاد فرضان يتعلقان بالسفر، فلا بد من سائس يسوس الناس فيهما، ويقاوم العدو، وهذا المعنىٰ كما يحصل بالإمام البر يحصل بالإمام الفاجر.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاكُ:

❑ قوله: «وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا»:

●الحج مشروع منذ فرضه الله إلىٰ قيام الساعة والجهاد مشروع إلىٰ قيام الساعة، مع الأمراء والأئمة بَرِّهم وفاجِرِهم لا يمنعهما فجور أو ظلم الأمير، بل يشرع الحج مع

(٩٠) أَخرَجه مُسْلِم (١٨٥٥)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا. وكذا الجهاد والقتال إذا كان مشروعًا فلا يمنع منه كون القائد فاجرًا أو عاصيًا أو ظالمًا.

وذكر الحج؛ لأن الخلفاء في الدول الإسلامية كانوا يعيّنون أميرًا على الحج؛ لأنه يُحتاج فيه إلى تنظيم القوافل؛ لأنهم خلق كثير؛ كالجيش، ويحتاجون إلى سياسة وقيادة تدبر أمر السير، وترتيب الحراسات؛ وما يحتاجون إليه من الأغذية وعلف الدواب، وغيرها؛ فلهذا ذكر العلماء الحج مع الجهاد.

وذكر الطحاوي وغيره هذه المسألة للتنبيه على مخالفة الرافضة، فالرافضة عندهم أنه لا جهاد إلا مع إمام معصوم، وهم يقولون بعصمة الأئمة الاثني عشر أولهم علي ثم الحسن ثم الحسين رضي الله عنهم ... وآخرهم محمد بن الحسن العسكري، وهو الذي يسمونه الإمام والمهدي المنتظر، ويقولون: إنه دخل في سرداب في سامراء، وهم ينتظرونه إلى الآن ويرون أنه لا جهاد إلا معه، وهذا الإمام معدوم لا حقيقة له؛ لأنهم زعموا أنه دخل السرداب سنة ستين ومائتين أو قريبًا من ذلك، وهو دو التمييز ابن خمس سنين أو أقل، ولا يزال حيًا، وهذا الإمام كما يقول شيخ الإسلام: «لم ينفعهم في دين ولا دنيا».

فنُص على هذه المسألة للتنبيه على بطلان مذهب الرافضة، ثم إنهم لم ينتفعوا بهؤلاء الأئمة الاثني عشر، سوى علي رضي الله عنه فهو الذي تولى الخلافة، والحسن كانت له مدة قصيرة، أما بقية الأئمة الذين يدعون لهم العصمة وأنهم أحق بالإمامة من كل أحد؛ فلم ينتفعوا بهم ولم تكن لهم ولاية، وهؤلاء الأئمة حكمهم عند أهل السنة، كحكم غيرهم بحسب حالهم في دينهم وعلمهم، وهم متفاضلون، فمنهم العلماء؛ كعلي بن الحسين، وابنه محمد بن علي، وابنه جعفر بن محمد -رحمهم الله- فهؤلاء من العلماء الصالحين المعروفين، وفوقهم من له فضل الصحبة وفضل القرابة كعلي، وولديه: الحسن والحسين رضي الله عنهم.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

□ قوله: «وَالحَجُّ وَالجِهَادُ مَاضِيَان مَعَ أُولِي الأَمرِ مِنَ المُسْلِمِينَ...»:

● تقدمت مسألة الصلاة خلف الأئمة، سواء كانوا أبرارًا أو فجّارًا؛ فنصلي خلفهم امتثالًا لأمر النبي ﷺ؛ لأنه أمرنا بطاعتهم، ونهانا عن مخالفتهم، والصحابة -رضوان

الله عليهم- امتثلوا أمره، فكانوا يصلون خلف الأمراء، وإن كانوا يفعلون بعض الكبائر، مثل الحَجّاج وغيره.

وهذا الفعل من أجل جمع الكلمة، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، خلاف الخوارج والمعتزلة.

قوله: «**نرىٰ الحج والجهاد**»: يجب علىٰ المسلمين كل سنة أن يقيموا الحج، أما الأفراد: فإذا حج أحدهم مرة واحدة فإنه تكفيه، ومن زاد فتطوع.

والذي يقيم الحج؟ هو إمام المسلمين هو الذي يقود الحجيج، ويعلن يوم عرفة، ويقف بهم بعرفة، ويفيض إلىٰ مزدلفة، وهكذا يتبعونه في المشاعر، وسواء الإمام أو من ينوب عنه، ولا يكون الأمر فوضىٰ.

وأهل السنة والجماعة يحجون مع إمامهم، قال عليه الصلاة والسلام: «**الصوم يوم يصوم الناس، والأضحىٰ يوم يضحي الناس**»[(٩١)].

هذه أمة الإسلام، يصومون جميعًا إذا اتفقت المطالع، ويحجون جميعًا، ويصلون العيد جميعًا؛ فالجماعة من سمة أهل السنة، والافتراق من سمة أهل البدع والضلال.

والجهاد: المراد به: قتال الكفار والبغاة من المسلمين وقتال الخوارج، نقاتل مع إمام المسلمين؛ فنقاتل البغاة لبغيهم وليس لكفرهم ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

وقتال الكفار من أجل نشر التوحيد، وقمع الشرك.

وقتال الكفار علىٰ نوعين:

النوع الأول: قتال دفاع، وهذه الحالة تكون في حالة ضعف المسلمين، فإنه إذا داهم العدو بلادهم وجب عليهم قتالهم، فيجب علىٰ جميع من يحمل السلاح قتالهم؛ من أجل دفع العدو عن أرضهم.

النوع الثاني: قتال طلب، وذلك إن كان المسلمون أقوياء، فإنهم يغزون العدو في بلادهم، ويدعونهم إلىٰ الله، فإن أجابوا وإلا قاتلوهم من أجل إعلاء كلمة الله ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

---

(٩١) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٦٩٧)، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الجهاد مر بمراحل:

المرحلة الأولىٰ: كان منهيًّا عنه فيها، وهذا يوم كان النبي ﷺ والمسلمون بمكة، فكانوا مأمورين بكف الأيدي وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء:٧٧]؛ فالمنع لأن المسلمين لا يستطيعون وليس لهم دولة ولا قوة، وكان الله يأمر نبيه بالصبر والصفح والانتظار إلىٰ أن يأتي الفرج.

ومن قاتل في هذه المرحلة فإنه يكون قد عصىٰ الله ورسوله؛ لأنه يترتب علىٰ القتال في هذه المرحلة الإضرار بالمسلمين وبالدعوة، وتسلط الكفار علىٰ المسلمين.

المرحلة الثانية: لما هاجر النبي ﷺ إلىٰ المدينة وقامت دولة الإسلام، أُذن له بالقتال ولم يؤمر ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ۝٣٩ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج:٣٩، ٤٠]، فأذن لهم بدون أمر، فكانت هذه تهيئة لهم، فالأمور الشاقة يشرعها الله شيئًا فشيئًا؛ من أجل التسهيل علىٰ النفوس.

المرحلة الثالثة: أُمر بقتال من قاتل، والكف عمن لم يقاتل ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة:١٩٠]، وهذا يسمىٰ قتال الدفع.

المرحلة الرابعة: لما قوي المسلمون، وكانت لهم شوكة، وللإسلام دولة، أُمروا بالقتال مطلقًا ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة:٥]، ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال:٣٩].

فأمر الله بالقتال مطلقًا، فلما صاروا متهيئين ولهم قوة وعندهم استعداد، شرع رسول الله ﷺ في الغزو، غزوة بدر وأُحد والخندق وهكذا، حتىٰ جاء الفتح، ودخل الناس في دين الله أفواجًا، ثم توفي رسول الله ﷺ ثم حصلت الردة من بعض العرب فقاتلهم أبو بكر، فلما فرغ منهم شرع في الجهاد للكفار، فجيّش الجيوش لقتال فارس

والروم، وتوفي، ثم جاء عمر ﷺ فواصل الفتوح حتىٰ أسقط دولة كسرىٰ وقيصر، ونشر الدين وصارت سيطرتهم علىٰ جميع الأرض مشارقها ومغاربها، هذا هو القتال في الإسلام.

ومن ينظم القتال ويقوده؟ هو الإمام، فنحن نتبع الإمام، فإن أُمرنا بالغزو نغزو، ولا نغزو بغير إذن الإمام؛ فهذا لا يجوز؛ لأنه من صلاحيات الإمام ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة:٣٨].

فالقتال من صلاحيات الإمام، فإذا استنفر الإمام الناس للقتال وجب علىٰ كل من أطاق حمل السلاح، ولا يشترط في الإمام الذي يقيم الحج والجهاد أن يكون غير عاصٍ، فقد يكون عنده بعض المعاصي والمخالفات، لكن ما دام أنه لم يخرج من الإسلام فيجب الجهاد والحج معه، وصلاحه وقوته للمسلمين وفساده علىٰ نفسه، أما الجهاد والحج ففي صالح المسلمين، كذلك الصلاة، فإن أصاب كنا معه، وإن أخطأ فنتجنب إساءته، لكن لا نخرج ونشق عصا الطاعة، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، وعليه تقوم مصالح المسلمين.

أما أهل البدع والضلال فيرون الخروج علىٰ ولاة الأمور، وهذا مذهب الخوارج، ونحن نبرأ إلىٰ الله من هذا المذهب.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا»:

●يريد بذلك ﷺ تقرير مسألة من المسائل الفقهية التي صار القول بها عَلَمًا علىٰ أهل السنة مُخَالَفَةً للروافض والخوارج أيضًا، وهي أنّ الإمارة والوِلاية يُمْضَىٰ مع أهلها -يعني مع الأمير أو ولي الأمر- في الطاعة والمعروف والحج والجهاد والعبادات جميعًا، سواءٌ أكان برًّا أو فاجرًا، وسواءٌ أكان مطيعًا أم عاصيًا، وسواءٌ أكان كاملًا كالخلفاء الراشدين، أم كان يخلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا كغيره.

وذلك لأنَّ الحج عبادة عظيمة يجتمع فيها الخلق الكثير فلا بد أن تُقَام عبادةً لله ﷻ، ثم لا بد أن يكون فيها ولها أمير يُسَيِّرُ الناس وإلا لكانوا فوضىٰ فيما يرون؛ لأنَّ أهواء الناس لا حد لها ولا غاية لها.

والجهاد فيه مقابلة الأعداء والنكاية بهم وإذلال العدو وهذا لا يكون إلا بولاية، والولاية هي التي تُسَيِّرُ هذا الأصل، وبر ولي الأمر أو عدم بِرِّهِ، صلاحه أم فساده هذا يرجع إلىٰ نفسه، وهذه الأمور -أمور العبادات- من المعروف الذي يجب علىٰ المسلم أن يطيع فيه، ومِنَ البر والتقوىٰ التي يجب أن يتعاون مع ولاة الأمر فيه، كما قال ﷻ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، الخطاب لجميع المؤمنين بجميع طبقاتهم.

ونذكر هنا بعض المسائل:

المسألة الأولىٰ:

أنّ المُخَالِف في هذا الأصل هم الروافض والخوارج أو من شابه الخوارج.

-أما الروافض: فامتنعوا من الحج والجهاد مطلقًا حتىٰ يخرج المعصوم، وهو الإمام الثاني عشر من أئمتهم وهو المدعو محمد بن عبدالله العسكري الذي يزعمون أنه دَخَلَ السرداب وكان صغيرًا، دخلت به أمه وهم ينتظرون خروجه، فلم يَحُجُّوا، أو رأوا أنَّ الحج غير قائم، لا يرونه إلا مع معصوم وكذلك الجهاد لا يرونه إلا مع معصوم.

وليتهم أخذوا بهذا وانتظروا خروجه ولم يُشْغِلُوا المسلمين ببدعهم وفتنتهم.

-وأما الخوارج: فعندهم أنَّ هذه الأعمال إنما هي تبع للوِلاية، والوِلاية عندهم لا تصلح فيمَنْ لم يكن بَرًّا، فلا بد أن يكون الإمام برًّا صالحًا تقيًّا كاملًا حتىٰ يُجَاهَدَ معه وحتىٰ يُحَجَّ معه، وإلا نَصَّبُوا لهم أميرًا وصاروا يجاهدون معه ويحجون معه ولا يدينون بدين الجماعة، وهذا ظهر منهم في خلافهم لعثمان رضي الله عنه، ثُمَّ في خلافهم لعلي رضي الله عنه، ثُمَّ في قتالهم لخلفاء بني أمية إلىٰ آخره.

وممن يشبه الخوارج في ذلك من لم ير الطاعة -الطاعة في الحج والجهاد وما فيه مصلحة عامة للمسلمين وما هو من البر والتقوىٰ والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- إلا مع الإمام الصالح الذي ليس عنده فساد أو ليس عنده محرمات.

وهذا قولٌ يُلْحَقُ بأقوال الخوارج؛ لأنَّ الحج والجهاد وكل أنواع المعروف أَوْجَبَ

النبي ﷺ الطاعة فيها فقال: «**إنما الطاعة في المعروف**»[٩٠] والمعروف هو ما عُرِفَ في الشرع أنه ليس بمعصية، وأعلاه الطاعات التي يُتَقَرَّبُ بها إلىٰ الله ﷻ.

المسألة الثانية:

قوله: «**إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ**»؛ هذا المقصود منه إلىٰ قرب قيام الساعة؛ يعني: إذا كان يوجد ولي أمر مسلم وجماعة وإمام وأناس يَحُجُّون ويُجَاهدون.

والذي دَلَّتْ عليه الأحاديث أنه يُتْرَكُ ذلك قبل قيام الساعة ولا يبقىٰ في الأرض من يقول الله الله؛ يعني: أطع الله أطع الله، أو اتق الله اتق الله.

وهذا كثير عند أهل العلم حتىٰ في العقائد يذكرون إلىٰ قيام الساعة، ويريدون به ما يَقْرُبُ مما هو زمن وجود المؤمنين.

المسألة الثالثة:

قوله: «**لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا**»؛ يعني: لا يُبْطِلُ الحج شيء من معصية الولاة، ولا ينقض الحج والجهاد مع ولاة الأمر شيء من فجورهم أو نَقْصِهِمْ؛ لأنَّ هذه من العبادات العظيمة فلا تبطل بمخالفة المرء علىٰ نفسه، بل يجب القيام بها الحج مع المسلمين والجهاد مع المؤمنين بأميرٍ عام.

وهذا الأصل الذي ذُكِر -تذكرونها في أول الكلام- مضىٰ عليه هَدْيُ الصحابة رضوان الله عليهم، فقد حَجَّ عدد من الصحابة، أو حَجَّ الصحابة في عهد بعض ولاة بني أمية وكان فيهم من النقص ما فيهم، بل أُمِّرَ الحجاج بن يوسف الثقفي علىٰ الحجيج من قِبَلِ والي بني أمية -والحجاج معروف بسفكه للدماء وظلمه وعدوانه، وعدم رعايته للعلماء ولا لنفوس المؤمنين- مع ذلك أُمِّرَ علىٰ الحج، وكان عالم الحج ابن عمر رضي الله عنهما -لأنه كان هدي السلف أن يكون ثَمَّ أمير، وثَمَّ عالم يفتي الناس-، فكان ابن عمر هو الذي يُفْتِي الناس، وقيل للحجاج: لا تعمل شيئًا من أمور الحج إلا بأمر ابن عمر -يعني في مناسك الحج-، فحج معه ابن عمر وصلىٰ وراءه في حجة الوداع -يوم عرفة، أتاه عند زوال الشمس وقال: اخرج، قال: أفي هذه الساعة يا أبا عبدالرحمن؟ قال: نعم،

---

(٩٠) سبق تخريجه.

سنة أبي القاسم ﷺ، فخرج فخطب الناس ثم صلىٰ بهم الظهر والعصر، وكان ممن صلىٰ خلفه ابن عمر وطوائف من الصحابة وسادات التابعين(٩٣).

فهذا الأصل كثير من السلف كانوا يفعلونه، وتَلَقَوهُ جيلًا بعد جيل في مُضِيِّ الحج والجهاد مع ولاة الأمر مهما كانت مرتبتهم؛ لأنَّ ذلك فيه إعلاء للدين وإعانة علىٰ الحق والهدىٰ.



(٩٣) سبق تخريجه.

الدرس الحادي والثلاثون:

الإيمان بالملائكة والبرزخ

٧٨- وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ؛ وَأَنَّ(٩٤) اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ.

٧٩- وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ(٩٥)، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ.

٨٠- وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا(٩٦)، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، عَلَىٰ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-(٩٧)، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ.

٨١- وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ(٩٨).

---

(٩٤) في بعض النسخ: «فإنَّ»! وفي نسخة: «وَنَعْلَمُ أَنَّ».

(٩٥) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❏ قوله: «وَنؤمِنُ بِمَلَكِ الموتِ...»:

● قلت: هذا هو اسمه في القرآن، وأما تسميته بـ(عزرائيل) كما هو الشائع بين الناس فلا أصل له، وإنما هو من الإسرائيليات.

(٩٦) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❏ قوله: «وَبِعَذَابِ القَبْرِ لِمنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا»:

● يعني من الكفار وفساق المسلمين، والأول مقطوع به منصوص عليه في القرآن، والآخر كذلك، وهو منصوص عليه في أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر كما ذكر الشارح وغيره؛ فيجب الاعتقاد به، ولكن لا يجوز الخوض في تكييفه؛ إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، والشرع لا يأتي بما تُحيله العقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول، فيجب التسليم به، وتجد بعض الأحاديث المشار إليها في «الشرح»، وفي «السنة» لابن أبي عاصم (رقم ٨٦٣ - ٨٧٧ بتحقيقي وتخريجي).

(٩٧) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❏ قوله: «وسُؤَالِ مُنْكرٍ وَنَكِيرٍ في قَبْرِه عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ ونَبِيِّهِ، عَلَىٰ مَا جَاءَت بِهِ الأخبَارُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ»:

● وهي متواترة كما ذكرت آنفًا إلا تسمية الملكين بمنكر ونكير ففيه حديث بإسناد حسن، كما في «الصحيحة» (١٣٩١).

(٩٨) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

=

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❏ قوله: «وَنؤْمنُ بالكِرَام الكَاتِبينَ، فَإِنَّ الله قَدْ جَعَلَهُم عَلَيْنَا حَافظِين»:

●قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢].

وقال تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾.

[ق: ١٧، ١٨].

وقال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١].

وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿هَٰذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: **«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر، فيصعد إليه الذين كانوا فيكم فيسألهم -والله أعلم بهم-: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يصلون، وفارقناهم وهم يصلون»**[٩٩].

وفي الحديث الآخر: **«إن معكم من لا يفارقكم إلا عند الخلاء وعند الجماع، فاستحيوهم، وأكرموهم»**[١٠٠].

جاء في التفسير: اثنان عن اليمين وعن الشمال، يكتبان الأعمال، صاحب اليمين يكتب الحسنات، وصاحب الشمال يكتب السيئات، وملكان آخران يحفظانه ويحرسانه، واحد من ورائه، وواحد أمامه، فهو بين أربعة أملاك بالنهار، وأربعة آخرين بالليل بدلًا،

= ❏ قوله: «وَالقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجنَّة، أَو حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ»:

●هذا قطعة من حديث أَخرَجَه التِّرمِذيّ (٢ / ٧٥) عن أبي سعيد مرفوعًا بسند ضعيف، والطرف الأول أَخرَجَه أبو يعلى، وفيه دراج كما في «المجمع» (٣ / ٥٥) وهو ذو مناكير.

(٩٩) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٢٩)، ومُسْلِم (٦٣٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠٠) أَخرَجَه -بنحوه- التِّرمِذيّ (٢٨٠٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٢١٩٤).

حافظان وكاتبان، وقال عكرمة عن ابن عباس: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد:١١]، قال: ملائكة يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، فإذا جاء قدر الله خلَّوا عنه.

وروىٰ مسلم والإمام أَحْمَدُ عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما منكم من أحد إلا وقد وكِّل به قرينه من الجن، وقرينه من الملائكة، قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: وإياي، لكن الله أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير»**(١٠١).

الرواية بفتح الميم من «فأسلم» ومن رواه «فأسلم» برفع الميم، فقد حرّف لفظه.

ومعنىٰ «فأسلم»، أي: فاستسلم وانقاد لي، في أصح القولين؛ ولهذا قال: **«فلا يأمرني إلا بخير»**، ومن قال: إن الشيطان صار مؤمنًا، فقد حرّف معناه، فإن الشيطان لا يكون مؤمنًا.

ومعنىٰ: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد:١١]، قيل: حفظهم له من أمر الله، أي: الله أمرهم بذلك، يشهد لذلك قراءة من قرأ: «يحفظونه بأمر الله».

ثم قد ثبت بالنصوص المذكورة أن الملائكة تكتب القول والفعل.

وكذلك النية؛ لأنها فعل القلب، فدخلت في عموم ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار:١٢].

ويشهد لذلك قوله ﷺ: **«قال الله ﷻ: إذا همَّ عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها عليه سيئة، وإذا همَّ عبدي بحسنة فلم يعملها، فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشرًا»**(١٠٢).

وقال رسول الله ﷺ: **«قالت الملائكة: ذاك عبدُكَ يريد أن يعمل سيئة -وهو أبصر به- فقال: ارقبوه، فإنْ عملها فاكتبوها بمثلها، وإنْ تركها فاكتبوها له حسنة، إنما تركها من جَرَّاي»**(١٠٣) خرجاهما في «الصحيحين»، واللفظ لمسلم.

❑ قوله: «وَنؤمنُ بِمَلَكِ الموتِ، الموكَّل بقَبْض أَرْوَاح العَالَمِينَ»:

● قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة:١١]، ولا تعارض هذه الآية قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦١]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ

---

(١٠١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٨١٤)، وأَحْمَدُ (١/٣٨٥)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(١٠٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٥٠١)، ومُسْلِم (١٢٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٥٠١)، ومُسْلِم (١٢٩)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر:٤٢]؛ لأن ملك الموت يتولى قبضها واستخراجها، ثم يأخذها منه ملائكة الرحمة أو ملائكة العذاب، ويتولَّونها بعده، كل ذلك بإذن الله وقضائه وقَدَرِه وحُكْمه، فصحَّت إضافة التوفي إلى كلٍّ بحسبه.

وقد اختُلِف في حقيقة النفس ما هي؟ وهل هي جزء من أجزاء البدن، أو عرض من أعراضه؟ أو جسم مساكن له مُودع فيه؟ أو جوهر مجرد؟ وهل هي الروح أو غيرها؟ وهل الأمَّارة، واللَّوامة، والمطمئنة نفس واحدةٌ، أم هي ثلاثة أنفس؟ وهل تموت الروح، أو الموت للبدن وحده؟ وهذه المسألة تحتمل مجلدًا، ولكن أشير إلى الكلام عليها مختصرًا، إن شاء الله تعالى.

فقيل: الروح قديمة، وقد أجمعت الرسل على أنها محدَثةٌ مخلوقة مصنوعة مربوبة مدبَّرة. وهذا معلوم بالضرورة من دينهم، أن العالم محدث، ومضى على هذا الصحابة والتابعون، حتى نبغت نابغةٌ ممن قصَّر فهمه في الكتاب والسنة، فزعم أنها قديمة، واحتج بأنها من أمر الله، وأمره غير مخلوق! وبأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء:٨٥]، وبقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر:٢٩] كما أضاف إليه علمه وقدرته وسمعه وبصره ويده، وتوقف آخرون.

واتفق أهل السنة والجماعة على أنها مخلوقة، وممن نقل الإجماع على ذلك: محمد بن نصر المروزي، وابن قتيبة، وغيرهما.

ومن الأدلة على أن الروح مخلوقة، قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، فهذا عام لا تخصيص فيه بوجه ما، ولا يدخل في ذلك صفات الله تعالى، فإنها داخلة في مسمى اسمه.

فالله -تعالى- هو الإله الموصوف بصفات الكمال، فعلمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره وجميع صفاته داخلٌ في مسمى اسمه، فهو سبحانه بذاته وصفاته الخالق، وما سواه مخلوق، ومعلوم قطعًا أن الروح ليست هي الله، ولا صفةً من صفاته، وإنما هي من مصنوعاته.

ومنها قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، وقوله تعالى لزكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٩].

والإنسان اسم لروحه وجسده، والخطاب لزكريا، لروحه وبدنه، والروح توصف بالوفاة والقبض، والإمساك والإرسال، وهذا شأن المخلوق المحدَث.

وأما احتجاجهم بقوله: ﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥]، فليس المراد هنا بالأمر الطلب، بل المراد به المأمور، والمصدر يُذْكر ويُراد به اسم المفعول، وهذا معلوم مشهور.

وأما استدلالهم بإضافتها إليه بقوله: ﴿مِن رُّوحِي﴾ [الحجر:٢٩]، فينبغي أن يعلم أن المضاف إلىٰ الله تعالىٰ نوعان:

صفات لا تقوم بأنفسها، كالعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، فهذه إضافة صفة إلىٰ الموصوف بها، فعلمه وكلامه وقدرته وحياته صفاتٌ له، وكذا وجهه ويده سبحانه.

والثاني: إضافة أعيان منفصلة عنه، كالبيت والناقة والعبد والرسول والروح، فهذه إضافة مخلوق إلىٰ خالقه، لكنها إضافة تقتضي تخصيصًا وتشريفًا، يتميز بها المضاف عن غيره.

واختلف في الروح: هل هي مخلوقة قبل الجسد أم بعده؟ وقد تقدم عند ذكر الميثاق الإشارة إلىٰ ذلك.

واختلف في الروح ما هي؟ قيل: هي جسم، وقيل: عرض، وقيل: لا ندري ما الروح، أجوهر أم عرض؟ وقيل: ليس الروح شيئًا أكثر من اعتدال الطبائع الأربع، وقيل: هي الدم الصافي الخالص من الكدر والعفونات، وقيل: هي الحرارة الغريزية، وهي الحياة، وقيل: هو جوهر بسيط منبثٌّ في العالم كله من الحيوان علىٰ جهة الإعمال له والتدبير، وهي علىٰ ما وصفت من الانبساط في العالم، غير منقسمة الذات والبنية، وأنها في كل حيوان العالم بمعنىٰ واحد لا غير، وقيل: النفس هي النسيم الداخل والخارج بالتنفس، وقيل غير ذلك.

وللناس في مسمىٰ الإنسان: هل هو الروح فقط، أو البدن فقط، أو مجموعهما، أو كل منهما؟ وهذه الأقوال الأربعة لهم في كلامه هل هو اللفظ، أو المعنىٰ فقط، أو هما، أو كلٌّ منهما؟[١٠٤] فالخلاف بينهم في الناطق ونطقه.

---

(١٠٤) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر مباحث الروح من (٤/ ٢١٦) من «مجموع الفتاوىٰ».

والحق أن الإنسان اسم لهما، وقد يطلق على أحدهما بقرينة، وكذلك الكلام.

والذي يدل عليه الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأدلة العقل، أن النفس جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نوراني علوي، خفيف حي متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، وسريان الدُّهن في الزيتون، والنار في الفحم.

فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف، بقي ذلك الجسم اللطيف ساريًا في هذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة الإرادية، وإذا فسدت هذه؛ بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار، فارق الروح البدن، وانفصل إلى عالم الأرواح.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، الآية.

ففيها الإخبار بتوفيها وإمساكها وإرسالها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ففيها بسط الملائكة أيديهم لتناولها، ووصفها بالإخراج والخروج، والإخبار بعذابها ذلك اليوم، والإخبار عن مجيئها إلى ربها.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، الآية، ففيها الإخبار بتوفِّي النفس بالليل، وبعثها إلى أجسادها بالنهار، وتوفي الملائكة لها عند الموت.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ [الفجر: ٢٧-٣٠]، ففيها وصفها بالرجوع والدخول والرضا، وقال ﷺ: «**إن الروح إذا قُبض تبعه البصرُ**»[١٠٥].

ففيه وصفه بالقبض، وأن البصر يراه.

وقال ﷺ في حديث بلال: «**قبضَ أرواحَكُمْ، وردَّها عليكم**»[١٠٦].

---

(١٠٥) أَخرَجه مُسْلِم (٩٢٠)، وابْنُ مَاجَه (١٤٥٤)، بلفظه من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وغيرهما.

(١٠٦) أَخرَجه البُخَارِيّ (٥٩٥، ٧٤٧١)، وأَبو دَاوُد (٤٣٩)، ولفظه: «قبض أرواحكم حين شاء، وردَّها عليكم حين شاء»، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

وقال ﷺ: «**نسمة المؤمن طائر يَعْلَقُ في شجر الجنة**»(١٠٧).

وسيأتي في الكلام على عذاب القبر أدلة كثيرة من خطاب ملك الموت لها، وأنها تخرج تسيل كما تسيل القطرة من فِيِّ السقاء، وأنها تصعد ويوجد منها [من المؤمن] كأطيب ريح، ومن الكافر كأنتن ريح، إلى غير ذلك من الصفات.

وعلى ذلك أجمع السلف ودل العقل، وليس مع من خالف سوى الظنون الكاذبة، والشُّبه الفاسدة، التي لا يُعارض بها ما دل عليه نصوص الوحي والأدلة العقلية.

وأما اختلاف الناس في مسمى النفس والروح: هل هما متغايران، أو مسماهما واحد؟ فالتحقيق أن النفس تطلق على أمور، وكذلك الروح، فيتحد مدلولهما تارةً، ويختلف تارةً.

فالنفس تطلق على الروح، ولكن غالب ما تسمى نفسًا إذا كانت متصلة بالبدن، وأما إذا أخذت مجردةً، فتسمية الروح أغلب عليها.

وتطلق على الدم، ففي الحديث: «**ما لا نفس له سائلة لا يُنْجس الماءَ إذا مات فيه**»(١٠٨).

والنفس: العين، يقال: أصابت فلانًا نفس، أي: عين.

والنفس: الذات، كقوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ونحو ذلك.

وأما الروح فلا تطلق على البدن، لا بانفراده، ولا مع النفس.

وتطلق الروح على القرآن، وعلى جبريل: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وتطلق الروح على الهواء المتردد في بدن الإنسان أيضًا.

وأما ما يؤيد الله به أولياءه، فهي روح أخرى، كما قال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

---

(١٠٧) أَخْرَجَه النَّسَائِيّ (٢٠٧٣)، وابْنُ مَاجَه (٤٢٧١)، واللفظ له، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابْنُ مَاجَه».

(١٠٨) بوّبه البَيْهَقِيّ في «الكبرى»، وأسند فيه: «كُلُّ طَعَامٍ وشَرَابٍ وَقَعَتْ فِيه دَابَّةٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ فَمَاتَتْ، فَهُوَ الحَلَالُ أَكْلُهُ وَشُرْبُهُ وَوُضُوءُه»، برقم (١١٢٥)، من حديث سلمان رضي الله عنه مرفوعًا، وقال العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة»، برقم (٤٨٤٥): «ضعيف جدًّا».

وكذلك القُوىٰ التي في البدن، فإنها تسمىٰ أرواحًا، فيقال: الروح الباصر، والروح السامع، والروح الشَّامُّ[١٠٩].

ويطلق الروح علىٰ أخص من هذا كله، وهو قوة المعرفة بالله والإنابة إليه ومحبته، وانبعاث الهمة إلىٰ طلبه وإرادته.

ونسبة هذه الروح إلىٰ الروح، كنسبة الروح إلىٰ البدن، فللعلم روحٌ، وللإحسان روح، وللمحبة روح، وللتوكل روح، وللصدق روح، والناس متفاوتون في هذه الأرواح: فمن الناس من تغلب عليه هذه الأرواح فيصير روحانيًّا، ومنهم من يفقدها أو أكثرها، فيصير أرضيًّا بهيميًّا.

وقد وقع في كلام كثيرٍ من الناس أن لابن آدم ثلاثَ أنفس: مطمئنة، ولوّامة، وأمَّارة، قالوا: وإن منهم من تغلب عليه هذه، ومنهم من تغلب عليه هذه، كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]، ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة:٢]، ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف:٥٣].

والتحقيق أنها نفسٌ واحدة، لها صفات، فهي أَمَّارة بالسوء، فإذا عارضها الإيمان صارت لوَّامةً، تفعل الذنب ثم تلوم صاحبها، وتلوم بين الفعل والترك، فإذا قوي الإيمان صارت مطمئنةً.

ولهذا قال النبي ﷺ: «**من سرته حسنته، وساءته سيِّئته فهو مؤمن**»[١١٠]، مع قوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...**» الحديث[١١١].

واختلف الناس: هل تموت الروح أم لا؟ فقالت طائفة: تموت؛ لأنها نفس، وكل نفس ذائقة الموت، وقد قال تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦، ٢٧]، وقال تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨].

---

(١٠٩) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر «العقل والنقل» لابن تيمية (١٧٧/٢) .

(١١٠) أَخْرَجَه التِّرمِذِيّ (٢١٦٥)، وأَحْمَدُ (١٨/١)، واللفظ له من حديث عمر ﷺ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٦٢٩٤).

(١١١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٧٧٢)، ومُسْلِم (٥٧)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

قالوا: وإذا كانت الملائكة تموت، فالنفوس البشرية أولىٰ بالموت، وقال آخرون: لا تموت الأرواح، فإنها خلقت للبقاء، وإنما تموت الأبدان.

قالوا: وقد دل علىٰ ذلك الأحاديث الدالة علىٰ نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلىٰ أن يرجعها الله في أجسادها.

والصواب أن يقال: موت النفوس هو مفارقتها لأجسادها وخروجها منها، فإن أريد بموتها هذا القدر، فهي ذائقة الموت، وإن أريد أنها تُعْدَم وتفنىٰ بالكلية، فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقية بعد خلقها في نعيم أو في عذاب، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

وقد أخبر سبحانه أن أهل الجنة ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الدخان:٥٦]، وتلك الموتة هي مفارقة الروح للجسد.

وأما قول أهل النار: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر:١١]، وقوله تعالىٰ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾(١١٢) [البقرة:٢٨]، فالمراد أنهم كانوا أمواتًا وهم نُطَفٌ في أصلاب آبائهم وفي أرحام أمهاتهم، ثم أحياهم بعد ذلك، ثم أماتهم، ثم يحييهم يوم النشور، وليس في ذلك إماتة أرواحهم قبل يوم القيامة، وإلا كانت ثلاث موتات.

وصعق الأرواح عند النفخ في الصور لا يلزم منه موتها، فإن الناس يصعقون يوم القيامة إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، وليس ذلك بموت.

وسيأتي ذكر ذلك، إن شاء الله تعالىٰ.

وكذلك صَعْق موسىٰ عليه السلام لم يكن موتًا، والذي يدل عليه أن نفخة الصعق -والله أعلم- موت كل من لم يذق الموت قبلها من الخلائق، وأما من ذاق الموت، أو لم يكتب عليه الموت من الحور والولدان وغيرهم، فلا تدل الآية علىٰ أنه يموت موتةً ثانية، والله أعلم.

---

(١١٢) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (ص٢٦٤) من كتاب «الروح».

❑ قوله: «وَبِعَذَابِ القَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ في قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ ونَبِيِّهِ، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَعنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِم، وَالقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجنَّةِ، أَو حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ»:

●قال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ۝٤٥ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥، ٤٦].

وقال تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَـٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ۝٤٥ يَوْمَ لَا يُغْنِى عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ۝٤٦ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الطور: ٤٥-٤٧].

وهذا يحتمل أن يراد به عذابهم بالقتل وغيره في الدنيا، وأن يراد به عذابهم في البرزخ، وهو أظهر؛ لأن كثيرًا منهم مات ولم يعذَّب في الدنيا، أو المراد أعم من ذلك.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا النبي ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، كأن على رءوسنا الطير، وهو يُلَحَدُ له، فقال: «**أعوذ بالله من عذاب القبر**» ثلاث مرات، ثم قال: «**إن العبد المؤمن إذا كان في إقبال من الآخرة وانقطاع من الدنيا، نزلت إليه الملائكة، كأن على وجوههم الشمس، معهم كفنٌ من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة، فجلسوا منه مَدَّ البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الطيبة، اخرجي إلى مغفرة من الله ورضوان**»، قال: «**فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من فِيِّ السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن وذلك الحنوط، ويخرج منها كأطيب نفحة مسك وُجدت على وجه الأرض، قال: فيصعدون بها، فلا يمرون بها -يعني: على ملأ من الملائكة- إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة؟ فيقولون: فلان بن فلان، بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا، حتى ينتهوا بها إلى السماء، فيستفتحون له، فيفُتَح له، فيشيعِّه من كل سماء مقرَّبوها إلى السماء التي تليها، حتى يُنْتَهى بها إلى السماء السابعة، فيقول الله عز وجل: اكتبوا كتاب عبدي في عليين، وأعيدوه إلى الأرض، فإني منها خلقتهم، وفيها أعيدهم، ومنها أخرجهم تارةً أخرى، قال: فتعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان، فيُجْلسانه، فيقولان له: من ربُّك؟ فيقول: ربي الله، فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله،**

فيقولان له: ما علمك؟ فيقول: قرأت كتاب الله، فآمنت به وصدقت، فينادي منادٍ من السماء: أن صَدَقَ عبدي، فافرشوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلىٰ الجنة، قال: فيأتيه من روحها وطيبها، ويفسح له في قبره مَدَّ بصره، قال: ويأتيه رجل حسن الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشرْ بالذي يسرُّك، هذا يومك الذي كنت توعد، فيقول له: من أنت؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالخير، فيقول: أنا عملك الصالح، فيقول: يا رب، أَقِمِ السَّاعة حتىٰ أرجعَ إلىٰ أهلي ومالي.

قال: وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المُسُوح، فيجلسون منه مدَّ البصر، ثم يجيء ملك الموت حتىٰ يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الخبيثة، اخرجي إلىٰ سخط من الله وغضب، قال: فتتفرق في جسده، فينتزعها كما ينتزع السُّفُّودُ من الصوف المبلول، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعُوها في يده طرفة عين، حتىٰ يجعلوها في تلك المسوح، ويخرج منها كأنتن ريح خبيثة وُجدت علىٰ وجه الأرض، فيصعدون بها، فلا يمرون بها علىٰ ملأ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيث؟[١] فيقولون: فلان بن فلان، بأقبح أسمائه التي كان يسمَّىٰ بها في الدنيا، حتىٰ يُنتهىٰ بها إلىٰ السماء الدنيا، فيستفتح له، فلا يفُتح له، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، فيقول الله ﷻ: «اكتبوا كتابه في سجين، في الأرض السفلىٰ»، فتطرح روحه طرحًا، ثم قرأ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدري، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه، لا أدري، فينادي منادٍ من السماء: أن كذب، فافرشوه من النار، وافتحوا له بابًا إلىٰ النار، فيأتيه من حرّها وسمومها، ويضيق عليه قبره، حتىٰ تختلف فيه أضلاعه، ويأتيه رجل قبيح الوجه، قبيح الثياب، منتن الريح، فيقول:

قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر المسألة الرابعة في الكلام علىٰ موت الروح «لابن القيم».

ابشر بالذي يسوءك، هذا يومك الذي كنت تُوعد، فيقول: من أنت؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالشر، فيقول: أنا عملك الخبيث، فيقول: ربِّ لا تُقِم الساعة»(١١٤).

رواه الإمام أَحْمَدُ وأبو داود، وروىٰ النسائي، وابن ماجه أوَّله، ورواه الحاكم، وأبو عوانة الإسفراييني في «صحيحيهما»، وابن حبان.

وذهب إلىٰ موجب هذا الحديث جميعُ أهل السنة والحديث، وله شواهد من الصحيح، فذكر البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن العبد إذا وُضع في قبره وتولىٰ عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم، فيأتيه ملكان، فيقعدانه، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل، محمد ﷺ؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبدالله ورسوله، فيقول له: انظر إلىٰ مقعدك من النار، أبدلك الله به مقعدًا من الجنة، فيراهما جميعًا**»(١١٥).

قال قتادة: وروي لنا أنه يُفْسح له في قبره، وذكر الحديثَ.

وفي «الصحيحين» عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن النبي ﷺ مر بقبرين، فقال: «**إنهما ليعذَّبان، وما يعذَّبان في كبير، أما أحدهما، فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة، فدعا بجريدة رطبة، فشقها نصفين، وقال: لعله يُخَّفف عنهما ما لم ييْبسا**»(١١٦).

وفي «صحيح أبي حاتم» عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «**إذا قُبر الميت، أو الإنسان أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير**»(١١٧)، وذكر الحديث ...إلخ.

وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلًا، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به، ولا تتكلم في كيفيته؛ إذ ليس للعقل وقوف علىٰ كيفيته؛ لكونه لا عهد له به في هذا الدار، والشرع لا يأتي بما تُحِيلُه

---

(١١٤) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٧٥٣)، وأَحْمَدُ (٢٨٧/٤)، واللفظ له من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (١٦٧٦).

(١١٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٣٨)، ومُسْلِم (٢٨٧٠)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١١٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٦١)، ومُسْلِم (٢٩٢)، بنحوه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١١٧) أَخْرَجَه ابن حبان (٣١١٧/إحسان)، واللفظ له، والتِّرمِذِيّ (١٠٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٧٢٤).

المعقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول، فإن عود الروح إلىٰ الجسد ليس علىٰ الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادةً غير الإعادة المألوفة في الدنيا.

فالروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق، متغايرة الأحكام:

أحدها: تعلقها به في بطن الأم جنينًا.

الثاني: تعلقها به بعد خروجه إلىٰ وجه الأرض.

الثالث: تعلقها به في حال النوم، فلها به تعلق من وجه، ومفارقة من وجه.

الرابع: تعلقها به في البرزخ، فإنها وإن فارقته وتجردت عنه، فإنها لم تفارقه فراقًا كليًّا بحيث لا يبقىٰ لها إليه التفات ألبتة، فإنه ورد ردُّها إليه وقت سلام المسلِّم، وورد أنه يسمع خفق نعالهم حين يولُّون عنه، وهذا الردّ إعادة خاصة لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة.

الخامس: تعلقها به يوم بعث الأجساد، وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن، ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه؛ إذ هو تعلق لا يقبل البدن معه موتًا ولا نومًا ولا فسادًا، فالنوم أخو الموت، فتأملْ هذا يزيحُ عنك إشكالاتٍ كثيرة.

وليس السؤال في القبر للروح وحدها، كما قال ابن حزم وغيره، وأفسد منه قول من قال: إنه للبدن بلا روح! والأحاديث الصحيحة تردُّ القولين.

وكذلك عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعًا، باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفس وتعذَّب مفردة عن البدن، ومتصلة به.

واعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه، قُبرَ أو لم يُقْبر، أكلته السباع أو احترق حتىٰ صار رمادًا، ونسف في الهواء، أو صُلِب أو غرق في البحر، وصل إلىٰ روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلىٰ المقبور.

وما ورد من إجلاسه واختلاف أضلاعه ونحو ذلك، فيجب أن يُفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلوّ ولا تقصير، فلا يُحمَّل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصَّر به عن مراده وما قصده من الهدىٰ والبيان، فكم حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال، والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله!

بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهو أصل كل خطأ في الفروع والأصول، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد، والله المستعان.

فالحاصل: أن الدور ثلاثة: دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار القرار.

وقد جعل الله لكل دار أحكامًا تخصها، وركَّب هذا الإنسان من بدن ونفس، وجعل أحكام الدنيا على الأبدان، والأرواح تبعٌ لها، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح، والأبدان تبع لها، فإذا جاء يوم حشر الأجساد وقيام الناس من قبورهم، صار الحكم والنعيم والعذاب على الأرواح والأجساد جميعًا.

فإذا تأملت هذا المعنى حقَّ التأمل، ظهر لك أن كون القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار مطابق للعقل، وأنه حق لا مِرْيةَ فيه، وبذلك يتميز المؤمنون بالغيب من غيرهم.

ويجب أن يعلم أن النار التي في القبر والنعيم ليس من جنس نار الدنيا ولا نعيمها، وإن كان الله -تعالى- يحمي عليه التراب والحجارة التي فوقه وتحته حتى يكون أعظم حرًّا من جمر الدنيا، ولو مسها أهل الدنيا لم يحسُّوا بها.

بل أعجب من هذا أن الرجلين يُدفنان، أحدهما إلى جنب صاحبه، وهذا في حفرة من النار، وهذا في روضة من رياض الجنة، لا يصل من هذا إلى جاره شيء من حرّ ناره، ولا من هذا إلى جاره شيء من نعيمه.

وقدرة الله أوسع من ذلك وأعجب، ولكن النفوس مولعة بالتكذيب بما لم تُحِطْ به علمًا، وقد أرانا الله في هذه الدار من عجائب قدرته ما هو أبلغ من هذا بكثير، وإذا شاء الله أن يطلع على ذلك بعض عباده أطلعه، وغيَّبه عن غيره، ولو أطلع الله على ذلك العباد كلهم، لزالت حكمة التكليف والإيمان بالغيب، ولما تدافن الناس، كما في «الصحيح» عنه ﷺ: **«لولا أنْ لا تدافنوا، لدعوتُ الله أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمع»**[(١١٨)].

ولما كانت هذه الحكمة منتفية في حق البهائم سمعت ذلك وأدركته.

وللناس في سؤال منكر ونكير: هل هو خاص بهذه الأمة أم لا؟ ثلاثة أقوال: الثالث: التوقُّف، وهو قول جماعة، منهم أبو عمر بن عبدالبر، فقال: وفي حديث زيد بن

---

(١١٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٨٦٨)، والنَّسَائِيّ (٢٠٥٨)، من حديث أنس رضي الله عنه.

ثابت عن النبي ﷺ قال: «**إن هذه الأمة تُبتلىٰ في قبورها**»[١١٩]، منهم من يرويه «تُسأل»، وعلىٰ هذا اللفظ يحتمل أن تكون هذه الأمة قد خُصَّتْ بذلك، وهذا أمر لا يُقطع عليه، ويظهر عدم الاختصاص، والله أعلم.

وكذلك اختلف في سؤال الأطفال أيضًا.

وهل يدوم عذاب القبر أو ينقطع؟ جوابه أنه نوعان: منه ما هو دائم، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

وكذا في حديث البراء بن عازب في قصة الكافر: «**ثم يُفتح له باب إلىٰ النار، فينظر إلىٰ مقعده فيها حتىٰ تقوم الساعة**»[١٢٠]، رواه الإمام أَحْمَدُ في بعض طرقه.

والنوع الثاني: أنه مدة ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفَّت جرائمهم، فيعذَّب بحسب جُرمه، ثم يخفَّف عنه، كما تقدم ذكره في الممحِّصات العشر[١٢١].

وقد اختُلِف في مستقر الأرواح ما بين الموت إلىٰ قيام الساعة: فقيل: أرواح المؤمنين في الجنة، وأرواح الكافرين في النار، وقيل: إن أرواح المؤمنين بفناء الجنة علىٰ بابها، يأتيهم من روحها ونعيمها ورزقها، وقيل: علىٰ أفنية قبورهم، وقال مالك: بلغني أن الروح مرسلة، تذهب حيث شاءت.

وقالت طائفة: بل أرواح المؤمنين عند الله ﷻ، ولم يزيدوا علىٰ ذلك.

وقيل: إن أرواح المؤمنين بالجابية من دمشق، وأرواح الكافرين ببرهوت بئر بحضرموت! وقال كعب: أرواح المؤمنين في عليين في السماء السابعة، وأرواح الكُفار

---

(١١٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٨٦٧)، بلفظه من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(١٢٠) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٤/٢٩٥)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، ولفظه: «ثم يفتح له باب من النار، ويمهد من فرش النار»، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الترغيب» (٢١٩/٢).

(١٢١) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

هي الأعمال التي تمحص من الذنوب. وهي عشرة، مضىٰ بيانها، ص: ٣٠٨ - ٣١١. وختامها هناك بالحادي عشر: عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة.

في سجين في الأرض السابعة تحت خدِّ إبليس (١٢٢)!

وقيل: أرواح المؤمنين ببئر زمزم، وأرواح الكافرين ببئر بَرْهُوت.

وقيل: أرواح المؤمنين عن يمين آدم، وأرواح الكفار عن شماله.

قال ابن حزم وغيره: مستقرها حيث كانت قبل خلق أجسادها.

وقال أبو عمر بن عبدالبر: أرواح الشهداء في الجنة، وأرواح عامة المؤمنين علىٰ أفنية قبورهم.

وعن ابن شهاب أنه قال: بلغني أن أرواح الشهداء كطير خُضْرٍ معلَّقة بالعرش، تغدو وتروح إلىٰ رياض الجنة، تأتي ربَّها كل يوم تسلِّم عليه.

وقالت فرقة: مستقرُّها العدُم المحض، وهذا قول من يقول: إن النفس عرض من أعراض البدن، كحياته وإدراكه! وقولهم مخالف للكتاب والسنة.

وقالت فرقة: مستقرها بعد الموت أبدان أُخر تناسب أخلاقها وصفاتها التي اكتسبتها في حال حياتها، فتصير كل روح إلىٰ بدن حيوان يشاكل تلك الروح! وهذا قول التناسخية منكري المعاد، وهو قول خارج عن أهل الإسلام كلهم، ويضيق هذا المختصر عن بسط أدلة هذه الأقوال والكلام عليها.

ويتلخص من أدلتها: أن الأرواح في البرزخ متفاوتةٌ أعظم تفاوت، فمنها: أرواح في أعلىٰ عليين، في الملأ الأعلىٰ (١٢٣)، وهي أرواح الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وهم متفاوتون في منازلهم.

ومنها أرواح في حواصل طير خُضْر، تسرح في الجنة حيث شاءت، وهي أرواح بعض الشهداء لا كُلُّهم، بل من الشهداء من تُحبس روحه عن دخول الجنة لدين عليه، كما في

---

(١٢٢) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر المسألة الثانية عشرة من كتاب «الروح».

(١٢٣) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر قول العلماء في مستقر الأرواح بعد الموت وقبل يوم القيامة في المسألة الخامسة عشرة من كتاب «الروح» لابن القيم.

«المسند» عن عبدالله بن جحش: أن رجلًا جاء إلىٰ النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لي إن قُتِلتُ في سبيل الله؟ قال: «الجنة»، فلما ولَّىٰ، قال: «**إلا الدَّيْنَ، سارَّني به جبريلُ آنفًا**»(١٢٤).

ومن الأرواح من يكون محبوسًا علىٰ باب الجنة، كما في الحديث الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «**رأيت صاحبكم محبوسًا علىٰ باب الجنة**»(١٢٥)، ومنهم من يكون محبوسًا في قبره، ومنهم من يكون محبوسًا في الأرض، ومنها أرواح في تُنُّور الزناة والزواني، وأرواح في نهر الدم تسبح فيه وتُلْقم الحجارة، كل ذلك تشهد له السُّنَّة، والله أعلم.

وأما الحياة التي اختص بها الشهيد، وامتاز بها عن غيره في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:١٦٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة:١٥٤]، فهي أن الله -تعالىٰ- جعل أرواحهم في أجواف طير خُضْرٍ.

كما في حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما أصيب إخوانكم -يعني يوم أحد- جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر، تَرِدُ أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلىٰ قناديل من ذهب مذللة في ظل العرش**»(١٢٦)، الحديث رواه الإمام أَحْمَدُ وأبو داود، وبمعناه في حديث ابن مسعود، رواه مسلم(١٢٧).

فإنهم لما بذلوا أبدانهم لله ﷻ حتىٰ أتلفها أعداؤه فيه، أعاضهم منها في البرزخ أبدانًا خيرًا منها، تكون فيها إلىٰ يوم القيامة، ويكون تنعمها بواسطة تلك الأبدان، أكملَ من تنعُّم الأرواح المجرَّدة عنها.

---

(١٢٤) أَخْرَجَه بلفظه أَحْمَدُ (٤/٣٥٠)، من حديث محمد بن عبد الله بن جحش رضي الله عنه، وأخرج نحوه النَّسائِيّ (٣١٥٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٤٥٣).

(١٢٥) أَخْرَجَه -بنحوه- أَحْمَدُ (٥/١١)، من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، والطَّبَرَانِيّ (٦٧٥٠)، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة»، برقم (٣٤١٥).

(١٢٦) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٢٥٢٠)، وأَحْمَدُ (١/٢٦٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٥٢٠٥).

(١٢٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٨٨٧)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

ولهذا كانت نسمة المؤمن في صورة طير، أو كطير، ونسمة الشهيد في جوف طير، وتأمل لفظ الحديثين، ففي «الموطأ» أن كعب بن مالك كان يحدِّث أن رسول الله ﷺ قال: «**إن نسمة المؤمن طائر يَعْلَقُ في شجر الجنة، حتىٰ يرجعه الله إلىٰ جسده يوم يبعثه**»(١٢٨).

فقوله: «**نسمة المؤمن**» تعم الشهيد وغيره، ثم خص الشهيد بأن قال: «**هي في جوف طير خضر**»، ومعلوم أنها إذا كانت في جوف طير، صدق عليها أنها طير، فتدخل في عموم الحديث الآخر بهذا الاعتبار، فنصيبهم من النعيم في البرزخ أكمل من نصيب غيرهم من الأموات علىٰ فُرُشهم، وإن كان الميت علىٰ فراشه أعلىٰ درجةً من كثير منهم، فله نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه، والله أعلم.

وحرم الله علىٰ الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، كما روي في «السنن»، وأما الشهداء، فقد شوهد منهم بعدَ مُدَدٍ من دفنه كما هو لم يتغير، فيحتمل بقاؤه كذلك في تربته إلىٰ يوم محشره، ويحتمل أنه يَبْلَىٰ مع طول المدة، والله أعلم.

وكأنه -والله أعلم- كلما كانت الشهادة أكمل، والشهيد أفضل، كان بقاء جسده أطولَ.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ»:

●أي: نحن أهل السنة نؤمن بالكرام الكاتبين وهم: الملائكة الموكلين بحفظ أعمال العباد وكتابتها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝﴾ [الانفطار: ١٠، ١١] فالله سبحانه وتعالىٰ أقدرهم علىٰ العلم بأحوال العبد، فهم يكتبون حتىٰ الأعمال القلبية، فضلًا عن الأعمال الظاهرة وأقوال اللسان.

وفي الحديث القدسي الصحيح: «**إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتىٰ يعملها؛ فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجلي فاكتبوها له حسنة، وإذا أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة؛ فإن عملها فاكتبوها له بعشر أمثالها إلىٰ سبع مئة ضعف**»(١٢٩).

---

(١٢٨) أَخْرَجَه النَّسَائِيّ (٢٠٧٣)، وابْنُ مَاجَه (٤٢٧١)، واللفظ له من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابْنُ مَاجَه».

(١٢٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٥٠١)، ومُسْلِم (١٢٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد دل القرآن ودلت السنة على كتابة أعمال العباد، ومن أدلة ذلك: قوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [ق:١٧، ١٨]، ومن شواهد ذلك قول النبي ﷺ: «**إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيمًا صحيحًا**»(١٣٠).

فهم يكتبون الحسنات والسيئات؛ بل ويكتبون ما سوى ذلك، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد:٣٩] أي: ما في صحف الملائكة، فيمحوا ما لا ثواب فيه ولا عقاب، ويثبت ما يترتب عليه الثواب والعقاب، أو يمحو ما تاب منه العبد وتجاوز عنه سبحانه وتعالى.

والإيمان بالحفظة الكاتبين داخل في الإيمان بالملائكة كما تقدم، فمن الإيمان بالملائكة الإيمان بأصنافهم وأعمالهم، ومنهم الكرام الكاتبون.

❏ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ»:

●كذلك من الإيمان بالملائكة الإيمان بملك الموت، قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة:١١] والإيمان بمن معه من ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، وقد ذكر الله ذلك في كتابه، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ ۖ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام:٩٣]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ۙ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾ [الأنفال:٥٠]، فأخبر أن الملائكة يتوفونهم، وقال سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ ۖ﴾ [النحل:٢٨]، وقال: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [النحل:٣٢] .

وكما دل القرآن على ذلك دلت السنة عليه، ففي الحديث الطويل حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما قال النبي ﷺ: «**إن العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه ملائكة من السماء بيض الوجوه كأن وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة، حتى يجلسوا منه مد البصر، ثم يجيء ملك**

---

(١٣٠) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٢٩٩٦)، وأَحمَدُ (٤/٤١٠)، وغيرهما من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

الموت عليه السلام، حتىٰ يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الطيبة، اخرجي إلىٰ مغفرة من الله ورضوان، قال: فتخرج تسيل كما تسيل القطرة مِنْ في السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين حتىٰ يأخذوها، فيجعلوها في ذلك الكفن وفي ذلك الحنوط ويخرج منها كأطيب نفحة مسك وجدت علىٰ وجه الأرض، قال: فيصعدون بها فلا يمرون علىٰ ملأ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الطيب؟ فيقولون: فلان بن فلان بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا، -إلىٰ أن قال- وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المسوح، فيجلسون منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت حتىٰ يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الخبيثة اخرجي إلىٰ سخط من الله وغضب، قال: فتفرق في جسده، فينتزعها كما ينتزع السّفود من الصوف المبلول، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتىٰ يجعلوها في تلك المسوح، ويخرج منها كأنتن ريح جيفة وجدت علىٰ الأرض، فيصعدون بها فلا يمرون بها علىٰ ملأ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيث؟ فيقولون: فلان بن فلان بأقبح أسمائه التي كان يسمىٰ بها في الدنيا...»[١٣١].

الشاهد: أن السنة قد دلت علىٰ إثبات هذه الأصناف من الملائكة: ملك الموت، وملائكة الرحمة، وملائكة العذاب.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ: **«كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين نفسًا، فسأل عن أعلم أهل الأرض، فدل علىٰ راهب، فأتاه فقال: إنه قتل تسعة وتسعين نفسًا! فهل له من توبة؟ فقال: لا، فقتله فكمل به مئة، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض، فدل علىٰ رجل عالم، فقال: إنه قتل مئة نفس! فهل له من توبة؟ فقال: نعم، ومن يحول بينه وبين التوبة؟ انطلق إلىٰ أرض كذا وكذا؛ فإن بها أناسًا يعبدون الله فاعبد الله معهم ولا ترجع إلىٰ أرضك؛ فإنها أرض سوء، فانطلق حتىٰ إذا نَصَفَ الطريق أتاه الموت، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فقالت: ملائكة الرحمة جاء تائبًا مقبلًا بقلبه إلىٰ الله، وقالت ملائكة العذاب: إنه لم يعمل خيرًا**

---

(١٣١) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٤/٢٨٧)، وأَبو دَاوُد (٤٧٥٣)، والحاكم (١/٣٧٤٠)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (١٦٧٦).

قط، فأتاهم ملك في صورة آدمي، فجعلوه بينهم، فقال: قيسوا ما بين الأرضين فإلىٰ أيتهما كان أدنىٰ فهو له، فقاسوه، فوجدوه أدنىٰ إلىٰ الأرض التي أراد فقبضته ملائكة الرحمة»(١٣٢).

ويلاحظ أن التوفي جاء في القرآن منسوبًا إلىٰ الله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [الزمر: ٤٢].

ومنسوبًا إلىٰ ملك الموت: ﴿قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ﴾ [السجدة: ١١].

ومنسوبًا إلىٰ الملائكة: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨] فمن المتوفي إذًا؟

والجواب: أن الله سبحانه وتعالىٰ هو المتوفي؛ لأنه سبحانه هو الذي أمر به وبمشيئته يكون، ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۖ وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١] فالملائكة رسل من عند الله يرسلهم لقبض روح من شاء من عباده.

وأضيف التوفي إلىٰ ملك الموت؛ لأنه هو الذي يتولىٰ قبض النفس وأخذها أول ما تخرج من الجسد.

وأضيف إلىٰ الملائكة باعتبار أنهم يقبضونها ويتولونها بعد ذلك.

فكلها حق، فنُسب التوفي إلىٰ كلٍّ لثبوت ذلك علىٰ الوجه الذي يناسبه.

وإنها لآية عظيمة أن هذه الأنفس الكثيرة التي تموت في اللحظة الواحدة يتوفاها ويتولاها ملك واحد، فهذا يفيدنا أن أمر الغيب لا تحيط به العقول البشرية، ولا يقاس علىٰ المحسوس، فلا ينفع أن تقيس الغائب علىٰ الشاهد.

وقد حدث في هذا العصر من المخترعات الباهرة ما يقرب بعض أمور الغيب؛ كالحاسوب، والشبكة المعلوماتية، وغيرها مما يرسل الصور والأصوات ويستقبلها مِن وإلىٰ أماكن متباعدة.

قوله: «أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ»:

● يتعلق بهذه الجملة الكلام في الروح التي بها حياة الناس، وتسمىٰ النفس.

والروح موضوع حديثٍ طويلٍ للناس، فقد خاض فيه الناس كثيرًا بالحق وبالباطل، والناس في شأن الروح وحقيقتها ثلاثة مذاهب:

---

(١٣٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٤٧٠)، ومُسْلِم (٢٧٦٦)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قوم قالوا: إنها جزء من البدن، أو صفة من صفاته كقول بعضهم: إنها النَّفس الذي يتردد في البدن، ومنهم من قال: إنها الحياة، أو المزاج، أو نفس البدن، وهذه الأقوال منسوبة إلىٰ كثير من المتكلمين.

وقابلهم الفلاسفة فقالوا: إن الروح لا تقوم بها أية صفة، فالروح ليست داخل البدن ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة له، ولا متحركة ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جسم ولا عَرَض، وليس لها أية صفة، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التدمرية»: «يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم، وهي أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود».

فهذان القولان علىٰ طرفي نقيض، وكل منهما باطل.

والقول الوسط: إن الروح حقيقة موجودة قائمة بنفسها، ولها وجود مستقل عن البدن، فليست كالعرض الذي لا يقوم إلا بجسم؛ لكنها تتصل بالبدن وتنفصل عنه، وتسري فيه سريانًا علىٰ وجه التقريب كسريان النار في الفحم، وسريان الدهن في الزيتون، وسريان الماء في العود، المهم أن لها كيانًا يخصها، وهي موصوفة بصفات ثبوتية وسلبية، مثل: أنها تذهب وتجيء، وتُقبض وترسل، وهذا بنص القرآن: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [الزمر: ٤٢]، وفي الصحيح عن النبي ﷺ في الذكر عند النوم: «**باسمك رب وضعت جنبي وبك أرفعه، إن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين**»[١٣٣]، وهي مغايرة في حقيقتها للأجسام المشهودة.

فهذا هو القول الوسط الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وهذا مذهب أهل السنة: أن الروح شيء موجود متميز، وهي حقيقة قائمة بنفسها، وموصوفة بصفات ثبوتية وسلبية، وهي مغايرة في ماهيتها وحقيقتها للأجسام المشهودة.

ويتعلق بالروح مسائل كثيرة اعتنىٰ بذكرها ابن القيم في كتابه «الروح»، وفصَّل القول فيها.

---

(١٣٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٣٩٣)، ومُسْلِم (٢٧١٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

منها: الكلام في خلق الروح فقد قيل: إنها قديمة، أي: ليست محدثة، فلا بداية لوجودها، وهذا باطل؛ بل هي محدثة ومخلوقة كسائر المخلوقات، فالإنسان مخلوق: روحه وبدنه.

ومنها: هل تموت الروح أو لا تموت؟ فيه خلاف، والذي رجحه ابن القيم، وهو الصواب: أن موت الأرواح هو مفارقتها لأجسادها؛ فإن أريد هذا القدر فهي ذائقة الموت فـ ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وإن أريد أنها تصير عدمًا بعد فراقها للبدن فلا؛ فالروح باقية؛ إما في نعيم أو عذاب.

ومن المسائل التي طرقها ابن القيم كذلك: الفرق بين النفس والروح، وبيَّن أن النفس تطلق علىٰ معان متعددة، والروح تطلق علىٰ معان متعددة، وتتفقان في بعض المواضع، فإذا قيل مثلًا: خرجت نفسه أو خرجت روحه؛ فالمعنىٰ واحد.

ومنها: هل النفس واحدة أو ثلاث؟

الصحيح: أنها واحدة؛ لكن ذكرها بلفظ: النفس الأمارة بالسوء، والنفس المطمئنة، والنفس اللوامة إنما هو باعتبار صفاتها، وإلا فهي نفس واحدة.

ومن الناس من يقول: لم الخوض والكلام في الروح مع أن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]؟

والجواب: أن هذه الآية ليس فيها النهي عن الكلام في الروح.

ثم إن الروح في الآية قد اختلف فيه، فقيل: إنه الروح الأمين جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقيل: إنه ملك آخر.

وقيل: المراد بالروح الوحي.

وإذا كان المراد: الروح التي هي النفس، فإن الله قال: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]، وليس في هذا النهي عن الكلام في الروح، والواجب هو الكلام فيها بعلم، أما الكلام فيها بغير علم؛ فهذا هو المحذور، وفي كل مقام أيضًا، أما الكلام في الروح في حدود ما جاء في الكتاب والسنة؛ فهذا حق وبيان لكتاب الله تعالىٰ، وسنة رسوله ﷺ.

والكلام والبحث في الروح له فائدتان:

الأولى: معرفة الحق من الباطل من أقوال الناس.

والثانية: معرفة ما ورد في الكتاب والسنة في شأن الروح.

وضرب شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرسالة التدمرية» بها المثل لبيان وتقرير أن قيام الصفات بالموصوف لايلزم منه المشابهة لغيره، ليقرر بذلك أن إثبات صفات الله لا يستلزم معرفة كنهه ولا تشبيهه بخلقه، فالروح مع أنها موصوفة في النصوص بصفات ثبوتية وسلبية؛ فالعقول عاجزة عن تكييفها، وهي عن تكييف الرب أعجز، وهي مباينة للأجسام المشهودة، ومباينة الله لخلقه أعظم، وهو كلام ناصع بيِّنٌ متضمن لإفحام المبطلين المعطلين.

❑ قوله: «وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، عَلَىٰ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ»:

● ونؤمن بعذاب القبر وبفتنة القبر؛ أي: سؤال الميت في قبره عن ربه ودينه ونبيه، فقد ثبت عن النبي ﷺ من رواية جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، كحديث البراء بن عازب رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «**إن الميت إذا وضع في قبره أتاه ملكان فيقعدانه ويقولان له: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟**»[١٣٤]، والأدلة علىٰ فتنة القبر وعذابه متواترة.

وقد أشير إلىٰ فتنة القبر في القرآن قال تعالىٰ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وكان النبي ﷺ «إذا فرغ من دفن الميت، وقف عليه وقال: «**استغفروا لأخيكم، وسلوا له التثبيت؛ فإنه الآن يسأل**»»[١٣٥].

ويظهر لي أنه ليس لنا أن نقول: «فإنه الآن يسأل» وإنما نقول: استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فقط، أما أن نحكم علىٰ الميت بأنه الآن يسأل، فهذا لا علم لنا به علىٰ الخصوص.

ومن أدلة عذاب القبر في القرآن قوله تعالىٰ في آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]،

---

(١٣٤) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٧٥٣)، وأَحْمَدُ (٤/٢٨٧)، وغيرهما من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

(١٣٥) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد، (٣٢٢١)، والحاكم (١/٥٢٦)، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود»، برقم (٣٢٢١).

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام:٩٣]، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢١﴾﴾ [السجدة:٢١]، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [التوبة:١٠١] وهو عذاب النار.

ومن أدلة عذاب القبر ونعيمه ما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «**إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتىٰ يبعثك الله يوم القيامة**»(١٣٦) وفي حديث البراء رضي الله عنه عن النبي ﷺ: قال: «**إن المؤمن يُفتح له باب إلىٰ الجنة، فيأتيه من روحها وطيبها، ويفسح له في قبره مد بصره، وإن الكافر يفتح له باب إلىٰ النار، فيأتيه من حرها وسمومها ويضيق عليه قبره حتىٰ تخلف فيه أضلاعه**»(١٣٧) وقال النبي ﷺ: «**إنه أوحي إلي أنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريبًا من فتنة المسيح الدجال: فيؤتىٰ أحدكم فيقال: ما علمك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن فيقول: هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدىٰ، فأجبنا واتبعنا، فيقال: نم صالحًا قد علمنا إن كنت لموقنًا به، وأما المنافق فيقول: لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا؛ فقلته**»(١٣٨).

ومن أدلة عذاب القبر: ما ورد في الاستعاذة بالله منه، كما في الذكر بعد التشهد، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر؛ فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذابا لقبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال**»(١٣٩).

---

(١٣٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٧٩)، ومُسْلِم (٢٨٦٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١٣٧) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٧٥٣)، وأَحْمَدُ (٤/٢٨٧)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (١٦٧٦).

(١٣٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٨٤)، ومُسْلِم (٩٠٣).

(١٣٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٧٧)، ومُسْلِم (٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأحاديث كثيرة فيها الاستعاذة بالله من عذاب في النار وعذاب في القبر(١٤٠).

وأكثر الأحاديث فيها: «**أنه يأتيه ملكان**»(١٤١)، وجاء عند الترمذي تسميتهما: «المنكر والنكير»(١٤٢)، وسئل الإمام أَحْمَدُ عن ذلك فأثبت تسمية هذين الملكين.

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بهذا كله، والإيمان بفتنة القبر وعذابه ونعيمه من الإيمان باليوم الآخر؛ فإن الإيمان باليوم الآخر يدخل فيه ما يكون بعد الموت.

والإيمان بفتنة القبر وعذابه ونعيمه من الإيمان بالغيب؛ لأن الله ستر عن الخلق أحوال أهل القبور، وربما كشف لمن شاء بعض ذلك، وقد أطلع الله سبحانه نبيه ﷺ على حال صاحبي القبرين فقال لما مرَّ بهما: «**إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير**»(١٤٣) فأطلعه تعالى على حالهما، وسبب عذابهما، ولما سمع ﷺ ذات يوم صوتًا قال: «**يهود تعذب في قبورها**»(١٤٤).

وقد يُكشف لبعض العباد شيء من أحوال أهل القبور، وفي هذا أخبار كثيرة، يذكرها المعنيون بهذا من أهل العلم، وفيها تصديق لما أخبر به ﷺ، وثبت عنه ﷺ أنه قال: «**لولا ألا تدافنوا لدعوت الله أن يُسمعكم من عذاب القبر ما أسمع**»(١٤٥)، لو كشف للناس أحوال أهل القبور لفروا وهاموا على وجوههم، ولما دفنوا موتاهم.

وأنكر عذاب القبر ونعيمه وسؤاله وفتنته الملاحدة الزنادقة، ويلزم على قول من يقول: إن الروح عرض وليست شيئًا قائمًا بنفسه؛ أنه ليس هناك عذاب ولا نعيم؛ لأنها معدومة، ولهذا قال ابن القيم في النونية -لما ذكر أمر الأرواح وبقاءها-:

وَكَذَلِكَ الأَرْوَاحُ لَا تَبْلَى كَمَا ... تَبْلَى الْجُسُومُ وَلَا بِلَى اللَّحْمَانِ

---

(١٤٠) ورد في الاستعاذة من عذاب القبر ومن النار جملة كثيرة من الأحاديث بعضا منها في الصحيحين، مثل ما أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٣٦٨)، ومُسْلِم (٤٩/٥٨٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١٤١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٣٨)، ومُسْلِم (٢٨٧٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(١٤٢) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (١٠٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

(١٤٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٦١)، ومُسْلِم (٢٩٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٤٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٧٥)، ومُسْلِم (٦٩/٢٨٦٩)، من حديث ابي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

(١٤٥) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٨٦٧)، وأَحْمَدُ (١٩٠/٥)، وغيرهما من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

وَلأَجْـلِ ذَلِكَ لَمْ يُقِـرَّ الْجَهْمُ بالْـ أَرْوَاحِ خَارِجَـةً عَـنِ الأَبْـدَانِ

لَكِنَّهَـا مِـنْ بَعْـضِ أَعْـرَاضٍ بِهَـا قَامَـتْ وَذَا فِـي غَايَـةِ الْبُطْـلَانِ

فَالشَّـأْنُ لِـلأَرْوَاحِ بَعْـدَ فِرَاقِهَـا أَبْدَانَنَـا وَاللهِ أَعْظَـمُ شَـانِ

إِمَّـا عَـذَابٌ أَوْ نَعِيـمٌ دَائِـمٌ قَـدْ نُعِّمَـتْ بِالـرَّوْحِ وَالرَّيْحَـانِ

وَتَصِيـرُ طَيْرًا سَـارِحًا مَعْ شَـكْلِهَا تَجْنِـي الثِّمَـارَ بِجَنَّـةِ الْحَيَـوَانِ

وَتَظَـلُّ وَارِدَةً لأَنْهَـارٍ بِهَـا حَتَّىٰ تَعُـودَ لِذَلِـكَ الْجُثْمَـانِ

لَكِـنَّ أَرْوَاحَ الَّذِيـنَ اسْتُشْـهِدُوا فِـي جَـوْفِ طَيْـرٍ أَخْضَـرٍ رَيَّـانِ

فَلَهُـمْ بِـذَاكَ مَزِيَّـةٌ فِـي عَيْشِـهِمْ وَنَعِيمُهُـمْ لِلـرُّوحِ وَالأَبْـدَانِ

بَذَلُوا الْجُسُـومَ لِرَبِّهِـمْ فَأَعَاضَهُمْ أَجْسَـامَ تِلْـكَ الطَّيْـرِ بِالإِحْسَـانِ

وَلَهَـا قَنَادِيـلٌ إِلَيْهَـا تَنْتَهِـي مَـأْوَىٰ لَهَـا كَمَسَـاكِنِ الإِنْسَـانِ

فَالـرُّوحُ بَعْدَ الْمَـوْتِ أَكْمَلُ حَالَةً مِنْهَـا بِهَـذِي الـدَّارِ فِـي جُثْمَـانِ

وَعَذَابُ أَشْـقَاهَا أَشَـدُّ مِـنَ الَّذِي قَـدْ عَايَنَـتْ أَبْصَارُنَـا بِعِيَـانِ

وَالْقَائِلُـونَ بِأَنَّهَـا عَـرَضٌ أَبَـوْا ذَا كُلَّـهُ تَبًّـا لِـذِي نُكْـرَانِ

وقوله: «لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا»: عذاب القبر ليس لكل واحد، وجاء التصريح بعذاب القبر ونعيمه للمؤمن والكافر، أما العاصي؛ فإن أكثر النصوص لم تتعرض له، كما هو ظاهر في أمر فتنة القبر، إنما ذكر المؤمن الذي ينعم بعد الفتنة، والكافر والمنافق الذي يعذب بعدها، لكن العاصي يُخاف عليه العذاب، فالذي سُكت عنه هذا علىٰ خطر، فالمعاصي سبب للعذاب في الدنيا وفي البرزخ وفي الآخرة، والعاصي تحت المشيئة إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه، وأما المؤمن التقي فهو ناجٍ من العذاب، وهو من أهل النعيم والثواب.

ومسائل القبر هذه، هي التي بنىٰ عليها الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ رسالته المعروفة بـ«ثلاثة الأصول».

وقد بلغ الأمر ببعض من يعظمون الوطن إلىٰ درجة العبادة، أن يقول:

بنو وطني سأذكرهتم — متىٰ ما عشتُ في الدنيا
وفي قبري أقول له — إذا ما جاء يسألني
بنو وطني هُمُ ديني — وديني هم بنو وطني

هل سيجيب بهذا الكفر؟!

لن يجيب، بل سيقول: هاه هاه! لا أدري.

نعوذ بالله من فتنة القبر وعذاب القبر.

وقوله: «**عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ ﷺ، عَلَىٰ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ**»: هذا هو المعتمد، فإنما أثبتنا هذه الأمور الغيبية لورود الأخبار الصحيحة بها، فنؤمن بذلك تصديقًا لله تعالىٰ، ورسوله ﷺ، واتباعًا لسلف هذه الأمة.

قوله: «وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ»:

● هذا تكميل للموضوع، وفيه إشارة إلىٰ النعيم؛ لأنه في العبارة السابقة لم يقل: بعذاب القبر ونعيمه، ففي هذه الجملة تنبيه علىٰ النعيم، و«**الْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ**»، هذه أحوال الناس في القبر، منهم: من هو في نعيم وفي سرور، في روضة من رياض الجنة يأتيه من روحها وطيبها، كما يشاء الله سبحانه وتعالىٰ علىٰ ما يليق بحال البرزخ؛ لأن الدور ثلاثة:

دار الدنيا، وهي: دار الابتلاء والعمل.

ودار البرزخ: وهي: ما بين الموت إلىٰ البعث، وهي: محل عذاب القبر ونعيمه.

والدار الآخرة التي بعد البعث، وهي: دار القرار، وليس فيها نقلة ولا رحيل ولا تحول.

أما القبر، فليس هو كما يجري علىٰ ألسن الناس إذا دفنوا الميت قالوا: انتقل إلىٰ مثواه الأخير؛ فإن القبر ليس هو المثوىٰ الأخير، بل بعده رحيل وانتقال من دار البرزخ إلىٰ الدار الآخرة: إلىٰ الجنة أو النار، واستنبط بعض أهل العلم هذا المعنىٰ من قوله تعالىٰ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝٢﴾ [التكاثر: ١، ٢] والزائر لا بد له من انصراف؛ لأنه غير مقيم، فأهل القبور ليسوا بمقيمين أبدًا في قبورهم، بل سينصرفون عندما يدعوهم الداعي: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۝٤١ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ۝٤٢﴾ [ق: ٤١، ٤٢]، ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى

﴿ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزمر:٦٨].

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

ـــ قوله: «وَنؤمِنُ بالكِرَامِ الكَاتِبينَ؛ فَإِنَّ الله قَدْ جعلَهُم عَلَيْنَا حَافِظين»:

●الإيمان بالملائكة عليهم السلام هو أحد أركان الإيمان، وأصوله.

وهذه الأصول موجودة في القرآن: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ ...﴾ [البقرة:١٧٧]، ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥] فنؤمن بالملائكة وأنهم خلق من خلق الله، وأنهم من عالم الغيب، لا نراهم، خلقهم الله من نور، ووكل إليهم أمورًا، يقومون بتنفيذها والقيام بها، كلٌّ له عمل موكل به، ومع ذلك فهم يعبدون الله عز وجل لا يفترون ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء:٢٠]، ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٦، ٢٧].

وهم أقسام، ومن أقسامهم: الحفظة: وهم الذين وكل الله إليهم حفظ بني آدم، وحفظ أعمالهم، فكل عبد من بني آدم معه أربعة يحفظونه بالليل والنهار: اثنان حفظة: واحد عن اليمين وواحد عن اليسار، الذي عن اليمين يكتب الحسنات، والذي عن اليسار يكتب السيئات ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]، وملكان آخران: واحد أمامه وواحد خلفه، يحفظونه من الاعتداء عليه، ما دام الله قد كتب له البقاء ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد:١١] فالملائكة يدفعون عنه الأخطار، فإذا تم الأجل تخلوا عنه، فأصابه ما كتب الله له، فنحن نؤمن بهذا، وإذا آمنا بذلك فإننا نستحيي من الملائكة الكرام، فلا نعمل أعمالًا سيئة، ولا نتكلم بألفاظ باطلة؛ لأنها تسجل علينا.

ـــ قوله: «وَنؤمِنُ بِمَلَكِ الموتِ، الموكَّل بِقَبْضِ أَرْوَاحِ العَالَمينَ»:

●قال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام:٦١]؛ يعني: من الملائكة، فالرسل قد يكونون من الملائكة، وقد يكونون من البشر ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، ﴿تَوَفَّتْهُ

رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦١]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَضۡرِبُونَ وُجُوهَهُمۡ وَأَدۡبَٰرَهُمۡ﴾ [الأنفال:٥٠]، وقال في آية أخرىٰ: ﴿يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [السجدة:١١].

ففي بعض الآيات أسند الموت إلىٰ الملائكة، وفي بعض الآيات أسند إلىٰ ملك واحد، فدل هذا علىٰ أن الملائكة لهم رئيس هو ملك الموت.

ومسألة الموت لا أحد ينازع فيها، أما ملك الموت وأعوانه فينكرهم بعض بني آدم، ولكن الإيمان بالملائكة أصل من أصول الإسلام والإيمان الثابتة بالكتاب والسنة، فمن أنكر وجود الملائكة عمومًا أو ملكًا من الملائكة فهو كافر؛ لأنه جحد ركنًا من أركان الإيمان.

❑ **قوله**: «**وَبِعَذَابِ القَبْرِ لِمنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا**...»:

● ذكر شيخ الإسلام في «العقيدة الواسطية» أن الإيمان باليوم الآخر يدخل فيه كل ما بعد الموت من عذاب القبر ونعيمه ومن البعث ومن العرض والحساب والميزان وتطاير الصحف والجنة والنار، ومن أنكر شيئًا منها فإنه لا يكون مؤمنًا باليوم الآخر.

واليوم الآخر وما فيه من أمور الغيب التي لا ندخل فيها بعقولنا وأفكارنا، إنما نعتمد علىٰ ما جاء في الكتاب والسنة، ولا نتدخل في هذه الأمور، ولا نقول فيها إلا بالدليل.

والقبر برزخ بين الدنيا والآخرة، والبرزخ معناه: الفاصل بين شيئين ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٠].

القبر محطة انتظار، وينتقل الناس بعده إلىٰ البعث والحساب، **وذكر ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أن الدور ثلاث:**

الأولىٰ: دار الدنيا، وهي محل العمل والكسب من خير أو شر.

الثانية: دار البرزخ، وهي دار مؤقتة؛ ولهذا يخطئ من يقول: مثواه الأخير.

الثالثة: دار القرار، وهي الجنة أو النار: ﴿وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر:٣٩].

فإذا وضع الميت في قبره ودفن وانصرف الناس عنه، -وإنه ليسمع قرع نعالهم، كما في الحديث- فإنه تُعاد روحه في جسده، وهذه حياة برزخية لا يعلمها إلا الله، والله علىٰ كل شيء قدير، وبعد أن تُعاد روحه في جسده ويحيا حياة أخرىٰ فيأتيه ملكان فيسألانه ثلاثة أسئلة:

من ربك؟ وما دينك؟ وما نبيك؟[١٤٦].

فإن أجاب بجواب صحيح فاز وربح، وصارت حفرته روضة من رياض الجنة، ثم يوم القيامة يصير من أهل الجنة.

وإن أخفق في الجواب، ولم يجب، فإن قبره يصير حفرة من حفر النار، ويُضيَّقُ عليه قبره حتىٰ تختلف عليه أضلاعه، والأول يوسَّع له في قبره مد بصره، ويُفتح له باب من الجنة يأتيه من رَوحها وريحانها، وهذا يضيَّق عليه في قبره حتىٰ تختلف عليه أضلاعه، ثم يُفتح له باب من النار فيأتيه من حرها وسَمومها، والعياذ بالله.

فالإجابة الصحيحة والتي يُثبِّت الله قائلها: أن يقول: ربي الله، وديني الإسلام، ونبيّ محمد ﷺ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم:٢٧].

وهذا بسبب الإيمان بالله ورسوله، وليس بسبب التعلم أو الثقافة، فمن ليس عنده إيمان فإنه يتلكأ في الإجابة، وهو المنافق الذي يُظهر الإيمان في الدنيا ويُبطن الكفر، فإنه لا يستطيع الإجابة ويقول: هاه، هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته، فَيُضرب بمرزبة من حديد يسمعها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لَصُعق ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧].

❑ **قوله**: «وَالقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجنَّةِ، أَو حُفْرةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ»:

● **قد يقول قائل**: الميت يصير ترابًا، فكيف يعذب وهو تراب؟! **نقول**: الله قادر علىٰ أن يعذبه وهو تراب، وقادر علىٰ أن يحمي عليه التراب.

وقد يقول قائل: ما كل الناس يدفنون، بعضهم يُلقىٰ في البحر، وبعضهم تأكله السباع، فكيف يأتيه العذاب؟ **نقول**: نعم يأتيه العذاب، في أي مكان كان، وكذلك يأتيه الملكان، والإيمان بهذا هو من الإيمان بالغيب، ومن الإيمان بخبر الله ورسوله، أما الذي لا يؤمن بذلك ويعتمد علىٰ عقله وفكره؛ فهذا هو الضلال المبين.

وعذاب القبر ونعيمه دلت عليه أدلة من الكتاب والسنة، بل قال العلماء: إن

---

(١٤٦) أَخرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٧٥٣)، والتِّرمِذِيّ (٣١٢٠)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

الأحاديث متواترة عن رسول الله ﷺ به ومن كذب بالأمر المتواتر يكون كافرًا.

فالمعتزلة لا يؤمنون بما يحدث في القبر؛ لأنهم عقلانيون، وهم الذين يبنون الأمور على عقولهم، ويسمون أدلة الشرع ظنية، فأما أدلة العقل عندهم فهي يقينية، فهكذا يقولون، وهؤلاء هم العقلانيون، وهم المعتزلة ومن سار على نهجهم من العقلانيين في هذه العصور.

ومن أدلة عذاب القبر: قول الله ﷻ في قوم فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۖ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر:٤٦] فقوله: النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًا، هذا في القبر.

﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابٗا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [الطور:٤٧] فقوله: ﴿عَذَابٗا دُونَ ذَٰلِكَ﴾قالوا: إنه عذاب القبر.

وقيل: هو: العذاب في الدنيا: ما يصيبهم من القتل والسبي وضرب الجزية وغير ذلك، والآية تشمل المعنيين.

وقوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَدۡنَىٰ دُونَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَكۡبَرِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [السجدة:٢١] العذاب الأدنى هو عذاب القبر، والأكبر هو عذاب يوم القيامة.

أما السنة فتواترت الأحاديث بإثبات عذاب القبر، منها: في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام مر على قبرين فقال: «**إنهما ليعذبان، ولا يعذبان في كبير، أما أنه كبير** -أو: بلى إنه لكبير- **أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر فإنه لا يستبرئ من بوله**»[١٤٧].

وكذلك الحديث الصحيح الذي أمر فيه النبي ﷺ بالاستعاذة من أربع: «**أعوذ بالله من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال**»[١٤٨].

وغير ذلك من الأدلة، وقد يشاهد بعض الناس ما يحصل من عذاب القبر من أجل العظة والعبرة.

ذكر الحافظ ابن رجب في كتابه «أهوال القبور وأحوال أهلها إلى يوم النشور» ذكر

---

(١٤٧) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦٠٥٥)، ومُسْلِم (٢٩٢)، بنحوه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٤٨) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٣٧٧)، ومُسْلِم (٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عجائب، وذكر ابن القيم في كتابه «الروح» عجائب.

❑ وقوله: «عَلَىٰ مَا جَاءَت بِهِ الأَخبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ»:

●لأن ما في القبر من النعيم والعذاب من أمور الغيب؛ فلا نثبت إلا ما جاء به الدليل، ولا ننكر ما جاء به، هذا مذهب أهل السنة والجماعة.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ»:

●«**نؤمن**»؛ أي: نُصَدِّقُ ونعتقد وجود الكرام الكاتبين كما أخبرنا ربنا ﷻ بذلك وهم الملائكة الذين كَرَّمَهُم الله ﷻ بأنواع التكريم، وجعلهم مُوَكَّلين بابن آدم يكتبون عمله؛ ما يصدر منه من قول أو عمل.

فهؤلاء الذين يُقَارِنُونَنَا من الكَتَبَة نؤمن بهم؛ لأنَّ الله ﷻ أخبرنا عنهم وأخبرنا عنهم نبينا ﷺ.

وهذا فرعٌ للإيمان بوجود الملائكة أصلًا، فهذا تبعٌ لركن من أركان الإيمان وهو الإيمان بالملائكة، وقد مَرَّ معنا أنَّ الإيمان بالملائكة له درجتان:

الدرجة الأولىٰ: إيمانٌ واجبٌ، وفرض إجمالي وتفصيلي.

الدرجة الثانية: إيمانٌ بما أخبر الله ﷻ مُطلقًا ما علمنا وما لم نعلم، وما جاء في السنة ما علمنا وما لم نعلم، وكل من بلغه شيء وجب عليه الإيمان به.

فالإيمان بالكرام الكاتبين ليس شرطًا في صحة الإيمان، ليس رُكْنًا في صحة الإيمان بحيث إنَّ من قال: ليس ثَمَّ من يكتب من الملائكة، فيُقَال: إنه لم يصح إيمانه بل هو كافر، إلَّا إذا عُرِّف بالآيات والأحاديث فأنكر فهنا له حُكْمُ أمثاله من المنكرين ما في الكتاب أو السنة، وإنما الإيمان الذي يتحقق به ركن الإيمان بالملائكة كما ذكرنا لكم، هو أن يؤمن بوجودهم وأنهم يعبدون الله لا يُعْبَدُون.

ثُمَّ الإيمان التفصيلي: فكل من سمع آية أو حديثًا صحيحًا واضحًا فيه الخبر بالغيبيات وجب عليه التصديق بذلك واعتقاد ما دل عليه.

والطحاوي فَرَّقَ الكلام علىٰ أركان الإيمان، وكثير من العلماء الذين صَنَّفُوا في

العقيدة لم يرتِّبُوا الكلام على مسائل الاعتقاد بترتيبٍ منهجي؛ أي: لم يجعلوا الكلام على الإيمان بالله وما يتّصل به أولًا، ثم بالملائكة، ثم بالكتب، ثم بالرسل، ثم بالقدر، ثم باليوم الآخر، ثم انتقلوا إلى القسم الثاني إلى آخره؛ بل فرقوا ذلك.

وهذا راجع إلى ما درجوا عليه من أنَّ المرء يكتب عقيدته بحسب ما يحضُرُهُ من المسائل، ولم يقصدوا فيها الترتيب المنهجي، وإلا فمسائل الإيمان بالملائكة الكاتبين أو بملك الموت متصلة بالإيمان بالملائكة.

وهاهنا مسائل:

المسألة الأولى:

قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَام الْكَاتِبِينَ» إلى آخره، أَخَذَهُ من قول الله ﷻ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝١٢﴾ [الانفطار:١٠-١٢]، فوصفهم الله ﷻ بأنهم حَفَظَة علينا، وبأنهم كرامٌ، وبأنهم كتبة، والآيات التي تَدُلُّ لهذا الأصل متعددة -يأتي بيان بعضها إن شاء الله تعالى-.

لكن هاهنا على هذه الآية وعلى لفظ الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: وَصَفَ الله ﷻ الملائكة بعدة أوصاف:

الوصف الأول: بأنهم حَفَظَة على ابن آدم.

الوصف الثاني: بأنهم كَتَبَة.

الوصف الثالث: بأنهم يعلمون ما تفعلون.

أما الوصف الأول: وهو أنهم حَفَظَة على ابن آدم فَفَرْقٌ ما بين أن يكون حافِظًا على ابن آدم وما بين أن يكون حافظًا لابن آدم -وسيأتي بيان الفرق في المسائل التي بعدها-، ففي هذه الآية أنهم حَفَظَة على ابن آدم، يعني: يحفظون على ابن آدم ما يصدر منه.

ثُمَّ وَصَفَهُم بوصف ثانٍ: أنهم إذا حَفِظُوا على ابن آدم ما صَدَرَ منه فإنهم يكتبونه في صحُف عندهم بأيدي الملائكة، والملك مُوَكَّل بكتابة الحسنات والملك الآخر موكّل بكتابة السيئات.

فإذًا الكتابة منقسمة إلى كتابة للحسنات في صحف، والكتابة للسيئات في صحف.

الوصف الثالث: أنَّهُ قال: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝١٢﴾، والفعل الذي يفعله ابن آدم:

- يكون بقلبه فيشمل أعمال القلوب.

- ويكون بلسانه ويشمل ما يُحَرِّكُ به لسانه ولو لم ينطق به.

- ما يعمله بجوارحه المختلفة من الأيدي والأرجل والفرْج واللسان إلىٰ آخره، فكل ما يعمله بجوارحه أيضًا تَعْلَمُهُ الملائكة.

هذه دلالة الآية.

هل يُكْتَبُ هذا كله؟

ظاهر الآية أنَّ هذا بأجمعه يُكْتَب.

وآية سورة «ق» فيها قول الله ﷻ: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [ق:١٨].

﴿رَقِيبٌ﴾: يراقبه.

﴿عَتِيدٌ ۝١٨﴾،أي: مُعَدٌّ للحفظ عليه ولمراقبته، فكل شيء -يعني مما يلفظه- يُعْلَم فَيُكْتَب.

ودلالة آية الانفطار هذه تشمل الأصناف الثلاثة، وهذا هو الصحيح أنَّ الملائكة تكتب أعمال القلوب؛ لأنها أفعال، وتكتب عمل اللسان، ونطق اللسان، وتكتب عمل الجوارح؛ وذلك لأنَّ عمل القلب منه ما هو واجب وهو إخلاصه ونيته وتوكله علىٰ الله وخوفه ورجاؤه ونحو ذلك، من أعمال القلوب، وهي أعظم العبادات التي يتعبد بها المرء رَبَّه.

ثُمَّ من أعمال القلوب ما يكون من باب إتيان السيئات مِنَ: الهم، أو إرادة السيئة والعزم عليها، أو من المنهيات من سوء الظن بالمسلم، أو سوء الظن بالله ﷻ، أو نحو ذلك من الكِبْر إلىٰ آخره من المنهيات.

والملائكة يعلمون هذا كله.

وعِلْمُهُم به، هل هو لقدرتهم عليه ذاتًا؟ أو لأنَّ الله ﷻ أَقْدَرَهُم عليه لأنهم مُوَكَّلون بهذا الأمر؟

الظاهر هو الثاني؛ لأنَّ الملائكة ليس لهم سلطان علىٰ ابن آدم ولا علم بالغيب، وإنما الله ﷻ أَقْدَرَ هذا الصنف من الملائكة بخصوصه علىٰ الاطلاع؛ لأنهم موكلون بالكتابة، والقلب يُحَاسَب عليه الإنسان، واللسان يُحَاسَب عليه، وكذلك الجوارح يحاسب عليها.

فإذًا كل هذه تُكْتَب، وحتىٰ ما يكون من قبيل الهَمِّ الذي يَهم به الإنسان فإنه يُعْلَم

ويُحفَظ، ثم هل يُكْتَبُ عليه أو يُكْتَبُ له؟

هذا فيه البحث المعروف لديكم في أنّ «الله **تجاوز لهذه الأمة ما حدّثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم**»[١٤٩] والمقصود بـ«**ما حدّثت به أنفسها**» ما هو من قبيل الهم أو من قبيل الوسوسة، أو من قبيل حديث النفس؛ لكن إذا انْتَقَلَ الهم أو حديث النفس إلىٰ العزم والإرادة علىٰ الشرّ صار مُؤَاخَذًا عليه، إذا انتقل حديث النفس أو الهم هذا إلىٰ أشرف مكان وهو مكة فإنه يُؤَاخَذُ عليه في قول بعض أهل العلم وهكذا.

فإذًا ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝١٢﴾ [الانفطار:١٢] هذه عامة يمكن أن يُسْتَثْنَىٰ منها ما تجاوز الله ﷻ لهذه الأمة عنه، والباقي علىٰ عمومه.

وهذا مما يُعْظِمُ الخوف من حركات العبد وفي قلبه ولسانه وجوارحه، ويُعْظِم عند العبد المؤمن شأن الاستغفار فإذا كان النبي ﷺ يُحْسَبُ له في المجلس الواحد أنه يستغفر ويتوب إلىٰ الله مئة مرة؛ لأجل عِظَم ما يفعله وما تَعْلَمُهُ الملائكة، فإنَّ أشباهنا أعظم وأعظم حاجة إلىٰ كثرة الاستغفار والتوبة والإنابة إلىٰ الله ﷻ.

المسألة الثانية:

كثير من العلماء عند هذه المسألة -عند ذكر الكرام الكاتبين وعند الآية- يجعلون الكَتَبَة والحَفَظَة شيئًا واحدًا، فيجعلون الجميع أربعة ملائكة:

- منهم اثنان للكتابة.
- اثنان للحفظ.

وهذا دَرَجَ عليه كثيرٌ من العلماء في شروحهم حتىٰ شارح الطحاوية عندكم نَسَجَ علىٰ هذا المنوال.

وهذا الأمر يحتاج إلىٰ نظر وجمع للنصوص والأحاديث حتىٰ تُنْظَرَ في دلالتها، والذي يظهر لي بنوعٍ من التأمل وليس ببحثٍ مستفيض: أنَّ الملائكة الكتبة غير الحَفَظَة.

فالحَفَظَة يحفظون الإنسان، وأمَّا الكتَبَة فإنهم يحفظون عليه.

الحَفَظَة هم المُعَقِّبَات الذين ذكرهم الله ﷻ في قوله في سورة الرعد: ﴿لَهُۥ

---

(١٤٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٢٦٩)، ومُسْلِم (١٢٧) وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

﴿مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، أوجَه التفاسير فيها أنَّ معنىٰ ﴿يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾، يعني: يحفظونه بأمر الله، لهم أن يحفظوه، وفيه -يعني في الحفظة- قوله ﷺ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة أربعة بالليل، وأربعة بالنهار فيجتمعون**»[١٥٠] إلىٰ آخر الحديث «**فيقول: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون**»

وهذا الحديث يدل علىٰ أنَّ الحفظة هؤلاء يتعاقبون، منهم من يحفظ بالليل، ومنهم من يحفظ بالنهار، وأنَّ هؤلاء يلتقون في وقت الصلاة، يعني: في هذا الوقت من اليوم ثم يُفَارقون العبد.

وهذا خلاف ما دَلَّتْ عليه الآية الأخرىٰ، والأحاديث في وصف الملائكة الكَتَبَة في أَنَّهُم لا يُغَادرون ابن آدم ولا يفارقونه علىٰ أيِّ حال كان فيها حاشا الجنابة.

فإذًا نقول: الذي يظهر من الأدلة التفريق في الحفظ ما بين الحفظ لابن آدم والحفظ عليه:

- فحفظ ابن آدم؛ هذا عمل الملائكة الذين يتعاقبون «المُعَقِّبَات».
- وأما الحفظ عليه فهذا عمل الكَتَبَة.

والكَتَبَةُ اثنان: أحدهما يكتب الحسنات، والآخر يكتب السيئات.

وأما الحَفَظَة: فكما قال النبي ﷺ: إنهم أربعة يتعاقبون في الليل والنهار.

المسألة الثالثة:

الإيمان بالكَتَبَة يقتضي الإيمان بأَنَّهُمْ يَكْتُبُون؛ لأنَّ أصل المسألة الإيمان بالملائكة الكَتَبَة، ويقتضي ذلك الإيمان بأنهم يكتبونَ في صحف، وقد جاءت الأدلة في السنة أنَّ منهم من يكتب الحسنات، ومنهم من يكتب السيئات.

وربما تنازعوا في كتابة بعض الأشياء فيحكم الله ﷻ بينهم.

والكتابة في صحف الملائكة؛ هذه هي التي تُجْمَع علىٰ العبد، وهي كتَابَةُ الذي

---

(١٥٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٥٥)، ومُسْلِم (٦٣٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يُجْمَعُ معه في عنقه إذا أُدْخِلَ القبر، وهو الذي جاء فيه قول الله ﷻ: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ۝١٤﴾ [الإسراء:١٤]، وهي الصُّحُف التي يُحَاسِبُ الله ﷻ العبد بها فَيُقَرِّرُه على ما فيها من أعمال، وفيه أَنَّهُ يَسْأَلُهُم ربنا ﷻ هل ظَلَمَكُم ملائكتي؟ فيقولون: لا يا رب، يعني: بعد أن يُحَاسِبَهُم الرب ﷻ.

وإذا كان كذلك فإنَّ مقتضى الإيمان بالكتابة وأنَّ الإنسان على ما في قلبه يُكْتَبُ له أو عليه، وحركة لسانه يُكْتَبُ له أو عليه، وحركة جوارحه يُكْتَبُ له أو عليه، فإنَّ عِظَم الإيمان بهذا الأصل يتطلب من العبد أَنْ يَجعَلَ صحائفه ليس فيها إلا الخير، وإذا عمل شيئًا من السوء فليُعظْمِ الحسنات الماحية، وليُعظْمِ الاستغفار الذي يمحو الله ﷻ به السيئات.

ولهذا صار من نتائج الاعتقاد الصحيح أنَّ العبد يكون أذل ما يكون لله ﷻ، فأصحاب العقيدة الحَقَّة يَذِلُّونَ لله ﷻ حتى ولو عَصَوا أو صار عندهم ما صار فإنهم أكثَرُ ذُلًّا لله ﷻ؛ لأنَّ عندهم من الإيمان بالغيبيات واليوم الآخر وبالكتابة وبمعرفة الله ﷻ والعلم به وصفاته وما هو عليه ﷻ من نعوت الجلال والكمال ما يوجب عليهم قسرًا أن لا يكون في قلوبهم إعراض أو كِبْر أو طاعة للشيطان في البعد عن ربهم ﷻ.

ولهذا الوصية للجميع أنّهم إذا عَلَّمُوا العقيدة فإنهم يُعَلِّمُونَهَا لأنَّ صلاح القلب به تَصْلُح الأعمال، وهذا واقع.

وأما أهل الكلام وأهل البدع فإنهم يُعَلِّمُونَ مسائل الاعتقاد كمسائل عقلية، عقلية ينظرون إليها نظرًا عقليًّا برهانيًّا، عقليًّا أو نقليًّا دون نظر في آثار ذلك، ولهذا تجد فيهم من قسوة القلوب ومن قلة العبادة، وترك التواضع، والكِبر إلى آخره من الصفات المذمومة ما فيهم.

بخلاف أهل الحق من أهل السنة والحديث والعبادة، فإنهم أَلْيَن قُلُوبًا لأجل ما معهم من العلم بالله ﷻ، وأكثر تواضعًا للخلق، ونفعًا للعباد وخوفًا من الله ﷻ، لأجل صحة العقيدة التي أثمرت في قلوبهم وفي أعمالهم.

قال بعدها: «**وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ**».

مَلَكُ الموت الذي يقبض الأرواح ذَكَرَهُ الله ﷻ في القرآن في قوله: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم

﴿مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ۝١١﴾ [السجدة:١١]، فالإيمان به إيمانٌ بالملائكة وإيمانٌ بما ذَكَرَ الله ﷻ وأخْبَرَ به من ملك الموت بخُصُوصِهِ، ومن الرُّسُل التي تتوفىٰ نفس المؤمن.

فالإيمان بذلك فرض، والذين يُنْكِرُونَ الغيبيات ربما أنْكَرُوا حقيقة المَلَك الذي يقبض الأرواح، ومنهم من يقول: الروح إذا ذهبت فإنها تذهب إلىٰ جسد آخر فَتَحِلُّ فيه، ونحو ذلك من أقوال الحلولية أو التناسخية أو ما أشبه ذلك ممن يرون التَّجَسُّد، يعني: العودة إلىٰ الجَسد كما يزعمون من أهل القديم والحديث من المنتسبين للإسلام أو من ملل الكفر والضلال.

يريد الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الكلمة أن يقول: إنَّ أهل السنة والجماعة مُسَلِّمُونَ للنص فيؤمنون بملك الموت، وأنه يقبض الأرواح، وأنه مُوَكَّلٌ بها، مُفَوَّضٌ إليه قبض الأرواح، وهذا ظاهر في دلالة الآية علىٰ ما ذكرنا.

ونذكر عدة مباحث ومسائل:

المسألة الأولىٰ:

ملك الموت جاء ذكره مَرَّة مُفْرَدًا وجاء ذكره في موضع آخر في القرآن مجموعًا بأنهم رسل في سورة الأنعام في قوله: ﴿إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ۝٦١﴾ [الأنعام:٦١]، هؤلاء الرسل هم أعوان ملك الموت وجنود ملك الموت، فهو لهم كالملك أو كالأمير الذي يأمرهم فيطيعونه، منهم من يقبض نفس فلان، ومنهم من يقبض نفس فلان إلىٰ آخره، فقوله ﷻ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ هو بمعنىٰ قوله: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾؛ لأنَّ ملك الموت ومن معه يمتثلون أمر الله جَلَّ جَلَالُهُ.

المسألة الثانية:

متىٰ يقبضون الروح هل هو بِأَمْرٍ مُجَدَّدٍ من الله ﷻ؟ أو إذا انتهىٰ الأجل بما معهم من صُحُف بأنَّ أَجَلَ فلان ينتهي بالوقت الفلاني؟ خلاف بين أهل العلم في هذه المسألة.

والذي يظهر هو الأول؛ لأنَّهم وُكِّلُوا، والمُوَكَّل يقبض بأمر المُوَكِّل وهو الله جَلَّ جَلَالُهُ.

المسألة الثالثة:

قوله: «الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ» جاء فيه الآية نَصًّا أَنَّهُم مُوَكَّلُون، وهذا لا يعني أنَّ المُوَكِّلَ غائب، أو أَنَّ المُوَكِّلَ قاصر؛ ولكنَّ الله ﷻ خلق الملائكة وجَعَلَ لهم هذه المهمة وغيرها من المهام للتَّعَبُّدِ لا لِنَقْصٍ في ملكوت الله ﷻ أو في صفاته ﷻ؛ بل هو الكامل وله الصفات الكاملة سبحانه، ولكن لأجل التَّعَبُّدِ بذلك.

وهذا فيه من الاعتقاد بتصرف الله ﷻ في ملكوته في جميع الخلائق ما يطول وصفه، إذا نُظِر إلىٰ سَعَةِ ملك الله، وسَعَةِ التصرفات في الملكوت وكثرة الملائكة، وأنهم مُوَكَّلُون هذا بكذا وهذا بكذا إلىٰ آخره.

المسألة الرابعة:

ذكر لك هنا الشارح ابن أبي العز كلامًا طويلًا في الكلام علىٰ الأرواح والروح وحقيقتها والنفس، والفَرْق بينها وبين الروح، وهل الروح مخلوقة الآن، الأرواح مخلوقة أو غير ذلك من البحوث التي هي استطراد، لأجل ذِكْر الطحاوي لفظ «أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ».

وتَبِعَ في ذلك؛ بل نقل نَصًّا من فتاوي ابن تيمية في الجزء الرابع من البحث في مسألة الروح والنفس والبحث في الآية ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٥﴾ [الإسراء:٨٥]، بما يُطَالَعُ ويُسْتَفَاد من كلامه إن شاء الله تعالىٰ.

لكن مباحث الروح ليست من المباحث المهمة في فهم كلام الطحاوي في هذا الموضع.

المسألة الخامسة:

في قوله: «أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ» لفظ «الْعَالَمِينَ» يريد به هنا من له رُوح من المُكَلَّفين.

«بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ»، يعني: من له روح من المكلفين دون غيرهم، وذلك لِدَلَالَة ظاهر الآية علىٰ ذلك بقوله: ﴿قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمۡ﴾ [السجدة:١١]، ﴿يَتَوَفَّىٰكُم﴾ الخطاب للمُكَلَّفين من الجن والإنس.

ولفظ «العَالَمِينَ» له في القرآن عدة إطلاقات:

الإطلاق الأول: وهو المعروف، وهو أنه اسم لكل ما سوىٰ الله ﷻ وهذا هو الذي

يُذْكَر عند قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾ [الصافات:١٨١]، يقول العلماء: العالمون اسم لكل ما سوىٰ الله ﷻ، فكل ما سوىٰ الله عَالَم وأنا واحِدٌ من هذا العالم.

لكن هذا الاستدلال أو هذا التفسير ليس تفسيرًا وحيدًا؛ يعني: ليس إطلاق لفظ ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾ علىٰ هذا المعنىٰ فقط، فإنَّ العالمين كلفظ في الكتاب والسنة يطلق علىٰ هذا المعنىٰ ويُطْلَقُ إطلاقات أُخَر.

الإطلاق الثاني: أنَّهُ يراد بـ ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾ الناس الذين تُشَاهِدُهُم، كما في قوله ﷻ: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٥﴾ [الشعراء:١٦٥]، ومعلومٌ أنَّ ﴿ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٥﴾ لا يشمل الملائكة؛ لأنهم ليسوا بإناث، ولا يشمل الجن؛ لأنهم لا يدخلون في هذا اللفظ.

فقوله: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٥﴾ يعني به ﷻ أو معنىٰ الآية يعني: الناس الذين يأْتُونَهُم ويَرَونَهُم.

الإطلاق الثالث: يأتي لفظ «الْعَالَمِينَ» ويُرَادُ به أهل الزمان الواحد من الإنس والجن، أهل الزمان الواحد يقال لهم: عالمَوُن، وهذا يُسْتَدَلُّ عليه بقول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٢﴾ [الدخان:٣٢]؛ يعني بهم بني إسرائيل اخْتِيرُوا علىٰ العالمين المراد بهم أهل الأرض في ذلك الوقت، أهل ذلك الزمان من الجن والإنس، وقد اختار الله ﷻ بني إسرائيل علىٰ علم؛ لأنَّهم أصلح ذلك الزمان.

وهذه الإطلاقات الثلاث موجودة أيضًا في السنة.

ومن أهل العلم من يُقَسِّم هذا التقسيم، ومنهم من يقول: إنَّ المراد هو الأول فقط.

وهذا الإطلاق الأول «عَالَم» وهو أنَّ كل ما سوىٰ الله ﷻ عَالَم وأنا واحد من هذا العالم، هذا عامٌّ يُرَادُ به الخصوص في مواضع.

وهذا وَجْه هو قوي وواضح؛ يعني أنَّ السياق يَدُلُّ علىٰ إخراج بعض ما دل عليه العموم، فقول الله ﷻ: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٥﴾ معلومٌ أنَّهُ لا يدخل فيهم الجن ولا يدخل فيهم من ليس مُشَاهَدًا لهم إلىٰ آخره، فلم يأتوا كُلَّ ذَكَر وإنما أَتَوا بعض الذكور الذين رَأَوهُمْ، فيكون هذا من العام الذي أُرِيْدَ به الخصوص، كذلك قوله:

﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَـٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الدخان:٣٢] يُرَادُ به العَالمُون الذين في زمانهم فهذا من العام المخصوص؛ لأنهم لم يُفَضَّلُوا على أمة محمد ﷺ، ولم يُفَضَّلُوا على الملائكة فيكون هذا من العام المراد به الخصوص.

المقصود من ذلك أنَّ قوله هنا: «**الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ**» يُرَادُ به العالَمون الذين لهم روح من المكلّفين.

ـــ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ، وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا»:

● قال رَحِمَهُ اللهُ هنا: «**وَنُؤْمِنُ.. بِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ**»: هذه الجملة تقريرٌ لما يجب الإيمان به بما دلّ عليه النص من الكتاب والسنة من أنَّ القبر يُعَذَّبُ أهلُه فيه ويُنَعَّمُ أهله فيه، فما بين مُعَذَّبٍ ومُنَعَّم، وما بين مُعَذَّبٍ دائمًا وما بين مُنَعَّم دائمًا.

وهذا الأصل في الإيمان بعذاب القبر وبسؤال منكر ونكير وفتنة القبر، قد دَلَّ عليه القرآن والسنة وتظاهرت الأدلة وتواترت من سنة النبي ﷺ في الدلالة على أنَّ القبر والبرزخ يكون فيه عذاب، ويكون فيه نعيم للإنسان المكلَّف على ما يَحْكُمُ الله ﷻ به على الميت.

وأصل هذه المسألة في إيرادها في العقائد لأجل أنَّ طائفةً من المعتزلة والجهمية والفلاسفة وأهل الكلام يُنْكِرُونَ عذاب القبر ويُنْكِرُونَ السؤال والفتنة؛ وذلك لعدم إيمانهم بِدِلَالَةِ السنة والحديث على ذلك، ويتأولون ما جاء في القرآن مما يَدُلُّ على عذاب القبر.

ومن جنس المسائل السابقة فإنّ تقرير هذه المسألة في العقائد له أوجه:

الوجه الأول: أنَّ عذاب القبر وفتنة القبر أمرٌ غيبي، والأمور الغيبية مجالها الاعتقاد؛ لأنَّها لا تُدرَك بالنظائر ولا تُدرِكها العقول، بل تَحَارُ فيها العقول، فيجب الإيمان بها والتسليم على نحو ما جاء في الخبر الصادق في الوحي.

الوجه الثاني: أنَّ الأدلة من الكتاب والسنة دَلَّتْ على حصول العذاب في القبر والنعيم فيه، وعلى السؤال والفتنة في القبر، وهذه في كثرتها معنىً تَدُلُّ على تواتر الدليل بثبوت

العذاب، وأنَّ دار البرزخ محل للنعيم وللعذاب علىٰ الإنسان، وإذا كان كذلك فيجب التسليم لما دَلَّ عليه الدليل، فكيف إذا كان متواترًا معنىً أو متواترًا لفظًا وهو أعلاه.

الوجه الثالث: أنَّ المخالفين خَالَفُوا في هذا ممن يُحَكِّمُونَ العقل ويَرُدُّونَ عَالَم الغيب إلىٰ عَالَم الشهادة، ويقيسون الأمور الغيبية علىٰ الأمور المُشَاهَدَة، ويُحَكِّمُونَ العقل فيما جاءت به النصوص في أنَّ هذا يُعْقَل وأنَّ هذا لا يُعْقَل فيحملونه علىٰ العقول.

فلأجل مخالفة الضالين ممن ذكرنا من طوائف من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة وأهل الكلام وبعض فقهاء السنة إمَّا في كل المسألة أو في بعضها نَصَّ عليها وصارت من مسائل العقائد التي يُعْلِنُ أهل السنة الإيمان بها وتقرير ما دلت عليه.

وكما ذكر الطحاوي هنا أنَّ هذا الإيمان سِمَةٌ لأهل السنة والجماعة المُسَلِّمِينَ للنُّصُوص، وأنه تَبَعٌ لما جاء في الأخبار عن رسول الله ﷺ، ونَصَّ الطحاوي علىٰ الأخبار ولم يذكر الآيات؛ لأنَّ الأخبار متواترة معنىً في الدلالة عليه، وأما الآيات فإنها قليلة وهي مجال للأخذ والتأويل عند من تَأَوَّلَ، والحجة هنا ظاهرة فيما تواترت بها السنة.

فيجب أن يكون علىٰ ما أَوْرَدَهُ هنا، أن يكون الاستدلال قائمًا علىٰ الكتاب والسنة؛ لكن إن كان المُعَارِض يَتَأَوَّلُ أحد الأدلة فإنه يُسْتَدَلُّ عليه بما لا يكون مجالًا لِتَأَوُّلِهِ فيه، وهذا هو الذي صنعه الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا.

والأَدِلَّة التي دَلَّت علىٰ هذا الأصل من كتاب الله ﷻ ومن السنة كثيرة، يمكن أن تُراجَع في كتاب «الروح» للعلامة ابن القيم أو في شرح ابن أبي العز لهذا المتن، ونذكر منها:

١ - قول الله ﷻ لمَّا ذَكَرَ آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦].

٢ - وقال أيضًا ﷻ: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [التوبة: ١٠١].

٣ - وقال ﷻ أيضًا: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۙ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠، ٥١].

٤ - في آية الأنعام: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ

﴿وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ٩٣﴾ [الأنعام:٩٣]، فقوله ﷻ هنا: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ هذا متعلقٌ بإخراج الرُّوحِ من بدن الكافر، و﴿ٱلْيَوْمَ﴾ دِلَالَة على بداية العذاب وهو بداية الحياة البرزخية.

٥ - وقول الله ﷻ: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الطور:٤٧]، ويَعْنِي بـ ﴿عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ العذاب الأكبر يوم القيامة، وهو ما يكون في البرزخ، وهكذا في أنواعٍ من الأدلة.

وهذه كما ذكرنا لك ربما تَأَوَّلَهَا المُعَارِضُ من الفِرَقِ الضالة؛ لكن كثرتها وظهور كلام السلف فيها يدلّ على أنها في عذاب القبر والبرزخ.

وأما السنة فهي كثيرة جدًّا منها:

١ - قوله ﷺ: «**القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار**»(١٥١).

٢ - ومنها: «**أنَّ المسئول في القبر إذا أجاب بالإجابة الصائبة يُفتح له باب إلى الجنة فيأتيه من نعيمها ونسيمها، إلى آخره، وأما الذي لم يُحسن الجواب، أو الكافر، أو الفاجر، أو المنافق فيُفتح له باب إلى النار فيأتيه من حَرِّهَا وسمومها**»(١٥٢) إلى آخره.

٣ - ومن ذلك قوله ﷺ لما مَرَّ على قبرين: «**إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، بلى إنه كبير**»(١٥٣) فأثبت أنهما يعذبان.

٤ - وذكر ﷺ أنَّ المسئول: «**يُضرَب إذا لم يحسن الجواب بمطرقة أو بمِرْزَبَّةٍ من حديد يسمعها من يليه إلا الجن والإنس**»(١٥٤).

٥ - وكذلك قوله ﷺ: «**لولا ألا تدافنوا لسألت الله أن يسمعكم من عذاب القبر**»(١٥٥).

---

(١٥١) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٤٦٠)، قال التِّرْمِذِيّ: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف سنن الترمذي».

(١٥٢) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٣/٣)، وابن أبي عاصم في «السنة»، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ظلال الجنة» برقم، (٨٦٥).

(١٥٣) سبق تخريجه.

(١٥٤) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (١٢٦/٣)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (١٦٧٥).

(١٥٥) سبق تخريجه.

٦ - ومنه أيضًا سؤال النبي ﷺ في صلاة الجنازة بأنواع الأدعية للميت أن يقيه الله ﷻ عذاب القبر، وربما دعا لصغير لم يبلغ الحلم أن يقيه الله عذاب القبر(١٥٦).

والأدلة في السنة على هذا كثيرة جدًّا -كما ذكرنا- تبلغ مبلغ التواتر المعنوي المختلف.

فإذًا الأدلة على ذلك من الكتاب متنوعة، ومن السنة متواترة، وهذا يُثبت هذا الأصل العظيم، ويكون فيه أعظم رد على المخالفين من الفِرَقِ الضالة.

إذا تبيَّن ما قرَّرَهُ هنا الماتن نذكر هاهنا عدَّة مسائل:

المسألة الأولى:

قوله: «**بِعَذَابِ الْقَبْرِ**» عذاب القبر اسم لما بعد الموت، وقيل عنه: عذاب القبر تَغْلِيبًا، وقد يكون عذابًا في القبر، وقد يكون عَذَابًا في غير القبر.

يعني: أنَّ من فارَقَتْ روحه جسده فإنَّهُ إمَّا أن يُنَعَّم، وإما أن يُعَذَّب، وغالب الناس من جميع الملل والنِّحَل والديانات يُقْبَرون؛ فلذلك صارت سِمَةً للمسألة اسم نعيم القبر أو عذاب القبر، وإلا فحقيقتها عذاب البرزخ ونعيم البرزخ؛ لأنَّ الحياة المقصود بالتَّنَعُّمِ أو العذاب فيها هي الحياة الثانية وهي الحياة البرزخية.

فالحياة ثلاث:

- الحياة الدنيا.
- والحياة البرزخية.
- والآخرة.

والمقصود هنا الحياة البرزخية، ولذلك من دُفِنَ أو من لم يُدْفَنْ وأُحْرِقَ وذُرَّ، أو من أُكِل فَتَفَرَّقَتْ أَجْزَاؤُهُ، أو مَنْ رُمِيَ في البحر ولم يُقْبَرْ أو... إلى آخره، أو من رُفِعَ في مكان ولم يُجْعَلْ تحت الأرض في قبر، فالجميع صاروا إلى حياةٍ برزخية.

فإذًا قول العلماء: عذاب القبر، أو ما جاء في الدليل في بعض النصوص من تسميته عذاب القبر، هذا من باب التغليب؛ لأنَّ غالب الناس يُدْفَنُون.

---

(١٥٦) سيأتي تخريجه.

وقوله هنا: «لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا»، يعني: بِحَسَبِ عِلْمِ الله ﷻ فيه، فمن هُوَ أهل للعذاب عُذِّب، ومن أهلًا للنعيم صار في نعيم.

المسألة الثانية:

عذاب القبر مُسَلَّطٌ على الإنسان المُكَلَّف، والإنسان المُكَلَّف اسْم لِرُوحِهِ وجَسَدِهِ، ولذلك الأدلة التي دَلَّت على حصول عذاب القبر تتناول الروح والجسد معًا، فالعذاب والنعيم يقع على الروح ويقع على الجسد.

يقع على الروح مُتَّصِلَةً بالجسد بنوع من الاتصال الذي يصلح للحياة البرزخية، ويقع على الروح مُجَرَّدَة، وربما على البدن مُجَرَّدًا؛ يعني على البدن وحده ونحو ذلك.

ذكر هذا طائفة من العلماء؛ لأجل دِلَالَة النصوص على هذا وهذا.

والظاهر أنَّ العذاب والنعيم وما يحصل في البرزخ يقع على الإنسان بروحه وجَسَدِه، لكن تَعَلُّق الروح بالجسد هنا يختلف؛ لهذا صار قول أهل السنة والجماعة: أنَّ العذاب يقع على الروح وعلى الجسد، وأنَّ النعيم أيضًا في المقابل للروح وللجسد.

المسألة الثالثة:

المخالف في تَعَلُّق الروح بالبدن هنا ربما كان من المنتسبين للسنَّة، فمن المنتسبين للسنة من العلماء من يقول: العذاب على الروح والنعيم للروح، وأما البدن فإنه لا يُعَذَّب ولا يُنَعَّم كما ذكرنا، ولهذا صارت أقوال أهل السنة في هذه المسألة -يعني المنتسبين للسنة- ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول أهل السنة الذي دَوَّنوه في عقائدهم، وقَرَّرَهُ أَئِمَّتُنَا: أَنَّ العذاب -كما ذكرنا- والنعيم يقع على الروح والجسد معًا على هذا وهذا.

القول الثاني: أَنَّهُ على الروح فقط دون الجسد، وهذا قول طائفة منهم ابن حزم، وطائفة من المعتزلة والأشاعرة وجماعة، هذه إضافة المعتزلة والأشاعرة، وأقوال أهل السنة يدخل فيها ابن حزم.

القول الثالث: أَنَّ العذاب والنعيم يكون للروح والبدن ما دام باقيًا، وأما إذا تحلل فإنه يكون العذاب والنعيم للروح فقط.

وظاهر الأدلة كما ذكرنا هو الأول وهو الذي قَرَّرَهُ الأئمة، وللمسألة تفصيل وردود على ابن حزم وعلى غيره تُطْلَب من المطولات.

المسألة الرابعة:

الروح والبدن ذكر العلماء أن لها أربعة أنواع من التعلق وهو:

١- أنَّ الروح تتعلق بالبدن قبل الولادة وبعد نفخ الروح: وهذا التعلق ناقص ليس للروح فيه إدراكات ولا إحساس؛ ولهذا الجنين في بطن أمه لا يحصل له بكاء ولا ضحك، إلى آخره من الأشياء التي يُسْتَدَلُّ بها على حصول الإحساس عنده في روحه حيث تعلقت ببدنه.

٢- تعلق الروح بالبدن بعد الولادة: والروح تَتَنَمَّىٰ معلوماتها وإدراكاتها مع الزمن، وتوحيدها وضِدُّهُ والشرك مع الزمن، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، إذا صُرف عن الفطرة فإنه يكون بالتعليم يَتَنَمَّىٰ هذا في الروح، والبدن يتبع الروح في ذلك، فعنده من الاستعداد ما عند الروح فهو كالآلة وبينهما تَعَلُّق كبير، لكن الحياة المحسوسة للبدن من جهة النماء والاستعدادات إلى آخره، والرُّوحُ هنا تبعٌ له.

٣- تعلق الروح بالبدن في البرزخ: الحياة البرزخية بعكس الحياة الدنيا؛ لأنَّ الروح هنا اكتملت، والبدن في انتهاء، فالحياة للروح والبدن تَبَع؛ يَتْبَعُ الروح فيما يختص بالروح، فإذا تَنَعَّمَت الروح وَصَلَ إلى البدن النعيم، وإذا تَنَعَّمَ البدن يحصل ويصل إلى الروح النعيم أو العذاب، ولك أن تقيس ذلك بالحياة الدنيا فإنه في الدنيا يحصل العذاب والنعيم للروح والبدن لا يصيبه ظاهرًا عذاب أو نعيم؛ لكن يصل إليه لأجل تَعَلُّق الروح به، والحياة في البرزخ للروح والبدن تبع؛ لأجل أنَّ النماء لا يكون للبدن، بل يكون إلى زوال، والروح مُسْتَقَرُّها عند رب العالمين.

٤ - تعلق الروح بالبدن في الحياة الأخرى: وهي أنَّ الحياة للروح والبدن جميعًا في أكمل تَعَلُّق بحيث إنَّ الروح كاملة للبقاء والبدن كامل للبقاء، لا يعطب البدن بحيث يَفْنَىٰ ولا تعطب الروح، فالحياة بينهما كاملة والتَّعَلُّق أكمل ما يكون، ولهذا في الحياة الآخرة النعيم والعذاب يقع على هذا وهذا في أكمل حال.

وقد جاء عن بعض السلف في ذكر العذاب: أَنَّ الروح والجسد اختصما يوم القيامة عند الحساب.

فقال الجسد للروح: أنْتِ أمرتني بالشر، ونهيتني عن الخير.

وقالت الروح للجسد: لو لم تفعل لما صار عليك العذاب.

فاختصما إلىٰ المَلَك، فقال: المَلَك إنما مثلكما مثل رجلين أعمىٰ لا يَرَىٰ، ومُقْعَد لا يستطيع القيام، أتيا علىٰ بستان فيه من الثمار، فقال: المُقْعَد إني أرىٰ كذا وكذا من الثمار، ولكني لا أستطيع الوصول إليه.

وقال الأعمىٰ: إني لا أرىٰ شيئًا ولكني أستطيع الوصول إليه إنْ أرشدتني.

قال له المقعد: احملني وأنا أتناول لي ولك، فالعمل صار بينهما جميعًا.

قال الملك: فكذلك أنتما فلوما حالكما.

وهذا واقع؛ لأَنَّ حقيقة الروح والبدن في تَعَلُّقِهِما لا يعلم مداه إلا رب العالمين؛ لهذا وجب التسليم لما دَلَّت عليه النصوص في حال الروح وفي حال البدن، وفي تَعَلُّقِ هذا وهذا دون أَخْذٍ بما يدل عليه العقل المخطئ.

المسألة الخامسة:

عذاب القبر هل هو عامٌّ لجميع فئات الأمة أم هو لبعض الفئات؟ يعني: هل يشمل غير المُكَلَّفِين، أم إنَّ عذاب القبر ونعيم القبر للمُكَلَّفِين؟

يعني: من مات وهو صغير لم يبلغ سن التكليف، أو مات وهو مجنون، أو إلىٰ آخره، ممن ليسوا محل التكليف، هل يحصل لهم في القبر نعيم أو عذاب؟

والجواب: أَنَّ المُتَقَرِّر عند أئمة الإسلام أَنَّ نعيم هؤلاء إذا لم يجر عليهم التكليف أنهم في ذلك تبع لحال آبائهم، فآباؤهم لمَّا كانوا مسلمين فإنَّ هؤلاء من أهل الجنة، فأطفال المسلمين الذين يموتون هم من أهل الجنة ومن أهل النعيم؛ لأنهم علىٰ الفطرة ولم يَجْرِ عليهم التكليف.

والصغير تُكْتَبُ له الحسنات؛ لأنها فَضْلٌ من الله ﷻ ونِعْمَة، ولا تُكْتَبُ عليه السيئات؛ لأنه لم يَجْرِ عليه القلم، فإذا عمل بحسنة تكتب له ويثاب عليها، وإذا عمل

بسيئة فإنه لا يُؤَاخَذُ عليها؛ لأنه لم يجر عليه التكليف، فيكون تَنَعُّمُهُ في القبر هو الأصل، لكن قد يُعَذَّب كما ثبت في السنة في «الموطأ» وغيره: أنَّ النبي ﷺ دعا لصبي أن يقيه الله عذاب القبر(١٥٧)، فهل يكون معنىٰ عذاب القبر هنا العذاب الذي يصيب المكلفين أو هو معنىً آخر؟

اختلف العلماء في ذلك -يعني علماء السنة-:

القول الأول: إنَّهُ يُصِيبُهُ العذاب كما يُصِيبُهُ النعيم، والله ﷻ أعلم بما كان سيعمل لو كَبر، وهذا قول طائفة من أهل السنة.

القول الثاني: وهو الصحيح الذي عليه أهل التحقيق: أنَّ العذاب هنا ليس المراد منه العذاب الذي يصيب الكبار وهو العذاب علىٰ السيئات؛ لأنَّ الصغير ومن مات وهو مجنون لم يُكَلَّف -يعني جُنَّ وهو صغير ثم كَبر ولم يُكَلَّف وأشباه هؤلاء- فإنهم ليس عليهم سيئات حتىٰ يُعَذَّبُوا عليها؛ لأنَّ هذا الأصل واضح أنَّ القلم لا يجري إلا مع البلوغ.

فإذًا تُفهم أحاديث الدعاء للصغار بأن يقيهم الله عذاب القبر كما دعا النبي ﷺ لصغير بقوله: «**اللهم قِهِ عذاب القبر**» أنَّ العذاب هنا هو الألم الذي يحصُلُ للمدفون، والألم ليس دائمًا في مقابلة سيئات عَمِلَهَا، فقد يكون من أنواع الآلام التي الله أعلم بها مما يحصل في القبر كضمته، أو أشباه ذلك مما يكون فيه من الموجعات؛ لكن الألم لا يعني العذاب، والقبر والبرزخ الله أعلم به.

لذلك نقول: الصحيح أن يُحمل قول النبي في دعائه لمن لم يجر عليه التكليف: «**اللهم قِهِ عذاب القبر**» علىٰ أنَّ المراد الألم والسوء وليس المراد العذاب الذي هو في مقابلة السيئات؛ لأنَّ الصغير لم يجر عليه التكليف.

❑ **قوله: «وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، عَلَىٰ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ»**

---

(١٥٧) لم أقف عليه مرفوعًا إلىٰ النبيﷺ، وإنما أَخْرَجَه مالك في «الموطأ» (٥٣٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ موقوفًا عليه من طريق يحيىٰ بن سعيد أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: «صليت وراء أبي هريرة علىٰ صبي لم يعمل خطيئة قط فسمعته يقول اللهم أعذه من عذاب القبر»، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «مشكاة المصابيح»، برقم، (١٦٨٩).

●«منكر ونكير»: مَلَكَان يأتيان الميت ويَسْأَلَانِهِ عن ربه، وعن دينه، ونبيه.

وقد جاء في ذكر المَلَكَين عِدَّة أحاديث وهي حسنة أو صحيحة في التنصيص على اسميهما أنهما منكر ونكير، أو الأول المنكَر، والثاني النكير.

وقد قال بعض العلماء: إنَّ الأول اسمه المُنْكِر -على اسم الفاعل- والثاني النَّكِيْر، وهذا ليس بصحيح بل هو مُنْكَر ونكير يعني أيضًا مَنْكُور، مُنْكَر في شكله وهيئته، ونكير أيضًا في شكله وهيئته، وذلك لأنهما من صِفَتِهِمَا كما جاء في الحديث: «**أنهما شديدان أزرقان يأتيان في صورة لم يألفها الميت**»[١٥٨].

الإيمان بسؤال منكر ونكير جاءت بها الأدلة في ذكر هذا السؤال وفتنة القبر بأنواعٍ من الذكر في الأخبار، فالإيمان بذلك فرض وواجب على ما جاء في السنة.

وطوائف من المعتزلة وأهل الكلام والفلاسفة يُنكِرُونَ فتنة القبر، ويقولون: إنَّ هذه ليست بصحيحة، وينفون دِلَالَة الدليل عليها، وربما تَأَوَّلَهَا بعضهم، وربما رَدَّهَا بعضهم؛ لأنها أخبار آحاد.

وأهل السنة والجماعة قَرَّرُوا ذلك للأسباب التي ذكرت لك سالفًا في أنها:

- أمور غيبية.
- أنه دلت عليها النصوص.
- لمخالفة الفِرَق، أو بعض الفرق الضالة في ذلك.

والأدلة على مجيء المنكر والنكير والسؤال كثيرة في السنة معلومة لا نُطِيل الكلام عليها أو إيرادها، ونذكر بعض المسائل هنا:

المسألة الأولى:

أنّ سؤال الملكين يقع عن ثلاثة أشياء:

أولًا: عن ربه.

ثانيًا: عن دينه.

---

(١٥٨) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (١٠٧١)، وابن حبان (٣١١٧/إحسان)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «شرح العقيدة الطحاوية».

ثالثًا: عن نبيه.

فيقولون: من ربك؟ ما دينك؟ من نبيك؟

فأمَّا المؤمن المُسَدَّد الصالح يُثَبِّتُهُ الله ﷻ بالقول الثابت، ويقول: ربي الله، وديني الإسلام، ونبيي محمد ﷺ.

وأما الفاجر المنافق فإنه يقول: ها ها، ها ها -يعني لا أعلم أو لا يُحْسِن الجواب- سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته؛ يعني: لا يُلْهِمُهُ الله ﷻ حُسْنَ الجواب ولا يثبته عند السؤال.

والرب المسئول عنه هنا «**من ربك؟**» المقصود به المعبوْد.

«**من ربك؟**»، يعني: من تعبد، فالربوبية هنا بمعنىٰ العبادة؛ لأنَّ الربوبية في النصوص تُطْلَقُ ويُرَادُ بها الألوهية في مواضع إذا دَلَّ عليها السياق، وهنا الحال يقتضي أنَّ السؤال ليس هو عن الخالق الرازق المحيي المميت الذي يجير ولا يجار عليه؛ لأنَّ هذه يُقِرُّ بها الجميع، إنما السؤال عن العبادة؛ لأنها هي محل الابتلاء، فمعنىٰ «**من ربك؟**» يعني من تعبد؟

ثم سؤال الثاني «**ما دينك؟**»، يعني: الذي تدين به، فإن كان يدين بعبادة الله وحده لا شريك له، بالإسلام أخبر بذلك، وإن كان يدين بعبادة الأوثان أخبر عن نفسه فيكون إقرارًا علىٰ نفسه بعبادة غير الله ﷻ، وهكذا في السؤال الثالث.

المسألة الثانية:

هذا السؤال هل هو مختص بهذه الأمة أم هو لجميع الأمم؟ هذه بَحَثَها العلماء، ولهم أقوال.

والقول الظاهر الصحيح منها أنَّ هذا السؤال لهذه الأمة ولجميع الأمم، فالجميع يُسْأَلُ إذا أُدْخِلَ القبر لأجل عدم ورود التخصيص.

وأما ما جاء في بعض الأدلة من بعض الأحاديث: «**إنه أوحي إلي أن هذه الأمة تبتلىٰ في قبورها**»[١٥٩] فهذا لا يقتضي التخصيص؛ لأنَّ هذا ليس له مفهوم مخالفة، فإثباته لهذه الأمة لا يعني أنها مخصوصة بذلك.

المسألة الثالثة:

سؤال منكر ونكير، هل يكون للكافر أم لمن أجابَ النبيِ ﷺ ظاهرًا؟ أيضًا اختلف

(١٥٩) سبق تخريجه.

فيها علماء السنة على أقوال.

والصحيح منها أنَّ السؤال -لا نطيل الكلام فيها تجدونها في الكتب المطولة- يكون لكل مُكَلَّف -من المسلمين المؤمنين، ومن المنافقين، ومن الكفار-، وهذا يدل له ورود لفظ الكافر في بعض روايات حديث البراء فيقول «**وأما الكافر أو الفاجر**»، وفيها «**أما المنافق أو الفاجر**» فَذُكِرَ في الروايات المنافق والفاجر والكافر، وهذه سواء حملناها على ورودها بالمعنى، أو أنَّ الجميع محفوظ، لكن التخصيص ليس له وجه، فالجميع يُسأل عن هذه المسائل؛ لأنها هي فاتحة ما سيكون بعدها في الحياة البرزخية.

❑ **قوله**: « **وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ**»:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذلك: «**وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ**»

يريد بذلك التصديق والإيمان بما دلت عليه الأحاديث والآيات من أنَّ المقبور يكون في نعيمٍ أو في عذاب، وأنَّ قبره إما أن يكون روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار كما جاء في الحديث.

وسبب إيراده: أنَّ العقلانيين في مسائل عذاب البرزخ والفلاسفة، وطائفة من أهل الكلام ينفون أن يكون القبر جنة أو نارًا، ويقولون بعقولهم: إننا نفتح القبر فلا نجد فيه أثرًا لِخُضْرَة ولا أثرًا لكذا وكذا من النعيم، ونفتح القبر فلا نجد فيه أثرًا لنار، ونلمس الأرض من الخارج ولا نجد أثرًا لنار، وهذا من جَرَّاءِ قاعدتهم أنَّ عالم الغيب يُقَاس على عالم الشهادة، وأنَّ الجميع يمكن إدراكه بالعقول، يقولون: إنَّ خلق الله واحد، وهذا وهذا مداره من حيث القياس واحد.

وهذا الأصل الذي أَصَّلُوه خلاف ما دَلَّتْ عليه الأدلة من أَنَّ عالم الغيب غير عالم الشهادة، وعالم الملائكة وعالم الجن غير عالم ما نراه، وهكذا فيما لا نراه من المخلوقات فإنَّ قوانينه وسنة الله جَلَّ وَعَلَا فيه تختلف عما نراه.

والحياة البرزخية والعذاب والنعيم والجنة والنار لا يعرف كيف يكون إيصال ذلك إلى الإنسان وإلى الأرض إلا رب العالمين جَلَّ وَعَلَا، ولهذا الواجب أنَّ المسائل الغيبية لا تُحكَّم عليها

العقول؛ لأنَّ الله ﷻ أخبر بها فيؤخذ بها علىٰ ظاهرها، وكما ذكر شيخ الإسلام وابن القيم وشارح الطحاوية وجماعة: «بأنّ الشريعة تأتي بما تحار فيه العقول ولا تأتي بما تُحيله العقول» وهذه قاعدة مهمة -في نظري- فيما يلتبس عليك، فإنَّ الشريعة تأتي بأخبار غيبية وبأشياء يحار فيها عقل الناظر، لكن العقل الصريح الواضح السليم من الأهواء والآفات والذي يطبق القواعد الصحيحة تطبيقًا صحيحًا يخرج بأنَّ العقل لا يُحِيلُ هذه الأشياء، لكن يحار العقل في حقيقتها؛ لأنَّ العقل إنما نَمَا بما شاهد، فالعقل تَنَوَّعَت إدراكاته، ونما فيه أشياء بما شاهد ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [النحل:٧٨] هذه وسائل الإدراك، فعقل الطفل لم يكن شيئًا فنمت فيه الإدراكات بِما شاهد من القوانين، وأما ما لم يُشَاهد فإنه لم يدركه عقله لأنه لم يشاهده ولم يعرف حقيقته، فلهذا لا يسوغ له أن يَحْكُمَ علىٰ ما لم ير بما رأىٰ وبما حَصَّلَهُ من معلومات نشأت معه من صغره إلىٰ أن وصل إلىٰ ما وصل إليه.

وعالم الغيب ليست قوانينه كعالم الشهادة، خذ مثلًا السموات وما فيها وبُعْدَها، وخذ مثلًا الشمس وبُعْدها وكيف تنير الأرض إلىٰ آخره، والقمر وحاله والخسوف والكسوف وأنواع ما يحصل، فإنَّ هذه عند من لا يعرف لا يدرك حقيقتها، وربما أدرك بعض الناس حقيقتها فأدركوا قوانين الرب ﷻ، وسنة الرب ﷻ في بعض خلقه.

فإذًا نقول: (.....)[١٦٠].

لهذا بنىٰ ابن تيمية كتابه العقل والنقل الذي هو «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول» أو «درء تعارض العقل والنقل» علىٰ هذه المسألة، وهي المسألة التي خالف فيها العقلانيون من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة إلىٰ آخره، وهذه من المسائل التي يذكرونها ويُشَنِّعُونَ أو يُؤَكِّدُونَ عليها.

ولا شك أنَّ كون القبر روضة أو حفرة هذا من عالم الغيب الذي لا يُدْرَك، والإنسان تراه نائمًا بجنبك وهو إما في نعيم أو في تألم وأنت لا تدري، بل ربما استغاث وهو

---

(١٦٠) كلام غير واضح.

نائم بالذي حوله ويسمع كلامه، لكنه لا يجاب؛ لأنَّ عالمه ليس فيه إيصال الصوت إلىٰ الآخر، وهكذا في أنواع مما يدل علىٰ هذا الأصل.

فإذًا الواجب في هذه المسائل التسليم بالغيبيات بما دلت عليه الأدلة، وأن لا يُقَاس عالم الغيب علىٰ عالم الشهادة، وأن لا يَعْتَرِض المرء بعقلياته علىٰ الشريعة، بل يعلم ويُسَلِّم بأنَّ العجز عن الإدراك إدراك؛ لأنَّ الله ﷻ علىٰ كل شيء قدير.



الدرس الثاني والثلاثون:

الإيمان بيوم القيامة وما فيه من المشاهد

٨٢- وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ(١٦١) وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِ:

❑ قوله: «وَنُؤمِنُ بِالبَعْثِ وَجزَاءِ الأَعْمَالِ يَوْمَ القِيَامَةِ، والعَرْضِ والحِسَابِ، وقِراءَةِ الكِتَابِ، والثَّوَابِ والعِقَابِ، والصِّرَاطِ والمِيزَانِ»:

● الإيمان بالمعاد مما دل عليه الكتاب والسنة، والعقل والفطرة السليمة، فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، وردَّ علىٰ منكريه في غالب سور القرآن.

وذلك أن الأنبياء ﷺ كلهم متفقون علىٰ الإيمان بالآخرة، فإن الإقرار بالربِّ عامٌّ في بني آدم، وهو فطريّ، كلهم يُقِرّ بالرب، إلا مَنْ عاند كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر، فإن منكريه كثيرون، ومحمد ﷺ لما كان خاتم الأنبياء، وكان قد بُعِث هو والساعة كهاتين، وكان هو الحاشر المُقَفِّي(١٦٢) بيَّن تفصيلَ الآخرة بيانًا لا يوجد في شيء من كتب الأنبياء؛ ولهذا ظن طائفة من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يُفْصِح بمعاد الأبدان إلا محمد ﷺ، وجعلوا هذه حجةً لهم في أنه من باب التخييل والخطاب الجُمهوري.

---

(١٦١) ورد في بعض النسخ زيادة -في آخر هذه الفقرة-: «البَعْثُ، وهُوَ: حَشْرُ الأَجْسَادِ وَإِحْيَاؤُها يومَ القِيامَةِ حَقٌّ».

(١٦٢) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:
في المطبوعة «المفضي»! وليس لها معنىٰ في أسمائه. وأقرب رسم إليها من أسمائه ﷺ: المُقَفِّي، بضم الميم وفتح القاف وتشديد الفاء المكسورة؛ يعني: أنه قفىٰ النبيين، فجاء بعدهم، وكان ختامهم ﷺ.

والقرآن بيَّن معاد النفس عند الموت، ومعاد البدن عند القيامة الكبرىٰ في غير موضع، وهؤلاء ينكرون القيامة الكبرىٰ، وينكرون معاد الأبدان، ويقول من يقول منهم: إنه لم يخبر به إلا محمد ﷺ علىٰ طريق التخييل! وهذا كذب، فإن القيامة الكبرىٰ هي معروفة عند الأنبياء، من آدم إلىٰ نوح، إلىٰ إبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ وغيرهم عليهم السلام.

وقد أخبر الله بها من حين أهبط آدم، فقال تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾، ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤، ٢٥].

ولما قال إبليس اللعين: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۝ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [ص: ٧٩- ٨١].

وأما نوح عليه السلام، فقال: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٧، ١٨].

وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] إلىٰ آخر القصة، وقال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] الآية.

وأما موسىٰ عليه السلام، فقال الله تعالىٰ لما ناجاه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ۝ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ﴾ [طه: ١٥، ١٦].

بل مؤمن آل فرعون كان يعلم المعاد، وإنما آمن بموسىٰ، قال تعالىٰ حكايةً عنه: ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ۝ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [غافر: ٣٢، ٣٣]، إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْـَٔاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، إلىٰ قوله: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وقال موسىٰ: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقد أخبر الله في قصة البقرة: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣].

وقد أخبر الله أنه أرسل الرسل مبشرين ومنذرين في آيات من القرآن، وأخبر عن أهل النار أنهم إذا قال لهم خزنتها: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

وهذا اعتراف من أصناف الكفار الداخلين جهنم أن الرسل أنذرتهم لقاء يومهم هذا، فجميع الرسل أنذروا بما أنذر به خاتمهم، من عقوبات المذنبين في الدنيا والآخرة، فعامة سور القرآن التي فيها ذكرُ الوعد والوعيد، يذكر ذلك فيها: في الدنيا والآخرة.

وأَمر نبيّه أن يقسم به على المعاد، فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣] الآية.

وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣].

وقال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧].

وأخبر عن اقترابها، فقال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١]، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [المعارج: ١، ٢]، إلى أن قال: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦، ٧].

وذمَّ المكذبين بالمعاد، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]، ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨]، ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]، ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨]، إلى أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩]، ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر: ٥٩]، ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ۝٩٧ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ۝٩٨ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا

كُفُورًا ﴿٩٩﴾﴾ [الإسراء:٩٧- ٩٩].

﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوۡ خَلۡقًا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖۚ فَسَيُنۡغِضُونَ إِلَيۡكَ رُءُوسَهُمۡ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَۖ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٥١﴾ يَوۡمَ يَدۡعُوكُمۡ فَتَسۡتَجِيبُونَ بِحَمۡدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء:٤٩-٥٢].

فتأمل ما أجيبوا به عن كل سؤالٍ سؤالٍ على التفصيل، فإنهم قالوا أولًا: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقًا جَدِيدًا﴾، فقيل لهم في جواب هذا السؤال: إن كنتم تزعمون أنه لا خالق لكم، ولا رب، فهلَّا كنتم خلقًا لا يفنيه الموت، كالحجارة والحديد وما هو أكبر في صدوركم من ذلك؟! فإن قلتم: كنا خلقًا على هذه الصفة التي لا تقبل البقاء، فما الذي يحول بين خالقكم ومنشئكم، وبين إعادتكم خلقًا جديدًا؟!

وللحجة تقديرٌ آخر، وهو: لو كنتم من حجارة أو حديد أو خلق أكبر منهما، فإنه قادرٌ على أن يفنيكم ويحيل ذواتكم، وينقلها من حالٍ الى حالٍ، ومن يقدر على التصرف في هذه الأجسام، مع شدتها وصلابتها بالإفناء والإحالة، فما الذي يعجزه فيما دونها؟ ثم أخبر أنهم يسألون سؤالًا آخر بقولهم: ﴿مَن يُعِيدُنَا﴾ إذا استحالت جسومنا وفنيت؟ فأجابهم بقوله: ﴿قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾ [الإسراء:٥١].

فلما أخذتهم الحجة، ولزمهم حكمها، انتقلوا إلى سؤال آخر يتعلَّلون به بعلل المنقطع، وهو قولهم: ﴿مَتَىٰ هُوَ﴾؟ فأجيبوا بقوله: ﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾.

ومن هذا قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾، [يس: ٧٨] إلى آخر السورة.

فلو رام أعلم البشر وأفصحهم وأقدرهم على البيان أن يأتي بأحسن من هذه الحجة، أو بمثلها، بألفاظ تشابه هذه الألفاظ في الإيجاز ووضع الأدلة وصحة البرهان، لما قدر.

فإنه سبحانه افتتح هذه الحجة بسؤال أورده مُلْحِد، اقتضى جوابًا، فكان في قوله: ﴿وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥ﴾ ما وَفَىٰ بالجواب، وأقام الحجة وأزال الشبهة ولما ما أراد سبحانه من تأكيد الحجة وزيادة تقريرها فقال: ﴿قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾ فاحتج بالإبداء على

الإعادة، وبالنشأة الأولى على النشأة الأخرى؛ إذ كل عاقل يعلم علمًا ضروريًّا أنّ من قدر على هذه، قدر على هذه، وأنه لو كان عاجزًا عن الثانية؛ لكان عن الأولى أعجز وأعجز.

ولما كان الخلق يستلزم قدرة الخالق على مخلوقه، وعلمه بتفاصيل خلقه، أتبع ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس:٧٩].

فهو عليم بتفاصيل الخلق الأول وجزئياته، وموادّه وصورته، فكذلك الثاني.

فإذا كان تام العلم، كامل القدرة، كيف يتعذّر عليه أن يحيي العظامَ وهي رميم؟

ثم أكد الأمر بحجة قاهرة، وبرهان ظاهر، يتضمن جوابًا عن سؤال ملحدٍ آخر يقول: العظام إذا صارت رميمًا، عادت طبيعتها باردة يابسة، والحياة لا بد أن تكون مادتها وحاملها طبيعته حارةً رطبةً بما يدل على أمر البعث، ففيه الدليل والجواب معًا، فقال: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس:٨٠].

فأخبر سبحانه بإخراج هذا العنصر، الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة، من الشجر الأخضر الممتلئ بالرطوبة والبرودة، فالذي يُخرِج الشيء من ضده، وتنقاد له مواد المخلوقات وعناصرها، ولا تستعصي عليه، هو الذي يفعل ما أنكره الملحد ودفعه، من إحياء العظام وهي رميم.

ثم أكد هذا بأخذ الدلالة من الشيء الأجلِّ الأعظم، على الأيسر الأصغر، فإن كل عاقل يعلم أن من قدر على العظيم الجليل، فهو على ما دونه بكثير أقدر وأقدر، فمن قدر على حمل قِنْطار، فهو على حمل أوقيَّة أشد اقتدارًا، فقال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس:٨١]، فأخبر أن الذي أبدع السموات والأرض[١٦٣] -على جلالتهما، وعظم شأنهما، وكبر أجسامهما، وسعتهما، وعجيب خلقهما- أقدر على أن يحيي عظامًا قد صارت رميمًا، فيردها إلى حالتها الأولى.

كما قال في موضع آخر: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر:٥٧].

وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن

---

(١٦٣) قال العلامة عبد الرزاق عفيفي:

انظر «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة» (١/ ١٠٦، ١٠٧) ط مكة.

﴿يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف:٣٣].

ثم أكد سبحانه ذلك وبيَّنه ببيان آخر، وهو أنه ليس فعله بمنزلة غيره، الذي يفعل بالآلات والكُلْفة، والتعب والمشقة، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل، بل لا بد معه من آلة ومعين، بل يكفي في خلقه لما يريد أن يخلقه ويكوِّنه، نفس، إرادته، وقولُه للمُكَوَّنِ: «كن»، فإذا هو كائنٌ كما شاءه وأراده.

ثم ختم هذه الحجة بإخباره أن ملكوت كل شيء بيده، فيتصرف فيه بفعله وقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس:٨٣].

ومن هذا قوله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة:٣٦-٤٠].

فاحتج سبحانه علىٰ أنه لا يتركه مهملًا عن الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وأن حكمته وقدرته تأبىٰ ذلك أشد الإباء، كما قال تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥]، إلىٰ آخر السورة.

فإن من نقله من النطفة إلىٰ العلقة، ثم إلىٰ المضغة، ثم شقَّ سمعه وبصره، وركَّب فيه الحواسّ والقوىٰ[١٦٤]، والعظام والمنافع، والأعصاب والرباطات التي هي أشده، وأحكم خلقه غاية الإحكام، وأخرجه علىٰ هذا الشكل والصورة، التي هي أتمُّ الصور وأحسن الأشكال كيف يَعْجز عن إعادته وإنشائه مرةً ثانية؟ أم كيف تقتضي حكمته وعنايته أن يتركه سُدًىٰ؟ فلا يليق ذلك بحكمته، ولا تعجز عنه قدرته.

فانظر إلىٰ هذا الاحتجاج العجيب، بالقول الوجيز، الذي لا يكون أوجز منه، والبيان الجليل، الذي لا يتوهَّم أوضح منه، ومأخذه القريب، الذي لا تقع الظنون علىٰ أقرب منه.

وكم في القرآن من مثل هذا الاحتجاج، كما في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن

---

(١٦٤) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر «مختصر الصواعق المرسلة» (١/١٠٤-١٠٦).

كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الحج:٥]، إلىٰ أن قال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ﴾ [الحج:٧].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون:١٢]، إلىٰ أن قال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون:١٦].

وذكر قصةَ أصحاب الكهف، وكيف أبقاهم موتىٰ ثلاث مئة سنة شمسية، وهي ثلاث مئة وتسع سنين قمرية، وقال فيها: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الكهف:٢١].

والقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، لهم في المعاد خبطٌ واضطراب.

وهم فيه علىٰ قولين:

منهم من يقول: تُعْدَم الجواهر ثم تُعاد.

ومنهم من يقول: تُفرَّق الأجزاء ثم تجتمع.

فأورد عليهم الإنسان الذي يأكله حيوان، وذلك الحيوان أكله إنسان، فإن أعيدت تلك الأجزاء من هذا، لم تُعَدْ من هذا، وأُورِدَ عليهم أن الإنسان يتحلَّل دائمًا، فماذا الذي يعاد؟ أهو الذي كان وقت الموت؟ فإن قيل بذلك، لزم أن يعاد علىٰ صورة ضعيفة، وهو خلاف ما جاءت به النصوص، وإن كان غير ذلك، فليس بعض الأبدان بأولىٰ من بعض! فادعىٰ بعضهم أن في الإنسان أجزاء أصلية لا تتحلل، ولا يكون فيها شيء من ذلك الحيوان الذي أكله الثاني! والعقلاء يعلمون أن بدن الإنسان نفسه كله يتحلل، ليس فيه شيء باقٍ، فصار ما ذكروه في المعاد مما قوّىٰ شبهة المتفلسفة في إنكار معاد الأبدان.

والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء: أن الأجسام تنقلب من حالٍ إلىٰ حال، فتستحيل ترابًا، ثم ينشئها الله نشأة أخرىٰ، كما استحال في النشأة الأولىٰ؛ فإنه كان نطفةً، ثم صار علقة، ثم صار مضغة، ثم صار عظامًا ولحمًا، ثم أنشأه خلقًا سويًّا، كذلك الإعادة، يعيده الله بعد أن يبلىٰ كله إلا عَجْبَ الذَّنَبِ، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **«كل ابن آدم يبلىٰ إلا عجب الذنب، منه خُلق ابن آدم، وفيه يُرَكَّب»**[165].

---

(١٦٥) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٤٨١٤)، ومُسْلِم (٢٩٥٥)، بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي حديث آخر: «**إن الأرض تمطر مطرًا كمني الرجال، ينبتون في القبور كما ينبت النبات**»[(١٦٦)]، فالنشأتان نوعان تحت جنس[(١٦٧)]، يتفقان ويتماثلان من وجه، ويفترقان ويتنوعان من وجه، والمعاد هو الأول بعينه، وإن كان بين لوازم الإعادة ولوازم البداءة فرق، فعجب الذنب هو الذي يبقى، وأما سائره فيستحيل، فيعاد من المادة التي استحال إليها.

ومعلوم أن من رأى شخصًا وهو صغير، ثم رآه وقد صار شيخًا، علم أن هذا هو ذاك، مع أنه دائمًا في تحلُّلٍ واستحالة.

وكذلك سائر الحيوان والنبات، فمن رأى شجرة وهي صغيرة، ثم رآها كبيرة، قال: هذه تلك: وليست صفة تلك النشأة الثانية مماثلةً لصفة هذه النشأة، حتى يقال: إن الصفات هي المغيّرة، لا سيما أهل الجنة إذا دخلوها، فإنهم يدخلونها على صورة آدم، طوله ستون ذراعًا، كما ثبت في «الصحيحين» وغيرهما، وروي أن عرضه سبعة أذرع.

وتلك نشأةٌ باقيةٌ غير معرّضة للآفات، وهذه النشأة فاسدة معرضة للآفات.

❑ وقوله: «وَجزاءِ الأَعْمَالِ»:

● قال تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[الفاتحة:٤]، ﴿يَوۡمَئِذٖ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلۡحَقَّ وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ﴾[النور:٢٥]، والدِّين: الجزاء، يقال: كما تدين تدان، أي: كما تُجازِي تُجازَى، وقال تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]، ﴿جَزَآءٗ وِفَاقًا﴾ [النبأ:٢٦]. ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ [الأنعام:١٦٠]، ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ۝٨٩ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[النمل:٨٩، ٩٠]، ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[القصص:٨٤]. وأمثال ذلك.

---

(١٦٦) أَخْرَجَه الطَّبَرَانِيّ (٩٧٦١)، بنحوه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفًا، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٤٦٣).

(١٦٧) قَالَ العَلَّامَة عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر «مختصر الصواعق المرسلة» (١/١٠٧، ١٠٨).

وقال ﷺ فيما يروي عن ربه ﷻ، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه: «**يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه**»[168]، وسيأتي لذلك زيادة بيان عن قريب، إن شاء الله تعالىٰ.

□ وقوله: «والعَرْضِ والحِسَابِ، وقِراءَةِ الكِتَابِ، والثَّوَابِ والعِقَابِ»:

● قال تعالىٰ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾ وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴿١٦﴾ وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة:١٥-١٨]، إلىٰ آخر السورة ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق:٦-١٥].

﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف:٤٨]، ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم:٤٨]، إلىٰ آخر السورة، ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر:١٥] الآية، إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غافر:١٧]، ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٨١].

وروىٰ البخاري رحمه الله في «صحيحه»، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «**ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك، فقلت**: يا رسول الله، **أليس قد قال الله تعالىٰ**: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الانشقاق:٧، ٨]؟ **فقال رسول الله** ﷺ: **إنما ذلك العرض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عُذِّب**»[169]، يعني أنه لو ناقش في حسابه لعبيده؛ لعذَّبهم وهو غير ظالم لهم، ولكنه تعالىٰ يعفو ويصفح، وسيأتي لذلك زيادة بيان إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١٦٨) أخرجه مُسْلِم (٢٥٧٧)، بلفظه من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(١٦٩) أخرجه البُخَارِيّ (٦٥٣٧)، بلفظه من حديث عائشة رضي الله عنها.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسىٰ آخذٌ بقائمة العرش، فلا أدري أفاق قبلي، أم جوزي بصعقة يوم الطور**»(١٧٠).

وهذا صَعْق في موقف القيامة، إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، فحينئذٍ يصَعْق الخلائقُ كلهم.

فإن قيل: كيف تصنعون بقوله في الحديث: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فأجد موسىٰ باطشًا بقائمة العرش**»(١٧١)؟

قيل: لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل منه علىٰ الراوي حديثٌ في حديث، فركَّب بين اللفظين، فجاء هذان الحديثان هكذا:

أحدهما: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق**»، كما تقدم.

والثاني: «**أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة**»(١٧٢)، فدخل علىٰ الراوي هذا الحديث في الآخر.

وممن نبه علىٰ هذا أبو الحجاج المِزِّي، وبعده الشيخ شمس الدين بن القيم، وشيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير، رحمهم الله.

وكذلك اشتبه علىٰ بعض الرواة، فقال: «**فلا أدري أفاق قبلي أم كان ممن استثنىٰ الله ﷻ**»(١٧٣). والمحفوظ الذي تواطأت عليه الروايات الصحيحة هو الأول، وعليه المعنىٰ الصحيح، فإن الصعق يوم القيامة لتجلِّي الله لعباده إذا جاء لفصل القضاء، فموسىٰ ﵇ إن كان لم يصعق معهم، فيكون قد جوزي بصعقة يوم تجلىٰ ربه للجبل فجعله دكًّا، فجعلت صعقة هذا التجلي عوضًا من صعقة الخلائق لتجلي الرب يوم القيامة، فتأمل هذا المعنىٰ العظيم ولا تهمله.

---

(١٧٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٣٩٨)، من حديث أبي سعيد ﵁، ومُسْلِم (٢٣٧٣)، من حديث أبي هريرة ﵁.

(١٧١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٤١١)، والطَّبَرَانِيّ في «مسند الشاميين» (٣٠٢٧)، بنحوه من حديث أبي هريرة ﵁.

(١٧٢) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٤٣٠٨)، وأَحْمَدُ (٣/٢)، من حديث أبي سعيد ﵁، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابْنُ مَاجَه».

(١٧٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٤١١)، ومُسْلِم (٢٣٧٣)، بنحوه من حديث أبي هريرة ﵁.

وروى الإمام أَحْمَدُ، والترمذي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، عن الحسن، قال: سمعت أبا موسى الأشعري يقول: قال رسول الله ﷺ: «**يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات، فعرضتان جدالٌ ومعاذير، وعرضة تطاير الصحف، فمن أوتي كتابه بيمينه، وحوسب حسابًا يسيرًا، دخل الجنة، ومن أوتي كتابه بشماله، دخل النار**»(١٧٤).

وقد روى ابن أبي الدنيا عن ابن المبارك: أنه أنشد في ذلك شعرًا:

وطارت الصُّحفُ في الأيدي منشَّرةً ... فيها السرائر والأخبار تُطَّلع(١٧٥)

فكيف سهوك والأنباء واقعة ... عما قليل ولا تدري بما تقع

أفي الجنان وفوزٌ لا انقطاع له ... أم الجحيم فلا تبقي ولا تدع

تهوي بساكنها طورًا وترفعهم ... إذا رجوا مخرجًا من غمها قمعوا

طال البكاء فلم يرحم تضرُّعهم ... فيها ولا رقَّةٌ تغني ولا جزع

لينفع العلم قبل الموت عالمه ... قد سال قوم بها الرجعى فما رجعوا

❏ **وقوله**: «**والصِّرَاطِ**»:

●أي: ونؤمن بالصراط، وهو جسر على جهنم، إذا انتهى الناس بعد مفارقتهم مكان الموقف إلى الظلمة التي دون الصراط، كما قالت عائشة رضي الله عنها: إن رسول الله ﷺ سئل: أين الناس يوم تُبَدَّل الأرض غير الأرض والسموات؟ فقال: «**هم في الظلمة دون الجسر**»(١٧٦).

وفي هذا الموضع يفترق المنافقون عن المؤمنين، ويتخلفون عنهم، ويسبقهم المؤمنون، ويُحال بينهم بسور يمنعهم من الوصول إليهم.

---

(١٧٤) أَخرَجه التِّرمِذيّ (٢٤٢٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وابْنُ مَاجه (٤٢٧٧)، وأَحْمَدُ (٤/١١٤)، من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(١٧٥) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر المسألة الرابعة من كتاب «الروح» لابن القيم.

(١٧٦) لفظ حديث عائشة: سألت رسول الله ﷺ عن قوله عز وجل: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ فأين يكون الناس يومئذ يا رسول الله؟ فقال: «على الصراط». أَخرَجه مُسْلِم (٢٧٩١)، وفي حديث ثوبان عن النبي ﷺ زيادة قال: «هم في الظلمة دون الجسر». أَخرَجه مُسْلِم (٣١٥).

وروى البيهقي بسنده، عن مسروق، عن عبدالله، قال: «**يجمع الله الناس يوم القيامة**»، إلى أن قال: «**فيُعطون نورهم على قدر أعمالهم، قال: فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يديه، ومنهم من يعطى نوره فوق ذلك، ومنهم من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه، ومنهم من يعطى دون ذلك بيمينه، حتى يكون آخر مَنْ يعطى نوره على إبهام قدمه، يضيء مرة ويطفأ مرة، إذا أضاء قدم قدمه، وإذا طفيء قام، قال: فيمر ويمرون على الصراط؛ والصراط كحد السيف، دَحْض، مزلة، فيقال لهم: امضوا على قدر نوركم، فمنهم من يمر كانقضاض الكوكب، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالطرف، ومنهم من يمر كشد الرَّحل، ويَرْمُل رملًا، فيمرون على قدر أعمالهم، حتى يمر الذي نوره على إبهام قدمه، تُجرُّ يدٌ، وتعلق يدٌ، وتُجرُّ رجلٌ، وتعلق رجل، وتصيب جوانبه النارُ، قال: فيخلصون، فإذا خلصوا قالوا: الحمد الله الذي نجانا منك بعد أن أراناك، لقد أعطانا الله ما لم يُعطِ أحدًا**»(١٧٧)، الحديث.

واختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم:٧١]، ما هو؟ والأظهر والأقوى أنه المرور على الصراط، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم:٧٢].

وفي الصحيح أنه ﷺ قال: «**والذي نفسي بيده، لا يلج النار أحدٌ بايع تحت الشجرة**» قالت حفصة: فقلت: يا رسول الله، أليس الله يقول: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم:٧١]؟ فقال: «**ألم تسمعيه قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم:٧٢]**(١٧٨)؟».

أشار ﷺ إلى أن ورود النار لا يستلزم دخولها، وأن النجاة من الشر لا يستلزم حصولهُ، بل يستلزم انعقادُ سببه، فمن طلبه عدوُّه ليهلكوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود:٥٨]، ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ [هود:٦٦]، ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود:٩٤]، ولم يكن العذاب أصابهم، ولكن أصاب غيرهم، ولولا ما خصهم الله به من أسباب النجاة لأصابهم ما أصاب أولئك.

---

(١٧٧) أَخْرَجَه الحاكم (٢/٤٠٨)؛ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الألْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٤٦٩)، ولم أقف عليه عند البَيْهَقِيّ.

(١٧٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٤٩٦)، وابْنُ مَاجه (٤٢٨١)، بنحوه من حديث حفصة رضي الله عنها.

وكذلك حال الواردين في النار، يمرون فوقها على الصراط، ثم ينجّي الله الذين اتقوا، ويذر الظالمين فيها جثيًا؛ فقد بيَّن ﷺ في حديث جابر المذكور: أن المرود هو الورود على الصراط.

وروى الحافظ أبو نصر الوائلي [(١٧٩)]، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال ﷺ: «**علِّم الناس سنتي وإن كرهوا ذلك، وإن أحببت أن لا توقف على الصراط طرفة عين حتى تدخل الجنة، فلا تحدثَنَّ في دين الله حدثًا برأيك**» [(١٨٠)] أورده القرطبي.

وروى أبو بكر بن أَحْمَدُ بن سلمان النَّجَّاد، عن يعلى ابن مُنْيَة، عن رسول الله ﷺ، قال: «**تقول النار للمؤمن يوم القيامة: جُزْ يا مؤمن، فقد أطفأ نورك لهبي**» [(١٨١)] [(١٨٢)].

❑ وقوله: «والمِيزَانِ»:

● أي: ونؤمن بالميزان، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَـٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٢، ١٠٣].

---

(١٧٩) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

هو الحافظ الوائلي البكري، أبو نصر السجزي، المتوفى سنة ٤٤٤هـ، ترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢٧٩/٣ - ٢٩٨).

(١٨٠) أَخرَجَه السلفي في «معجم السفر» (٣٦٦)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٤٤٨/٣)، ونحوه في «تاريخ بغداد» (٣٨٠/٤)،جميعهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة» برقم (٢٦٥): «موضوع».

(١٨١) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

يعلى ابن مُنْية، بضم الميم وسكون النون وفتح الياء التحتية، وهي أمه، وأبوه اسمه «أمية»، وصُحِّف اسم أمه في المطبوعة ومجمع الزوائد، كُتب «منبه»! والحديث ذكره الهَيْثَمِيّ في مجمع الزوائد (٣٦٠/١٠)، وقال: «رواه الطَّبَرَانِيّ ، وفيه سليم بن منصور بن عمار، وهو ضعيف».

(١٨٢) أَخرَجَه الطَّبَرَانِيّ (٦٦٨/٢٥٨/٢٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣٢٩/٩)، والبَيْهَقِيّ في «شعب الإيمان» (٣٧٥)، وقال: «تفرد به سليم بن منصور وهو منكر، من حديث يعلى بن منية رضي الله عنه»، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة»، برقم (٣٤١٣).

قال القرطبي: قال العلماء: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن الأعمال؛ لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإن المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها؛ ليكون الجزاء بحسبها.

قال: وقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ يحتمل أن يكون ثَمَّ موازين متعددة توزن فيها الأعمال، ويحتمل أن يكون المراد الموزونات، فجمع باعتبار تنوع الأعمال الموزونة، والله أعلم.

والذي دلت عليه السنة: أن ميزان الأعمال له كِفَّتان حِسِّيتان مشاهدتان.

روى الإمام أَحْمَدُ، من حديث أبي عبدالرحمن الحُبُلي، قال: سمعت عبدالله بن عمرو رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله سيخلِّص رجلًا من أمتي على رءوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلًّا، كل سجل مَدُّ البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئًا؟ أظلمتك كتبتي الحافظون؟** قال: **لا، يا رب، فيقول: ألك عذر أو حسنة؟ فيبهت الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة واحدة، لا ظلم اليوم عليك، فتخرج له بطاقةٌ فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا ورسول الله، فيقول: أحضروه، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟! فيقول: إنك لا تُظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، قال: فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم**»(١٨٣).

وهكذا روى الترمذي، وابن ماجه، وابن أبي الدنيا، من حديث الليث، زاد الترمذي: «**ولا يثقل مع اسم الله شيء**»(١٨٤).

وفي سياق آخر: «**توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتى بالرجل فيوضع في كفة**»(١٨٥) الحديث.

---

(١٨٣) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٢/٢١٣)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (١٧٧٦).

(١٨٤) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٦٣٩)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

(١٨٥) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٢/٢٢١)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وفي هذا السياق فائدة جليلة، وهي أن العامل يوزن مع عمله، ويشهد له ما روىٰ البخاري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «**إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يزن عند الله جناح بعوضة، وقال: اقرءوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾** [الكهف:١٠٥]»(١٨٦).

وروىٰ الإمام أَحْمَدُ، عن ابن مسعود: «**أنه كان يجتني سواكًا من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: ممَّ تضحكون؟ قالوا: يا نبي الله، من دِقَّة ساقَيْه؟ فقال: والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أُحُدٍ**»(١٨٧).

وقد وردت الأحاديث أيضًا بوزن الأعمال أنفسها، كما في «صحيح مسلم»، عن أبي مالك الأشعري، قال: عن رسول الله ﷺ: «**الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان**» الحديث(١٨٨).

وفي «الصحيحين»، وهو خاتمة كتاب البخاري، قوله ﷺ: «**كلمتان خفيفتان علىٰ اللسان، حبيبتان إلىٰ الرحمن، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»(١٨٩).

وروىٰ الحافظ أبو بكر البيهقي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**يؤتىٰ بابن آدم يوم القيامة، فيوقف بين كفتي الميزان، ويُوَكَّل به ملك، فإن ثقل ميزانه، نادىٰ الملك بصوت يُسمِع الخلائق: سعد فلان سعادةً لا يشقىٰ بعدها أبدًا، وإن خف ميزانه نادىٰ الملك بصوت يسمع الخلائق: شقي فلان شقاوة لا يسعد بعدها أبدًا**»(١٩٠).

فلا يلتفت إلىٰ ملحدٍ معاندٍ يقول: الأعمال أعراضٌ لا تَقْبل الوزن، وإنما يقبل الوزن الأجسام!! فإن الله يقلب الأعراض أجسامًا، كما تقدم، وكما روىٰ الإمام أَحْمَدُ، عن أبي

---

(١٨٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٧٢٩)، ومُسْلِم (٢٧٨٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٨٧) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (١/٤٢٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسة الصحيحة» برقم (٢٧٥٠).

(١٨٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٢٣)، من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(١٨٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٥٦٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٩٠) أَخْرَجَه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/١٧٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الترغيب» برقم (٢١٠٩): «موضوع، ولم أقف عليه عند البَيْهَقِيّ».

هريرة ﵁، أن رسول الله ﷺ قال: «**يؤتى بالموت كبشًا أغبر، فيوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة، فيشرئبُّون وينظرون، ويقال: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، ويرون أن قد جاء الفرج، فيُذبح، ويقال: خلود لا موت**»[١٩١] . ورواه البخاري بمعناه[١٩٢] .

فثبت وزن الأعمال والعامل وصحائف الأعمال، وثبت أن الميزان له كفتان، والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات، فعلينا الإيمان بالغيب، كما أخبرنا الصادق ﷺ من غير زيادة ولا نقصان.

ويا خيبة من ينفي وضع الموازين القسط ليوم القيامة كما أخبر الشارع[١٩٣] ؛ لخفاء الحكمة عليه، ويقدح في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البقّال والفوّال!! وما أحراه بأن يكون من الذين لا يقيم الله لهم يوم القيامة وزنًا، ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهور عدله سبحانه لجميع عباده، فلا أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، فكيف ووراء ذلك من الحِكَم ما لا اطّلاع لنا عليه! فتأمل قول الملائكة لما قال الله لهم: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠] ، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥] .

وقد تقدم عند ذكر الحوض كلام القرطبي ﵀، أن الحوض قبل الميزان، والصراط بَعْد الميزان.

ففي «الصحيحين»: أن المؤمنين إذا عبروا الصراط، وقُفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصُّ لبعضهم من بعض، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا أُذِن لهم في دخول الجنة[١٩٤] .

---

(١٩١) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٢/٤٢٣)، من حديث أبي هريرة ﵁، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية»، (ص٤٧٤).

(١٩٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٧٣٠)، من حديث أبي سعيد الخدري ﵁.

(١٩٣) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر أحاديث الوعيد في (١/٣٩٥-٣٩٧) من «مدارج السالكين».

(١٩٤) انظر ما أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٤٤٠)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري ﵁، عن رسول الله ﷺ ، قال: «إذا خلص المؤمنون من النار، حبسوا =

وجعل القرطبي في «التذكرة» هذه القنطرة صراطًا ثانيًا للمؤمنين خاصةً، وليس يسقط منه أحدٌ في النار، والله تعالىٰ أعلم.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»:

●كل هذه المعاني والمسائل مندرجة في الإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالبعث مما أجمع عليه أهل الملل الثلاث: المسلمون واليهود والنصارىٰ، ومما اتفقت عليه الرسل من أولهم إلىٰ آخرهم، وليس فيه اختلاف بين فرق الأمة.

ولا ينكر بعث الأجساد إلا الفلاسفة الملاحدة، ومنهم من دخل في الإسلام وادعىٰ ذلك علىٰ الشريعة، كابن سينا، يقول: إن البعث والجزاء روحاني لا جسماني، فأنكر معاد الأجساد، فجعلوا ما جاء في النصوص أمورًا روحانية، وهذا إنكار مع تلبيس.

ويوم القيامة اسمه: يوم البعث؛ لأن فيه البعث، ويوم الجمع؛ لأن الله يجمع الأولين والآخرين للحساب.

وسبق الكلام علىٰ أدلة البعث عند قول الطحاوي: «**وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**».

ومن الأقوال الباطلة المعروفة عن المتكلمين قولهم: إن البعث يكون بجمع تلك الأجزاء، وهذا يرجع إلىٰ مقولة معروفة هي: أن الأجسام مركبة من جواهر مفردة، والجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ، وهم منازعون في دعوىٰ وجود الجوهر الفرد.

والتحقيق أنه ما من جزءٍ إلا ويتجزأ حتىٰ يبلغ إلىٰ غاية صغيرة فيستحيل أو يعدم، كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

فهؤلاء القائلون بنظرية الجوهر الفرد يقولون: إن البعث يكون بجمع تلك الجزيئات: فإذا مات الميت وتفرقت جزيئاته فيكون البعث بجمع تلك الجزيئات.

= بقنطرة بين الجنة والنار، فيتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتىٰ إذا نُقُّوا وهذِّبوا أُذِن لهم بدخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده، لأحدهم بمسكنه في الجنة أدل بمنزله كان في الدنيا».

وهذا باطل؛ فإن الأجسام تستحيل وتتغير وتتحول من طبيعة إلىٰ طبيعة، ثم يقال: إنه لو كان البعث بجمع تلك الجزيئات علىٰ فرض صحة الدعوىٰ؛ للزم أن يكون كل إنسان يبعث علىٰ هيئته التي كان عليها، الكبير الهرم علىٰ هيئته، والصغير كذلك، وهذا مخالف للنصوص التي بين الله تعالىٰ فيها أنه يعيد ما تفرق واستحال، ثم ينشئها سبحانه وتعالىٰ كما يشاء نشأة أخرىٰ: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝٤٢ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۝٤٤ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ۝٤٥ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ۝٤٦ وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ۝٤٧﴾ [النجم:٤٢-٤٧]، وقال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٥٩ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ۝٦٠ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٦١﴾ [الواقعة:٥٨-٦١] ننشأكم نشأة لا تعلمونها ولا تتخيلونها.

وقد ثبت في النصوص ذكر خلقة من يدخل الجنة ومن يدخل النار، وأن أجسامهم لا تكون علىٰ هيئة أجسام الناس في هذه الدنيا؛ بل تختلف اختلافًا كبيرًا، ينشئها الله نشأة أخرىٰ تليق بالحياة الآخرة عذابها ونعيمها، وليس البعث إيجاد من عدم؛ بل البعث إعادة، وهذا هو الذي أنكره الكفار، فإنهم لا ينكرون أن الله يخلق مثلما خلق، فهم يشاهدون أن الله يخلق الأجيال، إنما ينكرون أن يعيد الله ما استحال من أبدانهم وتفرق من أجسادهم: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٥﴾ [الرعد:٥]، ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ۝٤٩ ۞ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ الآيات [الإسراء:٤٩-٥١]، ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝١٥﴾ [ق:١٥]، ولهذا أنكر العلماء علىٰ جهم بن صفوان ومن وافقه بأن المعاد هو أن يخلق الله الخلق خلقًا جديدًا ليس بإعادة، يقول ابن القيم -في فصل طويل في الشافية الكافية عن جهم ومقالاته-:

وَقَضَىٰ بِأَنَّ اللهَ يَجْعَلُ خَلْقَهُ ... عَدَمًا وَيَقْلِبُهُ وُجُودًا ثَانِي

الْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ وَالأَرْوَاحُ وَالْـ ... أَمْلَاكُ وَالأَفْلَاكُ وَالْقَمَرَانِ

وَالأَرْضُ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ وَسَائِرُ الْـ ... أَكْوَانِ مِنْ عَرَضٍ وَمِنْ جُثْمَانِ

كُلٌّ سَيُفْنِيهِ الْفَنَاءَ الْمَحْضَ لَا ... يَبْقَىٰ لَهُ أَثَرٌ كَظِلٍّ فَانِ
وَيُعِيدُ ذَا الْمَعْدُومَ أَيْضًا ثَانِيًا ... مَحْضَ الْوَجُودِ إِعَادَةً بِزَمَانِ
هَذَا الْمَعَادُ وَذَلِكَ الْمَبْدَا لَدَىٰ ... جَهْمٍ وَقَدْ نَسَبُوهُ لِلْقُرْآنِ
هَذَا الَّذِي قَادَ ابْنَ سِينَا وَالأُلَىٰ ... قَالُوا مَقَالَتَهُ إِلَىٰ الْكُفْرَانِ
لَمْ تَقْبَلِ الأَذْهَانُ ذَا وَتَوَهَّمُوا ... أَنَّ الرَّسُولَ عَنَاهُ بِالإِيمَانِ
هَذَا كِتَابُ الله أَنَّىٰ قَالَ ذَا ... أَوْ عَبْدُهُ الْمَبْعُوثُ بِالْبُرْهَانِ

ولهذا جعل الله من حجته على المكذبين أن الإعادة في نظر الإنسان وبالنسبة لقدرة الإنسان أهون من الابتداء، ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٥﴾﴾ [ق:١٥]، ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [يس:٧٨-٧٩] وهذا أحد أدلة البعث التي فيها الرد على المكذبين، وقد تقدم ذكرها.

❑ قوله: «وَجزاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيامَةِ»:

● مما يجب الإيمان به الجزاء، والجزاء هو الغاية من البعث والنشور، ليجد كل عامل عمله، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران:٣٠]، ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى ﴿٣١﴾﴾ [النجم:٣١]؛ بل هذا من حكمة الله في خلق السموات والأرض، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الجاثية:٢٢]، وذكر الجزاء في القرآن كثير جدًّا، وجاء بلفظ الدين، قال تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة:٤] ﴿يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٥﴾﴾ [الانفطار:١٥]، ﴿الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿١١﴾﴾ [المطففين:١١]، ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ﴿٦﴾﴾ [الذاريات:٦].

وهذا الجزاء ذكر الله تعالى تفصيله: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [الأنعام:١٦٠]، ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الطور:١٦]، ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [يس:٥٤]، ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ

شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء:٤٧]، ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ ﴿٦﴾﴾ [الزلزلة:٦] أي: جزاء أعمالهم ثوابًا وعقابًا، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة:٧، ٨].

وهذا الجزاء يتضمن الثواب على الأعمال الصالحة، والعقاب على ضدها من الكفر والفسوق والعصيان.

ومن الجزاء الاقتصاص للمظلوم من الظالم، وبهذا تتحقق حكمة الرب وعدله سبحانه وتعالى، فالناس في هذه الدنيا يقع من بعضهم عدوان وظلم على بعض، وكثير من المظلومين يموت وهو لم يستوف حقه، أو يموت الظالم ولم يؤخذ منه الحق، فجعل الله للخلق يومًا يجمع فيه الأولين والآخرين.

وجزاء الإيمان والحسنات مبني على الفضل والزيادة والمضاعفة، وجزاء السيئات مبني على العدل، قال تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [القصص:٨٤]، وفي الآية الأخرى: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [الأنعام:١٦٠]، ولا يعذب أحد بذنب غيره يقول تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤]، والله تعالى ينبه إلى أن دخول أهل الجنة الجنة بسبب أعمالهم ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة:١٧] و«الباء» سببية، فالإيمان والعلم الصالح سبب دخول الجنة، والكفر والمعاصي سبب دخول النار ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [التوبة:٩٥]، وتفصيل هذا في القرآن كثير جدًّا.

❑ قوله: «وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ»:

● من أحوال يوم القيامة: عرض العباد على ربهم، وعرض أعمالهم عليهم، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾ وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف:٤٧، ٤٨] وكذلك عرض الأعمال على العاملين، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران:٣٠]، وفي حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه: «ما

منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان، فينظر أيمن منه؛ فلا يرى إلا ما قدم من عمله، وينظر أشأم منه؛ فلا يرى إلا ما قدم، وينظر بين يديه؛ فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار ولو بشق تمرة» (١٩٥) وقال ﷺ «**ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك**» (١٩٦) فقالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق: ٧، ٨]؟ فقال رسول الله ﷺ «**إنما ذلك العرض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عُذِّب**» (١٩٧).

وكذلك الحساب، والحساب في اللغة: العد، ويطلق بمعنى المحاسبة، ومن أسماء يوم القيامة: يوم الحساب، قال تعالى: ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ۝٢٦﴾ [ص: ٢٦] وهو اليوم الذي يحاسب الله فيه الخلائق، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ۝٤٧﴾ [الأنبياء: ٤٧] ومن المحاسبة السؤال عن الأعمال، قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩٣﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]، وقال تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ۝٢٤﴾ [الصافات: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ۝١٤﴾ [الإسراء: ١٤]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ۝١٢ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝١٣﴾ [الانشقاق: ٧-١٣].

ومن الحساب ما فيه مناقشة كما قال الرسول ﷺ «**من نوقش الحساب عذب**» (١٩٨).

ومن المحاسبة ما جاء في الحديث عن الرسول ﷺ قال: «**يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كَنفه عليه، فيقول: عملت كذا وكذا؟ فيقول: نعم، ويقول: عملت كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فيقرره، ثم يقول: إني سترت عليك في الدنيا، فأنا أغفرها لك اليوم**» (١٩٩)، حساب يسير وعرض للأعمال، ليس فيه مناقشة.

---

(١٩٥) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٦٥٣٩)، ومُسْلِم (١٠١٦)، وغيرهما، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(١٩٦) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٦٥٣٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١٩٧) سبق تخريجه.

(١٩٨) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٤٩٣٩)، ومُسْلِم (٢٨٧٦)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١٩٩) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٢٤٤١)، ومُسْلِم (٢٧٦٨)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

هذا كله يدخل في إطار الحساب، وهناك سؤال يمكن أن يدخل في الحساب، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [النمل:٨٤]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [القصص:٦٥].

فأحوال القيامة وأهوالها عظيمة، فيا له من يوم ما أعظمه! ﴿أَلَا يَظُنُّ أُو۟لَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾﴾ [المطففين:٤-٥] وثقيل، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا ﴿٢٧﴾﴾ [الإنسان:٢٧] وعسير؛ لكن على الكافرين، أما على أهل الإيمان والتقى فهو عليهم يسير، ولهذا يقول تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴿١٠﴾﴾ [المدثر:١٠]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا ﴿٢٦﴾﴾ [الفرقان:٢٦].

وقوله: «**وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ**»: قراءة كتاب الأعمال، فآخذ كتابه بيمينه وآخذ كتابه بشماله ومن وراء ظهره، كما في الآيات من سورة الانشقاق، وسورة الحاقة، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾﴾ [الحاقة:١٩]، ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾﴾ [الحاقة:٢٥-٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء:١٣، ١٤]، ﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ۖ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧١﴾﴾ [الإسراء:٧١] وغيرها من الآيات.

وكل هذا مما يدخل في الإيمان باليوم الآخر، ويجب الإيمان به.

وقوله: «**وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ**»: تفصيل وبيان لنوعي الجزاء على الأعمال؛ فإذا كانت الأعمال حسنات وسيئات؛ فالحسنات جزاؤها الثواب، وهو: كل خير ونعيم وسرور، جماع ذلك وأعظمه رحمة الله وكرامته ورضاه وجنته، ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ [التوبة:٢١، ٢٢].

وقوله: «**وَالصِّرَاطِ**»: الصراط جسر وطريق ومعبر ينصب على متن جهنم، فيعبر عليه الناس بحسب أعمالهم، وجاء بيان ذلك عن النبي ﷺ بأن منهم من يمر «كطرف

العين، وكالبرق، وكالريح، وكالطير، وكأجاويد الخيل والركاب، فناج مُسَلَّم، ومخدوش مرسل، ومَكْدُوس في نار جهنم»(٢٠٠).

وهذا الصراط والسير عليه حسي، وهو في مقابل الصراط الذي في الدنيا، ففي الدنيا صراط معنوي، وهو دين الله الذي بعث به رسله، فالسير على ذاك الصراط بحسب السير على هذا الصراط، فمن كان على هذا الصراط ثابتًا ومسرعًا وقويًّا كان على ذاك كذلك، ومن كان بطيء السير في هذا الصراط كان سيره على ذاك ﴿جَزَآءً وِفَاقًا ۝٢٦﴾ [النبأ:٢٦]، و«الجزاء من جنس العمل».

وقوله: «**وَالْمِيزَانِ**»؛ أي: ميزان الأعمال. والآيات في هذا ظاهرة وكثيرة، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم﴾ [الأعراف:٨، ٩]، إلى غير ذلك من الآيات.

فأهل السنة والجماعة يؤمنون بالميزان، وأنه ميزان حقيقي حسي، توزن به الأعمال، كما جاء في الأحاديث، قال النبي ﷺ «**كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»(٢٠١) وفي الحديث الآخر عن الرسول ﷺ «**والحمد لله تملأ الميزان**»(٢٠٢).

فدل الكتاب والسنة على وزن الأعمال، والأعمال وإن كانت أعراضًا، والأعراض في حسنا ومداركنا لا تقبل الوزن؛ لكنا نسلم ونؤمن بما أخبر الله به من وزن الأعمال، والله تعالى على كل شيء قدير، وفي حديث صاحب البطاقة الذي يأتي يوم القيامة فينشر له تسعة وتسعون سجلًّا، كل سجل مد البصر، وكلها سيئات، فيُبهت فتُخرج له بطاقة فيها الشهادتان، فتوضع البطاقة في كفة والسجلات في كفة، قال: «**فطاشت**

---

(٢٠٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٣٩)، ومُسْلِم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢٠١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٤٠٦)، ومُسْلِم (٢٦٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٠٢) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٢٣)، من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

السجلات وثقلت البطاقة»(٢٠٣) دليل على أن صحائف الأعمال توزن، ويستدل به على فضل التوحيد الخالص، فهذا لما اقترن بهذه الكلمة من الصدق والإخلاص والصفاء وحسن النية؛ إذ الكلمات والعبادات وإن اشتركت في الصورة الظاهرة؛ فإنها تتفاوت بحسب أحوال القلوب تفاوتًا عظيمًا، لأجل ذلك كفَّرت سيئاته، وإلا فأهل الكبائر الذين دخلوا النار كلهم كانوا يقولون: لا إله إلا الله، ولم يرجح قولهم على سيئاتهم كصاحب البطاقة. هذا ما وجَّه به شيخ الإسلام ابن تيمية، هذا الحديث وأمثاله.

وقد دلت النصوص على أن الأعمال توزن، وصحف الأعمال توزن؛ بل والعامل يوزن كما في الحديث: أن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه كان يجتني سواكًا من الأراك -وكان دقيق الساقين- فجعلت الريح تَكْفَؤُه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «**مم تضحكون؟**» قالوا: يا نبي الله من دقة ساقيه، فقال: «**والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أحد**»(٢٠٤).

وأنكر بعض أهل البدع الميزان وقالوا: ليس المراد ميزانًا حسيًّا توزن به الأعمال، إنما هو كناية عن عدل الرب سبحانه وتعالى. لكن النصوص ظاهرة بأنه ميزان حسي ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧] .

وقيل: إن الميزان واحد، توزن به أعمال العباد، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٢٨٤﴾ [البقرة:٢٨٤] .

وقيل: إنها موازين، وهو ظاهر القرآن، ومن قال: إنه ميزان واحد، قال: الموازين المراد بها الموزونات، فالتعدد في الموزنات والميزان واحد، والله أعلم.

المهم الإيمان بوزن الأعمال.

---

(٢٠٣) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٢/٢١٣)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (١٧٧٦).

(٢٠٤) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (١/٤٢٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسة الصحيحة»، برقم (٢٧٥٠).

وقال الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب «فصل التوحيد وما يكفر من الذنوب» من مسائل حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**لو أن السموات السبع والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة**»[(٢٠٥)]؛ معرفة أن الميزان له كفتان.

لأن الميزان يتضمن المعادلة بين السيئات والحسنات، فمن رجحت حسناته علىٰ سيئاته نجا، ومن رجحت سيئاته علىٰ حسناته فقد يعذب، والكلام في المسلم الذي له حسنات، أما الكفار فليس لهم حسنات، ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»: «وأما الكفار؛ فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته؛ فإنهم لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم وتحصىٰ، فيوقفون عليها، ويقررون بها، ويُجزون بها».

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

□ قوله: «وَنُؤمِنُ بِالبَعْثِ وَجزَاءِ الأَعْمَالِ يَوْمَ القِيَامَةِ، والعَرْضِ والحِسَابِ، وقِراءَةِ الكِتَابِ، والثَّوَابِ والعِقَابِ، والصِّرَاطِ والمِيزَانِ»:

● بعد البرزخ يُبعث الناس من قبورهم، فهذه القبور تضم الأجساد وتحفظها، فإذا جاء البعث فإن الله ينشئ هذه الأجسام كما خلقها أول مرة، لا ينقص منها شيء ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]

فتعاد كما كانت، بحيث لو مر شخص علىٰ رجل يعرفه لقال: هذا فلان، ثم يأمر الله إسرافيل فينفخ في الصور النفخة الثانية، فتطير الأرواح إلىٰ أجسادها.

والمحشر: مجمع الأمم، يجمع الله الأولين والآخرين بعد البعث؛ فالله علىٰ كل شيء قدير، والإيمان بالبعث أحد أركان الإيمان الستة، كما في الحديث.

وأنكر البعث المشركون والملاحدة بناء علىٰ عقولهم، فقالوا: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٤٧ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧، ٤٨] وذكر الله إنكارهم هذا في عدة مواضع، مثل: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]

---

(٢٠٥) أَخرَجَه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٧١٠)، والنَّسَائِيّ في «الكبرىٰ» (١٠٦٧٠، ١٠٩٨٠)، ومسند أبي يعلىٰ (١٣٩٣)، وابن حبان (٦٢١٨)، وغيرهم من طريق دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وإسناده ضعيف؛ لأن فيه دراجًا أبا السمح، قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «صدوق في حديثه، عن أبي الهيثم ضعيف»، وقد روىٰ هذا الحديث عن أبي الهيثم.

والله ﷻ ذكر أدلة عقلية على البعث ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧] . وهذا من باب ضرب المثل؛ فالذي خلقهم من ماء مهين، ألا يقدر أن يخلقهم من تراب ويعيدهم كما كانوا؟ ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة:٣٦-٤٠] .

ومن **الأدلة**: إحياء أرض يابسة قاحلة بيضاء ما فيها شيء، ثم ينزل الله عليها المطر، ففي أيام قليلة تهتز بالنبات.

أليس الذي يحيي الأرض بعد موتها بقادر على أن يعيد خلق الإنسان؟ فهذا شيء معقول وشيء محسوس ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا﴾ [يس:٣٣] بعد أن كانت ميتة فأحياها بالنبات ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحج:٥٦] .

ومن الأدلة على البعث أيضًا: أن الله ﷻ لو لم يبعث الناس ويجازيهم لكان خلقه عبثًا، والله سبحانه وتعالى منزه عن العبث ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [المؤمنون:١١٥، ١١٦] .

فالإنسان الذي يفني عمره بالعبادة والطاعة في الدنيا فيموت ولا يبعث، كذلك الكافر يعيث في الأرض فسادًا ويفعل الفواحش ويموت ولا يبعث؟! هذا لا يكون من حكمة الله ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية:٢١]، وقال سبحانه: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥، ٣٦]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص:٢٧، ٢٨] .

فالمؤمن قد لا ينعم في الدنيا، ويكون في ضيق وشدة، فلا ينال جزاء عمله، والكافر ينعم ويبطش ويفسد في الأرض ولا ينال جزاءه؟! هذا لا يليق بحكمة الله ﷻ.

والبعث معناه: القيام من القبور ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين:٦].

«**وجزاء الأعمال**» كما سبق: أن المحسنين والمسيئين لا ينالون جزاءهم في الدنيا،

إنما ذلك في دار الآخرة.

«**والعرض**» يعني: عرض الخلائق على الله ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة:١٨]، ﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف:٤٨] يعرضون على الله ﷻ حفاة عراة، غرلًا؛ أي: غير مختونين.

«**والحساب**» على الأعمال: تقرير الحسنات وتقرير السيئات، هذا بالنسبة للمؤمنين، أما الكافر فإنه لا يحاسَب حساب موازنة بين حسناته وسيئاته، وإنما يُقرَّر بذنوبه وكفره؛ لأنه ليس له حسنات.

والمؤمنون منهم من يدخل الجنة بغير حساب، ومنهم مَن يحاسَب حسابًا يسيرًا وينقلب إلى أهله مسرورًا، وهو العرض، ومنهم من يُناقَش الحساب، وفي الحديث: «**من نوقش الحساب عُذِّب**»[٢٠٦]. وهذه درجات المؤمنين.

«**والكتب**»: صحائف الأعمال التي عملوها في الدنيا، كلٌّ يعطى يوم القيامة كتابه وصحيفة أعماله التي عملها في الدنيا، مكتوب فيها كل شيء ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف:٤٩]، وقال سبحانه: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء:١٣، ١٤]، وقال سبحانه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ [الحاقة:١٩-٢٢] فهذا الصنف من الناس يفرح ويسره أن يطلع الناس على كتابه.

﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة:٢٥-٢٧] يعني: يا ليتني لم أُبعث، وكان الموت هو القاضي عليَّ ولم أُبعث ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٨، ٢٩].

وهذا تطاير الصحف، إما باليمين أو بالشمال.

«**والثواب والعقاب**»: الثواب على الحسنات، والعقاب على السيئات.

---

(٢٠٦) أَخرَجه البُخَارِيّ (٦٥٣٦)، ومُسْلِم (٢٨٧٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

«**والصراط**» وهو: الجسر المنصوب على متن جهنم، أحدُّ من السيف، وأدقُّ من الشعر، وأحرُّ من الجمر، يمر الناس عليه على قدر أعمالهم، فمنهم من يمر كالبرق الخاطف، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كأجاويد الخيل، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يمر عدوًا ومنهم من يمر مشيًا، ومنهم من يمر حبوًا، ومنهم من تلقطه كلاليب على حافتي الجسر وتقذفه في النار.

وهذه أمور غيب، فلا يُدخلُ الإنسان عقله فيها، وكل الناس يمرون على الصراط ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧١، ٧٢].

وتوزن الحسنات، فإن رجحت حسناته فاز، وإن رجحت سيئاته على حسناته خاب وخسر ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨، ٩].

وتكرر ذكر الوزن والميزان في آيات كثيرة، وهذا من عدل الله ﷻ، وأنه لا يظلم أحدًا. والميزان حقيقي، له كفتان: توضع الحسنات في كفّة، وتوضع السيئات في كفة، فأيهم رجحت حسناته فاز، وأيهم رجحت سيئاته فخسر ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

▬ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ»:

● قوله: «**وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ**» هذا ركن من أركان الإيمان، فَرْضُ الإيمان به، ولا يصح إيمانُ أحد ولا إسلامه حتى يؤمن باليوم الآخر، فمن أنكر البعث أو اليوم الآخر فإنه كافر بالله ﷻ، فالإيمان بالبعث ركن من الأركان؛ وهو أنَّ الناس لهم يوم يعودون فيه إلى الله ﷻ.

وهذا الإيمان باليوم الآخر له تفاصيل هي التي ذَكَرَ بعضها هنا بأنه إيمان ببعث

الناس؛ يعني: بقيامهم من قبورهم وإرجاع أرواحهم إليهم، وإيمان بجزاء الأعمال، وإيمان بالعرض، وإيمان بالحساب، وإيمان بقراءة الكتاب، وإيمان بالثّواب، وإيمان بالعقاب، وإيمان بالصراط، وإيمان بالميزان، وإيمان بالجنة، وإيمان بالنار إلىٰ آخره.

فحقيقة الإيمان باليوم الآخر أنه إيمانٌ بحصول ذلك اليوم ورجوع الناس إلىٰ ربهم، ثم إيمانٌ تفصيلي بكل ما يجري في ذلك اليوم.

وهذا واجِبٌ الإيمان به لمن سمع النص والدليل في كل مسألة من مسائل ذلك اليوم.

وهذه التي ذَكَرَ كُلُّهَا دَلَّت عليها الأدلة، فجزاء الأعمال يوم القيامة الأدلة كثيرة عليه في القرآن ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝١٧﴾ [السجدة:١٧]، ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٢٨ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٢٩﴾ [الجاثية:٢٨، ٢٩]، والآيات تعلمونها كثيرة جدًّا في هذا الباب؛ بل بعد ذِكْرِ توحيد الله ﷻ والإيمان برسوله ﷺ أكثر ما في القرآن من التقرير، تقرير الإيمان بالبعث ورجوع الأجساد؛ لأنَّ أكثر مخالفة المخالفين في هذا الأصل العظيم؛ يعني: من المشركين يخالفون في البعث وما يجري مجراه.

ونذكر هنا مسائل فيها تفصيل لهذه الجمل:

المسألة الأولىٰ:

قوله: «**نُؤْمِنُ بِالبَعْثِ وَجَزَاءِ الأَعْمَالِ**» لمَّا عَطَف دَلَّ علىٰ أنه يريد بالبعث بعض ما يكون في اليوم الآخر، وهو بعث الناس من قبورهم.

والذي دلّت عليه الأدلة: أنَّ الله ﷻ يأمر المَلَك فينفخ في الصور نفخة الصعق؛ فيَصْعَق الناس وتموت الخلائق، ثم تمضي أربعون بعد النفخة الأولىٰ، ثم يأمر الملك فينفخ نفخة ثانية -وقبلها يأمر الله ﷻ الأرواح فتجتمع في الصور الذي ينفخ فيه الملك-، فينفخ فتذهب الأرواح جميعًا من هذا القرن العظيم، والذي ينفخ فيه إسرافيل، فتذهب الأرواح إلىٰ الأجساد؛ روح كل إنسان إلىٰ جسده.

قبل هذا فيما بين النفخة الأولىٰ والنفخة الثانية تحصل أشياء حتىٰ تحصل حياة

الإنسان من جديد وهي أنَّ الله ﷻ يُغَيّر الأرض و يُغَيّر معالمها، وتُسَيَّر الجبال وتُدَك، والأرض تكون مستوية وتُعَد لمسير الناس إلىٰ أرض محشرهم، ويُمْطِرُ الله ﷻ مطرًا تنبت منه الأجساد شيئًا فشيئًا حتىٰ تتكامل، وتُخرج الأرض أثقالها من المدفونين، ثم بعد ذلك تكون الأجسام كالأشجار بلا أرواح.

فينفخ إسرافيل فتعود الأرواح فتهتزُّ تلك الأجسام فإذا هم قيام ينظرون.

الظاهر من مراد الطحاوي بالبعث: قيام الأجساد من القبور.

وهذا الأدلة عليه في الكتاب والسنة كثيرة كقوله ﷻ مثلًا في القرآن: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ۝ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر:٦٨، ٦٩]، وكقوله ﷻ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ۝ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝﴾ [يس:٢٥، ٥١]، إلىٰ آخره، وكقوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ۝ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ۝﴾ [مريم:٨٥، ٨٦]، ونحو ذلك من الأدلة، ثم بعد البعث يسير الناس إلىٰ محشرهم.

المسألة الثانية:

في قوله: «**جَزَاء الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»؛ الجزاء المراد به المُجَازَاة؛ يعني: أنهم يُجْزَونَ علىٰ أعمالهم الصالحة ويُجْزَونَ علىٰ أعمالهم السيئة، علىٰ هذا وهذا.

والجزاء لا يكون بعد البعث مباشرة، بل يكون متأخرًا؛ ولهذا الطحاوي هنا: لم يُرَتِّبْ ما يحصل يوم القيامة الشيء بعد الشيء مما يكون في ذلك اليوم العظيم، وإنما قَدَّمَ وأَخَّر بحسب أغراضٍ له في ذلك -يأتينا الترتيب إن شاء الله في مسألة لاحقة.

الجزاء بمعنىٰ المجازاة ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝﴾ [السجدة:١٧]، يعني: بعد أن يُقَرَّر علىٰ أعماله ويحاسب، والوزن إلىٰ آخره يُجْزَىٰ المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته.

المسألة الثالثة:

في قوله «**العَرْض**»؛ العرض جاء في الأدلة ذِكْرُهُ نصًّا ومعنىً كقوله ﷻ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ۝١٨ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ۝١٩﴾ الآيات [الحاقة:١٨، ١٩]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾ هذا العرض.

وكذلك ما جاء في السنة من قوله ﷺ: «**عرضتان جدال ومعاذير**»(٢٠٧).

فالعرض على الرب ﷻ كثير في القرآن وفي السنة ﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا﴾ [الكهف:٤٨]، ونحو ذلك.

العرض معناه: أنْ يُعْرَضَ المُكَلَّف وأن يُعْرَضَ عمل المكلف.

فهناك عرْضٌ للمُكَلَّفين على رب العالمين، ثُمَّ رب العالمين يَعْرِضُ أعمال كل مُكَلَّف عليه.

ومعنى العرض أنه يُقَالُ له: عملت كذا في يوم كذا، يعني: يعرض عليه أنه عملت وعملت وعملت إلى آخره، فيُعْرَضُ الإنسان ويُعْرَضُ عمله بحيث يراه، وقد يُجَادِل وقد يعتذر إلى آخره، ثم يكون بعد ذلك الكتاب والحساب إلى آخره.

المسألة الرابعة:

في قوله: «**الْحِسَاب**»؛ الْحِسَاب المقصود منه المحاسبة، يعني: بعد أن يقرأ الكتاب فإنه يُحَاسَب هذا خير سَتُجْزَىٰ عليه، وهذا شرٌّ سَتُجْزَىٰ عليه، يحاسب الله ﷻ المؤمن حسابًا يسيرًا، ويحاسب الكافر والمنافق حسابًا عسيرًا.

والحساب من حيث هو تقريرٌ للعمل مع الجزاء والعقاب هذا يكون بعد أخذ الكتاب وقبل أخذ الكتاب؛ لأنَّ حقيقة المحاسبة أنَّ الله ﷻ يُحَاسِبُهُم على ما عَمِلُوا بعرض ما عملوا من خيرٍ أو شر، وهذا يكون بالشهادة عليه من جسده ومن الكتاب، ويكون قبل ذلك بذكر الله ﷻ له.

وهذا كله يحصل في سرعةٍ خاطفة، كما قال ﷻ: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ۝٦٢﴾ [الأنعام:٦٢]،

---

(٢٠٧) أَخْرَجَه التِّرمِذِيّ (٢٤٢٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وابْنُ مَاجَه (٤٢٧٧)، وأَحْمَدُ (١١٤/٤)، من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

قال علماء التفسير: يحاسب الخلائق في ساعة، ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ۝٦٢﴾؛ يعني: تكون المحاسبة بسرعة لهذا وهذا جميع الخلائق.

المسألة الخامسة:

في قوله: «وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ»، يعني بالكتاب: الصحف التي كُتِبَتْ فيها أعماله، وهو الكتاب الذي يلقاه العبد يوم القيامة منشورًا ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣﴾ [الإسراء: ١٣] ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣﴾، وهذا الكتاب هو الصحف.

والصحف هذه تُنْشَر للإنسان وتُوَزَع على الناس في الموقف؛ يعني: أنَّ الناس في ذلك الموقف تُنْشَر لهم السِّجِلَّات والكتب، ويُؤْمَرُون بأخذها وتتطاير أيضًا إليهم؛ يعني: على اختلاف الصفات فمن آخذٍ كتابه بيمينه وآخذٍ كتابه بشماله وراء ظهره.

فقِرَاءَة الكتاب، العبد يَقْرَأ والله ﷻ يُقَرِّر العبد على ما عَمِل حتى يكون عليه شاهدًا.

المسألة السادسة:

في قوله. «وَالثَّوَاب وَالْعِقَاب»؛ يعني: بعد الوزن، لكن هنا أراد الإيمان بأنَّ هذه الأشياء حاصلة لأجل ورود الدليل بها، بل معنى البعث إنما هو حصول الثواب والعقاب، فحَقِيْقَة معنى يوم البعث واليوم الآخر أن يُثَاب المطيع وأن يُعَاقب الكافر.

المسألة السابعة:

في قوله: «الصِّرَاط»؛ الصراط هو الطريق، والصراط طريق موضوع على ظهر جهنم؛ يعني: -فوق جهنم-، وهو طريق يُوصِلُ من العَرَصَات من أرض المحشر إلى ساحات الجنة؛ يعني: ما قبل دخول الجنة.

وهذا العبور على الصراط هو المذكور في قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ۝٧١ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۝٧٢﴾ [مريم: ٧١، ٧٢].

والصراط جاءت صفته في السّنّة، وجاء ذِكْرُهُ مُجملًا في القرآن.

أما صفته في السنة فإنه: دقيق جدًّا وطويل، وأنَّ على جَنَبَاتِهِ كلاليب تخطَفُ من

قضى الله ﷻ أن يكون من أهل النار، وأنَّ الناس في العبور عليه يخافون خوفًا شديدًا، فالأنبياء يقولون قبل العبور: اللهم سَلِّم سَلِّم.

ودون هذا الصراط ظُلْمَة لا يَتَبَيَّن أحد ممن يريد أن يعبر طريق الصراط إلا المؤمنين بما فيهم العصاة.

وأما الكافرون والمنافقون فإنهم يجتمعون في الظلمة ويسيرون ويتهافتون في النار تهافت الجراد.

وغير ذلك مما جاء في وصفه وأنه أَدَقُّ من الشعرة وأَحَدُّ من السيف، إلى آخره.

وهذه الصفات أنكرها المعتزلة وأنكرها العقلانيون والفلاسفة، وقالوا: هذه لا يُعْقَل أن يكون الطريق من صفته كذا وكذا.

وإذا كان هذا الأمر قد جاء عن المصطفى ﷺ وثَبَتَتْ به السنة فالإيمان به واجب على نحو ما ورد على ما ذكرنا لكم من أنَّ عالم الغيب لا يقاس على عالم الشهادة.

المسألة الثامنة:

في قوله: «**الْمِيزَانَ**»؛ الميزان ذَكَرَهُ الله ﷻ في كتابه، وجاء في السنة وصفه وذِكْرُهُ، فالإيمان به واجب.

والميزان حقيقةً وليس هو العدل كما تقوله المعتزلة؛ لأنَّ المعتزلة أنكروا حقيقة الميزان -كما سيأتي-، وقالوا: الميزان هو العدل مطلقًا، الله يحاسبهم بالعدل.

والله ﷻ بَيَّن أنَّ الميزان يوزن فيه العمل ولو كان مثقال ذرة، قال ﷻ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ۝٤٧﴾ [الأنبياء:٤٧]، وقال ﷻ: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ الآية [المؤمنون:١٠٢، ١٠٣]، قال ﷻ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ الآية [الأعراف:٨]، التي ذكرت لكم في الأعراف ونحو ذلك من الآيات التي فيها ذكر الوزن والموازين.

والميزان هنا أفرده، قال: «وَالْمِيزَانِ» وهو قولٌ لكثيرٍ من العلماء بأنه يوم القيامة

ليس ثَمَّ إلا ميزان واحد، وأنَّ الجمع هنا في بعض الآيات في قوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧] أنَّ هذا على تعدد الموزونات وليس على تعدد الموازين.

والصحيح أنَّ الموازين متعددة؛ لأنَّ الله ﷻ جَمَعَهَا فقال: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ﴾، وهذا ظاهِرٌ في إرادة الموازين حقيقة وليست الموزونات؛ لأنَّ الموزونات لا يقال عنها إنها تُوضَع، قال: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، والموزونات لا توصف بأنها تُوضَع، ولا تُوصَف بأنها قسط أيضًا.

فإذًا ﴿ٱلْقِسْطَ﴾، يعني: العادلة التي لا تظلم في الوزن، هذه متعددة على ظاهر الآية.

وجاء في السنة أنَّ الميزان له كِفتان؛ كفة توضع فيها السيئات، وكفة توضع فيها الحسنات، فمن ثقلت كفة حسناته أفْلَح وأَنْجَح ودَخَلَ الجنة، ومن ثقلت كفة سيئاته فهو مُعَرَّضٌ لوعيد الله ﷻ.

قال بعض العلماء من السنة في عقائدهم: إنَّ الميزان له كفتان وله لسان.

وكون الميزان له لسان كما ذكره ابن قدامة في اللمعة وذكره غيره، هذا لا أحفظ فيه دليلًا واضحًا -أو ما اطَّلَعْتُ فيه على دليل واضح-، لكن أخذوه من أنَّ ظاهر الوزن في الرُّجْحَان يتبين باللسان، فأَعْمَلُوا ظاهر اللفظ وجعلوا ذلك مثبتًا لوجود اللسان، فينبغي أن تكون محل بحث.

الذي يوزن في الميزان ثلاثة أشياء:

١ - يوزن الإنسان نفسه، كما جاء عن النبي ﷺ أنه قال لما ضَحِكُوا من دقة ساقي عبدالله بن مسعود: «**أتضحكون من دقة ساقيه، والذي نفسي بيده لهما في الميزان يوم القيامة أثقل من أحد**»[٢٠٨].

٢ - ويوزن أيضًا العمل، فالعمل الصالح يُوضَع في كفة، والعمل السيئ يوضع في كفة.

٣ - ويوزن أيضًا صحائف العمل، الصحائف التي تُكْتَبُ فيها الأعمال توزن.

---

(٢٠٨) سبق تخريجه.

وهذا من عِظَم عدل الله ﷻ و عِظَمِ إرادته أن يقطع عن العبد العذر، وأن يكون حجة العبد عليه من نفسه وعمله وصحائف عمله.

المسألة التاسعة:

وهذه المسألة في ترتيب هذه الأشياء يوم القيامة، وهي مسألة مهمة.

فإنَّ ما يحصل يوم القيامة وما يكون فيه الذي جاء في الكتاب والسنة أشياء كثيرة، مثل ما ذَكَر قيام الناس، الحوض، الميزان، الصحف، الحساب، العرض، القراءة، تطاير الصحف، الكتاب، الصراط، الظلمة، هذه أشياء متنوعة، فكيف ترتيبها؟

الظاهر والذي قَرَّرَهُ المحققون من أهل العلم أنَّ ترتيبها كالآتي:

١ - إذا بُعث الناس وقاموا من قبورهم ذهبوا إلىٰ أرض المحشر، ثم يقومون في أرض المحشر قيامًا طويلًا، تشتد معه حالهم وظمؤُهُم، ويخافون في ذلك خوفًا شديدًا؛ من طول المقام ويقينهم بالحساب وما سيُجري الله ﷻ عليهم.

٢ - فإذا طال المُقام رَفَعَ الله ﷻ لنبيه ﷺ أولًا حوضه المورود، فيكون حوض النبي ﷺ في عرصات القيامة إذا اشتد قيامهم لرب العالمين في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة.

فمن مات علىٰ سنّته غير مُغَيِّرٍ ولا مُحْدِثٍ ولا مُبَدِّل وَرَدَ عليه الحوض وسُقِيَ منه فيكونُ أول الأمان له أن يكون مَسْقِيًّا من حوض نبينا ﷺ، ثم بعدها يُرْفَعُ لكل نبي حوضه، فيُسْقَىٰ منه صالح أمته.

٣ - ثم يقوم الناس مقامًا طويلًا، ثم تكون الشفاعة العظمىٰ -شفاعة النبي ﷺ- بأن يُعَجِّلَ الله ﷻ حساب الخلائق في الحديث الطويل المعروف أنهم يسألونها آدم ثم نوحًا ثم إبراهيم إلىٰ آخره، فيأتون إلىٰ النبي ﷺ ويقولون له: يا محمد، ويصِفُونَ له الحال وأن يقي الناس الشدة بسرعة الحساب، فيقول ﷺ بعد طلبهم اشفع لنا عند ربك: «**أنا لها، أنا لها**»، فيأتي عند العرش فيخر فيحمد الله ﷻ بمحامد يفتحها الله ﷻ عليه، ثم يقال: يا محمد ارفع رأسك وسل تُعْطَ واشْفَع تُشَفَّع. فتكون شفاعته العظمىٰ في تعجيل الحساب.[٢٠٩]

٤ - بعد ذلك يكون العرض -عرض الأعمال.

---

(٢٠٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٤٧٦)، ومُسْلِم (١٩٣)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

٥ - ثم بعد العرض يكون حساب.

٦ - وبعد الحساب الأول تتطاير الصحف، والحساب الأول من ضمن العرض؛ لأنه فيه جدال ومعاذير، ثُمَّ بعد ذلك تتطاير الصحف ويُؤْتَىٰ أهل اليمين كتابهم باليمين، وأهل الشمال كتابهم بشمالهم فيكون قراءة الكتاب.

٧ - ثم بعد قراءة الكتاب يكون هناك حساب أيضًا لقطع المعذرة وقيام الحجة بقراءة ما في الكتب.

٨ - ثم بعدها يكون الوزن، الميزان، فتوزن الأشياء التي ذكرنا.

٩ - ثم بعد الميزان ينقسم الناس إلىٰ طوائف وأزواج؛ أزواج بمعنىٰ كل شكل إلىٰ شكله، وتُقَام الألوية -ألوية الأنبياء- لواء محمد ﷺ، ولواء إبراهيم، ولواء موسىٰ إلىٰ آخره، ويتنوع الناس تحت اللواء بحسب أصنافهم، كل شَكْلٍ إلىٰ شكله.

والظالمون والكفرة أيضًا يُحْشَرُونَ أزواجًا؛ يعني: متشابهين كما قال: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣]؛ يعني: بأزواجهم -يعني أشكالهم ونُظَرَاءَهُم- فيُحْشَر علماء المشركين مع علماء المشركين، ويُحْشَر الظلمة مع الظلمة، ويُحْشَر منكرو البعث مع منكري البعث، ويُحْشَر منكرو الرسالة وهكذا في أصناف.

١٠ - ثُمَّ بعد هذا يَضْرِبُ الله ﷻ الظُّلمة قبل جهنم والعياذ بالله، فيسير الناس بما يُعْطَونَ من الأنوار، فتسير هذه الأمة وفيهم المنافقون، ثُمَّ إذا ساروا علىٰ أنوارهم ضُرِبَ السُّور المعروف ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ الآيات [الحديد: ١٣، ١٤]، فيُعْطِي الله ﷻ المؤمنين النور فيُبْصِرُون طريق الصراط، وأما المنافقون فلا يُعْطَون النور فيكونون مع الكافرين يتهافتون في النار، يمشون وأمامهم جهنم والعياذ بالله.

١١ - ثم يأتي النبي ﷺ أولًا ويكون علىٰ الصراط، ويسأل الله ﷻ له ولأمته فيقول: «اللهم سلّم سلم، اللهم سلّم سلم». فَيَمُر ﷺ وتَمُرُّ أمته علىٰ الصراط، كُلٌّ يمر بقدر عمله ومعه نور أيضًا بقدر عمله، فيمضي مَنْ غَفَرَ الله ﷻ له، ويسقط في النار في طبقة الموحّدين من شاء الله ﷻ أن يُعَذبه.

ثم إذا انتهوا من النار اجتمعوا في عَرَصَات الجنة يعني في السّاحات التي أعدها الله ﷻ؛ لأن يُقْتَصَّ أهل الإيمان بعضهم من بعض ويُنْفَى الغل حتى يدخلوا الجنة وليس في قلوبهم غل.

١٢ - فيدخل الجنة أول الأمر بعد النبي ﷺ فقراء المهاجرين، فقراء الأنصار إلى آخره ثم فقراء الأمة، ويُؤَخَر الأغنياء؛ لأجل الحساب الذي بينهم وبين الخلق، ولأجل محاسبتهم على ذلك.

إلى آخر ما يحصل في ذلك مما جاء في القرآن العظيم.



الدرس الثالث والثلاثون:

الإيمان بالجنة والنار

٨٣- وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ(٢١٠)، وإن الله تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ(٢١١)، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❑ قوله: «وَالجَنَّةُ والنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لاَ تَفْنَيَانِ أَبَدًا ولاَ تَبِيدان، فإنَّ الله تعالى خَلَقَ

---

(٢١٠) قَالَ العَلَّامَةُ الألبَانِي:

❑ قوله: «وَالجَنَّةُ والنَّارُ مَخْلُوقَتَان، لاَ تَفْنَيانِ أَبَدًا ولاَ تَبِيدان»:

●اعلم أن النار في الآخرة ناران: نار تفنى، ونار تبقى أبدًا لا تفنى؛ **فالأولى**: هي نار العصاة المذنبين من المسلمين، **والأخرى**: نار الكفار والمشركين، هذا خلاصة ما حرره ابن القيم في «الوابل الصيب» وهو الحق الذي لا ريب فيه، وبه تجتمع الأدلة.

فلا تغتر بما ذكره الشارح هنا، وابن القيم في «شفاء العليل» و«حادي الأرواح» مما قد ينافي هذا؛ الذي لخصته؛ فإنهما لم يتبنيا ذلك، وليس فيه أي دليل صريح صحيح يدل على فناء نار الكافرين، والله -تعالى- كما قال في أهل الجنة: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[الحجر:٤٨] قال مثله في الكافرين: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾[البقرة:١٦٧].

وما روي عن عمر وغيره لا يصح إسناده، كما بينته في تعليقي على «الشرح» فتنبه، ثم في «الأحاديث الضعيفة» المجلد الثاني (٦٠٦ ، ٦٠٧)، وسيصدر قريبًا بإذن الله.(وهو من مطبوعات مكتبة المعارف، وقد صدر من هذه السلسلة إلى الآن سبعة مجلدات).

(٢١١) قَالَ العَلَّامَةُ الألبَانِي:

❑ قوله: «وَكُلٌّ يَعْمَلُ لما قَدْ فُرِغَ لَهُ»:

●**يشير إلى قوله ﷺ: «فرغ الله إلى كل عبد من خمس: من أجله، ورزقه، وأثره، ومضجعه، وشقي أو سعيد» وهو حديث صحيح مخرج في «المشكاة» (١١٣) و(السنة) (٣٠٣ - ٣٠٩)، والأحاديث في معناه كثيرة معروفة.**

الجَنَّةَ والنَّارَ قَبْلَ الخَلْقِ، وخَلَقَ لَهُما أَهْلًا»:

●أما قوله: «**إن الجنة والنار مخلوقتان**»، اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السنة، حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية، فأنكرت ذلك، وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة!! وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة لما يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا!! وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مُشَبِّهةُ في الأفعال، ودخل التجهُّم فيهم، **فصاروا** مع ذلك مُعطِّلة! وقالوا: خلق الجنة قبل الجزاء عبث؛ لأنها تصير معطلة مُددًا متطاولة!! فردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب تعالى، وحرَّفوا النصوص عن مواضعها، وضللوا وبدَّعوا من خالف شريعتهم.

فمن نصوص الكتاب: قوله تعالى عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران:١٣٣] ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد:٢١]. وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران:١٣١]، ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۝٢١ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا﴾ [النبأ:٢١، ٢٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم:١٣-١٥].

وقد رأى النبي ﷺ سدرة المنتهى، ورأى عندها جنة المأوى، كما في «الصحيحين»، من حديث أنس رضي الله عنه، في قصة الإسراء، وفي آخره: «**ثم انطلق بي جبريل حتى أتى سدرة المنتهى، فغشيها ألوان لا أدري ما هي، قال: ثم دخلت الجنة، فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك**»[٢١٢]. وفي «الصحيحين» من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن أحدكم إذا مات عُرِض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة**»[٢١٣].

وتقدم حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وفيه: «**ينادي مناد من السماء: أن صدق عبدي، فَأَفْرُشُوهُ من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة، قال: فيأتيه من روحها وطيبها...**»[٢١٤].

وتقدم حديث أنس بمعنى حديث البراء.

---

(٢١٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٣٤٢)، ومُسْلِم (١٦٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢١٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٧٩)، ومُسْلِم (٢٨٦٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢١٤) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٧٥٣)، وأَحْمَدُ (٤/٢٨٧)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

وفي «صحيح مسلم»، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: خسفت الشمس على في حياة الله ﷺ، فذكرت الحديث، وفيه: وقال رسول الله ﷺ: «**رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدتم به، حتى لقد رأيتني آخذ قِطْفًا من الجنة حين رأيتموني أُقَدِّم، ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها بعضًا حين رأيتموني تأخَّرت**»[٢١٥].

وفي «الصحيحين»، واللفظ للبخاري، عن عبدالله بن عباس، قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، وفيه: فقالوا: يا رسول الله، رأيناك تناولت شيئًا في مقامك، ثم رأيناك تكعكعت؟ فقال: «**إني رأيت الجنة، فتناولت عنقودًا، ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار، فلم أرَ منظرًا كاليوم قط أفظع، ورأيت أكثر أهلها النساء.** قالوا: بِمَ يا رسول الله؟ **قال: يكفرن**، قيل: أيكفرن بالله؟ **قال: يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله، ثم رأت منك شيئًا، قالت: ما رأيت خيرًا قط!!**»[٢١٦]. وفي «صحيح مسلم» من حديث أنس: «**وايم الذي نفسي بيده، لو رأيتم ما رأيت، لضحكتم قليلًا ولبكيتم كثيرًا**». قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «**رأيت الجنة والنار**»[٢١٧].

وفي «الموطأ والسنن»، من حديث كعب بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما نسمة المؤمن**[٢١٨] **طير يعلق في شجر الجنة، حتى يرجعها الله إلى جسده يوم القيامة**»[٢١٩]. وهذا صريح في دخول الروح الجنة قبل يوم القيامة. وفي «صحيح مسلم» و«السنن» و«المسند»، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «**لما خلق الله الجنة والنار، أرسل جبريل إلى الجنة، فقال: اذهب، فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها وإلى ما أعد الله لأهلها فيها، فرجع، فقال: وعزتك، لا يسمع بها أحد إلا دخلها، فأمر بالجنة، فحفت بالمكاره، فقال:**

---

(٢١٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١١٥٤)، ومُسْلِم (٩٠١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢١٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٠٥٢)، ومُسْلِم (٩٠٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢١٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (٤٢٦)، والنَّسَائِيّ (١٣٦٣) بنحوه، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢١٨) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

هذا المبحث في كتاب «حادي الأرواح» لابن القيم.

(٢١٩) أَخْرَجَه مالك في «الموطأ» (٥٦٨)، والنَّسَائِيّ (٢٠٧٣)، من حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن النَّسَائِيّ».

ارجع فانظر إليها وإلىٰ ما أعددت لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، ثم رجع فقال: وعزتك، لقد خشيت أن لا يدخلها أحد، قال: ثم أرسله إلىٰ النار، قال: اذهب، فانظر إليها وإلىٰ ما أعددت لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، فإذا هي يركب بعضها بعضًا، ثم رجع فقال: وعزتك، لا يدخلها أحد سمع بها، فأمر بها فحفت بالشهوات، ثم قال: اذهب، فانظر إلىٰ ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها، فرجع فقال: وعزتك، لقد خشيت أن لا ينجو منها أحد إلا دخلها»(٢٢٠)، ونظائر ذلك في السنة كثيرة.

وأما علىٰ قول من قال: إن الجنة الموعود بها هي الجنة التي كان فيها آدم ثم أخرج منها، فالقول بوجودها الآن ظاهر، والخلاف في ذلك معروف.

وأما شبهة من قال: إنها لم تخلق بعدُ، وهي أنها لو كانت مخلوقة الآن؛ لوجب اضطرارًا أن تفنىٰ يوم القيامة، وأن يهلك كل من فيها ويموت؛ لقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقد روىٰ الترمذي في «جامعه»، من حديث ابن مسعود ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لقيت إبراهيم ليلة أسري بي، فقال: يا محمد، أقرئ أمتك مني السلام، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة، عذبة الماء، وأنها قيعان، وأن غراسها: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر**»(٢٢١)، قال: هذا حديث حسن غريب.

وفيه أيضًا من حديث أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: «**من قال: سبحان الله وبحمده، غرست له نخلة في الجنة**»(٢٢٢)، قال: هذا حديث حسن صحيح، قالوا: فلو كانت مخلوقة مفروغًا منها لم تكن قيعانًا، ولم يكن لهذا الغراس معنىٰ.

---

(٢٢٠) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٧٤٤)، والتِّرْمِذِيّ (٢٥٦٠)، من حديث أبي هريرة ﵁.

(٢٢١) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٤٦٢)، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي»، وانفرد به من حديث ابن مسعود ﵁.

(٢٢٢) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٤٦٤)، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي»؛ وانفرد به من حديث جابر بن عبد الله ﵄.

قالوا: وكذا قوله تعالىٰ عن امرأة فرعون إنها قالت: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم:١١].

فالجواب: إنكم إن أردتم بقولكم: إنها الآن معدومة بمنزلة النفخ في الصور وقيام الناس من القبور، فهذا باطل، يردُّه ما تقدم من الأدلة وأمثالها مما لم يذكر. وإن أردتم أنها لم يكمل خلق جميع ما أعدَّ الله فيها لأهلها، وأنها لا يزال الله يحدث فيها شيئًا بعد شيء، وإذا دخلها المؤمنون، أحدث الله فيها عند دخولهم أمورًا أُخر، فهذا حق لا يمكن رده، وأدلتكم هذه إنما تدل علىٰ هذا القدر.

وأما احتجاجكم بقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨] فأتيتم من سوء فهمكم معنىٰ الآية، واحتجاجكم بها علىٰ عدم وجود الجنة والنار الآن نظير احتجاج إخوانكم بها علىٰ فنائهما وخرابهما وموت أهلهما!! فلم تُوفَّقوا أنتم ولا إخوانكم لفهم معنىٰ الآية، وإنما وُفِّق لذلك أئمة الإسلام.

فمن كلامهم: أن المراد كل شيء مما كتب الله عليه الفناء والهلاك هالك، والجنة والنار خلقتا للبقاء لا للفناء، وكذلك العرش، فإنه سقف الجنة.

وقيل: المراد إلا ملكه.

وقيل: إلا ما أريد به وجهه.

وقيل: إن الله تعالىٰ أنزل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦]، فقالت الملائكة: هلك أهل الأرض، وطمعوا في البقاء، فأخبر تعالىٰ عن أهل السماء والأرض أنهم يموتون، فقال: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾؛ لأنه حي لا يموت، فأيقنت الملائكة عند ذلك بالموت.

وإنما قالوا ذلك توفيقًا بينها وبين النصوص المحكمة، الدالة علىٰ بقاء الجنة، وعلىٰ بقاء النار أيضًا، علىٰ ما يُذكر عن قريب، إن شاء الله تعالىٰ.

وقوله: «لا تفنيان أبدًا» ولا تبيدان هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف.

وقال ببقاء الجنة وفناء النار جماعة منهم من السلف والخلف، والقولان مذكوران في كثير من كتب التفسير وغيرها.

وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطِّلة، وليس له سلف قط، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السنة، وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض، وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده، وهو امتناع وجود ما لا يتناهىٰ من الحوادث! وهو عمدة أهل الكلام المذموم التي استدلوا بها علىٰ حدوث الأجسام، وحدوث ما لم يَخْلُ من الحوادث، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم؛ فرأىٰ الجهم أن ما يمنع من حوادث لا أول لها في الماضي، يمنعه في المستقبل.

فدوام الفعل عنده علىٰ الرب في المستقبل ممتنع، كما هو ممتنع عنده عليه في الماضي!! وأبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة، وافقه علىٰ هذا الأصل، لكن قال: إن هذا يقتضي فناء الحركات!! فقال بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتىٰ يصيروا في سكون دائم، لا يقدر أحد منهم علىٰ حركة، وقد تقدم الإشارة إلىٰ اختلاف الناس في تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، وهي مسألة دوام فاعلية الرب تعالىٰ، وهو لم يزل ربًّا قادرًا فعالًا لما يريد، فإنه لم يزل حيًّا عليمًا قديرًا.

ومن المحال أن يكون الفعل ممتنعًا عليه لذاته، ثم ينقلب فيصير ممكنًا لذاته من غير تجدُّد شيء، وليس للأول حدٌّ محدود حتىٰ يصير الفعل ممكنًا له عند ذلك الحد، ويكون قبله ممتنعًا عليه؛ فهذا القول تصوره كاف في الجزم بفساده؛ فأما أبدية الجنة، وأنها لا تفنىٰ ولا تبيد، فهذا مما يعلم بالضرورة أن الرسول ﷺ أخبر به، قال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود:١٠٨]، أي: غير مقطوع، ولا ينافي ذلك قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾.

واختلف السلف في هذا الاستثناء: فقيل: معناه إلا مدة مكثهم في النار، وهذا يكون لمن دخل منهم إلىٰ النار ثم أُخرج منها، لا لُكلِّهم، وقيل: إلا مدة مقامهم في الموقف، وقيل: إلا مدة مقامهم في القبور والموقف، وقيل: هو استثناء استثناه الرب ولا يفعله، كما تقول: والله لأضربنك إلا أن أرىٰ غير ذلك، وأنت لا تراه، بل تجزم بضربه، وقيل: «إلا» بمعنىٰ الواو، وهذا علىٰ قول بعض النحاة، وهو ضعيف.

وسيبويه يجعل «إلا» بمعنى «لكن»، فيكون الاستثناء منقطعًا، ورجَّحه ابن جرير، وقال: إن الله -تعالى- لا خلف لوعده، وقد وصل الاستثناء بقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾.

قالوا: ونظيره أن تقول: أسكنتك داري حولًا إلا ما شئت؛ أي: سوى ما شئت، أو لكن ما شئت من الزيادة عليه.

وقيل: الاستثناء لإعلامهم بأنهم مع خلودهم في مشيئة الله لا أنهم يخرجون عن مشيئته، ولا ينافي ذلك عزيمته وجزمه لهم بالخلود[٢٢٣]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ [الإسراء:٨٦]؛ وقوله تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى:٢٤]، وقوله: ﴿قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾ [يونس:١٦].

ونظائره كثيرة، يخبر عباده سبحانه أن الأمور كلها بمشيئته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

وقيل: إن «ما» بمعنى «مَن»، أي: إلا من شاء الله دخوله النار بذنوبه من السعداء.

وقيل غير ذلك، وعلى كل تقدير فهذا الاستثناء من المتشابه، وقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ محكم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص:٥٤]، وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد:٣٥][٢٢٤]، وقوله: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر:٤٨].

وقد أكد الله خلود أهل الجنة بالتأبيد في عدة مواضع من القرآن، وأخبر أنهم ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الدخان:٥٦]، وهذا الاستثناء منقطع، وإذا ضممته إلى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود:١٠٨] تبين لك المراد من الآيتين.

واستثناء الوقت الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود، كاستثناء الموتة

---

(٢٢٣) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر «مجموع الفتاوى» (٤٨/٢).

(٢٢٤) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (ص٢٥١) من «حادي الأرواح».

الأولىٰ من جملة الموت، فهذه موتة تقدمت علىٰ حياتهم الأبدية، وذاك مفارقة للجنة تقدمت علىٰ خلودهم فيها.

والأدلة من السنة علىٰ أبدية الجنة ودوامها كثيرة، كقوله ﷺ: «**من يدخل الجنة ينعم ولا يبأس، ويخلد ولا يموت**»(٢٢٥).

وقوله: «**ينادي منادٍ: يا أهل الجنة، إن لكم أن تصحوا فلا تسقموا أبدًا، وأن تشبوا فلا تهرموا أبدًا، وأن تحيوا فلا تموتوا أبدًا**»(٢٢٦).

وتقدم ذكر ذبح الموت بين الجنة والنار، ويقال: «**يا أهل الجنة، خلود فلا موت، ويا أهل النار، خلود فلا موت**»(٢٢٧).

وأما أبدية النار ودوامها، فللناس في ذلك ثمانية أقوال:

أحدها: أن من دخلها لا يخرج منها أبد الآباد، وهذا قول الخوارج والمعتزلة.

والثاني: أن أهلها يعذبون فيها، ثم تنقلب طبيعتهم وتبقىٰ طبيعة نارية يتلذذون بها لموافقتها لطبعهم! وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائي.

الثالث: أن أهلها يعذبون فيها إلىٰ وقت محدود، ثم يخرجون منها، ويخلفهم فيها قوم آخرون(٢٢٨)، وهذا القول حكاه اليهود للنبي ﷺ، وأكذبهم فيه، وقد أكذبهم الله تعالىٰ، فقال عز من قائل: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً ۚ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدًا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓ ۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ۝٨٠ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٠، ٨١].

الرابع: يخرجون منها، وتبقىٰ علىٰ حالها ليس فيها أحد.

---

(٢٢٥) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٥٢٦)، وله أصل عند مُسْلِم (٢٨٣٦)، ولفظه: «من يدخل الجنة ينعم لا يبأس، لا تبلىٰ ثيابه، ولا يفنىٰ شبابه»، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٢٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٨٣٧)، والتِّرْمِذِيّ (٣٢٤٦)، من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٢٢٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٤٥٣)، ومُسْلِم (٢٨٤٩)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢٢٨) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر الباب السابع والستين من «حادي الأرواح» (ص٢٩٨).

الخامس: أنها تفنىٰ بنفسها؛ لأنها حادثة، وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه!! وهذا قول الجهم وشيعته، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار، كما تقدم.

السادس: تفنىٰ حركات أهلها ويصيرون جمادًا، لا يحسون بألم، وهذا قول أبي الهُذيل العلَّاف كما تقدم.

السابع: أن الله يخرج منها من يشاء، كما ورد في السنة، ثم يبقيها ما يشاء، ثم يفنيها، فإنه جعل لها أمدًا تنتهي إليه.

الثامن: أن الله تعالىٰ يخرج منها من يشاء، كما ورد في السنة، ويبقىٰ فيها الكفار، بقاء لا انقضاء له، كما قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وما عدا هذين القولين الأخيرين ظاهرُ البطلان، وهذان القولان لأهل السنة ينظر في دليلهما.

فمن أدلة القول الأول منهما: قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:١٢٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٦، ١٠٧].

ولم يأتِ بعد هذين الاستثناءين ما أتىٰ بعد الاستثناء المذكور لأهل الجنة، وهو قوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ:٢٣].

وهذا القول -أعني القول بفناء النار دون الجنة- منقول عن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وغيرهم.

وقد روىٰ عبد بن حميد في تفسيره المشهور، بسنده إلىٰ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: «لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج، لكان لهم علىٰ ذلك وقت يخرجون فيه»[٢٢٩]، ذكر ذلك في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾، قالوا: والنار موجب غضبه، والجنة موجب رحمته.

---

(٢٢٩) هذا الأثر ضعيف بسبب الانقطاع بين عمر والحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ، فلم يسمع الحسن من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومراسيل الحسن عند الائمة واهية، لأنه كان يأخذ عن كل أحد، كما قال ذلك ابن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ.
فقد قال الدارقطني في «السنن» (١/١٧١): «وقد روىٰ عاصم الأحول عن محمد بن سيرين وكان عالمًا بأبي العالية وبالحسن، فقال لاتأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية فإنهما لايُباليَان عن من أخذا»، وقد ضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «شرح الطحاوية»، برقم، (٦٠١).

وقد قال ﷺ: «**لما قضىٰ الله الخلق، كتب كتابًا، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي**»[٢٣٠].

وفي رواية: «**تغلب غضبي**»[٢٣١].

رواه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قالوا: والله -سبحانه- يخبر عن العذاب أنه: ﴿عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأنعام:١٥]، و﴿أَلِيمٖ﴾ [هود:٢٦]، و﴿عَقِيمٍ﴾ [الحج:٥٥]، ولم يخبر ولا في موضع واحد عن النعيم أنه نعيم يوم، وقد قال تعالىٰ: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ﴾[٢٣٢] [الأعراف:١٥٦]، وقال تعالىٰ حكاية عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر:٧].

فلا بد أن تسع رحمته هؤلاء المعذبين، فلو بقوا في العذاب لا إلىٰ غاية لم تسعهم رحمته، وقد ثبت في الصحيح تقدير يوم القيامة بخمسين ألف سنة[٢٣٣]، والمعذبون فيها متفاوتون في مدة لبثهم في العذاب بحسب جرائمهم، وليس في حكمة أحكم الحاكمين، ورحمة أرحم الراحمين أن يخلق خلقًا يعذِّبهم أبد الآباد عذابًا سرمدًا لا نهاية له، وأما أنه يخلق خلقًا ينعم عليهم، ويحسن إليهم نعيمًا سرمدًا، فمن مقتضىٰ الحكمة، والإحسان مراد لذاته، والانتقام مراد بالعرض.

قالوا: وما ورد من الخلود فيها، والتأبيد، وعدم الخروج، وأن عذابها مقيم، وأنه غرام: كُلُّه حق مسلَّم، لا نزاع فيه، وذلك يقتضي الخلود في دار العذاب ما دامت باقية، وإنما يخرج منها في حال بقائها أهل التوحيد؛ ففرق بين من يخرج من الحبس وهو

---

(٢٣٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٢٢)، وابْنُ مَاجَه (١٨٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٣١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٠٤)، ومُسْلِم (٢٧٥١) بنحوه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٣٢) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (٢٥٤-٢٧٩) من «حديث الأرواح».

(٢٣٣) ينظر ما أَخْرَجَه مُسْلِم واللفظ له (٩٨٧)، وأَبُو دَاوُد (١٦٥٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة، لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوىٰ بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة».

حبس على حاله، وبين من يبطل حبسه بخراب الحبس وانتقاضه.

ومن أدلة القائلين ببقائها، وعدم فنائها: قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة:٣٧]، ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف:٧٥]، ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ:٣٠]، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [البينة:٨]، ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر:٤٨]، ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة:١٦٧]، ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف:٤٠]، ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر:٣٦]، ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان:٦٥]؛ أي: مقيمًا لازمًا.

وقد دلت السنة المستفيضة أنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وأحاديث الشفاعة صريحة في خروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكم مختص بهم، فلو خرج الكفار منها لكانوا بمنزلتهم، ولم يختص الخروج بأهل الإيمان، وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما.

وقوله: «**وخلق لهما أهلًا**»: قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩] الآية.

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: **دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت: يا رسول الله، طوبى لهذا، عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل السوء ولم يدركه، فقال: «أو غير ذلك يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلًا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلًا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم»**(٢٣٤). رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢، ٣].

والمراد: الهداية العامة، وأعم منها الهداية المذكورة في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه:٥٠].

فالموجودات نوعان:

---

(٢٣٤) أخرجه مسلم (٢٦٦٢)، وأبو داود (٤٧١٣)، والنسائي (١٩٤٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

أحدهما: مسخَّر بطبعه، **والثاني** متحرك بإرادته فهدىٰ الأول لما سخره له طبيعة، وهدىٰ الثاني هداية إرادية تابعة لشعوره وعلمه بما ينفعه ويضره.

ثم قسم هذا النوع إلىٰ ثلاثة أنواع:

نوع لا يريد إلا الخير، ولا يتأتىٰ منه إرادة سواه، كالملائكة. ونوع لا يريد إلا الشر ولا يتأتىٰ منه إرادة سواه، كالشياطين. ونوع يتأتىٰ منه إرادة القسمين، كالإنسان.

ثم جعله ثلاثة أصناف:

صنفًا يغلب إيمانه ومعرفته وعقله هواه وشهوته، فيلتحق بالملائكة، وصنفًا عكسه، فيلتحق بالشياطين، وصنفًا تغلب شهوته البهيمية عقله، فيلتحق بالبهائم.

والمقصود: أنه سبحانه أعطىٰ الوجودين: العيني والعلمي، فكما أنه لا موجود إلا بإيجاده، فلا هداية إلا بتعليمه، وذلك كله من الأدلة علىٰ كمال قدرته، وثبوت وحدانيته، وتحقيق ربوبيته، سبحانه وتعالىٰ.

قوله: «فَمَنْ شَاءَ مِنْهُم إلىٰ الجَنَّةِ فضلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُم إلىٰ النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لما قَدْ فُرِغَ لَهُ، وصَائِرٌ إلىٰ مَا خُلِقَ لَهُ»:

●وقوله: «فمن شاء منهم إلىٰ الجنة فضلًا منه، ومن شاء منهم إلىٰ النار عدلًا منه»، إلخ. مما يجب أن يعلم: أن الله تعالىٰ لا يمنع الثواب إلا إذا منع سببه، وهو العمل الصالح، فإنه: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

وكذلك لا يعاقب أحدًا إلا بعد حصول سبب العقاب، فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورىٰ: ٣٠].

وهو سبحانه المعطي المانع، لا مانع لما أعطىٰ، ولا معطي لما منع.

لكن إذا مَنَّ علىٰ الإنسان بالإيمان والعمل الصالح، فلا يمنعه موجب ذلك أصلًا، بل يعطيه من الثواب والقُرْب ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر علىٰ قلب بشر وحيث منعه ذلك فلانتفاء سببه، وهو العمل الصالح.

ولا ريب أنه يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، لكن ذلك كله حكمة منه وعدل، فمنعه للأسباب التي هي الأعمال الصالحة من حكمته وعدله.

وأما المسببات بعد وجود أسبابها، فلا يمنعها بحال، إذا لم تكن أسبابًا صالحة،

إما لفسادٍ في العمل، وإما لسبب يعارض موجبه ومقتضاه، فيكون ذلك لعدم المقتضي، أو لوجود المانع.

وإذا كان منعه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح، وهو لم يُعْطَ ذلك ابتداء حكمةً منه وعدلًا؛ فله الحمد في الحالين، وهو المحمود على كل حال، كل عطاء منه فضل، وكل عقوبة منه عدل، فإنه تعالى حكيم يضع الأشياء في مواضعها التي تصلح لها، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[الأنعام:١٢٤]، وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣]، ونحو ذلك، وسيأتي لهذا زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❑ قوله: «وَالجَنَّةُ والنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لاَ تَفْنَيانِ أَبَدًا...» إلخ:

● أجمع أهل السنة والجماعة على أن الجنة والنار مخلوقتان؛ لأن أدلة الكتاب والسنة الدالة على ذلك، وقصة آدم ودخوله الجنة وإخراجه منها- معلومة عند كل من قرأ القرآن الكريم أو سمعه.

ويرحم الله ابن القيم حيث قال[٢٣٥].

فحيَّ على جنات عدن فإنها   منازلنا الأُوْلى وفيها المُخَيَّمُ

وقد وردت الأحاديث الكثيرة، الدالة على وجود الجنة والنار.

كما في حديث صلاة الكسوف الذي صرح به النبي ﷺ في رؤية الجنة والنار[٢٣٦].

وأجمع أهل السنة والجماعة على أن الجنة لا تفنى ولا تبيد؛ لقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ

---

(٢٣٥) انظر: «حادي الأرواح» (ص٧).

(٢٣٦) رواه أنس رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، فلما قضى الصلاة أقبل علينا بوجهه فقال: «أيها الناس، إني إمامكم؛ فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف؛ فإني أراكم أمامي ومن خلفي»، ثم قال: «والذي نفس محمد بيده، لو رأيتم ما رأيت؛ لضحكتم قليلًا، ولبكيتم كثيرًا» قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «رأيت الجنة والنار». أَخْرَجَه مُسْلِم، كتاب (٤٢٦)، والنَّسَائِيّ (١٣٦٣)، بنحوه من حديث أنس رضي الله عنه.

وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد:٣٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ [هود:١٠٨]، وغير ذلك من الأدلة.

وأما النار: فكذلك عند جمهور السلف: لا تفنىٰ ولا تبيد، ولا يخرج منها أحد من أهلها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة:١٦٧]. بل أهل الجنة وأهل النار خالدون فيهما.

كما جاء في الحديث الصحيح: «**يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويا أهل النار خلود ولا موت**»(٢٣٧).

وقد نُقل عن بعض العلماء السالفين القول بفناء النار، ونُسب ذلك إلىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، ولكنه لم يثبت عنه.

وكذلك تلميذه ابن القيم بسط القول في هذه المسألة في كتابيه«شفاء العليل» و«حادي الأرواح» ولكنه لم يجزم بفناء النار(٢٣٨).

بل قال بعد أن ذكر أكثر من عشرين دليلًا علىٰ ذلك:

إن قيل: إلىٰ أين انتهىٰ قدمك في هذه المسألة العظيمة؟

قيل: إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]».

ولكنه صرح في كتاب «**الوابل الصيب**» أن الجنة والنار لا تفنيان، وأن النار التي تفنىٰ: نار عصاة الموحدين(٢٣٩).

تنبيه:

أورد ابن القيم في «شفاء العليل» و«حادي الأرواح» قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر:٤٨]. في حق أهل النار، **والصواب**: أنها قيلت في أهل الجنة، فليحفظ.

ثم اعلم أن مقصد أهل السنة الجماعة من ذكر خلق الجنة والنار وعدم فنائهما: الرد علىٰ الجهم وأتباعه المخالفين لنصوص الكتاب والسنة بآرائهم الباطلة، وعقائدهم الفاسدة.

وقد تصدىٰ ابن القيم وغيره من أهل السنة لحكاية أقوالهم والرد عليها ونصر السنة

---

(٢٣٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٧٣٠)، ومُسْلِم (٢٨٤٩)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢٣٨) انظر: «شفاء العليل» (ص٢٥٤)، و«حادي الأرواح» (ص٢٥٦).

(٢٣٩) انظر: «الوابل الصيب» (ص٢٤).

والذب عنها.

والجهم إنما سلك هذا المذهب الوخيم؛ طردًا للدليل عنده، وهو الدليل المسمى **بدليل الأكوان**؛ إذ مبناه على قطع التسلسل، وهو: منع حوادث لا أول لها، فكذلك يمتنع حوادث لا آخر لها.

والرد عليه مبسوط في النونية[٢٤٠]، وقد حكى ابن القيم قول الجهم في فناء الجنة والنار، ورد عليه في أبيات منها:

وقضى بأن النار لم تُخلق ولا — جنات عدن بل هما عدمانِ

فإذا هما خُلقا ليوم معادنا — فهما على الأوقات فانيتانِ

وتلطَّفَ العلافُ من أتباعه — فأتى بضحكة جاهل مَجَّانِ

قال الفناء يكون في الحركات لا — في الذات واعجبًا لِذَا الهذيانِ

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

ـ قوله: «وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ»:

● هذه الجملة فيها مسألتان:

الأولى: قوله: «**وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ**» مخلوقتان الآن وموجودتان الآن، خلافًا للمعتزلة، فالمعتزلة يقولون: إن الجنة والنار لم تخلقا؛ لكن يخلقهما الله يوم القيامة.

وما حجتهم؟ قالوا: إن خلقهما الآن عبث؛ لأنها تصير معطلة مددًا متطاولة، ولم يدخلها سكانها!

وهذا قول باطل مبني على جهل فاضح، ولهذا كان من مذهبهم إنكار عذاب القبر ونعيمه.

والحق الذي لا ريب فيه: أن الجنة والنار مخلوقتان الآن، والأدلة على هذا من الكتاب والسنة لا تحصى كثرة، فكل أدلة عذاب القبر ونعيمه، هي من أدلة وجود الجنة والنار؛ لأن عذاب القبر هو من النار، ونعيم القبر من الجنة، ومن أدلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ ۝١٥﴾ [النجم: ١٣-١٥]، وقال

(٢٤٠) انظر: «النونية» (ص٤٨، ٤٩).

تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۖ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ۝٤٦﴾ [غافر:٤٦]، وقال تعالىٰ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾ [نوح:٢٥].

وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: «**إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتىٰ يبعثك الله يوم القيامة**»(٢٤١)، وفي حديث البراء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إن المؤمن يفتح له باب إلىٰ الجنة، فيأتيه روحها وطيبها، ويفسح له في قبره مد بصره، وإن الكافر يفتح له باب إلىٰ النار، فيأتيه من حرها وسمومها ويضيق عليه قبره حتىٰ تختلف فيه أضلاعه**»(٢٤٢).

وفي حديث صلاة النبي ﷺ صلاة الكسوف أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا: يا رسول الله رأيناك تناولت شيئًا في مقامك هذا ثم رأيناك كففت؟ فقال: «**إني رأيت الجنة فتناولت منها عنقودًا ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار فلم أرَ كاليوم منظرًا قط**»(٢٤٣) وهذا يقتضي أنها موجودة.

وفي الحديث عن النبي ﷺ: «**لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلىٰ الجنة، فقال: انظر إليها وإلىٰ ما أعددت لأهلها فيها، قال: فجاءها ونظر إليها وإلىٰ ما أعد الله لأهلها فيها، قال: فرجع إليه قال: فوعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها، فأمر بها فحفت بالمكاره، فقال: ارجع إليها فانظر إلىٰ ما أعددت لأهلها فيها، قال: فرجع إليها فيها فإذا هي قد حفت بالمكاره، فرجع إليه، فقال: وعزتك لقد خفت أن لا يدخلها أحد، قال: اذهب إلىٰ النار فانظر إليها وإلىٰ ما أعددت لأهلها فيها فإذا هي يركب بعضها بعضًا، فرجع إليه، فقال: وعزتك لا يسمع بها أحد فيدخلها، فأمر بها فحفت بالشهوات، فقال: ارجع إليها، فرجع إليها، فقال: وعزتك لقد خشيت أن لا ينجو منها أحد إلا دخلها**»(٢٤٤)، ومثل حديث النبي ﷺ: «**تحاجت النار والجنة،**

---

(٢٤١) سبق تخريجه.

(٢٤٢) سبق تخريجه.

(٢٤٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٠٥٢)، ومُسْلِم (٩٠٧)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢٤٤) لم أقف عليه عند مُسْلِم، وأَخْرَجَه أَحْمَدُ (٢/٣٥٤)، وأَبُو دَاوُد (٤٧٤٤)، والتِّرْمِذِيّ (٢٥٦٠)، وقال: حسن صحيح، والنَّسَائِيّ في «الكبرىٰ» (٤٧٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه =

فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: فما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسَقَطُهم وعَجَزهم؟ فقال الله للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من اشاء من عبادي، وقال للنار: أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحد منكما مِلْؤها»(٢٤٥).

فهذا هو الحق الذي لا ريب فيه، والقول بأنهما لم تخلقا قول باطل مناقض لنصوص الكتاب والسنة.

قال العلامة ابن القيم في «النونية»:

يَا سِلْعَةَ الرَّحْمَنِ لَسْتِ رَخِيصَةً ... بَلْ أَنْتِ غَالِيَةٌ عَلَىٰ الْكَسْلانِ
يَـا سِلْعَةَ الرَّحْمَـنِ لَيْسَ يَنَالُهَـا ... فِـي الأَلْـفِ إِلَا وَاحِـدٌ لا اثْنَـانِ
يَـا سِلْعَةَ الرَّحْمَنِ مَـن ذَا كُفْؤُهَا ... إِلَّا أُولُـو التَّقْـوَىٰ مَـعَ الإِيمَـانِ
يَا سِلْعَةَ الرَّحْمَنِ سُـوقُكِ كَاسِدٌ ... بَيْـنَ الأَرَاذِلِ سِفْلَةِ الْحَيَـوَانِ
يَـا سِلْعَةَ الرَّحْمَنِ أَيْنَ الْمُشْـتَرِي ... فَلَقَـدْ عُرِضْـتِ بِأَيْسَـرِ الأَثْمَـانِ
يَا سِلْعَةَ الرَّحْمَنِ هَلْ مِن خَاطِبٍ ... فَالْمَهْـرُ قَبْـلَ الْمَـوْتِ ذُو إِمْكَانِ
يَا سِلْعَةَ الرَّحْمَنِ كَيْـفَ تَصَبَّرَ الْـ ... ـخُطَّـابِ عَنْـكِ وَهُـمْ ذَوُو إِيمَانِ
يَـا سِلْعَةَ الرَّحْمَـنِ لَـوْلَا أَنَّهَـا ... حُجِبَـتْ بِـكُلِّ مَـكَارِهُ الإِنْسَـانِ
مَـا كَانَ عَنْهَـا قَـطُّ مِـنْ مُتَخَلِّـفٍ ... وتَعَطَّلَـتْ دَارُ الْجَـزَاءِ الثَّانِـي
لَكِنَّهَـا حُجِبَـتْ بِـكُلِّ كَرِيهَـةٍ ... لِيُصَـدَّ عَنْهـا الْمُبْطِـلُ الْمُتَوَانِـي
وَتَنَالُهَـا الْهِمَـمُ الَّتي تَسْـمُو إِلَىٰ ... رُتَـبِ العُلَـىٰ بِمَشِـيئَةِ الرَّحْمَـنِ

والمسألة الثانية: مسألة فناء الجنة والنار، يقول الطحاوي: «**لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ**» بل هما باقيتان على الدوام.

فالجنة لا تفنى ونعيمها دائم، قال تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد:٣٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ۝٥٤﴾ [ص:٥٤]، وقال تعالى: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ۝١٠٨﴾

= العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع» برقم (٥٢١٠).

(٢٤٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٨٥٠)، ومُسْلِم (٢٨٤٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[هود:١٠٨]، وقال تعالىٰ: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ [التوبة:٢١، ٢٢].

وكذلك النار جاء فيها ما يدل على الدوام، قال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾﴾ [المائدة:٣٧]، وقال تعالىٰ: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ [الإسراء:٩٧]، ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج:٢٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الحجر:٤٨].

وذهب الجهم بن صفوان ومن تبعه إلىٰ فناء الجنة والنار، فعندهم أن المخلوقات يمتنع دوامها في الماضي، وكذلك دوامها في المستقبل.

وأجمع أهل السنة اجتماعًا قطعيًّا وسائر الفرق ما عدا الفرقة الضالة الجهمية علىٰ دوام الجنة، وأما النار فجمهور أهل السنة وسائر الطوائف علىٰ دوامها كذلك، وفيها قول آخر ذكره ابن القيم، فقد عُني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام علىٰ هذه المسألة كعادته في البحث إذا بحث مسألة أبدع فيها، وأتىٰ بكل ما يمكن من الاستدلال والحوار، والجواب والمناقشات في سائر المسائل الخلافية التي يتعرض لها، يذكر كل ما للطائفتين يرجح ترجيحًا ظاهرًا وبقوة، وتارة يعرض ويقف، وإذا عرض لأحد القولين يقول القائل: إنه يختار هذا، فإذا عرض القول الآخر قال: كأنه يختار الثاني، والذي يظهر أنه هكذا وقع له في هذه المسألة، فلما ذكر حجج القولين يظن الظان إذا قرأ استدلالاته للقول الآخر يظن أنه قائل به.

وأكثر ما نقوله هنا: إن القول لفناء النار قول مرجوح، ولكن لا يقال: إنه بدعة، ولا يبدع من قال به، ومن الناس من بدَّع من قال به، ومنهم من رمىٰ ابن تيمية بالقول به، وجزم بأنه قال: بفناء النار، وقالوا: إنه له اعتقادات فاسدة، وهذا يقوله المتجنون علىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية من خصومه الذين خالفهم في كثير من مسائل الاعتقاد، وقد ذكر ابن القيم أنه سال شيخ الإسلام عن مسألة فناء النار، فقال: هذه المسألة عظيمة كبيرة، ثم ذكر فيها القولين، ولم يذكر عن شيخه أنه ذهب إلىٰ القول بفناء النار خلافًا لمن ينسب إليه ذلك.

وقد أفاض شيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير القول بدوام الجنة

والنار والجواب عما استدل به للقول بفناء النار كقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧﴾ [هود:١٠٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ۝١٢٨﴾ [الأنعام:١٢٨] ذكر هذه المسألة عند هذه الآية في سورة الأنعام من كتابه «دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب».

وقد أجيب بأجوبة كثيرة عن قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ۝١٢٨﴾ [الأنعام:١٢٨] وأن المراد بهذا الاستثناء: مكثهم في القبور، أو لبثهم في الدنيا، أو في مواقف القيامة، هذه كلها أقوال ليست بالظاهرة؛ لأن المراد بيان خلودهم بعد ذلك: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود:١٠٧] وأحسن ما قيل: إن المراد بيان أن بقاءهم إنما هو بمشيئة الله، كما أن بقاء أهل الجنة في الجنة إنما هو بمشيئة الله، فبقاء الرب تعالىٰ ودوام وجوده ذاتي، أما بقاء أهل الجنة ابد الآباد فبإبقائه سبحانه وتعالىٰ ومشيئته.

☐ قوله: «وأن الله تَعَالَىٰ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَىٰ مَا خُلِقَ لَهُ»:

● هذا دخول في مسائل متعلقة بالقدر، وقد فرق الشيخ الكلام في القدر، كما فرق المسائل المتعلقة بأصول الإيمان؛ فيذكر مسائل تتعلق بالإيمان بالله، أو الملائكة، أو الرسل، أو باليوم الآخر، وهذه المسائل الآتية متعلقة بالقدر، وبالمسألة التي تقدمت وهي: خلق الجنة والنار.

يقول: «**وإن الله تَعَالَىٰ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ**»: هذا ظاهر، ولا يريد بالخلق جميع المخلوقات، الظاهر أنه يريد قبل خلق الناس؛ لأن الخلق تارة يطلق علىٰ جنس المخلوقات، وتارة يطلق علىٰ خصوص المكلفين، ولهذا قال: وخلق لهما أهلًا، أي: خلق الجنة والنار، ثم خلق لهما خلقًا من الجن والإنس، خلق آدم وحواء، ثم خلق ذريتهما إلىٰ آخر من يشاء الله تعالىٰ خلقه من هذا الجنس البشري، ومن الجن.

ويحتمل أن يكون مراده من قوله: «**وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا**»؛ أي: قدر لهما أهلًا، فـ«**خَلَقَ**» يأتي بمعنىٰ «أوجد» وبمعنىٰ «قدر»، والأول أظهر.

وقوله: «**فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ**»: هذا شروع في تقسيم الخلق، وأن الله سبحانه وتعالىٰ جعلهم فريقين: سعداء وأشقياء،

فمن العباد من خلقه للجنة، وبعمل أهل الجنة يعمل، ومنهم من خلقه للنار، وبعمل أهل النار يعمل، نعوذ بالله من النار.

فمن شاء الله له منهم أن يكون من أهل الجنة كان كذلك فضلًا من الله سبحانه وتعالىٰ، والله يؤتي فضله من يشاء، ومن شاء الله منهم إلىٰ النار عدلًا، فحكمه في عباده دائر بين الفضل والعدل، وهذا المعنىٰ ثناه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فقد تقدم قوله: «**يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا**».

والله تعالىٰ أعلم بعباده ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿٥٤﴾﴾ [الإسراء:٥٤]، ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٨﴾﴾ [الحجرات:٧، ٨]، ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [النساء:٦٩، ٧٠]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٤﴾﴾ [إبراهيم:٤]، هذا كله يرجع إلىٰ الإيمان بالقدر: الإيمان بعلم الله السابق لكل شيء، والإيمان بكتابته لمقادير الأشياء في أم الكتاب، والإيمان بعموم مشيئة الله، وأنه لا خروج لشيء من مشيئته، وأنه تعالىٰ خالق كل شيء، فبفضله تعالىٰ اهتدىٰ المهتدون، وبعدله تعالىٰ ضل الضالون: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة:٦، ٧] هذا دعاء حقيق بأن نعرف معناه وقدره وضرورتنا إلىٰ مضمونه، ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾ [يونس:٢٥].

فيجب الإيمان بالقدر، والإيمان بالقدر يشمل الإيمان بأن الله قد علم أهل الجنة من أهل النار، وكتب ذلك، ولهذا لما أخبر الرسول ﷺ بأنه «**ما من نفس إلا وقد علم مكانها من الجنة ومكانها من النار، قال رجل: افلا نتكل علىٰ كتابنا وندع العمل؟ فقال: اعملوا فكل ميسر، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة، فييسرون**

لعمل أهل الشقاوة»[٢٤٦]، وسئل النبي ﷺ: أرايت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه أشيء قضي عليهم ومضىٰ فيهم من قدر قد سبق أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم فقال: «**لا؛ بل شيء قضي عليهم ومضىٰ فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله** ﷻ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝﴾ [الشمس: ٧، ٨]»[٢٤٧].

والنظر للقدر في أمر الإيمان والكفر، والطاعة والمعصية من أعظم مداخل الشيطان؛ لأن الشيطان يوسوس ويقول: ما دام الأمر قد مضىٰ وسبق به القدر؛ فإن كنت من أهل الجنة فستكون من أهل الجنة! لا لن تكون من أهل الجنة إلا إذا عملت بسبب دخول الجنة، فلن يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، فمن سبق علم الله وكتابه بأنه من أهل الجنة، فلا بد أن يقوم به سبب دخولها، وإن لم يقم به سبب دخولها فوالله لا يدخلها، وكل مكلف لا بد أن يقم بأحد السببين: سبب دخول الجنة أو سبب دخول النار، والأعمال بالخواتيم.

وقوله: «**وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فَرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَىٰ مَا خُلِقَ لَهُ**»: وكل من الكلفين يعمل لما قد فرغ له من، و«**كُلٌّ**» **التنوين فيها عوض عن أحد**، «**يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فَرِغَ لَهُ**» منه «**وَصَائِرٌ إِلَىٰ مَا خُلِقَ لَهُ**» هذا شرح وتبسيط لما قبله، وهذا معنىٰ قوله ﷺ: «**فكل ميسر لما خلق له**» «**وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فَرِغَ لَهُ**» منه «**وَصَائِرٌ إِلَىٰ مَا خُلِقَ لَهُ**» فمن خلق للجنة فصائر إلىٰ الجنة، ومن خلق للنار فصائر إلىٰ النار، ولكن بالأسباب التي جعلها الله لذلك، فالنار أعدها الله للكافرين، ولن يخلد فيها إلا الكافرون، والجنة أعدت للمتقين، ولن يدخلها إلا نفس مؤمنة.

والأخذ بالأسباب هو فطرة فطر الله عليها العباد؛ لكن هناك أشياء ما ينظر بعض الناس للقدر فيها:

طلب الرزق فهو من جنس ما سبق به القدر من أمر السعادة والشقاوة، أفيقول عاقل: أنا أجلس ولا أطلب الرزق؛ لأنه سيأتيني؟! لا؛ بل إذا أصبح الناس نهضوا وانتشروا يطلبون الرزق.

---

(٢٤٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٤٧)، وغيره من حديث علي ﷺ.

(٢٤٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٤٩، ٢٦٥٠)، من حديث عمران بن حصين ﷺ.

نعم! قد يقوله الكسول تبريرًا لكسله وخموله ودعته.

وكما أنه موجب العقل والفطرة، فهو أيضًا موجب الشرع، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [الملك:١٥]، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:١٠].

فكيف يأتي هذا لأخطر الأشياء ويقول: إذا كنت من أهل الجنة فسأترك العمل! لا والله، من ترك الإيمان والطاعة اتكالًا على القدر، علمنا أنه إن مات على ذلك فهو من أهل النار، وكذا من نام عن صلاة الفجر قال: إن كان كتب لي أجر فسيجيئني بدون أن أقوم واصلي! فهل سيكتب له أجر؟!

الله سبحانه رتب المسببات على الأسباب، فهناك مسببات لا تكون إلا باسباب معينة، ولا يمكن تحصيلها إلا بهذا السبب المعين، كالولد فلا يمكن لأحد أن يولد له إلا بوطء.

أما الرزق فله أسباب متعددة، وطرق كسب كثيرة، بخلاف الولد؛ فلا يوجد إلا سبب واحد معين.

كذلك الجنة والنار، الجنة لا يمكن دخولها إلا بالإيمان والعمل الصالح، فمن فقد هذا السبب فإلى الضد والنقيض. نعوذ بالله!

فهذه مقامات عظيمة على المسلم أن يلجأ إلى ربه، ويسأله الثبات والتوفيق والهداية، ويلح بهذا الدعاء: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة:٦]، ويسأل الله حسن الخاتمة: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠١﴾ [يوسف:١٠١].

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❏ قوله: «وَالجَنَّةُ والنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لاَ تَفْنَيانِ أَبَدًا ولاَ تَبِيدانِ»:

●ومما يكون في يوم القيامة: الجنة دار المتقين، والنار دار المجرمين، قال الله تعالى في الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٣]، وقال في النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤] فهما داران باقيتان، وهما المستقر والنهاية.

❏ قوله: «فإنَّ الله تعالى خَلَقَ الجَنَّةَ والنَّارَ قَبْلَ الخَلْقِ، وخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا»:

●والجنة والنار مخلوقتان الآن، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، قال تعالى: ﴿أُعِدَّتْ

لِلْمُتَّقِينَ﴾، وقال: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ وأعدت: فعل ماضٍ، والنبي ﷺ كان عنده أصحابه، فسمعوا وجبة؛ -يعني: شيئًا سقط- فقال: «**أتدرون ما هذا؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**هذا حجر رمي به في جهنم منذ سبعين خريفًا، والآن وصل إلىٰ قعرها**»[٢٤٨] فدل علىٰ أن النار قد خُلقت. وقال عليه الصلاة والسلام في الحر والبرد: «**إنهما نفسان لجهنم: نفس في الشتاء وهو أشد ما تجدون من البرد، ونفس في الصيف وهو أشد ما تجدون من شدة الحر**»[٢٤٩]، وقال عليه الصلاة والسلام: «**إذا اشتد الحر فأبرِدوا بالصلاة؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم**»[٢٥٠].

وكذلك الميت في قبره يفتح له باب إلىٰ الجنة، والكافر يفتح له باب إلىٰ النار، فهذا يدل علىٰ وجود الجنة والنار، وأنكر هذا أهل الضلال، ويقولون: تخلقان يوم القيامة.

والله قدر للجنة أهلًا، وكذلك للنار أهلًا، فعلىٰ حسب عملهم يجازون.

❑ قوله: «فَمَنْ شَاءَ مِنْهُم إلىٰ الجَنَّةِ فضلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُم إلىٰ النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ»:

● الجنة لا تُنال بالعمل، إنما هو سبب، وإنما الجنة تُنال بفضل الله، فمهما عمل ابن آدم من الأعمال الصالحة وإن كثرت فإنها لا تقابل الجنة، إنما تنال بفضل الله ﷻ، والعمل الصالح سبب ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]؛ أي: بسبب ما كنتم تعملون.

ودخول النار بسببِ الكفر، عدلًا من الله، أدخله النار، لا بظلم، إنما أدخله بسبب عمله.

❑ قوله: «وَكُلٌّ يَعْمَلُ لما قَدْ فُرِغَ لَهُ، وصَائِرٌ إلىٰ مَا خُلِقَ لَهُ»:

● إن كان من أهل السعادة فإنه يعمل بعمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيعمل بعمل أهل الشقاوة، قال عليه الصلاة والسلام: «**اعملوا فكلٌّ ميسر لما خُلق له**»[٢٥١].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝٤ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٤-١٠]. فالأعمال هي التي تحكمك، إن كانت صالحة فأنت ميسر لليسرىٰ، وإن كانت سيئة فأنت ميسر للعسرىٰ.

---

(٢٤٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٨٤٤)، وأَحْمَدُ (٢/٣٧١)، بنحوه من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢٤٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٢٦٠)، ومُسْلِم (٦١٧)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢٥٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٣٦)، ومُسْلِم (٦١٥)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢٥١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٩٤٩)، ومُسْلِم (٢٦٤٧)، من حديث عليّ ﷺ.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ...»:

●يريد بذلك أن يُقَرِّرَ ما دلَّ عليه كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ مِنْ أَنَّ الجنة موجودة اليوم، وأنّ النار موجودة، وأنَّ الجنة مخلوقة قبل خلق آدم، والنار موجودة خَلَقَهَا الله ﷻ كما خَلَقَ الجنة وخَلَقَ لها أهلًا كما قال: «وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا».

وهذا الأصل قُرّرَ في العقائد لأجل ما ذكرت لكم من الأسباب فيما قبله مِنْ أَنَّ هذه المسألة غيبية والدليل جاء بإثباتها، وطائفة من الفِرَق الضالة خالفت في هذا الأصل.

وأهل السنة يذكرون في عقائدهم -كما سبق أن بَيَّنتُ لكم- الأمور الغيبية وما يجب أن يُعْتَقَدَ فيها، ويذكرون ما دَلَّتْ عليه النصوص مما يجب التسليم له، ويذكرون أيضًا في عقائدهم ما يتميزون به عن الفِرَق الضالة أو عن بعض تلك الفِرَق.

وهذه المسألة وهي مسألة خلق الجنة والنار، وأنَّ الجنة باقية أبدًا والنار باقية أبدًا، لا تفنىٰ الجنة والنار ولا تبيدان، كانت من المسائل التي جرىٰ فيها الكلام بعد ظهور الجهمية.

وأصل هذه المسألة -كما سيأتي- مرتَبِطٌ بأصلين كلاميين زعمهما الجهمية ومن وافقهم في القدر، وفي تسلسل الأفعال والمخلوقات والمُؤثِرَات.

فالله ﷻ لم يُجْرِ عالم الغيب علىٰ قياس عالم الشهادة، وهذا أصلٌ مهم في بيان ضلال من ضَلَّ في المسائل الغيبية، حيث جَعَلُوا عَالَم الغيب مَقِيسًا علىٰ عالم الشهادة، فما يصلح لعالم الشهادة يصلح لِعَالَم الغيب، والقوانين والسُنَن التي تحكم عالم الشهادة يجعلونها صالحةً لعالَم الغيب، والله ﷻ خلق كل شيء فَقَدَّره تقديرًا، كلٌّ له تقديره الخاص.

ووجود الجنة والنار عقيدةٌ ماضية دلَّ عليها القرآن والسنة، والأدلة في ذلك كثيرة جدًّا:

نذكر منها قول الله ﷻ: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [الأعراف:١٩]، والجنة هذه هي جنة الخلد، التي فيها الخلود الذي لا يزول عنه المرء ولا يَحُول.

ووَصَفَ الله ﷻ حين عُرِجَ بنبيّه أن عنده جنة المأوىٰ فقال ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذۡ يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا يَغۡشَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [النجم:١٣-١٦]، فأثبت ﷻ أنه حين عُرِجَ برسول الله ﷺ كانت الجنة هناك.

والنبي ﷺ أُرِيَ في ذلك المقام الشجرة الملعونة قال ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ ۚ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا ﴿٦٠﴾﴾ [الإسراء:٦٠]؛ لهذا لما وَصَفَ لهم حال النار وحال تلك الشجرة قالوا ما قالوا في أَنَّ الزَّقُوم والتَّزَقُّم إنما هو خلط التمر بالزبد ونحو ذلك فقال ﷻ: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ ﴿٤٥﴾ كَغَلْىِ ٱلْحَمِيمِ ﴿٤٦﴾﴾ [الدخان:٤٣-٤٦]، والآيات في هذا المعنىٰ كثيرة.

وفي السنة أيضًا في بيان هذا الأصل، وأَنَّ نَسَمَة المؤمن في الجنة كقوله: «**نسمة المؤمن طائر يعلق من ثمار الجنة**»[٢٥٢]

وكقوله في أرواح الشهداء: «**أرواح الشهداء في جوف طير خضر تهوي إلىٰ قناديل معلقة تحت العرش في الجنة**»[٢٥٣].

وكذلك قوله ﷻ في الشهداء: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [آل عمران:١٦٩، ١٧٠].

ونحو ذلك مما فيه تقرير علىٰ أَنَّ الجنة موجودة والنار موجودة، وأَنَّ هذه سيدخلها من يدخلها وهذه سيدخلها من شاء الله أن يدخلها.

فإذًا أهل السنة قَرَّرُوا هذا في العقائد تَبَعًا للدليل، وهذا أمرٌ واضح بيِّن فيما دلَّ عليه القرآن والسنة.

ونذكر المسائل المتعلقة بهذا:

المسألة الأولىٰ:

قوله: «**الْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ**»، يعني به: أَنَّ خَلْقَهُما قد تَمَّ، ليس موقوفًا علىٰ

---

(٢٥٢) أَخْرَجَه النَّسَائِيّ (٢٠٧٣)، وابْنُ مَاجَه (٤٢٧١)، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابْنُ مَاجَه».

(٢٥٣) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (١٦٤١)، وابْنُ مَاجَه (١٤٤٩)، من حديث كعب رضي الله عنه، وقال التِّرْمِذِيّ: حسن صحيح، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

قيام الساعة، وليس حال الجنة والنار كحال السموات والأرض ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم:٤٨]، فذاك شأنٌ، والجنة والنار لهما شأنٌ آخر، فهما مخلوقتان -يعني الآن- حين قال، وحين بعث الله نبيه، وقبل ذلك، فهما مخلوقتان لا يُعْلَمُ متىٰ خَلَقَهُمَا الله ﷻ، وإنما خَلَقَهُمَا الله ﷻ قبل خَلْقِ الخَلْق -يعني قبل خلق آدم قبل خَلْقِ المُكَلَّفِين- وهذا يدلّ عليه قوله: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، والألف واللام في ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾، للعهد يعني: الجنة المعهودة التي هي دار النعيم.

المسألة الثانية:

قوله: «لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ»، يعني: أنَّ الجنة خُلِقَتْ للبقاء، والنار خُلِقَتْ للبقاء، وهذا هو الذي دَلَّ عليه القرآن والسنة؛ لأنَّ أهل الجنة خالدين فيها أبدًا، وأنَّ أهل النار خالدين فيها أبدًا، قال ﷻ في ذكر النار: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾﴾ [الأحزاب:٦٣-٦٥]، وفي الجنة آيات كثيرة جدًّا فيها ذكر الأبدية، وأنَّ من دخلها فهو خالد فيها أبدًا.وهذه الأبدية في الجنة والنار معًا مما أَجْمَعَ عليه أهل السنة والجماعة؛ بأنَّ الجنة والنار مخلوقتان للبقاء أبدًا.

والمقصود بالنار هنا بالإجماع جنس النار، فإنَّ الإجماع مُنْعَقِد علىٰ أنَّ جنس النار باقٍ أبدًا.

والفِرَق المخالفة لهم عدة أقوال في هذه المسألة تبلغ ستة أقوال أو أكثر، وأهمها:

القول الأول من الأقوال الضالة:

إنَّ الجنة والنار تفنيان في وقتٍ ويبقىٰ نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار بالاستصحاب، لا بِتَجَدُد النعيم؛ يعني: يحصل لهم نعيمٌ تَتَنَعَّم به أبدانهم ثم يَقِف، وتفنىٰ الجنة.

وهذا منهم لأَصلٍ أَصَّلُوه، وهو أنَّ العقل اقتضىٰ أنَّ الحركة التي تبدأ تنتهي، وكُلُّ مُتَحَرِّكٍ بَدَأَ بحركة فلا بد أن ينتَهِيَ بلا حركة؛ لهذا قالوا: أهل النار أيضًا لا يستمرون في العذاب بل تفنىٰ النار ويبقىٰ أهل النار ليسوا في نعيم وبذلك يَصِحُّ أن يُقَال عنهم: إنهم في عذاب دائم، وهذا منسوب إلىٰ الفِرَق الضالة الكافرة كالجهمية، وطائفة أيضًا من غيرهم.

القول الثاني من الأقوال الضالة:

إنَّ الجنة تبقىٰ والنار تبقىٰ لكن النعيم ينقطع والعذاب ينقطع، والجنة يفعل الله ﷻ بها ما يشاء والنار يفعل الله بها ما يشاء، وهذا لأجل الأصل السابق ولأجل النظر في القَدَر؛ حيث إنَّ استدامة النعيم عندهم علىٰ عملٍ صالحٍ قليل لا يُوَافِقُ العدل، واستدامة العذاب علىٰ عمل سيئٍ قليل الزمن لا يوافق العدل؛ ولهذا نفوا هذا الأصل.

وثَمَّ أقوال أُخَر ليس مناسبًا أن تُذْكَر في مثل هذا المكان.

أمَّا قول أهل السنة المعروف فهو ما ذكرته لك من أنَّ الجنة والنار مخلوقتان لا تبيدان ولا تفنيان أبد الآبدين، يُنَعَّمُ أهل الجنة في الجنة أبد الآبدين، ويُعَذَّب الكفار في النار أبد الآبدين.

وقد صح عنه ﷺ أنَّهُ قال: «**يؤتىٰ يوم القيامة بالموت علىٰ هيئة كبش فيُذْبَح بين الجنة والنار، ثم ينادي المنادي: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت**»[٢٥٤]، والتنصيص علىٰ الأبدية في نعيم أهل الجنة وخلودهم فيها يدل علىٰ أنَّ المكان الذي يخلدون فيه يبقىٰ، حيث قال ﷻ في الجنة: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾، وقال في النار: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾، فَهُمْ خالدون في المكان فيقتضي أنَّ المكان أيضًا يبقىٰ أبد الآبدين.

ومن أهل السنة من قال: إنَّ النار منها ما يَفْنَىٰ وينتهي بإنهاء ربِّ العالمين له وهو طبقة أو دَرَكُ الموحّدين من النار، وهي الطَّبَقَةُ العليا من النار؛ لأنَّ الموحدين موعودون بأن يخرُجُوا من النار، فلا يَخْلُد في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، فلا بد لهم من يوم يخرجون منها؛ لأنَّ معهم التوحيد ولو طالت مدتهم، ثم تبقىٰ تلك الطبقة لا أحد فيها فيُفنيهَا الله ﷻ.

وهذا منسوبٌ إلىٰ بعض السلف، وجاء في الأثر عن عمر وفي إسناده مقال وضعف: أنَّ أهل النار لو لبثوا فيها كقدر رمل عَالج -موضع فيه رمل كثير-، لكان لهم يوم يخرجون منها، وليأتين عليها يوم تَصْطَفِقُ أبوابها ليس فيها أحد[٢٥٥].

---

(٢٥٤) سبق تخريجه.

(٢٥٥) سبق تخريجه.

ومما يُنسَبُ أيضًا إلىٰ بعض أهل السنة من أئمة أهل السنة أنَّ فناء النار ممكن، وأنَّ فناءها لا يمتنع، وهو القول المشهور عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعن غيره كابن القيم وجماعة من المتقدمين أيضًا ومن الحاضرين.

وهذا القول مَنْشَؤُهُ -مع عِلْم هؤلاء بالدليل وبالنصوص- علىٰ وجه الاختصاص النظر في صفات الله ﷻ، وذلك أنَّ من المتقرر في النصوص أنَّ صفة الرحمة ذاتية ملازمة للرب ﷻ، والجنة من آثار رحمة الله ﷻ «**أنت رحمتي أرحم بك من أشاء**»[٢٥٦] والنار أَثَرُ غضب الله ﷻ، والغضب صفة فعلية اختيارية لا تنقلِبُ إلىٰ أن تكون صفة ذاتية كالرحمة، ولو بقي أَثَرُ الغضب لبقي الأصل وهو الغضب، لو بقيت النار وهو أثر الغضب لبقي الغضب أبد الآبدين، وهذا يعني أنَّهُ أصبح صفة ملازمة، وهذا هو مأخذ هؤلاء الأئمة في هذه المسألة.

وهذا فيه بحث ونظر معروف في تقرير هذه المسألة؛ لكن من بَحَثَهَا وكثيرٌ من الناس كتبوا فيها لم يلحَظُوا علاقة المسألة في قول هؤلاء بصفات الله ﷻ، وهي أصلُ منشأ هذه المسألة.

قد قال ابن القيم: سألت ابن تيمية عنها فقال: هذه مسألةٌ عظيمة[٢٥٧]، وذَكَرَ في موضع بعد أن ذَكَرَ أدلة الجمهور أهل السنة وأدلة هؤلاء، فقال في آخره: فإن قلت إلىٰ أي شيءٍ انتهت أقدامكم في هذه المسألة العظيمة؟ قلنا: انتهت أقدامنا إلىٰ قول الله ﷻ ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود:١٠٧].

ومما ينبغي أن لا يُخَاضَ في هذه المسألة؛ لكن لمَّا أوردها الشارح! وهي مسألةٌ مشهورة عند طلبة العلم أَوْرَدت عليها هذا التقرير الموجز وهي معروفة بتفاصيل من التعليل لقول ابن تيمية وابن القيم.

ولم يُصِبْ من زَعَم أنه لا يَصِح نسبة هذا القول إلىٰ الشيخين: ابن تيمية وابن القيم.

---

(٢٥٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٨٤٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «احتجت»، والحديث في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢٥٧) انظر: «شفاء العليل» (١/ ٢٦٤).

المسألة الثالثة:

قال في ذِكْرِ خلق الجنة والنار: «**خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ**» وهذا مأخَذُهُ قول الله ﷻ: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [الأعراف:١٩]، وهذا معناه أنَّ الجنة موجودة بعد أن نُفِخَ الروح في آدم، وهذا يعني أنَّها تَقَدَّمَت قبل خلق آدم.

وهذه الجنة التي سكنها آدم للعلماء فيها أقوال أشهرها:

الأول: أنها جَنَّةٌ مخلوقة في الأرض وليست بجنة الخلد.

الثاني: أنَّها الجنة المعروفة دار الكرامة عند رب العالمين.

ويُرَجِّح جماعة منهم ابن القيم وكثير من المفسرين من المعتزلة ومن أهل السنة أنَّ الجنة هذه ليست هي جنة الخلد، ولهم في ذلك أدلة طَوَّلَ عليها ابن القيم في أول «مفتاح دار السعادة» بأكثر من أربعين صحيفة في ذكر هذه المسألة.

والصحيح أنَّ الجنة هي الجنة المعهودة لأسباب كثيرة وأدلة من القرآن ومن السنة:

من أعظمها قوله ﷻ في وصف الجنة: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ ۝١١٩ فَوَسۡوَسَ إِلَيۡهِ ٱلشَّيۡطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ ۝١٢٠﴾ [طه:١١٨-١٢٠]، إلىٰ آخر الآيات وهذه الصفات ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا﴾، إلىٰ آخره هذه ليست مناسبة للأرض، فالأرض وإن كان فيها مكان مرتفع جَنَّة إلىٰ آخره مُخْتَلِف عن بقية الأرض فلا يوصف مَن فيه بهذه الصفات أنَّهُ لا يظمأ ولا يضحىٰ، يعني: ما يأتيه شمس فيها ولا يجوع ولا يعرىٰ ونحو ذلك من الصفات، فهذه صفات تدل علىٰ أنَّ المكان مُغَايِر للأرض.

ومن الأدلة أنَّ الله ﷻ قال في ذكرها لَّما عصىٰ آدم: ﴿ٱهۡبِطَا مِنۡهَا﴾ [طه:١٢٣]، وهذا الإهباط والخروج يقتضي أن يكون من جهةٍ عالية، والمكان الذي هو من جنسه فإنَّه وإن هَبَطَ منه فإنَّه ليس خارِجًا إلىٰ غيره، بل هو منه إلىٰ جنسه ولا تحصل العقوبة بالإهباط، وإنَّما العقوبة بالإخراج، والله ﷻ جعل في القرآن هذا وهذا، الإخراج والإهباط، إلىٰ أدلةٍ أخرىٰ معروفة.

المقصود: أنَّ قوله: «**خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ**»، الجنة واحدة هي المعروفة وكل الأدلة التي فيها ذِكْر الجنة الغيبية فهي دار الكرامة التي أعدَّهَا الله لعباده.

❏ قوله: «وَخلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَىٰ مَا خُلِقَ لَهُ»

●قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا**»: يعني به: قبل خلق السموات والأرض، فإنَّ الله ﷻ كتب أنَّهُ سيخلق هؤلاء وهؤلاء، وأنَّ الجنة لها أهلها، وأنَّ النار لها أهلها، ولما خَلَقَ آدم أيضًا نَشَرَ ذريته من ظهره ثم قَبَضَ قبضة فقال: هؤلاء إلىٰ الجنة، وقبض أخرىٰ وقال: هؤلاء إلىٰ النار.

فالله ﷻ خَلَقَ الجنة وجعل لها أهلًا سيدخلونها فضلًا منه وتكرمًا، وخلق النار وجعل لها من يملؤها عدلًا منه وحكمة.

قال بعدها: «**فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ**».

وهنا مسألتان:

المسألة الأولىٰ:

الفضل هو الإكرام، والله ﷻ عَلَّقَ دخول الجنة بالعمل الصالح ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النحل:٣٢]، وعَلَّقَ دخول النار بالعمل السيئ وبالكسب السيئ ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [فصلت:٢٨]، ونحو ذلك من الآيات، وهذه الباء في المقامين هي باء السبب فإنَّ الله ﷻ جعل الأعمال الصالحة وأعظمها التوحيد سببًا في دخول الجنة، وجعل الأعمال السيئة وأعظمها الشرك بالله سببًا لدخول النار.

ولكن هذا السبب ليس كافيًا في تحقيق المراد؛ بل لا أحد يدخل الجنة إلا برحمة الله ﷻ؛ لهذا صح عنه ﷺ أنَّهُ قال: «**لن يُدْخِلَ أحدكم عمله الجنة**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضلا**»(٢٥٨)، فدلّ علىٰ أنَّ أصل دخول الجنة برحمة الله وفضله؛ وذلك لأنَّ:

- الفضل هنا هو الامتنان، الفضل هنا هو الإعطاء والإكرام، والأعمال وإن كان للعبد فيها أجور لو قوبِلَت بالنعم لصارت القسمة، أو لصار الشأن واضحًا في أنَّ العبد قوبلت أعماله بالنِّعَم التي كرّمه الله ﷻ بها.

---

(٢٥٨) سبق تخريجه.

- وأيضًا لو نظرت إلىٰ أنَّ العمل الصالح أصلًا ما كان من العبد إلا بإعانة وتوفيق من الله ﷻ، إذ نشوء العمل الصالح هو بفضل من الله وهدىٰ من الله وإعانة وتوفيق فما يكون نتيجة لا بد أنَّهُ فضل أيضًا من العدل معناه أن يُعَامَل المرء بما يستحقه دون تَفَضُّلٍ عليه، يعني: أن يُنظَرَ ويُنَاقَش الحساب ويُعْطَىٰ ما يستحق.

وأهل النار دَخَلُوا النار بما يستحقون عدلًا مِنَ الله ﷻ؛ لأَنَّهُ سبحانه لِمَا عَلِمَ بما في صدورهم لم يُعِنْهُم إعانةً خاصة ولم يوفقهم للعمل الصالح؛ بل خذلهم يعني لم يوفقهم، ترك إعانتهم علىٰ أنفسهم، فوُكِلُوا إلىٰ أنفسهم، وهذا عَدْلٌ أن تَعْمَلَ بما لديك، وبما عندك من الاستعدادات والآلات إلىٰ آخره.

ولهذا قال الله ﷻ في بيان مِنَّتِهِ لأهل الإيمان: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧﴾ [الحجرات: ٧]، فدلّ علىٰ أنَّ الله ﷻ مَنَّ علىٰ هؤلاء بشيء، ولم يتفضّل علىٰ أولئك بل عاملهم بالعدل.

وذلك بسبب أنَّ هؤلاء في قلوبهم الخير وهم يريدونه وأقبلوا عليه، وأولئك لا يريدون الخير ولا يحبون سماعه ولم يريدوا الاهتداء أصلًا، فعاملهم الله ﷻ بعدله، قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ الآية [البقرة: ٦-٧].

فقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]، يعني: أنَّ الكفر وُجِدَ منهم، الكفر أصلًا في قلوبهم، ولهذا قال في آية النساء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ سَبِيلَۢا ۝١٣٧﴾ [النساء: ١٣٧]، ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ طَرِيقًا ۝١٦٨ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا﴾ الآية [النساء: ١٦٨، ١٦٩]، فَدَلَّ هذا علىٰ أنَّ المعاملة بالعدل أن يُوكَلَ إلىٰ نفسه، وهو أصلًا لم يُعَنْ ويُتَفَضَّل عليه؛ لأَنَّهُ لم يسع إلىٰ الخير، لم يُوَفَّق لأنه لم يسع، وفي قلبه حب للشر ونوع بغض للخير، فلذلك لم يُعِنْهُ الله ﷻ علىٰ نفسه.

قال بعدها: «**وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَىٰ مَا خُلِقَ لَهُ**»

يعني: أنَّ مَنْ خَلَقَهُم الله ﷻ كلٌّ يعمل لما كُتِبَ في الكتاب أنَّهُ سيئولُ إليه فإنَّ الله ﷻ عالم بما العباد يفعلون، إذا خلقهم فهذا سيفعل الخير علىٰ تفاصيله فكتب عليه ذلك، وهذا سيعمل الشر علىٰ تفاصيله فكتب عليه ذلك، وقد قال نبينا ﷺ: «**اعملوا فكل ميسر لما قد خلق له**»، يعني: أنَّ الله ﷻ خلق الجنة وخلق لها أهلًا وهذا سيعمل حتىٰ يصل إلىٰ ما خلقه الله ﷻ له، وخلق النار إلىٰ آخره، وهذا سيأتي مزيد بيان له في القدر في المسائل القريبة إن شاء الله تعالىٰ.



الدرس الرابع والثلاثون:

أفعال العباد خلق الله وكسب من العباد

٨٤- وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ.

٨٥- وَالاِسْتِطَاعَةُ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: الإِسْتِطَاعَةُ الَّتِي يُوجَدُ[259] بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الاِسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[260] [البقرة: ٢٨٦].

---

(٢٥٩) في بعض النسخ: «يَجِبُ».

(٢٦٠) قَالَ العَلَامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وَالاِسْتِطَاعَةُ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: الإِسْتِطَاعَةُ الَّتِي يُوجَدُ بِهَا الْفِعْلُ...»:

●والأولى: قال بها الأشاعرة والأخرى: قال بها المعتزلة، والصواب القول بهما معًا على التفصيل الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بيانا شافيًا لا بأس من نقله بتمامه لأهميته.

قال رحمة الله عليه في «مجموع الفتاوى» (٨ / ٣٧١ - ٣٧٦):

«قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في «استطاعة العبد» هل هي مع فعله أم قبله؟ وجعلوها قولين متناقضين: فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط، وهذا هو الغالب على مثبتة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم. وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل، وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة، وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد؛ إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه، وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين، ولا تقارن الفعل أبدًا، والقدرية أكثر انحرافًا؛ فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال، فإن عندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال، سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر.

والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة: أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ومقارنة له أيضًا، وتقارنه استطاعة أخرى لا تصلح لغيره.

فالاستطاعة نوعان: متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له.

قال الله -تعالى- في الأولى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧] ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لَمَا وجب الحج إلا على من حج، ولما عصى أحد =

٨٦- وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ هي خَلْقُ اللهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ.

= بترك الحج، ولا كان الحج واجبًا على أحد قبل الإحرام به، بل قبل فراغه، وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن:١٦] فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لَمَا وجب على أحد من التقوى إلا ما فعل فقط؛ إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة، وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة:٢٨٦]

و(الوسع): الموسوع، وهو الذي تسعه وتطيقه، فلو أريد به المقارنة لَمَا كلف أحد إلا بالفعل الذي أتى به فقط دون ما تركه من الواجبات... ونظائر هذا متعددة، فإن كل أمر علق في الكتاب والسنة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة، وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها، وقد أسقطها عمن لم يفعلها، فلا يأثم أحد بترك الواجب المذكور.

وأما الاستطاعة المقارنة الموجبة، فمثل قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود:٢٠] فهذه الاستطاعة هي: المقارنة الموجبة؛ إذ الأخرى لا بد منها في التكليف.

فالأولى: هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وعليها يتكلم الفقهاء، وهي الغالبة في عرف الناس.

والثانية: هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل.

فالأولى للكلمات الأمريات الشرعيات، والثانية للكلمات الخلقيات الكونيات، كما قال: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ﴾[التحريم:١٢].

وقد اختلف الناس في قدرة العبد على خلاف معلوم الحق أو مراده، والتحقيق: أنه قد يكون قادرًا بالقدرة الأولى الشرعية المتقدمة على الفعل، فإن الله قادر -أيضًا- على خلاف المعلوم والمراد، وإلا لم يكن قادرًا إلا على ما فعله، وليس العبد قادرًا على ذلك بالقدرة المقارنة للفعل؛ فإنه لا يكون إلا ما علم الله كونه، وأراد كونه، فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وكذلك قول الحواريين: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة:١١٢]، إنما استفهموا عن هذه القدرة، وكذلك ظن يونس ﴿أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾[الأنبياء:٨٧]، أي: فسر بالقدرة، كما يقال للرجل: هل تقدر أن تفعل كذا؟ أي: هل تفعله؟ وهو مشهور في كلام الناس.

ولما اعتقدت القدرية أن الأولى (أن لا استطاعة قبل الفعل) كافية في حصول الفعل، وأن العبد يحدث مشيئته جعله مستغنيًا عن الله حين الفعل! كما أن الجبرية لما اعتقدت أن الثانية موجبة للفعل، وهي من غيره رأوه مجبورًا على الفعل!

وكلاهما خطأ قبيح؛ فإن العبد له مشيئته، وهي تابعة لمشيئة الله، كما ذكر الله ذلك في عدة مواضع من كتابه، فإذا كان الله قد جعل العبد مريدًا مختارًا شائيًا؛ امتنع أن يقال: «هو مجبور مقهور» مع كونه قد جعله مريدًا، وامتنع أن يكون هو الذي ابتدع لنفسه المشيئة، فإذا قيل: «هو مجبور على أن يختار، مضطر إلى أن يشاء» فهذا لا نظير له، وليس هو المفهوم من الجبر بالاضطرار ولا يقدر على ذلك إلا الله.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

□ قوله: «والخَيْرُ والشَّرُّ مُقدَّرَانِ عَلَىٰ العِبَادِ، والاستطاعَةُ التِي يَجِبُ بِهَا الفِعلُ، مِن نَحْوِ التَّوفِيقِ الذي لا يُوصَفُ المخلُوقُ بِهِ تكون مَعَ الفِعلِ، وأمَّا الاستطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَةِ والوُسْعِ، والتَّمكِّنِ وسَلامة الآلاتِ، فَهِيَ قَبْلَ الفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]»:

●الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع، ألفاظ متقاربة، وتقسيم الاستطاعة إلىٰ قسمين، كما ذكره الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ -هو قول عامة أهل السنة، وهو الوسط، وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القدرة إلا قبل الفعل، وقابلهم طائفة من أهل السنة، فقالوا: لا تكون إلا مع الفعل.

والذي قاله عامة أهل السنة: أن للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي، وهذه قد تكون قبله، لا يجب أن تكون معه، والقدرة التي يكون بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة.

= ولهذا افترق القدرية والجبرية علىٰ طرفي نقيض، وكلاهما مصيب فيما أثبته دون ما نفاه.

وابن الخطيب ونحوه من الجبرية يزعمون أن العلم بافتقار رجحان فعل العبد علىٰ تركه إلىٰ مرجح من غير العبد- ضروري؛ لأن الممكن المتساوي الطرفين لا يترجح أحد طرفيه علىٰ الآخر إلا بمرجح ما، وكلا القولين صحيح، ولكن دعوىٰ استلزام أحدهما نفي الآخر- ليس بصحيح؛ فإن العبد محدث لأفعاله كاسب لها، وهذا الإحداث مفتقر إلىٰ محدث، فالعبد فاعل صانع محدث، وكونه فاعلًا صانعًا محدثًا بعد أن لم يكن، لا بد له من فاعل، كما قال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨] فإذا شاء الاستقامة صار مستقيما ثم قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩].

فما علم بالاضطرار وما دلت عليه الأدلة السمعية والعقلية كله حق؛ ولهذا كان لا حول ولا قوة إلا بالله، والعبد فقير إلىٰ الله فقرًا ذاتيًا له في ذاته وصفاته وأفعاله، مع أن له ذاتًا وصفاتٍ وأفعالًا، فنفي أفعاله كنفي صفاته وذاته، وهو جحد للحق، شبيه بغلو غالية الصوفية الذين يجعلونه هو الحق، وجعل شيء منه مستغنيًا عن الله أو كائنًا بدونه- جحد للحق شبيه بغلو الذي قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات:٢٤]، وقال: «إنه خلق نفسه»، وإنما الحق ما عليه أهل السنة والجماعة.

وأما القدرة التي من جهة الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات، فقد تتقدم الأفعال.

وهذه القدرة المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]، فأوجب الحج علىٰ المستطيع، فلو لم يستطع إلا مَنْ حج، لم يكن الحج قد وجب إلا علىٰ من حج، ولم يُعاقب أحدٌ علىٰ ترك الحج! وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، فأوجب التقوىٰ بحسب الاستطاعة، فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوىٰ، لم يكن قد أوجب التقوىٰ إلا علىٰ من اتقىٰ، ولم يعاقب من لم يتق! وهذا معلوم الفساد.

وكذا قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة:٤]، والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات.

وكذا ما حكاه سبحانه من قول المنافقين: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة:٤٢]، وكذَّبهم في ذلك القول، ولو كانوا أرادوا الاستطاعة التي هي حقيقة قدرة الفعل، ما كانوا بنفيهم عن أنفسهم كاذبين، وحيث كذبهم دلَّ أنهم أرادوا بذلك المرض أو فَقدْ المال، علىٰ ما بيَّن تعالىٰ بقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ﴾ [التوبة:٩١]، إلىٰ أن قال: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة:٩٣].

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [illegible]، والمراد: استطاعة الآلات والأسباب.

ومن ذلك قوله ﷺ لعمران بن حُصَين: «صلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلىٰ جنب»(١)، وإنما نفىٰ استطاعة الفعل معها.

وأما ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة، فقد ذكروا فيها قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ [هود:٢٠]، والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات؛ لأنها كانت ثابتة.

وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قوله: «ولا يطيقون إلا ما كلفهم»، إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١١١٧)، ومُسْلِم (٣٧١)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

وكذا قول صاحب موسىٰ: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف:٦٧]، وقوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف:٧٢]، والمراد منه حقيقةُ قدرة الصبر، لا أسباب الصبر وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة له، ألا ترىٰ أنه عاتبه علىٰ ذلك؟ ولا يلام مَن عَدِم آلات الفعل وأسبابه علىٰ عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع منه الفعل لتضييعه قدرة الفعل؛ لاشتغاله بغير ما أمر به، أو لعدم شغله إياها بضد ما أمر به، ومن قال: إن القدرة لا تكون إلا حين الفعل، يقولون: إن القدرة لا تصلح للضدين، فإن القدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلا لذلك الفعل، وهي مستلزمة له، لا توجد بدونه.

وما قالته القدرية بناءً علىٰ أصلهم الفاسد، وهو إقدار الله للمؤمن والكافر، والبر والفاجر سواءً، فلا يقولون: إن الله خص المؤمن المطيع بإعانة حصَّل بها الإيمان، بل هذا بنفسه رجح الطاعة، وهذا بنفسه رجح المعصية! كالوالد الذي أعطىٰ كل واحد من بنيه سيفًا، فهذا جاهد به في سبيل الله، وهذا قطع به الطريق. وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون علىٰ أن لله علىٰ عبده المطيع نعمة دينية، خصَّه بها دون الكافر، وأنه أعانه علىٰ الطاعة إعانة لم يُعن بها الكافر، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات:٧]، فالقدرية يقولون: هذا التحبيب والتزيين عام في كل الخلق، وهو بمعنىٰ البيان وإظهار دلائل الحق، والآية تقتضي أن هذا خاص بالمؤمن، ولهذا قال: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾، والكفار ليسوا راشدين، وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٢٥]، وأمثال هذه الآية في القرآن كثير، يبيِّن أنه سبحانه هدىٰ هذا وأضل هذا، قال تعالىٰ: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف:١٧]، وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان، إن شاء الله تعالىٰ.

وأيضًا فقول القائل: يرجِّح بلا مرجِّح إن كان لقوله: «يرجح»، معنىٰ زائد علىٰ الفعل، فذاك هو السبب المرجِّح، وإن لم يكن له معنىٰ زائد، كان حال الفاعل قبل وجود الفعل كحاله عند الفعل، ثم الفعل حصل في إحدىٰ الحالتين دون الأخرىٰ بلا مرجح!

وهذا مكابرة للعقل!! فلما كان أصل قول القدرية: إن فاعل الطاعات وتاركها كلاهما في الإعانة والإقدار سواء، امتنع على أصلهم أن يكون مع الفعل قدرة تخصه؛ لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للتارك، وإنما تكون للفاعل، ولا تكون القدرة إلا من الله تعالى.

وهم لما رأوا أن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل، قالوا: لا تكون مع الفعل؛ لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك، وحال وجود الفعل يمتنع الترك، فلهذا قالوا: القدرة لا تكون إلا قبل الفعل! وهذا باطل قطعًا، فإن وجود الأمر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل لا بد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجودًا عند الفعل، فنقيض قولهم حق، وهو: أن الفعل لا بد أن يكون معه قدرة.

لكن صار أهل الإثبات هنا حزبين:

حزب قالوا: لا تكون القدرة إلا معه، ظنًّا منهم أن القدرة نوع واحد لا يصلح للضدين، وظنًّا من بعضهم أن القدرة عرض، فلا تَبْقَىٰ زمانين، فيمتنع وجودها قبل الفعل.

والصواب أن القدرة نوعان كما تقدم: نوع مصحح للفعل، يمكن معه الفعل والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، وهذه تحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى إلى حين الفعل، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجدد أمثالها عند من يقول: إن الأعراض لا تبقى زمانين، وهذه قد تصلح للضدين، وأمر الله مشروط بهذه الطاقة، فلا يكلف الله من ليس معه هذه الطاقة، وضِدُّ هذه العجز، كما تقدم.

وأيضًا: فالاستطاعة المشروطة في الشرع أخص من الاستطاعة التي يمتنع الفعل مع عدمها، فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون ما يتصور الفعل مع عدمها وإن لم يعجز عنه.

فالشارع ييسّر على عباده، ويريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، وما جعل عليكم في الدين من حرج، والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة المرض وتأخُّر بُرْئِه، فهذا في الشرع غير مستطيع؛ لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان قد يسمى مستطيعًا.

فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلى لوازم ذلك، فإذا كان الفعل ممكنًا مع المفسدة الراجحة لم تكن هذه استطاعة شرعية، كالذي

يقدر على الحج مع ضرر يلحقه في بدنه أو ماله، أو يصلي قائمًا مع زيادة مرضه، أو يصوم الشهرين مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك.

فإذا كان الشارع قد اعتبر في المُكْنة عدم المفسدة الراجحة، فكيف يكلف مع العجز؟!

ولكن هذه الاستطاعة -مع بقائها إلى حين الفعل- لا تكفي في وجود الفعل، ولو كانت كافية لكان التارك كالفاعل، بل لا بد من إحداث إعانة أخرى تقارن، مثل جعل الفاعل مريدًا، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرة وإرادة، والاستطاعة المقارنة تدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة في التكليف، فإنه لا يشترط فيها الإرادة، فالله تعالى يأمر بالفعل من لا يريده، لكن لا يأمر به من لو أراده لعجز عنه، وهكذا أمر الناس بعضهم لبعض، فالإنسان يأمر عبده بما لا يريده العبد، لكن لا يأمره بما يعجز عنه العبد، وإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقوة التامة، لزم وجود الفعل؛ وعلى هذا ينبني تكليف ما لا يطاق، فإن من قال: القدرة لا تكون إلا مع الفعل، يقول: كل كافر وفاسق قد كلِّف ما لا يطيق.

وما لا يطاق يفسَّر بشيئين: بما لا يطاق للعجز عنه، فهذا لم يكلفه الله أحدًا، ويفسر بما لا يطاق للاشتغال بضده، فهذا هو الذي وقع فيه التكليف، كما في أمر العباد بعضهم بعضًا، فإنهم يفرقون بين هذا وهذا، فلا يأمر السيد عبده الأعمى بنقط المصاحف! ويأمره إذا كان قاعدًا أن يقوم، ويُعْلَم الفرق بين الأمرين بالضرورة.

❏ قوله: «وَأَفْعَالُ العِبَادِ خَلْقُ الله، وكَسْبٌ مِنَ العِبَادِ»:

● اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية؛ فزعمت الجبرية -ورئيسهم الجهم بن صفوان السمرقندي(٢٦٢)- أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز! وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى مُحَصِّله!

---

(٢٦٢) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:
في المطبوعة «التِّرْمِذِيّ»! وهو خطأ يظهر أنه من الناسخين، والجهم بن صفوان ينسب إلى «سمرقند» ويقال له أيضًا «الراسبي»، لأنه مولى «بني راسب». انظر ترجمته وأخباره في تاريخ الطَّبَرِيّ (٩/٦٦ - ٦٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥/٥٦ - ٥٨)، وتاريخ ابن كثير (١/٢٦، ٢٧)، ولسان الميزان (٢/١٤٢).

وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله تعالىٰ.

واختلفوا فيما بينهم: أن الله تعالىٰ يقدر علىٰ أفعال العباد أم لا؟!

وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالىٰ، والحق سبحانه وتعالىٰ منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه.

فالجبرية غلوا في إثبات القدر، فنفوا صنع العبد أصلًا، كما غلت المشبِّهة في إثبات الصفات، فشبَّهوا، والقدرية نُفَاة القدر جعلوا العباد خالقين مع الله تعالىٰ؛ ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة، بل أردأ من المجوس، من حيث إن المجوس أثبتت خالقَيْن، وهم أثبتوا خالقِين!! وهدىٰ الله المؤمنين أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم.

فكل دليل صحيح يقيمه الجبريَّ، فإنما يدل علىٰ أن الله خالق كل شيء، وأنه علىٰ كل شيء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل علىٰ أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش، وهبوب الرياح، وحركات الأشجار.

وكل دليل صحيح يقيمه القدريُّ فإنما يدل علىٰ أن العبد فاعل لفعله حقيقةً، وأنه مريد له مختار له حقيقةً، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق، ولا يدل علىٰ أنه غير مقدور لله تعالىٰ، وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته.

فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلىٰ حق الأخرىٰ، فإنما يدل ذلك علىٰ ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم.

وهذا هو الواقع في نفس الأمر، فإن أدلة الحق لا تتعارض، والحق يصدق بعضه بعضًا.

ويضيق هذا المختصر عن ذكر أدلة الفريقين، ولكنها تتكافأ وتتساقط، ويستفاد من دليل كل فريق بطلانُ قول الآخرين.

ولكن أذكر شيئًا مما استدل به كلٌّ من الفريقين، ثم أبيِّن أنه لا يدل علىٰ ما اسُتدِلَّ عليه من الباطل.

فمما استدلت به الجبرية، قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧]، فنفى الله عن نبيه الرمي، وأثبته لنفسه سبحانه، فدل على أنه لا صنع للعبد.

قالوا: والجزاء غير مرتب على الأعمال، بدليل قوله ﷺ: «**لن يدخل أحد الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»[٢٦٣].

ومما استدل به القدرية، قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

قالوا: والجزاء مرتب على الأعمال ترتيب العوض، كما قال تعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٤].

﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف:٧٢]، ونحو ذلك.

فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧] فهو دليل عليهم؛ لأنه تعالى أثبت لرسوله ﷺ رميًا، بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، فعلم أن المثبت غير المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداء وانتهاء، فابتداؤه الحذف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يسمى رميًا، فالمعنى حينئذٍ -والله تعالى أعلم-: وما أصبت إذ حذفت ولكن الله أصاب، وإلا فطرد قولهم: وما صليت إذ صليت ولكن الله صلى! وما صمت إذ صمت! وما زنيت إذ زنيت! وما سرقت إذ سرقت!! وفساد هذا ظاهر.

وأما ترتُّب الجزاء على الأعمال، فقد ضلت فيه الجبرية والقدرية، وهدى الله أهل السنة، وله الحمد والمنة.

فإن الباء التي في النفي غير الباء التي في الإثبات، فالمنفيُّ في قوله ﷺ: «**لن يدخل أحد الجنة بعمله**»[٢٦٤] باء العوض، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلة أن العامل يستحق دخول الجنة على ربه بعمله! بل ذلك برحمة الله وفضله.

والباء التي في قوله تعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ونحوها، باء السبب؛ أي: بسبب عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات، فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته.

---

(٢٦٣) أَخرَجه البُخَارِيّ (٦٤٦٣)، ومُسْلِم (٢٨١٨) بنحوه، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢٦٤) سبق تخريجه.

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالىٰ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾؛ فمعنىٰ الآية: أحسن المصوِّرين المقدِّرين.

و«الخلق» يُذكر ويُراد به التقدير، وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد:١٦]، أي: الله خالق كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم «كل»، وما أفسد قولهم في إدخال كلام الله تعالىٰ في عموم «كل»، الذي هو صفة من صفاته، يستحيل عليه أن يكون مخلوقًا! وأخرجوا أفعالهم التي هي مخلوقة من عموم «كل»!! وهل يدخل في عموم «كل» إلا ما هو مخلوق؟ فذاته المقدسة وصفاته غير داخلة في هذا العموم، ودخل سائر المخلوقات في عمومها، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، ولا نقول: لأن: «ما» مصدرية؛ أي: خلقكم وعملكم إذ سياق الآية يأباه؛ لأن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما أنكر عليهم عبادة المنحوت، لا النحت، والآية تدل علىٰ أن المنحوت مخلوق لله تعالىٰ، وهو ما صار منحوتًا إلا بفعلهم، فيكون ما هو من آثار فعلهم مخلوقًا لله تعالىٰ، ولو لم يكن النحت مخلوقًا لله تعالىٰ لم يكن المنحوت مخلوقًا له، بل الخشب أو الحجر لا غير.

وذكر أبو الحسين البصري -إمام المتأخرين من المعتزلة- أن العلم بأن العبد يُحدِث فعله ضروري، وذكر الرازي أن افتقار الفعل المحدث الممكن إلىٰ مرجّح يجب وجوده عنده ويمتنع عند عدمه ضروري، وكلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضروري، ثم ادعاء كلٍّ منهما أن هذا العلم الضروري يبطل ما ادعاه الآخر من الضرورة غير مسلَّم، بل كلاهما صادق فيما ادعاه من العلم الضروري، وإنما وقع غلطه في إنكاره ما مع الآخر من الحق.

فإنه لا منافاة بين كون العبد محدثًا لفعله وكون هذا الإحداث وجب وجوده بمشيئة الله تعالىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾ [الشمس:٧، ٨].

فقوله: ﴿فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾ إثبات للقدر بقوله: ﴿فَأَلۡهَمَهَا﴾، وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوىٰ إلىٰ نفسه؛ ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية.

وقوله بعد ذلك: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩، ١٠] إثبات -أيضًا- لفعل العبد، ونظائر ذلك كثيرة.

وهذه شبهة أخرىٰ من شُبَه القوم التي فرقتهم، بل مزقتهم كل ممزق، وهي: أنهم قالوا: كيف يستقيم الحكم علىٰ قولكم بأن الله يعذِّب المكلفين علىٰ ذنوبهم وهو خلقها فيهم؟ فأين العدل في تعذيبهم علىٰ ما هو خالقه وفاعله فيهم؟ وهذا السؤال لم يزل مطروقًا في العالم علىٰ ألسنة الناس، وكل منهم يتكلم في جوابه بحسب علمه ومعرفته، وعنه تفرقت بهم الطرق، فطائفة أخرجت أفعالهم عن قدرة الله تعالىٰ، وطائفة أنكرت الحكم والتعليل، وسدَّت باب السؤال، وطائفة أثبتت كسبًا لا يعقل! جعلت الثواب والعقاب عليه، وطائفة التزمت لأجله وقوع مقدور بين قادِرَيْن، ومفعول بين فاعلين! وطائفة التزمت الجَبْر، وأن الله يعذبهم علىٰ ما لا يقدرون عليه! وهذا السؤال هو الذي أوجب هذا التفرق والاختلاف.

والجواب الصحيح عنه، أن يقال: إن ما يبتلىٰ به العبد من الذنوب الوجودية، وإن كانت خلقًا لله تعالىٰ، فهي عقوبة له علىٰ ذنوب قبلها، فالذنب يُكسب الذنب، ومن عقاب السيئةِ السيئةَ بعدها؛ فالذنوب كالأمراض التي يورث بعضُها بعضًا.

يبقىٰ أن يقال: فالكلام في الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب، يقال: هو عقوبة -أيضًا- علىٰ عدم فعل ما خُلق له وفُطر عليه، فإن الله سبحانه خلقه لعبادته وحده لا شريك له، وفطره علىٰ محبته وتألهه والإنابة إليه، كما قال تعالىٰ: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠].

فلما لم يفعل ما خُلق له وفطر عليه، من محبة الله وعبوديته، والإنابة إليه؛ عوقب علىٰ ذلك بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي، فإنه صادف قلبًا خاليًا قابلًا للخير والشر، ولو كان فيه الخير الذي يمنع ضده لم يتمكن منه الشر، كما قال تعالىٰ: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [يوسف: ٢٤].

وقال إبليس: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [ص: ٨٢، ٨٣].

والإخلاص: خلوص القلب من تألُّه ما سوىٰ الله تعالىٰ وإرادته ومحبته، فخلص لله، فلم يتمكن منه الشيطان.

وأما إذا صادفه فارغًا من ذلك، تمكن منه بحسب فراغه، فيكون جعله مذنبًا مسيئًا في هذه الحال عقوبة له علىٰ عدم هذا الإخلاص، وهي محض العدل.

فإن قلت: فذلك العدم من خلقه فيه؟ قيل: هذا سؤال فاسد، فإن العدم كاسمه، لا يفتقر إلىٰ تعلق التكوين والإحداث به، فإن عدم الفعل ليس أمرًا وجوديًّا حتىٰ يضاف إلىٰ الفاعل، بل هو شر محض، والشر ليس إلىٰ الله سبحانه، كما قال ﷺ في حديث الاستفتاح: «**لبيك وسعديك، والخير كله بيديك، والشر ليس إليك**»[١].

وكذا في حديث الشفاعة يوم القيامة، حين يقول له الله له: «**يا محمد، فيقول: لبيك وسعديك، والخير في يديك، والشر ليس إليك**»[٢٦٥].

وقد أخبر الله تعالىٰ أن تسليط الشيطان إنما هو علىٰ الذين يتولونه والذين هم به مشركون، فلما تولوه دون الله وأشركوا به معه عُوقبوا علىٰ ذلك بتسليطه عليهم، وكانت هذه الولاية والإشراك عقوبة خُلو القلب وفراغه من الإخلاص.

فإلهامه البِرَّ والتقوىٰ ثمرة هذا الإخلاص ونتيجته، وإلهام الفجور عقوبة علىٰ خلوِّه من الإخلاص.

فإن قلت: إن كان هذا الترك أمرًا وجوديًّا عاد السؤال جَذَعًا[٢٦٦]، وإن كان أمرًا عدميًّا، فكيف يعاقب علىٰ العدم المحض؟ قيل: ليس هنا ترك هو كفُّ النفس ومنعها عما تريده وتحبه، فهذا قد يقال: إنه أمر وجودي، وإنما هنا عدمٌ وخلوٌّ من أسباب الخير، وهذا العدم هو محض خلوها مما هو أنفع شيء لها، والعقوبة علىٰ الأمر العدمي هي بفعل السيئات، لا بالعقوبات التي تناله بعد إقامة الحجة عليه بالرسل.

فلله فيه عقوبتان:

إحداهما: جعله مذنبًا خاطئًا، وهذه عقوبة عدم إخلاصه وإنابته وإقباله علىٰ الله، وهذه العقوبة قد لا يُحِس بألمها ومضَرتها، لموافقتها شهوته وإرادته، وهي في الحقيقة من أعظم العقوبات.

---

(٢٦٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٧٧١)، وأَبُو دَاوُد (٧٦٠) مطوّلًا، من حديث علي رضي الله عنه.

(٢٦٦) أَخْرَجَه الحاكم (٢/٣٩٥)، وابن أبي شيبة (٣٤٨٠٠)، من حديث حذيفة رضي الله عنه، ولفظه عند أبي شيبة: «يجمع الناس في صعيد واحد، ينفذهم البصر، ويسمعهم الداعي، فينادي منادٍ: يا محمد -علىٰ رءوس الأولين والآخرين- فيقول ﷺ: لبيك وسعديك، والخير بيديك، والشرُّ ليس إليك، والمهْدي من هَدَيْت، تباركت ربنا وتعاليت»، قال حذيفة رضي الله عنه: فذلك المقام المحمود.

والثانية: العقوبات المؤلمة بعد فعله للسيئات.

وقد قرن الله تعالىٰ بين هاتين العقوبتين في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبة الأولىٰ، ثم قال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبة الثانية.

فإن قيل: فهل كان يمكنهم أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحده من غير أن يَخْلق ذلك في قلوبهم، ويجعلهم مخلصين له، منيبين إليه، محبين له وحده؟ أم ذلك محض جعله في قلوبهم وإلقائه فيها؟ قيل: لا، بل هو محض مِنَّته وفضله، وهو من أعظم الخير الذي هو بيده، والخير كله في يديه، ولا يقدر أحد أن يأخذ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يتقي من الشر إلا ما وقاه.

فإن قيل: فإذا لم يُخلق ذلك في قلوبهم ولم يوفَّقوا له، ولا سبيل لهم إليه بأنفسهم، عاد السؤال، وكان منعهم منه ظلمًا، ولزمكم القول بأن العدل: هو تصرف المالك في ملكه بما يشاء، لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون، قيل: لا يكون سبحانه بمنعهم من ذلك ظالمًا، وإنما يكون المانع ظالمًا إذا منع غيره حقًّا لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرمه الرب علىٰ نفسه، وأوجب علىٰ نفسه خلافه، وأما إذا منع غيره ما ليس بحق له، بل هو محض فضله ومنته عليه، لم يكن ظالمًا بمنعه، فمنعُ الحق ظلم، ومنع الفضل والإحسان عدل، وهو سبحانه العدل في منعه، كما هو المحسن المنَّان بعطائه.

فإن قيل: فإذا كان العطاء والتوفيق إحسانًا ورحمة، فهلَّا كان العمل له والغلبة، كما أن رحمته تغلب غضبه؟ قيل: المقصود في هذا المقام بيان أن هذه العقوبة المترتبة علىٰ هذا المنع، والمنع المستلزم للعقوبة ليس بظلم، بل هو محض العدل.

وهذا سؤال عن الحكمة التي أوجبت تقديم العدل[٢٦٧] علىٰ الفضل في بعض المحال؟ وهلَّا سَوَّىٰ بَيْن العباد في الفضل؟ وهذا السؤال حاصله: لم تفضل علىٰ هذا ولم يتفضل

---

(٢٦٧) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (ص٣٢٩) من «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة» لابن القيم ط مكة، و(٣٣١/١٤) من «مجموع الفتاوىٰ».

على الآخر؟ وقد تولى الله سبحانه الجواب عنه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد:٢١]، وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد:٢٩]: ولما سأله اليهود والنصارى عن تخصيص هذه الأمة بأجرين وإعطائهم هم أجرًا أجرًا، قال: «**هل ظلمتكم من حقكم شيئًا؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء**»(٢٦٨) وليس في الحكمة إطلاع كل فرد من أفراد الناس على كمال حكمته في عطائه ومنعه، بل إذا كشف الله عن بصيرة العبد، حتى أبصر طرفًا يسيرًا من حكمته في خلقه، وأمره وثوابه وعقابه، وتخصيصه وحرمانه، وتأمل أحوال محالِّ ذلك، استدل بما علمه على ما لم يعلمه.

ولما استشكل أعداؤه المشركون هذا التخصيص، قالوا: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ﴾ [الأنعام:٥٣]؟ قال تعالى مجيبًا لهم: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣].

فتأمل هذا الجواب(٢٦٩)، ترَ في ضمنه أنه سبحانه أعلم بالمحل الذي يصلح لغرس شجرة النعمة فتثمر بالشكر، من المحل الذي لا يصلح لغرسها، فلو غُرست فيه لم تثمر، فكان غرسها هناك ضائعًا لا يليق بالحكمة، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤].

فإن قيل: إذا حكمتم باستحالة الإيجاد من العبد، فإذًا لا فعل للعبد أصلًا؟ قيل: العبد فاعل لفعله حقيقة، وله قدرة حقيقة. قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧]، ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [هود:٣٦]، وأمثال ذلك.

وإذا ثبت كون العبد فاعلًا، **فأفعاله نوعان**:

نوع يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته، فيكون صفة له، ولا يكون فعلًا، كحركات المرتعش.

---

(٢٦٨) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (٣٣١/١) من «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة».

(٢٦٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٢٦٩)، والتِّرْمِذِيّ (٢٨٧١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ونوع يكون منه مقارنًا لإيجاد قدرته واختياره، فيوصف بكونه صفة وفعلًا وكسبًا للعبد، كالحركات الاختيارية، والله تعالىٰ هو الذي جعل العبد فاعلًا مختارًا، وهو الذي يقدر علىٰ ذلك وحده لا شريك له.

ولهذا أنكر السلف الجَبْر، فإن الجبر لا يكون إلا من عاجز، فلا يكون إلا مع الإكراه، يقال: للأب ولاية إجبار البِكْر الصغيرة علىٰ النكاح[٢٧٠]، وليس له إجبار الثيب البالغ، أي: ليس له أن يزوِّجها مكرهة، والله تعالىٰ لا يوصف بالإجبار بهذا الاعتبار؛ لأنه سبحانه خالق الإرادة والمراد، قادر أن يجعله مختارًا، بخلاف غيره.

ولهذا جاء في ألفاظ الشارع: «الجبْل» دون «الجبر»، كما قال ﷺ لأشج عبد القيس: «**إن فيك خَلَّتين يحبهما الله: الحلم والأناة**»[٢٧١] فقال: أخلقين تخلقت بهما؟ أم خلقين جُبِلت عليهما؟ فقال: «**بل خلقين جبلت عليهما**» فقال: الحمد لله الذي جبلني علىٰ خلقّين يحبهما الله [٢٧٢]ورسوله.

والله تعالىٰ إنما يعذب عبده علىٰ فعله الاختياري.

والفرق بين العقاب علىٰ الفعل الاختياري، وغير الاختياري مستقر في الفِطَر والعقول.

وإذا قيل: خلق الفعل مع العقوبة عليه ظلم؟! كان بمنزلة أن يقال: خلق أكل السم ثم حصول الموت به ظلم!! فكما أن هذا سبب للموت، فهذا سبب للعقوبة، ولا ظلم فيهما.

فالحاصل: أن فعل العبد فعل له حقيقة[٢٧٣]، ولكنه مخلوق لله تعالىٰ، ومفعول لله تعالىٰ، ليس هو نفس فعل الله، ففرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق.

---

(٢٧٠) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (١/٣٣١) من «مختصر الموصلي».

(٢٧١) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (١/٣٣٢) من «مختصر الموصلي»

(٢٧٢) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (١/٣٣٢) من «مختصر الموصلي».

(٢٧٣) أَخرَجه أَبو دَاوُد (٥٢٢٥)، والطَّبَرَانِيّ (٥٣١٣)، والبَيْهَقِيّ (١٣٣٦٥)، من حديث زارع بن عامر العبدي ﵁، وحسنه العَلَّامَة الألْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد أثبت للعباد فعلًا وكسبًا، وأضاف الخلق إلىٰ الله تعالىٰ».

والكسب: هو الفعل الذي يعود علىٰ فاعله منه نفع أو ضرر، كما قال تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦].

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَىٰ الْعِبَادِ»:

●هذا مضمونه تقدم في قوله: «القدر خيره وشره وحلوه ومره من الله تعالىٰ» قال النبي ﷺ: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[٢٧٤].

قال تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء:٧٨]، كل ما يجري علىٰ العباد من خير ديني أو دنيوي، أو شر ديني أو دنيوي، فهو جارٍ بقدر، ولا خروج لشيء عن القدر، هذا موجب كمال ملك الله وكمال قدرته، وعموم مشيئته، فهو سبحانه وتعالىٰ الذي يعطي ويمنع، فكل ما لدىٰ العباد من الخير بأنواعه فهو بمنه وبعطائه، وكل ما مُنعوا فبعدله سبحانه، «**لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت**»[٢٧٥] وتفصيل ذلك في مثل قوله: ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢﴾﴾ [فاطر:٢]، وقال النبي ﷺ: «**من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له**»[٢٧٦]، وقال ﷺ لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**واعلم أن الأمة لو اجتمعت علىٰ أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا علىٰ أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك**»[٢٧٧]لكن كل هذا لا ينافي الأخذ بالأسباب، ولهذا الناس بسبب الجهل، وعدم الاعتصام بهدي الله، اضطربوا؛ فمنهم:

---

(٢٧٤) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (١/٣٣٣ و١٤/٣٢٧) من «مجموع الفتاوىٰ».

(٢٧٥) أَخْرَجَه مُسْلِم (٨)، والنَّسَائِيّ (٤٩٩٠)، وغيرهما من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٧٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٣٣٠)، ومُسْلِم (٥٩٣)، وغيرهما من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٧٧) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٢١١٨)، والتِّرْمِذِيّ (١١٠٥)، والدَّارِمِيّ (٢٢٠٢)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

من أنكر القدر، ونفىٰ تعلق علم الرب وكتابه ومشيئته بأفعال العباد، وقالوا: إنه لا يعلم الأشياء إلا بعد وقوعها.

وآخرون أخرجوا أفعال العباد عن مشيئة الله وخلقه وقدرته.

وآخرون أثبتوا القدر وأنكروا الأسباب.

ومن عوفي من هذه الضلالات فليحمد الله.

فالذين ينكرون الأسباب يقولون: إذا شربت ورويت؛ فالماء لا أثر له في الري، وأكلك لا أثر له في الشبع، ولكن حين شربت وأكلت خلق الله لك الشبع!

والنار إذا أشعلتها في الحطب، فليست هي التي أحرقت الحطب؛ لكن لما جاءت النار عند الحطب خلق الله الإحراق فيها!.

فيكون قولك: «أحرقت النار الحطب» مجازًا لا حقيقة!

وإنكار الأسباب قول مشهور عن الأشاعرة.

❑ قوله: «وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الِاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ هِيَ خَلْقُ اللهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ.»:

● الاستطاعة هي: القدرة، تقول: فلان يقدر علىٰ كذا أو لا يقدر، وجاءت النصوص فيها ذكر الاستطاعة، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]، وقال ﷺ: «**إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»[٢٧٨]، وقال ﷺ لعمران بن حصين رضي الله عنه: «**صلِّ قائمًا؛ فإن لم تستطع فقاعدًا؛ فإن لم تستطع فعلىٰ جنب**»[٢٧٩]. وقال سبحانه وتعالىٰ في الكفار: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ۝٢٠﴾ [هود:٢٠].

---

(٢٧٨) أَخرَجَه التِّرمِذيّ (٢٥١٦)، وأَحْمَدُ (١/٢٩٣)، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٧٩٥٧).

(٢٧٩) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٧٢٨٨)، ومُسْلِم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والاستطاعة نوعان:

نوع قبل الفعل.

ونوع مع الفعل.

فالاستطاعة التي قبل الفعل هي مناط التكليف، فإذا لم توجد فلا تكليف، إذ لا واجب مع العجز.

والقدرة والاستطاعة التي قبل الفعل، مثل: الصحة، وسلامة الآلات، وحصول الأسباب التي لا بد منها في الفعل، فهذه هي مناط التكليف، قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧] السبيل: الزاد والراحلة، وكذلك القدرة البدنية لا بد منها، فلا يجب المضي للحج إلا علىٰ من توفرت له القدرة البدنية والمالية، فهذه الاستطاعة هي مناط التكليف، ويقر بها جميع الطوائف، ويستوي فيها جميع الناس: لمطيع والعاصي كلهم مستطيع، فمن أمر بالصلاة مثلًا وهو سليم العقل والحواس وقادر إن صلىٰ أو ترك فهو مستطيع.

والنوع الثاني: الاستطاعة التي تكون مع الفعل، ويكون بها الفعل، فهذه ليست مناطًا للتكليف؛ بل يمنحها الله لمن يشاء، وهي التي تحصل بالتوفيق والهداية الخاصة، وهي المنفية عن الكفار في مثل قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [هود:٢٠]، ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف:١٠٠، ١٠١]، وليس المعنىٰ أنهم صم لا يسمعون، فالأصم معذور إذا لم يسمع ما يجب سماعه، والأعمىٰ معذور إذا لم يبصر ما يجب إبصاره؛ لأنه غير مستطيع؛ لكن الاستطاعة المنفية عنهم هي الاستطاعة التي تكون مع الفعل، وهي ليست مناطًا للتكليف، فهم مستطيعون لكن صرفهم الهوىٰ والشهوات عن الانقياد.

فمثلًا: بعض الناس، يقال له: اترك شرب الدخان، فيقول: لا استطيع! لا يستطيع بسبب غلبة شهوته، وهو في الحقيقة مستطيع.

أو قيل له: حافظ علىٰ صلاة الفجر مع الجماعة، فيقول: لا أستطيع، أهو لا يستطيع؟! لا والله، مستطيع، ولو كان عنده أمر فيه مصلحة تهمه لنهض إليها، وظهرت استطاعته!

وغلط في هذا المقام طائفتان:

من لم يثبت إلا الاستطاعة التي قبل الفعل، وهم المعتزلة.

فقد نفوا الاستطاعة الثانية؛ لأن الله عندهم لا يقدر أن يهدي أحدًا ولا يضل أحدًا؛ بل العبد هو الذي يتصرف في نفسه.

والطائفة الثانية: حكىٰ قولهم ابن أبي العز في الشرح فقال: «إن طائفة من أهل السنة -ولم يعينهم- قالوا: الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل»، وهذا غلط؛ فإن قولهم هذا يقتضي أن معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦] اتقوا الله إذا اتقيتم الله، فلا تجب التقوىٰ إلا علىٰ من اتقىٰ، ولا يجب الحج إلا علىٰ من حج، وهذا ظاهر الفساد.

وقوله: «**مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ**»: التوفيق هو صفة الله تعالىٰ يوفق ويهدي من يشاء، أما الاستطاعة فهي أثر هذا التوفيق.

أما قوله: «**الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ**»؛ أي: الاستطاعة هي صفة للمخلوق لكن بمنح الله له، يمنهحا من يشاء.

قوله: «**وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ هِيَ خَلْقُ اللهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ**»: اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية حسب اختلافهم في القدر، فأهل السنة والجماعة يقولون: أفعال العباد هي أفعالهم حقيقة، وهم الموصوفون بها، فالعبد هو المصلي والصائم، والقائم والقاعد، وهو الصادق والكاذب، والمؤمن والكافر، والمطيع والعاصي، هي أفعاله، والله تعالىٰ خالق العباد وخالق أفعالهم وقدرتهم وإرادتهم؛ لأنه خالق السباب والمسببات.

فهي مفعولة لله، و ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] فلا خروج لشيء عن خلقه وقدرته ومشيئته.

وقالت القدرية نفاة القدر: إن العباد هم الخالقون لأفعالهم، فأفعال العباد مخلوقة لهم، وليست بمشيئة الله ولا بقدرته ولا بخلقه. وقالت الجبرية: إن أفعال العباد مخلوقة لله، والعبد لا فعل له؛ بل أفعاله مجبور عليها كحركة المرتعش، وكالريشة في مهب الريح، وحركة الأشجار.

فأثبتوا القدر وعموم خلق الله، لكنهم سلبوا العبد قدرته واختياره وأفعاله، وقالوا: إن نسبة الأفعال إلىٰ العباد مجاز، ومعناه: أنه ليس هو الراكع والساجد؛ لأنه ما فعل هذا بقدرته؛ إذ لا مشيئة له ولا قدرة.

فهذان قولان علىٰ طرفي نقيض.

وقد دل علىٰ إبطال المذهبين -مذهب القدرية والجبرية-: قول الله تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾﴾ [التكوير:٢٨]، فأثبت المشيئة للعباد، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير:٢٩] فجعل مشيئة العبد موقوفة علىٰ مشيئة رب العالمين سبحانه وتعالىٰ.

وجاءت الأشاعرة فلفقوا كعادتهم وقالوا: أفعال العباد خلق لله، وكسب من العباد، لكن مفهوم الكسب عندهم هو: الفعل المقارن للقدرة المحدثة، وهذا بنوه علىٰ مذهبهم في نفي الأسباب.

فيرون أن العلاقة بين الأسباب والمسببات، وبين قدرة العبد وأفعاله مجرد الاقتران، فيقولون: إن الله يفعل عند الأسباب لا بها، فليس عندهم باء سببية؛ بل يرونها للمصاحبة.

فهم يَقْرُبون في هذا من قول الجبرية؛ لأن قولهم يتضمن: أنه لا أثر لقدرتهم في وجود أفعالهم، كما تقدم ذكر ذلك في الأسباب، وقولهم: إن الماء لا أثر له في حصول الري، ولا أثر للطعام في حصول الشبع، ولا أثر لقدرة العبد في حصول فعله. هذا قول الأشاعرة، وقد ذُكر كسب الأشعري من الأشياء التي لا حقيقة لها.

والله أعلم بمراد الطحاوي؛ لأن كلمة الكسب في اللغة والشرع تطلق علىٰ الفعل ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام:١٢٩]، ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ [الأنعام: ١٠٨].

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «والخَيْرُ والشَّرُّ مُقدَّرَانِ عَلَىٰ العِبَادِ»:

●سبق بحث هذا في القدر، والإيمان بالقدر -كما سبق- هو أحد أركان الإيمان الستة، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[٢٨٠]، والمؤلف أخذ هذا المعنىٰ من نص الحديث.

---

(٢٨٠) أَخْرَجَه، البُخَارِيّ (١١١٧)، وغيره من حديث عمران بن حصين ﵁.

فالخير والشر بتقدير الله ﷻ؛ لأنه لا يقع شيء في هذا الكون إلا بقضاء الله وقدره، لا بد من الإيمان بذلك.

فالله ﷻ خلق الخير والشر لحكمة ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء:٣٥] يتميز بذلك أهل الإيمان والتوحيد والانقياد لله، وأهل الكفر والشرك والإلحاد، ولو لم يكن هناك خير لما حصل التمييز.

فالخير يحبه الله ويخلقه ويقدره، والشر يبغضه الله ويسخطه، ولكن يخلقه ويقدره لحكمة؛ للابتلاء والامتحان، لو لم يوجد الشر ما ظهر الكفر وعداوة الأنبياء والرسل، ولو لم يوجد الخير لما ظهر الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والموالاة والمعاداة، ولا تميز الناس.

قد يعترض معترض ويقول: الله يبغض الشرك والكفر، فكيف يقدر ذلك؟

ونقول: قدر ذلك لحكمة؛ ليتميز الناس ﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران:١٧٩] فنحن لا نعلم المطيع من العاصي إلا بالأعمال، فهي تميز الشقي من السعيد؛ فالأمور لا تصلح إلا إذا وجدت المتضادات.

❑ **قوله:** «والاستِطاعَةُ التي يَجبُ بِهَا الفِعلُ»:

● **الاستطاعة هي القدرة من الإنسان، وهي على قسمين:**

الأول: استطاعة يتعلق بها التكليف والأمر والنهي.

الثاني: استطاعة يستطيع بها الإنسان الفعل والتنفيذ.

القسم الأول: الاستطاعة التي يتعلق بها التكليف؛ معناها: الوسع، أن يكون عند الإنسان وسع، أن يفعل أو لا يفعل، عنده إمكانية وتمكن، فالتكليف يتعلق بهذه الاستطاعة، فالإنسان الذي ليس عنده تمكن واستطاعة لا يكلف، كالمجنون والصغير، فلا يكلف فلا يُؤمر ولا يُنهى، ولكن الصغير إن بلغ سبع سنوات فإن عنده استطاعة فيُؤمر بالصلاة من باب الاستحباب والتربية، والتدريب على فعل العبادة، فلا تجب عليه إلا إذا بلغ فيكلف، وهذا النوع يكون قبل الفعل.

القسم الثاني: الاستطاعة التي يكون فيها التنفيذ، وإيجاد الشيء، فهذه تكون مع الفعل، فالحج مثلًا فيه الاستطاعتان، قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ....﴾ [آل عمران:٩٧] فهذه استطاعة تمكُّن، فيجب الحج علىٰ من يستطيع، والسبيل هو الزاد والراحلة، فيجب عليه الحج إذا وجدهما؛ لأن عنده تمكنًا، هذه استطاعة قبل الفعل، أما الاستطاعة مع الفعل -وهو مباشرة الحج- فقد لا يكون عنده قدرة، مثل المريض المزمن أو الكبير الهرم، فهذا لا يستطيع استطاعة تنفيذ وفعل، ويستطيع استطاعة تكليف، فهذا يجب عليه الحج في ذمته.

ومثل دخول وقت الصلاة يوجب الصلاة علىٰ المكلف، ويكون التنفيذ بحسب استطاعته، فالمريض يصلي قائمًا، فإن لم يستطع فقاعدًا، فإن لم يستطع فعلىٰ جنب، فالصلاة تجب عليه علىٰ كل حال؛ لأنه في استطاعته ذلك، وهذه الاستطاعة قبل الفعل، أما التي مع الفعل فقد تكون معدومة نهائيًّا، وقد تكون موجودة، ولكن ليست تامة، فيجب عليه علىٰ قدر استطاعته. ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

وفيه فرق بين الاستطاعتين:

فالأولىٰ: يتعلق الخطاب بها، كما قال تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

والثانية: يتعلق بها التنفيذ.

❑ **قوله**: «**وَأَفْعَالُ العِبَادِ خَلْقُ الله، وكَسْبٌ مِنَ العِبَادِ**»:

●هذه المسألة حصل فيها نزاع ومزلة أقدام ومضلة أفهام، هل الأفعال مخلوقة لله أو هي من خلق العباد؟

القول الأول: قول الجبرية والجهمية: إن العبد مجبور، ليس له دخل في الأفعال، فهي محض خلق الله ﷻ، فصلاته التي يؤديها ليس باختياره، إنما هو مجبور، وهؤلاء غلوا في إثبات قدرة الله.

وقولهم هذا ضلال مبين، ومعناه أن الله يظلمهم فيعذبهم على شيء ليس لهم فيه اختيار، وليس لهم فيه استطاعة، وإنما الله يعذب العبد على فعل غيره، ويثيبه على شيء لم يفعله، وهذا المذهب أخبث المذاهب.

القول الثاني: وهو مضاد للقول الأول تمامًا، وهو قول المعتزلة، يقولون: الأفعال من إنتاج العبد وإرادته المطلقة ومشيئته، وليس لله تدخل فيها، وإنما العبد هو الذي يخلق فعل نفسه، فهؤلاء غَلَوْا في إثبات قدرة العبد.

ويلزم من قولهم أن الله عاجز، وأن الله يشاركه غيره في الخلق والإيجاد، وهذا قول المجوس: ولذلك المعتزلة سُمُّوا: مجوس هذه الأمة، فالمجوس يقولون: إن للكون خالقَين؛ خالق للخير وخالق للشر، والمعتزلة زادوا عليهم وقالوا: كلٌّ يخلق فعل نفسه، فأثبتوا خالقين.

والمذهب المتوسط مذهب أهل السنة والجماعة، على ضوء الكتاب والسنة، قالوا: أفعال العباد هي فعلهم بإرادتهم ومشيئتهم، وهي خلق الله ﷻ ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦] ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر:٦٢] ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٣] فالله منفرد بالخلق والتقدير، والعبد له مشيئته وإرادته، وله فعل، فهو باختياره يذهب إلى المسجد، وباختياره يذهب إلى المسارح؛ لأن عنده قدرة، والإنسان الذي لم يعطه الله قدرة ولا استطاعة فهذا قد عذره الله، مثل المجنون والمكره، فليس عنده إرادة، وليس عنده قصد، أما من عنده إرادة وقصد، فهذا الذي يختار الفعل لنفسه، والعقاب والثواب يقع على فعله، وليس على فعل الله ﷻ.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة:٦٢]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران:١١٦] أسند الإيمان إليهم، وكذلك أسند الكفر ﴿أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩]، ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النور:٥٢] أسند الأفعال إلى العباد.

والدليل على أن العبد له إرادة وقصد: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠]، فأثبت الله سبحانه له مشيئة وللعبد مشيئة، وجعل مشيئة العبد تحت مشيئته سبحانه ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨] شاء؛ أي: باختياره، وفي هذا رد على الجبرية. ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٣٠] في هذا رد على القدرية.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ **قوله: «وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ»:**

●يعني: أنَّ ما يفعله العبد من الخير أو يفعله من السوء، لم يحصل ابتداءً منه دون قَدَرٍ سابق، بل الله ﷻ قَدَّرَ عليه ذلك.

ومعنى قَدَّرَ عليه ذلك، أي: أنَّهُ سبحانه عَلِمَ ذلك منه وكَتَبَهُ عليه، وأنَّهُ أعانه بالأدوات والقُدْرَة والإرادة، بحيث فَعَلَ الخير وفعل الشّر، ما شاء الله كان، وَقَعَ الخير ووَقَعَ الشر بمشيئته، وهو سبحانه خالق كل شيء.

وذَكَرَهُ هنا لأنَّ:

-«**الْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ**»؛ لأجل قوله ﷺ في جواب جبريل: «**وأن تؤمن بالقدر خيره وشره**».

-ولأنَّ الفِرَق المخالفة في مسألة القدر والخير والشر وأفعال العباد ونحو ذلك طرفان:

الطرف الأول: الجبرية.

والطرف الثاني: القدرية.

والجبرية يقولون: العبد مُجْبَر على كل شيء فهو كالريشة في مهب الريح، وكحركة الأمعاء في داخل البطن ليس له فيها اختيار، بل هو يجري كما يشاء الله ﷻ، دون أن يكون العبد مُخْتَارًا للخير أو مُخْتَارًا للشر.

والقدرية يقولون: الخير والشر ليسا مُقَدَّرَيْن، بل العبد يعملهما وهما عمل العبد، وخَلْقُ العبد لفعله، والله ﷻ يحاسب الناس على ما فعلوا، ليس الخير خَلْقًا له في فعل العبد، وليس الشر خَلْقًا له في فعل العبد، ولم يُقَدِّرْهُمَا على العباد فِعْلًا وتركًا؛ وذلك لأنّه عندهم ينافي العدل الواجب فيما قاسوا به أفعال العباد على أفعال الله ﷻ.

نذكر هنا عدة مسائل:

المسألة الأولى:

أنَّ الخير والشر المُقَدَّرَيْن على العباد؛ يُعنَى بهما ما يصيب العبد من خيرٍ له ومن شرٍ عليه، أمَّا في فعل الله ﷻ فليس في أفعاله سبحانه إلا الخير، كما قال ﷺ في دعائه

في صلاته: «والشر ليس إليك»[٢٨١]، يعني: أنَّ أفعال الله ﷻ لا توصف بالشر، بل كلها عدل أو فَضْلٌ وخير؛ لما فيها من الغايات المحمودة، لكن ما يُضَافُ للعبد يكون شرًّا بالنسبة له، لكن بالنسبة للقدر هو خير.

مثلًا: أصيب فلان بفقد والده، أصيب بفقد ماله فهذا بالنسبة له سوء وشر، لكن بالنسبة إلىٰ القَدَر وفعل الله ﷻ هو خير؛ لأنَّهُ لا يُنْظَرُ إلىٰ المسألة بمجردها، بل إلىٰ الغاية المحمودة من ورائها، والغاية المحمودة من ورائها أن يَبْتَلِيَ العباد بذلك، يبتلي الحي يبتلي الميت ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

فإذًا أفعال الله ﷻ كلها خير، وأما ما يضاف إلىٰ العبد فينقسم إلىٰ الخير والشر.

فقوله: «وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَىٰ الْعِبَادِ»، يعني: الخير والشر الذي يحصل للعبد مُقَدَّرٌ.

المسألة الثانية:

القَدَر هنا في قوله: «مُقَدَّرَانِ عَلَىٰ الْعِبَادِ»، يعني: أَنَّهما لم يقعا استئنافًا، بل الله ﷻ يعلم ما سيحصل علىٰ العبد وكتب ذلك.

وذَكَرْتُ لك أنَّ الفِرَق المخالفة في هذه المسألة -في القَدَر- أنها طرفان:

١ - الجبرية:

والجبرية تنقسم إلىٰ فرقتين:

الفرقة الأولىٰ الجبرية الغلاة:

وهم الجهمية الذين يقولون: الله ﷻ يُجْبِر العبد علىٰ كل شيء، علىٰ الخير وعلىٰ الشر، وإنما هو كالريشة في مهب الريح إلىٰ آخره.

ويستدلون علىٰ ذلك بقوله ﷻ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، يقولون: إنَّ الذي رَمَىٰ في الحقيقة هو الله ﷻ، ولكن النبي ﷺ ما رَمَىٰ.

وهذا قول الغلاة منهم -غلاة الجبرية-، ويُرَدُّ عليهم في هذا الاستدلال علىٰ وجه الاختصار بجوابين:

---

(٢٨١) سبق تخريجه.

الجواب الأول: أنَّ الله ﷻ قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾، يعني: حين رميت، فإنَّ الله ﷻ هو الذي رَمَىٰ، وظاهر الآية كما هو واضح أنَّهُ أثْبَتَ للنبي ﷺ رميًا فقال: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، ونفىٰ عنه رميًا بقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾، والنظر الصحيح يدلُّ علىٰ أنَّهُ لا بد من الجمع ما بين الرمي المَنْفِي والرمي المُثْبَت، وهذا يتضح بأنَّ العبد إذا فَعَلَ الفعل فإنَّ الفعل الذي يفعله سَبَبٌ في حدوث المُسَبَّب، ولا يحصل المُسَبَّب ولا تحصل النتيجة بفعل العبد وحده في أكثر أو في جُلِّ المسائل، بل لا بد من إعانة من الله ﷻ.

وهذا ظاهِرٌ في الرمي بخصوصه؛ لأنَّ الرمي عن بعد له ابتداء وله انتهاء، فابتداء الرمي من النبي ﷺ، لكن الانتهاء بأن يصيب رمي النبل أو رمي الحصاة أن يصيب فلانًا المشرك ويموت منه هذا من الله ﷻ؛ لأنَّ العبد ما يملك أن تكون رميته ماضية فتصيب.

ولهذا يكون العبد هنا مُتَخَلِّصًا مِن رؤيته لنفسه ومِن حَوْلِه وقُوَّتِه مع فعله، فأراد ﷻ أن يُعَلِّمَ نبيّه والمؤمنين أن يتخلصوا من إعجابهم ورؤيتهم لأفعالهم وأنفسهم، فقال: افعلوا، ولكن الذي يَمُكنُّ لكم ويُسَدِّد رميكم هو الله ﷻ.

فيكون إذًا معنىٰ ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾: أصاب بما أعان علىٰ التسديد.

الجواب الثاني: أنَّهُ لو قيل علىٰ قول الجبرية: إنَّ الله هو الذي يفعل الأشياء لكان تقدير الآية كما قاله جماعة أن يقال في كل فعل فعله العبد «ما فعله ولكن الله فعله» كأن تقول: ما صليت إذ صليت ولكن الله صلىٰ، وما زكيت إذ زكيت ولكن الله زَكَّىٰ، وما مشيت إذ مشيت ولكن الله مشىٰ وهكذا في الأعمال القبيحة المشينة التي يُنزه الله ﷻ عنها بالإجماع كقول القائل: -أعوذ بالله- وما سرقت إذ سرقت ولكن الله سرق، وما زنيت إذ زنيت ولكن الله إلىٰ آخره، تعالىٰ الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

والقول إذا كان يلزم منه اللازم الباطل فأنه يدل علىٰ فساده وعدم اعتباره؛ لأنَّ القول الحقيق القول الصحيح القول الحق لا يلزم منه لوازم باطلة.

والقول الباطل هو الذي ينشأ عنه لوازم باطلة، ما الفرق بين هذه وهذه؟

الفرقة الثانية الجبرية المتوسطة:

والجبرية المتوسطة -أو يعني الذين هم ليسوا بالغلاة-، هم الذين يتوسطون، فيقولون: العبد مجبور باطنًا لكنه في الظاهر مختار، يعني أنه في الظاهر يَخْتَارُ فيمشي ويروح، ويأتي للمسجد، ويذهب إلىٰ المكان الثاني باختياره، لكنَّهُ في الباطن مُجْبَر.

وهذا قول كثير من أهل الكلام والأشاعرة والماتريدية وجماعة ممن ينحون هذا المنحى بأنَّ الإنسان مجبور، لكنه في الظاهر ليس بمجبور.

وإذا كان كذلك فإنهم يجعلون أفعال الإنسان له ولكنَّها عديمة الفائدة، لا معنى لها.

وهؤلاء هم الذين يقال عنهم نُفَاة الأسباب.

يعني: أنَّ الإنسان إذا جامع زوجته فَحَمَلَت، يقولون: لم يحدث الحمل بالجماع.

إذًا كيف حدث الحمل؟

يقولون: أَحْدَثَ الله الحمل عند التقاء الرجل بالمرأة، لكن أنَّ ماء الرجل يلتقي بماء المرأة أو ببويضة المرأة ويحدث منهما حمل بما أجرى الله الأسباب عليه فإنهم ينفون ذلك، ويطرُدُونَ هذا في كل شيء.

فيقولون: إنَّ فعل الإنسان فيما يفعله كحركة السّكين في قَطْعِهَا للورق، أو قطعها للخبز، أو قطعها لما تقطع، فيقولون بالتمثيل: إنَّ الله هو الذي كأنه يحمل السكين والسكين تتحرك هي التي تقطع، لكن في الواقع هي مجبورة على القطع وإن كانت ظاهرًا تتحرك وقَطَعَت.

وهذا القول وهو قول هؤلاء مع زعمهم أَنَّهُمْ عقلاء وأَنَّهُمْ متكلمون وأنهم فلاسفة إلى آخره، هؤلاء قولهم هذا ينفيه العقل البسيط، فضلًا عن العقل الرصين، وأَحْدَثُوا قولًا على هذا يسمى الكسب سيأتي بيانه في موضعه.

فالماء عندهم لم يُنْبِت الأرض، الله ﷻ يقول: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ٩﴾ [ق: ٩].

﴿فَأَنۢبَتۡنَا﴾ بماذا؟ بالماء.

﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ٩﴾، يعني: أن النبات خرج بالماء، الماء سبب، والتراب سبب.

لكن هل هذا يعني أنَّ الله لم يفعل، لم يخلق، لم يُنمِي؟ لا.

الجماع سبب، لكن هل معناه أنَّ الله لم يفعل؟ لا.

فإذًا إثبات الأسباب هو سبيل العقلاء في أنَّ السبب ينتج عنه المُسَبَّب، وأنَّ الشيء تَنْتُجُ عنه نتيجته، الفعل ينتج عنه نتيجته، الأثر يقتضي أن يُوجَدَ مؤثر، وهكذا.

فإذا صار هنا هواء بارد لا بد أنَّ هناك مصدرًا لهذا الهواء البارد الذي يأتينا.

يقول هؤلاء الأشاعرة ونحوهم -نفاة الأسباب-: لا، الهواء أرسله الله ﷻ عند تشغيل الجهاز.

وهذا مما يقتضي العقل نفيَه؛ لأنَّهُ غير مطابق للعقل أصلًا.

وهؤلاء تجد ذكرهم في كثير من كتب أهل العلم بعنوان نفاة الأسباب.

إذا قيل لك: نفاة الأسباب فيعني الجبرية المتوسطة من الأشاعرة ونحوهم.

عمل العبد بين فعل الله - ﷻ-؛ لأنهم يقولون بخلق الله للأفعال- وبين فعل العبد الحاصل يُسَمُّونَهُ كَسْبًا ويأتي عند قوله: «**وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ**».

٢ - القدرية:

والقدرية أيضًا فرقتان:

الفرقة الأولىٰ: القدرية الغلاة:

وهم الذين ينكرون علم الله السابق، ويقولون: الأمر مُسْتَأْنَف جديد.

هل الخير والشر مُقَدَّر؟ لا، إنما هو مستأنف جديد، لا يعلم الله الخير حتىٰ يقع، ولا يعلم الشر حتىٰ يقع، تعالىٰ الله عن قولهم عُلُوًّا كبيرًا ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ۝٤٠﴾ [الأحزاب:٤٠]، سبحانه وتعالىٰ.

فهؤلاء هم الذين صاح بهم السلف وكفَّرُوهم فقال فيهم الشافعي: ناظروا القدرية بالعلم فإن أقرُّوا به خُصِمُوا وإن أنكروا العلم -يعني عِلْمَ الله - ﷻ- كفروا.

هؤلاء فرقة كانت موجودة وانتهت.

الفرقة الثانية: المعتزلة وأشباه المعتزلة:

وهم الذين يُسَمَّون القدرية، وهم الذين يقولون: إنَّ الإنسان يخلق فعل نفسه، وإنَّ الله ﷻ لا يُضَافُ إليه خَلْقًا، كل ما هو سيئ، لا يُضَافُ إليه خَلْقًا، لا الشر ولا القتل ولا... إلىٰ آخره.

ويقولون أيضًا: إنَّ فعل العبد واستطاعة العبد وقدرة العبد، هذه ليس لله ﷻ فيها مأخذ، بل قدرة المطيع، وقدرة العاصي، وقدرة المؤمن، وقدرة الكافر، إرادة المؤمن، إرادة الكافر للعمل واحدة.

وهذا الأصل الذي قالوه وذهبوا إليه لأجل شبهةٍ عندهم وضلالٍ عندهم، وهو أنهم قالوا: إنَّ العدل يوجب علىٰ الله ﷻ أن يساوي بين العباد، والظلم بالتفريق ما بين هذا وهذا، ما بين المؤمن والكافر، والمطيع والعاصي؛ هذا ظلم.

فَحَكَّمُوا عقولهم وآراءهم في فعل الله ﷻ وفي تَصَرُّفِه وصفاته ﷻ، والله سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج:١٦]، ويقول ﷻ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء:٢٣].

وقوله ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ لجهتين:

الجهة الأولىٰ: أنَّ الله ﷻ له التصرف في ملكه كيف يشاء.

الجهة الثانية: أنَّ الله ﷻ له الحكمة البالغة فيما يفعل، وفيما يُجْرِيه في ملكوته ويشاؤه، والعباد قاصرون عن معرفة الحِكَم في أنفسهم، فكيف بالحِكَم في أفعال الله ﷻ وصفاته وتصرفه في ملكوته.

وهؤلاء المعتزلة هم الذين يكثر رد الأشاعرة عليهم في مسائل القدر، وهم كالأشاعرة في المخالفة لما دَلَّت عليه الأدلة.

الخلاصة: أنَّ هؤلاء وهؤلاء كُلٌّ نَزَعَ بأدلة مختلفة، فهدىٰ الله ﷻ أهل السنة ومَنَّ عليهم بأنهم لم يُفَرِّقُوا بين الكَلِم، ولم يُفَرِّقُوا بين الكتاب، بل أخذوا بكل الأدلة فقالوا:

- بخلق الله ﷻ لفعل العبد.
- وأنّ العبد يفعل حقيقة.
- وأنَّ الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء.

فأعملوا كل النصوص والأدلة، وقالوا: إنَّ ربك فعال لما يريد -سبحانه وتعالىٰ- لا مُعَقِّبَ لحكمه، ولا رادَّ لقضائه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، جرىٰ الأمر علىٰ ما يريده الرب ﷻ وتقدست أسماؤه.

ثم أَعْمَلُوا العقل الصحيح في أنَّ الإنسان يُحِسُّ من نفسه أَنَّهُ مُخْتَار، يُحِسُّ من نفسه أَنَّهُ يذهب إلىٰ الخير ويذهب إلىٰ الشر، يذهب إلىٰ الخير فينشرح صدره له، ويذهب إلىٰ الشر فيقتل ثُمَّ يندم وتُعَاقِبُهُ نفسه وتؤنبه علىٰ ذلك.

ففي الإنسان ما يُحِسُّ به أنَّهُ يختار ويختار، يختار الشر ويختار الخير، وهذه ضرورة في قَلْبِ كل أحد لا مَفَرَّ منها، فالإنسان مختار لهذا ومختار لهذا.

ثم ثالثًا يُقال: إنَّ أهل السنة نظروا إلىٰ المسألة في قولهم في القدر في أنَّ الخير والشر مُقَدَّرَانِ علىٰ العباد بأنَّ من احتج علىٰ القدر فإنه يناقض نفسه؛ لأَنَّهُ كل من قال في القدر قولًا، يقول مثلًا: إنَّ الله ﷻ كتب علي السيئات وجعلني أفعل الشر وكذا، ثُمَّ يُعَذبني بالنار، لكنهم لا يتجاسرون أن يُحَكِّمُوا القضية المقابلة لذلك وهي أن يقول القائل: كذلك إذا جعلني أُصلي، جعلني أطيع الله ﷻ، وجعلني أفعل من الخيرات، فلماذا يثيبني؟ والمسألة هذه بمقابل هذه.

فإذا قال القائل: كتب علي السيئات فلماذا يُعذِب؟ فكذلك لا بد أن يقول: وكتب علي الخير فلماذا يُثِيب؟ والإنسان بطبيعته يهرب مما هو عليه، فلا يُقِر علىٰ نفسه بما فيه مصلحته بأنَّ الخير الذي هو مصلحة له فيذهب ويسكت عنه؛ لأَنَّهُ فيه مصلحة له، لكن يأتي بما فيه مضرة عليه، أو بما فيه تبرير لفعله ليهرب من الواقع.

والحقيقة: أنَّ بالعقل الصحيح وإدراك الإنسان لنفسه وفطرته وضرورياته يَجِد أَنَّهُ يفعل الخير اختيارًا ويفعل الشر اختيارًا، يفعل الخير فتنشرح نفسه له، ويفعل الشر فتنكره نفسه عليه؛ لأنه مفطورٌ علىٰ حب الخير وعلىٰ كراهة الشر.

فإذًا اختياره دليل فطري في كل إنسان، مثل إحساس الإنسان، تحس بالشيء، الأعمىٰ يحس، ويقول: هذا كذا ويستدل به ويكون مُتَيَقِّنًا؛ لأن دليله صار ضروريًّا، وكذلك يُحِس بالأمر الآخر فيكرهه لنفسه؛ لأنَّ دليله صار ضروريًّا.

مضىٰ معنا طائفة من الكلام علىٰ الإيمان بقدر الله ﷻ خيره وشره، وأنَّ الخير والشر مُقَدَّرَانِ من الله ﷻ فما يصيب العبد من خير فهو من الله ﷻ تقديرًا وتدبيرًا، وما يصيب العبد من شر وسوء فإِنَّهُ من الله ﷻ تقديرًا وتدبيرًا.

ومَرَّ معنا مراتب الإيمان بالقَدَر وما يتصل بهذا المبحث مما فيه تقريرٌ لعقيدة أهل السنة والجماعة في هذه المسألة العظيمة، التي أَمَرَ الله ﷻ بالإيمان بها والتسليم لما جاء به رسوله ﷺ فيها.

ومَرَّ معنا أيضًا أنَّ القدر سِرُّ الله ﷻ في خلقه، لم يعطِ حقيقته لملكٍ مقرب ولا لنبيٍ مُرْسَل، وإنما هو سبحانه وتعالىٰ الذي يعلم كل شيء، وهو ﷻ الخالق لكل شيء، وهو سبحانه ذو الحكمة البالغة ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾، ونحو ذلك من المباحث والموضوعات التي سبق الحديث عنها، وسبق تقريرها علىٰ ما جاء في كتاب الله ﷻ وفي سنة نبيه ﷺ.

ومبحث القَدَر من المباحث العظيمة في الملة، ولأجل كونه سرًّا من أسرار الله ﷻ، وإدراك كُنْهِهِ وحكمة الله ﷻ في عباده غير متحققة من كل وجه، فلذلك صار الخائض في القدر بلا دليل عُرْضَةً لمزلة القدم؛ بل لم يخض في القدر أحد بغير حجة وبرهان إلا وزلَّتْ قدمه وتَنَكَّبَ سواء الصراط.

ولهذا ينبغي أن يُتكَلَمَ في القدر بما جاء في النص دون زيادة لأَنَّهُ أمر غيبي، ولا يمكن للعبد أن يخوض في الأمور الغيبية إلا مع الدليل، ودون الدليل فهو كالذي يسير في الظلمات ليس بخارج منها.

والمخالفون في القَدَر كثيرون، ولهذا الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُرَتِّبْ الكلام علىٰ مسائل القَدَر في موضعٍ واحد حتىٰ يُمْكِنَ الناظر أن يبسط الكلام فيه بتقرير قول أهل السنة وقول المخالفين، وما يترتّب علىٰ ذلك؛ بل فَرَّقَه فأتىٰ في آخر رسالته هذه بشيء من الكلام علىٰ القَدَر؛ لكن من جهة النظر إلىٰ خلاف المخالفين.

ولهذا هذه الجمل التي معنا من قوله: «**وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَىٰ الْعِبَادِ**» إلىٰ قوله: «**وفي دُعَاءِ الأَحْياءِ وَصَدَقَاتِهم مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَات**» هذه كلها لأجل خلاف المخالفين من الجبرية والقدرية.

وقبل أن نخوض في بيان كلامه وما فيه من المسائل نُلَخِّص شيئًا من أسباب الضلال في القَدَر، والذي به خَرَجَ القدرية سواء الغلاة أم المعتزلة، أو الجبرية، أو من ضَلَّ في مسألةٍ أو في مسائل في هذا الباب.

السبب الأول: هو ترك الاقتصار علىٰ ما جاء في الكتاب أو السنة من الواضحات المُحْكَمَات التي تُبَيِّنُ حقيقة القَدَر، والأخذ بما فيهما من المتشابهات وجعل ذلك أصلًا.

ومعلومٌ أنَّ الواجب على العبد أن يأخذ بالمُحْكَم وأن يَرُدَّ المتشابه إلى المحكم؛ فقد أمر الله ﷻ بذلك، وقد خرج النبي ﷺ مَرَّةً على الصحابة وهم يتنازعون في القَدَر، كلٌّ يَنْزِعُ إلى قوله بآية، فكأنما فُقِئَ في وجهه حَبُّ الرُّمَان ﷺ، يعني: احْمَرَّ وجهه ﷺ، وهذا لأجل أنَّ الواجب على العباد أن يُسَلِّمُوا للمحكمات والأصول العامة، وأن يَرُدُّوا المتشابه إلى المُحْكَم على ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم.

وبالتالي فإنَّ كل تفسيرٍ لآيات القَدَرْ لم يكن معروفًا في زمن الصحابة رضوان الله عليهم فإنَّهُ باطلٌ وضلال؛ لأنه من الأخذ بالمتشابه وترك المحكم.

السبب الثاني: أنَّ العباد لم يعرفوا حكمة الله ﷻ في الأشياء ولا حِكْمَتَهُ فيما يُقَدِّرُ ويخلُقُ من الخير ومن الشر، أو من المخلوقات بعامَّةْ، ولما لم يُدْرِكُوا الحكمة عارضوا فِعْلَ الله ﷻ في ملكوته بما يرون من ظاهر رأيهم.

فعارض الجاهل العالم واقتنع بجهله فصار على شُعْبَةِ ضلالة.

ومعلومٌ أنَّ حكمة الله ﷻ في خلقه منها ما هو مُدَلَّلٌ عليه، ومنها ما ليس بمعروف، ولذلك إذا جُهلت الحكمة فإنَّ المرء يُسَلِّم ولا يعترض.

وقد ذَكَرَ جماعة من أهل العلم أنَّ سبب الضلال في القدر هو الجهل بحكمة الله فيما يخلق ويُقَدِّر، ثُمَّ الخوض في ذلك وقد لخَّصَها شيخ الإسلام بقوله: فيما ذكرته لكم مرارًا في تائيته حيث يقول:

وأصلُ ضلالِ الخلْقِ مِنْ كُلِّ فِرقَةٍ ... هـو الخوضُ في فعْـلِ الإلهِ بعلَّةِ

فإنَّهـمُ لـم يَفْهَمُـوا حِكْمَـةً لَـهُ ... فصـاروا علـى نَوْعٍ مِـنَ الجاهليَّةِ

وهذا حق لأنَّ حِكْمَةَ الله غير معلومة؛ بل جَعَلَ الله ﷻ مثالًا لمن جَهِلَ حكمته في أَنَّهُ حُرِم العلم، كقصة موسى مع الخضر عليه السلام، وهذا ظاهر بيِّن لمن يتأمل سورة الكهف، فإنَّ موسى عليه السلام عارَضَ الخَضِر لظاهر رأيه، و الخَضِر يعمل على ما أمر الله ﷻ بما يوافق حكمته، وهي الغاية المحمودة من وراء الأفعال، فلما عَارَض، كان ممن لم يستطع صبرًا فَحُرِمَ العلم، قال: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٧٨﴾﴾ [الكهف:٧٨].

السبب الثالث: هو قياس أفعال الله ﷻ على أفعال العباد فيما هو من قبيل العدل والظلم.

فنظروا إلى أفعال الرب ﷻ فجعلوا ما هو عَدْلٌ في تصرفات البشر واجِبًا وعدلًا في تصرفات الرب جَلَّ وَعَلَا، وجَعَلُوا ما هو ظلمٌ من تصرفات البشر محرّمًا أو منفيًا وظُلْمًا في تصرف الرب جَلَّ وَعَلَا.

وهذا هو ضلال القدرية المعروف حيث جعلوا العدل والظلم في تفسيرها في حق الله ﷻ كتفسيرها في حق المخلوق، فقاسوا هذا على هذا وضَلُّوا في هذا الباب؛ لأنَّ الخالق ﷻ لا يُقَاسُ على المخلوق في أفعاله وفي تدبيراته في ملكوته.

السبب الرابع: إحداثُ ألفاظ ومصطلحات جُعِلَت أصلًا في هذا الباب، ثم حُمِل الكتاب والسنَّة عليها، مثل: لفظ الاستطاعة بتفسيرهم، والطاقة، وما لا يطاق، والتكاليف وأشباه ذلك.

ومنها أيضًا عند الجبرية الكسب ونحوه.

ومن المعلوم أنَّ هذه الأمور الغيبية كالقَدَر الاصطلاح عليها بألفاظ وأسماء لمُسَمَّيَات لم يأتِ عليها برهان أَنَّهُ يجعل المرء يُؤَصِلُ ويُقَعّد بشيء لا أساس له.

ولهذا لَمَّا فهموا وظنوا من الشريعة أَنَّهُ يُقال كذا، مثلًا الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، أو قالوا: الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل -كما سيأتي-، أو قالوا: الكسب هو الاقتران، أو قالوا: كذا وكذا في تكليف ما لا يطاق -كما سيأتي الآن في هذه المواضع-، فسَّرُوها بتفسيراتٍ تَخُصُّهُم.

ولهذا ضَلُّوا في أصلٍ يجب الرجوع فيه إلى الدليل؛ لأنَّ إحداث لفظ وإحداث مصطلح لا شك أَنَّهُ سيترتب عليه أشياء كثيرة.

وسيأتي الكلام على الكسب مثلًا وهو أنَّ الكسب مع وروده في الدّليل في قوله مثلا: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة:١٣٤]، ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝٨٢﴾ [التوبة:٨٢]، ونحو ذلك مع ورود لفظ كَسَبَ، يَكْسِبُ، والكَسْب فإنَّ التفسيرات تَنَوَّعَتْ فيه وأحدثوا له فهمًا جديدًا غير المراد بالكتاب والسنة، فصار ثَمَّ كَسْب عند الجبرية، وصار ثَمَّ كَسْب عند القدرية، وصار ثَمَّ كَسْب عند أهل السنة لأجل أنَّ هذا اللفظ في أصله وإن كان واردًا لكن جُعِلَ مُصْطَلَحًا على فكرة جديدة توافق ما هم عليه.

فإذًا المصطلحات الجديدة في مسائل القَدَر هي سبب الافتراق فيه والضلال فيه، ولو أُلغِيَت هذه المصطلحات وبَقِيَ الناس على ما دلَّ عليه الدليل، فإنَّ كثيرًا من الخلاف فيه سيذهب.

ولهذا عند النقاش والحوار مع المخالف في هذه المسائل سَيُبْحَث معه أصلًا في اللفظ وفي نشأته، ومن أين أتوا بهذه الألفاظ والتعريفات.

لهذا العلم بالقرآن والسنة حُجَّة على كل مخالفٍ أحدث المصطلحات؛ لأنَّ إحداث المصطلحات عقلي واتِّبَاعُ الكتاب والسنة نقلي، ولهذا يغلب النقل العقل الحادث والمصطلح عليه في هذه المسائل.

السبب الخامس: من الأسباب التي جعلت الخلاف والفُرْقَة ينشآن في أبواب القَدَر، ما يَصْلُح أن يُقرَّر بأنْ نقول: إنَّ التساوي بين العباد في فعل الله ﷻ وادعاء أنَّهم سواء في كل شيء -يعني فيما يفعل الله ﷻ بهم- هذا مع كونه مخالفة للدليل؛ لكنه نَشَأَ عنه تفريعات وأقوال جعلت الأقوال المخالفة في القَدَر كثيرة.

أعيد صياغة هذا السبب بأن نقول: من أسباب ومنشأ الضلال في القَدَر الحكم على أفعال الله ﷻ بأحكام من جهة النظر إلى الخلق، فجعلوا فعلًا لله ﷻ واجبًا عليه بالنسبة للجميع، وجعلوا فعلًا لله ﷻ ممتنعًا عليه بالنسبة للجميع.

وسيأتي فيما سنذكر إن شاء الله أنَّ خلاف القدرية في مسألة الاستطاعة ناشئٌ عن أنهم قالوا: الواجب على الله ﷻ أن يجعل الناس سواسية فيما يُعطيهم، فكون هذا يُوَفَّق وهذا يُخْذَل هذا غير سائغ؛ لأنَّهُ تفريق، فإذا جعلنا الأصل هو أن يكون الناس سواسية، فإنَّ هذا قاعدة نبني عليها غيرها من مسائل القَدَر.

وهذا التقعيد أو هذه المقدمة نشأ عنها كثير من الخلاف، خاصَّةً عند المعتزلة، ولهذا نشأت أقوال كثيرة مُحْدَثة في القَدَر، وخلاف متنوع في المسائل العقلية، وما يجب على الرب ﷻ وما لا يجوز عليه.

وهذه تتضح أكثر ببحثنا في الاستطاعة إن شاء الله.

إذا تَبَيَّنَ هذا فالواجب في مسائل الغيب بعامَّة أن لا يُتجاوَز القرآن والحديث، وأن يُسَلَّم للدِّلَالَة، وإذا أشكل على المرء شيء فواجبٌ عليه أن يقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، كما يقول الراسخون في العلم، مع أنهم يعلمون التأويل في كثير؛ لكن قد لا يعلمون التأويل في بعضٍ، يعني: طائفة من الراسخين قد لا يعلمون ويعلمه غيرهم، فيقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

أما ضرب النصوص بعضها ببعض، أو الأخذ بالمتشابه وترك المحكمات، أو قياس أفعال الله ﷻ على أفعال خلقه، ونحو ذلك من المسائل التي ذكرنا، أو الخوض في الحِكَم والمصطلحات، فإنَّ هذا يُنْشِئُ الافتراق والضلال في هذا الباب لأنَّهُ أمرٌ غيبي بحت.

لهذا ما أحسن قول من قال -قول علي رضي الله عنه وقول غيره: «القدر سر الله فلا تكشفه». يعني: لا تحاول كشفه فإنَّ من حاول كشفه لا شك أنَّهُ سيضل؛ لأنَّهُ سِرٌّ من الأسرار اختص الله ﷻ به.

هذه مقدمة للمسائل التي سيأتي بيانها إن شاء الله.

❑ قوله: «**وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ، فَهِيَ -يعني الاستطاعة- مَعَ الْفِعْلِ**»:

● يريد رحمه الله أن يُقَرِّر أنَّ مسألة الاستطاعة وهي القُدْرَة والطاقة اختلف فيها الناس ما بين الجبرية إلى القدرية، والقول الوسط فيها هو قول أهل السنة المتابعين لظاهر القرآن والحديث في أنَّ الاستطاعة منقسمة إلى قسمين:

- استطاعة قبل الفعل.

- واستطاعة مع الفعل.

يعني: استطاعة يُتكَلَّمُ عنها: قدرة وطاقة يُوصَفُ العبد بها قبل أن يفعل الفعل، وتستمر معه إلى أن يفعل.

وقدرة أخرى -استطاعة أخرى- هذه تكون مع الفعل، ولا يجوز أن ينفكَّ الفاعل عنها.

وهذا الذي ذكر هو الذي دلَّتْ عليه الآيات، ودلَّت عليه السنة من أنَّ الإنسان المُكَلَّف يوصف بأنَّهُ مستطيع ويوصف بأنه غير مستطيع.

فقال ﷻ في الوصف بالاستطاعة: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]، وقال ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، يعني: ما تستطيع، الاستطاعة هي الوسع والطاقة والقدرة، وقال ﷻ أيضًا في هذا الباب: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟﴾ [التغابن:١٦].

وفي الاستطاعة المنفية قال ﷻ في سورة هود: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [هود:٢٠]، وقال ﷻ: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف:١٠٠، ١٠١]، وقال ﷺ: «**صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلىٰ جنب**» ونحو ذلك.

فإذًا الشريعة فيها استطاعةٌ مُثْبَتَة، وفيها استطاعة مَنْفِيَّة، وواجب إذًا أن يُنْظَر إلىٰ هذه النصوص بالفهم وهي أنَّ المُثْبَت غير المنفي.

فإذًا لا بد أن تكون الاستطاعة علىٰ قسمين، وهذا هو الذي أراده هنا وهو الذي عليه عامة أهل السنة والجماعة، وسيأتي لها مزيد تقرير -إن شاء الله- في المسائل.

وقوله هنا: «**وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ**» يعني: يجب بها حُصُولُ الفعل وإيقاعُ الفعل ووجود الفعل؛ يعني: العمل، فهناك استطاعة، وقدرة إذا وُجِدَتْ وُجِدَ الفعل.

لهذا قال هنا: «**مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ**» وذلك أنَّ الله ﷻ هو الخالق لأفعال العباد.

فقوله هنا: «**مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ**» هذه جملة اعتراضية وسبك الكلام «**وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ**».

وقوله: «**مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ**» هذا ليُدَلِّل علىٰ أنَّ الاستطاعة هذه التي يجب معها حصول الفعل هذه فيها أمْرٌ غيبي زائد عن الظاهر، ولهذا قال: «**وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ**»؛ لأنه لا يمكن أن يحدث الفعل إلا بقُدْرة، وهذه القدرة لا يمكن أن تكون قبله ثم تنعدم وقت الفعل، فكيف يمكن أن يحصل فعل بلا قدرة للفاعل علىٰ فعله؟

لكن هل يستقل بهذه القدرة أم ثَمَّ أمر زائد؟ لا بد أن يكون هناك أمر زائد يأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ.

❑ قوله: «وَأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]:

●وقوله في: «**الاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ**» وهذه الاستطاعة هي الاستطاعة المُثْبَتَة، وهي التي يتعلق بها الحساب، والعقاب، والخطاب، والأمر والنهي؛ لأنَّ الله ﷻ جعل للمكلَّفينَ من المشركين، جعل لهم أسماعًا وأبصارًا وأفئدة، وجعل لهم قُدْرَة علىٰ أن يُصَلُّوا، قدرة علىٰ أن يتأملوا، وقدرة علىٰ تَبيُّنِ ما أُيِّدَ به ﷺ من المعجزات والآيات والبراهين؛ لكنهم لا يريدون أن يسمعوا مع وجود الآلات، ووجود الصحة ووجود القدرة.

إذًا فالمنفي ليس هو الآلة، لكن المنفي بعدم الاستطاعة: هو ما يكون مع الفعل مِنَ التوجه إلىٰ الخير والهدىٰ والسماع النافع لما معهم مما يَصُدُّهُ وينفيه من الهوىٰ واتباع الشهوات.

إذا تبين هذا فإيضاح هذه الجمل في مسائل:

المسألة الأولىٰ:

هذه المسألة متصلة بالقدر والإيمان به وأَصْلُ بَحْثِهَا من المعتزلة.

وذلك أنهم قَعَّدُوا قاعدة وهي أنَّ الناس في فعل الله ﷻ سواء، وهو أنَّ العاصي والمؤمن، الكافر والمؤمن، العاصي والمطيع كلهم أُعْطُوا شيئًا واحدًا، فهذا فَعَلَ الخير، وهذا فَعَلَ الشر بمحض قدرته.

فهذه التسوية بين الجميع جعلتهم ينفون أنْ يكون هناك أمر زائد خُصَّ به هذا ومُنِعَ ذاك.

فجعلوها جميعًا قبل الفعل، وأمَّا مع الفعل في أثناء الفعل فعندهم العبد هو الذي يخلق فعل نفسه.

وبالتالي فلو جُعِلَ هذا مُسْتَطِيعًا للفعل وهذا غير مستطيع للفعل لكان الناس ليسوا سواسية فيما أعطاهم الله ﷻ، وبالتالي يترتب علىٰ هذا أنَّ هذا ظُلِم وهذا أُعْطِيَ ما لم يُعْطَ غيره.

فإذًا أصل بحث المسألة هي عند المعتزلة.

ولماذا بحثوها؟

للقاعدة التي قَعَّدُوهَا هي أنَّ الجميع يجب أن يكونوا في فعل الله واحدًا، حتىٰ لا يُظْلَمَ هذا ويُتْرَكَ ذاك.

إذا فهمت هذا الأساس تفهم لماذا افْتَرَقَ الناس في هذه المسألة.

فلمَّا قالوا: الاستطاعة لا تكون إلا علىٰ هذا النحو؛ وهي أن تكون قَبْل، أما المُقَارِنَة فالعبد هو الذي يخلق فعل نفسه، هو الذي يقدر ويفعل، الله ﷻ لا يَجْعَلُ هذا مستطيعًا وذاك غير مستطيع؛ لأنَّ هذا ظلم.

وإذا كان كذلك فقابلهم من يُثْبِتُ الاستطاعة المُقَارِنَة وهم الجبرية ونفوا أصلًا أن يكونَ للإنسان قدرة علىٰ فعل أي شيء.

لهذا قالوا: ليس هناك استطاعة سابقة، وإنما الاستطاعة هي أنَّه يقدر علىٰ الفعل وهذه القُدْرَة في الواقع من الله ﷻ، لهذا الإنسان أصلًا لا يستطيع لأنَّ الله ﷻ نَفَىٰ قال: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف:١٠١]، وقال: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [هود:٢٠]، ونفىٰ أيضًا عنهم الرمي فقال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال:١٧].

إذًا لا يمكن أن يفعلوا شيئًا، فقابلوا القدرية في مسألة الاستطاعة لا في مسألة القَدَر والجبر.

القَدَر والجبر أصلًا الجبرية سبقوا القدرية في مسألة الجبر المُعَيَّن، أما القَدَر الذي هو نفي العلم فهو الذي كان أولًا.

يعني: الجهمية الذين هم الجبرية سابقون المعتزلة الذين هم القدرية، يعني: كفرقة.

الجهمية هم الذين أظهروا الجبر ونَصَرُوهُ، من جهة وجود الجهمية قبل وجود المعتزلة الذين هم القدرية.

فإذًا نقول: إنَّ الجبرية قبلُ؛ لأنَّ الذي مَثَّلَهُمْ الجهمية، وأولئك مَثَّلُهُم المعتزلة وهم متأخرون عنها.

أما من جهة القَدَر والجبر -كقول القدرية- سابقون لأنَّ نفاة العلم ظهروا في زمن الصحابة، وأما الجبرية فجاؤوا بعد ذلك؛ لكن تفاصيل أقوال الجبرية والقدرية ما نشأت إلا مع ترسُّخ المذهبين في الجهمية وفي القدرية المعتزلة.

المسألة الثانية:

قَرَّرَ الطحاوي هنا أن الاستطاعة علىٰ قسمين:

- استطاعة مُتَقَدِّمَة، وهذه لا يجب أن تكونَ مع الفعل؛ بل تتقدم وهي المُتَعَلِّق بها الأمر والنهي.

- واستطاعة مُقَارِنَة يَجِبُ بها الفعل، يعني: إذا وُجِدَت الاستطاعة حصل الفعل دون تأخر.

أولًا: الاستطاعة قبل الفعل:

«**صل قائمًا فإن لم تستطع فقاعدًا**» عدم الاستطاعة هنا هل هي خاضعة لِأَنْ يُجَرِّب إذا أراد أن يصلي، أو لعدم تمكن آلته من القيام، معروف قبل أن يدخل أصلًا في الصلاة.

﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]، يَبْدَأ يَحج ثم ينظر هل هو مستطيع أو لا، أم أنَّ الاستطاعة التي هي الزاد والراحلة وغير هذين أيضًا، هذه تكون قبله؟

تكون قبله.

إذًا هذه معلومة قبل.

فإذًا التكليف الأمر والنهي والعُذْر إلىٰ آخره، هذه مُتَقَدِّمَة، استطاعة؛ قدرة، وُسْع، آلات، سلامة، صحة، إلىٰ آخره متقدمة.

أيضًا ليست الاستطاعة المرادة في الشرع هي الاستطاعة الكونية؛ بل المراد الاستطاعة الشرعية. -وهذا أوضحت لكم أنَّ الدليل دلَّ عليه-.

والاستطاعة الكونية هذه أخصُّ من الاستطاعة الشرعية، فإنَّه قد يكون المرء مُستطيعًا كونًا ولكنه ليس بمستطيع شرعًا.

مثاله: يمكن له أن يُسِيْلَ الماء علىٰ جُرْحِهِ الذي لم يندمل، يمكن أن يغتسل ويُسِيْل الماء عليه، هذا يمكنه كونًا ويستطيع، يمدُّ يده ويصب الماء عليه إلىٰ آخره.

يمكنه أن يصلي الصلوات قائمًا لأنَّه غير مشلول؛ لكنه شرعًا لا يُسَمَّىٰ مُستطيعًا؛ لأنَّ:

الأول: يورثه زيادة في المرض والشريعة مُتَشَوِّفَة للتيسير.

والثاني: يورثه أيضًا عدم الخشوع في الصلاة والتعب إلىٰ آخره ومجاهدة النفس وربما أورثه زيادة المرض، والشريعة متشوفة في الصلاة إلىٰ خشوعه وحضور قلبه وإلىٰ أن لا يزيد مرضه إلىٰ آخره.

فإذًا مما لم ينظُروا إليه في البحث أيضًا أنَّ الاستطاعة التي هي سلامة الآلات المُرَادَة في القَدَر والمرادة في تحقيق المسألة هي الاستطاعة الشرعية لا الاستطاعة الكونية.

أما كونه يقدر، سليم الآلات إلىٰ آخره، هذا قد يُدْخِلُنَا في تكليفه ما هو فوق طاقته أو فوق ما فيه مصلحته شرعًا.

ولهذا نقول: الاستطاعة التي هي قبل الفعل نقسمها إلىٰ قسمين:

- استطاعة كونية.
- واستطاعة شرعية.

والاستطاعة الشرعية هي المُرَادَة؛ لأنها هي التي تَعَلَّقَ بها التكليف والأمر والنهي.

فإذًا حَصَلَ من هذه المسألة أنَّ الاستطاعة قبل الفعل ومع الفعل، والتي قبل الفعل تنقسم إلىٰ قسمين، يعني: من حيث النظر إليها.

ثانيًا: الاستطاعة مع الفعل:

أما الاستطاعة التي مع الفعل «وهي المهمة في هذا الباب، وهذه المسألة عَرْضُهَا في الكتب غير واضح، ويُدْخِلُون بعض البحث في بعض، وأنا أُرَتِّبُهَا لك، حتىٰ تستوعب الخطوات».

فالفعل لا يكون ولا يحصل لأي إنسان -ما يمكن أن يَفْعَل الشيء ولا أن يَحْدُثَ هذا الشيء- إلا بوجود ثلاثة أشياء، إذا تَخَلَّفَ واحدٌ منها لم يحصل هذا الشيء قط:

١- القدرة التامة علىٰ إيجاد الفعل:

القدرة التَّامَّة معناها: أَنَّهُ إذا لم يكن عنده القدرة علىٰ الفعل فإنَّه لا يمكن أن يحصل الفعل.

الأعمىٰ إذا أراد أن يقرأ كتابًا فهل يمكنه؟ يأخذ الكتاب هذا الذي معي ويقرؤه! وحروف الكتاب هي الحروف التي يقرؤها المُبْصِر غير الحروف الثانية التي يستدل بها باللمس. لو وَضَعَهُ أمام عينيه فإنه لا يمكنه، لو أخذ المصحف ووضعه أمام عينيه فإنه

لا يمكن أن يقرأ شيئًا؛ لأنه ليس عنده القدرة. الذي لم يتعلم الكتابة لو أخذ القلم بيده بين أنامله وأراد أن يَخُطَّ جملة لم يستطع؛ لأنَّهُ لم يتعلم. المتعلم للكتابة باللغة العربية لا يمكن أن يكتب باللغة الصينية؛ لأنَّهُ وإن كان يعرف الحروف باللغة العربية؛ لكن لا يمكنه أن يكتب بالصينية، لأنه لا يقدر علىٰ هذا بخصوصه.

فإذًا القدرة التامة هي التي يحصل بها الفعل.

٢-الإرادة الجازمة:

ونعني بالجازمة: غير المترددة، فإذا وُجِدَت الإرادة الجازمة مع بقية الشروط وُجِدَ الفعل.

لكن لو وُجِدَت الإرادة فقط ولم توجد بقية الشروط -ونذكر مثالنا الآن الذي ذكرنا القدرة- فهل يمكن أن يحصل الفعل؟

لا يمكن أن يحصل الفعل.

يريد أن يذهب إلىٰ مكة لكن ما عنده قدرة مالية، يمكن أن يذهب؟! ما يمكن.

يريد أن يكون حافظًا لكتاب الله لكن ليس عنده القدرة علىٰ الحفظ هل يمكن؟

ولو كانت إرادته جازمة ويتمنىٰ وإلىٰ آخره، لا يمكن.

فإذًا الإرادة الجازمة غير المترددة شرطٌ في حصول الفعل، لا يمكن أن يحصل الفعل بإرادةٍ مترددة.

٣- المشيئة:

وهو أن يشاء الله ﷻ حصول هذا الفعل، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ومشيئته الكونية في هذا، إذا شاء أن يكون الفعل ممن عنده قدرة وإرادة فإنه يُعِينُ العبد علىٰ حصول هذا الفعل، كيف يعين العبد؟ **يعينه بأشياء:**

الأول: التوفيق.

الثاني: أن يُعْدِمَ المُعَارِض.

مثلًا هو يريد أن يذهب إلىٰ مكة وعنده القدرة المالية وعنده الإرادة الجازمة، ويريد أن يحج هذا العام.

المُعَارِض الذي يُعَارِض أن يكون هذا من حصول خللٍ له في بدنه، من حصول خللٍ في الطائرة، من عدم تَمَكُّنِه، من سرقة المال، من أسباب كثيرة لا تُحْصَىٰ من المُعَارِضَات، هذه هل هي في قدرة العبد؟

ليست في قدرة العبد.

إذًا هذا يدخل في الأمر الغيبي الذي لا يدخل العبد فيه.

إذا اجتمعت هذه الثلاثة حَصَل الفعل، إذا تَخَلَّفَ واحدٌ منها لم يحصل الفعل.

فإذًا الاستطاعة التي يجب بها الفعل، وهي القدرة التي يجب بها الفعل -يعني يحصل معها الفعل- المراد بوجوب حصول الفعل مع وجود الإرادة الجازمة، ووجود إعانة الله ﷻ ومشيئته وتوفيقه ودَفْع المُعَارِض إلىٰ آخر ذلك من الأسباب الذي هو الأمر الغيبي المختص بالرب ﷻ.

القدرة في نفسها -قدرة العبد علىٰ الفعل- هل هو الذي أوجدها في نفسه أم الله الذي خلقها فيه؟

الله ﷻ الذي خلقها فيه.

الإرادة الجازمة للفعل، تَوَجُّهْ العبد للفعل هذا اختيارٌ منه أم هو مفروض عليه؟

هو اختيار منه.

ولذلك جاءت الجبرية وقالت: القدرةُ منفية، لا قدرة له.

والإرادة هو مُرْغَمٌ علىٰ أن يريد.

والمشيئة: العبد خَضَعَ للمشيئة فَعَمِلَ ما يريده الرب.

فإذًا: الفعل كله فعل الرب ﷻ بلا اختيار، فصار فعل العبد بعد أن حَدَث كحركات الأشجار والورقة في الماء والريشة في مهب الريح إلىٰ آخره.

جاءت القدرية في المقابل وقالت:

القدرة بيد العبد، والإرادة عنده هو، ولا علاقة لفعل الله ﷻ به؛ بل العبد هو الذي يَقْدِر، فالقدرة خَلْقُهُ، هُوَ الذي خَلَقَ الفعل بقدرته، والإرادة تَوَجَّهَتْ إليه، والقُدْرَة والإرادة يستوي الناس فيها.

فهذا خَلَقَ أفعال الطاعات، وهذا خَلَقَ أفعال المعاصي، فنفوا الجزء الثاني.

أما أهل السنة والجماعة فنظروا إلىٰ الأدلة فوجدوا فيها الثلاثة جميعًا فأثبتوها.

فإذًا حقيقة بحث القدر وبحث الاستطاعة وبحث تكليف ما لا يُطَاق إلىٰ آخره، من المباحث، مَبْنِيَّةٌ علىٰ الفعل إذا وُجِد كيف وُجِد؟

فَبَحَثُوا الفعل إذا وُجِد كيف وُجِد؟

منهم من بَحَثَ في أوائله فتَكَلَّمَ في الاستطاعة المقارنة والاستطاعة السابقة إلىٰ آخره في الكلام الذي بحثنا.

ومنهم من نَظَرَ إلىٰ نتائجه وهو أنَّ هذا فيه فعل طاعة فينتج عنه الجنة وهذا فيه فعل كفر فينتج عنه النار، فلما نَظَرَ إلىٰ نتائجه والظلم والعدل إلىٰ آخره حَكَمَ علىٰ المسألة بالنتائج.

والذي ذهب إليه أهل الوسط ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، وسط في المِلَل، ووسط في المذاهب وهم أهل السنة والجماعة قالوا: الفعل لا يوجد إلا بهذه الأشياء الثلاثة.

لهذا أشار الطحاوي هنا إلىٰ هذا بإدخال التوفيق بقوله: «**مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ**»

وهذه الجملة في الواقع ليس لها علاقة بالكلام، والشارح عندكم -شارح الطحاوية- ما تَكَلَّمَ علىٰ هذه الجملة لماذا أدخلها الطحاوي؟ وإلا فالكلام يستقيم بدونها أن يقول: «**وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْل فهي مَعَ الفِعْلِ**»

يريد الطحاوي أن يقول لك: إنَّ الفعل لا يمكن أن يكون إلا بالقدرة والإرادة وفِعْلُ الله ﷻ الذي فيه المشيئة وفيه التوفيق والإعانة، وفيه دفع المعارض إلىٰ آخره من المسائل.

س/(.....)[٢٨٢]

لا، هذا أمرٌ خارج، هذا فِعْلُ الله ﷻ، تنظر الآن فيه شيء ظاهر أنَّ العبد يملكه وهو قدرته وإرادته لكن فيه شيء لا يملكه، وهو دفع المُعَارِض.

---

(٢٨٢) كلام غير واضح.

مثلًا: شخص رَكِبَ طائرة جديدة من أحسن الطائرات سليمة ما طار عليها، وكل أجهزتها جديدة وإلىٰ آخره وأثناء طيرانها جاءتها زوبعة واحترقت أو ضَرَبَت في الأرض إلىٰ آخره فتحطمت، أو جاءتها طائرة ثانية وهو لا يدري وضربتها، فهذا من جهة من؟

ليس من جهة العبد.

مثلًا معك سيارة جديدة، جميع الآلات فيها سليمة، احتطت بجميع الاحتياطات، وأخذت بوسائل السلامة فهل ستنتج السلامة بهذه الأشياء التي عملتها؟

لا، فقد يأتي بعير في الطريق وتصدمه وأنت لا تدري، أيضًا قد تأتي أمامك شاحنة وتصدمك إلىٰ آخره.

ولهذا من أعظم النظر في الأسباب أن تنظر في هجرة النبي ﷺ.

النظر في الهجرة يعطيك ما يجب علىٰ العبد أن يفعله، وما ليس للعبد أن يُحَقِّقَهُ من أسباب السلامة.

النبي ﷺ لمَّا أراد الهجرة إلىٰ المدينة عَمِلَ جميع الاحتياطات:

رأىٰ الطريق البعيد الذي ما يمكن أن يظن المشركون أنَّ النبي ﷺ يسير فيه، واستأجر رجلًا هاديًا خريتًا يقال له: ابن أريقط لِيَدُلَّ علىٰ هذا الطريق البعيد، ثُمَّ بعد ذلك أيضًا مع هذا الطريق أَمَرَ راعي الغنم أن يمشي علىٰ أثره هو وأبو بكر والذي معهم حتىٰ لا ينظروا إلىٰ الأقدام، واختبئوا في غار.

هذه الأشياء التي فعلها النبي ﷺ وواجبٌ عليه أن يفعلها؛ لأنَّ الله أَمَرَ باتخاذ الأسباب.

وقف المشركون علىٰ رأس الغار.

يقول أبو بكر رضي الله عنه: لو أَبْصَرَ أحدهم إلىٰ موضع قدميه لرآنا.

هذه الأشياء التي فعلها النبي ﷺ ويتحقق بها قَدَرُ السلامة، فعلها أو لم يفعلها؟

فعلها.

لكنها هل نَفَعَت؟

لم تنفع، فالمشركون وقفوا علىٰ رأس الغار، أقرب شيء؛ لكن بَقِيَ لو أبصر

أحدهم موضع قدمه لرأهما، لم يقدر أحد أن يُنْزِل عينيه إلىٰ أسفل، هذا ليس من جهة فعل العبد.

ولهذا المعتزلة في ضلالهم لمَّا جعلوا العبد يخلق فعل نفسه فقط، وهو الذي يتصرّف في نفسه، في مثل هذا لا يستطيعون تفسيره.

كيف لم يستطع أحدهم أن يُنْزِلَ رقبته؛ كأنَّ في رقابهم غُلًّا يمنعهم من أن ينظروا إلىٰ موضع أقدامهم -وهم عدد- ما فيهم أحد ينظر أسفل ولو بالغلط؟

إذًا هذا فِعْل شيء لا يملكه العبد.

لهذا يجب علىٰ المؤمن أن ينظر في باب الاستطاعة، وباب الأفعال إلىٰ ما يفعله هو وما يُكْرِمُهُ الله ﷻ به.

ولهذا ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ۝١٧﴾ [الكهف:١٧].

المسألة الثالثة:

- الاستطاعة التي قبل الفعل كما ذَكَر هي مناط التكليف: الأمر والنهي.
- والاستطاعة التي مع الفعل -ولم يَذْكُرْها- هي مناط الثواب والعقاب.
- والاستطاعة التي قبل الفعل من جهة السلامة ومن جهة البلوغ مثلًا واليقظة إلىٰ آخره من جميع الأسباب، هذه تتعلق بها الأوامر والنواهي وهي التي يتكلم عنها الفقهاء.

أما التي مع الفعل وهي المنوط بها الثواب والعقاب، فمعلوم أنَّ فِعْلَ العبد -كما ذكرنا- لم يستَقِل بتحصيل النتيجة، وبالتالي فالثواب إذًا لم يستقل العبد بتحصيل أسبابه.

ولهذا فتقول إذًا: إنَّ إثابة الله ﷻ لعبده هو مِنَّةٌ من الله علىٰ عبده.

لم؟

لأنَّ أصل تحقيق الفعل لم يكن مُجَرَّدًا باختيار العبد؛ بل هناك أمر زائد وهو مِنَّة الله وفضله علىٰ العبد وإعانته عليه.

وهناك سؤال متعلق بهذا المبحث وهو أنَّ رضا الله ﷻ عن العبد وإثابته للعبد هو نتيجة لشيءٍ فَعَلَهُ الله ﷻ وهو هداية العبد لأن يفعل.

ولهذا المؤمن الصالح كلما زاد علمًا عَلِمَ أنَّهُ ليس منه شيء وليس إليه شيء، مثل

ما كان يقول ابن تيمية: «اللهم ليس مني شيء، ولا فِيَّ شيء، ولا إِلَيَّ شيء؛ لكن مع ذلك ليس مجبورًا».

هُوَ ينظر إلىٰ أَنَّهُ يختار وعنده قُدْرَة ويعرف أنه مُحَاسَب؛ لكن إنْ أعانه الله ﷻ ووَفَّقَهُ إلىٰ الفعل وصار من أهل الطاعة، فإنَّه يعلم أَنَّهُ بِسَبَبٍ أَحْدَثَهُ الله ﷻ له وهداه إليه.

وهذا معنىٰ نصوص الهداية في القرآن، ليس معنىٰ نصوص الهداية ونصوص القَدَر السابق، أنها إجبار علىٰ العبد وإنما معناها أنَّ الله هيأ لهذا العبد الأسباب التي تعينه علىٰ تحصيل المراد، وأعانه عليها.

وهذا هو تفسير أهل السنة للتوفيق.

في المقابل من جهة العاصي فإنَّ الله ﷻ منعه أسباب الهدىٰ.

لماذا منعه؟

لأَمْرٍ يرجع إلىٰ نفسه وفِعْلِه؛ لأَنَّهُ كما أعطىٰ ذاك بسبب فإنَّه مَنَعَ هذا بسبب وهو أَنَّهُ رَغِبَ في هواه وتَرَكَ التخلي من هواه ومن شهوته.

ولهذا قال ﷻ في وصف الكفار: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ۝٤٣﴾ [الفرقان:٤٣]، وقال ﷻ في الآية الأخرىٰ في سورة الجاثية: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية:٢٣]، أَضَلَّهُ الله علىٰ علم.

إذًا فالذي أُعْطِيَ أُعِيْن، والذي حُرِمْ عُومِلَ بسبب فِعْلِهِ هو ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورىٰ:٣٠].

فإذًا نَظَر المعتزلة في المسألة وهي أنَّ الذي أُعْطِيَ والذي مُنع إنما من أنفسهم، لم يُعْطِ الله هذا ولم يمنع هذا، هذا في الواقع نَظَر منهم إلىٰ الظلم والعدل بما يُحَكِّمُونَ فيه فعل العبد.

مثل أن يُعْطِي ولده هذا ويمنع هذا ويقول لهذا: تزوج وهذا ما تزوج، هذا فيه تفريق؛ لأَنَّهُ أُعْطِيَ هذا ومُنِعَ هذا، لكن هنا الإعطاء صار للجميع، أين الإعطاء الذي صار للجميع؟ هو ما قبل الفعل وهو الاستطاعة المُثْبَتَة، لم يُكَلِّف الله ﷻ المجنون الكافر ورَفَع التكليف

عن المجنون المؤمن، الجميع سواء؛ لأنَّ هذا تكليف واستطاعة قبل الفعل، لكن الاستطاعة التي مع الفعل، ينتج عنها الفعل، فَأُعِيْنَ هذا بسبب وحُرِمَ ذاك بسبب، ولو أنَّ الكافر أو الذي ضل سَلَكَ سبيل الهدىٰ ورَغِبَ بإرادته لأعانه الله ﷻ ووفَّقَه، لكن كما قال ﷻ في وصفهم: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ [الفرقان:٤٣].

ويُمَثِّل هذا قول أبي جهل قال: «**حتىٰ إذا تنازعنا نحن وبنو هاشم الشَّرَف وكنا كفرسي رهان، قالوا: منا نبي يأتيه الوحي من السماء وليس منكم نبي، والله لا نؤمن به أبدًا**» (٢٨٣)، هنا دخل الهوىٰ، دخلت الشهوة، ودخلت الدنيا فصدَّتْ.

فإذًا تحقيق القول في المسألة هنا أنَّ سبب ضلال المعتزلة في باب الاستطاعة وباب القَدَر في هذه أنهم جَعَلُوا الظلم واحدًا، جعلوا هذا وهذا متساويين في القُدْرَة وفي الآلات، ولهذا نَفَوا خلق الله ﷻ للأفعال، وقالوا: العبد يخلق فعل نفسه لأجل أن لا ينتج عنها أنَّ الله ظَلَم فأدخل الجنة هذا وأدخل النار ذاك.

ونَظَر أهل السنة أنَّ الله ﷻ ساوىٰ بين الناس في التكليف، في الآلات، في الاستطاعة التي هي قبل الفعل، أمَّا الاستطاعة التي مع الفعل، لا يحدث الفعل إلا بأشياء الله سبحانه وتعالىٰ أعان هذا بأسباب، ومنع هذا بأسباب، وهو سبحانه وتعالىٰ الحكم العدل في هذا كله.

❑ **قوله: «وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ»:**

● يريد أنَّ فعل العبد ليس مَخْلُوقًا له بل الله ﷻ هو الذي خَلَقَ فعل العبد.

وهذا يعني: أنَّ العبد يفعل ولا يُنْفَىٰ عنه الفعل؛ بل هو يفعل ويعمل، وأفعاله صدرت منه، وهو الذي فَعَلَهَا وهو الذي اختارها،وهو الذي أنتجها بإرادته وقدرته، وأمَّا نتيجة الفعل -يعني مع اجتماع الأسباب: القدرة والإرادة إلىٰ آخره- فالله ﷻ هو الذي خَلَقَ الفعل.

وهذا يخالف مذهب القَدَرِيَّة الذين يقولون: إنَّ العبد يخلق فعل نفسه.

وقوله: «**خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ**»،يعني: فِعْل وعَمَل من العباد، فالعبد يُنْسَبُ

---

(٢٨٣) انظر: «البداية والنهاية» (٣/٦٤).

إليه الفعل ولا يُنْسَبُ إليه خلق الفعل.

فهو يفعل حقيقة، والله ﷻ هو الخالق لفعله.

ودليل ذلك لأهل السنة والجماعة قول الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾﴾ [الزمر:٦٢]، وقال أيضًا ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقال ﷻ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ [البقرة:٢٨١].

إذًا فإثبات عمل العبد وكسب العبد، وأَنَّهُ هو الذي حَصَّل الفعل هذا واضح، وكذلك إثبات أنَّ الله ﷻ خلق كل شيء، هذا دليل هذه المسألة.

ونذكر عدة مسائل تفصيلية:

المسألة الأولىٰ:

خَلْق الله ﷻ لأفعال العباد اختلف الناس فيه علىٰ أقوال ثلاثة:

القول الأول:

هو قول أهل الحق والسنة والهدىٰ: أنَّ الله ﷻ خَلَقَ العبد وخَلَقَ عمله أيضًا، فأعمال العبد من الخير والشر من الحسنات والسيئات هي خَلْقٌ من الله ﷻ؛ لأَنَّهُ لا يحدث في ملك الله شيء إلا وهو خالقه سبحانه وتعالىٰ.

القول الثاني:

قول المعتزلة بأنَّ الله ﷻ لا يَخْلُقُ فعل المكلفين، أما غير المُكَلَّف فهو خالق كل شيء، أما فعل المُكَلَّف فلا يخلقه سبحانه وتعالىٰ، بل العبد هو الذي يخلق فعل نفسه، ويستدلون لذلك:

- بأدلة عقلية واضحة علىٰ مذهبهم.
- وأدلة نقلية محتملة.

أمَّا الأدلة العقلية فهم يقولون: إنَّ الله لا يُوصَفُ بأَنَّهُ يخلق فعل العبد لسببين:

السبب الأول: أنَّ فعل العبد فيه الأشياء المشينة، فيه الكفر، وفيه الزنا، وفيه السرقة، وفيه القتل، وفيه إلىٰ آخره، ولو قيل: إنَّ الله هو الذي يخلق هذه الأشياء لصار نسبةً للأشياء السيئة إلىٰ الله وهو منزهٌ عنها.

والسبب الثاني: أنَّ خَلْقَ الفعل من الله يقتضي التفريق بين المُكَلَّفين، هذا خَلَقَ فعل طاعته فأدخله الجنة، وهذا خَلَقَ فعل معصيته فأدخله النار، وهذا ظلم؛ لأَنَّهُ لم يساو بينهم في خلقه وفعله.

القول الثالث:

قول الجبرية بأَنَّ العبد لا يخلق فعل نفسه، بل الله يخلق فعله وهو ليس له فِعْل حقيقة، وليس له تَصَرُّف حقيقة، ولا كسب حقيقة، وإنما هذه أمور مَجَازِيَّة، وفِعْلُ العبد في الحقيقة هو فِعْلُ الله ﷻ، لكن أُضِيفَ للعبد اقترانًا ولم يُضَفْ إليه حقيقةً، وأخرجوا لفظ الكسب كما سيأتي وعلَّلُوا به.

المسألة الثانية:

قول أهل السنة: إنَّ العبد فِعْلُهُ مخلوق لله ﷻ استدلوا له بأدلة نقلية وأدلة عقلية.

أولًا: من الأدلة النقلية: قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، وهذا عموم لأنَّ كلمة ﴿كُلِّ﴾، في الأصول من الألفاظ الظاهرة في العموم، وهي في عموم كل شيء بحسبه.

فهنا لم يدخل في ذلك صفات الرب سبحانه وتعالىٰ، يعني: الله ﷻ وذاته وصفاته لم تدخل لأنه سبحانه ليس بمخلوق بذاته وصفاته وأفعاله ﷻ؛ لأنَّ المخلوق حَادِث والله ﷻ مُتَنَزِّهٌ عن أن يكون حادثًا، بل هو ﷻ هو الأول والآخر والظاهر والباطن.

ويُسْتَدَل أيضًا لهم بقوله تعالىٰ في قصة إبراهيم: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات:٩٦] والعلماء يبحثون كلمة ﴿وَمَا﴾، هنا ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾، هل ﴿وَمَا﴾، هنا مصدرية أو موصولة بمعنىٰ الذي؟

- فقالت طائفة ﴿وَمَا﴾، هنا مصدرية فيكون المعنىٰ: والله خلقكم وعملكم.

فعند هؤلاء واضح الاستدلال بأنّ العمل مخلوق لله ﷻ.

- وقال آخرون وهم أحظىٰ بالتحقيق: أنَّ ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات:٩٦] هنا ليست مصدرية بل بمعنىٰ الذي فتقدير الآية: والله خلقكم والذي تعملون.

فمن قال: إنها مصدرية وليست موصولة فيه ضعف من جهة أَنَّهُ احْتَجَّ عليهم في عبادتهم لِما نُحِتَ، فقال ﷻ في قول إبراهيم ﷺ في سورة الصافات: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ

﴿مَا تَنْحِتُونَ ۝٩٥ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات:٩٥، ٩٦]، فإذا كانت مصدرية صار المعنىٰ: والله خلقكم وعملكم.

وما عَمَلُهُم؟ النحت؛ فيصير معنىٰ الكلام: والله خلقكم ونحتكم وهم لم يعبدوا النحت إنما عبدوا المنحوت.

والقول الثاني: إنها موصولة أوضح في الاستدلال وموافق لقصة إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾، يعني: والذي تعملون، والاستدلال علىٰ هذا واضح وهو موافق للسياق.

وتقدير ﴿وَمَا﴾، بمعنىٰ الذي أفاد فائدتين:

الفائدة الأولىٰ: أَنَّهُ موافق لقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝٩٥﴾ [الصافات:٩٥]، والذي يعملون هو ما ينحتون وهي الأصنام، يعني: يقول: إنَّ الله خَلَقَكُم وخلق الأصنام التي تعملونها.

الفائدة الثانية: أنه في إثبات هذا إثبات أنَّ الأصنام هذه التي عملوها أنها مخلوقة أيضًا؛ لأنهم مخلوقون، قال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾، وخَلْقُهُمْ يشمل خلق ذواتهم وخلق تصرفاتهم، فرجع الأمر إلىٰ أنَّ هذه الأصنام التي تعملونها مخلوقة لله وأيضًا هي عملكم الذي هو مخلوق لأنكم مخلوقون.

فتحصَّلَ من هذا القول أَنَّهُ مناسبٌ للسياق، ويشمل خلق الأصنام والاحتجاج عليهم بعبادتها -يعني في عدم عبادتها- وكذلك فعلهم لذلك.

ثانيًا: من الأدلة العقلية:

أنَّ الفعل لا يكون -مثل ما ذكرنا- إلا: بقدرةٍ وإرادة.

وقدرة العبد لم يخلقها هُوَ وإنما خلقها الله.

والإرادة نفسها، وجودها في العبد لم يخلقها هو وإنما خلقها الله.

ثم الثالث وهو مشيئة الله.

هذه الثلاث يحصل بها الفعل، والأول والثاني مخلوقة لله عز وجل، والثالث هو فعل الله عز وجل مشيئته صفته سبحانه وتعالىٰ؛ فإذًا ما ينتج عنها يكون مخلوقًا.

فإذا كان العَمَل حَصَلَ بقدرة وإرادة، والقدرة مخلوقة والإرادة مخلوقة فالعمل مخلوق.

وهذا استدلالٌ عقلي صحيح وهو موافق للأدلة.

أما كلام المعتزلة والرد عليهم فله مكان آخر؛ لأنَّ المقام يضيق عن بسطه.

المسألة الثالثة:

في قوله: «**كَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ**» الكَسْبُ من الألفاظ التي جاءت في الكتاب والسنة.

- فأُضيفَ الكسب إلىٰ القلب فقال ﷻ: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة:٢٢٥].

- وأضيف الكسب إلىٰ العبد فقال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٦٧].

- وأضيف في التكليف أيضًا في قوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [التوبة:٨٢]، ونحو ذلك.

وتفسيره في الآيات أن يُقَال:

كسب القلب هو عمله وهو قَصْدُهُ وإرادته، يعني: عمل القلب هو قَصْدُهُ وإرادته وتوجهه وعزمه إلىٰ آخره، يعني في اليمين ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة:٢٢٥] يعني: بما قَصَدْتُمْ أن تُوقِعُوهُ يمينًا، ولهذا في الآية الأخرىٰ في المائدة قال: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ﴾ الآية [المائدة:٨٩].

أما كسب العمل: ﴿مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة:٢٦٧]، يعني: من طيبات ما تَمَوَّلْتُم من الأموال، ومن التجارات، ومما أُخْرِجَ لكم من الأرض نتيجة لعملكم.

أما الكسب الذي هو نتيجة التكليف ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فالكسب هنا بمعنىٰ العمل، لذا قال في الآية: ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦١﴾﴾ [آل عمران:١٦١]، وفي الآية الأخرىٰ سورة آل عمران، قال: ﴿وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١١﴾﴾ [النحل:١١١].

فإذًا كَسَبَت وعَمِلَت تتنوع في القرآن:

فالكسب الذي هو نتيجة التكليف هو العمل، لكن قيل عنه كسب تفريقًا ما بينه وما بين الاكتساب؛ لأنَّ الله ﷻ لمَّا ذَكَرَ التكليف في آية البقرة قال: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ

نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة:٢٨٦] ليبيّنَ ﷻ أنَّ عمل العمل الصالح كسب سهل يمكن أن يعمله بدون كُلفةٍ منه ومشقة عليه، أما عمل السيئات التي عليه فيعملها بكُلفَةٍ منه ومخالفَة وزيادة اعتمال وتَصَرُّف في مخالفة ما تأمره به فطرته؛ لهذا قالوا: زاد المَبْنَىٰ في ﴿اكْتَسَبَتْ﴾؛ لأَنَّهُ يحتاج إلىٰ جُهدٍ منه ومشقة بخلاف العمل الصالح فإنه يُقْبِلُ عليه بنفسه.

فإذًا العمل هو الكسب، وهذا هو تفسير أهل السنة والجماعة للكسب علىٰ ما دلّت عليه الآيات؛ وأما الآخرون من الفِرَق: الجبرية والقدرية ففسَّرُوا الكسب بتفسيرات أُخَر.

- أما القدرية فإنهم قالوا: الكسب هو خَلْقُ العبد لفعله؛ لأَنَّهُ يوافق لمعتقدهم في ذلك.

- والجبرية الذين هم الأشاعرة في هذا الباب أخرجوا للكسب مصطلحًا جديدًا غير ما دلَّ عليه الكتاب والسنة، وقد ذكرته لكم عدة مرات في أنَّ الكسب عندهم: هو اقتران الفعل بفعل الله ﷻ، اقتران ما يُحْدِثُهُ العبد بفعل الله ﷻ.

فعندهم أنَّ الفعل حقيقة هو فعل الله، والعبد حَصَلَ له العمل، لكن النتيجة هي الكسب.

فالعبد في الظاهر مُخْتَار، العبد في الظاهر يعمل، العبد في الظاهر يُحَصِّل ما يريد، لكنه في الباطن مفعول به.

والكسب؛ هذا عندهم مما اختلفوا فيه علىٰ أقوال كثيرة جدًّا وليس تحتها حاصل.

المقصود من الكلام أنَّ الكسب عند الجبرية عند الأشاعرة ما يُفَسَّر بتفسيرٍ صحيح، وهو من الألفاظ المبتدعة التي ضَلُّوا بسببها في باب القدر، أَحْدَثَهُ الأشعري ولم يُفَسِّرْهُ بتفسيرٍ صحيح، وأصحابه أيضًا لم يُفَسِّرُوهُ بتفسير صحيح إلا بدعوىٰ الاقتران.

إذا تبيَّنَ هذا، فإذًا حقيقة الكسب الذي أثبته الطحاوي هنا بقوله «**خَلْقُ اللهِ، وَكَسْبٌ مِنَ العِبَادِ**» نحمِلُهُ علىٰ قول أهل السنة والجماعة، مع أَنَّهُ يمكن أن يُحْمَلَ علىٰ قول الأشاعرة والماتريدية في ذلك.

والأَوْلَىٰ أن يُحْمَل علىٰ الأصل وهو ما يوافق القرآن والسنة؛ لأَنَّهُ هو في جُلِّ عقيدته يوافق طريقة أهل السنة والحديث.



الدرس الخامس والثلاثون:

التكليف بما يطاق

٨٧- وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ الله تَعَالَىٰ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ[٢٨٤] إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ[٢٨٥]، وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله». نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ الله إِلَّا بِمَعُونَةِ الله، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَىٰ إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِّ:

❑ قوله: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ الله تَعَالَىٰ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لَا

---

(٢٨٤) قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ بَاز:

❑ قوله: «ولم يكلفهم الله تعالىٰ إلا مايطيقون ولا يطيقون إلا ماكلفهم»:

●هذا غير صحيح، بل المكلفون يطيقون أكثر مما كلفهم به سبحانه، ولكنه ﷻ لطف بعباده ويَسَّر عليهم، ولم يجعل عليهم في دينهم حرجًا، فضلًا منه وإحسانًا، والله ولي التوفيق.

(٢٨٥) قَالَ العَلَّامَةُ الألبَانِي:

❑ قوله: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُم الله تَعَالَىٰ إِلاَّ مَا يُطِيقُونَ، وَلا يُطِيقُونَ إِلاَّ مَا كَلَّفَهُمْ»:

●أي: ولا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه، وهذه الطاقة هي التي من نحو التوفيق، لا التي من جهة الصحة، والوسع، والتمكن، وسلامة الآلات، ولكن في كلام المؤلف إشكالًا بينه الشيخ الشارح بقوله:

«فإن التكليف لا يستعمل بمعنىٰ الإقدار، وإنما يستعمل بمعنىٰ الأمر والنهي، وهو قد قال:

«لا يكلفهم إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم» وظاهره أنه يرجع إلىٰ معنىٰ واحد، ولا يصح ذلك؛ لأنهم يطيقون فوق ما كلفهم به، لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف، كما قال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[البقرة:١٨٥]. وقال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾[النساء:٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[الحج:٧٨]، فلو زاد فيما كلفنا به لأطقناه، ولكنه تفضل علينا ورحمنا وخفف عنا، ولم يجعل علينا في الدين من حرج، ويجاب عن هذا الإشكال بما تقدم: أن المراد الطاقة التي من نحو التوفيق، لا من جهة التمكن وسلامة الآلات، ففي العبارة قلق فتأمله».

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ». نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَىٰ إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ تعالىٰ»:

●فقوله: «**لم يكلفهم الله تعالىٰ إلا ما يطيقون**»، قال تعالىٰ: ﴿**لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [البقرة:٢٨٦]. ﴿**لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [الأنعام:١٥٢].

وعند أبي الحسن الأشعري: أن تكليف ما لا يطاق جائز عقلًا، ثم تردَّد أصحابه أنه: هل ورد به الشرع أم لا؟ واحتج من قال بوروده بأمر أبي لهب بالإيمان، فإنه تعالىٰ أخبر بأنه لا يؤمن، وأنه سيصلىٰ نارًا ذات لهب، فكان مأمورًا بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، وهذا تكليف بالجمع بين الضدين، وهو محال.

والجواب عن هذا بالمنع، فلا نسلِّم بأنه مأمور بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، والاستطاعة التي بها يقدر علىٰ الإيمان كانت حاصلةً، فهو غير عاجز عن تحصيل الإيمان[٢٨٦]، فما كُلفَ إلا ما يطيقه، كما تقدم في تفسير الاستطاعة.

ولا يلزم قوله تعالىٰ للملائكة: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة:٣١]، مع عدم علمهم بذلك؛ ولا للمصَوِّرين يوم القيامة: «**أحيوا ما خلقتم**»، وأمثال ذلك؛ لأنه ليس بتكليف طلب فعل يُثاب فاعله ويُعاقب تاركه، بل هو خطاب تعجيز.

وكذا لا يلزم دعاء المؤمنين في قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٦]؛ لأن تحميل ما لا يطاق ليس تكليفًا، بل يجوز أن يحمله جبلًا لا يطيقه فيموت.

وقال ابن الأنباري: أي: لا تحملنا ما يثقل علينا أداؤه، وإن كنا مطيقين له علىٰ تجشم وتحمل مكروه، قال: فخاطب العرب علىٰ حسب ما تعقل، فإن الرجل منهم يقول للرجل يبغضه: ما أطيق النظر إليك، وهو مطيق لذلك، لكنه يثقل عليه.

ولا يجوز في الحكمة أن يكلِّفه بحمل جبلٍ، بحيث لو فعل يُثاب ولو امتنع يُعاقب، كما أخبر سبحانه عن نفسه أنه لا يكلِّف نفسًا إلا وسعها.

---

(٢٨٦) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (٣٦/١، ٣٧) من «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» لابن تيمية. «منهاج السنة» (٩٠/١، ٩١) طبعة المدني و(ص٣٤)، ط بولاق.

ومنهم من يقول: يجوز تكليف الممتنع عادةً، دون الممتنع لذاته؛ لأن ذلك لا يتصور وجوده، فلا يُعقل الأمر به، بخلاف هذا.

ومنهم من يقول: ما لا يطاق للعجز عنه لا يجوز تكليفه، بخلاف ما لا يطاق للاشتغال بضده، فإنه يجوز تكليفه.

وهؤلاء موافقون للسلف والأئمة في المعنىٰ، لكن كونهم جعلوا ما يتركه العبد لا يطاق؛ لكونه تاركًا له مشتغلًا بضده، بدعةٌ في الشرع واللغة، فإن مضمونه أنّ فعل ما لا يفعله العبد لا يطيقه! وهم التزموا هذا، لقولهم: إن الطاقة -التي هي الاستطاعة وهي القدرة- لا تكون إلا مع الفعل، فقالوا: كل من لم يفعل فعلًا فإنه لا يطيقه. وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف، وخلاف ما عليه عامة العقلاء، كما تقدمت الإشارة إليه عند ذكر الاستطاعة.

وأما ما لا يكون إلا مقارنًا للفعل، فذاك ليس شرطًا في التكليف، مع أنه في الحقيقة إنما هناك إرادة الفعل، وقد يحتجون بقوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود:٢٠]، ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف:٦٧].

وليس في ذلك إرادة ما سموه استطاعةً، وهو ما لا يكون إلا مع الفعل، فإن الله ذم هؤلاء علىٰ كونهم لا يستطيعون السمع، ولو أراد بذلك المقارن لكان جميع الخلق لا يستطيعون السمع قبل السمع! فلم يكن لتخصيص هؤلاء بذلك معنىٰ، ولكن هؤلاء -بغضهم الحق وثقله عليهم، إما حسدًا لصاحبه، وإما اتباعًا للهوىٰ- لا يستطيعون السمع وموسىٰ عليه السلام لا يستطيع الصبر، لمخالفة ما يراه لظاهر الشرع، وليس عنده منه علم.

وهذه لغة العرب وسائر الأمم، فمن يبغض غيره يقال: إنه لا يستطيع الإحسان إليه، ومن يحبه يقال: إنه لا يستطيع عقوبته، لشدة محبته له، لا لعجزه عن عقوبته، فيقال ذلك للمبالغة، كما تقول: لأضربنَّه حتىٰ يموت، والمراد: الضرب الشديد.

وليس هذا عذرًا، فلو لم يأمر العباد إلا بما يهوونه، لفسدت السموات والأرض، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون:٧١].

وقوله: «ولا يطيقون إلا ما كلفهم به» إلىٰ آخر كلامه؛ أي: ولا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه.

وهذه الطاقة هي التي من نحو التوفيق، لا التي من جهة الصحة والوُسْع والتمكُّن وسلامة الآلات، و«**لا حول ولا قوة إلا بالله**» دليل على إثبات القدر، وقد فسرهَا الشيخ بعدها.

ولكن في كلام الشيخ إشكال؛ فإن التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار، وإنما يستعمل بمعنى الأمر والنهي، وهو قد قال: «لا يكلفهم إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم».

وظاهره أنه يرجع إلى معنى واحد، ولا يصح ذلك؛ لأنهم يطيقون فوق ما كلفهم به، لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء:٢٨]. وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨].

فلو زاد فيما كلفنا به لأطقناه، ولكنه تفضَّل علينا ورحمنا، وخفف عنا، ولم يجعل علينا في الدين من حرج، ففي العبارة قلق، فتأمله.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❑ قوله: «وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ»:

● أي: لا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه.

والشارح رد على المصنف ذلك، بأن التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار، وإنما يستعمل بمعنى الأمر والنهي.

ثم قال: «**ولا يصح ذلك يعني قوله: ولا يطيقون إلا ما كلفهم بل يطيقون فوق ما كلفهم به**»[٢٨٧].

قلت: لأنه في إمكان الإنسان أن يصلي أكثر من الخمس، ويصوم أكثر من الشهر، ويحج أكثر من حجة، ولكنه سبحانه يريد بعباده اليسر، ولا يريد بهم العسر.

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء:٢٨].

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨].

وما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله هو الحق والصواب.

---

(٢٨٧) انظر: «تخريج العقيدة الطحاوية»، للألباني (ص ٤٧).

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ الله تَعَالَىٰ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ». نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ الله إِلَّا بِمَعُونَةِ الله، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَىٰ إِقَامَةِ طَاعَةِ الله وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ»:

● هذا الكلام كله تفصيل لمعان مردها كلها إلىٰ الإيمان بالقدر.

قوله: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ الله تَعَالَىٰ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ»؛ أي: ما يستطيعون، قال الله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦] ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق:٧] وقال سبحانه وتعالىٰ في الدعاء الذي علمه لعباده: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٦] قال الله تعالىٰ: «قد فعلت»[٢٨٨].

وهذا من رحمة الله بعباده، وحكمته، في شرعه، وهو من اليسر الذي أراده الله بعباده: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وبهذا اليسر رفع الحرج عن عباده، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨]، فله الحمد علىٰ ذلك كثيرًا.

وقوله: «وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ»: هذه العبارة فيها نظر، فالعباد يطيقون أكثر مما كلفهم الله؛ إذ لو كانوا لا يطيقون إلا ما كلفهم؛ فمعناه: أنه كلفهم غاية طاقتهم فلا يقدرون علىٰ شيء بعدها؛ بل ما كلفهم الله هو أقل مما يستطيعونه، ولله الحمد، فقد كلفهم صيام شهر في السنة، أليسوا يطيقون أن يصوموا شهرين؟ بل يطيقون أن يصوموا ثلاثة لو كلفهم بذلك.

وقوله: «وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»: تفسير «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»: لا تحوُّل من حال إلىٰ حال، ولا قوة علىٰ أي أمر إلا بالله.

والإقرار بذلك واستحضاره وذكره يتضمن التوكل علىٰ الله والاستعانة به، ولهذا شرع لمن يجيب المؤذن أن يقول عند قول المؤذن: «حي علىٰ الصلاة، حي علىٰ الفلاح»: «لا حول ولا قوة إلا بالله»[٢٨٩]، استعانة بالله علىٰ الإجابة إلىٰ ما دعي إليه.

---

(٢٨٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٢٦)، والتِّرمِذِيّ (٢٩٩٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢٨٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٣٨٥)، وأَبُو دَاوُد (٥٢٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وهذه الجملة «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» من أنواع الذكر التي دلت السنة على عظم شأنها،كما جاء في الحديث الصحيح عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟»(٢٩٠) فقلت: بلى يا رسول الله، قال: «قل: لا حول ولا قوة إلا بالله». وذلك لأنها متضمنة لتوحيد الربوبية، ومتضمنة فقر العباد إلى الله فلا مشيئة لهم ولا قدرة لهم إلا أن يشاء الله، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان:٣٠]، وقد فسر الطحاوي رحمه الله هذه الجملة العظيمة بعبارة حسنة، وذلك في قوله: «نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحدٍ، وَلَا تَحوُّلَ لِأَحدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ الله إِلَّا بِمَعُونَةِ الله، وَلَا قُوَّةَ لِأَحدٍ عَلَىٰ إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ الله».

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُم الله تَعَالَىٰ إِلاَّ مَا يُطِيقُونَ»:

●قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، فالله لا يكلف العباد ما لا يطيقون، إلا من باب العقوبة، كما حمّل بني إسرائيل بسبب تعنتهم ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا﴾ [النساء:١٦٠، ١٦١]، فالله عاقبهم فكلفهم بما لا يطيقون، ولذلك جاء في الدعاء ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ [البقرة:٢٨٦] فالله -فضلًا منه وإحسانًا- لا يكلف العباد إلا ما يطيقون، رحمة منه، فهو رحيم ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٣].

❑ قوله: «وَلا يُطِيقُونَ إِلاَّ مَا كَلَّفَهُمْ»:

●هذا فيه نظر؛ بل يطيقون أكثر مما كلفهم، ولكن الله يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، فالله وضع عنهم المشقة، وشرع لهم الدين اليسر، ونهاهم عن الزيادة على الاعتدال، فلا يجوز للإنسان أن يصلي كل الليل، وكذلك لا يجوز له ترك الزواج، قال عليه الصلاة والسلام: «أما أنا فأصلي وأنام، وأتزوج النساء، وأصوم وأفطر، فمن رغب

---

(٢٩٠) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٦٤٠٩)، ومُسْلِم (٢٧٠٤)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

عن سنتي فليس مني»[٢٩١]، فالله لا يكلف ما يشق عليهم، ولو كلفهم لأطاقوا، ولكن لا يرضىٰ لهم المشقة والعسر.

❑ قوله: «وَهُوَ تَفْسِيرُ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ، نَقُولُ: لاَ حِيلَةَ لأَحَدٍ، ولا تحول لأحدٍ، وَلاَ حَرَكَةَ لأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلاَّ بِمَعونَةِ اللهِ، وَلاَ قُوَّةَ لأَحَدٍ عَلَىٰ إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ والثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلاَّ بِتَوفِيقِ الله تعالىٰ»:

●«لا حول»؛ أي: لا تحول من حال إلىٰ حال «إلا بالله» ﷻ وإعانته. وكذلك: ليس لك قوة إلا من قوة الله ﷻ، ففي هذا تسليم وبراءة من الحول والقوة، فالإنسان لا يُعجب بحوله ولا بقوته، وإنما يرجع إلىٰ الله ﷻ، فتستعين بالله، فيعينك علىٰ الطاعة، ومن التحول من المعصية إلىٰ الطاعة، ومن الكفر إلىٰ الإسلام، فكل شيء بحول الله وقوته، ولو وكلك إلىٰ حولك لم تستطع، وكذلك الكد والكسب لطلب المال، هذا الكد والتعب منك، ولكن التوفيق ووضع البركة من الله ﷻ.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللهُ تَعَالَىٰ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ.»:

●يعني: العباد المُكَلَّفِين؛ لأَنَّهُ لما ذَكَرَ أفعال العباد وأَنَّها خَلْقُ الله وكَسْبٌ من العباد، ذَكَرَ هذه المسألة، وهي أنّه ﷻ لم يكلفهم إلا ما يطيقون «وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» إلىٰ آخره، يريد بهذا الكلام أن:

- يَرُدَّ علىٰ طائفة ممن يقولون: إنَّ الله ﷻ كَلَّفَ العباد بما فوق طاقتهم، وإنَّ بعض الأوامر أو النواهي فوق طاقة العبد.

- ويَرُدَّ علىٰ طائفة أخرىٰ يقولون: إنَّ العباد لم يكونوا ليقدِرُوا علىٰ أكثر مما أمرهم الله ﷻ به.

وهذا معنىٰ كلامه هنا، وسيأتي ما فيه من الصواب والخلل في المسائل إن شاء الله تعالىٰ.

---

(٢٩١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٠٦٣)، ومُسْلِم (١٤٠١)، بلفظ «لكني أصلي وأنام»، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

والذي دَلَّت عليه النصوص أنَّ الرب ﷻ رحيم بعباده، يَسَّرَ لهم، وما جعل عليهم في الدين من حرج، ولم يُكَلِّفهم فوق ما يستطيعون، والآيات في هذا الباب كثيرة كقوله ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وكقوله ﷻ: ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾، وكقوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وكقوله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨]، وكقوله ﷻ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وكقوله ﷺ: «**أَحَبُّ الدين إلىٰ الله الحنيفية السَّمحة**»[٢٩٢]، وكقوله: «**لن يشادَّ الدِّيْنَ أحد إلا غلبه**»[٢٩٣]، وكقوله في الحديث الحسن: «**إنَّ هذا الدين متين فأوغل فيه برفقٍ، فإن الْمُنْبَتَّ لا أرضًا قطع، ولا ظهرًا أبقىٰ**»[٢٩٤] ونحو ذلك من الأحاديث التي فيها صفة الله ﷻ في تحريمه الظلم علىٰ نفسه، وإقامته للعدل في ملكوته وفي أمره ونهيه.

وفي هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولىٰ:

قوله: «**وَلَمْ يُكَلِّفهُمْ**»؛ التكليف جاء في نصوص الكتاب والسنة كقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ويَصِحُّ أن يُقَال علىٰ هذا -عن العبادات الشرعية- أنَّهَا تكليف لأجل هذه الآية، فالأوامر والنواهي فيما يجب الإيمان به وفيما يجب عمله ويجب تركه ونحو ذلك، هذا تكليف.

ومعنىٰ التكليف: أنَّ الامتثال له يحتاج إلىٰ كَلَفَة لِمُضَادَّتِهِ أصل الطَّبْع في استرسال النفس مع هواها.

ولهذا كان المؤمنون قليلين ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴿١٣﴾﴾ [سبأ:١٣].

---

(٢٩٢) أَخْرَجَه ابنُ سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٣٩٥/٣) مرسلاً، والدَّارِميّ (١٧٩/٢)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٢٩٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٩)، والنَّسَائِيّ (٥٠٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٩٤) يروىٰ مرفوعًا، كما عند البَيْهَقِيّ (١٩/٣)، وفي «شعب الإيمان» (٣٨٨٦)، وأبي الشيخ في«الأمثال» (٢٢٩٩)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِي في «الضعيفة»، برقم (٢٤٨٠).

فيسوغ أن يقال عن التكاليف الشرعية -يعني عن الأوامر الشرعية- إنها تكاليف لا بمعنىٰ أنَّهَا فوق الطاقة، أو أنها غير مرغوب فيها، لكن تمشيًا مع قول الله ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، يعني: أنَّ ما تَسَعهُ النفوس وما يمكنها أن تعمله فإنَّ الله ﷻ كَلَّفَهَا به.

المسألة الثانية:

في قوله: «**إِلَّا مَا يُطِيقُونَ**»، الطاقة هنا بمعنىٰ الوُسْع والتَمَكُن؛ يعني: ما يمكن أن يفعله وما يَسَعُهُ أن يفعله من جهة قدرته علىٰ ذلك.

فيكون معنىٰ الكلام أنَّ الرب ﷻ لا يطلب من الإنسان، لا يطلب من الناس، بل من الجن والإنس؛ من المكلفين، لا يطلب منهم شيئًا فوق وسعهم، بل إنَّ بعض الأوامر والنواهي قد تكون في حق البعض خارجة عن الوُسْع فتسقط في حقهم؛ لقوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور:٦١].

فبعض التكاليف -بعض الأوامر- تكون في حقِ بَعْضٍ في الوُسْعِ والطَّاقَة، وفي حق بعضٍ خارجة عن الوسع والطاقة؛ فتسقط عن بعضٍ، وتجب علىٰ بعض.

فيكون إذًا عدم تكليف ما لا يُطَاق فيه التفصيل: بأنه ﷻ لا يُكَلِّفُ الفرد المؤمن فوق طاقته.

وهذا يعني أنَّ إطلاق الكلمة: «**لا يكلف الله ﷻ بما لا يُطاق**»؛ يكون في جهتين:

الجهة الأولىٰ: في أصل التشريع فهو ﷻ الأعلم بخلقه.

الجهة الثانية: في التشريع المُتَوَجِّه إلىٰ الفرد بعينه، فإنَّه ﷻ لا يُكَلِّفُ المسلم المُعَيَّن بما لا يطيق، وقد يكون ما لا يطيقه فلان يطيقه الآخر.

المسألة الثالثة:

قوله: «**وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ**» هذه العبارة أدخلَهَا هنا؛ لأجل تتمة الكلام السّابق في أنَّ العبد لا يطيق أكثر مما أُمِرَ به.

وهو أراد بذلك: أنَّ الأصل في الإنسان التَّعَبُّد وأنَّهُ عَبْدٌ لله ﷻ، وأنَّ الملائكة لمَّا كانت تطيق كذا وكذا من الأعمال والعبادات جعلهم الله ﷻ يقومون بذلك أمرًا لا اختيارًا، والإنسان بحكم أنَّهُ عَبْد لله ﷻ، ومربوب ومُكَلَّف، فإنه يجب عليه أن يُمْضِيَ عمره وجميع وقته في طاعة الله ﷻ.

فَنَظَرَ إلىٰ هذا -يعني نَظَرَ إلىٰ جانب العبودية- وقال: إنَّ العباد لا يطيقون إلا ما كَلَّفَهُم، ويعني به أصل التشريع وجملة الشريعة، في أنَّ الناس لا يطيقون أكثر من هذا في التَّعَبُّد.

وكأنَّهُ نظر إلىٰ قصة فرض الصلاة أيضًا وما جاء من التردّد، أو الحديث بين موسىٰ عليه السلام وبين النبي ﷺ حتىٰ خُفِّفَت إلىٰ خمس صلوات.

وكأنَّهُ نَظَرَ أيضًا إلىٰ جهةٍ ثالثة وهي أنَّ «لَا يُطِيقُونَ» هنا بمعنىٰ أنَّهُ سبحانه لم يجعل عليهم شيئًا في فعله بالنسبة لهم تكليف فوق ما كُلِّفُوا به.

يعني: أنَّ نَفْسَ التشريع هو موافق لما كُلِّفُوا به من جهة الأصل العام، فيتفق جهة الفرد مع جهة التشريع ويدخل في ذلك حينئذٍ معنىٰ التوفيق. وهذا التوجيه الذي ذكرته لك من باب حمل كلام الطحاوي رحمه الله علىٰ موافقة كلام أهل السنة، والقُرب من كلامهم، وإلا ففي الحقيقة هذا الكلام مُشْكِل، وقد رَدَّ عليه جمعٌ من العلماء ومن الشُّرَاح.

ولهذا نقول: إنَّ هذا التخريج الذي ذَكَرْنَاه وهذا التوجيه من باب إحسان الظن وتوجيه كلام العلماء بما يتفق مع الأصول لا بما يخالفها ما وُجِدَ إلىٰ ذلك سبيل.

وإلا فإنَّ العبارة ليست بصحيحة وهي موافقة لبعض كلام أهل البدع من القدرية ونحوهم؛ في:

- أنَّ العبد لا يَسَعُهُ ولا يَقْدِرُ إلا علىٰ ما كُلِّفَ به، وأكثر من ذلك لا يستطيع.
- وأنه لا يطيق إلا ما كُلِّف، ولو كُلِّفَ بأكثر لما استطاع.

وهذا بالنظر منهم إلا أنَّ الاستطاعة تكون مع الفعل، ولا يُدْخِلُونَ سلامة الآلات وما يكون قبل الفعل في ذلك كما فَصَّلْنَا لكم فيما سبق.

ولهذا نقول: إنَّ الأولىٰ بل الصواب أن لا تُستعمل هذه الكلمة؛ لأنها مخالفة لما دلَّتْ عليه النصوص من الكتاب والسنة في أنَّ الله ﷻ خَفَّفَ عن العباد، فانظر مثلًا

إلىٰ الصيام في السّفر، فإنه لو كُلِّفَ به العباد لأطاقوه، ولكن فيه مشقة شديدة. يَسَّرَ الله ﷻ وخَفَّف، فقال ﷻ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وكذلك مسألة التيمم والتخفيفات الشرعية من قصر الصلاة ونحو ذلك، وقد قال ﷻ: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء:١٠١]، والنبي ﷺ قَصَرَ في الخوف وقَصَرَ في الأمن، ومعلوم أنَّ قَصْرَ الصلاة في الأمن كونه يصلي ركعتين لو كُلِّف فرضًا بأن يصلي أربع ركعات كل صلاة في وقتها كما في الحضر لكان في وسعه أن يعمل وفي طاقته أن يعمل، لكنه فيه مشقة عليه؛ لهذا خُفِّفَ عنه، وهو يطيق أكثر من قصر الصلاة، يطيق لو صَلَّىٰ كل صلاةٍ في وقتها أربع ركعات، لكن فيه مشقة؛ ولهذا النصوص الكثيرة التي في تخفيف العبادة، وفي الرُّخَص، وفي التيسير كلها تَرُدُّ هذه الجملة من كلامه، بل العبد في بعض الأحكام يطيق أكثر مما كَلَّفَه، صَلِّ قائمًا فإن لم تستطع فقاعدًا، عدم الاستطاعة هنا لا تعني أنَّهُ إذا قام يَسْقُط، وإلا يكون مستطيعًا، بل إذا كان يُخْشَىٰ عليه أن يزداد في مرضه أو يتعب أو قيامه يُذهب بخشوعه فإنَّه لأجل ما معه من المرض وعدم الاستطاعة النسبية فإنه يجلس، وهكذا.

فإذًا هذه الجملة «وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ» ظاهرها غير صحيح، وإن كان إحسان الظن بالمؤلف رَحِمَهُ اللهُ يمكن معه أن تُحمَلَ بتَكَلُّف علىٰ محملٍ صحيح.

❐ قوله: «وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ». نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَىٰ إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ»:

● وفي هذه الجملة إلىٰ آخرها يعني في تفسير كلمة «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» مسائل:

المسألة الأولىٰ:

كلمة «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» من أعظم الأذكار التي فيها الإقرار بربوبية الله ﷻ، وبإلهيته، وبأسمائه وصفاته، وفيها الإقرار بتَخَلِّي العبد عن كل حولٍ له وقوة ورؤية لما عنده من الآلات والقُدَر إلىٰ ما عند الله وحده.

ففيها الفرار من الله ﷻ إليه وحده سبحانه وتعالىٰ، وفيها التَّخَلِّي من رؤية النفس التي أوجبت الهلكة في الدنيا والآخرة علىٰ طائفة من الخلق.

فمعنى «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ»: «لَا»: هنا نافية للجنس؛ يعني جنس الحول.

«حول»: هو إمكان التَّحَوُّل من حالٍ إلى حال، وحتى رَفع الكأس إلى فيك، وحتى حركة ثوبك وحركة عمامتك، وحتى حركة عينيك، فإنَّ هذا التحوّل من حالٍ إلى حال في أي شيءٍ تفعله فإنك تنفي جنسه، وتنفي القدرة على هذا التحول، إلا أن يكون بالله ﷻ.

وهذا فيه التبرُّؤ من الحول والقوة، وأنَّهُ لا يمكنك أن تتخلّى عن الله ﷻ طرفة عين، حتى في طرف عينك وفي حركة لسانك وفي حركة أنفاسك فإنّه لا تَغَيُّرَ من حالٍ إلى حال ولا قدرة لك على تحول شأنٍ من شئونك مهما قلّ إلا بالله ﷻ.

«وَلَا»: لَا نافية للجنس، «قُوَّةَ»، يعني أنَّكَ تنفي جنس القوة التي بها تُوجَد الأشياء والتي بها تُحَصّل الأمور، تنفي جنسها أن تكون حاصلة لك استقلالًا، أو حاصلة لك في إحداث الأشياء، وهذا منفي، إلا أن تكون بالله ﷻ.

وهذه الكلمة العظيمة فيها:

أولًا: توحيد الربوبية:

وهذا حقيقة توحيد الربوبية لله ﷻ، فإنَّ الإيقان بأنَّ الله ﷻ هو المدبر للأمر ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة:٥]، وأنَّهُ ﷻ ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام:٥٩]، وأنه ﷻ ﴿يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون:٨٨]، وأنَّهُ ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ﴾ [فاطر:٢]، وأنَّهُ ما تسقط من ورقة، وأنه ما من شجرة، ولا هبوب ريح، ولا تحرك في وليد، ولا في جنين، ولا دم في العروق، ولا في حركة حيوان صَغُرَ أم كَبُر، وأنَّ ذلك كلَّه بتدبير الله ﷻ، وأنَّ كلماته الكونية ﷻ وسعت كل شيء، كما قال ﷻ في آخر سورة الكهف: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف:١٠٩]، يعني: الكلمات الكونية لكثرة أوامره ﷻ الكونية فيما يحدث في أحوال العباد.

فتَنْظُر إلى توحيد الربوبية وتَعْلَم أنَّكَ لا فِعْلَ لك، ولا حول في أي شيء، ولا قوة إلا بالكريم ﷻ.

ومن أعظم ذلك الذي تَتَبَرَأ فيه من الحول والقوة، والهداية، وصلاح النفس، وصلاح الظاهر، وصلاح الباطن، فإنه لا يمكن لعبدٍ يرىٰ نفسه أنَّهُ يفعل ويفعل وأنَّهُ يَقْدِر وأن يُوَفَّقَ أبدًا، بل لا يُوَفَّقَ إلا من تبرأ من الحول والقوة في شأن التكليف وفي شأن الهداية ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء:٩٧]، سبحانه وتعالىٰ.

ثانيًا: توحيد الألوهية:

فيها توحيد الإلهية أيضًا في أنَّهُ إذا كان لا حول ولا قوة إلا بالله، وأنَّ المرء والمخلوق لا يمكنُ له أن يفعل إلا بالله وحده دون ما سواه، فلماذا يتعلق قلبه إذًا بغير الله من الآلهة والأنداد والأموات والأولياء والقوىٰ المختلفة في حال البشرية، القوة المادية أو غيرها؟ لماذا يتعلق قلبه بهذه الأشياء؟

فإنما يكون إذًا تعلق القلب بمن يملك الانتقال والنُّقْلَة من حالٍ إلىٰ حال، ومن يملك القوة.

فإذًا تتوجه القلوب في الدعاء ويتوجه المرء في عباداته إلىٰ الله ﷻ وحده، ويعلم أنَّ من توجَّهَ إليه الخلق بالعبادة وأَلَّهُوهُ من دون الله ﷻ هم كما وصفهم الله ﷻ بقوله: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝١٩١ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ۝١٩٢﴾ [الأعراف:١٩١، ١٩٢]، وقال ﷻ في وصفهم -يعني في وصف الآلهة-: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾ [الأحقاف:٥، ٦]، وفي قوله ﷻ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۝٥٧﴾ [الإسراء:٥٦، ٥٧]، فالآلهة المختلفة مُحْتَاجَة ذليلة إلىٰ الرب ﷻ، لا تملك لأنفسها شيئًا من الضر ولا النفع، فإذًا وجب التوجه إلىٰ الله ﷻ.

ثالثًا: توحيد الأسماء والصفات:

هذه الكلمة العظيمة فيها توحيد الأسماء والصفات عن طريق التّضمُّن واللُّزُوم؛ لأنَّ وصف الله ﷻ هنا بأنَّهُ القوي القدير ﷻ يتضمن إثبات صفات الكمال التي تقتضي

أَنَّهُ لا انتقالَ من حالٍ إلىٰ حال إلا به، فهل ينتقل المرء من حالٍ إلىٰ حال إلا برحمته، هل يستقيم في حياته إلا بهدايته؟ هل يستقيم في أموره إلا بقدرته ﷻ وبرحمته وبعفوه وبمغفرته وبعدله إلىٰ آخر الصفات؟

فإذًا هذه الكلمة مُتَضَمِّنَة ويلزم أيضًا من إثباتها إثبات أنواع من الأسماء والصفات للرب ﷻ، فهي كلمةٌ عظيمة جليلة لذلك كانت من أعظم الكلمات التي هي غراس الجنة ووسيلة إلىٰ الرب ﷻ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في تفسيرها «**نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَىٰ إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ.**»

فتلحظ هنا من هذا التفسير أَنَّهُ خَصَّ من معنىٰ هذه الكلمة الانتقال من المعصية إلىٰ الطاعة والتوفيق للطاعات.

وهذا هو الذي يناسب المقام في ذِكْر القَدَر؛ لأنَّ المخالفين في القَدَر -أعني بهم القَدَرِيَّة- ظنوا أنَّ المرء هو الذي يُحَصِّلُ الطاعة بنفسه، وأنَّ الله ﷻ أعطاه الأسباب -إلىٰ آخره- فهو القادرُ علىٰ تحصيل الطاعة والهداية لكنه لم يفعل ذلك.

وهذا خلاف ما دلَّتْ عليه هذه الكلمة، فضلًا عن مخالفته لأصولٍ كثيرة.

وتحت هذا التفسير مسائل:

المسألة الأولىٰ:

أنَّ تحوّل المرء عن المعصية إلىٰ الطاعة، والقوة علىٰ الطاعة لا تكون إلا بتوفيق الله ﷻ.

والتوفيق لفظٌ شرعي جاء في النصوص كما في قوله ﷻ: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ۝٨٨﴾ [هود:٨٨]، ويقابله الخِذلان.

والتوفيق والخذلان متصلان بالقَدَر اتصالًا وثيقًا، ولأجل ذلك فَسَّرَتْ كل فرقة من الفِرَق الضالة التوفيق والخذلان بما عندها من الاعتقاد في القدر؛ فالمعتزلة والقدرية يُفَسِّرُون التوفيق بما يوافق عقيدتهم، والجبرية والأشاعرة والماتريدية ومن شابههم يفسرون التوفيق والخذلان بما يناسب عقيدتهم، وأهل السنة يُفَسِّرُونَهُ بما يوافق ما دلَّ عليه القرآن والسنة، ويوافق العقيدة السلفية التي كان عليها هدي السلف الصالح.

المسألة الثانية:

أولًا: معنى التوفيق والخذلان عند أهل السنة:

التوفيق الذي ذكره هنا، يقول: «**وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَىٰ إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ**»

- التوفيق: هو إعانةٌ خاصة من الله ﷻ للعبد بها يَضْعُفُ أثر النفس والشيطان وتقوىٰ الرغبة في الطاعة، وإلا فالعبد لو وُكِلَ إلىٰ نفسه لغلبته نفسه الأمّارة بالسوء والشيطان.

وهذا يُحِسُّ به المرء من نفسه فإنّه يرىٰ أنَّ هناك قدرًا زائدًا من الإعانة علىٰ الخير زَائدًا علىٰ اختياره، فهو يختار ويتوجه لكن يُحِسُّ أنَّ هناك مددًا مَدَّهُ الله ﷻ يُقَوِّيه علىٰ الخير فيما يتّجه إليه من الخير.

وهذا ليس لنفسه وليس من قدرته وقوته ولكن هذه إعانة خاصة.

ولهذا فإنَّ العبد المؤمن يرىٰ أنّه لا شيءَ من الطاعات حَصَّلَهَا إلا والله ﷻ وَفَّقَهُ إليها، يعني مَنَحَهُ إعانةً علىٰ تحصيلها، وعدم الاستسلام للنّفس وللشيطان.

فالتوفيق فيه معنىٰ الهداية والإعانة الخاصة، ويقابله الخذلان.

- فالخذلان: هو سلب العبد الإعانة التي تُقَوِّيْه علىٰ نفسه والشيطان.

«**نعوذ بالله من الخذلان**»، يعني: نعوذ بالله من أن نُسْلَبَ الإعانة علىٰ أنفسنا، وعلىٰ كيد الشيطان.

ثانيًا: معنىٰ التوفيق عند الأشاعرة:

أما تفسير التوفيق والخذلان عند الأشاعرة، ويحسُن التنبيه عليه؛ لأَنَّهُ أكثر ما تجد في كتب التفسير وكتب شروح الأحاديث، وخاصَّةً تفسير القرطبي وتفسير أبي السعود والرازي وأشباه هذه التفاسير، وشروح الأحاديث كشروح النووي والقاضي عياض وابن العربي ونحو ذلك من شروح الأحاديث، فإنَّ أكثر ما تجد تفسير التوفيق والخذلان هو تفسيره عند الأشاعرة.

لهذا ينبغي العناية بهذا الموطن لصلته بالقَدَر.

التوفيق عندهم: خلق القُدْرَة علىٰ الطاعة، يعني: جَعَلُوا التوفيق هو القُدْرَة.

والخِذْلَان: هو عدم خلق القُدْرَة على الطاعة.

يعني: إِقْدَارُ الله ﷻ العبد على الطاعة هذا توفيق، وعدم إِقْدَارُ الله ﷻ العبد على الطاعة هذا خذلان.

وهذا كما هو ظاهر لك فيه خلل كبير؛ لأَنَّهُ جعل التوفيق إقدارًا، وجعل الخذلان سلبًا للقدرة، وهذا فيه نوع قوة لاحتجاج المعتزلة على الجبرية في معنى التوفيق والخذلان.

وتفسير أهل السنة وسط في أنَّ التوفيق زائد على الإِقْدار، فالله ﷻ أَقْدَر العبد على الطاعة بمعنى جَعَلَ له سبيلًا إلى فعلها وأعطاه الآلات وأعطاه القوة ليفعل، ولكن لن يَفْعَلَ هو إلا بإعانَةٍ خاصة؛ لأنَّ نفسه الأمارة بالسوء تحضُّهُ على عدم الفعل، وعدم العبادة.

وهذا يلحظه كل مسلم من نفسه فإنه يريد أن يتوجه إلى الصلاة ويأتيه نوع تثاقل، يريد أن يقوم بنوعٍ من العلم والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويصيب نفسه نوع من التثاقل، وهذا من الشيطان ومن النفس الأمارة بالسوء، فإذا منحه الله التوفيق وأعانه على أن يَتَعَبَّد، أعانه على أن يقول ما يقول بموافَقَةٍ للشرع فهذا توفيق وإعانة خاصة يمنحها الله ﷻ من يشاء من عباده.

المسألة الثالثة:

أنَّ معرفة العبد المؤمن بحقيقة هذه الكلمة ومعنى توفيق الله ﷻ ومعنى الخذلان يُوجِبُ له أن ينطَرِحَ دائمًا بين يدي ربه ﷻ متبرئًا من نفسه ومن حولها وقوتها، ومن أن لا يكله الله إلى نفسه طرفة عين.

لهذا قال ﷺ: «**ربي لا تكلني لنفسي طرفة عين**»[٢٩٥] يعني: حتى في تحريك العين وفي طرفها لا تكلني إلى نفسي، وهذا من عِظَمِ معرفته ﷺ بربه فهو أعلم الخلق بالربِ ﷻ، وأخشاهم له ﷻ، وأتقاهم ﷺ إلى يوم الدين.

فلهذا إذا علمت معنى «**لا حول ولا قوة إلا بالله**»، ومعنى «**التوفيق**»، ومعنى «**الخذلان**» فإنه يجب عليك أن تستحضر ذلك في كل حال، واستحضارك ذلك ومجاهدة

---

(٢٩٥) أَخرَجَه أَبو داود (٥٠٩٠)، وأَحْمَدُ (٥/٤٢)، وغيرهما من حديث أبي بكر رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود»، و«صحيح الأدب المفرد»، برقم، (٧٠١).

نفسك على طلب التوفيق من الله ﷻ، وعدم رؤية النفس وقوة النفس والرأي وما عندك من الأدوات والمال وما عندك من الأسباب، فإنَّ هذا من أسباب التوفيق.

فلا يُطْلَبُ التوفيق من الله ﷻ بمثل الانطراح بين يدي الله ﷻ في الحاجة إلى توفيقه ﷻ، وإذا ظَهَرَ في العبد استغناء عن توفيق الله ﷻ ورؤية ما عنده فإنه يُخْذَل.

ألم تر إلى يوسف عليه السلام وهو الكريم ابن الكريم وهو نبي الله ﷻ ورسوله ﷺ حين كان في السجن وظَهَرَ له من السّبب ما ظهر في تفسيره للرؤية ونجاة السّجين من السجن بسبب تفسيره للرؤيا، ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف:٤٢]، قال ﷻ: ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ ﴿٤٢﴾﴾، وهذا على أحد التفسيرين أنَّ الشيطان أنسى يوسفَ عليه السلام ذِكْرَ الله ﷻ في هذا الموطن والتَّعَلُّقَ به ﷻ وحده، لا نقصًا في مقام يوسف عليه السلام، ولكنه بيانٌ لنوعٍ من الرسالة التي تُؤَدَّى بأقوال الأنبياء وبأفعالهم عليهم الصلاة والسلام.

فالعبد إذا التَفَتْ إلى غير الله ﷻ طرفة عين فإنه يُوْكَل إلى نفسه ويخرج متضررًا.

وهذا نبي الله ﷻ محمد ﷺ لما أراد الهجرة أخذ بالأسباب التي تُعِينُ على تحقيق المراد، الأسباب المشروعة التي تعين تحقيق المراد ولم يَرَ ﷺ تلك الأسباب، ولم تقم في قلبه بأنه يتَّكِل عليها ﷺ، وإنما فعلها لأنها مُقْتَضِيَة لحُدُوثِ مُسَبَّبَاتِهَا في العادة، فأتى برجل من المشركين هادٍ خرّيت يعرف الطُرُق ليسير به ﷺ بطريقٍ آخر في الهجرة حتى لا يعلم المشركون طريقه، وأيضًا أَمَرَ أسماء وأَمَرَ راعي الغنم أن يَمُرَّ بالغنم على مسيرهم حتى لا يَرَوا الأقدام، فكل الأسباب بُذِلَت؛ ولكنها لم تنفع حتى قام المشركون على رأس الغار على ظهر الجبل والنبي ﷺ في الغار، وأبو بكر رضي الله عنه يقول لنبيه ﷺ: «**يا رسول الله لو أبصر أحدهم موضع قدمه لرآنا. فقال له ﷺ: يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما**»[٢٩٦]

حركة عين المشرك من أن يرى، كانوا يرون ما أمامهم جهة الساحل، حركة العين إلى أن ترى الأسفل، ترى موقع القدم، فيُبْصرون الغار ويبصرون النبي ﷺ وصاحبه هذه

(٢٩٦) أَخرَجه البُخَارِيّ (٣٦٥٣)، ومُسْلِم (٢٣٨١)، وغيرهما من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

لا حيلة للنبي ﷺ ولا حيلة لأبي بكرٍ بها ولا تنفع فيها الأسباب التي فُعِلَتْ؛ لكن بقي توفيق الله وعونه وحقيقة التوكل عليه ﷻ.

لهذا أَعْظِم في كل شأنٍ من شئونك وخاصَّةً الهداية والتوفيق للصالحات وطلب العلم النافع والتوفيق للسنة والالتزام بها وملازمة هدي السلف الصالح ومُجَانَبَة طريق المخالفين للسنة والمخالفين لهدي السلف وهدي العلماء، دائمًا الْجَأ إلىٰ ربك في تحصيله، فما طُلِبَ من الله ﷻ شيء بوسيلة أعظم من وسيلة التبرؤ من الحول والقوة.



الدرس السادس والثلاثون:

مشيئة الله تعالى

٨٨- وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ الله -تَعَالَىٰ- وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا(٢٩٧)، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا(٢٩٨)،

---

(٢٩٧) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

هنا في متن «الشرح» عبارة لم ترد في النسخ التي لدينا فحذفناها.

(٢٩٨) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُو غَيْرُ ظَالِم أَبَدًا»:

●قال الشارح (ص ٤٤٨):

«الذي دل عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد- يقتضي قولًا وسطًا بين قولي القدرية والجبرية، فليس ما كان من بني آدم ظلمًا وقبيحًا يكون منه ظلمًا وقبيحًا، كما تقول القدرية والمعتزلة ونحوهم! فإن ذلك تمثيل لله بخلقه! وقياس له عليهم! هو الرب الغني القادر، وهم العباد الفقراء المقهورون.

وليس الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة، كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنه يمتنع أن يكون في الممكن المقدور ظلم، بل كل ما كان ممكنًا، فهو منه -لو فعله- عدل، إذ الظلم لا يكون إلا من مأمور من غيره منهي، والله ليس كذلك، فإن قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾[طه: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[ق: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الزخرف: ٧٦] وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[الكهف: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[غافر: ١٧] يدل على نقيض هذا القول.

ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله: «**يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا**» فهذا دل على شيئين:

أحدهما: أنه حرم على نفسه الظلم، والممتنع لا يوصف بذلك.

الثاني: أنه أخبر أنه حرمه على نفسه، كما أخبر أنه كتب على نفسه الرحمة.

وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأمور منهي، والله ليس كذلك.

فيقال لهم: هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة، وحرم على نفسه الظلم، وإنما كتب على نفسه وحرم على نفسه ما هو قادر عليه لا ما هو ممتنع عليه.

[تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ][299]. ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣].

٨٩- وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ[300] لِلْأَمْوَاتِ[301].

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِّ:

❑ وقوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يجري بِمَشِيئَةِ الله وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ»:

●يريد بقضائه القضاءَ الكونيَّ لا الشرعي، فإن القضاء يكون كونيًّا وشرعيًّا، وكذلك الإرادة والأمر والإذن والكتاب والحكم والتحريم والكلمات، ونحو ذلك.

أما القضاء الكوني، ففي قوله تعالىٰ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت:١٢].

والقضاء الديني الشرعي، في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣].

وأما الإرادة الكونية والدينية، فقد تقدم ذكرها عند قول الشيخ: «ولا يكون إلا ما يريد».

وأما الأمر الكوني، ففي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]. وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء:١٦]، في أحد الأقوال، وهو أقواها.

والأمر الشرعي، في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠] الآية.

---

(٢٩٩) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلبَانِي:

الحين: الهلاك. وما بين المعكوفتين زيادة من مخطوطة (ع) ومطبوعة (خ).

(٣٠٠) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلبَانِي:

سقطت من نسخة الشارح، وهي ثابتة في سائر النسخ، والسياق يقتضيها.

(٣٠١) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلبَانِي:

❑ قوله: «وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ وصَدَقَاتِهِم [مَنْفَعَةٌ] للأَمْوَاتِ»:

●نقل الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفاق أهل السنة علىٰ ذلك، ثم ساق الأدلة من الكتاب والسنة عليه، ولكنه فيما يتعلق بالصدقة لم يذكر إلا ما يدل علىٰ انتفاع الوالد بصدقة ولده، وهذا أخص من الدعوىٰ كما لا يخفىٰ.

وقد شرحت هذا ونظرت في الاتفاق المذكور في «أحكام الجنائز» (ص ١٧٣).

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء:٥٨].

وأما الإذن الكوني، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة:١٠٢].

والإذن الشرعي، في قوله تعالىٰ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر:٥].

وأما الكتاب الكوني، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر:١١].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٥].

والكتاب الشرعي الديني، في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة:٤٥]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة:١٨٣].

وأما الحكم الكوني، ففي قوله تعالىٰ عن ابن يعقوب عليه السلام: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي ۖ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يوسف:٨٠].

وقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ۗ وَرَبُّنَا الرَّحْمَٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء:١١٢].

والحكم الشرعي، في قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة:١]. وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:١٠].

وأما التحريم الكوني، ففي قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة:٢٦]، ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء:٩٥].

والتحريم الشرعي، في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾ [المائدة:٣]. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣] الآية.

وأما الكلمات الكونية، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف:١٣٧]. وفي قوله ﷺ: «**أعوذ بكلمات الله التامات التي**

لا يجاوزهن برٌّ ولا فاجر»[٣٠٢].

والكلمات الشرعية الدينية، في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة:١٢٤].

وقوله: «**يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبدًا**» الذي دل عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد، يقتضي قولًا وسطًا بين قولي القدرية والجبرية، فليس ما كان من بني آدم ظلمًا وقبيحًا يكون منه ظلمًا وقبيحًا، كما تقوله القدرية والمعتزلة ونحوهم! فإن ذلك تمثيل لله بخلقه! وقياس له عليهم! هو الربُّ الغني القادر، وهم العباد الفقراء المقهورون.

وليس الظلم عبارةً عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة، كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنه يمتنع أن يكون في الممكن المقدور ظلم، بل كل ما كان ممكنًا فهو منه -لو فعله- عدلٌ؛ إذ الظلم لا يكون إلا من مأمور من غيره منهيّ، والله ليس كذلك.

فإن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [غافر:١٧]، وذلك يدل[٣٠٣] علىٰ نقيض هذا القول.

ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله: «**يا عبادي، إني حرمت الظلم علىٰ نفسي، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا**»[٣٠٤].

---

(٣٠٢) أَخرَجه أَحمَد (٣/٤١٩)، من حديث عبد الرحمن بن خنبش ﷺ، والطَّبَرَانِيّ (٣٨٣٨)، من حديث خالد بن الوليد ﷺ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة» برقم (٨٤٠).

(٣٠٣) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَد شَاكِر:

سياق الكلام: «فإن قوله تعالىٰ... يدل...»، والآيات بين اسم «إن» وخبرها هي الدلائل التي يُستدل بها، وفي المطبوعة: «وذلك يدل»، وأنا أرجِح أن زيادة «وذلك» إما من الناسخ، وإما من الطابع! غفلة عن ربط الجملة.

(٣٠٤) أَخرَجه مُسْلِم (٢٥٧٧)، والبُخَارِيّ في «الأدب المفرد» برقم (٤٩٠)، من حديث أبي ذر ﷺ.

فهذا دل على شيئين:

أحدهما: أنه حرم على نفسه الظلم، والممتنع لا يوصف بذلك.

الثاني: أنه أخبر أنه حرمه على نفسه، كما أخبر أنه كتب على نفسه الرحمة، وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأمور منهيّ، والله ليس كذلك.

فيقال لهم: هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة، وحرم على نفسه الظلم، وإنما كتب على نفسه وحرم على نفسه ما هو قادر عليه، لا ما هو ممتنع عليه.

وأيضًا، فإن قوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢] قد فسره السلف بأن الظلم: أن توضع عليه سيئات غيره، والهضم: أن يُنقص من حسناته، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤].

وأيضًا، فإن الإنسان لا يخاف الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة حتى يُؤمَّن من ذلك، وإنما يؤَّمن مما يمكن، فلما آمنه من الظلم بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [طه:١١٢]، عُلم أنه ممكن مقدور عليه.

وكذا قوله: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ [ق:٢٨]، إلى قوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٩] لم يَعْنِ بها نفي ما لا يُقدر عليه ولا يُمكن منه، وإنما نفى ما هو مقدور عليه ممكن، وهو أن يجزوا بغير أعمالهم.

فعلى قول هؤلاء ليس الله منزهًا عن شيء من الأفعال أصلًا، ولا مقدسًا عن أن يفعله، بل كلُّ ممكن فإنه لا ينزَّه عن فعله، بل فعله حسن، ولا حقيقة للفعل السوء، بل ذلك ممتنع، والممتنع لا حقيقة له.

والقرآن يدل على نقيض هذا القول في مواضع نزَّه الله نفسه فيها عن فعل ما لا يصلح له، ولا ينبغي له، فَعُلم أنه منزَّه مقدَّس عن فعل السوء والفعل المعيب المذموم، كما أنه منزه مقدس عن وصف السوء والوصف المعيب المذموم.

وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥]. فإنه نزه نفسه عن خلق الخلق عبثًا، وأنكر على مَنْ حَسِب ذلك، وهذا فعل.

وقوله تعالىٰ: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم:٣٥]. وقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص:٢٨] إنكارٌ منه علىٰ مَنْ جَوَّزَ أن يُسوِّي الله بين هذا وهذا.

وكذا قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[٣٠٥] [الجاثية:٢١] إنكارٌ علىٰ مَن حَسِب أنه يفعل هذا، وإخبار أن هذا حكم سيِّء قبيح، وهو مما ينزه الرب عنه.

وروىٰ أبو داود، والحاكم في «المستدرك»، من حديث ابن عباس، وعبادة بن الصامت، وزيد بن ثابت، عن النبي ﷺ: **«أن الله لو عذب أهل سمواته وأرضه؛ لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم»**[٣٠٦].

وهذا الحديث مما يحتج به الجبرية، وأما القدرية فلا يتأتىٰ علىٰ أصولهم الفاسدة؛ ولهذا قابلوه إما بالتكذيب أو بالتأويل!! وأسعد الناس به أهل السنة الذين قابلوه بالتصديق، وعلموا من عظمة الله تعالىٰ وجلاله، قدر نعم الله علىٰ خلقه، وعدم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم، إما عجزًا، وإما جهلًا، وإما تفريطًا وإضاعةً، وإما تقصيرًا في المقدور من الشكر، ولو من بعض الوجوه.

فإن حقه علىٰ أهل السموات والأرض أن يُطاع فلا يُعصىٰ، ويُذكر فلا يُنسىٰ، ويُشكر فلا يُكفر، وتكون قوة الحب والإنابة، والتوكل والخشية والمراقبة والخوف والرجاء، جميعها متوجهةً إليه، ومتعلِّقةً به، بحيث يكون القلب عاكفًا علىٰ محبته وتألهه، بل علىٰ

---

(٣٠٥) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (١/٣١٥-٣٢٩) من «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة» لابن القيم. و(٦/١٢٥) من «مجموعة الفتاوىٰ».

(٣٠٦) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٩٩)، وابنُ مَاجَه (٧٧)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابنُ مَاجَه».

قلت: وحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد عقب حديث أُبِيّ، وكذلك ابنُ مَاجَه، وأَخْرَجَه -أيضًا- الطَّبَرَانِيّ (٤٩٤٠)، ولم أقف علىٰ حديث ابن عباس، وعبادة رضي الله عنهما، ولم أقف عليه في «المستدرك» أيضًا كما قال أَحْمَد شاكر رحمه الله، ولكن الحديث قد روي -أيضًا- عن ابن مسعود، وحذيفة رضي الله عنهما، في سنن أبي داود، وسنن ابنُ مَاجَه عقب الحديث السابق.

إفراده بذلك، واللسان محبوسًا على ذكره، والجوارح وقفًا على طاعته.

ولا ريب أن هذا مقدور في الجملة، ولكن النفوس تَشحُّ به، وهي في الشح على مراتب لا يحصيها إلا الله تعالى، وأكثر المطيعين تَشِحُّ به نفسه من وجه، وإن أتى به من وجه آخر.

فأين الذي لا تقع منه إرادة تُزاحم مراد الله وما يحبه منه؟ ومن الذي لم يصدر منه خلاف ما خُلق له، ولو في وقت من الأوقات؟ فلو وضع الرب سبحانه عدله على أهل سمواته وأرضه، لعذبهم بعدله، ولم يكن ظالمًا لهم.

وغاية ما يُقدِّر توبةُ العبد من ذلك، واعترافُه، وقبول التوبة محض فضله وإحسانه، وإلا فلو عَذَّبَ عبده على جنايته لم يكن ظالمًا، ولو قُدِّر أنه تاب منها، لكن أوجب على نفسه -بمقتضى فضله ورحمته- أنه لا يُعذِّب من تاب، وقد كتب على نفسه الرحمة، فلا يَسَعُ الخلائق إلا رحمته وعفوه، ولا يبلغ عمل أحد منهم أن ينجو به من النار، أو يدخل به الجنة، كما قال أطوع الناس لربه، وأفضلهم عملًا، وأشدهم تعظيمًا لربه وإجلالًا: «**لن ينجي أحدًا منكم عملُه، قالوا**: ولا أنت يا رسول الله؟ **قال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»(٣٠٧). وسأله الصِّدّيق دعاءً يدعو به في صلاته، فقال: «**قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم**»(٣٠٨).

فإذا كان هذا حال الصديق، الذي هو أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين، فما الظن بسواه؟ بل إنما صار صِدِّيقًا بتوفية هذا المقام حقه، الذي يتضمن معرفة ربه، وحقه وعظمته، وما ينبغي له، وما يستحقه على عبده، ومعرفة تقصيره.

فسُحْقًا وبُعْدًا لمن زعم أن المخلوق يستغني عن مغفرة ربه، ولا يكون به حاجة إليها! وليس وراء هذا الجهل بالله وحقه غاية!! فإن لم يتسع فهمك لهذا، فانزل إلى وطأة النِّعم، وما عليها من الحقوق، ووازِنْ بَيْن شكرها وكفرها، فحينئذٍ تعلم أنه سبحانه لو عذب أهل سمواته وأرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم.

❑ **قوله: «وَفِي دُعاءِ الأَحْياءِ وصَدَقَاتِهم مَنْفعَةٌ للأَمْوَاتِ»:**

---

(٣٠٧) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٥٦٧٣)، ومُسْلِم (٢٨١٦)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣٠٨) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٨٣٤)، ومُسْلِم (٢٧٠٥)، من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

●اتفق أهل السنة أن الأموات ينتفعون من سعي الأحياء بأمرين:

أحدهما: ما تسبب إليه الميت في حياته[٣٠٩].

والثاني: دعاء المسلمين واستغفارهم له، والصدقة والحج، على نزاع فيما يصل من ثواب الحج؛ فعن محمد بن الحسن رحمه الله: أنه إنما يصل إلى الميت ثواب النفقة، والحج للحاج.

وعند عامة العلماء: ثواب الحج للمحجوج عنه، وهو الصحيح.

واختلف في العبادات البدنية، كالصوم والصلاة وقراءة القرآن والذكر، فذهب أبو حنيفة وأحمد وجمهور السلف إلى وصولها، والمشهور من مذهب الشافعي ومالك عدم وصولها.

وذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام إلى عدم وصول شيء ألبتة، لا الدعاء ولا غيره، وقولهم مردود بالكتاب والسنة، لكنهم استدلوا بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩]، وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يس:٥٤]، قوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة:٢٨٦].

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به من بعده**»[٣١٠].

فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبَّب فيه في الحياة، وما لم يكن تسبب فيه في الحياة فهو منقطع عنه -واستدل المقتصرون على وصول العبادات التي تدخلها النيابة، كالصدقة والحج بأن النوع الذي لا تدخله النيابة بحال، كالإسلام والصلاة والصوم وقراءة القرآن، يختص ثوابه بفاعله لا يتعداه، كما أنه في الحياة لا يفعله أحد عن أحدٌ، ولا ينوب فيه عن فاعله غيرُهُ وقد روى النسائي بسنده، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدًّا من حنطة**»[٣١١].

---

(٣٠٩) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (١/٣٣٥) من «مختصر الصواعق».

(٣١٠) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٦٣١)، وأَبُو دَاوُد (٢٨٨٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣١١) أَخْرَجَه النَّسَائِيّ في «الكبرى» (٢٩١٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصحح إسناده ابن حجر =

والدليل على انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه، الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس الصحيح.

أما الكتاب، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]؛ فأثنى عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فدل على انتفاعهم باستغفار الأحياء.

وقد دل على انتفاع الميت بالدعاء إجماع الأمة على الدعاء له في صلاة الجنازة، والأدعية التي وردت بها السنة في صلاة الجنازة مستفيضة.

وكذا الدعاء له بعد الدفن، ففي «سنن أبي داود»، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه، فقال: «**استغفروا لأخيكم، واسألوا له التثبيت؛ فإنه الآن يُسأل**»(٣١٢).

وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم(٣١٣)، كما في «صحيح مسلم»، من حديث بُريدة بن الحصيب، قال: كان رسول الله ﷺ يُعلِّمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: «**السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية**»(٣١٤)(٣١٥).

وفي «صحيحه» أيضًا، عن عائشة رضي الله عنها: سألَتِ النبي ﷺ: كيف تقول إذا استغفرت لأهل القبور؟ قال: «**قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله**

= في «التلخيص الحبير» (٢/٢٠٩).

(٣١٢) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٣٢٢١)، والحاكم (١/٥٢٦)، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٢٢١).

(٣١٣) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (١/٣٣) من «مختصر الصواعق».

(٣١٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٩٧٥)، والنَّسَائِيّ (٢٠٤٠)، من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٣١٥) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (١/٣٥٤) من «مختصر الصواعق».

المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون»[٣١٦].

وأما وصول ثواب الصدقة[٣١٧]، ففي «الصحيحين»، عن عائشة رضي الله عنها: **أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله، إن أمي افتُلتت نفسها، ولم تُوصِ، وأظنها لو تكلمت تصدقت، أفلها أجر إن تصدَّقتُ عنها؟ قال: نعم»**[٣١٨].

وفي «صحيح البخاري»، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما: **أن سعد بن عبادة توفيت أمه وهو غائب عنها، فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، فهل ينفعها إن تصدقت عنها؟ قال: «نعم»، قال: فإني أشهدك أن حائطي المخراف صدقة عنها**[٣١٩]، وأمثال ذلك كثيرة في السنة.

وأما وصول ثواب الصوم، ففي «الصحيحين»، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: **«من مات وعليه صيام، صام عنه وليه»**[٣٢٠]. وله نظائر في الصحيح.

ولكن أبو حنيفة رحمه الله قال بالإطعام عن الميت دون الصيام عنه، لحديث ابن عباس المتقدم[٣٢١]، والكلام على ذلك معروف في كتب الفروع.

وأما وصول ثواب الحج، ففي «صحيح البخاري»، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة من جُهينة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: **«نعم، حجّي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين، أكنت قاضيته؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء»**[٣٢٢]، ونظائره أيضًا كثيرة.

وأجمع المسلمون على أن قضاء الدين يسقطه من ذمة الميت، ولو كان من أجنبي، ومن غير تركته.

---

(٣١٦) أَخرَجَه مُسْلِم (٩٧٤)، والنَّسَائِيّ (٢٠٣٧)، واللفظ له من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣١٧) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر المسألة السادسة عشر من كتاب «الروح» لابن القيم.

(٣١٨) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٣٨٨)، ومُسْلِم (١٠٠٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣١٩) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٢٧٥٦)، وأَبو دَاوُد (٢٨٨٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣٢٠) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٩٥٢)، ومُسْلِم (١١٤٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣٢١) سبق تخريجه.

(٣٢٢) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٨٥٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد دل على ذلك حديث أبي قتادة، حيث ضَمِنَ الدينارين عن الميت، فلما قضاهما، قال النبي ﷺ: «**الآن بَرَّدْتَ عليه جلدته**»[٣٢٣]، وكل ذلك جارٍ على قواعد الشرع، وهو محض القياس؛ فإن الثواب حق العامل، فإذا وهبه لأخيه المسلم، لم يُمْنع من ذلك، كما لم يُمنع من هبة ماله في حياته، وإبرائه له منه بعد وفاته.

وقد نبَّه الشارع بوصول ثواب الصوم على وصول ثواب القراءة ونحوها من العبادات البدنية، يُوضِّحه: أن الصوم كف النفس عن المفطرات بالنية، وقد نص الشارع على وصول ثوابه إلى الميت، فكيف بالقراءة التي هي عمل ونية؟!

والجواب عما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩]، قد أجاب العلماء بأجوبة، **أصحها جوابان**:

أحدهما: أن الإنسان بسعيه وحسن عشرته اكتسب الأصدقاء، وأولد الأولاد، ونكح الأزواج، وأسدى الخير، وتودد إلى الناس، فترحَّموا عليه، ودعوا له، وأهدوا له ثواب الطاعات، فكان ذلك أثر سعيه، بل دخول المسلم مع جملة المسلمين في عَقْدِ الإسلام من أعظم الأسباب في وصول نفع كل من المسلمين إلى صاحبه، في حياته وبعد مماته، ودعوة المسلمين تحيط من ورائهم.

يُوضِّحه: أن الله تعالى جعل الإيمان سببًا لانتفاع صاحبه بدعاء إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتى به فقد سعى في السبب الذي يُوصِل إليه ذلك.

الثاني -وهو أقوى منه-: أن القرآن لم ينفِ انتفاع الرجل بسعي غيره، وإنما نفى ملكه لغير سعيه، وبين الأمرين من الفرق ما لا يخفى.

فأخبر تعالى أنه لا يملك إلا سعيه، وأما سعي غيره فهو مُلْك لساعيه، فإن شاء أن يبذله لغيره، وإن شاء أن يبقيه لنفسه.

وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۝٣٨ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٨، ٣٩]، آيتان محكمتان، تقتضيتان عدل الرب تعالى:

---

(٣٢٣) أَخْرَجَه أَحْمَد (٣/٣٣٠)، من حديث جابر رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «الجامع الصغير وزيادته»، برقم (٢٧٥٣).

فالأولىٰ: تقتضي أنه لا يعاقب أحدًا بِجُرْم غيره، ولا يؤاخذه بجريرة غيره، كما يفعله ملوك الدنيا.

والثانية: تقتضي أنه لا يُفْلِح إلا بعمله، ليقطع طمعه من نجاته بعمل آبائه وسلفه ومشايخه، كما عليه أصحاب الطمع الكاذب، وهو سبحانه لم يقل: لا ينتفع إلا بما سعىٰ.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]. وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس:٥٤].

علىٰ أن سياق هذه الآية يدل علىٰ أن المنفي عقوبة العبد بعمل غيره، فإنه تعالىٰ قال: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس:٥٤].

وأما استدلالهم بقوله ﷺ: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله**»[٣٢٤] فاستدلال ساقط، فإنه لم يقل انقطاع انتفاعُه، وإنما أخبر عن انقطاع عمله.

وأما عمل غيره فهو لعامله، فإن وهبه له وصل إليه ثواب عمل العامل، لا ثواب عمله هو، وهذا كالدَّين يوفيه الإنسان عن غيره، فتبرأ ذمته، ولكن ليس له ما وفَّىٰ به الدين.

وأما تفريق من فَرَّقَ بين العبادات المالية والبدنية فقد شرع النبي ﷺ عن الميت، كما تقدم، مع أن الصوم لا تجري فيه النيابة، وكذلك حديث جابر رضي الله عنه، قال: صليت مع رسول الله ﷺ عيد الأضحىٰ، فلما انصرف، أُتي بكبش فذبحه، فقال: «**باسم الله والله أكبر، اللهم هذا عني وعمَّن لم يُضَحِّ من أمتي**»[٣٢٥]، رواه أَحْمَدُ وأبو داود والترمذي، وحديث الكبشين اللذين قال في أحدهما: «**اللهم هذا عن أمتي جميعًا**»، وفي الآخر: «**اللهم هذا عن محمد وآل محمد**»[٣٢٦]، رواه أَحْمَدُ.

والقربة في الأضحية إراقة الدم، وقد جعلها لغيره.

---

(٣٢٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٦٣١)، وأَبُو دَاوُد (٢٨٨٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣٢٥) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٢٨١٠)، والتِّرمِذِيّ (١٥٢١)، وأَحْمَدُ (٣/٨)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

(٣٢٦) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٦/٣٩١)، والحاكم (٢/٤٢٥)، من حديث أبي رافع رضي الله عنه.

وكذلك عبادة الحج بدنية، وليس المال ركنًا فيه، وإنما هو وسيلة، ألا ترىٰ أن المكيّ يجب عليه الحجُّ إذا قدر علىٰ المشي إلىٰ عرفات، من غير شرط المال، وهذا هو الأظهر، أعني أن الحج غير مركب من مال وبدن، بل بدني محض، كما قد نص عليه جماعة من أصحاب أبي حنيفة المتأخرين.

وانظر إلىٰ فروض الكفايات، كيف قام فيها البعض عن الباقين. ولأن هذا إهداء ثواب، وليس من باب النيابة، كما أن الأجير الخاص ليس له أن يستنيب عنه، وله أن يُعطي أجرته لمن شاء، وأما استئجار قوم يقرءون القرآن، ويهدونه للميت!! فهذا لم يفعله أحد من السلف، ولا أمر به أحد من أئمة الدين، ولا رخَّص فيه، والاستئجار علىٰ نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف.

وإنما اختلفوا في جواز الاستئجار علىٰ التعليم ونحوه، مما فيه منفعة تصل إلىٰ الغير.

والثواب لا يصل إلىٰ الميت إلا إذا كان العمل لله، وهذا لم يقع عبادةً خالصة، فلا يكون ثوابه مما يُهدىٰ إلىٰ الموتىٰ!! ولهذا لم يقل أحد: إنه يكتري من يصوم ويصلي ويُهدي ثواب ذلك إلىٰ الميت، لكن إذا أعطىٰ لمن يقرأ القرآن ويُعلِّمه ويتعلمه معونةً لأهل القرآن علىٰ ذلك، كان هذا من جنس الصدقة عنه، فيجوز.

وفي «الاختيار»: لو أوصىٰ بأن يُعطىٰ شيء من ماله لمن يقرأ القرآن علىٰ قبره، فالوصية باطلة؛ لأنه في معنىٰ الأجرة، انتهىٰ. وذكر الزاهدي في «القُنية»: أنه لو وقف علىٰ من يقرأ عند قبره، فالتعيين باطل.

وأما قراءة القرآن وإهداؤها له تطوعًا بغير أجرة، فهذا يصل إليه، كما يصل ثواب الصوم والحج.

فإن قيل: هذا لم يكن معروفًا في السلف، ولا أرشدهم إليه النبي ﷺ؟

فالجواب: إن كان مورد هذا السؤال معترفًا بوصول ثواب الحج والصيام والدعاء، قيل له: ما الفرق بين ذلك وبين وصول ثواب قراءة القرآن؟ وليس كون السلف لم يفعلوه حجة في عدم الوصول، ومن أين لنا هذا النفي العام؟ فإن قيل: فرسول الله ﷺ أرشدهم إلىٰ الصوم والحج والصدقة دون القراءة؟ قيل: هو ﷺ لم يبتدئهم بذلك؛ بل خرج ذلك منه مخرج الجواب لهم، فهذا سأله عن الحج عن ميته، فأذن له فيه، وهذا

سأله عن الصوم عنه، فأذن له فيه، ولم يمنعهم مما سوىٰ ذلك، وأيُّ فرق بين وصول ثواب الصوم -الذي هو مجرد نية وإمساك- وبين وصول ثواب القراءة والذكر؟ فإن قيل: ما تقولون في الإهداء إلىٰ رسول الله ﷺ؟

قيل: مِنَ المتأخرين مَن استحبه، ومنهم من رآه بدعة؛ لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه، ولأن النبي ﷺ له مثل أجر كل من عمل خيرًا من أمته، من غير أن ينقص من أجر العامل شيء؛ لأنه هو الذي دل أمته علىٰ كل خير، وأرشدهم إليه.

ومن قال: إن الميت ينتفع بقراءة القرآن عنده، باعتبار سماعه كلام الله، فهذا لم يصح عن أحد من الأئمة المشهورين.

ولا شك في سماعه، ولكن انتفاعه بالسماع لا يصح، فإن ثواب الاستماع مشروط بالحياة، فإنه عمل اختياري، وقد انقطع بموته، بل ربما يتضرر ويتألم، لكونه لم يمتثل أوامر الله ونواهيه، أو لكونه لم يزدد من الخير.

واختلف العلماء في قراءة القرآن عند القبور، علىٰ ثلاثة أقوال:

هل تكره، أم لا بأس بها، أم لا بأس بها وقت الدفن، وتكره بعده؟ فمن قال بكراهتها، كأبي حنيفة ومالك وأَحْمَدُ في رواية، قالوا: لأنه محدَث، لم ترد به السنة، والقراءة تشبه الصلاة، والصلاة عند القبور منهيٌّ عنها، فكذلك القراءة.

ومن قال: لا بأس بها، كمحمد بن الحسن وأَحْمَدُ في رواية، استدلوا بما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه أوصىٰ أن يُقرأ علىٰ قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة وخواتمها، ونُقل أيضًا عن بعض المهاجرين قراءة سورة البقرة.

ومن قال: لا بأس بها وقت الدفن فقط -وهو رواية عن أَحْمَدُ- أخذ بما نُقل عن ابن عمر وبعض المهاجرين.

وأما بعد ذلك، كالذين يتناوبون القبر للقراءة عنده، فهذا مكروه، فإنه لم تأتِ به السنة، ولم ينقل عن أحد من السلف مثل ذلك أصلًا.

وهذا القول لعله أقوىٰ من غيره؛ لما فيه من التوفيق بين الدليلين.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❑ قوله: «غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المشيئَاتِ كُلَّهَا...»:

●أي: لأنه سبحانه حرم الظلم علىٰ نفسه، كما حرمه علىٰ عباده.

والظلم: وضع الأشياء في غير مواضعها، ودلت دلائل الكتاب والسنة علىٰ أن الله تعالىٰ قادر علىٰ الظلم ولكنه لا يفعله.

كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس:٤٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢].

و«الهضم»: أن ينقص من جزاء حسناته.

و«الظلم»: أن يُعَاقَبَ بذنوب غيره، فهو سبحانه منع نفسه من الظلم لعباده مع قدرته عليه، جودًا منه وكرمًا وإحسانًا.

❑ قوله: «وَفِي دُعاءِ الأَحْياءِ وصَدَقَاتِهم مَنْفَعَةٌ للأَمْوَاتِ...» إلخ:

●يعني: أن الأحياء هم الذين يدعون للأموات، ويسألون الله لهم الرحمة والمغفرة.

وقد عكس ذلك عُبَّاد الأموات، فدعوهم مع الله، ومن دون الله.

ودعوتهم شرك أكبر، مع أنهم لا يسمعون دعاء من دعاهم ولا يستجيبون لهم بشيء.

قال الله تعالىٰ: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر:١٤].

فسمىٰ هذا الدعاء شركًا.

وعُبَّاد القبور يَدَّعون أن الأموات يقربونهم إلىٰ الله زلفىٰ.

قوله: «الحين» الحين بالفتح: الهلاك.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ الله -تَعَالَىٰ- وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِه، غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣] قال تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء:٢٣]»:

●هذا يتضمن المرتبة الثالثة من مراتب الإيمان بالقدر، والإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ

في هذه العقيدة فرق الكلام في القدر وأبدىٰ به وأعاد، فقد مضىٰ كلام كثير، ونصوص كثيرة من عباراته تتضمن تقرير الإيمان بالقدر، وما يوجبه هذا الإيمان، ولا شك أن الإيمان بالقدر -وهو الأصل السادس من أصول الإيمان- من الأهمية بمكان، وقد زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام، وتحير فيه المتحيرون، وهدىٰ الله إلىٰ الحق أهل السنة والجماعة أهل الهدىٰ والفلاح، فهم أسعد الناس في كل حق، وهم أسعد الناس بإصابة الصواب في هذا الباب، فهم يؤمنون بأن مشيئة الله عامة، لا خروج لشيء عن مشيئته، فكل شيء من الحوادث والحركات والسكنات العلوية والسفلية، حركة الأفلاك والملائكة والجن والإنس والجمادات، وكل صغير وكبير؛ فهو يجري بمشيئته تعالىٰ وقضائه وتقديره، يجب أن نؤمن بأنه قد سبق به علم الله القديم، وسبق به كتابه الأول، وجرت فيه مشيئته، وهذا تحقيق كمال ملكه، فله الملك كله، لا خروج لشيء عن ملكه، فله التدبير والتقدير، سبحانه وتعالىٰ: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧] وتجد هذا المعنىٰ يثنىٰ في القرآن كثيرًا.

وقوله: «**وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ**»: كل شيء يجري بمشيئته النافذة الشاملة، «**وَعِلْمِهِ**» القديم، «**وَقَضَائِهِ**» النافذ، «**وَقَدَرِهِ**» أي: تقديره السابق، قال النبي ﷺ: «**قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**»(٣٢٧).

وقوله: «**غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا**»: مشيئة الله تعالىٰ نافذة وإن خالفتها مشيئات الخلق، فما شاء الله كان وإن لم يشأ الخلق، وما شاءه العباد لا يكون إن لم يشأ الله، كما قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ما شئت كان وإن لم أشأ	وما شئت إن لم تشأ لم يكن
خلقت العباد علىٰ ما علمت	ففي العلم يجري الفتىٰ والمسن
علىٰ ذا مننت وهذا خذلت	وهذا اعنت وذا لم تعن

(٣٢٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٥٣)، والتِّرْمِذِيّ (٢١٥٦)، وأَحْمَدُ (٢/١٦٩)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

فمنهم شقي ومنهم سعيد ومنهم قبيح ومنهم حسن

وقضاؤه وحكمه نافذ غالب لحيل الخلق، كما في الدعاء عن النبي ﷺ: «**ماضٍ في حكمك، عدل في قضاؤك**»[٣٢٨] ومهما فعل الخلق ومهما دبروا؛ فلن يتم لهم شيء إن كان قضاء الله مخالفًا له، ولن يمضي ولن يتم إلا حكم الله وقضاؤه؛ لكن الخلق يقدرون علىٰ فعل الأسباب، فالحيل من الأسباب، والإنسان مأمور بفعل الأسباب والحيل التي توصل إلىٰ ما أمر الله به أو أباحه لعباده؛ ولكن هذه الأسباب محكومة بقضاء اله، ولن يتم بأي سبب وبأي حيلة أثر لأي سبب أو حيلة إلا ما قضاه الله سبحانه، وفي وصايا النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «**واعلم أن الأمة لو اجتمعوا علىٰ أن ينفعوك بشيء لن ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا علىٰ أن يضروك بشيء لن يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف**»[٣٢٩].

وقوله: «**يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا**»: يفعل سبحانه ما يشاء، فيعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعز ويذل، ويهدي ويضل، ويحي ويميت، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣]، ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]، و ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت:٢١]، كل ذلك جار علىٰ وفق حكمته تعالىٰ، فله الحكمة في كل تدبير، كما تقدم في قول الطحاوي: «**يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا**» فهو يهدي من يشاء بفضله وحكمته، ويضل ويخذل ويبتلىٰ من يشاء بعدله وحكمته، فالحكمة ثابتة في كل تدبير، فهو يضع فضله في مواضعه؛ لأن الظلم: وضع الشيء في غير موضعه، والعدل: وضع الأشياء في مواضعها، فالله تعالىٰ يضع فضله في مواضعه حيث شاء علىٰ وفق الحكمة، خلافًا لقول الجهمية ومن تبعهم كالأشاعرة: إن كل ما يجري بمحض المشيئة دون أن تكون له تعالىٰ حكمة في هذا التقدير والتدبير، وقد تقدم نحو هذا المعنىٰ.

---

[٣٢٨] أَخْرَجَه أَحْمَدُ (١/٣٩١)، وابن حبان (٩٧٢/إحسان)، وأبو يعلىٰ (٥٢٩٧)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «الصحيحة»، برقم (١٩٩).

[٣٢٩] سبق تخريجه.

المقصود: أنه يجب الإيمان بأن أفعاله سبحانه وتعالىٰ جارية علىٰ وفق العدل والحكمة، فأفعاله دائرة بين الفضل والعدل، والظلم مما يجب تنزيهه تعالىٰ عنه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت:٤٦]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٢٩﴾ [ق:٢٩] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء:٤٠]، والآيات في تنزيهه تعالىٰ عن الظلم كثيرة.

فلا يعذب أحدًا بغير ذنب، ولا يعذب أحدًا بذنب غيره، وجاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**لو أن الله تعالىٰ عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم**»[٣٣٠] فلن يعذبهم إلا بما يقتضي تعذيبهم، وهو قاد أن يعذب من شاء بغير ذنب، أو يعذب من شاء بذنب غيره؛ لكنه لا يفعل ذلك لكمال عدله سبحانه، وقد حرم الظلم علىٰ نفسه كما في الحديث القدسي عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: قال الله تعالىٰ: «**يا عبادي إني حرمت الظلم علىٰ نفسي وجعلته بينكم محرمًا؛ فلا تظالموا**»[٣٣١] فهو لا يظلم ولا يرضىٰ الظلم من أحد من العباد، ولذا حرمه علىٰ عباده في شرائعه التي أنزلها علىٰ رسله.

وإذا عرض للإنسان شيء من الحوادث فعليه أن لا يحكم عقله الناقص، فكير من الخلق لقصور علمهم وضعف إيمانهم يعترضون في نفوسهم، أو يتكلمون بألسنتهم علىٰ تدبيره تعالىٰ، فتسمع بعضهم يقول -إذا ابتلىٰ الله عبدًا ببلاء-: «فلان والله ما يستاهل»، وهي عبارة مشهورة عند العامة، وهي تعني: أن الله ابتلىٰ هذا العبد، وهو ليس أهلًا لهذا! وهذا اعتراض علىٰ تدبير الرب؛ بل يجب الإيمان بحكمة الرب في تدبيره وكمال عدله سبحانه وتعالىٰ، هذا أصل يجب العناية به علمًا وتفكيرًا وتقريرًا، وهو الإيمان بكمال عدل الرب سبحانه وتعالىٰ في خلقه وأمره وجزائه، فلا تُعارض قدر الله بقولك: لم جرىٰ كذا؟ ولم كان كذا؟ فأي خاطر يتضمن الاعتراض علىٰ تدبير الله فيجب علىٰ المؤمن أن يدفعه بإيمانه بأن الله تعالىٰ حكيم له الحكمة البالغة في كل تدبير وتقدير.

---

(٣٣٠) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٩٩)، أَحْمَد (١٨٢/٥، ١٨٣)، وغيرهما من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «مشكاة المصابيح»، برقم (١١٥).

(٣٣١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٥٧٧)، والتِرْمِذِيّ (٢٤٩٥)، وأَحْمَد (١٦٠/٥)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وقوله: «**تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ**»: تقدس وتنزه، عبارتان بمعنى واحد، والشيخ الطحاوي كثيرًا ما ينوع ويتفنن في العبارات، وهذه المادة «**تَقَدَّسَ**» موجودة في القرآن كثيرًا فاسمه تعالى: ﴿**ٱلْقُدُّوسُ**﴾ [الحشر:٢٣]، وقالت الملائكة: ﴿**وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ**﴾ [البقرة:٣٠] فالتسبيح والتقديس والتنزيه كلها تدل على نفي المعايب، فالقدوس: المنزه عن كل سوء وعيب، ومن عبارات السلف في تفسير القدوس: الطاهر.

وقوله: «**عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ**»: السوء والحين والعيب والشين، عبارات كلها معناها: الأمور المذمومة، فهو تعالى منزه عن كل عيب وسوء ووصف قبيح، فهو منزه عن القبيح في أسمائه وصفاته وأفعاله، فله الأسماء الحسنى والصفات العلى، وأفعاله كلها كمال كما تقدم في حديث دعاء الاستفتاح: «**والشر ليس إليك**»[(٣٣٢)] فهو لا يضاف إلى الله اسمًا ولا صفة ولا فعلًا؛ لكن السوء والشر والزين والشين يوجد في مفعولات الله -أي: مخلوقاته-، أما أفعاله تعالى فكلها عدل وحكمة، فخلقه تعالى للأشياء المتضادة من الحسن والقبيح، والنافع والضار، والملائكة والشياطين، والصحة والمرض، والموت والحياة، كل ذلك على وفق الحكمة، فله الحكمة البالغة في خلقه للأضداد.

ومن حكمه ما بينه لنا تعالى، ومنها ما يظهر لنا بالتأمل والتدبر والتفكر، وما خفي علينا منها وهو الأكثر- فعلينا أن نفوضه إلى علمه سبحانه، ونؤمن بأن له الحكمة البالغة، وتفاصيل ذلك لا تحيط به عقول العباد ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾**﴾ [طه:١١٠] سبحانه وتعالى، فلا نحيط بحكمته كما لا نحيط علمًا بمخلوقاته.

وقوله: «**قال تعالى : ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾** [الأنبياء:٢٣]»: ختم الشيخ هذه العبارات المتعلقة بالقدر بهذه الآية من القرآن: ﴿**لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾**﴾ [الأنبياء:٢٣]، هذا مما وصف الله به نفسه، وتقدم أن كل نفي يوصف الله به؛ فلا بد أن يتضمن إثبات كمال، فلا يوصف تعالى بالنفي المحض الذي لا يتضمن ثبوت كمال؛ لأن النفي المحض ليس فيه مدح ولا كمال، فمما وصف الله به نفسه من

---

(٣٣٢) أخرجه مسلم (٧٧١)، وأبو داود (٧٦٠) وغيرهما من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

النفي: أنه لا يسال عما يفعل، لا يتوجه إليه السؤال، وذلك لكمال حكمته، وليس هذا لقوته وقدرته وسلطانه، فمن كان معروفًا بكمال الحكمة لا يقال: لم فعلت كذا؟ ولم كان منك كذا؟ لأنه حكيم، وأما العباد؛ فإن أقوالهم وأفعالهم عرضة للنقص والخلل والعيب والانحراف فهم يُسالون عن أفعالهم في الدنيا بحكم الشرع، ويَسألون في الآخرة، قال تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩٣﴾ [الحجر:٩٢، ٩٣]، وقال النبي ﷺ: «**لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتىٰ يسال عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ما فعل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه**»(٣٣٣).

فالعباد يسألون، أما الله تعالىٰ فلا يسأل: لم فعلت؟ علىٰ وجه الاعتراض، أما السؤال لمزيد المعرفة فلا مانع منه كأن يقول الإنسان: ما الحكمة في كذا؟ لِمَ شرع الله كذا؟ ليعرف الحكمة لا علىٰ وجه الاعتراض علىٰ التشريع والتدبير.

والملائكة لم يكن سؤالهم لربهم عندما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٠﴾ [البقرة:٣٠] علىٰ وجه الاعتراض علىٰ تدبير الله، إنما تحيروا في معرفة الحكمة في خلق هذا المخلوق الذي يكون منه ما ذكر من الإفساد وسفك الدماء.

ـــ قوله: «وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ»:

●أي: أن الأموات ينتفعون بدعاء الأحياء لهم بالمغفرة والرحمة ورفع الدرجات وتكفير السيئات، وكذلك ينتفعون بصدقات الأحياء عنهم، فإذا تصدق الولد عن والديه أو عن أحد من أقاربه؛ بل لو تصدق أجنبي عنه انتفع بذلك، وهذا من فضل الله سبحانه وتعالىٰ علىٰ عباده أن جعل لمن يموت من المسلمين سببًا في وصول الثواب والأجر لهم؛ لأنهم ينتفعون به في زيادة الأجور ورفع الدرجات وفي النجاة من العذاب، وقد شرع الله الدعاء للأموات وجوبًا واستحبابًا، فشرع الدعاء للميت وجوبًا بالصلاة عليه بعد موته، فالصلاة علىٰ الميت فرض كفاية، وكذلك شرع الدعاء للأموات عند زيارة القبور

رواه التِّرمِذيّ وقال: حديث حسن صحيح.

وعند دفن الميت، هذه كلها مواضع شرع الله فيها الدعاء لأموات المسلمين، والدعاء والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات مشروع للأحياء والأموات، قال تعالىٰ: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد:١٩]، وفي دعاء الأنبياء: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ۝٤١﴾ [إبراهيم:٤١] هذا دعاء إبراهيم، وقال نوح: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح:٢٨].

وكذلك الصدقة، فقد ثبت في الصحيح أن سعد بن عبادة رضي الله عنه توفيت أمه وهو غائب عنها، فقال: «يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، أينفعها شيء إن تصدقت به عنها؟ قال: «**نعم**»[٣٣٤]، قال: فإني أشهدك أن حائطي المخراف صدقة عليها».

واتفق أهل السنة علىٰ أن الأموات ينتفعون بدعاء الأحياء وبالصدقة عنهم، سواء كان المال المنفق عنه صدقة علىٰ فقير، أو قضاء دين عن معسر، أو الإنفاق علىٰ أعمال الخير؛ كتعليم القرآن.

واقتصر الطحاوي علىٰ «**دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ**»، لأنه مذهب أبي حنيفة، أو أنه قصد ما اتفق عليه أهل السنة اتفاقًا تامًا.

وكذلك الحج أيضًا عامة علماء أهل السنة علىٰ وصول ثوابه إلىٰ الميت وانتفاعه به؛ بل والحج عن الحي المعضوب، فقد ثبت في «الصحيحين» عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع، قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله علىٰ عباده في الحج أدركت أبي شيخًا كبيرًا لا يستطيع أن يستوي علىٰ الراحلة، فهل يقضي عنه أن أحج عنه؟ قال: «**نعم**»[٣٣٥]، وفي الصحيح عنه أيضًا رضي الله عنه: أن امرأة من جهينة جاءت إلىٰ النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج، فلم تحج حتىٰ ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «**نعم حجي عنها، أرأيت لو كان علىٰ أمك دين، أكنت قاضية؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء**»[٣٣٦].

---

(٣٣٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٧٥٦)، وأَبو دَاوُد (٢٨٨٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣٣٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٥١٣)، ومُسْلِم (١٣٣٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣٣٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٨٥٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وعنه أيضًا أن النبي ﷺ سمع رجلًا يقول: لبيك عن شبرمة، قال: **«من شبرمة؟»** قال: أخ لي أو قريب لي: قال: **«حججت عن نفسك؟»** قال: لا، قال: **«حج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة»**(٣٣٧).

وقال محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة: إنما يصل للميت ثواب النفقة، أما ثواب الحج فهو للحاج.

وهذا خلاف ظاهر الأدلة؛ لأن قوله ﷺ للخثعمية حين قالت: فهل يقضى عنه ان أحج عنه، قال: **«نعم»**، وقوله: ﷺ للجهنية: **«حجي عنها»**، وقوله ﷺ: **«حج عن شبرمة»** ظاهره الإطلاق، وصحة الحج عنه، وأن الثواب للمحجوج عنه.

ثم بعد ذلك اختلف العلماء في سائر العبادات، كالصلاة والصيام وتلاوة القرآن والذكر، هل يصل ثوابها إلى الميت، إذا عملها الحي عنه؟

أكثر أهل العلم على أن هذه العبادات يصل ثوابها فينتفع بها الميت؛ بل توسع بعض أهل العلم، وقالوا: أن أي قربة يفعلها الإنسان عن الحي أو الميت؛ فإن ذلك يصل إليه، كما في نص «زاد المستنقع»: «وأي قربة فعلها وجعل ثوابها لميت مسلم أو حي نفعه ذلك». وهذا توسع كبير.

والذي يعنينا في هذا المقام انتفاع الأموات بسعي الأحياء، فأكثر العلماء على أن الأموات ينتفعون بهذه العبادات، فإذا صام أو صلى عن الميت ولو تطوعًا، أو قرأ قرآنًا، أو سبح وهلل وكبر، يريد أن يكون ذلك عن الميت؛ فإنه ينفعه ذلك، قياسًا لهذه العبادات على ما وردت به النصوص، وهؤلاء لا فرق عندهم بين فرض ونفل أو نذر، فينتفع الميت بها جميعًا.

وفي هذا تفصيل؛ فأما الصيام فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **«من مات وعليه صيام صام عنه وليه»**(٣٣٨).

وهنا اختلف أهل العلم على مذاهب، فمنهم من قال: لا يُصام عن الميت مطلقًا، وإنما يطعم عنه عملًا بما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدًّا من حنطة».

---

(٣٣٧) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (١٨١١)، وابْنُ مَاجَه (٢٩٠٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

(٣٣٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٩٥٢)، ومُسْلِم (١١٤٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وهذه النصوص ربما اجابوا عنها بالنسخ، ولا شك أن هذا الأثر لا يقاوم النصوص الصحيحة الصريحة، والمشهور عن الإمام أحمد: أنه يصام عن الميت النذر خاصة، أما الفرض؛ كقضاء رمضان، والكفارات؛ ككفارة القتل؛ فلا تصام عن الميت، وإنما يطعم عنه علىٰ ما جاء في أثر ابن عباس رضي الله عنهما. ولكن الحديث لفظه عام: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليه**».

وإذا كان سبب الحديث هو السؤال عن صوم النذر؛ فـ«العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب».

وأما الصلاة وتلاوة القرآن والذكر؛ فلم يرد فيها شيء، إنما عمدة من قال بوصول ثوابها جواز فعلها عن الميت هو قياسها علىٰ ما ورد في النصوص من الحج والصيام.

وأهل السنة في جملة هذه القضية طرفان ووسط؛ فمنهم من يرىٰ جواز إهداء جميع القرب.

والذي دلت عليه النصوص ليس إهداء الثواب؛ بل هو فعل العبادات عن الغير، وهذا لا بد فيه من نية فعل العبادة عن الغير عند ابتداء العمل؛ كالحج عن المعضوب والميت، كما نبه علىٰ ذلك ابن القيم، فليس الوارد أن الإنسان بعدما يحج يقول: اللهم اجعل ثواب حجتي هذه لفلان، أو بعدما يتصدق يقول: اللهم اجعل ثواب هذه الصدقة لفلان، أو يصوم يومًا ثم يقول: اللهم اجعل ثواب صومي هذا لفلان؛ بل من أصل العمل ينوي فعله عمن يريد الإحسان إليه.

ثم إن العامل إذا عمل لا يعلم هل كتب له ثواب عند الله أو لا، فكيف يقول: اللهم اجعل ثواب هذا العمل لفلان؟!

لكن الفقهاء لعلهم نظروا إلىٰ أن المقصود من فعل العبادة عن الميت هو نفع الميت بما يترتب علىٰ ذلك من ثواب.

ومنهم من قصر ذلك علىٰ الدعاء والصدقة والحج علىٰ خلاف.

وأظهر هذه المذاهب هو الوقوف عند ما ورد، فنقول: ينتفع الميت بدعاء الحي، وهذا محل إجماع، وكذلك الصدقة والحج، ولا سيما الحج الواجب والصوم الواجب، هذا لا كلام في وصوله، وكذا إذا نذر الإنسان عبادة ثم أدركه الموت ولم يوص بما نذر؛ فإن الأدلة تدل علىٰ فعلها عنه كالدين؛ فالنذر دين والتزام من المكلف، وما سوىٰ

ذلك؛ فإن إلحاقه بما وردت فيه النصوص محل نظر واجتهاد.

وفي مقابل مذهب أهل السنة والجماعة الذي قصد المؤلف التنبيه عليه، قول المبتدعة: إن الميت لا ينتفع بشيء من سعي الأحياء، حتىٰ قيل عن بعضهم: لا ينتفع بشيء من سعي الأحياء ولا الدعاء.

ولا شك أن هذا باطل، ومن شبهاتهم استدلالهم بقوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩]، وقوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يس:٥٤] ونظائرها في القرآن كثير: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الطور:١٦] أي: ما تجزون إلا ما كنتم تعملون، ومن أدلتهم قوله ﷺ: «**إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**»(٣٣٩).

وأجيب عن استدلالات القائلين بعدم انتفاع الأموات بسعي الأحياء، أما الدعاء فمعلوم بالضرورة من دين الإسلام انتفاع الميت بالصلاة عليه، والمقصود من الصلاة علىٰ الميت هو الدعاء له، هذا ركنها الأعظم، وكذلك الدعاء لهم عند زيارة القبور، وكذلك انتفاعهم بالصدقة كما تقدم، فقولهم مردود بهذه النصوص.

وأما الآية: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩] فأجيب عنها بأجوبة قال شارح الطحاوية ابن أبي العز: إن أصحها جوابان:

الأول: «أن الإنسان بسعيه وحسن عشرته اكتسب الأصدقاء، وأولد الأولاد، ونكح الأزواج، وأسدىٰ الخير وتودد إلىٰ الناس، فترحموا عليه، ودعوا له، وأهدوا له ثواب الطاعات، فكان ذلك اثر سعيه، بل دخول المسلم مع جملة المسلمين في عقد الإسلام من أعظم الأسباب في وصول نفع كل من المسلمين إلىٰ صاحبه، في حياته وبعد مماته».

وأظهر من هذا هو الجواب الثاني: وهو أن المنفي في الآية هو ملك الإنسان لسعي غيره، فالإنسان لا يملك إلا عمله، ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩]، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فليس للإنسان

(٣٣٩) أَخرَجه مُسْلِم (١٦٣١)، والتِرمِذيّ (١٣٧٦)، والنَّسَائِيّ (٣٦٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

إلا عمله، وليس له عمل غيره، ونفي استحقاق الإنسان لعمل غيره لا يستلزم نفي انتفاعه بعمل غيره إذا فعله عنه أو أهدىٰ ثوابه له، كما يقال: ليس للإنسان إلا ماله، أما أموال الناس فليست له، ولا يلزم من نفي ملكه لمال غيره نفي الانتفاع به، فيمكن أن يهديه، أو أن يتصدق عليه، أو ينتفع به بوجه من الوجوه، فالانتفاع أعم من الملك، فلا يلزم من نفي الملك نفي الانتفاع، وهذا جواب سديد قريب بيّن، كما دلت علىٰ ذلك هذه النصوص: الصدقة عن الميت، والصوم الواجب عن الميت، والحج عن الميت، والدعاء؛ بل وقضاء الدين، كما في حديث أبي قتادة رضي الله عنه عندما ضمن الدين عن الميت؛ فبرئت ذمته، وصلىٰ عليه النبي ﷺ.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [يس: ٥٤] وأشباهها من القرآن فيقال فيها ما قيل في الآية التي قبلها: إن الإنسان لا يجزىٰ إلا بعمله، هذا الذي يستحقه بوعد الله، وهو لا ينفي أن ينتفع بعمل غيره إذا أهداه غليه، وتصدق به عليه.

وأولىٰ من هذا الجواب بالنسبة لهذه الآية: أن يقال: هذه الآيات إذا تأملنا القرآن نجد أن كل ما ورد فيه بهذا المعنىٰ يختص بالجزاء علىٰ السيئات: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [يس: ٥٤]، ﴿اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الطور: ١٦] وهذا المعنىٰ في القرآن كثير، فيكون موافقًا لقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، فالإنسان لا يعاقب إلا بذنبه، لا يعاقب بذنب غيره.

ومسألة انتفاع الأموات بسعي الأحياء ذكرها ابن القيم في كتابه «الروح» وبسط القول فيها، وذكر أقوال الناس، وما ذكره ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» وهو ملخص من ذلك الكتاب، وذهب ابن القيم فيه إلىٰ القول بانتفاع الأموات بسعي الأحياء مطلقًا، وعلىٰ هذا فمن أخذ بهذا عن اجتهاد، أو تقليد لمن يذهب إلىٰ ذلك؛ فلا شيء عليه.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ الله تَعَالَىٰ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ»:

● لا يقع في ملكه شيء إلا بعلمه وتقديره ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

فهو ما قضاه الله وقدره، وكتبه في اللوح المحفوظ، فكل ما يجري في الكون فهو بقضاء الله وقدره.

❏ قوله: «غَلَبَتْ مَشيئَتُهُ المشيئَات كُلَّهَا»:

●قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير:٢٩] أثبت للعبد مشيئته، ولكنها داخلة تحت مشيئة الله، وأن العبد لا يستطيع المشيئة إلا بمشيئة الله.

❏ قوله: «وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الحِيَلَ كُلَّهَا»:

●مهما عملت من الأسباب ومن الأمور، إذا لم يقدر الله المسبب فلا تنفعك الأسباب، وجميع الأعمال لا تنفع إذا لم يُقدِّر الله ﷻ لك النفع بها، فأنت عليك فعل السبب، والتوفيق علىٰ الله، فأنت مأمور بفعل الأسباب.

❏ قوله: «يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُو غَيْرُ ظَالِم أَبَدًا، تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وشَيْنٍ»:

●فالله يفعل ما يشاء من الخير والشر، والنعمة والنقمة، وهو غير ظالم لعباده؛ لأنه يضع الأشياء في مواضعها، فيضع النعمة والتوفيق لمن يتأهل لذلك، ويحرم من التوفيق ومن الطاعة من لا يستحق ذلك، وهو غير ظالم، فلا يعذب المطيع الصالح، ولا يثيب العاصي علىٰ معصيته.

فالله سبحانه الكامل في ذاته، والكامل في أسمائه وصفاته، والكامل في أفعاله وخلقه سبحانه وتعالىٰ.

❏ قوله: «﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]»:

●وكذلك لا يُسأل سبحانه عما يفعل؛ لأن كل شيء يفعله لحكمة، وواقع موقعه، فأما العباد فَيُسألون؛ لأنهم يخطئون، ويضعون الأمور في غير مواضعها، ففيه فرق بين الخالق والمخلوق، فالله لا يقع في أفعاله خلل، أما العبد فعنده ظلم وحسد وكِبْر، وعنده أمور تقتضي أنه يخطئ في أموره وتصرفاته.

❏ قوله: «وَفِي دُعاءِ الأحْياءِ وصَدَقَاتِهم مَنْفعَةٌ للأَمْوَاتِ»:

●هذه مسألة فقهية، ولها تعلق بالعقيدة:

قال عليه الصلاة والسلام: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»(٣٤٠).

---

(٣٤٠) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٦٣١)، وأَبُو دَاوُد (٢٨٨٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فالعبد ينقطع عمله بموته، إلا ما تسبب في بقائه بعد موته، مثل الصدقة الجارية، كوقف مسجد أو مدرسة يدرس فيها، فما دام نفعها فأجرها يجري ما دام هذا الوقف ينتفع به.

«**أو علم**» بأن يكون قد درّس الفقه أو العقيدة، وصار له تلاميذ، فيجري عليه أجر تعليمه، أو ألّف كتبًا تنفع الناس، فيجري أجره، وهذا من العلم الذي علّمه.

«**أو ولد صالح يدعو له**» فهو تزوج من أجل إعفاف نفسه، وطلبًا للذرية الصالحة، فجاءه ولد صالح، وهذا مما تسبب فيه، قال عليه الصلاة والسلام: «**إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم**»[٣٤١].

فإن كان صالحًا ودعا له بعد موته، فإن دعاءه يصل إليه، وهذا من عمله الذي تسبب فيه فينفعه عمل غيره.

وغير هذه المسألة محل الخلاف، قال سبحانه: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩]، منطوق الآية: أن عمل الإنسان لا ينفع غيره، إلا ما تسبب فيه، فأخذ طائفة من العلماء بهذه الآية، وقالت: لا ينفعه إلا عمله مطلقًا، لكن النبي ﷺ أخبر بأشياء تنفع الميت من عمل غيره، مثل الدعاء والاستغفار ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر:١٠]، ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد:١٩]، هذا يشمل الأموات أيضًا.

والنبي ﷺ أمر المسلمين إذا دفنوا أخاهم أن يقفوا على قبره، وأن يستغفروا له ويسألوا له التثبيت[٣٤٢]، كذلك الصدقة تنفع الميت، جاء رجل إلى النبي ﷺ وأخبره بأن أمة ماتت، ولو تكلمت لتصدقت، أفأتصدّق عنها؟ قال: «نعم»[٣٤٣].

كذلك الحج ينفع غيره، كما جاءت به الأدلة، كما في حديث شبرمة، قال عليه الصلاة

---

(٣٤١) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (٣٥٢٨)، والتِّرمِذِيّ (١٣٥٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابْنُ مَاجَه »، برقم (١٨٥٤).

(٣٤٢) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (٣٢٢١)، من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود»، برقم (٢٧٥٨).

(٣٤٣) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٣٨٨)، ومُسْلِم (١٠٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والسلام: «**حج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة**»[٣٤٤] فهذا عمل للغير ينفع الميت، كذلك لما جاءت امرأة تسأل النبي ﷺ عن الحج عن أمها: إنها أدركتها فريضة الحج ولم تحج، أفأحج عنها؟ قال: «**نعم، حجي عن أمك**»[٣٤٥].

فتكون هذه الأشياء: الدعاء والاستغفار والصدقة والحج والعمرة، تكون نافعة للميت من عمل غيره، فتكون مخصصة للآية ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩].

وغلت طائفة في هذا وقالت: ينفع الميتَ كلُّ شيء من عمل غيره، فيستأجرون المقرئين يقرءون للميت، فمثل هذا العمل لا ينفع الميت ولا الحي؛ لأن القارئ أخذ على قراءته أجرة، فليس له ثواب، ومن ناحية ثانية: فإن هذا الأمر مبتدع، ليس عليه دليل، وسبحان الله! لو جعل الأجرة التي يعطيها المقرئ صدقة عن الميت صار تابعًا للسنة وينفع الميت، أما على وجه البدعة فلا ينفع الميت ولا الحي، وهذا نتيجة ترك السنة.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «**وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَىٰ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء:٢٣].**»

● يريد رَحِمَهُ اللهُ بهذا أن يُقَرِّرَ مُعْتَقَد أهل السنة والجماعة أنّه ما من شيء يحدث إلا وهو بمشيئة الله وعلمه وقضائه ﷻ وقدَرِه، وأنَّ الأمور لا تُسْتَأْنَف، لا يعلمها الله ﷻ إلا بعد وقوعها، كلا وحاشا، وإنما تقع على وَفْقِ تقدير الله ﷻ لها في الأزل.

يعني: علمه ﷻ بها، وكتابته ﷻ لها في اللوح المحفوظ قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وأنَّه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

---

(٣٤٤) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (١٨١١)، واللفظ له، وابْنُ مَاجَه (٢٩٠٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

(٣٤٥) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٨٥٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وفي هذه الجملة ذِكْرُ مراتب الإيمان بالقدر المعروفة.

المرتبة الأولىٰ: ذَكَرَهَا في قوله العلم.

والمرتبة الثانية: ذَكَرَهَا في قوله القدر، وهو الكتابة.

والمرتبة الثالثة: ذَكَرَهَا بقوله: «**بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَت مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا**».

المرتبة الرابعة ذَكَرَهَا في قوله فيما سبق:«**وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ**».

فهو لم يَنُص علىٰ مراتب القدر المعروفة وهي مُفَرَّقَةٌ في هذا الكلام.

وهاهنا مسائل:

المسألة الأولىٰ:

تفصيل الكلام علىٰ مراتب القَدَر، هنا لم يُنَصَّ عليه، والشارح أيضًا لم يتعرض له في هذا الموطن وتفصيله أنَّ الإيمان بالقدر يشمل الإيمان بمرتبتين:

المرتبة الأولىٰ: سابقة لوقوع الواقعة أو لوقوع المُقَدَّر.

وهذا الإيمان السابق يشمل درجتين:

الدرجة الأولىٰ: الإيمان بعلم الله ﷻ بالأشياء قبل وقوعها عِلْمًا كُلِّيًا وعلما جُزْئِيًا؛ يعني عِلْمًا منه ﷻ بالكُلِّيَات وبالجزئيات، وعِلْمُهُ سبحانه وتعالىٰ بهذه الأشياء أَوَّل كصفاته ﷻ.

الدرجة الثانية: وهو الإيمان بكتابة الله ﷻ للأشياء قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة كما جاء في الحديث الذي في الصحيح: «**قَدَّرَ الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه علىٰ الماء**»[٣٤٦]

«**قدر الله مقادير الخلائق**»، يعني: كَتَبَها في اللوح المحفوظ قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، أما مرتبة العلم فهي سابقة فعلمه ﷻ بالأشياء أَوَّل لا حدود له.

المرتبة الثانية: إيمانٌ بالقدر إذا وقع المُقَدَّر.

وهذا يشمل درجتين أيضًا:

---

(٣٤٦) سبق تخريجه.

الدرجة الأولى: أن يعلم العبد أنَّ مشيئته في إحداث الأشياء هي تَبَعٌ لمشيئة الله ﷻ، وأنَّ مشيئة الله نافذة ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن كما قال ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير:٢٩]، وقال ﷻ: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾﴾ [الأنعام:٣٩]، وقال ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [الإنسان:٣٠،٣١].

الدرجة الثانية: هو أنَّهُ لا يقع شيء مما يقع إلا والله ﷻ هو الذي قضاه، وهو الذي خَلَقَ هذا الفعل، فالله ﷻ هو الخالق لكل شيء، وفي ضمن ذلك حركات العبد وأفعال العباد، كما قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات:٩٦]، على نحو ما فصَّلْنَا في دلالة الآية.

والقضاء والقدر لفظان أتيا في الكتاب والسنة، والعلماء تَكَلَّمُوا في معنى القضاء والقدر والصلة بين هذا وهذا.

والتحقيق في ذلك: أنَّ القَدَرَ هو ما يسبق وقوع المُقَدَّر، فإذا وَقَعَ المُقَدَّر صار قَضَاءً.

قُضِيَ يعني: انتهى، ومادة قَضَى في اللغة تدور حول هذا.

فيُقَال: قَضَى القاضي بكذا إذا أَنْفَذَ حكمه وانتهى، وقال ﷻ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت:١٢]؛ يعني: أَنْهَاهُنَّ بخلقهن سبع سموات، وقال ﷻ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، يعني: احكم بما تحكم به حتى يكون قضاءً، وقال ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ:١٤].

فالقضاء يُطْلَق بمعنى إنفاذ المقَدر، فإذا وَقَعَ المُقَدَّر سُمِيَّ قَضَاءً.

وهذا نعني به القضاء الكوني؛ لأنَّ القضاء في النصوص يكون قضاءً كونيًّا، ويكون قضاءً شرعيًّا. أما القضاء الكوني فهو على نحو ما مر. وأما القضاء الشرعي فمعناه أَمَرَ الله ووَصَّى كقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣]، يعني: أمر ربك ووَصَّى أن لا تعبدوا إلا إياه.

ويأتي القضاء في معنىً ثالث إذا عُدِّيَ بحرف «إلى» بمعنى: أوحينا وأعْلَمْنَا.

تقول: قَضَيْتُ إليه أن يفعَلَ كذا، يعني: أخبرته أعلمته، ولا يعني معنى الإنفاذ كما قال ﷻ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء:٤]، وكما في قوله ﷻ في آخر سورة الحجر: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ۝٦٦﴾ [الحجر:٦٦].

﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾، يعني: أوحينا ذلك الأمر، فهذا بابٌ آخر غير الباب الذي نتكلم عنه.

المسألة الثانية:

ذَكَرَ هنا الظلم فقال: «**يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا**»، ولفظ الظلم من الألفاظ التي أدخلها هنا؛ لأنَّ الفِرَق الضالة تكَلَّمَت فيها:

- فالمعتزلة لهم كلام في الظلم.
- والجبرية لهم كلام في الظلم.
- وأهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح وسط بين الفئتين.
- فالظلم عند المعتزلة في حق الله ﷻ هو الظلم في حق الإنسان، فما يفعله الإنسان ويكونُ ظلمًا منه إذا نُسب إلى الله ﷻ فإنَّه ظُلْم.

فقاسوا الظلم الذي يضاف إلى الله ﷻ بالظلم الذي يقع من الإنسان.

فعندهم الظلم واحد، سواءٌ أكانَ في المخلوق أم في الخالق، ضابطه واحد، وتعريفه ما نزَّهُ الله ﷻ عنه من الظلم، هو ما لا يليق بالإنسان أن يفعله.

وأما المتكلمون والأشاعرة ونحو هؤلاء فإنَّ الظلم عندهم هو الامتناع عن القدرة.

وعندهم قُدْرَة الرّب ﷻ مُتَعَلِّقَة بما لا يشاؤه سبحانه في تَعَلُّقِهَا الأزلي، وفي تعلقها الصُّلوحي -على حد كلماتهم -لا ينشغل ذهنك بها-.

فعندهم القدرة متعلقة بما يشاؤه سبحانه، فما لا يشاؤه غير مَقْدُور.

فمعنى ذلك: الممتنع عن القدرة في تفسير الظلم هو الممتنع في حق الله ﷻ عما

لم يشأه ﷻ.

فعند المتكلمين -أو الأحسن طائفة من المتكلمين؛ لأنها ليست موضع اتفاق بين المتكلمين والأشاعرة ثَمَّ خلاف بينهم وإن كان قليلًا- عندهم الظلم هو الامتناع، أو ما يمتنع أو ما هو مُمْتَنِعٌ مِنَ القُدْرَة.

فما هو ممنوع ممتنع في قدرة الرب ﷻ هو الذي لو فَعَلَهُ لكان ظلمًا.

لكن هذا كما ترىٰ تحصيل حاصل، فإنَّه ﷻ إذا كان لم يفعل فيكون عدم ظُلْمِه في أَنَّهُ ﷻ لا يفعل الأشياء؛ لأنه لا يَظْلِمُ أحدًا، فلو فَعَلَ شيئًا لا يدخل في قدرته -بحسب كلامهم- يكون ظلمًا.

وهذا تفسير لا حاصل تحته لأن القدرة شيء والظلم شيء آخر.

فالظلم إذًا في تفسيرهم -تفسير طائفة من المتكلمين والأشاعرة ومن نحا نحوهم- يرجع إلىٰ المُمْتَنِع في صفة القدرة لله ﷻ، فَرَجَع إلىٰ أنَّ المُمْتَنع في مشيئة الله ﷻ لو فعله لكان ظلمًا؛ لأنَّ عندهم الأفعال أيضًا غير مُعَلَّلَة، وحكمة الله ﷻ غير مرتبطة بالعِلَل والأسباب في بحثٍ يطول ذكره هنا.

-وأما تفسير أهل السنة والجماعة والأئمة والذي دَلَّت عليه النصوص فهو أنَّ الظلم هو وضع الأشياء في غير موضعها اللائق بها الموافق للحكمة منه ﷻ.

والظلم بالتالي يكون غير مرتبط بالقُدْرَة وغير مَقيس علىٰ أفعال الإنسان؛ بل هو سبحانه متنزه عن الظلم وقد حَرَّمَهُ علىٰ نفسه.

مما يتصلُ أيضًا أنَّ الظلم عند المعتزلة لا يكون إلا من مأمورٍ ومَنْهِي؛ يعني: أنَّ حقيقة الظلم تكون فقط ممن يُؤْمَر ويُنْهَىٰ، ويورِدُون الآيات في ذلك، ويقولون: الآيات كلها دالَّة علىٰ أنَّ الظلم إنما يكون في حق من أُمِر فلم يفعل ونُهِي ففَعَل وهم المُكَلَّفُون.

ولذلك ينفون عن الله ﷻ حقيقة الظُّلْم؛ لأجل أَنَّهُ غير مأمور وغير مَنهِي، ويَرُدُّون الأحاديث التي فيها تحريم الظلم علىٰ الله ﷻ ونحو ذلك.

نقول: نضرب مثالًا علىٰ ذلك في حديثين:

أما الحديث الأول فقوله ﷺ فيما رواه مسلم في «الصحيح» حديث أبي ذر المعروف: «**يا عبادي إني حرمت الظلم علىٰ نفسي وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا**»[٣٤٧] هذا يدل علىٰ أنَّ الله حَرَّمَ الظلم علىٰ نفسه، فلو كان الظلم علىٰ تفسير أولئك لا يقع إلا من مأمور ومنهي، فكيف يكون تحريمه علىٰ الله ﷻ؟ ويكون تحريمه تحصيل حاصل لا معنىٰ له، ولو كان الظلم هو الامتناع عن القدرة لكان أيضًا إضافته إلىٰ الله ﷻ تحريم الظلم ليس له معنىٰ.

فإذًا تحريم الظلم «**حرّمت الظلم علىٰ نفسي**»، يعني: جعلت وضع الأشياء في غير موضعها الموافق للحكمة مُحَرَّمًا علىٰ نفسي، وحَرَّمْتُ عليكم أن تظالموا.

والحديث الثاني وقوله ﷺ فيما رواه أبو داود وغيره وصحَّحَهُ بعض العلماء قال ﷺ: «**لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم**»[٣٤٨] الحديث.

يعني: أنَّ أهل السموات والأرض لو عَذَّبَهُم الله ﷻ لعذبهم وهو غير ظالم لهم.

المعتزلة يَرُدُّون هذه الأحاديث أصلًا، والأشاعرة يُجَوِّزُونَ أن يُعَذِّبَ الله ﷻ الناس من غير سبب؛ لأنهم لا حكمة عندهم ولا تعليل لأفعال الله، يفعل ما يشاء بدون علة وبدون سبب، ومنها أَخَذَ صاحب السَّفَارينية في قوله في منظومته، السَّفاريني:

وجَازَ للمولىٰ يعذب الورىٰ ... من غير ما ذنبٍ ولا جُرْمٍ جرىٰ

يقول: «جائز أن يُعَذِّبَ الورىٰ»، يعني: الله ﷻ من غير ما ذنب ولا جرم جرىٰ.

هذا الحديث أهل السنة لا يُفَسِّرُونه بهذا ولا بهذا، بل يفسرونه بِعِظَمِ معرفتهم لربهم ﷻ، وخشيتهم له، ومعرفتهم بحقوقه، فيقول أئمة أهل السنة:

---

(٣٤٧) سبق تخريجه.

(٣٤٨) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (٤٦٩٩)، وابْنُ مَاجَه (٧٧)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابْنُ مَاجَه».

قلت: وحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أَخرَجَه أَبو دَاوُد عقب حديث أبي، وكذلك ابْنُ مَاجَه، وأَخرَجَه -أيضًا- الطَّبَرَانِيّ (٤٩٤٠)، ولم أقف علي حديث ابن عباس، وعبادة رضي الله عنهم، ولم أقف عله في «المستدرك» أيضًا كما قال الشارح، ولكن الحديث قد روي -أيضا- عن ابن مسعود، وحذيفة رضي الله عنهما، في سنن أبي داود وسنن ابْنُ مَاجَه عقب الحديث السابق.

بأنَّ أهل السموات وأهل الأرض إنَّمَا قاموا برحمة الله ﷻ، فما فيهم حركة ولا حياة ولا شأن إلا وفي كلٍّ منها فضل من الله ﷻ ورحمة ونعمة أفاضها عليهم بها قامت حياتهم وبها استقاموا، كما قال ﷻ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، فمِنْ حَقِّه ﷻ على هذا العبد المكلف الذي لا ترمش عينه إلا بنعمة، ولا يأكل إلا بنعمة، ولا يتنفس إلا بنعمة، ولا يتعلم إلا بنعمة، ولا يخطو خطوة إلا بنعمة، ولا ينظر إلا بنعمة، ولا يسمع إلا بنعمة، ولا يتكلم إلا بنعمة، ولا يفرح إلا بنعمة، إلى آخر نِعم الله ﷻ التي لا تُحْصَى ولا تُعَد، من حقه ﷻ أن يُقَابَلَ مع كل نعمة بشكر يقابل تلك النعمة.

فإذًا سيمضي حياته في شكر الله ﷻ على الصغير والكبير، فهل تسع حياة المكلفين ذلك؟ لا تسع ذلك.

ولهذا تأمل مع هذا قول الله ﷻ لنبيه ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١، ٢].

وتأمَّلْ قول النبي ﷺ لعائشة لما قام حتى ورمت قدماه ﷺ: «**أفلا أكون عبدًا شكورًا**»[٣٤٩] ولن يَبْلُغ جميعَ ما يَسْتَحِق الله ﷻ من الشكر بالعمل، بل لا بد من الاستغفار والإنابة حتى يكْمُلَ شكر العبد لربه ﷻ.

وتأمل أيضًا ما عَلَّمَهُ ﷺ الصديق الذي هو أفضل هذه الأمة أن يقول في آخر صلاته: «**اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك**»[٣٥٠] كيف عَبَّرَ هنا بالظلم، «**ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا**» لم؟ هل ظلم أبو بكر بارتكاب الكبائر؟ حاشا وكلا. هل ظَلَمَ بِظُلْمِ العباد؟ حاشا وكلا.

هل ظلم أبو بكر رضي الله عنه بالتقصير في حق رسول الله ﷺ، وفي الاستجابة لله ولرسوله الظلم الكثير؟ حاشا وكلا.

ولكن ينظر العبد إلى ما يُفَاضُ عليه من النِّعَم في كل لحظة، فيشعر بأنه مُقَصِّر، والله ﷻ وصف القليل من الإعراض في حق العبد بأنه من الظلم، ووَصَفَ الكثير بأنه من الظلم، فلهذا يشعر المؤمن بأَنَّهُ ظلم نفسه ظلمًا كثيرًا؛ لأنه لا يمكن أن يشكر حقيقة الشكر.

---

(٣٤٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١١٣٠)، ومُسْلِم (٢٨١٩، ٢٨٢٠)، وغيرهما من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٣٥٠) سبق تخريجه.

فلو حاسَب الله ﷻ العباد، حاسب أهل السموات وأهل الأرض علىٰ حقيقة شكر ما أنعم الله به عليهم، وأعظم ذلك أن جعلهم مُتَّصِلينَ منه بسبب ومرفوعين إليه ﷻ، وأنهم من المنيبين وأنهم من المهتدين لما قامت حيلة العبد، ولما قام إيمانه ولما قام له شيء، ولكن ما ثَمَّ إلا رحمة الله ﷻ: «**لن يدخل أحدًا منكم عمله الجنة** قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: **ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضلًا**»(٣٥١).

فإذًا ننظر إلىٰ قوله: «**لو عذب الله أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم**»؛ لأنَّ الشكر لن يكون في تمامه، فإذًا هم لن يُعْدَمُوا؛ بل لن يكونوا إلا مُقَصِّرِين، لن يكونوا إلا لم يُوَفُّوا مقام الشكر حقه.

بل حتىٰ التوبة والإنابة إذا العبد كَمَّلَ الشكر بتوبته وإنابته دائمًا واستغفاره فإن قَبُول التوبة وحصول المغفرة وقبول الإنابة من العبد أليست هذه نعمة تستحق شكرًا مجددًا؟

فإذًا لو عَذَّبَ الله أهل سمواته وأهل أرضه لَعَذَّبَهُم وهو غير ظالم لهم، فلا يبرح العبد أن يرىٰ نعمة الله ﷻ تُفِيْضَ عليه في أمر دينه وفي أمر دنياه وليس ثَمَّ أمامه سبيل إلا أن يشعر بالتقصير.

وهذا المؤمن الحق دائمًا يقول مُحَقِّرًا نفسه، عسىٰ الله أن يتغمدنا برحمة منه وفضل ولو كان يصوم النهار ويقوم الليل، وانظر إلىٰ كلام أبي بكر رضي الله عنه في دعائه.

فكيف حال المغرورين الجهلة والمذنبين من هذه الأمة الذين لا يرون أثرًا لذنوبهم ولا لإعراضهم؛ بل إذا فعلوا القليل مَنُّوا وأدْلَوا علىٰ الله ﷻ به وهذه حال من لم يُوَفَّقْ.

هذا تفسير الظلم عند الطوائف المشهورة: القدرية وهم المعتزلة والجبرية وهم أصناف والمتكلمين وقول أهل السنة فيما بين هؤلاء وهؤلاء.

❑ **قوله**: «**وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ.**»:

●**قال** رحمه الله: «**وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ**»: يقرّر العلامة الطحاوي رحمه الله مذهب أهل السنة والجماعة في أنَّ الميت ينتفع بِعَمَلٍ يعمله الحي، وأنَّ

---

(٣٥١) سبق تخريجه.

الميت إذا مات لا ينقطع من الانتفاع البتة؛ بل ربما انتفع ببعض الأعمال.

فَذَكَرَ أنَّ الدعاء من الحي للميت ينفع، وأنَّ الصدقة تنفع بمعناها العام وبمعناها الخاص أيضًا.

وهذا يريد منه تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في مُضَادَّةِ مذاهب المعتزلة ونحوهم من العقلانيين الذين يَرُدُّون النصوص، أو يتأولونها علىٰ غير وجهها.

وهذه المسألة كانت شائعة في ذلك الزّمان وأنَّ الحي لا ينفع الميت، وإنما الميت إذا مات انتهىٰ وانقطع من أن ينفعه الحي، وإنما الحي ينفع نفسه، وثَمَّ مجادلات في هذا.

وأهل السنة والجماعة صاحوا علىٰ من خالف النُّصوص في ذلك من كل جانب، وقَرَّرُوا ما جاءت به الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح في هذه المسألة.

وفي الظاهر أنَّ هذه المسألة لا علاقة لها بالعقيدة؛ لأنها في الدعاء والانتفاع، وهذه المسألة يبحثها الفقهاء في آخر كتاب الجنائز كما هو معروف، وأمَّا وجودها في كتب الاعتقاد؛ فليست لأنها مسألة عَقَدِيَّة داخلة في أحد أركان الإيمان الستة، ولكن لأجل أنَّ المبتدعة ضَلُّوا فيها عن تحكيم القرآن والسنة، وأهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح لهم فيها إجماع واتفاق، فصارت من جملة مسائل الاعتقاد لمخالفة أهل السنة فيها لأهل البدع، ثُمَّ تقريرًا لما جاء فيها من النصوص والأدلة.

ثم هاهنا مسائل:

المسألة الأولىٰ:

أنَّ انتفاع الميت بِسَعْي الحي هذا اتَّفَقَ عليه علماء أهل السنة من الأئمة من أهل الحديث ومن الفقهاء ومن أهل التفسير، اتفقوا فيه علىٰ نوعين دون خلافٍ بينهم:

النوع الأول الدعاء: وهو أنَّ الدعاء نافع، فالدعاء يجيبه الله ﷻ من الحي للحي، ومن الحي للميت؛ ولهذا شُرِعَتْ صلاة الجنازة وهي صلاةٌ بلا ركوع ولا سجود، وإنما هي ثناء علىٰ الله ﷻ وحمد له سبحانه وصلاة علىٰ نبيه ﷺ ثم دعاء للميت، فهي كلها دعاء وأدبها أدب الدعاء، ولذلك هي تفتتح بالفاتحة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة:٢]، قال العلماء: ولا يُسَنُّ هنا أن يستفتح بقوله: سبحانك الله وبحمدك. لأنه داعٍ

وليست من جنس الصلاة الأخرىٰ، ولم يأت في السنة ما يدل علىٰ الاستفتاح،ثم بعد الفاتحة وهي حمد لله ﷻ وثناء، تأتي الصلاة علىٰ النبي ﷺ بعد التكبير الثاني، ثم إذا صلىٰ فإنه يدعو.

وهذا هو أدب الدعاء، فإنَّ العبد إذا دعا ربه ﷻ في أي دعاء فإنه يحمد الله ﷻ، ثُمَّ يصلي علىٰ نبيه ﷺ، ثم يدعو الله بما شاء من المسائل.

فصلاة الجنازة دعاء، وهي بالاتفاق مشروعة وبالإجماع مشروعة، فدعاء الحي للميت هذا جَارٍ عليه الاتفاق.

وكذلك ما جرىٰ عليه الاتفاق أيضًا أنَّ الحي يتصدّق عن الميت بصدقة مالية يبذلها لأجل الميت؛ يعني: لينفع الميت بها تَبَرُّعًا منه، وهذا اتفق عليه علماء السنة من علماء الحديث والتفسير والفقه -كما هو معلوم- علىٰ خلافٍ بينهم في بعض تفصيلات ذلك.

النوع الثاني: كل عملٍ صالح تَسَبَّبَ فيه الميت في حياته فإنه ينفعه ذلك بعد وفاته؛ وذلك لقوله ﷺ: «**من دعا إلىٰ هدىٰ كان له من الأجور مثل أجور من اتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا**»[٣٥٢]، وكما جاء في الحديث الثاني أيضًا في صحيح مسلم: «**من سنّ في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من علم بها إلىٰ يوم القيامة**»[٣٥٣]، وهذا يعني أنَّ ما تسبب فيه في حياته فإنه ينفعه بعد وفاته.

وكذلك الولد -الولد الصالح- فإنه تسبب فيه العبد، فإنه إذا دعا لأبيه فهو يدخل في ما أُجْمِعَ عليه أولًا، وما يدخل في السبب ثانيًا.

فإذًا ثَمَّ صور أُجْمِعَ عليها، والأدلة علىٰ ما أُجْمِعَ عليه كثيرة متنوعة من الكتاب والسنة، يأتي بعضها إن شاء الله تعالىٰ.

المسألة الثانية:

اختلف العلماء في مسائل العبادات التي لا تدخل في معنىٰ الصدقة المالية، وهي العبادات البدنية، مثل تلاوة القرآن، ومثل الصلاة، ومثل الصيام والحج فيما فيه من البدن،

---

(٣٥٢) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٧٤)، وأَبُو دَاوُد (٤٦٠٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣٥٣) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٠١٧)، والتِّرمِذِيّ (٢٦٧٥)، وغيرهما من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

ونحو ذلك؛ يعني: فيما يصل فيه من الثواب، هل هو الكل أو البعض، وإن كان الخلاف في الحج ضعيفًا.

هذه المسائل التي اخْتُلِفَ فيها وهي العبادات البدنية:

من أهل العلم من قال: تصل، ومنهم من قال: لا تصل.

القول الأول: ذهب جمهور السلف كما عزاه إليهم ابن تيمية وابن القيم وغيرهما إلىٰ ذلك، وذهب الإمام أبو حنيفة والإمام أَحْمَدُ وجماعات من أهل الحديث والأثر إلىٰ أنَّ الميت ينتفع بما تَقَرَّبَ الحي به إلىٰ ربه وأهدىٰ ثوابه إلىٰ الميت؛ يعني أهدىٰ الحي الثواب إلىٰ الميت.

ويقول في هذا طائفة من العلماء: وأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا المسلم وأهدىٰ ثوابها لمسلمٍ حيٍ أو ميتٍ نَفَعَهُ ذلك.

القول الثاني: وهو ما ذهب إليه مالك والشافعي وطائفة من العلماء أنَّ الميت لا ينتفع من سعي الحي بالعبادات البدنية المحضة، العبادات التي فيها صلاة مثلًا: قراءة القرآن، الصيام، وأشباه ذلك، وإنما ينتفع بما كانت عبادةً مالية أو دخل فيها المال كالحج، وأما غير ذلك فإنه لم تدلَّ الأدلة علىٰ انتفاعه فيبقىٰ الباب علىٰ عدم الانتفاع -وسيأتي التفصيل والترجيح-

المسألة الثالثة:

من أدلة أهل السنة والجماعة علىٰ أصل الانتفاع قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر: ١٠]، فأثنىٰ عليهم بالدعاء وهذا يقتضي الانتفاع.

ومنه قوله ﷺ: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**»[٣٥٤].

---

(٣٥٤) سبق تخريجه.

وفي الصحيح أيضًا أنَّ النبي ﷺ جاءه رجل فقال: إن أمي أُفْتُلِتَتْ نفسها -يعني ماتت فجأة- وإنها لو تكلمت لأوصت أو لتصدقت أفينفعها إن تصدقت عنها؟ قال: «**نعم**»[٣٥٥].

وجاء أيضًا في صدقات الصحابة عن الأموات الشيء الكثير.

كذلك جاء رجل إلىٰ النبي ﷺ وطلب منه أن يحج عن ميتٍ له فأذن له بالحج.

وفيه أيضًا أنَّ امرأة قالت: إنَّ أمي ماتت ولم تحج أفأحج عنها؟ قال: «**أرأيت إن كانت علىٰ أمك دين أكنت قاضيته؟** قالت: نعم. قال: **فاقض عنها، فإن الله أحق بالقضاء**»[٣٥٦].

ونحو ذلك في هذا الباب.

أيضًا مما يدخل فيه مع تنوع الأعمال أصل الوقوف؛ يعني أصل الأوقاف، فإنَّ الصحابة ما كان منهم أحد له فضل مال إلا وحبس،يعني: أَوقَفَ -أوقف علىٰ نفسه- وهذا مما ينفعه ويدخل في قوله: «**صدقة جارية**».

وأما الذين قالوا: إنه لا ينتفع إلا بالعبادة المالية فقالوا:

إنَّ هذه المسائل منها:

- ما هو مُجمعٌ عليه، وهذه اتَّفَقْنَا عليها وهي الصورتان الأوليان.

- ومنها ما هو مُخْتَلَفٌ فيه وهي العبادات البدنية فهذه لم يأت دليل فيها؛ بل جاء الأثر عن ابن عباس بأنه قال: «**لا يصل أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد**»[٣٥٧] فهذا يدل علىٰ امتناع أن يكون أحد يصلّي عن أحد، أو يصوم أحدٌ عن أحد.

وأجاب الأولون عن ذلك بـ:

- أنَّ الصيام جاء فيه أنَّ الحي يصوم عن الميت إذا كان عليه صيام، كما جاء في الحديث

---

(٣٥٥) سبق تخريجه.

(٣٥٦) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٨٥٢)، من حديث ابن عباس ﵄.

(٣٥٧) أَخرَجَه النَّسَائِيّ في «الكبرىٰ» (٢٩١٨)، من حديث ابن عباس ﵄، وصحح إسناده ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/٢٠٩).

الذي رواه البخاري وغيره: «**من مات وعليه صوم صام عنه وليه**»[٣٥٨]يعني: صوم واجب.

وهل الصوم الواجب هذا صوم النذر كما في الرواية الأخرىٰ؟ أو كل صيامٍ واجب سواءٌ أكان صيام رمضان الواجب الذي لم يقضه مع إمكانه القضاء، أو صيام الكفارات أو نحو ذلك؟

خلاف بين أهل العلم؛ ولكنهم قالوا: إنَّ الحي يصوم عن الميت الصيام الواجب بدلالة السنة علىٰ ذلك.

- وأيضًا قالوا: إنَّ ما جاء في السنة من الأحوال هذه جاءت جوابًا عن أسئلة، فالنبي ﷺ سُئِل عن الصدقة فأوصىٰ بها، سُئِل عن الحج فقال: «**حُج**» أو قال: «**حُجي**» ونحو ذلك.

وهذه الأسئلة لا تفيد العموم فلا يُفْهَم من جواب السؤال أنه لا يجوز إلا فيما جاء السؤال والجواب عنه؛ لأنَّ السائل ليس هو المُشَرِّع، وإنما جواب النبي ﷺ كان بقدر السؤال.

ولهذا كان الأقرب أن يُعَمَّ ذلك وأن يُقَال: إنَّ ما جاء الإذن فيه دَلَّ علىٰ وصول جنس الثواب دون تفريق؛ لأنَّ التفريق ما بين نوع ونوع يحتاج إلىٰ دليل، وهذه المسائل لم يبتدئها الشارع وأَذِنَ بكذا وكذا أصلًا، يعني: ابتداء وإنما كان إجابة لأسئلة.

وبين هذا الاستدلال وهذا الاستدلال ذهب المفتون من العلماء إلىٰ أحد هذين القولين من المتقدين والمتأخرين:

فمنهم من يقول بالتعميم كما قال ابن القيم، وجمهور السلف، والإمام أَحْمَدُ وأصحابه، وابن تيمية، وابن القيم، وطائفة من أئمة الدعوة رحمهم الله تعالىٰ.

ومنهم من يقول بقول مالك والشافعي: بأنه يُقْتَصَر علىٰ ما ورد دون غيره.

وهذا تجد من يفتي به، وهذا تجد من يفتي به.

والأقرب في ذلك هو التفصيل وهو أنَّ إهداء الثواب غير ابتداء العبادة، فهما صورتان:

الصورة الأولىٰ: ابتداء العبادة:

هذه عبادة فيحتاج إلىٰ دليل يدلُّ علىٰ أنَّ المرء ينوب عن غيره عن حيٍ أو ميت في العبادة، فيبتدئ العبادة عن فلان، وهذا لا بد فيه من التوقيف؛ لأنَّ الأصل عدمه، وجاء

---

(٣٥٨) سبق تخريجه.

الإذن في العبادات المالية فينبغي أن يُقْتَصَر عليها؛ بل يجب أن يُقْتَصَر عليه كما جاء في الأدلة؛ لأنها ابتداء عبادة، وابتداء العبادة هذا لا بد فيه من دليل؛ لأنَّ الأصل أنَّ أحدًا لا يعمل عن أحد، ولا ينوب أحد عن أحد، وكل إنسان يعمل.

لهذا الصحابة سألوا؛ لأنَّ الأصل متقرر عندهم، سألوا أأحج؟ أتصدق عنها؟

وهذا يدل علىٰ أنَّ الأصل المستقر هو أن لا ينوب أحد عن أحد في ذلك.

هذه صورة وهو أن يبتدئ العبادة، يحج لبيك حجًّا عن فلان عن فلانة، هذا ابتدأ العبادة عن فلان أو فلانة، أو اللهم إنَّ هذه الصدقة عن فلان، أو عن والدي، أو عن والدتي فلانة، فهذا ابتدأ العبادة، فهذا جاءت الأدلة بجوازه.

لكن ابتداء الصلاة يقول: اللهم إنَّ هذه الصلاة عن والدي، أو عن والدتي، اللهم إنَّ هذا الصيام عن والدي، أو عن والدتي، فهذا لم يأتِ به دليل لأنه ابتدأ به عبادة، وهذا يدل عليه أثر ابن عباس قال: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد إلا من مات وعليه صيام صام عنه وليّه».

فدلَّ علىٰ أنَّ الأصل عدم النيابة في هذه العبادات، بمعنىٰ: أن لا يبتدئها فيجعل العبادة من أولها مَعْمُولَةً لفلان أو فلانة.

الصورة الثانية: أن يبتدئ العبادة لنفسه ثم إذا فرغ من العبادة أهدىٰ ثوابها:

وهي مختلفة عن الصورة الأولىٰ، وهي أن يبتدئ العبادة لنفسه، أن يعمل العمل لنفسه، يصلي لنفسه، يقرأ القرآن لنفسه، يعتمر لنفسه، يصوم عن نفسه، وهكذا في أي عمل، يذكر الله ﷻ عن نفسه، ثم إذا فرغ من العبادة قال: اللهم اجعل ثواب قراءتي هذه لوالدي لوالدتي، لمن له حق علي، لفلان إلىٰ آخره.

فهذا ليس الأصل فيه المنع؛ لأنَّ العبادة وقعت صحيحة، وهو يقول: إنَّ الأجر إنْ تقبله الله وثَبَتَ الأجر، فإنَّ هذا الثواب إذا استقر لي فإنه مهديٌ إلىٰ غيري، يعني: دعا الله ﷻ أن يتقبل منه، وأن يجعل فلانًا أو فلانة شريكين في الثواب.

وهذا التفريق لا رَدَّ له، لا من جهة السنة ولا من جهة كلام السلف الصالح، فإنهم إنما نَهَوا عن الابتداء، ولم ينهوا أو ينه الأئمة، ولا المعروفون من السلف عن إهداء الثواب للميت.

وهذا يقتضي أنَّ التفريق ما بين الابتداء وإهداء الثواب مُتَعَيِّن في هذه المسألة، وأنَّ إهداء الثواب بعد الفراغ من العبادة ليس تعبدًا، وإنما هو محض تفضّل وإحسان.

ولهذا أئمة السنة المتحققون بالسنة ورد البدعة ذهبوا إلىٰ جواز إهداء الثواب كالإمام أَحْمَدُ، وابن تيمية، وابن القيم، وطائفة من أئمة الدعوة: كالشيخ محمد بن عبدالوهاب وجماعة.

ومن نهىٰ من أئمة الدعوة فإنه لم يلحظ هذا التفريق في كلام الأئمة لأنهم رأوا إهداء الثواب، ولم يراعوا النيابة في أصل العبادة.

فقالوا: وأي قربة فَعَلَهَا المسلم وأهدىٰ ثوابها، فالقربة فُعِلَتْ وانتهت وأهدىٰ ثوابها لمسلم حي أو ميت والأجر يتصرف فيه من حازه علىٰ ما يرغب، فإذا أَعْطَىٰ بعض أجره غيره، فإنَّ هذا له ولا أصل يدلُّ علىٰ المنع من ذلك.

المسألة الرابعة:

المبتدعة -أعني المعتزلة من شابههم- احتجوا بحجتين:

الحجة الأولىٰ: قالوا: يقول الله تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ [النجم: ٣٩] وهذا يدل علىٰ أنَّ سَعْيَ الإنسان لنفسه.

وهذا الاحتجاج كذلك بعض أهل السنة احْتَجَّ به علىٰ هذا الشوكاني وبعض المعاصرين بأنه لا ينتفع البتة إلا بما سعاه فالولد من سعيه والصدقة الجارية من سعيه والعمل الصالح من سعيه والعلم النافع من سعيه، أما غير ذلك فلا يُعَدُّ من سعيه فلا ينتفع إلا بما سعىٰ.

فإذًا احتج المبتدعة وطائفة من أهل السنة علىٰ مذهبهم بقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾، قالوا: فلو كان ينتفع لكان سعيه لغيره وهذا يخالف ظاهر الآية.

والجواب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ الله ﷻ في الآية قال: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ ﴾، اللام هنا كما هو معروف لام المِلك، يعني: الإنسان لا يملك إلا سعيه، أما غيره فلا يملك سعي فلان، أَحْمَدُ لا يملك سعي خالد؛ بل إذا تَقَرَّبَ خالد إلىٰ ربه بقربة فإنَّ سعيه له، ثواب السعي له هو وليس للآخر، فاللام هذه لام الملك.

والمسألة التي ذكروا أنَّ الآية رَدٌّ عليها أو حجة فيها هي أنَّ الآخر ينتفع من سعي الأول، وهذا لا تناقض بينها وبين هذه؛ لأنَّ اللام إذا كانت للملك فالأجر للأول؛ ولكن هو ينفع الثاني بما يتصدق به عليه أو ما ينفعه به.

الوجه الثاني: أنَّ قوله: ﴿إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾، السعي هنا لا بد أن يُنْظَر إلىٰ مفهوم واحد، وهو أنَّ أعظم الأسباب في السعي في أن ينتفع الميت من سعي الحي، أعظم الأسباب هي دخوله في الإيمان، فإنَّ الإيمان والإسلام إذا تحقق به العبد يوجب وَلَايَة بين المسلم والمسلم، ويوجِبُ محبة بين المؤمن والمؤمن، وهذا أعظم أسباب العلاقة بين الناس، فجميع العلائق تَقَطَّعَتْ إلا سبب الإيمان والإسلام، قال ﷻ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة:٧١]، فإذا دخل في اسم الإيمان فقد أتىٰ بأعظم سبب من أجله ينفع إخوانه، وأيضًا من أجله ينفعه إخوانه.

فإذا كانت الولادة سببًا بأن ينتفع الأب بسعي ولده، والعلم سبب فإنَّ أعظم الأسباب هو ما له من الإيمان بالرب ﷻ، فبالله ﷻ انعقدت الأواصر، وفي الله ﷻ قامت الوسائط والوسائل، وبالله ﷻ تقاربت القلوب، وهذا يعني: أنَّ أعظم الأسباب في الانتفاع في السعي ما سعاه المرء في نفسه ولنفسه وهو سبب الإيمان.

فإذًا الإيمان سَعْيٌ له، فقوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾ [النجم:٣٩]، إذا قلنا: إنَّ العمل له لا لغيره -كما قلنا سابقًا- ويكون سعيه إذًا لغيره سَعْيًا في شيءٍ تَسَبَّبَ ذلك الغير فيه.

وانعقاد السبب في شيءٍ تَسَبَّبَ فيه هذا شيءٌ عمله العبد وتَسَبَّبَ فيه وهو الإيمان.

ولهذا صلاة الجنازة دعاء للميت وإذا أتىٰ العبد المقابر دعا للأموات، واستَغْفَرَ لهم، هذا سببه الإيمان، فالمؤمن يصلي علىٰ المؤمن لأجل ما بينهما من وثيقة الإيمان ومن الحب في الله وما بينهما من الحقوق.

إذًا فالاحتجاج بالآية ليس بظاهر كما هو بيِّن فيما ذكرنا.

الحجة الثانية: قالوا إنَّ النبي ﷺ قال: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث**»[*]، فدلَّ علىٰ أنَّ العمل ينقطع، وإذا انقطع العمل فهذا يعني أنه لا ينتفع بشيء.

والجواب عن ذلك: أنَّ النبي ﷺ قال: «**انقطع عمله**» ولم يقل: انقطع انتفاعه كما

---

[*] سبق تخريجه.

هي صورة المسألة التي نبحثها، ولم يقل أيضًا: انقطع عمل غيره له، وإنما قال: «انقطع عمله»، فعمل الإنسان بالوفاة في دار التكليف انتهىٰ، فعمله انقطع كما جاء في الحديث، أما عمل غيره وانتفاع هذا بعمل غيره لم ينقطع.

ويدل علىٰ ذلك أنَّ الثلاثة التي ذُكِرَتْ وهي الصدقة الجارية، والعلم، والولد الصالح لم يُذْكَرْ فيها الدعاء -دعاء الحي للميت في صلاة الجنازة-، وهي بالاتفاق نافعةٌ للميت، وهي لم تدخل في هذه الثلاث، لأنها ليست بعمل للميت ولكنها عملٌ للحي وهو ينفع للميت.

المسألة الخامسة:

هاهنا مسائل تكلّم العلماء في هذا الموضع فيها وهي المتعلقة بقراءة القرآن وإهداء الثواب، أو استئجار من يقرأ القرآن علىٰ الأموات في المقابر ونحو ذلك، وهذه المسائل واضح أنَّ التقرب فيها إلىٰ الله ﷻ بِنَفْع الميت بالاستئجار أنَّ هذا بدعة ولم يأتِ دليلٌ من السنة ولا من فِعْل السلف علىٰ عمله.

ثُمَّ الاستئجار وهو دفع المال لفلان ليتعبد لفلان هذا مبطل للعمل في أصله، لم؟

لأنَّ العلم لا يصلح ولا يتقبله الله ﷻ إلا بالإخلاص، فالإخلاص شرط في قَبول العمل، فإذا لم يعمل العمل الصالح لم يُصَلِّ إلا بمال، ولم يصم إلا بمال، ولم يقرأ القرآن إلا بِأُجْرَةْ يُسْتَأْجَر عليه، فيقول مثلًا: أنا أقرأ لكم السورة بمئة ريال، أو يقول: أقرأ الجزء بألف ريال، ونحو ذلك، فهذا لا شك أنه لم يُخْلِصْ لله ﷻ في هذه العبادة، فكيف ينتفع الميت من عبادةٍ لم يُخْلَصْ لله ﷻ فيها، وإنما عُمِلَتْ لأجل عرض من الدنيا.

ولهذا من البدع الوخيمة استئجار قوم عند المقابر يتلون، أو في المآتم يُعْقَد سُرَادَق كبير ويأتون بمن يقرأ القرآن ويقولون نفع الميت، وهم يستأجرون هذا التالي للقرآن بأموال باهظة وعظيمة، وهذا فيه هلكة للفاعل؛ يعني: للقارئ لأنه عَمِلَ عملًا لغير الله، وفيه أيضًا إفساد للمال في غير طاعة الله ﷻ، وهذا لا ينفع الميت؛ لأنه عمل لم يُخْلَصْ فيه لله ﷻ.

أما لو تَبَرَّعَ أحد وقرأ القرآن لنفسه وبعد القراءة قال: اللهم اجعل ثواب قراءتي لفلان فإنَّ هذا جائزٌ علىٰ الصحيح كما ذكرنا لك.

وقد ذكر الجد الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله رحمةً واسعة في تقريرٍ له موجود في الفتاوىٰ أنَّ رجلًا -لَمَّا عرض لهذه المسألة- ذَكَرَ أنَّ امرأة تُوُفِّيَت، وكان أحد قرابتها أظنه زوجها كان يقرأ القرآن، وبعد أن فرغ من الختمة أهدىٰ ثوابها لنفسه ولزوجته، فلما فرغ وجاء وقت الصلاة أقبل رجل، وقال: أنا رأيت فلانة في المنام، وقالت لي أنا: الآن ختمت القرآن.

وهذه وإن لم تكن حجة لكن هي للاستئناس ونقلها ثقات وذكرها علماء وأئمة، فهي ماشية مع الأصل وليس فيها ما يعارض ذلك.

فإذًا الانتفاع في إهداء الثواب لا يكون بالطرق البدعية التي يعملها أصحاب المآتم، والذين يستأجرون للقراءة علىٰ القبور.

المسألة السادسة:

في قوله: «**وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ**» صدقات هنا يُعْنَىٰ بها: الصدقات المالية خاصَّة، وعلىٰ القول الصحيح الذي ذكرنا أنها كل شيء فيه صدقة؛ بالمفهوم العام للصدقة.

فأمر الإنسان بالمعروف ونهيه عن المنكر، والعلم والذكر، وقراءة القرآن ونحو ذلك مما يدخل في اسم الصدقة العام وهي النوافل والطاعات التطوعية العامة فإنها تنفع الميت إذا أهدىٰ الثواب لا إذا ابتدأ العبادة كما ذكرنا.

فإذًا نقول: إنَّ الصحيح أن قوله: «**وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ**» هذا يشمل جميع أنواع العبادات كما ذكرنا.



الدرس السابع والثلاثون:

الله الغني ونحن الفقراء إليه

٩٠- وَاللهُ -تَعَالَى- يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.

٩١- وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَى عَنِ اللهِ -تَعَالَى- طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ(١).

٩٢- وَاللهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى(٢).

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِ:

❑ قوله: «واللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ»:

●قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠]، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦].

والذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم، أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضار، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مسهم الضر في البحر دعوا الله مخلصين له الدين، وأن الإنسان إذا مسه الضر دعاه لجنبه أو قاعدًا أو قائمًا.

---

(١) **قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:**

هو الهلاك كما تقدم آنفًا.

(٢) **قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:**

❑ قوله: «واللهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَى»:

●فيه رد على المتأولة المعطلة من الأشاعرة وغيرهم الذين قالوا بأن المراد بالبغض والرضى إرادة الإحسان! وليت شعري ما الفرق بين تسليمهم بصفة الإرادة وإنكارهم للصفتين المذكورتين بتأويلهما، وهي مثلهما في اتصاف العبد بها أيضًا؟! فهلَّا قالوا فيهما كما قالوا في الإرادة الإلهية: إنها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقة تناسب الموصوف بها». وقد بسط القول في ذلك الشارح رَحِمَهُ اللهُ فراجعه.

وإجابة الله لدعاء العبد، مسلمًا كان أو كافرًا، وإعطاؤه سُؤْله، من جنس رزقه لهم، ونصره لهم، وهو مما توجبه الربوبية للعبد مطلقًا، ثم قد يكون ذلك فتنةً في حقه ومضرةً عليه، إذ كان كفره وفسوقه يقتضي ذلك.

وفي «سنن ابن ماجه» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من لم يسأل الله يغضب عليه**»[٣].

وقد نظم بعضهم هذا المعنى، فقال:

الرب يغضب إن تركت سؤاله وبنيُّ آدم حين يُسأل يغضب

قال ابن عقيل: قد ندب الله تعالى إلى الدعاء، وفي ذلك معانٍ:

أحدها: الوجود، فإن من ليس بموجود لا يُدعى.

الثاني: الغِنى، فإن الفقير لا يُدعى.

الثالث: السمع، فإن الأصم لا يدعى.

الرابع: الكرم، فإن البخيل لا يدعى.

الخامس: الرحمة، فإن القاسي لا يدعى.

السادس: القدرة، فإن العاجز لا يدعى.

ومن يقول بالطبائع يعلم أن النار لا يقال لها: كُفِّي! ولا النجم يقال له: أصلح مزاجي!! لأن هذه عندهم مؤثرة طبعًا لا اختيارًا، فَشَرَع الدعاءَ وصلاةَ الاستسقاء ليبيّن كذب أهل الطبائع.

وذهب قوم من المتفلسفة وغالية المتصوفة إلى أن الدعاء لا فائدة فيه! قالوا: لأن المشيئة الإلهية إن اقتضت وجود المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضِه فلا فائدة في الدعاء!! وقد يخص بعضهم بذلك خواص العارفين! ويجعل الدعاء علةً في مقام الخواص!! وهذا من غلطات بعض الشيوخ.

فكما أنه معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام، فهو معلوم الفساد بالضرورة العقلية، فإن منفعة الدعاء أمر اتفقت عليه تجارب الأمم، حتى إن الفلاسفة تقول: ضجيج الأصوات في هياكل العبادات، بفنون اللغات، يَحلِّل ما عقدته الأفلاك المؤثِّرات!! هذا وَهُمْ مشركون.

---

(٣) أخرجه ابن ماجه(٣٨٢٧)، وكذلك الترمذي واللفظ له، (٣٣٧٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وجواب الشبهة بمنع المقدمتين: فإن قولهم عن المشيئة الإلهية: إما أن تقتضيه أولا، ثم قسم ثالث، وهو: أن تقتضيه بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يكون الدعاء من شرطه، كما توجب الثواب مع العمل الصالح، ولا توجبه مع عدمه، وكما توجب الشِّبع والريَّ عند الأكل والشرب، ولا توجبه مع عدمها، وحصول الولد بالوطء، والزرع بالبذر.

فإذا قُدِّر وقوع المدعوِّ به بالدعاء لم يصح أن يقال: لا فائدة في الدعاء، كما لا يقال: لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب.

فقول هؤلاء كما أنه مخالف للشرع، فهو مخالف للحسِّ والفطرة.

ومما ينبغي أن يُعلم، ما قاله طائفة من العلماء، وهو: أن الالتفات إلىٰ الأسباب شرك في التوحيد! ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقصٌ في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدحٌ في الشرع.

ومعنىٰ التوكل والرجاء، يتألف من موجب التوحيد والعقل والشرع.

وبيان ذلك: أن الالتفات إلىٰ السبب هو اعتماد القلب عليه، ورجاؤه، والاستناد إليه.

وليس في المخلوقات ما يستحق هذا؛ لأنه ليس بمستقل، ولا بد له من شركاء وأضداد، ومع هذا كله، فإن لم يسخِّره مسبِّب الأسباب لم يُسخَّر.

وقولهم: إن اقتضت المشيئة المطلوب فلا حاجة إلىٰ الدعاء؟ قلنا: بل قد تكون إليه حاجة، من تحصيل مصلحة أخرىٰ عاجلة وآجلة، ودفع مضرة أخرىٰ عاجلة وآجلة.

وكذلك قولهم: وإن لم تقتضه، فلا فائدة فيه؟ قلنا: بل فيه فوائد عظيمة، من جلب منافع، ودفع مضار، كما نبَّه عليه النبي ﷺ بل ما يُعجِّل للعبد من معرفته بربه، وإقراره به، وبأنه سميع قريب قدير عليم رحيم، وإقراره بفقره إليه واضطراره إليه، وما يتبع ذلك من العلوم العَليَّة والأحوال الزكية، التي هي من أعظم المطالب.

فإن قيل: إذا كان إعطاء الله معللًا بفعل العبد، كما يعقل من إعطاء المسئول للسائل، كان السائل قد أثر في المسئول حتىٰ أعطاه؟! قلنا: الرب سبحانه هو الذي حرَّك العبد إلىٰ دعائه، فهذا الخير منه، وتمامه عليه، كما قال عمر رضي الله عنه: «إني لا أحمل هم الإجابة، وإنما أحمل همَّ الدعاء، ولكن إذا أُلهمت الدعاء فإن الإجابة معه».

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة:٥]. فأخبر سبحانه أنه يبتدئ التدبير، ثم يصعد إليه الأمر الذي دبره، فالله سبحانه هو الذي يقذف في قلب العبد حركة الدعاء، ويجعلها سببًا للخير الذي يعطيه إياه، كما في العمل والثواب، فهو الذي وفَّق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفَّقه للدعاء ثم أجابه، فما أثَّر فيه شيء من المخلوقات، بل هو جعل ما يفعله سببًا لما يفعله.

قال مُطرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير، أحد أئمة التابعين: نظرتُ في هذا الأمر، فوجدت مبدأه من الله، وتمامه على الله، ووجدتُ مِلاكَ ذلك الدعاء.

وهنا سؤال معروف، وهو: أن من الناس من قد يسأل الله فلا يعطى، أو يعطى غير ما سأل؟ وقد أجيب عنه بأجوبة، فيها ثلاثة أجوبة محققة:

أحدها: أن الآية لم تتضمن عطية السؤال مطلقًا، وإنما تضمنت إجابه الداعي، والداعي أعم من السائل، وإجابة الداعي أعم من إعطاء السائل.

ولهذا قال النبي ﷺ: «**ينزل ربنا في كل ليلة إلى السماء الدنيا، فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟**»(٤).

ففرق بين الداعي والسائل، وبين الإجابة والإعطاء، وهو فرق بالعموم والخصوص، كما أتبع ذلك بالمستغفر، وهو نوع من السائل، فذكر العام ثم الخاص ثم الأخص.

وإذا علم العباد أنه قريب، يجيب دعوة الداعي، علموا قربه منهم، وتمكّنهم من سؤاله، وعلموا علمه ورحمته وقدرته، فدعوه دعاء العبادة في حال، ودعاء المسألة في حال، وجمعوا بينهما في حال، إذ الدعاء اسم يجمع العبادة والاستعانة، وقد فُسِّر قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠] بالدعاء الذي هو العبادة، والدعاء الذي هو الطلب.

وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ [غافر:٦٠] يؤيد المعنى الأول.

الجواب الثاني: أن إجابة دعاء السؤال أعم من إعطاء عين المسئوال، كما فسره النبي ﷺ فيما رواه مسلم في «صحيحه»، أن النبي ﷺ قال: «**ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها**

(٤) أَخرَجه البُخَارِيّ (١١٤٥)، ومُسْلِم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدىٰ ثلاث خصال: إما أن يعجل له دعوته، أو يدخر له من الخير مثلها، أو يصرف عنه من الشر مثلها. قالوا: يا رسول الله، إذًا نكثر، قال: الله أكثر»(٥).

فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا بد في الدعوة الخالية عن العدوان من إعطاء السؤل معجلًا، أو مثله من الخير مؤجلًا، أو يصرف عنه من السوء مثله.

الجواب الثالث: أن الدعاء سبب مقتضٍ لنيل المطلوب، والسبب له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه، حصل المطلوب، وإلا فلا يحصل ذلك المطلوب، بل قد يحصل غيره.

وهكذا سائر الكلمات الطيبات، من الأذكار المأثورة المعلَّق عليها جلب منافع أو دفع مضار، فإن الكلمات بمنزلة الآلة في يد الفاعل، تختلف باختلاف قوته وما يعينها، وقد يعارضها مانع من الموانع، ونصوص الوعد والوعيد المتعارضة في الظاهر، من هذا الباب. وكثيرًا ما تجد أدعية دعا بها قوم فاستجيب لهم، ويكون قد اقترن بالدعاء ضرورة صاحبه وإقباله علىٰ الله، أو حسنةٌ تقدمت منه، جعل الله سبحانه إجابة دعوته شكرًا لحسنته، أو صادف وقت إجابة، ونحو ذلك، فأجيبت دعوته، فيظن أن السر في ذلك الدعاء، فيأخذه مجردًا عن تلك الأمور التي قارنته من ذلك الداعي.

وهذا كما إذا استعمل رجل دواءً نافعًا في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظنَّ آخر أن استعمال هذا الدواء بمجرده كافٍ في حصول المطلوب، فكان غالطًا.

وكذا قد يدعو باضطرار عند قبر، فيجاب، فيظن أن السر للقبر، ولم يدرِ أن السر للاضطرار وصدق اللَّجْء(٦) إلىٰ الله تعالىٰ، فإذا حصل ذلك في بيت من بيوت الله تعالىٰ كان أفضل وأحب إلىٰ الله تعالىٰ.

---

(٥) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٥٧٣)، والبُخَارِيّ في «الأدب المفرد» (ص٢٤٨)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي». برقم (٣٥٧٣)، ولم أقف عليه في صحيح مُسْلِم كما قال الشارح.

(٦) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

«اللجء» - بفتح اللام وسكون الجيم: مصدر كاللجوء.

فالأدعية والتعوذات والرقي بمنزلة السلاح، والسلاح بضاربه، لا بحدِّه فقط، فمتىٰ كان السلاح سلاحًا تامًّا، والساعد ساعدًا قويًا، والمَحلّ قابلًا، والمانع مفقودًا؛ حصلت به النكاية في العدو، ومتىٰ تخلَّف واحد من هذه الثلاثة تخلف التأثير.

فإذا كان الدعاء في نفسه غير صالح، أو الداعي لم يجمع بين قلبه ولسانه في الدعاء، أو كان ثَمَّ مانع من الإجابة، لم يحصل الأثر.

❏ قوله: «وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيءٍ، وَلاَ يَمْلِكُهُ شَيءٌ، وَلاَ غِنَىٰ عَنِ الله تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ استَغْنَىٰ عَنِ الله طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ»:

●كلام حق ظاهر لا خفاء فيه. والحين، بالفتح: الهلاك.

❏ قوله: «والله يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ، لاَ كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَىٰ»:

●قال تعالىٰ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة:١١٩] ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨] وقال تعالىٰ: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٦٠] ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء:٩٣] ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦١] ونظائر ذلك كثيرة.

ومذهب السلف وسائر الأئمة إثباتُ صفة الغضب، والرضا، والعداوة، والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات، التي ورد بها الكتاب والسنة، ومَنْع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالىٰ.

كما يقولون مثل ذلك في السمع، والبصر، والكلام، وسائر الصفات، كما أشار إليه الشيخ فيما تقدم بقوله: «**إذا كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنىٰ يضاف إلىٰ الربوبية، تَرْك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المرسلين**».

وانظر إلىٰ جواب الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ في صفة الاستواء كيف قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

وروي أيضًا عن أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا موقوفًا عليها، ومرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ وكذلك قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ فيما تقدم: «**من لم يَتَوَقَّ النفي والتشبيه، زلَّ ولم يُصِبِ التنزيه**»، ويأتي في كلامه: «**أن الإسلام بين الغلوِّ والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل**».

فقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا كأحدٍ من الورىٰ»، نفي التشبيه.

ولا يقال: إن الرضا إرادة الإحسان، والغضب إرادة الانتقام، فإن هذا نفي للصفة.

وقد اتفق أهل السنة علىٰ أن الله يأمر بما يحبه ويرضاه، وإن كان لا يريده ولا يشاؤه، وينهىٰ عما، يَسْخطه ويكرهه، ويُبْغضه، ويغضب علىٰ فاعله، وإن كان قد شاءه وأراده. فقد يحب عندهم، ويرضىٰ ما لا يريده، ويكره ويسخط ويغضب لما أراده.

ويقال لمن تأول الغضب والرضا بإرادة الإحسان: لم تأولت ذلك؟ فلا بد أن يقول: لأن الغضب غليان دم القلب، والرضا الميل والشهوة، وذلك لا يليق بالله تعالىٰ! فيقال له: غليان دم القلب في الآدمي أمر ينشأ عن صفة الغضب، لا أنه هوالغضب.

ويقال له أيضًا: وكذلك الإرادة والمشيئة فينا، هي ميل الحي إلىٰ الشيء أو إلىٰ ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي منا لا يريد إلا ما يجلب له منفعة، أو يدفع عنه مضرة، وهو محتاج إلىٰ ما يريده، ومفتقر إليه، يزداد بوجوده، وينقص بعدمه.

فالمعنىٰ الذي صرفت إليه اللفظ كالمعنىٰ الذي صرفته عنه سواء، فإذا جاز هذا جاز ذاك، وإن امتنع هذا امتنع ذاك.

فإن قال: الإرادة التي يوصف الله بها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كلٌّ منهما حقيقة.

قيل له: فقل: إن الغضب والرضا الذي يوصف الله به مخالفٌ لما يوصف به العبد، وإن كان كلٌّ منهما حقيقة.

فإذا كان ما يقوله في الإرادة يمكن أن يقال في هذه الصفات، لم يتعين التأويل، بل يجب تركه؛ لأنك تسلم من التناقض، وتسلم أيضًا من تعطيل معنىٰ أسماء الله تعالىٰ وصفاته بلا موجب، فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام، ولا يكون الموجب للصرف ما دله عليه عقله؛ إذ العقول مختلفة، فكلٌّ يقول: إن عقله دلَّه علىٰ خلاف ما يقوله الآخر!

وهذا الكلام يقال لكل من نفىٰ صفة من صفات الله تعالىٰ؛ لامتناع مسمَّىٰ ذلك في المخلوق، فإنه لا بد أن يثبت شيئًا لله تعالىٰ علىٰ خلاف ما يعهده حتىٰ في صفة الوجود، فإن

وجود العبد كما يليق به، ووجود الباري تعالىٰ كما يليق به، فوجوده تعالىٰ يستحيل عليه العدم، ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم، وما سمىٰ به الرب نفسه وسمَّىٰ به مخلوقاته، مثل: الحي والعليم والقدير، أو سمىٰ به بعض صفاته، كالغضب والرضا، وسمىٰ به بعض صفات عباده، فنحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حق الله تعالىٰ، وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أيضًا معاني هذه الأسماء في حق المخلوق، ونعقل بين المعنيين قدرًا مشتركًا، لكن هذا المعنىٰ لا يوجد في الخارج مشتركًا؛ إذ المعنىٰ المشترك الكلي لا يوجد مشتركًا إلا في الأذهان، ولا يوجد في الخارج إلا معينًا مختصًّا؛ فيثبت في كل منهما كما يليق به.

بل لو قيل: غضبُ مالكٍ خازن النار، وغضب غيره من الملائكة: لم يجبْ أن يكون مماثلًا لكيفية غضبُ الآدميين؛ لأن الملائكة ليسوا من الأخلاط الأربعة، حتىٰ تغلي دماء قلوبهم كما يغلي قلب الإنسان عند غضبه، فغضب الله أولىٰ.

وقد نفىٰ الجهم ومن وافقه كل ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه ونحو ذلك، وقالوا: إنما هي أمور مخلوقة منفصلة عنه؛ ليس هو في نفسه متصفًا بشيء من ذلك!! وعارض هؤلاء من الصفاتية ابن كلاب ومن وافقه، فقالوا: لا يوصف الله بشيء يتعلق بمشيئته وقدرته أصلًا، بل جميع هذه الأمور صفات لازمة لذاته، قديمة أزلية، فلا يرضىٰ في وقت دون وقت، ولا يغضب في وقت دون وقت.

كما قال في حديث الشفاعة: «**إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله**»(٧). وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ: «**إن الله تعالىٰ يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبيك ربنا وسعديك والخير في يديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضىٰ يا رب، وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدًا من خلقك؟! فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك؟ فيقولون: يا رب، وأي شيء أفضل من ذلك؟! فيقول: أحل عليكم رضواني، فلا أسخط عليكم بعده أبدًا**»(٨).

---

(٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٧١٢)، ومُسْلِم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٤٩)، ومُسْلِم (٢٨٢٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فيستدل به على أنه يحل رضوانه في وقت دون وقت، وأنه قد يحل رضوانه ثم يسخط، كما يحل السخط ثم يرضى، لكن هؤلاء أحل عليهم رضوانًا لا يتعَقَّبُه سخطٌ.

وهم قالوا: لا يتكلم إذا شاء، ولا يضحك إذا شاء، ولا يغضب إذا شاء، ولا يرضى إذا شاء، بل إما أن يجعلوا الرضا والغضب والحب والبغض هو الإرادة، أو يجعلوها صفات أخرى، وعلى التقديرين فلا يتعلق شيء من ذلك لا بمشيئته ولا بقدرته؛ إذ لو تعلقت بذلك لكان محلًّا للحوادث!! فنفى هؤلاء الصفات الفعلية الذاتية بهذا الأصل، كما نفى أولئك الصفات مطلقًا بقولهم: ليس محلًّا للأعراض.

وقد يقال: بل هي أفعال ولا تسمى حوادث، كما سميت تلك صفات، ولم تُسَمَّ أعراضًا.

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى، ولكن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يجمع الكلام في الصفات في المختصر في مكان واحد، وكذلك الكلام في القدر ونحو ذلك، ولم يعتنِ فيه بترتيب.

وأحسن ما يرتَّب عليه كتاب أصول الدين ترتيب جواب النبي ﷺ لجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، حين سأله عن الإيمان، فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر**» الحديث، فيبدأ بالكلام على التوحيد والصفات وما يتعلق بذلك، ثم بالكلام على الملائكة، ثم، وثم، إلى آخره.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ»:

● قوله: «وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ»: عَطْفُ هذا على ما قبله من عطف الخاص على العام، فاستجابة الدعوات أعم من قضاء الحاجات، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ [البقرة:١٨٦]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠]، وقال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [النمل:٦٢]، وأخبر سبحانه وتعالى أنه أجاب دعاء الأنبياء؛ كأيوب عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِن ضُرٍّ﴾ [الأنبياء:٨٤]، وذي النون عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ﴾ [الأنبياء:٨٨]، وزكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال تعالى:

﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ﴾ [الأنبياء: ٩٠] وهو يقضي الحاجات سبحانه وتعالىٰ؛ لأن الخير كله بيده، فمن كانت له حاجة؛ كشفاء مريض، أو تيسير عسير، أو زوال فقر، أو رد غائب، أو غيرها؛ فلينزلها بربه ولا ينزلها بالخلق، فقد روىٰ أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ «**ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتىٰ يسأل شِسْعَ نعله إذا انقطع**»[(١)].

فلا تحقر الأمور الصغيرة وتجعل دعاءك فقط في الأمور الكبيرة؛ لكن قل: «اللهم أصلح لي شأني كله»، فينبغي على المسلم أن يدعو ربه بقلبه ولسانه، ويعتمد في قضاء حوائجه عليه، ولا يعتمد علىٰ الأسباب؛ بل يعتمد علىٰ ربه ويدعوه، فالدعاء أعظم الأسباب؛ لأنه التجاء إلىٰ الله في جلب المنافع ودفع المضار، فهو ينفع في رفع البلاء وفي دفعه، وهذا ديدن الخلق كلهم، حتىٰ الكفار يدعون الله، كما أخبر سبحانه عنهم، لا سيما في الشدة: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] ومتىٰ وقع المخلوق في ضرورة؛ فإنه لا بد أن يلجأ إلىٰ الله، إلا من فسدت فطرته واستحكم فسادها؛ فإنه تنقطع صلته بربه.

وذكر الشارح ابن أبي العز عن ابن عقيل: «أن الله نَدَبَ إلىٰ الدعاء، وفي ذلك معان:

أحدها: الوجود، فإن من ليس بموجود لا يدعىٰ

الثاني: الغنىٰ؛ فإن الفقير لا يدعىٰ.

الثالث: السمع؛ فإن الأصم لا يدعىٰ.

الرابع: الكرم؛ فإن البخيل لا يدعىٰ.

الخامس: الرحمة؛ فإن القاسي لا يدعىٰ.

السادس: القدرة؛ فإن العاجز لا يدعىٰ».

فكلها تدخل في الإيمان بالله، فدعاء العبد لربه يتضمن الإيمان بأنه سميع قدير غني كريم رحيم، فينبغي للداعي أن يستحضر هذا.

والدعاء كغيره من الأسباب لا بد لحصول أثره من توافر الشروط وانتفاء الموانع؛

---

(١) أَخرَجَه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٥٢)، والبَيْهَقِيّ في «شعب الإيمان» (٩٦٩٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «الكلم الطيب»، وقال: إسناده ضعيف جدًّا، برقم (١٤١).

فإن كل الأسباب الكونية والشرعية يتوقف أثرها على وجود الشروط وانتفاء الموانع.

فلا بد في الدعاء من الإيمان بالله والإخلاص له، والتوكل عليه سبحانه وتعالى، بحيث يدعو الإنسان وهو موقن بالإجابة طامع في فضل الله.

ومن موانع الإجابة ما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل**»، قيل: يا رسول الله ما الاستعجال؟ قال: «**يقول: قد دعوت، وقد دعوت، فلم أر يستجيب لي، فيستحسر عند ذلك، ويدع الدعاء**»(١٠)، وما جاء في مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه «**ذكر الرجلَ يطيل السفر أشْعَثَ أغْبَرَ يمد يديه إلى السماء: يا ربّ يا ربّ، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذِيَ بالحرام؛ فأنى يستجاب لذلك**»(١١) ومن الموانع كذلك الاعتداء، قال تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ۝٥٥﴾[الأعراف:٥٥]، وفي الحديث: أن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه سمع ابنه يقول: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها، فقال: أي بنيَّ سلِ اللهَ الجنة، وتعوذ به من النار؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء**»(١٢).

وفي الحديث الصحيح: أن النبي ﷺ قال: «**ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث: إما أن تعجل له دعوته، وإما يدخرها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها**»، قالوا: إذًا نُكثِر، قال: «**الله أكثر**»(١٣).

فإجابة الدعاء أعم من قضاء الحاجة، فلا يلزم من عدم حصول المطلوب أن الله

---

(١٠) أَخرَجَه أَحْمَدُ (١٩٣/٣)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال الهَيْثَمِيّ في «مجمع الزوائد» (١٤٧/١٠): رواه أَحْمَدُ وأبو يعلى بنحوه والبزار والطَّبَرَانِيّ في «الأوسط»، وفيه أبوهلال الراسبي، وهو ثقة وفيه خلاف، وبقية رجال أَحْمَدُ وأبي يعلى رجال الصحيح.

(١١) أَخرَجَه مُسْلِم (١٠١٥)، وأَحْمَدُ (٣٢٨/٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٢) أَخرَجَه عبد بن حميد (٤٩٩/ المنتخب)، وأَحْمَدُ (٨٦/٤)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح أبي داود»، برقم (٩٦).

(١٣) أَخرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٥٧٣)، والبُخَارِيّ، في «الأدب المفرد» (ص٢٤٨)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي»، برقم (٣٥٧٣)، ولم أقف عليه في صحيح مُسْلِم كما قال الشارح.

لم يجب دعاءك، فتقول: إن الله لم يستجب لي! وما يدريك؟ لعل الله أعطاك إحدىٰ هذه الثلاث، ومن أجل ذلك قلتُ: إن قوله: «وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ» أخص من قوله: «وَاللهُ تَعَالَىٰ يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ».

ومن المبتدعة من قال: إن الدعاء إنما شُرع تعبدًا فقط، وليس له أثر في حصول المطلوب؛ لأن المطلوب إن كان مقدرًا فسيحصل؛ فلا حاجة إلىٰ الدعاء، وإن كان لم يقدر؛ فلا فائدة في الدعاء؛ لأنه لن يحصل سواء دعوت أم لم تدعُ!

فيقال لهم: هناك قسم ثالث، وهو: ما قدر الله حصوله بالدعاء، فما قدر الله حصوله بسبب لن يحصل إلا بهذا السبب، وهذه الشبهة طردها أن يقال لهم: قولوا مثل هذا في سائر الأسباب، فيقال لمن حرث وأراد الزرع والثمر: حرثك وزرعك هذا لا فائدة منه؛ فإن كان الثمر قد قدره الله فسيحصل لك بدون عملك هذا، وإن لم يقدر لك فلا فائدة في عملك!

وهكذا يقال لمن سعىٰ لطلب الرزق: الرزق الذي تسعىٰ إليه إن كان مكتوبًا لك سيحصل ولو لم تسعَ، وإن كان غير مقدر؛ فلا فائدة في سعيك، ولا أثر له!

وهذه الشبهة تقتضي تعطيل الأسباب الشرعية والكونية، وهذا معلوم الفساد؛ فإن الله فطر العباد علىٰ فعل الأسباب وعلىٰ رجاء أثرها، فالمذموم هو الاعتماد علىٰ الأسباب، كما قال بعضهم: «الالتفات إلىٰ الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع»، فالأسباب خلقها الله وقدرها وشرعها وجعلها مؤثرة في حصول مسبباتها، ولكن كل ذلك مرده إلىٰ قدرة الله ومشيئته سبحانه وتعالىٰ وتقديره وتدبيره.

والآيات والأحاديث في الترغيب في الدعاء كثيرة معلومة، فالله تعالىٰ ندب عباده إلىٰ الدعاء ورغبهم فيه؛ لأن حوائج العباد كلها لديه، فبيده الملك وبيده الخير، وهو المعطي المانع، فلا مانع لما أعطىٰ ولا معطي لما منع، وقد ضمن الله الإجابة لكل من دعا ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وعد والله لا يخلف الميعاد.

❑ قوله: «وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَىٰ عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ،

وَمَنِ اسْتَغْنَىٰ عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ»:

●هذا معطوف على ما قبله، والله سبحانه وتعالى له الملك كله، فله ما في السموات وما في الأرض وما بينهما: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران:٢٦] وكل العوالم في قبضته: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١] فهو المتصرف في هذا الوجود، وهو خالق كل شيء، وهو المدبر لكل شيء، ومن أسمائه الملك، أي: الذي له الملك، فهو ملك الناس، وهو ملك الأملاك، وهذا كله داخل في توحيد الربوبية، فتوحيد الربوبية يتضمن أنه سبحانه وتعالى خالق كل شيء ومليكه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [يس:٨٢، ٨٣]، ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون:٨٨، ٨٩].

وقوله: «وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ»: فهو المالك وغيره مملوك، وهو مالك الدنيا والآخرة: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْءَاخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [الليل:١٣]، وكلهم عبيده ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم:٩٣] والعبد المملوك لا يكون مالكًا لسيده، ولا شريكًا له: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم:٢٨] لكن يكون مالكًا لما يُمَلِّكه سيده، والله تعالى يُمَلِّك من شاء ما شاء كما يُمَلِّك العباد ما يعطيهم من الأرزاق، يقول سبحانه وتعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران:٢٦].

وقوله: «وَلَا غِنَىٰ عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ»: لا غنى لأحد عن الله طرفة عين، فالخلق كلهم فقراء مفتقرون إلى الله افتقارًا ذاتيًا، فليس لشيء من ذاته إلا العدم، فالافتقار صفة ذاتية للمخلوق، فالخلق فقراء إلى الله في كل لحظة، ولا يستغني أحد عن الله طرفة عين، بل هم دائمًا وأبدًا مفتقرون إلى الله في وجودهم، وفي كل شئونهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر:١٥]. ومن تحقيق الإيمان بربوبيته سبحانه وتعالى الإيمان بغناه عن كل ما سواه، وبفقر كل ما سواه إليه، فهو تعالى الغني بذاته عن كل ما سواه وكل شيء فقير إليه، مفتقر إليه، فلا غنى عن الله طرفة عين.

وقوله: «**وَمَنِ اسْتَغْنَىٰ عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ**»: في الواقع لا يمكن لأحد أن يستغني عن الله طرفة عين، لكن الاستغناء الذي يقع من بعض الخلق هو استغناء شعوري كما يحصل من أهل الكفر، فالكافر والغافل هو الذي يمكن أن يستشعر في ذهنه أنه مستغن عن الله، وهو في الواقع غير مستغن، لكن هذا الاستغناء هو بحسب ما يتخيله، وهذا من طغيان العبد وجهله واغتراره بنفسه ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٦، ٧]، إذا رأىٰ نفسه غنيًا بما أوتي أوجب له ذلك الطغيان والغرور، كما حصل من قارون، ولهذا من يصاب بهذا الداء لا يلجأ إلىٰ الله ولا يتوجه إليه ولا يعترف بربوبيته؛ بل ينظر إلىٰ ما هو عليه، وما أوتي من قوة وأسباب وحيلة.

ومن استغنىٰ عن الله طرفة عين فقد كفر وصار من أهل الحين، أي: من أهل الهلاك.

❏ قوله: «**وَاللهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَىٰ**»:

● يثبت المؤلف رَحِمَهُ اللهُ صفتي الغضب والرضىٰ لله سبحانه كما أخبر تعالىٰ عن نفسه، فقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمٗا ۝٩٣﴾ [النساء: ٩٣]، وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرٗا ۝٦﴾ [الفتح: ٦].

قال سبحانه وتعالىٰ في اليهود: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٖۚ﴾ [البقرة: ٩٠]، وقال ﷺ: «**اشتد غضبُ الله علىٰ قوم فعلوا بنبيه -يشير إلىٰ رَبَاعِيَتِه- اشتد غضبُ الله علىٰ رجل يقتله رسولُ الله في سبيل الله**»[١٤]، وقال ﷺ: «**من حلف علىٰ يمين صَبْرٍ يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان**»[١٥]، وفي حديث الشفاعة في «الصحيحين» إن آدم ونوحًا وإبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ عليهم الصلاة والسلام قال كل واحد منهم: «**إن ربي غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبلَه مثلَه، ولن يغضبَ بعده مثله**»[١٦].

---

(١٤) أَخرَجَه البُخَارِيّ تعليقًا (٧/٣٦٦/فتح)، ووصله مُسْلِم (١٧٩١)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١٥) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٢٤١٦، ٢٤١٧)، ومُسْلِم (١٣٨) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١٦) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٤٧١٢)، ومُسْلِم (١٩٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وكذلك وصف الله تعالىٰ نفسه بالرضا في آيات كثيرة، فقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [المائدة:١١٩]، وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾﴾ [النساء:١١٤]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾﴾ [محمد:٢٨]، وقال: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾﴾ [التوبة:٧٢]، وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إن الله تعالىٰ يقول لأهل الجنة: أُحِلُّ عليكم رضواني فلا أسْخَطُ عليكم بعده أبدًا**»(١٧).

فدلت هذه النصوص من الكتاب والسنة علىٰ أنه تعالىٰ يغضب ويرضىٰ، كيف شاء، ورضاه وغضبه ليس كرضا المخلوق وغضب المخلوق، كما هي القاعدة المطردة في صفاته سبحانه فهو تعالىٰ يحب ويرضىٰ، ويسخط ويغضب، والمخلوق يوصف بهذه الصفات وليست صفاته تعالىٰ كصفات المخلوق، ولا صفات المخلوق كصفاته، وهذا معنىٰ قول الطحاوي: «**لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَىٰ**» أي: الخلق، علىٰ حد قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورىٰ:١١] فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ:١١] رد للإلحاد والتعطيل، فليس سمعه كسمع المخلوق، ولا بصره كبصر المخلوق، ولا حبه كحبه، ولا سخطه كسخطه، ولا غضبه كغضبه، وأهل السنة والجماعة يثبتون الغضب والرضىٰ لله تعالىٰ، ويقولون: إنهما من صفاته الفعلية التابعة لمشيئته؛ فإنه سبحانه وتعالىٰ يغضب إذا شاء علىٰ من شاء، ويرضىٰ إذا شاء عمن شاء.

وخالف في ذلك المعطلة كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة فنفوا حقيقة الغضب والرضىٰ عن الله، وقالوا: إن إثبات هذه الصفات لله يستلزم التشبيه؛ لأنهم يفسرون الغضب: بأنه غليان دم القلب طلبًا للانتقام، أو نحوه، ومن أجل ذلك نفوا حقيقة المحبة وحقيقة الرضا، وحقيقة الغضب والسخط والكراهة.

ثم منهم من فسر هذه الأمور بأشياء مخلوقة؛ ففسر المحبة والرضا بالنعم المخلوقة، وفسر الغضب والسخط والكراهة بالعقوبات التي ينزلها الله بالعصاة.

---

(١٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٤٩)، ومُسْلِم (٢٨٢٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ومنهم من فسرها بالإرادة كالأشاعرة، فقد فسروا المحبة والرضا بإرادة الإنعام، والغضب والسخط والكراهة بإرادة الإنتقام؛ لأن الإرادة مما يثبتونه من الصفات السبع.

أما أهل السنة والجماعة؛ فإنهم يثبتون هذه الصفات علىٰ حقيقتها لله تعالىٰ علىٰ ما يليق به سبحانه، علىٰ الوجه الذي لا يماثل فيه صفات المخلوقين.

ومن الطوائف من أثبت الغضب والرضىٰ لله تعالىٰ، لكن قال: إنها صفات ذاتية قديمة لا تتعلق بها المشيئة كما ذهب إلىٰ ذلك الكلابية، فقالوا: إنه تعالىٰ يغضب ويرضىٰ، لكن غضبه ورضاه لازمان لذاته؛ كحياته وعلمه، ولا يتعلقان بمشيئته.

وهذا باطل؛ بل هو تعالىٰ يغضب ويرضىٰ بمشيئته، ولغضبه ورضاه أسباب يحدثها سبحانه وتعالىٰ.

وفي الحديثين السابقين: حديث الشفاعة: «**إن ربي غضب اليوم غضبًا**» رد عليهم؛ فهذا الحديث نص علىٰ أن هذا الغضب إنما كان في ذلك اليوم.

وحديث أبي سعيد رضي الله عنه، وقول الله تعالىٰ لأهل الجنة: «**أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدًا**» دليل علىٰ أنه تعالىٰ يحل رضوانه في ذلك الوقت، أنه قد يحل رضوانه ثم يسخط، كما أنه تعالىٰ يسخط ثم يرضىٰ علىٰ من شاء من عباده.

وينبغي أن يعلم أنه لا تلازم بين محبته ورضاه، أو غضبه وسخطه تعالىٰ وبين مشيئته، فليس كل ما شاءه الله يكون محبوبًا له كما تزعم الجبرية؛ فعندهم: أن كل ما شاءه فقد أحبه، وكل شيء يجري بمشيئة الله؛ إذًا فكل شيء محبوب له!

وقابلهم القدرية نفاة القدر فقالوا: إن ما أحبه الله فقد شاءه، وما لا يحبه فلم يشأه، فعندهم: أن كل ما أمر الله به من الإيمان والطاعة فقد شاءه، وكل ما نهىٰ عنه وأبغضه من الكفر والمعاصي؛ فإنه لا يشاؤه.

فسوت الطائفتان بين المشيئة والمحبة، فالجبرية أثبتوا المشيئة علىٰ حقيقتها وجعلوا المحبة لازمة لها، والمعتزلة أثبتوا المحبة، وجعلوها بمعنىٰ المشيئة.

وأما أهل السنة والجماعة فقالوا: لا تلازم بين المحبة والمشيئة؛ فإن الله يشاء ما لا يحب، فما يقع في الوجود من الأمور المسخوطة كالكفر والمعاصي؛ فإنها واقعة

بمشيئته سبحانه وتعالىٰ وليست محبوبة له، وقد يحب سبحانه ما لا يشاء كالإيمان والطاعة ممن لم يوفقه لذلك، ولم يشأه منه.

فتجتمع المحبة والمشيئة في إيمان المؤمن وطاعة المطيع، فإيمان المؤمن وطاعة المطيع اجتمع فيهما المشيئة والإرادة الشرعية، فهي واقعة بمشيئته سبحانه وتعالىٰ، وهي محبوبة له.

وتنفرد المشيئة في كفر الكافر ومعصية العاصي، فهي واقعة بالمشيئة وليس ذلك محبوبًا له تعالىٰ.

وتنفرد الإرادة الشرعية فيما لم يقع من الإيمان والطاعة، كما تقدم ذلك مفصلًا.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «والله تَعَالَىٰ يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ»:

●هذه من صفات الله ﷻ أنه يجيب من دعاه، قال سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦].

وأمر الله ﷻ بدعائه فقال: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠]، وقال سبحانه: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل:٦٢]، إلىٰ غير ذلك من الآيات التي فيها الأمر بالدعاء وإجابة الدعاء، وهذا من كرمه وجوده وإحسانه، يأمر عباده بدعائه ليستجيب لهم، مع أنه غني عنهم، ولكن لعلمه سبحانه وتعالىٰ بحاجتهم أمرهم بدعائه، وفي الحديث: «**مَن لا يسأل الله يغضب عليه**»[١٨].

والدعاء أعظم أنواع العبادة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**الدعاء هو العبادة**»[١٩].

---

(١٨) أَخرَجَه التِّرمِذِيّ (٣٣٧٣)، واللفظ له، وابنُ مَاجَه (٣٨٢٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي»، برقم (٣٣٧٣).

(١٩) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (١٤٧٩)، والتِّرمِذِيّ (٣٣٧٢)، وابنُ مَاجَه (٣٨٢٨)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

وكما أنه أمر بدعائه، نهىٰ عن دعاء غيره والإشراك به في الدعاء، فقال: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨] ، ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن:٢٠] ، ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧] .

فلا يجوز دعاء غير الله، ومن دعا غير الله فهو مشرك، سواء كان المدعو ملكًا أو نبيًّا أو وليًّا، فقد أشرك الشرك الأكبر ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف:٥] ، ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر:١٤] فسماه شركًا، وقال سبحانه: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٢، ٢٣] .

فالدعاء لا يكون إلا لله، فلا يدعىٰ أحد من دونه من الأحياء أو الأموات، أيًّا كان هذا المدعو.

والدعاء علىٰ قسمين:

الأول: دعاء عبادة، وهو الثناء علىٰ الله ﷻ في أسمائه وصفاته وأفعاله، فالذي يسبحه ويكبره ويحمده ويثني عليه قد دعاه دعاء عبادة.

الثاني: دعاء مسألة، وهو طلب الحوائج من الله ﷻ، وكلاهما تضمنته سورة الفاتحة، فأولها إلىٰ نصفها دعاء عبادة، إلىٰ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥] وآخر السورة دعاء مسألة.

والعلماء يقولون: دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة.

والله ﷻ وعد من دعاه أن يستجيب له، **وقد يقول قائل**: أنا دعوت ولم يستجب لي.

والجواب أن يُقال: المانع من عندك أنت، الدعاء سبب من الأسباب، والنتيجة لا تحصل إلا إذا انتفت الموانع، فقد يكون مانع من الموانع منع استجابة دعوتك، إما أن تكون

دعوت بقلب غافل لاهٍ فأنىٰ يُستجاب لقلب غافل لاهٍ؟ كما في الحديث، أو أنك تأكل الحرام وتشرب الحرام وتلبس الحرام، قال عليه الصلاة والسلام في الذي: «**يطيل السفر، أشعث أغبر، يمد يديه إلىٰ السماء: يا رب، يارب، يارب، ومطعمه حرام وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأنىٰ يُستجاب له**»[٢٠]؟

أو يدعو بإثم أو قطيعة رحم، فلا يُستجاب له، **هذا من ناحية**.

ومن ناحية ثانية: أن الله ﷻ أعلم بمصالحك، قد يعجل لك الإجابة وقد يؤخرها، وقد يصرف عنك من السوء مثلها، وأنت لا تدري، كما في الحديث: «**ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدىٰ ثلاث: إما أن يعجل دعوته، وإما أن يؤخرها له، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها**»[٢١].

أهل الضلال يقولون: لا حاجة للدعاء؛ لأن الأمر إذا كان قُدر فلا يحتاج إلىٰ دعاء؛ لأنه إذا كان الأمر قدر لك فإنه سيأتيك، ولو لم تدع، وإن كان لم يقض لك ويقدر فإنك لو دعوت لم يحصل لك ولا يقدر، وهذا ضلال، والعياذ بالله، ومخالف لكلام الله ﷻ.

والجواب: أنه لا تعارض بين الدعاء والقضاء والقدر، الذي قضىٰ وقدر هو الذي أمر بالدعاء، والدعاء سبب من الأسباب، والمسبِّب هو الله ﷻ، وهناك بعض الأشياء قدرت علىٰ أسباب، إذا وجدت أسبابها وجدت مسبباتها، والدعاء سبب.

❑ **قوله**: «**وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيءٍ، وَلاَ يَمْلِكُهُ شَيءٌ**»:

●من صفات الله ﷻ: أنه يملك كل شيء، فكل ما في الكون فهو ملك له ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [الملك:١]، وقال تعالىٰ: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحديد:٢].

فلا يخرج شيء عن ملكه، والناس وما يملكون فهم ملكه سبحانه وتعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ

(٢٠) أَخرَجَه مُسْلِم (١٠١٥)، والدَّارِمِيّ (٣٨٩/٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢١) أَخرَجَه التِّرمِذِيّ (٣٥٧٣)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران:٢٦].

فلا أحد يفرض ويلزم ويملي على الله شيئًا؛ لأن الناس عباد الله فقراء إليه، كما قال سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص:٦٨]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج:١٨]. وإنما هو سبحانه يدبر الأمر بمفرده، ويجريه على حكمته سبحانه وتعالى.

❏ قوله: «وَلاَ غِنَىٰ عَنِ الله تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ»:

● الله جل وعلا هو الغني الحميد، والخلق كلهم فقراء إلى الله، وما أحد منهم يمكن أن يستغني عن الله.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥]. فلا أحد يمكن أن يستغني عن الله، ولو كان عنده مُلك الدنيا، فالملوك فقراء إلى الله، وكذلك الأغنياء، فلا أحد يستغني عن الله، لا الملائكة المقربون ولا مَن دونهم من الخلق.

❏ قوله: «وَمَنِ استَغْنَىٰ عَنِ الله طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ»:

● من زعم أنه في غنًى عن الله، وأنه مستغنٍ عن الله، فقد كفر وخرج من الملة؛ فالواجب على العبد أن يُظهر لله ضعفه، ولا يعجبه ما هو فيه من القوة والصحة والغنى؛ لأن الأمور بيد الله ﷻ، فلا يمكن الاستغناء عن الله ﷻ.

❏ قوله: «والله يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ، لاَ كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَىٰ»:

● من صفات الله ﷻ الفعلية: أنه يغضب ويرضى، قال سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠] فالله يرضى عن عباده، قال تعالى: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة:٧٢]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، وهو كذلك يغضب سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٦٠] فالله يغضب على من عصاه ويمقته، والمقت هو أشد البغض، قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٩٣].

والمخلوق يغضب ويرضى، ولا مشابهة بين غضب ورضا المخلوق وغضب ورضا

الخالق، رضا الله وغضبه يليقان به سبحانه، ورضا وغضب المخلوق يليقان به كسائر الصفات ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ليس له مثل في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته، وإن كانت له أسماء وصفات، وللمخلوق أسماء وصفات، فلا تشابه.

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، يثبتون الرضا والغضب لله ﷻ وغير ذلك من الصفات، وإن كان جنس هذه الصفات موجودًا في المخلوقين، لكن مع الفارق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] كذلك المخلوق سميع بصير، وقال الله عن نفسه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾وقال في أول الآية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾.

فدل على أن هناك فرقًا بين صفات الخالق وصفات المخلوق، وهذا شيء معلوم من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ واعتقاد أهل السنة والجماعة.

أما أهل التأويل والضلال فينفون الأسماء والصفات عن الله؛ لأن جنسها موجود في المخلوقين، ولو أثبتوها اقتضى هذا المشابهة -بزعمهم- وفي الحقيقة هذا لا يقتضي المشابهة.

ولكن هذا الفهم عقيم، ويؤولون الغضب بالانتقام، والرضا بالإنعام، فالواجب التسليم لله ولرسوله وما ثبت عنهما، وأن يترك هذه الترهات والتأويلات.

ولذلك لما سئل مالك عن كيفية استواء الله على عرشه، أطرق مالك رأسه خوفًا وحياء من الله، ثم رفع رأسه وقال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخ:

❑ قوله: «واللهُ تَعَالَىٰ يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ.»:

●يريد بذلك بيان بعض آثار ربوبية الله ﷻ على خلقه، وأنَّهُ سبحانه وتعالى خَلَقَ الخلْق، وهو ربهم ومالكهم وسيدهم والمتصرّف فيهم، وهو الذي يفيض عليهم من خيراته ﷻ ويُنَزِّلُ عليهم من رحماته، فإذا احتاجوا فإليه الملجأ، فكما أنه ﷻ يَبْتَدِئُهُم بالعطايا، ويُنْعِمُ عليه بأنواع النِّعَم، فإنهم إذا سألوه ودعوه فإنه سبحانه وتعالى يُجيبهم؛ لأَنَّ ربوبيته لهم وخَلْقَهُ لهم يقتضي أن يُيَسِّرَ ما يحتاجون إليه.

وخصَّ هنا إجابة الدعوات وقضاء الحاجات لأجل خلاف طائفة من الفلاسفة

وغلاة الصوفية ومن شابههم في هذا الأصل وهو أنَّه لا حاجة للدعاء ولا حاجة للسؤال ولا طَلَب الحاجات لأنَّ كل شيء إما أن يكون مُقَدَّرًا من عند الله كقول الصوفية فلا يؤثِّر فيه شيء، وإما أن يكون أثرًا لمؤثِرٍ ومُنْفَعِلًا لِفِعْلٍ كقول الفلاسفة أو غلاة الفلاسفة.

وهاهنا مسائل:

المسألة الأولىٰ:

الله ﷻ ذَكَرَ في القرآن كثيرًا إجابته للدعاء وللسؤال وإعطاءه، كقوله ﷻ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر:٦٠]، وأثنىٰ الله ﷻ علىٰ الأنبياء بأنهم يدعون الله ﷻ خوفًا وطمعًا، وبيَّنَ ﷻ أنه يُجيب دعوة المضطر فقال سبحانه: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل:٦٢]، بل بيَّنَ ﷻ أنه أجاب دعاء إبليس، إذ قال سبحانه: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [ص:٧٩، ٨٠]، وبيَّنَ الله ﷻ أنه ربما أجاب دعاء أولياء الشيطان والكفرة فقال سبحانه: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴿٣٢﴾﴾ [لقمان:٣٢]، ونحو ذلك من الآيات كقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٦٧]، وهذا مُنَوَّعٌ في القرآن كثير؛ في أنَّ الله سبحانه خَلَقَ الخلق جميعًا، فهو رب المؤمن ورب الكافر، وربوبيته للكافر تقتضي إعطاءه، وربوبيته للمؤمن تقتضي إعطاءه، وهكذا، ربما أعطىٰ المؤمن فكان في حقه نعمة وربما أعطىٰ الكافر فكان في حقه عذابًا ونقمة، فهم يَسْأَلُون والله ﷻ يجيب الداعي ويجيب المضطرّ إذا دعاه.

وقضاء الحاجات أيضًا يبتدئه الرب ﷻ ويُعْطِي عبده إذا سأله قضاء حاجة، قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٦﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿١٧﴾﴾ [فاطر:١٥-١٧]، وصحّ عنه ﷺ أنه قال في حديث سلمان: «**إن الله حييٌ (ستّير)** [٢٢] **يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما**

---

(٢٢) كذا والذي في مصادر التخريج «كريم» والله أعلم.

صفرًا خائبتين»[٢٣] رواه أبو داود، والإمام أَحْمَدُ وجماعة بإسنادٍ صحيح، وأيضًا جاء في «سنن ابن ماجه» وعند غيره: «**من لم يسأل الله يغضب عليه**»[٢٤]، وفي إسناده نظر، وأيضًا صح عنه ﷺ أنه قال: «**إنّ الله ينزل آخر كلّ ليلة إلىٰ السماء الدنيا فيُنادي هل من داع فأستجيبَ له، هل من سائل فأعطيه، هل من مستغفر فأغفر له**»[٢٥]، وهذا يدلّ علىٰ أنَّ الرّب ﷻ يقضي حاجات العباد ويُفيض عليهم من الخيرات، وهو سبحانه الذي دعا إلىٰ دعائه، وهو الذي يُجيب، وهذا يدل -كما سيأتي- علىٰ أنَّ الدعاء سبب من الأسباب العظيمة النّافعة التي جعلها الله ﷻ سببًا.

المسألة الثانية:

سبب مخالفة من خالف -ولأجلها أورد الطحاوي هذه الجملة- من غلاة المتصوّفة وطائفة من الفلاسفة، فهؤلاء يقولون: الدعاء لا حاجة إليه وسؤال الرب ﷻ قَضَاءَ حاجة العبد لا حاجة إليه، وعَلَّلُوا ذلك بأمرين:

الأمر الأول: أنه سبحانه قَدَّر الأشياء، وجعل لكل أمرٍ سيحصلُ قَدَرًا مقدورًا، فإذا كان مُقَدَّرًا فسيقع، وإن لم يكن مُقَدَّرًا قالوا: فلن يقع، فلا حاجة إلىٰ الدعاء ولا فائدة منه.

الأمر الثاني: أنهم قالوا: إنَّ الله ﷻ عَوَّدَ خلقه -وسُنَّةُ الله فيهم- أَنَّهُ يعطيهم ما يحتاجون، ولم يجعل قلوبهم مُعَلَّقَة بـ: هل يأتي الأمر أم لا يأتي، فتمام إخلاص القلوب عندهم أن ترضىٰ بما هي عليه من الحال، وأن تنتظر إفاضة الله ﷻ لما يريده ولما يعطيه.

وهذا عندهم هو مقام الصديقين والعارفين والأولياء، وهذا الذي ذكروه لا شك أنَّ أهله انقرضوا إلا ما نَدَر بحيث إنه لا توجد الآن فئة تُنسب إليهم هذه المقالة.

وسبب ذلك أنَّ الرَّدَ عليهم وبيان بطلان ما قالوا واضح بيّن، لأنَّ:

---

(٢٣) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (١٤٨٨)، والتِّرْمِذِيّ (٣٥٥٦)، من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/١٤٣): «سنده جيد»، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

(٢٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ في «الأدب المفرد» (٦٥٨)، والتِّرْمِذِيّ (٣٣٧٣)، وابْنُ مَاجَه (٣٨٢٧)، وحسنه العلامة العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

(٢٥) سبق تخريجه.

-التعليل الأول الذي ذكروه وهو أَنَّهُ لا حاجة إلىٰ الدعاء؛ لأنه إما أن يكون مُقَدَّرًا أو غير مقدرٍ، فيُجاب عليهم ويُرد علىٰ ما قالوا بأنَّ الله ﷻ أَنَاطَ أشياء كثيرة جدًّا، بل أناط أكثر ما يُوجِدُهُ في خلقه بالأسباب المقتضية بمُسَبَّبَاتِهَا، فأناط إخراج الولد وانعقاد الحمل بأن ينزوي الرجل علىٰ المرأة ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٤٩﴾﴾ [الشورىٰ:٤٩]، لكن لا يهب إلا بسبب، وكذلك قَدَّرَ ﷻ أن فلانًا يمرض، لكنه لم يُقَدِّر هذا المرض إلا -غالبًا- بسبب، وكذلك هو ﷻ جعل فلانًا عالمًا وقَدَّرَ ذلك لكن لا يكون إلا بسبب وهو أن يتعلم، كما قال ﷺ: «إنما العلم بالتعلم»[٢٦].

فإذًا قول غلاة الصوفية هو مصيرٌ منهم إلىٰ نفي الأسباب و نفي النظر إليها، وأنَّ الأمور بِجَبْر وليست منوطة بأسباب، بل الله ﷻ يُجْبِرُ الأشياء علىٰ أن تكون علىٰ وفق ما يراد دون أن يرتبط شيء بسببه.

وهذا لا شك قدحٌ في العقل؛ لأنه إلغاء لما يُدركه كل عقل من أنَّ الشيء منوط بسببه. ومن جملة الأسباب التي أناط الله ﷻ بها إيقاع ما قدّر: الدعاء.

فَكَونُ العبد يدعو الله ﷻ يكون الدعاء سببًا في حصول ما قَدَّرَ الله ﷻ، فيكون ما قَدَّرَهُ الله ﷻ لا يقع إلا بعد وجود السبب، كما أنَّ الحمل لا ينعقد إلا بعد وجود السبب.

بل الدعاء في الحقيقة أعظم أنواع الأسباب؛ لأنَّ به يحصل إِمْدَاد الله ﷻ في كلّ شيء، ونفع الرب ﷻ بكل سبب يعمله العبد، فالدعاء أعظم أنواع الأسباب.

-أما التعليل الثاني: فإن ذاك مبني علىٰ أنَّ حالة النبي ﷺ وحالة الصحابة رضوان الله عليهم ليست هي الحال الكاملة، بل كيف ينظرون إلىٰ فعل النبي ﷺ في أحواله كلها، وأنه ﷺ لم يكن يترك الدعاء لنفسه ولأهله ولأمته ﷺ، بل أرشد الصديق وعمر إلىٰ أن يُعْظِمُوا الرّجاء والدعاء، وهذا يدل علىٰ أنَّ حال الكاملين أن يتعرضوا لدعاء الله ﷻ، فكم دعا النبي ﷺ من

(٢٦) أَخْرَجَه الطَّبَرَانِيّ في «الأوسط» (٢٦٦٣)، والدارقطني في «العلل» (٦/٢١٩-٢٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٧٤)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعًا، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في تحقيقه لكتاب «العلم»، برقم، (٤٧).

دعاء في صلاته في آخر الليل وفي أوقات الإجابة ﷺ، وهذا لأنه أعرف الناس وأعلم الناس بربّه ﷻ وتقدّست أسماؤه.

أما قول الفلاسفة، فالفلاسفة أنواع:

- منهم من يوقن بنفع الدعاء؛ لكنهم يقولون: إنَّ الدعاء ينفع لأنه يؤثِّرُ فيما عقدته الأفلاك، لأنَّ عندهم أنَّ الأثر للفلك الثامن الذي يؤثر في مجموعة الأفلاك، فينقل فيها التأثيرات التي تؤثر في سلوك أهل الأرض وما يكون في الأرض.

- ومنهم من يقول: الدعاء أصلًا لا ينفع؛ لأنَّ الأمور بنظام، وكل شيء يقع على مقتضى الطبيعة، والدعاء ليس سببًا طبيعيًّا، وهذا قول الملاحدة منهم، وظاهِرٌ فيه أنهم لا يؤمنون بحال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

المسألة الثالثة:

دعاء العبد لله ﷻ وتَضَرُّع العبد عند الله ﷻ فيه أمور:

الأمر الأول: أنَّهُ تَعَرُّضٌ لرحمة الله ﷻ ولآثار ربوبيته، فهو سبحانه وتعالى يُعْطِي من سأله ويجيب من دعاه ﷻ؛ لأنه هو الرب.

ولهذا قد يُعطي الله ﷻ الكافر كما أجاب دعاء إبليس، فقد يَمْرَضُ الكافر فيسأل الله ﷻ فيُشْفَى، وقد يَتَعَرَّض الكافر لمصيبة فيسأل الله ﷻ أن يكفيه شرها فيُجاب.

بل يأتي المشرك والخرافي والمشرك المتعلق بالأموات فيأتي عند القبر بقلب مُضطرّ فيسأل الله ﷻ بصاحب هذا القبر، أو يسأل الله ﷻ، ثُمَّ يسأل صاحب القبر، فيُجاب الدعاء لما في قلبه من الاضطرار لله ﷻ، ويكون في حقه ابتلاء ويكون أيضًا فتنةً للآخرين.

فإذًا العطاء لا يقتضي الرضا عن المُعطَى، وإجابة الدعاء لا تقتضي الرضا عمن أُجِيبَ دعاءه، فهذا إبليس أُجِيبَ دعاءه وقد دعا بأعظم دعوةٍ عنده وهي أن يطول عمره حتى يكون إلى يوم القيامة، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي﴾ [الحجر:٣٦]، يعني: أمد في عمري ﴿إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ٣٦﴾، إلى أن ينتهي تكليف آدم وأبنائه، فأعطاه الله ﷻ هذا السؤال الذي لم يُعْطِهِ نبيًّا من الأنبياء في إطالة العمر إلى هذا الحد، وهذا كما أعطى الكفار بعض ما سألوا، وكما يُعْطِي بعض من يعبدون المسيح أو يعبدون عزيرًا، أو يعبدون غير الله، فيُعطيهم لأمر، لا لأجل كفرهم، ولكن

لحكمةٍ يعلمها الله، أو لأجل اضطرارهم، أو لأنَّ هذا الإعطاء أصلًا من مقتضيات ربوبيته ﷻ لهم وهم بحاجة إليه، والله هو الذي خلقهم وجعل لهم قدَرًا مقدورًا.

الأمر الثاني: أنَّ الدعاء فيه إثبات لصفاتٍ كثيرة من صفات الرب ﷻ.

فمن دعا الله ﷻ بحق فإنه يستحضر إذ دعا، ولو لم يستحضر فإنَّ هذا متضمنٌ لدعائه:

الصفة الأولىٰ: أنَّهُ موقن بوجود الرب ﷻ.

الصفة الثانية: بأنه سبحانه وتعالىٰ يسمع دعاءه مع أنه في عليائه ﷻ، وهو يهمس همسًا لا يجهر، وهو يعتقد أنَّ الرب ﷻ سميعٌ لدعائه.

الصفة الثالثة: يوقن أنَّهُ ﷻ قدير علىٰ إجابة دعائه.

الصفة الرابعة: يوقن أنّه سبحانه وتعالىٰ غني يُعْطِي بغير حساب.

الصفة الخامسة: يوقن أيضًا أنه ﷻ رحيم بعباده، فإن سؤال الرب ﷻ تَعَرُضٌ لآثار رحمته سبحانه وتعالىٰ.

الصفة السادسة: يوقن بأنه سبحانه وتعالىٰ حي، وهكذا.

فمن تأمل دعاء العبد، نَظَرَ في أنَّ دعاء العبد أنواعًا من إثبات الكمالات للرب ﷻ، ولذلك يَضْعُفُ التوحيد إذا ترك العبد دعاء ربه ﷻ، وكلّما قلّ الدعاء، قَلَّ تعلُّق العبد بالله ﷻ؛ لأنّ آثار التوحيد علىٰ النفس والنور الذي يُقْذَف في القلب من آثار التعلق بالله ﷻ يضعف شيئًا فشيئًا.

الأمر الثالث: الله ﷻ في إجابة الدعاء، وفي إعطاء الحاجة التي سُئِلَت، جعل لذلك شروطًا، وجعل لذلك موانع.

فإنَّ العبد قد يسأل ولا يُعْطَىٰ، وقد يدعو دُعَاءَ سؤال ولا يُستَجَاب له في عين ما سأل؛ لأنه لم تكتمل الشروط في حقه، أو قام مانعٌ من الموانع، وهذا يتضح بمسألةٍ تأتي.

الأمر الرابع: أنَّ إجابة الدعوات وقضاء الحاجات ليس دليلًا علىٰ شيء، وإنما هو من جنس مطلق الإعطاء.

فكما أنَّ الله ﷻ جعل هذا علىٰ صفة، وهذا علىٰ صفة، وهذا علىٰ صفة، فإنه سبحانه يُعْطِي هذا، ويُعْطِي هذا، ويعطي هذا. وقد -كما ذكرتُ لك- يُعطِي الفاسق ويُعْطِي المبتدع،

ويجيب دعاء هذا وهذا، وربما هذا بأكثر وهذا بأكثر.

لكن يمتاز المؤمن والعبد الصالح وولي الله ﷻ أن يكون جواب الله ﷻ له وإعطاؤه لسؤاله -يعني إعطائه لما سأل- عن محبةٍ ورضا، فيكون في حقه نعمة ولا يكون في حقه نقمة أو ابتلاء.

وهذا هو الذي جاء في حديث الولي، حيث قال النبي ﷺ **«قال الله تعالى: وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه؛ فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه»** [٢٧] هذا عطاء محبة، **«ولئن استعاذني لأعيذنه»** هذه إعاذة محبّة ورضا.

المسألة الرابعة:

الله سبحانه وتعالى قال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وقال: «من يدعوني فأستجيبَ له، من يسألني فأعطيَه، من يستغفرني فأغفرَ له»، وإجابة الدعاء عام يشمل إجابة دعاء العبادة وإجابة دعاء المسألة.

أما إجابة دعاء العبادة: فهو بالإثابة.

وأما إجابة دعاء المسألة: فهو بالإعطاء.

ولهذا في آية سورة غافر قال ﷻ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾، ورجَّح طائفة من أهل العلم أنها في الدعاء الذي هو العبادة، ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، يعني: اعبدوني أُثِبْكُم، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾.

والنوع الثاني الذي هو دعاء المسألة فتكون استجابة دعاء المسألة بإعطاء العبد ما سأل. وإجابة الدعاء يَعُمُّ إعطاء العبد ما سَأَل أو ما هو في مقام إعطائه ما سأل من صَرْفِ السُّوءِ عَنْه.

ولهذا قال العلماء: إنَّ العبد إذا دعا الله؟ ولم يُعطَ ما سأَل فإنّ لهذا عدة تعليلات:

التعليل الأول: أنه يُصْرَف عنه من الشر بمثل ما سأل، فإنَّ النبي ﷺ قال: **«ما من عبد مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاثة**

---

[٢٧] سبق تخريجه.

خصال: إما أن تُعَجَّلَ له دعوته، وإما أن يُصرَفَ عنه من الشر مثلُها، وإما أن تُدخَرَ له يوم القيامة»(٢٨). وهذا يعني أنَّ دعاء العبد المؤمن لا يضيع بل يُسْتَجَاب لكن:

- ربما استُجِيبَ بثوابٍ يوم القيامة.
- وربما استُجِيبَ بعطاء.
- وربما استُجِيبَ بصرف الشر عنه.

والله ﷻ أعلم بما يُصْلِحُ العبد في دنياه وفي آخرته.

قد تكون حاجة العبد المؤمن للحسنات في الآخرة أعظم من حاجته لما سَأَل في الدنيا، فَيُدَّخَر له ما سأل يوم القيامة وهذا من أعظم لُطْف الله ﷻ ورحمته بعبده وعنايته بعبده ﷻ وتَقَدَّست أسماؤه، سبحان ربنا لا نُحصي ثناءً عليه.

التعليل الثاني: أَنَّهُ كما ذكرنا أنَّ الدعاء يكون له شروط وله موانع، فقد يكون العبد في دعائه أتىٰ بمانع من الموانع من إجابة الدعاء كما قال ﷺ: «**ما من عبد مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم**»، قطيعة الرحم معروفة، والإثم قد يكون منه الاعتداء في الدعاء؛ لأنَّ الله نَهَىٰ عن الاعتداء في الدعاء فقال سبحانه: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأعراف:٥٥]، يعني المعتدين في الدعاء و أيضًا المعتدين في غيره، فالاعتداء لا يُحبه الله ﷻ.

فالاعتداء في الدعاء إثم، وله صور كثيرة:

فقد يدعو العبد ويعتدي في الدعاء فيزيد في أدعيته.

أو يأتي بأشياء ليست من الأدب مع الرب ﷻ، فيكونُ مانعًا من إجابة الدعاء لإثمٍ وقع فيه في الدعاء، أو لإثمٍ وقع فيه في سلوكه فإنه صح عنه ﷺ أنه قال: «**إنّ الرجل ليُحرَمُ الرزق بالذنب يصيبُه**»(٢٩)، وهذا يكون مانعًا.

أيضًا هناك شروط للدعاء من الآداب فيه، فلا بدّ من توفرها.

التعليل الثالث: أنَّ حديث النبي ﷺ في نزول الرب ﷻ آخر الليل، أو في النصف

---

(٢٨) سبق تخريجه.

(٢٩) سبق تخريجه.

الأخير من الليل، أو في الثلث الأخير من الليل على اختلاف الروايات، رَتَّبَ مسألة الدعاء على ثلاث درجات، فقال ﷺ: «**إنَّ الله يُنادي هل من داعٍ فأستجيبَ له، هل من سائلٍ فأُعْطِيَهُ، هل من مستغفر فأغفر له**».

ومغفرة الذنب أخص من إعطاء السؤال، وإعطاء السؤال أخص من إجابة الدعاء.

فلهذا رتّبها ﷺ على هذه الثلاث درجات -يعني في الحديث-، فالله ﷻ جعلها ثلاث مراتب:

١- ينادي من يدعو، والدعاء يَعُمُّ السؤال ويعمّ غيره كما أوضحت لك.

٢- أو مَن يسأل.

٣- ثُمَّ مَن يستغفر، فهذه مراتب ثلاث.

فإذًا ليس كل سؤال استغفارًا، وليس كل دعاء سؤالًا.

وهذا يعني أنَّ إجابة الدعاء التي وَعَدَ الله ﷻ بها عباده: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ۝١٨٦﴾ [البقرة:١٨٦]، هذا يَعُمُّ كل ما يحتاجه العبد في عبادته وفي دنياه، وأيضًا ما يحتاجه ثوابًا على العبادة وإعطاءً للسّؤال.

المسألة الخامسة:

إذا كان الله ﷻ يستجيب الدُّعَاء ويقضي الحاجة ويُعطِي السَّائل، فإنَّ مما ينبغي على العبد أن يَتَأَدَّبَ به أن يُعِدَّ للدّعاء عُدَّتَه وأن يجتهد في حُسْنِ المسألة.

ولهذا أَحْسَنَ أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أيّما إحسان إذْ أرشد الأمة إلى قوله: «إني لا أحمل هَمَّ الإجابة ولكن أحملُ هَمَّ الدعاء، فإذا وُفِّقْتُ للدعاء جاءت الإجابة».

وهذا من أعظم الكلام الذي قاله عمر رضي الله عنه ومن أحْسَنه؛ لأنّه لا يُدَلُّ عليه في بيانه ولا في تصويره لهذه المسألة من كلام الصحابة بمثله.

لهذا ينبغي على العبد إذا أراد أن يدعو أن يَعْلَم أنَّهُ إنَّمَا يدعو مالك الملك الذي خَلَق. الذي هذه ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:٦٧]، الذي ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ

﴿وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٥٩﴾ [الأنعام:٥٩]، الذي ﴿يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل:٦٢]، الذي ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ۝٧﴾ [طه:٧]، الذي يَطَّلعُ على خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ.

لهذا ينبغي على العبد المؤمن أن يُعِدَّ للدعاء عُدَّتَه كما قال عمر رضي الله عنه: «إني لا أحمل همّ الإجابة ولكن أحمل همّ الدعاء، فإذا وُفِّقْتُ للدعاء جاءت الإجابة».

لهذا يَحْسُن بالداعي أن يجتهد في دعائه وأن يُحَضِّرَ له، أن يَسْتَعِدَّ في تحسينه؛ لأنه سيدعو ويرفع يديه لله جل وعلا، وخاصَّةً إذا كان الدعاء في موقع من مواقع العبادة العظيمة كحال السجود إذا لم يَدْعُ بما أُثِرَ عن النبي ﷺ الذي هو جوامع الكلم في الدعاء فإنَّهُ لا بُدَّ أن يستعد ولا يدعو بإثم، أو يجتهد فيتساهل في هذا الأمر.

كذلك في موقع خطبة الجمعة، فإنّه ينبغي له أن يُعِدَّ العُدّة فيما يدعو به إذا دعا بشيءٍ لم يُؤْثَر.

وكذلك في صلاته في قنوته كل ليلة، أو في سجوده، أو في صلاة التراويح من الأئمة الذين يقنتون بالناس فإنّهم ينبغي لهم أن يعلموا أنَّ إجابة الدعاء منوطةٌ بِحُسْنِ الدعاء، فمن أحسن الدعاء رُجِيَ له الإجابة، أما أَنَّهُ يدعو بما خَطَرَ على باله ويَتَعَدّى في ذلك وهو ليس بِمُحْسِنٍ ويأتي بكلامٍ كثير ربما يكون فيه اعتداء في الدعاء وهو لا يشعر فيأثم ويأثم من خلفه، وربما لم تُستَجَبْ دعواتهم بعموم أنواع الاستجابة التي ذكرنا، فهذا مما ينبغي التّنكب عنه والبُعْد عنه.

لهذا هذه المسألة عظيمة، فالدعاء أَثَر من آثار الإيمان وبه تُسْتَمْطَرُ الرحمات من الرب جل جلاله، ولهذا أَعِدُّوا له عُدَّتَه ولا يكن المرء مُستغنيًا عن فضل الله جل جلاله.

لا بد من الإلحاح في الدعاء، الاضطرار، في أوقات الإجابة.

كلّ أحد له حاجة، فإذا أَحْسَنَ السؤال جاءت الإجابة.

أسأل الله جل جلاله أن يجعلني وإياكم ممن تُجَابُ دعواتهم وتُغْفَرَ زلّاتُهُم، إنه سبحانه جواد كريم.

قوله: «وَيَمْلِكُ كُلَّ شيءٍ، وَلا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلا غِنَى عَنِ اللهِ -تَعالَى- طَرْفَةَ عَيْنٍ،

وَمَنِ اسْتَغْنَىٰ عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ. وَاللهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَىٰ»:

●قال بعد ذلك: «**وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلاَ يَمْلِكُهُ شَيْءٌ**».

يريد بذلك أنه سبحانه وتعالىٰ هو المتَفَرِّد في أَنَّهُ يملك كل شيء.

فما من شيء إلا والله ﷻ ربّه، وهو مالكه وهو سَيِّدُه الْمُتَصَرِّف في شئونه، وكذلك هو سبحانه وتعالىٰ لا يَمْلِكُهُ شيء ولا يُؤَثِّرُ في ملكه شيء سبحانه وتعالىٰ إلا بإذنه، فهو الواحد الأحد في مُلكِه، الرّب وحده، والعباد محتاجون إليه في ذلك.

وهذه الجملة واضحة في تقرير بعض أفراد الربوبية التي تجعل العبد يُقبِل علىٰ ربه في الدعاء، فهو سبحانه يقضي الحاجات؛ لأنه يملك كلّ شيء ولا يملكه شيء سبحانه وتعالىٰ.

والعبد يدعو ربّه؛ لأنه يعلم أنَّ الله يملك كلّ شيء ولا يملكه شيء سبحانه وتعالىٰ.

وهذا يَدُلُّك علىٰ عِظَمِ شأن الرّب ﷻ، وعلىٰ أَنَّهُ هو المتفرد بتصريف الأحوال علىٰ التفصيل والإجمال.

قال بعدها: «**وَلاَ غِنَىٰ عَنِ اللهِ تَعَالىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَىٰ عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ**».

«**لاَ غِنَىٰ عَنِ اللهِ تَعَالىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ**»، يعني: أنَّ العبد في طَرْفِ عينه، وحركة عينه لا يستغني فيها عن الله ﷻ؛ لأنه إنما حرَّكَ عينه برحمة الله، وبفضله وبإمداده وبإعطائه سبحانه وتعالىٰ، فلا يستغني عن الله طرفة عين.

وهذا مأخوذ من قول النبي ﷺ: «**اللهم لا تكلني إلىٰ نفسي طَرفة عين**»[١]، وهذا إذا وكَلَهُ إلىٰ نفسه طرفة عين فمعناه أنه استغنىٰ.

قال: «**وَمَنِ اسْتَغْنَىٰ** -هذا حُكم- **عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ**»؛ لأنه استغنىٰ عن الله ﷻ «ورأىٰ أنه يَقْتَدِر وأنه ليس بحاجة إلىٰ الله ﷻ، وهذا كما صَنَعَ إبليس اللّعين فإنه استغنىٰ فكفر، وتكَبَّرَ فاستحق الكفر والخلود في النار.

«**اسْتَغْنَىٰ عَنِ اللهِ**»، «**اسْتَغْنَىٰ**» معناها: كان في غِنَىٰ وليس معنىٰ اسْتَغْنَىٰ طَلَبَ الغِنَىٰ.

---

(١) سبق تخريجه.

فاستغنى: يعني ومن كان في غِنَىً عن الله طرفة عين فقد كفر؛ لأنَّ كلمة استغنى ليس فيها الطلب.

فالأصل في السين والتاء الطلب إلا في مسائل.

ومن أهل العلم من يقول: إنَّهُ لا قاعدة في السين والتاء أنَّهَا للطلب، لكن يُقال: الأكثر في مجيئها أنَّهُ للطلب.

وقد تأتي لبيان تمكُّنْ الصفة من الموصوف، فقول الله ﷻ في سورة التغابن: ﴿وَٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ۝٦﴾ [التغابن:٦]، ﴿وَٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ﴾، يعني: غَنِيَ الله فصارت صفة الغِنَى له صفة كمال، له الغِنَى الكامل الذي لا نقص فيه من وجه من الوجوه؛ لأن زيادة المبْنَى تدل على زيادة المعنى.

وهنا في قوله: «وَمَنِ اسْتَغْنَى» يعني: ليس معناه من طلب الغِنَى، معناه كان في غِنَى.

«مَنِ اسْتَغْنَى عَنِ الله»، يعني: كان في غِنَى عن الله طرفة عين.

«فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ»، «الحَيْنِ» هنا بمعنى الهلاك لأنه صار مُتَوَعَّدًا بل صار من أهل العذاب لأنه كَفَر والعياذ بالله.

هذه كلها يريد منها الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ بيان آثار ربوبية الله ﷻ وتَعَلُّق العقل بالله سبحانه وتعالى.

«والله يَغْضَبُ وَيَرْضَى لاَ كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَى»؛ لأنَّ لها تعلّقًا بالصفات الاختيارية وبمسائل كثيرة فيما ذهب إليه أهل البدع في الصفات الاختيارية صفات الأفعال، يأتي بيانها إن شاء الله تعالى.

يريد الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الكلمة إثبات صفات الله ﷻ الفعلية الاختيارية المتعلقة بمشيئته وقدرته جل وجلاله.

وهذا هو الذي تَمَيَّزَ به أهل الحديث والأثر مخالفين في ذلك كل الفِرَق الأخرى التي لم تُثْبِتْ صفات الذات أو لم تُثْبِت صفات الأفعال الاختيارية التي تقوم بذات الرب ﷻ إذا شاء الله ﷻ ذلك، يعني: منوطة بإرادته وقدرته كما سيأتي.

وذلك أنَّ الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشعرية والماتريدية، كل هؤلاء ينفون الصفات الفعلية الاختيارية على اختلافٍ بينهم في هذا النفي.

فأراد الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُقَرِّر أنَّ منهج السلف الصالح وأنَّ عقيدة الصحابة وأئمة

الإسلام أنهم يُثبتون صفة الغضب والرِّضا على حدّ قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١].

فكما أنّه ﷻ يتكلم لا كأحدٍ من الورىٰ، ويسمع لا كأحدٍ من الورىٰ، ويُبصر لا كأحدٍ من الورىٰ، وهو ﷻ له الحياة كاملة لا كأحدٍ من الورىٰ، وله الإرادة ﷻ، وله القدرة لا كأحدٍ من الورىٰ، فكذلك هو ﷻ يُوصَفُ بأنَّ له وجهًا لا كأحدٍ من الورىٰ، وأنَّ له يدين لا كأحدٍ من الورىٰ، وأنه سبحانه وتعالىٰ مستوٍ علىٰ عرشه لا كأحدٍ من الورىٰ، وأنه ﷻ يغضب لا كأحدٍ من الورىٰ، ويريد لا كأحدٍ من الورىٰ، ويرضىٰ لا كأحدٍ من الورىٰ، ويحب لا كأحدٍ من الورىٰ، ويسخط لا كأحدٍ من الورىٰ. وهكذا في كل الصفات، فباب الصفات باب واحد كما سيأتي بيانه.

إذًا فالطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يريد بذلك أن يُقَرِّرَ هذه العقيدة، وأنَّ منهج السلف فيها كقولهم في غيرها من الصفات لا يُفَرِّقُونَ بين صفة وصفة.

ثُمَّ هاهنا مسائل:

المسألة الأولىٰ:

أنّ صفة الغضب وصفة الرِّضَىٰ من الصفات التي ذُكِرَتْ في القرآن والسنة وفي أحاديث كثيرة.

أمّا القرآن فكقوله ﷻ في الرضا: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، وقال ﷻ أيضًا في الرضا: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المجادلة:٢٢]، في غير ما آية. وقال ﷻ في الغضب: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة:٦٠]، وقال ﷻ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء:٩٣]، وقال ﷻ: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦١]، وقال: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة:٩٠]. ونحو ذلك من الآيات.

أمّا السنة فقد قال ﷺ في الرضا، في الحديث الذي فيه ذِكْرُ نعيم أهل الجنة، قال في آخره لمّا سألهم قال: «**هل أعطيتكم؟** قالوا: نعم، قال: **فإني أُحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدًا**»(٣١)، إِحْلَال الرضوان، إحلال الرضا من الله ﷻ. ونحوه في

---

(٣١) سبق تخريجه.

قوله: «**من لم يسأل الله يغضب عليه**»[٣٢]، والأحاديث في هذا الباب معروفة.

المسألة الثانية:

في قوله: «**يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ لاَ كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَىٰ**»، الغضب والرضا من الصفات التي يتّصف بها الرب ﷻ إذا شاء.

فَغَضَبُهُ سبحانه ورضاه متعلّق بمشيئته وقدرته.

الغضب يحِلُّ ثمّ يزول، والرضا يحِلُّ ثُمّ يزول، وهكذا، يعني أنَّ الغضب ليس دائمًا والرضا ليس دائمًا، وإنما هذا مُرْتَبِطٌ كجنسه في الصفات الفعلية بمشيئة الله وبقدرته.

وهذا هو الذي قَرَّرَهُ أهل الحديث والأثر وأئمة أهل السنة، واستدلوا لذلك بقول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾ [طه:٨١]، فدلَّ على أنَّ الغضب يحِلّ بعد أن لم يكن حالًا، وحُلولُهُ يَدُلُّ على أنّه متعلق بمشيئة الله ﷻ؛ لأنَّهُ ما شاء الله ﷻ كان. فإذا شاء الله أن يغضب فإنه سبحانه يغضب، وإذا شاء أن يرضى فإنه ﷻ يرضى.

وكذلك قوله ﷺ في الحديث: «**أُحل عليكم رضواني فلا أسخط بعده أبدًا**»، دلَّ على أنَّ أهل الجنّة مَنَّ عليهم ﷻ بأنه أَحَلَّ عليهم رضاه فلا يسخط بعده عليهم أبدًا، وهذا يدل على أنَّ الرضا متعلق بمشيئة الله ﷻ وإرادته وقدرته سبحانه وتعالى.

هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة في أنَّ الغضب والرضا صفات فعلية اختيارية للرّب ﷻ، ومن جنسها صفة المحبة والسَخَط، والوَلَايَة والعداوة وأشباه ذلك فإنها تختلف ومتعلقة بمشيئة الله وقدرته.

أما مذاهب المخالفين في هاتين الصفتين بخصوصهما:

-فإنَّ الجهمية ومن شابههم ممن ينفون الصفات أصلًا يجعلون الآيات والأحاديث التي فيها ذِكر الغضب أو فيها ذِكر الرضا أنَّهَا أسماء للشيء الذي سُمِّيَ غَضَبًا، يعني: العقوبة هي الغضب، والنعيم هو الرضا.

فعندهم أنَّ هذه الأشياء مخلوقات منفصلة متعلقة بمن قيل عنه: إنه غضب عليه، أو رضي الله عنه.

---

(٣٢) سبق تخريجه.

فإذا نَعَّم فهذا رضاه، يعني: نفس النعيم هو رضا الله ﷻ، ونفس العقوبة هي الغضب، وهذا مذهب الجهمية ومن شابههم.

-أما الكلابية وهم أوَّل من نفىٰ هذه الصفات لأجل نَفْيِ تَعَلُّقِهَا بمشيئة الله وقدرته وتعليلهم لذلك بأنَّ إثباتها يقتضي أنّه ﷻ محلٌّ للحوادث.

ولهذا ذهبوا إلىٰ أنَّ غضب الله ﷻ واحد، وأنَّ رضاه واحد، فغضبه عندهم قديم، من غَضِبَ عليه فإنه لا يرضىٰ عليه أبدًا، ومن رضي عنه فإنه لا يغضب عليه أبدًا.

فعندهم أنَّ غضب الله ﷻ ليس له تَعَلُّق بعمل العبد أو بعمل العبيد، وأنَّ رضاه ليس متعلقًا بعمل العبد أو بعمل العباد، وإنما هو شيءٌ واحد.

ولهذا يقولون: إنه مَنْ كان مِنْ أهل الجنة في العاقبة فإنه مَرْضِيٌّ عنه ولو كان حال عبادته للوثن، ولو كان حال زناه، شربه للخمر -يعني قبل أن يُسلم-، ومن غَضِبَ الله عليه وكانت خاتمته النار والعذاب فإنه مغضوبٌ عليه ولو في حال صلاته وخشوعه وبكائه بين يدي الله في حال إسلامه.

وهذا يعني:

١ - أَنَّهُ إبطال للصفة.

٢ - ثُمَّ أَنَّهُ لا معنىٰ حِيْنَئِذ عندهم لكتابة الحسنات للمسلم، ولكتابة السيئات علىٰ الكافر في حال إيمان الأول وكفر الثاني؛ لأنَّ الإنسان إذا أسلم فإنَّ الإسلام يَجُبُّ ما قبله، فكيف يكون مَرْضِيًّا عنه، والملائكة تكتب عليه السيئات.

ثُمَّ هذا المسلم يكون خاشعًا تُكْتَبُ له الحسنات، ثمّ تأتي الرِدَّة فيحبط عمله فيكون عندهم دائمًا في حال الغضب وأشباه ذلك.

وهذا خلاف ما دلَّت عليه الأدلة كما ذكرت لك في قوله: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ۝٨١﴾ [طه: ٨١]، «**أُحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدًا**»، وأشباه هذه الأدلة.

إذًا فعند الكلابية، وهو الذي ذهب إليه الأشعرية والماتريدية: أنَّ صفة الغضب والرضا ونحوها من الصفات أنها صفات قديمة ذاتية، يعني: أنها لا تتعلق بمشيئةٍ ولا إرادةٍ ولا قدرة بل هي قديمة، غَضِبَ وانْتَهَىٰ ورَضِيَ وانتهىٰ وليس ثَمَّ شيء يتجدّد بتعلقه بالآحاد.

المسألة الثالثة:

نقول: الذين تَأَوَّلُوا كابن كلاب ومن معه، على النحو الذي ذكرنا لك سالفًا، هم أول من أَحْدَثَ هذا المصطلح -وهو الصفات الذاتية والصفات الفعلية- وجعلوا الباب عندهم أنَّ إثبات صفات الفِعْل يعني حلول الحوادث بالرّب ﷻ، وأهل السنة والجماعة استعملوا هذا التقسيم: الصفات الذاتية والصفات الفعلية على ما دَلَّت عليه النصوص.

فَعُرِّفَت الصفات الذاتية بأكثر من تعريف وهو اجتهاد من العلماء، لكن لعل من أقربها:

- أنَّ الصفات الذاتية هي الملازمة للموصوف.
- والصفات الفعلية هي الصفات غير الملازمة للمتصف بها، غير الملازمة للذات.

ويُعْنَىٰ بالمُلَازَمَة التي لا تنفك عن الذات الموصوفة بهذه الصفة.

ففي حق الله ﷻ نقول: الوجه صفة ذات لأنه لا ينفك، فالله ﷻ متصفٌ بهذه الصفة دائمًا وأبدًا، وأنه سبحانه متصفٌ بالعظمة والكبرياء والجلال والنور وأشباه ذلك، هذه صفات ذاتية.

والقسم الثاني الصفات الفعلية، وهذه الصفات الفعلية هي غير الملازمة، يعني: التي تتعلق بمشيئة الله ﷻ وقدرته واختياره سبحانه وتعالىٰ، فليست ملازمة فإنها تكون في حال دون حال.

والصفات الفعلية:

- منها ما يكون دائمًا صفة فعلية.
- ومنها ما يكون آحاده صِفَةَ فِعْلٍ واختيار وأَصْلُهُ صفة ذات مُلازِمة.
- مثال الأول صفة الغضب والرضا فإنها متعلقة بمن يغضب عليه وبمن يرضىٰ عنه.
- ومثال الثاني الكلام لله ﷻ، فإنه سبحانه كلامه كما أنه قديم فإنه متجدد الآحاد.

والشبهة التي أوقعت الكلابية (.....)[٣٣].

لمَّا ترك الاعتزال الذي كان عليه في أوّل أمره، ذهب يبحث عن جوابٍ لأسئلة عنده قبل تركه للاعتزال، فوجد في جامعٍ في بغداد أصحاب ابن كُلَّاب يتباحثون ومنهم

(٣٣) كلام غير واضح.

من يُعَلِّم فجلس فأعجبَه كلامهم لأنهم كانوا يَرُدُّونَ على المعتزلة، فأخذ مذهب الكُلَّابِيَّة وهو المذهب الذي دَرَج عليه أصحابه -أصحاب الأشعري-، ثمّ مَرَّ عليه زمن في ذلك وصنّف في مذهبهم مصنفات، ثم نظر في قول أهل الحديث فرجع إليه فصار آخر أمره على أنّه من أهل الحديث كما هو مُقَرَّر في كتبه كـ: «الإبانة»، و«مقالات الإسلاميين»، و«رسالة أهل الثغر»، أو «رسائل أهل الثغر» وغيرها.

المقصود من هذا أنَّ هذه المدارس: الكلابية، الأشعرية، الماتريدية في هذه المباحث، مباحث الصفات رأيهم واحد وشُبْهَتُهُم في نفي الغضب والرضا والحب والبغض والعداوة وأشباه ذلك كالولاية، أنه إذا أُثْبِتَت مُتَعَلِّقَة بالمُعَيَّن فإنه يعني ذلك أنَّ يكون الله ﷻ مَحَلًّا للحوادث مَحَلًّا للمُتَغَيِّرَات، كيف؟

قال ابن كُلَّاب ومن معه: إنه إذا قلنا: إنها متغيرة متجددة، يغضب ثُمَّ يتغَيَّر فيرضى على هذا ثُمَّ يغضب على هذا ثمّ...إلخ، فمعناه أنَّ ذاته ﷻ تتغيّر.

وهذا منهم لأَنَّهُم قَعَّدُوا قاعدة، وهذا الكلام بناءً على تلك القاعدة لا يستقيم.

فلهذا وَجَبَ مناقشتهم في الأصل الذي بنوا عليه هذا النفي -هل الله محل الحوادث أو لا؟

فيُقال لهم أولًا: هٰذه الكلمة «محلّ للحوادث أو غير محل للحوادث»، هذه لماذا أتيتم بها، ولماذا قلتم هذا الكلام؟

فيقولون: إنَّا قلناه لأننا أَثْبَتْنَا وجود الرّب ﷻ، وأَنَّهُ سبحانه موجود ورَب وخالق للأشياء عن طريق ما أسموه حُلُول الأعراض، أو نظرية أو قاعدة حلول الأعراض في الأجسام.

ما معنى هذه النظرية؟ وهي التي أتى بها جهم بن صفوان رأس الجهميّة الضالّة -وقد سبق أن أوضحتها لكم مُفَصَّلًا، نختصرها في هذا المقام-، لمَّا تَفَكَّرَ جهم في الدليل على وجود الله ﷻ وعلى أنَّ هذه الأجسام مخلوقة، قال: الجسم المعين فيه صفات تَتَغَيَّر، والجسم لم يَخْتَر هذه التغيرات.

ما هذه الصفات التي تَتَغَيَّر؟

قال: الصفة.

صفة البرودة، الحرارة، صفة كثافة الجسم، امتداده وضآلته، نوعية الجسم، ارتفاعه،

انخفاضه...إلخ، فهذه أشياء لا يختارها الجسم بنفسه، بل هي حَالَّةٌ فيه.

فكونها حَلَّتْ فيه دَلَّ علىٰ أَنَّهُ هناك مُؤَثِّر جعلها تَحُلُّ في هذا الجسم.

وهذا يعني: أَنَّ الجسم مُحْتَاجٌ إلىٰ غيره؛ لأجل حلول هذه الأشياء فيه.

فإذا كان محتاجًا، فإنه إنما احتاج لمن لا يحتاج، وهو الرّب ﷻ.

فَثَبَتَ عندهم أَنَّ الجسم مخلوق من جهة هذه الأشياء التي أَسْمَوهَا حلول الأعراض في الأجسام، أو حلول الحوادث في الأجسام.

فَثَبَتَ عندهم وجود الله ﷻ، وأنّه خالق الأجسام، وأنّه هو المستغني، وأَنَّ هذه الأجسام مُحْتَاجَة مُحْدَثَة بهذا الدليل الذي هو في أصله غلط ومخالف للكتاب والسنّة، والتفكير فيه وأنّه هو دليل وجود الله ﷻ تفكير فيما لم يدل عليه نص لا من القرآن ولا من السنّة.

وإثبات وجود الله ﷻ موجود في القرآن والسنة، فَهُمْ ذهبوا عن الكتاب والسنة إلىٰ العقل فهداهم عقلهم الخاطئ إلىٰ برهان غلط من أصله، وإن ثبتت به نتيجة مؤقتة؛ لكنها فيما يترتب عليها غلط فادح.

لهذا في القرآن، الدليل علىٰ وجود الله مختلف عن هذا ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الطور: ٣٥-٣٦] هنا عندنا احتمالان:

هل خُلِقْتَ من غير شيء؟ هذا احتمال.

هل أنت الخالق لنفسك؟ هذا احتمال.

هل الإنسان هو الذي خلق السموات والأرض؟ أو تكون هذه الأشياء كلها مخلوقة.

والسَّبْر والتَّقْسِيم يعطيك النتيجة الصحيحة؛ لأَنَّهُ برهانٌ عقلي.

كذلك التفكير في الآحاد ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ ﴿٥٧﴾ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [الواقعة: ٥٧-٥٨] هذه أدلّة خلق الله ﷻ، الذي خلق فهو القادر علىٰ البعث ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الواقعة: ٥٧].

ما دليل صدق أَنَّ الله ﷻ هو الذي خلق؟

﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [الواقعة: ٥٨-٥٩] ﴿أَفَرَءَيْتُم

مَا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الواقعة:٦٣، ٦٤]، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [الواقعة:٦٨، ٦٩]، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الواقعة:٧١، ٧٢].

إذًا فتفكير الإنسان في ضعفه وأنَّ الأشياء مُسَخَّرَةٌ له، وأنَّهُ لم يَخْلُق نفسه ولم يَخْلُق ولده، وإنما جَعَلَ الله ﷻ الخلق في أتفه الأسباب وهو هذه النطفة المُحتقرة التي تُماطُ كالأذىٰ، ولكن جَعَلَ الله ﷻ فيها سرّ الخلق ليُبيِّن للإنسان أنَّهُ أعجز ما يكون عن الخلق؛ لأنَّ الله أودع في هذا الشيء المُحْتَقَر، أو في هذا الشيء الذي هو كالأذىٰ أسرار الخلق.

فإذًا البرهان علىٰ وجود الله ﷻ في كل شيء:

وفي كل شيء له آية ... تدلّ علىٰ أنَّهُ الواحد

أولئك الجهمية ذهبوا إلىٰ برهانٍ آخر فأصَّلُوا ذلك.

لمَّا أتوا إلىٰ إثبات الصفات وافَقَ جهم المعتزلة ووافَقَهُ علىٰ هذا البرهان الكلابية ووافقه عليه الأشاعرة والماتريديّة.

مثلًا الكلابية جاءوا في الصفات، في صفة الغضب والرضا -ولا نطيل في البحث-، لمّا أتوا إليها قالوا: لو أثبتنا صفة الغضب والرضا لكَانَ مَحَلًّا للحوادث.

إذًا؛ إذا كان مَحَلًّا للحوادث -هذه اللفظة لم تأت في الكتب ولا في السنة-، إذا كان مَحَلًّا للحوادث فما النتيجة؟

النتيجة: أنَّهُ يَبْطُلُ الدليل علىٰ وجود الله ﷻ، والدليل العقلي علىٰ وجود الله ﷻ هو الأصل الأصيل الذي لا يجوز أن يُتَعَرَّضَ له بشيء، وإذا كان شيء يُضْعِفُ أو يُبْطِلُ ذاك الدليل الذي هو دليل الأعراض، فإنَّهُ يجب إبطال ما يُضْعِفُهُ أو ما يُضَادُّهُ، لا أن يُبْطَلَ أصل الدليل؛ لهذا أتوا إلىٰ هذه المسألة في الغضب والرضا وقالوا: هذا معناه أنَّهُ محل للحوادث إذا كانت الأشياء بمشيئته واختياره، فَنَفَوا هذه الصفة.

فإذا أنتم أثبتم صفة الحياة، وصفة القدرة، وصفة الإرادة، وصفة السمع وصفة البصر... إلخ فكيف أثبتموها؟

قالوا: تُثْبَتُ بالدليل العقلي إمَّا بمطابقته أو بلزومه كما هو معروف في أدلتهم

للصفات التي أثبتوها.

إذًا في الحقيقة، أنَّ الذين عناهم الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**والله يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ لاَ كَأحَدٍ مِنَ الوَرَىٰ**»، أننا نُثبِت الصفة ونَنفي مماثلة الرّب ﷻ لأحدٍ من خلقه في اتصافه بهذه الصفة.

ففيها رد علىٰ الكُلَّابِيَّة والأشاعرة والماتريدية ومن نحا نحوهم من الفِرَق المختلفة.

أنا اختصرت لكم الكلام السابق، لكن تفصيله في عددٍ من الشروح التي شرحتها لكم، في الحموية، والواسطية، وقد فصَّلنا هذه المسألة؛ لأَنَّهَا مهمّة في مسألة نفي الصفات.

المسألة الرابعة:

أنَّ الذين لا يُثْبِتُونَ صفة الغضب والرضا كَصِفَةٍ فِعْلِيَّةٍ اختيارية، يَتَأَوَلُونها بإرادة الانتقام والعذاب في الغضب وإرادة الإنعام والإحسان في الرِّضَىٰ.

فيقولون: إنَّ الغضب: هو إرادة الانتقام والعذاب، فجعلوها صفة الإرادة.

الرضا: هو إرادة الإحسان والإنعام.

لماذا أَوَّلْتُمُوها إلىٰ صفة الإرادة؟ قالوا: لأنَّ صفة الإرادة صفةٌ ثابتةٌ بالعقل، فوجب رَد هذه الصفة التي لا يَصْلُحُ أن يُوصَفَ الله ﷻ بها إلىٰ ما دلَّ عليه الدليل العقلي. فصفة الإرادة نعم دلَّ عليها الدليل العقلي، هذا صحيح، كما دلَّ عليها الدليل السمعي. ولكن تَسْمِيَتُكُمْ لهذا تأويلًا هو في الحقيقة نَفْيٌ للصفة؛ لأنَّ صفة الإرادة دلَّ عليه العقل، ودلَّ عليها السمع كما عندهم، فكونكم تقولون: لا يتصف بالغضب، لا يتصف بالرضا وإنما يتصف بالإرادة، الإرادة أقسام: إرادة غضب، إرادة انتقام، إرادة إحسان، إرادة خلق... إلخ لكن هي تبقىٰ صفة إرادة.

فإذًا لمَّا أَوَّلُوا الغضب والرضا بالإرادة، فإنَّهُم ينفون صفة الغضب والرضا؛ ولهذا في الحقيقة الذي يتأول الصفة بصفة أخرىٰ ينفي الصفة، فكل مُتَأَوِّلٍ نافٍ للصفة التي يقول: إنَّهَا لا تصلح في حق الله ﷻ.

ولهذا يَدْخُلُ في نُفَاة الصفات عند السلف: الجهمية الذين ينفون جميع الصفات، والمعتزلة الذين ينفون جميع الصفات إلا ثلاث صفات، ويدخل فيه الكلابية الذين ينفون جميع الصفات إلا صفات سبعًا ومعهم الأشاعرة، ويدخل فيهم الماتريدية الذين ينفون جميع الصفات إلا

صفات ثمان، وهكذا، فمسمىٰ نُفاة الصفاة يدخل فيه كل هذه الفرق في بعض الأحيان.

وهذا في الحقيقة تَعَدٍّ علىٰ الشريعة وعلىٰ النَّص؛ لأَنَّهُم ينفون -وحاشانا من ذلك- ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ.

فهل يتجاسر مسلم علىٰ أن ينفي شيئًا وصف الله ﷻ به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ؟

فتقول لهم: الله يغضب؟ يقولون: لا يغضب. تقول: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ﴾ [النساء:٩٣].

يقولون: لم يغضب عليه وإنما أراد به الانتقام وهكذا، لكن لأجل الشُّبْهَة عندهم فإِنَّهُم يكونون من أهل البدع لعدم متابعتهم للسلف في هذه المسائل وإحداثهم لبدعة التأويل في هذه النصوص الغيبية، ولا يُكَفَّرُونَ في تأويلهم لأجل الشبهة التي عندهم.

المسألة الخامسة:

قوله هنا: «لاَ كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَىٰ»، يعني: لا كأحدٍ من الخلق، فإنَّ غضب الإنسان يناسبه ورضا الإنسان يناسبه، وغضب الرب ﷻ ورضاه ومحبة الرب ﷻ وبُغْضُهُ سبحانه وتعالىٰ، وهكذا جميع الصفات هذا بما يليق بجلاله ﷻ وعظمته.

فالصّفات تناسب الذات، صفات الإنسان تناسب ذاته الحقيرة الوضيعة -وحقيرة باعتبار ضآلته وضعفه وحاجته، وإلا فهو مُكَرَّم-، صفة الإنسان تناسب ذاته الضعيفة الفقيرة المحتاجة، وصفة الرب ﷻ تناسب ذاته الكاملة العَلَيَّة الجليلة الجميلة جل جلاله وتقدست أسماؤه.

فإذًا بيْن الصفة والصفة كما بين الذات والذات، فذات الرب ﷻ لا يمكن أن تُقَارَن ذات المخلوق بها بأي شكل من الأشكال فكذلك صفاته ﷻ لا يمكن أن تُقَارَن صفات المخلوق بها.

إذا تَبَيَّنَ ذلك فإِنَّهُ إذا أُطْلِقَ لفظ الصفة: غضب، رضا، محبة،...إلخ فإنَّ بعض الناس يأتي في ذهنه معنىً للغضب، يأتي في ذهنه معنًى للرضا؛ وذلك لأَنَّ الإنسان لم يستقبل المعاني إلا لَمَّا رأىٰ المُسَمَّيَات.

يعني: لم يفهم الشيء إلا لَمَّا رأىٰ صورةً أمامه جعلت المعنىٰ يرتبطُ في ذهنه بهذه الصورة، وإلا ففي الحقيقة هناك ثلاثة أشياء في أبواب الصفات

الشيء الأول: المعنىٰ الكلي للصفة.

ما معنىٰ المعنىٰ الكلي؟ يعني: غير المتعلق لا بالرب ﷻ، وغير المتعلق بالإنسان بالمخلوق، معنىً كلي.

هل في الحقيقة، في الحياة، هل في الوجود هناك معنىً كُلّي تراه يمشي أمامك؟

إنَّمَا المعاني الكلية من اللغة ودلالات الألفاظ من حيث المعنىٰ هذه إنما موجودة في الذهن للتَّصَوُّر.

هذا التَّصَوُّر لا يُدركه كل أحد؛ لأنَّ جمهور الخلق إنما يتَصَوَّرُونَ من المعاني بعد رؤية الصّور التي تدلهم عليها. فلا يَتَصَوَّر شيئًا لم يره؛ لأنَّهُ لا يمكن أن يتصور شيء، قدرته لا تستوعبه.

الشيء الثاني: وهو الصفة، أو هذا المعنىٰ الكلي المضاف إلىٰ الله ﷻ.

الشيء الثالث: المعنىٰ الكلي المضاف إلىٰ المخلوق المُعَيَّن.

فإذا أُضيف المعنىٰ الكلي إلىٰ المخلوق فإنَّهُ في الحقيقة لا يبقىٰ كليًّا، وإنما لا بد أن يَتَخَصَّصَ بشيء.

يَدُلُّ عليه أنك ترىٰ في السمع مثلًا، فإنَّ البعوضة لها سمع وبصر، والإنسان له سمع وبصر، هل نقول هنا: السمع والبصر هو كلي في الإنسان وفي البعوضة؟ لا، وإنما هو كُلِّي من جهة فهمك لمعنىٰ السمع ومعنىٰ البصر.

فإذا كان عندك قدرة لاستيعاب المعاني الكلية دون تأثيرٍ لما ترىٰ وما تسمع للمعاني والقواعد التي في ذهنك، فإنَّهُ يمكن أن تتصور المعاني الكلية، وإلا فإنَّهُ في الخارج، في الواقع، في الحياة، لا يوجد إلا مُخَصَّصًا.

تقول: سمع الإنسان، وبصر الإنسان، سمع المخلوق، سمع البعوض، وبصر البعوض، سمع الفيل، وبصر الفيل، سمع الوطواط، وبصر الوطواط، وهكذا... الغضب والرضا، المولود الذي وُلِدَ أليس عنده أساس من الرضا والغضب؟ يرضىٰ عن والديه فيفرح ويبتسم، ويغضب فيُعَبِّر بطريقةٍ أخرىٰ. هل تعبير الطفل في غضبه ورضاه هو

كتعبير أبيه في غضبه ورضاه؟

لا، بل الإنسان في نفسه لمَّا كان طفلًا فإنَّهُ يُعَبِّرُ عن غضبه ورضاه بشيء، وإذا صار شابًّا يُعَبِّرُ عن غضبه ورضاه بشيء، وإذا صار كهلًا وشيخًا فإنَّهُ يُعَبِّرُ عن رضاه وغضبه بشيء.

وهذا يدلّك علىٰ أنَّ هذه المعاني لا يمكن أن تُنْفَىٰ عن الله ﷻ وهذه الصفات باعتبار النظر للمخلوق؛ لأنَّ المخلوقات تختلف في حياتها وتختلف في آثار الغضب والرضا، وكيف يغضب ومتىٰ يغضب ...إلخ

فإذا كان المخلوق يختلف، فالله ﷻ له المثل الأعلىٰ والصفات العليا.

وهذه قاعدة مهمة تستمسك بها في الرد علىٰ المتأولين للصفات والخائضين في عموم الغيبيات، فاستمسك بها وادرسها شيئًا فشيئًا فإنَّها مهمة.

لهذا نقول: إنَّ الذين يقولون الغضب والرضا هو الإرادة نَفَوا الصفة ونَفْيُهُم لهذه الصفة لأجل اتصاف المخلوق بها هذا تَعَدٍّ علىٰ النص، وأيضًا جَهْل بالعقليات علىٰ الحقيقة.



الدرس الثامن والثلاثون:

حب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

٩٣- وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَلَا نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ[٣٤]، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ[٣٥]، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❑ قوله: «وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ولاَ نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحدٍ مِنْهُم، ولاَ نَتبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُم، ونُبْغِضُ مَن يُبْغِضُهُم، وَبِغَيْرِ الخَيْرِ يَذْكُرُهُم، ولا نَذْكُرُهُم إلاَّ بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُم دينٌ وإِيمانٌ وإِحْسَانٌ، وبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ»:

● يشير الشيخ رَحِمَهُ اللهُ إلى الرد على الروافض والنواصب، وقد أثنى الله على الصحابة هو ورسوله، ورضي عنهم، ووعدهم الحسنى، كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠]، وقال تعالى:

---

(٣٤) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ولاَ نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحدٍ مِنْهُم»:

● أي: لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم، فندعي لهم العصمة كما تقول الشيعة في علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيره من أئمتهم.

(٣٥) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «ولاَ نَتبَرأ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُم»:

● أي: كما فعلت الرافضة، فعندهم لا ولاء إلا ببراء؛ أي: لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وأهل السنة يوالونهم جميعًا، وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف لا بالهوى والتعصب.

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح:٢٩]، إلىٰ آخر السورة، وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال:٧٢]، إلىٰ آخر السورة، وقال تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[٣٦] [الحديد:١٠]، وقال تعالىٰ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر:٨-١٠].

وهذه الآيات تتضمن الثناء علىٰ المهاجرين والأنصار، وعلىٰ الذين جاءوا من بعدهم، يستغفرون لهم، ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غلًّا لهم، وتتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء، فمن كان في قلبه غِلٌّ للذين آمنوا، ولم يستغفر لهم، لا يستحق في الفيء نصيبًا، بنص القرآن.

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبدالرحمن بن عوف شيءٌ، فسَبه خالد، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا أحدًا من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبًا، ما أدرك مَدَّ أحدهم ولا نَصِيفه**»[٣٧] [٣٨]، انفرد مسلم بذكر سبِّ خالد لعبدالرحمن، دون البخاري.

---

(٣٦) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (٦٦٢/٧) من «مجموع الفتاوىٰ».

(٣٧) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

صحيح مُسْلِم (٢٧٣/٢).

(٣٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٧٣)، ومُسْلِم (٢٥٤١)، واللفظ له، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فالنبي ﷺ يقول لخالد ونحوه: «**لا تسبوا أصحابي**»؛ يعني: عبدالرحمن وأمثاله؛ لأن عبدالرحمن ونحوه هم السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرضوان، فهم أفضل وأخص بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، وبعد مصالحة النبي ﷺ أهل مكة، ومنهم خالد بن الوليد، وهؤلاء أسبق ممن تأخر إسلامهم إلىٰ فتح مكة، وسموا الطلقاء، منهم أبو سفيان وابناه يزيد ومعاوية.

والمقصود: أنه نهىٰ من له صحبة آخرًا أن يَسُبَّ من له صحبة أولًا؛ لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يمكن أن يشركوهم فيه، حتىٰ لو أنفق أحدهم مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه.

فإذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحديبية، وإن كان قبل فتح مكة، فكيف حال من ليس من الصحابة بحالٍ مع الصحابة؟! رضي الله عنهم أجمعين.

والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم، وكانوا أكثر من ألف وأربع مئة، وقيل: إن السابقين الأولين من صلىٰ إلىٰ القبلتين، وهذا ضعيف[٣٩]، فإن الصلاة إلىٰ القبلة المنسوخة ليس بمجرده فضيلة؛ لأن النسخ ليس من فعلهم، ولم يدل علىٰ التفضيل به دليل شرعي، كما دل علىٰ التفضيل بالسبق إلىٰ الإنفاق والجهاد والمبايعة التي كانت تحت الشجرة.

وأما ما يروىٰ عن النبي ﷺ أنه قال: «**أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم**»[٤٠]، فهو حديث ضعيف، قال البزار: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وليس هو في كتب الحديث المعتمدة.

وفي «صحيح مسلم» عن جابر، قال: قيل لعائشة رضي الله عنها: إن ناسًا يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ حتىٰ أبا بكر وعمر! فقالت: وما تعجبون من هذا! انقطع عنهم العمل، فأحب الله أن لا يقطع عنهم الأجر[٤١].

---

(٣٩) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (ص ٣٩٨) وما بعدها (ج٤) من «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية.

(٤٠) أورده الفتني في «تذكرة الموضوعات» (٧١٣/١)، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» بلفظ: «أصحابي في أمتي مثل النجوم» (٦٠/١)، وقال العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة» برقم (٥٨): «موضوع».

(٤١) ذكره ابن تيمية في منهاج السنة (٢١/٢، ٢٢)،وعزاه -أيضًا- لمُسْلِم. ولم أقف عليه في مُسْلِم

وروىٰ ابن بَطَّة بإسناد صحيح، عن ابن عباس، أنه قال: «لا تسبوا أصحاب محمد، فلمقام أحدهم ساعة -يعني مع النبي ﷺ- خيرٌ من عمل أحدكم أربعين سنة»(٤٢)، وفي رواية وكيع: «خير من عبادة أحدكم عُمُرَه»(٤٣).

وفي «الصحيحين» من حديث عمران بن حصين وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»(٤٤)، قال عمران: فلا أدري أَذَكَر بَعد قرنه قرنين أو ثلاثة، الحديث.

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»(٤٥) وقال تعالىٰ: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾[التوبة:١١٧]، الآيات.

ولقد صدق عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، في وصفهم، حيث قال: «إن الله تعالىٰ نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون علىٰ دينه، فما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئًا فهو عند الله سيِّيء»(٤٦).

وفي رواية: «وقد رأىٰ أصحاب محمد جميعًا أن يستخلفوا أبا بكر»(٤٧)، وتقدم قول ابن مسعود: من كان منكم مستنًّا فليستنَّ بمن قد مات... إلخ، عند قول الشيخ: «ونتبع السنة والجماعة».

ولا في كتب المتون.

(٤٢) أَخرَجَه أَحْمَدُ بن حنبل في «فضائل الصحابة» (٢٠)، من قول ابن عمر رضي الله عنهما موقوفًا، ولم أقف عليه من قول ابن عباس رضي الله عنهما، بهذا اللفظ.

(٤٣) أَخرَجَه ابْنُ مَاجَه (١٦٢)، وأَحْمَدُ بن حنبل في «فضائل الصحابة» (١٥)، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه»، من قول ابن عمر رضي الله عنهما موقوفًا.

(٤٤) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٥٠)، ومُسْلِم (٢٥٣٥)، بلفظ: «خير أمتي»، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٤٥) أَخرَجَه مُسْلِم (٢٤٩٦)، وأَبو دَاوُد (٤٦٥٣)، واللفظ له، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤٦) أَخرَجَه أَحْمَدُ (٣٧٩/١)، واللفظ له، والطَّبَرَانِيّ (٨٥٨٢)، من كلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٥٣٠).

(٤٧) أَخرَجَه الحاكم (٨٣/٣)، وأَحْمَدُ بن حنبل في «فضائل الصحابة» (٣٦٧/١)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فمن أضل ممن يكون في قلبه غلّ لخيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالىٰ بعد النبيين، بل قد فَضَلَتْهُمُ اليهود والنصارىٰ بخصلة، قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسىٰ، وقيل للنصارىٰ: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب عيسىٰ، وقيل للرافضة: من شرّ أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد!! لم يستثنوا منهم إلا القليل، وفيمن سبُّوهم من هو خير ممن استثنوهم بأضعاف مضاعفة.

وقوله: «**ولا نُفْرِطُ في حب أحد منهم**»؛ أي: لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم، كما تفعل الشيعة، فنكون من المعتدين، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء:١٧١]. وقوله: «**ولا نتبرأ من أحد منهم**»، كما فعلت الرافضة! فعندهم لا ولاء إلا ببراء؛ أي: لا يتولىٰ أهل البيت حتىٰ يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما!! وأهل السنة يوالونهم كلهم، ويُنزِلونهم منازلهم التي يستحقونها، بالعدل والإنصاف، لا بالهوىٰ والتعصب، فإن ذلك كله من البغي الذي هو مجاوزة الحد، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱخۡتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ [الجاثية:١٧]، وهذا معنىٰ قول من قال من السلف: الشهادة بدعة، والبراءة بدعة.

يُروىٰ ذلك عن جماعة من السلف، من الصحابة والتابعين، منهم: أبو سعيد الخدري، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، والضحاك، وغيرهم.

ومعنىٰ الشهادة: أن يشهد علىٰ معيَّن من المسلمين أنه من أهل النار، أو أنه كافر، بدون العلم بما ختم الله له به.

وقوله: «وَحُبُّهُم دينٌ وإيمانٌ وإِحْسَانٌ»؛ لأنه امتثال لأمر الله فيما تقدم من النصوص.

وروىٰ الترمذي عن عبدالله بن مغفل، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضًا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فبيغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذىٰ الله، ومن آذىٰ الله فيوشك أن يأخذه**»[٤٨].

وتسمية حُبِّ الصحابة إيمانًا مُشكِل علىٰ الشيخ رحمه الله؛ لأن الحب عمل القلب،

---

(٤٨) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٨٦٢)، وأَحْمَدُ (٥/٥٤)، من حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة» برقم (٢٩٠١).

وليس هو التصديق، فيكون العمل داخلًا في مسمى الإيمان.

وقد تقدم في كلامه: «أن الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان»، ولم يجعل العمل داخلًا في مسمى الإيمان، وهذا هو المعروف من مذهب أبي حنيفة، إلا أن تكون هذه التسمية مجازًا.

وقوله: «**وبغضهم كفر ونفاق وطغيان**» تقدم الكلام في تكفير أهل البدع، وهذا الكفر نظير الكفر المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، وقد تقدم الكلام في ذلك.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاكُ:

❑ قوله: «**وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ**»:

●نحن أهل السنة نحب أصحاب رسول الله ﷺ، والصحابي هو: «من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام»، هذا هو أحسن ما ضبط به الصحابي. وعلى هذا فالصحابة متفاوتون في صحبتهم للنبي ﷺ، وأعظمهم حظًّا من هذه الصحبة هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وهو الذي جاء النص في القرآن على صحبته ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠].

وهذا الحب للصحابة هو ثمرة الإيمان بفضلهم، وأنهم خير الناس، وقد جاءت النصوص من الكتاب والسنة في الدلالة على فضلهم، يقول الله تعالى عنهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة:١٠٠]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال:٧٢] إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾﴾ [الأنفال:٧٤]، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ

فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح:١٨]، وقال تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [الفتح:٢٩] إلىٰ آخر السورة، ومن السنة ما جاء في الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم**»[٤٩] وفي الحديث الآخر: «**خير أمتي القرن الذي بعثت فيه**»[٥٠] وهم أصحاب الرسول ﷺ، وقال ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»[٥١].

ومن ذلك قوله ﷺ: «**لعل الله اطلع علىٰ أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[٥٢] ومن ذلك قوله ﷺ في أهل بيعة الرضوان: «**لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة**»[٥٣] وجاءت نصوص تدل علىٰ فضل أعيان منهم؛ كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وبقية العشرة المبشرين بالجنة، والحسن والحسين، وثابت بن قيس بن شمَّاس، وعكاشة بن محصن، وغيرهم.

فالأدلة علىٰ فضلهم منها ما هو عام في جنس الصحابة، ومنها ما هو أخص من ذلك، ومن الأدلة علىٰ فضلهم وتفاضلهم قوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ﴾ [الحديد:١٠]، والمراد بالفتح: صلح الحديبية الذي عقده الرسول ﷺ مع المشركين بمكة في السنة السادسة من الهجرة، سماه الله فتحًا؛ لأن هذا الصلح صارت عاقبته خيرًا للإسلام وأهله.

وفيها تصريح بنفي التساوي: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾[الحديد:١٠]، ثم تصريح بالتفوق والفضل، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ﴾[الحديد:١٠]، وهم من أسلم بعد صلح الحديبية، والذين أسلموا بعد الصلح وقبل فتح مكة أفضل ممن أسلم

---

(٤٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٦٥٢)، ومُسْلِم (٢٥٣٣)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥٠) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٥٧) من حديث عمران رضي الله عنه وله شاهد بلفظه، أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٥٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٧٣)، ومُسْلِم (٢٥٤١)، وغيرهما من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٥٢) سبق تخريجه.

(٥٣) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٤٩٦)، وأَبُو دَاوُد (٤٦٥٣)، من حديث جابر رضي الله عنه.

يوم فتح مكة، وهم المعروفون بالطلقاء.

وأحسن ما قيل في بيان المراد بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، الذين ذكرهم بقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة:١٠٠]: أنهم الذين أنفقوا وقاتلوا قبل صلح الحديبية، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم؛ وصلح الحديبية حدٌّ فاصل بين مرحلتين، ونوعين من المسلمين.

وقيل: المراد بالسابقين هم من صلىٰ إلىٰ القبلتين، وهذا قول ضعيف؛ لأنه لا دليل علىٰ تخصيص من صلىٰ إلىٰ القبلتين، ثم كل من صلىٰ إلىٰ القبلة المشروعة فقد أطاع الله، لكن من قال ذلك لاحظ أن من صلىٰ إلىٰ القبلتين لا بد أن يكون متقدم الإسلام.

ولكن هذا يخرج من مات قبل نسخ القبلة الأولىٰ، وهو من السابقين قطعًا، ويخرج من أسلم بعد نسخ استقبال بيت المقدس، ونسخ الاستقبال كان في السنة الثانية، فإنه قد ثبت أن النبي ﷺ بعدما هاجر «صلىٰ إلىٰ بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرًا». فهذا لا يصلح ضابطًا للسبق.

وقد اختلف الناس في أصحاب الرسول ﷺ إلىٰ ثلاث طوائف طرفان ووسط، فغلا فيهم أو في بعضهم قوم، وجفا فيهم آخرون، وتوسط فيهم أهل السنة والجماعة، فأهل السنة وسط في أصحاب رسول الله ﷺ بين الرافضة والخوارج؛ فالخوارج والنواصب مع الروافض علىٰ طرفي نقيض، فالروافض يبغضون أصحاب رسول الله ﷺ، ويسبونهم ويخصون أبا بكر وعمر بمزيد من السب، ويغلظون فيه، فيبغضون الصحابة عمومًا، ولا يستثنون منهم إلا القليل، وفي المقابل يغلون في أهل البيت، ولا سيما في علي وذريته من فاطمة رضي الله عنهم، فمن الروافض من يكفر الصحابة، ومنهم من يفسقهم، فجمعوا بين ضلالتين: ضلالة العداوة والبغضاء لجمهور الصحابة، وضلالة التعصب والغلو في آل البيت.

وأما الخوارج فضلالهم في أصحاب الرسول ﷺ حيث كَفَّروا عليًّا وعثمان وأصحاب الجمل وأهل التحكيم، فنصبوا العداوة لأفضلَ أهل بيتِ الرسول ﷺ علي رضي الله عنه، وكذلك من تبعهم من النواصب الذين يؤذون أهل البيت ويسبونهم بدوافع سياسية.

وأهل السنة والجماعة بين ذلك يحبون أصحاب الرسول ﷺ، ويتولونهم جميعًا،

وينزلونهم منازلهم، ويعرفون لكلٍّ فضله عمومًا وخصوصًا، ويتبرءون من ضلالة الروافض، والخوارج، والنواصب.

فأهل السنة والجماعة وسط بين الفرق في جميع مسائل الدين، كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»، فقال: «هم الوسط في فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم.

فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى، بين أهل التعطيل الجهمية، وبين أهل التمثيل المشبهة.

وهم وسط في باب أفعال الله بين القدرية والجبرية.

وفي باب وعيد الله بين المرجئة وبين الوعيدية: من القدرية وغيرهم.

وفي باب الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة، وبين المرجئة والجهمية.

وفي أصحاب رسول الله بين الروافض وبين الخوارج».

والطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ أتى بالعبادات المتضمنة لمعتقد ومنهج أهل السنة والجماعة في أصحاب رسول الله ﷺ، حيث قال: «**وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ**» وحب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، هو من الحب في الله، والحب في الله واجب لكل المسلمين؛ فكل من آمن بالله ورسوله تجب محبته على قدر ما يعرف به من الإيمان والتقوى والعمل الصالح، وأحق الناس من ذلك الواجب هم أصحاب الرسول ﷺ؛ لما خصهم الله به من فضيلة صحبتهم للرسول ﷺ التي لا يشركهم فيها أحد ممن جاء بعدهم.

وقوله: «**وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ**»: الإفراط: الغلو وتجاوز الحد، والواجب الاعتدال والتوسط بعدم الإفراط والتفريط، فكل انحراف فإنه يعود إلى أحد الأمرين: إما انحراف بإفراط وتجاوز وغلو، أو تفريط وتقصير وجفاء، وكلاهما انحراف عن الصراط، والحق ما وافق الصراط المستقيم.

وقوله: «**وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ**»: ولا نتبرأ من أحد منهم كما تفعل الروافض أو الخوارج؛ بل نواليهم جميعًا، وعند الرافضة مقولة: «لا ولاء إلا ببراء» فلا يكون الإنسان عندهم مواليًا لأهل بيت الرسول إلا إذا تبرأ من أبي بكر وعمر، فعندهم أن من والى أبا

بكر وعمر؛ فقد أبغض عليًّا، ومن أبغض عليًّا فهو ناصبي.

نعم من أبغض عليًّا فهو ناصبي هذا صحيح، لكن زعمهم: أن من والىٰ أبا بكر وعمر فقد أبغض عليًّا هذا عين الباطل؛ بل أهل السنة يوالون الصحابة عمومًا، ويعرفون لهم فضلهم، وينزلونهم منازلهم، فلا يتبرءون من أحد منهم.

والتبري يتضمن: التخلي عنهم، وكراهتهم ومعاداتهم.

وقوله: «**وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ**»: هذا تأكيد لقوله: «**وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ**»، فلا نفرط في حب أحد منهم خلافًا للرافضة، ولا نبغض أحدًا منهم خلافًا للخوارج والروافض والنواصب؛ بل لا بد أن نبغض من يبغضهم، فيجب بغض الرافضة والخوارج لضلالاتهم وبدعهم وبغضهم أصحاب الرسول ﷺ.

وقوله: «**وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ**»: كما تفعل الرافضة؛ فإنهم يذكرون الصحابة بالسب والذم واللعن والتنقص وأنواع الطعن، وكما تفعل الخوارج بتكفيرهم.

لكن أشقىٰ الناس في هذا هم الرافضة، فهم شر طوائف الأمة علىٰ الإطلاق، فجمعوا إلىٰ أصولهم الكفرية البدعية بعض أصول الطوائف الأخرىٰ، فدخل عليهم مذهب الاعتزال فصاروا رافضة ومعتزلة في آن واحد، وهم الأصل في نشوء الغلو في القبور في هذه الأمة، فهم أصحاب بناء المشاهد والقباب علىٰ القبور علىٰ معظميهم ممن يعدونهم في أئمتهم أو في عظمائهم، فدينهم يقوم علىٰ الشرك، والغلو.

وقوله: «**وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ**»: فنذكرهم بصحبتهم للرسول ﷺ، وفضائلهم، وأعمالهم الصالحة، كالهجرة، والنصرة، ويدخل في ذلك الكف عن مساويهم، وما وقع بينهم مما هو من لوازم البشرية، سواء كان اختلافًا جماعيًّا كما حصل في عهد علي رضي الله عنه، أو كان خلافًا فرديًّا، كالذي حدث بين خالد بن الوليد رضي الله عنه وبين عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فقد كان بينهم شيء؛ فسبَّ خالدٌ عبدَ الرحمن، فقال النبي ﷺ لخالد: «**لا تسبوا أصحابي**»[٥٤] يريد النبي ﷺ عبدالرحمن بن عوف، وأمثاله من السابقين الأولين، وخالد بن الوليد ممن أسلم بعد الفتح، أي: صلح الحديبية.

فمن منهج أهل السنة والجماعة الإمساك عما جرىٰ بين الصحابة، فلا يجعلونهم

---

(٥٤) سبق تخريجه.

موضع كلام وقيل وقال، فإن هذا يوغر الصدور، ويسبب سوء ظن بالصحابة رضي الله عنهم، واقرأ العبارات الحكيمة الدقيقة لشيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية» في قوله: «ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم، وألسنتهم لأصحاب محمد ﷺ -إلىٰ أن قال:- ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها: ما هو كذب، ومنها: ما قد زيد فيه ونقص وغُيِّر عن وجهه، والصحيح منه: هم فيه معذورون؛ إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون: وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره؛ بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتىٰ إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ: «**إنهم خير القرون**»(٥٥)، «**وإن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهبًا ممن بعدهم**»(٥٦). ثم إذا كان قد صدر عن أحدهم ذنب، فيكون قد تاب منه، أو أتىٰ بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ الذين هم أحق الناس بشفاعته، أو ابْتُلي ببلاء في الدنيا كُفِّر به عنه؛ فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين؛ فإن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور لهم». وهذا رصين جدير بالحفظ.

وقوله: «**وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ**»: هذا تأكيد لما قاله أولًا، فحب الصحابة من الدين، قال النبي ﷺ «**آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار**»(٥٧)، فإذا كان هذا في الأنصار فالمهاجرون من باب أولىٰ؛ لأنهم في جملتهم أفضل من الأنصار.

فإذا كان الحب في الله والبغض في الله أوثق عرىٰ الإيمان، ومن أسباب ذوق طعم

---

(٥٥) أَخرَجَه مُسْلِم (٢١٢/٢٥٣٣)، وغيره من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٥٦) سبق تخريجه.

(٥٧) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٧)، ومُسْلِم (٧٤)، من حديث أنس رضي الله عنه.

الإيمان وحلاوته، فمن أفضل وأكمل وأعظم ذلك هو حب الصحابة رضي الله عنهم.

وقوله: «**وَحُبُّ الصَّحَابَةِ دِينٌ وَإِيمَانٌ**»: يَرِدُ على ما تقدم من تفسيره للإيمان؛ لأن الحب عمل قلبي، فمن قال: الإيمان هو: تصديق القلب وإقرار اللسان، أو قال: هو تصديق القلب، أو قال: هو المعرفة، فموجَب قوله أن أعمال القلوب فضلًا عن أعمال الجوارح لا تدخل في مسمى الإيمان، فهذا الكلام يعارض تعريفه للإيمان؛ إلا أن تكون هذه العبارة على وجه المجاز؛ فإن المرجئة يقولون: إطلاق اسم الإيمان على الأعمال كما في النصوص المصرحة بذلك من باب المجاز، كقوله ﷺ: «**الإيمان بضع وستون شعبة**»(٥٨) وعلى كل حال فما قال الطحاوي في شأن الصحابة كلام حق عظيم رصين، بيَّن فيه مذهب أهل السنة والجماعة في أصحاب الرسول ﷺ اعتقادًا وعملًا.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-»:

●أصحاب: جمع صاحب، والصحابي هو: الذي لقي الرسول ﷺ وهو مؤمن به ومات على ذلك، فإن آمن به ولم يلقه فليس بصحابي، ولو كان معاصرًا للنبي ﷺ كالنجاشي، وكذلك يشترط الإيمان به والموت على ذلك، فبمجرد الردة والموت عليها تبطل الصحبة وسائر الأعمال.

وصحابة رسول الله ﷺ هم أفضل القرون والأمم بعد الأنبياء والرسل؛ وذلك لأنهم أدركوا المصطفى عليه الصلاة والسلام وآمنوا به وجاهدوا معه، وتلقوا عنه العلم، وأحبهم النبي ﷺ واختارهم الله لنبيه أصحابًا.

والله يقول: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:١٨]، وقال سبحانه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ

(٥٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٩)، بلفظ: «ستون»، ومُسْلِم (٣٥)، بلفظ: «سبعون»، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

والصحابة أفضل القرون؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»[٥٩] فهم خير القرون بفضل صحبتهم للنبي عليه الصلاة والسلام، فحبهم إيمان، وبغضهم نفاق، قال تعالىٰ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩].

فالواجب علىٰ المسلمين عمومًا حب الصحابة جميعًا، بنص الآية؛ لمحبة الله ﷻ لهم، ولمحبة النبي ﷺ؛ ولأنهم جاهدوا في سبيل الله، ونشروا الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، وآزروا الرسول وآمنوا به واتبعوا النور الذي أُنزل معه، هذه عقيدة أهل السنة والجماعة.

فالله لما ذكر المهاجرين والأنصار في سورة «الحشر»، قال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الحشر: ٨ -١٠]

فهذا موقف المسلمين من صحابة رسول الله عليه الصلاة والسلام، يستغفرون لهم، ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم بغضًا للصحابة، وكذلك آل بيت الرسول فلهم حق القرابة وحق الإيمان، ومذهب أهل السنة والجماعة: موالاة أهل بيت النبي عليه الصلاة والسلام.

وأما النواصب: فيوالون الصحابة، ويبغضون أهل بيت النبي عليه الصلاة والسلام؛ ولذلك سُموا بالنواصب؛ لنصبهم العداوة لأهل بيت النبي عليه الصلاة والسلام.

والروافض: علىٰ العكس، والوا أهل البيت بزعمهم، وأبغضوا الصحابة، ويلعنونهم

(٥٩) أَخرَجه البُخَارِيّ (٢٦٥٢)، ومُسْلِم (٢٥٣٣)، بلفظ «خير أمتي» من حديث عبد الله رضي الله عنه.

ويكفرونهم ويذمونهم.

والصحابة يتفاضلون، فأفضلهم الخلفاء الراشدون الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، رضي الله عن الجميع، الذين قال فيهم النبي عليه الصلاة والسلام: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»[٦٠].

ثم باقي العشرة المبشرين بالجنة وهم: أبو عبيدة عامر بن الجراح، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وعبدالرحمن بن عوف، رضي الله عنهم.

ثم أهل بدر ثم أهل بيعة الرضوان، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:١٨].

ثم الذين آمنوا وجاهدوا قبل الفتح، فهم أفضل من الصحابة الذين آمنوا وجاهدوا بعد الفتح، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠] والمراد بالفتح: صلح الحديبية.

ثم المهاجرون عمومًا، ثم الأنصار؛ لأن الله قدّم المهاجرين على الأنصار في القرآن، قال سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة:١٠٠]، وقال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر:٨] وهؤلاء هم المهاجرون.

ثم قال سبحانه في الأنصار: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر:٩].

فقدّم المهاجرين وأعمالهم على الأنصار وأعمالهم، مما دل على أن المهاجرين أفضل؛ لأنهم تركوا أوطانهم وأموالهم وهاجروا في سبيل الله، فدل على صدق إيمانهم.

فجميع الصحابة يجب حبهم وموالاتهم، ولا نتدخل فيما حصل بينهم من حروب، فما

---

(٦٠) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٦٠٧)، والتِّرْمِذيّ (٢٦٧٦)، وابْنُ مَاجَه (٤٢)، واللفظ له، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه»، برقم (٤٠).

حصل بينهم من الحروب فبتأويل منهم، فهم مجتهدون، فمن أصاب منهم فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد، وكذلك عندهم من الحسنات والفضائل العظيمة التي تُكفِّر ما يقع من الخطأ من بعضهم.

فالواجب علىٰ المسلمين الترضّي عنهم، وطلب العذر لهم، والدفاع عنهم، **فمذهب أهل السنة والجماعة**: أنهم لا يتدخلون فيما شجر بين الصحابة ﷺ؛ لما لهم من الفضل والسابقة؛ ولقوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»[٦١] لفضلهم، فمن تدخل فيما حصل بين الصحابة وصار في قلبه شيء، فهذا زنديق، فأما من قال: نتدخل فيما حصل بين الصحابة من باب البحث، فهذا خطر عظيم ولا يجوز؛ ولذلك لما سُئل عمر بن عبدالعزيز عما حصل بين الصحابة قال: «**أولئك قوم طهّر الله أيدينا من دمائهم، فيجب أن نطهر ألسنتنا من أعراضهم**».

وقال عليه الصلاة والسلام: «**هل أنتم تاركوا لي أصحابي؟**» فلا نتدخل فيما حصل بين الصحابة، وهذا مقتضىٰ الإيمان، ومن مقتضىٰ النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولعامة المسلمين وخاصتهم.

❑ قوله: «وَلاَ نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحدٍ مِنْهُم»:

●الإفراط: الغلو؛ أي: لا نغلو في حب أحد منهم، كما غلت الرافضة في حب علي رضي الله عنه علىٰ زعمهم، وإلا فالظاهر أنهم لا يحبونه ولا يحبون المسلمين عمومًا، فغلوا فيه حتىٰ قال بعضهم: إن عليًا هو الله، وذلك في زمن علي رضي الله عنه، فخدَّ لهم الأخاديد وأحرقهم بالنار غيرةً لله ﷻ. فالغلو ممنوع، سواء في الصحابة أو غيرهم، قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة:٧٧]، والنبي ﷺ يقول: «**إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو**»[٦٢].

---

(٦١) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٧٣)، ومُسْلِم (٢٥٤١)، واللفظ له، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٦٢) أَخرَجَه النَّسَائِيّ (٣٠٥٧)، وابنُ مَاجَه (٣٠٢٩)، وأَحْمَدُ (٢١٥/١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه».

فنحن نحب أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولكن لا نغلو فيهم حتىٰ نجعلهم شركاء لله وندعوهم من دون الله، كما تفعل الرافضة والقبوريون، فليس هذا حبًّا للصحابة، فحبهم باتباعهم والاقتداء بهم والترضِّي عليهم.

❑ قوله: «ولاَ نتَبَرأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُم»:

●في هذا إشارة إلىٰ الرافضة الذين يتبرءون من الصحابة، وخاصة أبا بكر، وعمر، وعثمان، بل يكفِّرون كثيرًا من الصحابة، هذا من التفريط، فلا نُفرّط في حبهم؛ لأن التفريط هو ترك محبتهم.

❑ قوله: «ونُبْغِضُ مَن يُبْغِضُهُم»:

●من يبغض الصحابة فإنه يبغض الدين؛ لأنهم هم حَمَلة الإسلام وأتباع المصطفىٰ عليه الصلاة والسلام، فمن أبغضهم فقد أبغض الإسلام؛ فهذا دليل علىٰ أنه ليس في قلوب هؤلاء إيمان، وفيه دليل علىٰ أنهم لا يحبون الإسلام.

❑ قوله: «وَبِغَيْرِ الخَيْرِ يَذْكُرُهُم، ولا نَذْكُرُهُم إلاَّ بِخَيْرٍ»:

●علىٰ ما سبق، فلا يجوز الخوض فيما حصل بينهم، بل يجب الإمساك عن ذلك وأن لا يُذكروا إلا بخير.

❑ قوله: «وَحُبُّهُم دينٌ وإِيمانٌ وإِحْسَانٌ، وبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ»:

●هذا أصل عظيم يجب علىٰ المسلمين معرفته، وهو محبة الصحابة وتقديرهم؛ لأن ذلك من الإيمان، وبغضهم أو بغض أحد منهم من الكفر والنفاق؛ ولأن حبهم من حب النبي ﷺ وبغضهم من بغض النبي ﷺ.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رسُولِ الله -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَلاَ نُفْرِطُ في حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُم؛ وَلاَ نَتبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُم، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم، وَبِغَيْرِ الخَيْرِ يَذْكُرُهُم، ولا نَذْكُرُهُم إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُم دِينٌ وإِيمَانٌ وإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغْيَانٌ»:

●هذه الجملة من المسائل العظيمة لتعلّقها بخير الخلق من هذه الأمة وهم صحابة رسول الله ﷺ.

والكلام في الصحابة صار عقيدةً في حُبِّهِم وبُغْضِ من يُبْغِضُهُم لقيام طوائف من أهل

البدع والضلال في شأن الصحابة بما يخالف الدلائل من القرآن والسنة التي أوجبت حُبَّهم ونُصْرَتَهُم والذبَّ عنهم رضي الله عنهم أجمعين، وذكَرتْ عدالتهم وفضلهم وسابقتهم.

فخالف في ذلك من خالف من الخوارج والصابئة والرافضة من الخوارج والناصبة والرافضة وطوائف في شأن الصحابة جميعًا أو في شأن بعض الصحابة.

فكان منهج أهل السنة والجماعة وعقيدتهم أن يُثنَىٰ علىٰ جميع الصحابة، وأن نُحِبَّ أصحاب رسول الله ﷺ جميعًا الحب الشرعي الذي ليس فيه إفراط بالتجاوز عن الحد المأذون به والغلو، وليس فيه تفريط بذم بعضهم، أو سب بعضهم، أو أن يكون ثَمَّ تَبَرُّؤ من بعضهم أو أن لا تُثْبَت العدالة لهم.

فلا بد في حبّهم من الاعتدال، فلا غلو ولا تفريط في الحب بسلب بعض ما يَجِبُ لهم مما يُحَبُّونَ فيه، إذ الواجب أن يُحَبَّ جميع الصحابة علىٰ مجموع أعمالهم، فهم خيرة هذه الأمة، وهم خير الناس بعد رسول الله ﷺ.

وحب الصحابة رضوان الله عليهم والموقف من الصحابة وعقيدة المسلم في صحابة رسول الله ﷺ صارت عقيدة لمُخَالَفَتِهَا اعتقاد الضالين في هذا الباب.

ويمكن أن نُفَرِّع الكلام في مسائل:

المسألة الأولىٰ:

صحابة رسول الله ﷺ: هم من صَحِبَ رسول الله ﷺ بِلُقِيِّهِ ولو ساعةً مؤمنًا به ومات علىٰ ذلك.

أو يقال: الصاحب والصحابي: من لَقِيَ النبي ﷺ ولو ساعة مؤمنًا به ومات علىٰ ذلك، والصحابة هم الذين صحبوا رسول الله ﷺ.

ولكن هذا اللُّقِي الوارد في التعريف يختلف:

- منهم من صَحِبَهُ والتقىٰ به مدة طويلة.
- ومنهم من قَلَّ ذلك.
- ومنهم من تقدّم.
- ومنهم من تأخر.

وهذا يُبيِّنُ لك أنَّ نوع الصحبة وقَدْر الصُّحْبَة يختلف فيه الناس ويختلف فيه الصحابة فليسوا على مرتبة واحدة كما سيأتي.

والصحابة كلهم أثنى الله ﷻ عليهم بدون استثناء وأثنى عليهم رسوله ﷺ، فقال ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح:٢٩]، إلى أن قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح:٢٩]، وقال ﷻ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة:١٠٠]، وكذلك قوله ﷻ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، حتى سُمِّيَت هذه البيعة بيعةَ الرضوان؛ لأنَّ الله رَضِيَ ما عملوه، رَضِيَ بَيْعَتَهُم فَسُمِّيَت بيعة الرضوان، ومنها -أيضًا- قول النبي ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»[٦٣] كذلك قوله ﷺ كما في «الصحيحين»: «**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفس محمد بيده فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه**»[٦٤] وقال -أيضًا- ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠]، والآيات في فضل الصحابة بِمُجمَلِهِم في أنواعٍ من الدلالات والأحاديث كثيرة جدًّا وصُنفت مصنفات في ذلك.

وهذه الآيات والأحاديث تفيد في شأن الصحابة أمورًا:

الأول: أنَّ الصحابِيَّ إذا مات على الإيمان فإنَّهُ موعودٌ بالمغفرة والرضوان.

الثاني: أنَّ الصحابة كلهم عدول لتعديل الله ﷻ لهم وثنائه عليهم.

ومعنى العدالة هنا: أنَّهم عُدولٌ في دينهم وفيما يروون وينقلون من الشريعة، وأنَّ ما حَصَلَ من بعضهم من اجتهاد، فإنَّهُ لا يقدح عدالتَهم ولا يُنْقِصُهَا، لِمُضِيِّ ثناء الله ﷻ عليهم مطلقًا.

الثالث: أنَّ سبَّ الصحابة ينافي ما دَلَّت عليه الأدلة من الثناء عليهم، وهو منهيٌّ

---

(٦٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٦٥٢)، ومُسْلِم (٢٥٣٣)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦٤) سبق تخريجه.

عنه بالنَّص؛ فلذلك أفادت هذه الآيات حُرْمَة سبِّ الصحابة كما سيأتي تفصيل الكلام علىٰ ذلك إن شاء الله.

الرابع: أنَّ الآيات دلَّت علىٰ أنَّ الصحابة يتفاوتون في المنزلة وفي المرتبة، وأنَّهُم ليسوا علىٰ درجة واحدة.

المسألة الثانية:

حب الصحابة فرض وواجب وهو من الموالاة الواجبة للصحابة، وهذا الحب يقتضي أشياء:

الأول: قيام المودة في القلب لهم.

الثاني: الثناء عليهم بكل موضع يُذْكَرُونَ فيه والترضي عنهم.

الثالث: أن لا يَحْمِلَ أفعالهم إلا علىٰ الخير فكلُّهُم يريد وجه الله ﷻ.

الرابع: أن يَذُبَّ عنهم؛ لأنَّ مِنْ مقتضىٰ المحبة والولاية؛ بل من معنىٰ المحبة والولاية النُّصْرَة؛ أَنْ يَنْصُرَهُم إذا ذُكِرُوا بغير الخير، أو انتقص منهم منتقص، أو شَكَّكَ في صدقهم أو عدالتهم أحد، فإنَّهُ واجبٌ أن يُنْتَصَرَ لهم رضي الله عنهم.

ولذا توَسَّطَ أهل السنة والجماعة في الحب بين طرفين: بين طرف المُفْرِطِين، وطرف المتبَرِّئين.

أما الغلاة والمُفَرِّطُون في الحب: فهم الذين جعلوا بعض الصحابة لهم خصائص الإلهية، كما فعل طائفة مع علي رضي الله عنه، وكما فعل طائفة مع أبي بكر، أو غلو بما هو دون الإلهية بأن يجعلوا هذا الحب يقتضي انتقاص غيرهم، فيُحِبُّ أبا بكر وينتقص عليًّا، أو يحبّ عليًّا رضي الله عنهما وينتقص أبا بكر، هذا إفراط وغلو.

فالوسط هو طريقة الصحابة وأهل السنة، فإنَّ الحب يقتضي موالاة الجميع وأن لا يَغْلُوَ المسلم في أي صحابي، بل يُحِبُّهُم ويَوَدُّهُم ويذكرهم بالخير ولا يجعل لهم شيئًا من خصائص الإلهية.

بل أجمع أهل العلم أنَّ من ادَّعىٰ في صحابي أنَّ له شيئًا من خصائص الإله، أو أنَّهُ يُدْعَىٰ ويُسْأَل، كما يُعْتَقَد في علي رضي الله عنه ونحوه؛ فإنَّهُ كافر بالله العظيم.

وهذا الغلو وقع فيه كثير في الأمة بعد ذلك؛ فأُقِيْمَت المزارات والمشاهد والقبور والقباب

علىٰ قبور الصحابة، كقبر أبي أيوبٍ الأنصاري قرب أسطنبول، وكقبر أبي عبيدة بن الجراح في الأردن، وكقبر عدد من الصحابة كعلي والحسن والحسين، إلىٰ آخره في أمصارٍ مختلفة.

فجعلوا قبورهم من فَرْط المحبة أوثانًا يأتون فيسألون ويدعون ويستغيثون ويتقربون للصحابة، وهذا إفراط وليس هو الحب المأذون به، بل هذا حبٌّ معه الشرك المُحَقَّق؛ إذا وصل إلىٰ سؤال الميت ودعائه والتقرب إليه.

وفي المقابل: يكون فِعْلُ طائفةٍ ضالة أخرىٰ تتبرأ من الصحابة جميعًا، كفعل الزنادقة، أو تتبرأ من أكثر الصحابة كفعل الرافضة والخوارج، أو تتبرأ من طائفة من الصحابة كفعل النواصب ومن شابههم. فهؤلاء تبرءوا.

ومنهم من يعتقد أَنَّهُ لا حُبَّ ولا ولاء إلا بِبَرَاء؛ يعني: لا يصلح حب صحابي وولاء صحابي إلا بالتبرؤ ممن ضَادَّه؛ فيجعلون في ذلك أنَّ حب علي رضي الله عنه والولاء لعلي والحسن والحسين يقتضي بُغْضَ أبي بكر، وبُغْضَ عمر، وبُغْضَ عثمان، ومن سلب هؤلاء حقهم، كفعل الرافضة عليهم من الله ما يستحقون.

لهذا كان مُعْتَقَد أهل السنة والجماعة في هذا: أنَّ التبرؤ من الصحابة واعتقاد أَنَّهُ لا موالاة إلا بالبراءة أنَّ هذا ضلالٌ وقد يوصل إلىٰ الكفر، كما سيأتي في المسألة إن شاء الله.

لذا قال بعدها: «**وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم، وَبِغَيْرِ الخَيْرِ يَذْكُرُهُم**» وهذا من مقتضىٰ المحبة الوَسَط، ودين الله وسط بين الغالي والجافي، فإننا مَنْ ذَكَرَهُم بخير أحببناه ومن ذَكَرَهُمْ بغير الخير أبغضناه؛ لأنَّ من مقتضىٰ المحبة والولاية أن يُحَبَّ من يُحِبُّهُم، وأن يُبْغَضَ من يُبْغِضُهُم.

المسألة الثالثة:

أصحاب رسول الله ﷺ علىٰ مراتب، يختلفون في منزلتهم.

١ - فأعظم الصحابة وأرفع الصحابة العشرة الذين بُشِّرُوا بالجنة في مكانٍ واحد، وهم الذين يشتهر عند الناس أنهم العشرة المبشرون بالجنة.

والذين بَشَّرَهُم النبي ﷺ بالجنة أكثر من عشرة، عددهم كثير من الصحابة، ولكن خُصَّ هؤلاء بفضلٍ؛ لأَنَّهُم بَشَّرَهُم ﷺ بالجنة في مكان واحد، وفي حديثٍ واحد ساقَهُم ﷺ: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في**

الحنة، وسعد في الجنة...»[٦٥] إلىٰ آخر العشرة.

فهؤلاء هم أفضل الصحابة وترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الذِّكْر؛ لأنَّ النبي ﷺ رَتَّبَهُم كترتيبهم في الفضل، فأبو بكر أفضل، ويليه عمر، ثم يليه عثمان، ثم يليه علي إلىٰ آخره.

٢ - يلي هؤلاء المهاجرون -أعني جنس المهاجرين- الذين أسلموا في مكة وتقدم إسلامهم وصبروا مع رسول الله ﷺ وصابَرُوا حتىٰ هاجروا.

٣ - ثُمَّ الذين شهدوا بدرًا من المهاجرين والأنصار فهم يلونهم في الفضل.

٤ - ثُمَّ جنس الأنصار الذين سبقوا وأثنىٰ الله عليهم بقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة:١٠٠]، والمراد بالسَّبْق هنا: السبق إلىٰ الإيمان به ﷺ، وتصديق رسالته، والجهاد معه، فهذا هو السَّبْق الذي له الفضل العظيم.

٥ - ثُمَّ بعد ذلك يليهم من أسلم قبل الفتح، ويُقْصَد بالفتح هنا: صلح الحديبية، أو فتح مكة وهو الذي جاء فيه قول الله ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠]، فالذي أسلم وآمن وأنفق وجاهد من قبل صلح الحديبية، أو من قبل فتح مكة فإنَّهُ أفضل ممن بعدهم.

ولذلك يُقَالُ لكثيرٍ من الصحابة: مُسْلِمَة الفتح؛ يعني: الذين أسلموا بعد فتح مكة.

وهؤلاء -وهم الفئة الأخيرة-: مَنْ أَسْلَمَ مِنْ بعد الفتح إلىٰ عام الوفود، ثُمَّ بعد ذلك دخل الناس في دين الله أفواجًا؛ يعني: السنة التاسعة والعاشرة حتىٰ حَجَّ النبي ﷺ، هؤلاء هم أقل الصحابة منزلة.

وهذا الترتيب لِما دلَّت عليه الأدلة من التفضيل، والمراد بهذا التفضيل الجنس؛ يعني: جنس هذه الطائفة علىٰ جنس هذه الطائفة؛ يعني: التفضيل في الظاهر باعتبار الجنس، فقد يكون في بعض الطبقات من هو أفضل ممن قبله.

وهذا من حيث التَّنْظير لا من حيث التَّطْبيق؛ لأنَّنا لا نعلم دليلًا يَدُلُّ علىٰ أنَّ فلانًا من المتأخرين أفضل من فلان من المتقدمين، أو أنَّ فلانًا من الأنصار أفضل من فلان من المهاجرين، لكنه من حيث الجنس فُضِّلَ ما فَضَّلَتْهُ الأدلة أو ما دَلَّت الأدلة علىٰ تفضيله

---

(٦٥) سبق تخريجه.

جِنْسًا، لكن حديث النبي ﷺ في المفاضلة بين عبدالرحمن بن عوف وخالد بن الوليد ظاهر، وعبدالرحمن بن عوف من العشرة المبشرين بالجنة، وهؤلاء هم أفضل الصحابة، هؤلاء فَضْلُهُم بأعيانِهِم ظاهر، وأهل بدر -أيضًا- قد يدخلون في أنَّ فضلهم بأعيانِهِم، لكن الكلام على الجنس مع الجنس.

ولمَّا وَقَعَ خالدٌ في مَسَبَّةِ عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهما؛ قال النبي ﷺ: «لا تسبوا أصحابي» إلى آخر الحديث، فخَصَّ المُتَقَدِّم باسم الصُّحْبَة، فَكَأَنَّ الذي أسلم من بعد الفتح وقاتل لِقِصَرِ إسلامه وقِصَر صحبته للنبي ﷺ وقِلَّةِ نُصْرَتِهِ بالنسبة إلى من قبله، كأَنَّهُ صارَ تَحْقِيقُ اسم الصحبة عليه ليس كتحقيق من كان قبله، بل هذا هو الواقع؛ ولهذا خَصَّ النبي ﷺ السابقين باسم الأصحاب دون غيرهم مع اشتراك من أسلم بعد ذلك باسم الأصحاب؛ ولكن لأجل طول الصُّحْبَة صار عبدالرحمن بن عوف، وسُلِبَ الاسم عن خالد بن الوليد؛ لأجل هذه الحيثية، وإلا فالكل صاحب للنبي ﷺ، وهذا فيه تخصيص بالاسم لأجل مزيد الفضل وتَحَقُّق الصفة اللازمة في مقتضى الصحبة.

المسألة الرابعة:

الصحابة رضوان الله عليهم بشر يُصيبون ويُخطئون ويجتهدون فيما يجتهدون فيه، وربما وافق بعضُهُم الصواب، وربما لم يوافق الصواب.

لهذا الواجب على المؤمن من مُقْتَضَى المحبة والنُّصْرَة أن يحمِلَ جميع أعمال الصحابة على إرادة الخير والدِّيْن، وحب الله ﷻ، وحب رسوله ﷺ، وأنَّ ما اجتهدوا فيه:

- إما أن يكون لهم فيه الأجران إذا أصابوا.
- وإما أن يكون لهم فيه الأجر الواحد إذا أخطئوا.

وكُلُّ عَمَلٍ لهم مما اجتهدوا فيه حتى القتال فإنَّهُ مَعْفُوٌّ عنهم فيه؛ لأَنَّهُم مجتهدون، فلا نَحْمِلُ أحدًا من الصحابة على إرادة الدنيا المحضة -يعني: فيما اجتهدوا فيه من القتال- وإنما نحملهم على أَنَّهُم أرادوا الحق واجتهدوا فيه، فمن مُصيبٍ ومن مخطئ.

ولهذا كان الصحابة وهم يتقاتلون يُحِبُّ بعضهم بعضًا، ولا يتباغضون كما أَبْغَضَ

طائفة منهم من جاء بعد ذلك من أهل البدع، فلم يكن أَحَدُهُمْ يَذُمُّ الآخر ذَمًّا يقدح في دينه، أو يقدح في عدالته، وإنما بين من يُصَوِّبُ نفسه ويُخَطِّئُ غَيْرَهْ، وبين من يعتزل أو يُثْنِي على الجميع وأشباه ذلك.

وهذا هو الواجب في أننا نحمل أفعالهم على الحق والهدى، وإن كان بعضهم يكونُ أصوبَ من بعض، أو بعضهم يكون مصيبًا والآخر مخطئًا.

وما جرى من الصحابة من الشِّجَار فيما اجتهدوا فيه والقتال، أو ما اجتهد فيه الصحابة في المسائل العملية في علاقته مع بعض الصحابة الآخرين، فهذا لا يُبْحَثُ فيه، وإنما يُذْكَرُونَ بالخير، ونعتمد على الأصل الأصيل وهو أنَّ الله ﷻ أثنى عليهم، وخاصَّةَ أهل بيعة الرضوان الذين أنزل الله ﷻ فيهم قوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، وكانوا إذ ذاك بين ألف وأربع مئة وألف وخمس مئة قد رضي الله عنهم وأرضاهم.

المسألة الخامسة:

سَبُّ الصحابة تَبَرُّؤٌ منهم، وإذا سَبَّ بعضًا فهو تَبَرُّؤٌ ممن سب أو بَعْضُ تَبَرُّؤٍ ممن سب؛ لأنَّ حقيقة السبّ عدم الرضا عمَّن سُبَّ، وكُرْه ما فَعَل، وإلا فإنَّ الراضي يحمد ويُثْنِي، والمُبْغِض هو الذي يسب ويتبرأ؛ لهذا نهى النبي ﷺ عن سب الصحابة فقال: «**لا تسبّوا أصحابي**» وهذا يقتضي التحريم، فكل سَبٍّ للصحابة محرم، وأَكَّدَّ ذلك ﷺ بقوله: «**من سبَّ أصحابي فقد آذاني**»، وأذيته ﷺ محرمة وكبيرة، وكذلك إيذاء الصحابة، فقد قال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝٥٨﴾ [الأحزاب:٥٨]، وإيذاء الصحابي احتمالٌ للإثم المُبِيْن، وهذا دخولٌ في المحرّمات الشديدة.

ومعنى السَّب: أن يَشْتُم بِلَعْنٍ، أو يَتَنَقَّص، أو يطعن في عدالتهم، أو في دينهم، أو أن يتنقصهم بنوعٍ من أنواع التنقص عمَّا وصفهم الله ﷻ به، وهذا يختلف بأنواع:

- فقد يشتم بعض الصحابة، فهذا سب.

- قد يَتَنَقَّص من جهةٍ دينية.
- وقد يَتَنَقَّص من جهة دنيوية لا تُنْقِصُ من عدالته.

مثلًا في الجهة الدينية أن يقول: إنَّهُ لم يكن مؤمنًا مُصَدِّقًا، كان فيه نفاق. أو أن يقول عن الصحابة: كان فيهم قلة علم، أو بعضهم فيه قلة دِيَانَة، أو كان فيهم شَرَه على المال، أو حب للمناصب، أو كان في بعضهم رغبة في النساء، جاهدوا لأجل النساء، أَكْثَروا من النساء تلذذًا في الدنيا، هم طُلَّابُ دنيا. إمَّا في وصفهم جميعًا أو في وصف بعضهم.

هذه أمثلة لأنواع السب والقدح الذي قد يرجع إلىٰ قدحٍ في دينهم، وقد يرجع إلىٰ تنقصٍ لهم في عدالتهم وما أشبه ذلك.

وسَبُّ الصحابة رضوان الله عليهم كما أَنَّهُ مُحَرَّم، قد اختلف العلماء في هل يكون كفرًا، أم لا يصل إلىٰ الكفر؟

وكما ذكرتُ لك؛ فإنَّ السَّبَّ مورِدُهُ البُغْض؛ لأَنَّهُ إذا أَبْغَضَ مُطْلَقًا، أو أَبْغَضَ في جزئية فإنه يَسُب، فإنَّ السَبَّ مورده البُغْض، ينشأ البغض والكراهة ثم ينطلق اللسان -والعياذ بالله- بالسب.

لهذا الطحاوي هنا قال في آخر الكلام: «وَبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغْيَانٌ»

فيقصد بالكفر هنا الكفر الأصغر ليس الكفر الأكبر -وهو الذي حمله عليه شارح الطحاوية- أو ما يشمل القسمين، قد يكون كفرًا أكبر وقد يكون أصغر، والنفاق قد يكون نفاقًا أكبر وقد يكون نفاقًا أصغر بحسب الحال، ويأتي تفصيل الكلام في ذلك.

والإمام أَحْمَدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعلماء السلف لهم في تكفير من سَبِّ الصحابة روايتان:

الرّواية الأولىٰ: يَكْفُر، وسَبَبُ تكْفِيرِه: أَنَّ سَبَّهُ طعنٌ في دين وعدالة الصحابي، وهذا رَدٌّ لثناء الله ﷻ عليهم في القرآن، فرجع إذًا تكفير السابِّ إلىٰ أَنَّهُ رَدَّ ثناء الله ﷻ في القرآن، والثناء من النبي عليهم في السنة.

والرواية الثانية: أَنَّهُ لا يكفر الكفر الأكبر، وذلك لأَنَّ مَسَبَّة مَنْ سَبَّ الصحابة من الفِرَق دَخَلَهُ التأويل ودَخَلَهُ أمر الدنيا والاعتقادات المختلفة.

والقول الأول هو المنقول عن السلف بكثرة، فإنَّ جمعًا من السلف من الأئمة نَصُّوا علىٰ أنَّ من سَبَّ وشَتَمَ أبا بكر وعمر فهو كافر، وعلىٰ أنَّ من شَتَمَ الصحابة وسبَّهُم فهو زنديق، بل قيل للإمام أَحْمَدُ -كما في رواية أبي طالبٍ: فلانٌ يشتم عثمان، قال: ذاك زنديق. وأشباه هذا.

وهذا هو الأكثر عن السلف؛ لأنَّ شَتْم الصاحب تكذيبٌ للثناء، أو رد للثناء، سواءٌ كان شتمه لأجلِ تأويلٍ عَقَدِي أو لأجل دنيا.

وقد فَصَّلَ في بحث السَّبْ ابنُ تيمية في آخر كتابه «الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول»، وذكر الروايات والأقوال في ذلك ثم عَقَدَ فصلًا في تفصيل القول في الساب. وما فَصَّلَ به حَسَن، وما يدور كلامه عليه رَحِمَهُ اللهُ وأجزل له المثوبة أَنَّهُ يُرْجِعُ السَّبُّ إلىٰ أحوال:

فتارَةً يكون كفرًا أكبر، وتارةً يكون محرمًا ونفاقًا، ولا يتفق الحال؛ يعني: ليس السَبُّ علىٰ حالٍ واحدة.

فيكون للسّاب مراتب أو أحوال:

الحالة الأولىٰ: أن يَسُبَّ جميع الصحابة بدون استثناء ولا يَتَوَلَّىٰ أحدًا منهم، فهذا كفر بالإجماع، يَسُبُّ جميع الصحابة، هذا فعل الزنادقة والمادِّيين والملاحدة الذين يقدحون في كل الصحابة، فيقول: هؤلاء الصحابة جميعًا لا يفهمون، هؤلاء طلاب دنيا، بدون تفصيل، كل الصحابة ولا يستثني أحدًا.

فمن سَبَّ جميع الصحابة أو تَنَقَّصَ جميع الصحابة بدون استثناء، تقول له: أتستثني أحدًا؟ فلا يستثني أحدًا، فلا شك أنَّ هذه زندقة، ولا تصدر من قلبٍ يحب الله ﷻ ويحب رسوله، ويحب الكتاب والسنة، ومن نقل السنة وجاهد في الله حق جهاده.

الحالة الثانية: أن يَسُبَّ أكثر الصحابة تَغَيُّظًا من فِعْلِهِم، كالغيظ الذي أصاب مَنْ عَدَّ نفسه من الشيعة وهو من الرافضة، أو نحوهم ممن سَبُّوا أكثر الصحابة الذين خالفوا -كما يزعمون- خالفوا عليًّا، أو لم ينتصروا لعلي، وأثبتوا الولاية لأبي بكر وعمر ثم عثمان، وأشباه ذلك فيَسُبُّونَهُمْ تَغَيُّظًا وحَنَقًا عليهم واعتقادًا فيهم.

فهؤلاء؛ أكثر السلف على تكفيرهم، ونَصَّ الإمام مالك على أنَّ من سَبَّ طائفة من الصحابة تَغَيُّظًا؛ يعني: غيظًا من موقفهم في الدين، فإنَّهم كفار لقول الله ﷻ في آية سورة الفتح: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، فالذي يكون في قلبه غَيْظ ويَغْتَاظ مِنَ الصحابة ألحقه الله ﷻ بالكفار، واستدلَّ بها مالك رَحِمَهُ اللهُ -إمام دار الهجرة- على أَنَّ من سَبَّهُم أو سَبَّ طائفة منهم تَغَيُّظًا فهو كافر، وهذا صحيحٌ ظاهِر.

الحالة الثالثة: أن يَسُبَّ بعض الصحابة لا تَغَيُّظًا، ولكن لأجل عدم ظهور حُسْن أفعاله، مثلًا يقول:

هؤلاء بعض الصحابة فيهم قلة علم، أو فيهم جشع، أو هذا ما يفهم، أو فيه حب للدنيا، أو نحو ذلك؛ فهذا ليس بكفر، وإنما هذا محرم لأنه مَسَبَّة وهو مخالفٌ لمقتضى الوَلَايَة.

وهذا هو الذي يُحْمَلُ عليه كلام من قال من السلف: إنَّ سابَّ الصحابة أو من سَبَّ بعض الصحابة لا يكفر، فيُحْمَل على أنَّ نوع السب هو أَنَّهُ انْتَقَصَ فيما لا يظهر لَهُ وَجْهُه؛ إمَّا في -مثل ما ذكرت- نقص علم أو رغبة في دنيا أو نحو ذلك، ولا يُعَمِّم، وإنما قد يتناول واحد أو اثنين أو أكثر بمثل هذا.

وهذه المسائل؛ كونه يَقِلُّ عِلْمُهُ أو يقول يحب الدنيا، هذا ليس طعنًا في عدالته لأنَّ قلة العلم ليست طعنًا في العدالة، وحب الدنيا بما لا يؤثر في الدين ليس طعنًا في العدالة - العدالة يعني الثقة والدين والأمانة-، وإنما هذا انتقاص وتَجَرُّؤ عليهم بما لا يجوز فعله، ويخالِفُ مقتضى المحبة.

هذا هو الذي يصدق عليه أَنَّهُ لا يدخل في الكفر فهو محرم؛ لأنه ليس فيه رد لقول الله ﷻ ولكن فيه سوء أدب وانتقاص ودخولٌ في المسبة.

والواجب في أمثال هؤلاء أن يُعَزَّرُوا؛ وذلك لِدَرْءِ شَرِّهِم والمحافظة على مقتضى الثناء من الله ﷻ على صحابة نبيه ﷺ.

الحالة الرابعة: أن ينتقص الصحابي أو أن يَسُبَّهُ لاعتقادٍ يعتقده في أَنَّ فِعْلَهُ الذي فَعَلَ ليس بالصواب، وهذا في مثل ما وقع في مقتل عثمان وفِعْل علي ﵄ وفِعْل معاوية ونحو ذلك، فقد يأتي ويَنْتَقِص البعض؛ لأَنَّهُ يرىٰ أَنَّهُ في هذا الموقف بذاته أَنَّهُ كان يجب عليه أن يفعل كذا، لماذا لم يفعل كذا، وهذا يدل علىٰ أَنَّهُ فَعَلَ كذا، وهذا أيضًا أخف من الذي قبله لأنه متعلق بفرد وبحالة.

وهذا محرمٌ أيضًا، وهل يُعَزَّر في مثل هذه الحال أو لا يُعَزَّر؟

هذا فيه خلاف، ولا شك أَنَّ قوله وفِعْلَه فيما فَعَل دُخُولٌ في المسبّة والانتقاص وهذا محرم ودون الدخول في رَدِّ ثناء الله ﷻ أو في انْتِقَاصٍ عام، إنما هذا يجب في حقه التوبة إلىٰ الله ﷻ والإنكار عليه.

وهل يُعَزَّر أو لا؟ اختلف العلماء في مقتضىٰ التَّعْزِيْر، التَّعْزِيْر المقصود به التَّعْزِيْر بالجلد أو بالقتل، أما التَّعْزِيْر بالقول والرَّد عليه وانتقاصه. هذا واجب.

المسألة السادسة:

في قول الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: «**وَحُبُّهُم دِينٌ وإيمَانٌ وإحْسَانٌ**»:

أولًا: حبُّ الصحابة دين: لأَنَّ الله ﷻ أثنىٰ عليهم، وتصديق خبر الله ﷻ وانعقاد الوَلَاية لا شك أَنَّ هذا دين، بل من أعظم الدين.

والصحابة اجتمع ذلك في حقهم من ناحيتين:

الناحية الأولىٰ: أَنَّ الله عَقَدَ الوَلَاية بين المؤمنين فقال: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، ومعنىٰ الوَلَاية: المحبة والنصرة، وأعظم المؤمنين إيمانًا هم صحابة رسول الله ﷺ فلهم من الوَلَاية والمحبة والنصرة أعلاها، كذلك قال الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر: ١٠]، فأثنىٰ علىٰ هؤلاء لأجل اتِّصَافِهِم بالدين ولا شك أَنَّ حب الصحابة من هذه الجهة دين.

الناحية الثانية: أَنَّ تصديق خبر الله ﷻ فيما أثنىٰ الله به عليهم في آياتٍ كثيرة، سواءٌ ما أثنىٰ به علىٰ المهاجرين والأنصار كجنس، أو ما أثنىٰ به علىٰ أهل بيعة الرضوان،

أو ما أثنىٰ به علىٰ السابقين، أو ما أثنىٰ به علىٰ جميع مَنْ مَعَ النبي ﷺ ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح:٢٩]، هذا يشمل الجميع، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ هؤلاء حُبُّهُم لثناء الله ﷻ وتصديق خبر الله هذا لا شك أَنَّهُ دين، وقال الله ﷻ في آخر سورة الفتح: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ۝٢٩﴾ [الفتح:٢٩].

وحرف الجر في قول الله ﷻ: ﴿مِنْهُم﴾، «مِنْ» هذه: أهل السنة والجماعة؛ بل أهل السنة -الذين يخالفون الرافضة والخوارج- يجعلون «مِنْ» هنا بَيَانِيَّة لبيان الجنس. والآخرون من الرافضة يجعلونها تبعيضية، وهي لبيان الجنس.

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، لو لم يقل ﴿مِنْهُم﴾، لصارت تشمل كل مؤمن عَمِلَ الصالحات، وهذا يدخل فيه أجناس التابعين وتبع التابعين ومن وَلِيَهُم إلىٰ يوم القيامة، فأراد تخصيص جنس الصحابة بهذا الفضل وهو الوعد بالمغفرة والأجر العظيم، فقال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ليس علىٰ الإطلاق ﴿مِنْهُم﴾، يعني مِنَ الصحابة مِنَ الذين مع محمد ﴿مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ۝٢٩﴾ [الفتح:٢٩].

وليست «مِنْ» هاهنا تبعيضية لأَنَّها لا تنطبق عليها شروط التبعيض في هذا الموطن وإنما فسَّرَهَا بأنها تبعيضية الرافضة ومن شابههم، وهو الموجود في تفاسيرهم، يريدون أن يكون هذا الوعد لبعض الصحابة لا لكل الصحابة.

و«مِنْ» هنا لبيان الجنس وليست لبيان وليست للتبعيض كقولك: الكتاب من ورق، هذا لبيان جنسه أو ما شابه ذلك.

أما التبعيض فهذا لا يكون في الوصف، يكون الثاني بعض الأول.

وهنا جاء وعدًا بالوصف فقال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، فلا يكون التبعيض في مثل هذا السياق.

لهذا كان عامة بل كان كل مفسري السلف والأئمة علىٰ أنَّ «من» هنا لبيان الجنس لاتفاق آخر الآية مع أول الآية.

ثانيًا: أن حبهم إيمان: لأَنَّهُ واجبٌ أَوجَبَهُ الله ﷻ، وما أَوجَبَهُ الله ﷻ فهو من شُعَبِ الإيمان، فَحُبُّ الصحابة إيمان، والنبي ﷺ نَصَّ في بعض الصحابة علىٰ أَنَّهُ إِيمان بقوله: «آية الإيمان حُبُّ الأنصار، وآية النفاق بُغْضُ الأنصار»(٦٦).

---

(٦٦) سبق تخريجه.

ثالثًا: أنّ حبَّهم إحْسَانٌ: لأنَّهُ يدل علىٰ أنَّ المُحِبَّ لهم مُحْسِن في دينه وأتىٰ بما يجب عليه وما يتقرب به إلىٰ ربه من أنواع إحسانه وصِدْقِهِ في دينه.

فبالطبع: «وَحُبُّهُم دِينٌ وإيمَانٌ وإحْسَانٌ» كل هذه تتبعض، ليست شيئًا واحدًا، فالناس في حب الصحابة يختلفون، وأجرهم علىٰ قدر كثرة محبتهم ونصرتهم وفقههم لفضائلهم.

المسألة السابعة:

في قول الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ «**وَبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغْيَانٌ**»:

أولًا: بُغْضُ الصحابة كُفر:

أ - فإذا كان البُغْضُ للدين أو للغيظ كما فَصَّلْنَا فيكون الكفر هنا كفرًا أكبر.

ب - وإذا كان البُغْض لأجل الدنيا -كما قد تَتَنَاوَل النُّفُوسُ الكَرَاهَةَ والبُغْضَ لِأَجْلِ الدنيا- فهذا كفرٌ أصغر ولا يصل إلىٰ الكفر الأكبر، ولهذا قال النبي ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم أعناق بعض**»(٦٧).

وكون بعض الصحابة قاتل بعضًا آخر، هذا فيه دخول في خصال الكفار، لهذا قال: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا**»، ولا شك أنَّهُ قد يكون الباعث علىٰ ذلك البغض والكره لأنَّ القتال يكون معه ما في النفس؛ لكن مع تقاتل الصحابة فإنَّ بعضهم لم يَسُبَّ بعضًا يعني بلسانه والنفس قد يوجد فيها ما لا يسلم منه البشر.

فإذًا الكفر هنا قد يكون كفرًا أصغر وقد يكون كفرًا أكبر بحسب نوع البغض.

ثانيًا: بُغْضُ الصَّحابة نِفَاقٌ: لأنَّ آية النفاق أن يُبغِضَ من نقل هذا الدين وحفظ الإسلام في الناس وجاهد في الله حق الجهاد وهم صحابة رسول الله ﷺ.

والمنافقون في عهده ﷺ كانوا يُبْغِضُونَ الصحابة ويَتَوَلَّونَ الكفار، ووصفهم الله ﷻ في ذلك بقوله: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].

والنفاق هنا:

أ - قد يكون نفاقًا أكبر اعتقاديًا بحسب حال البُغْض.

ب - وقد يكون نفاقًا عمليًا بحسب نوع البغض وعدم المحبة.

(٦٧) أخرَجه البُخَارِيّ (١٢١)، ومُسْلِم (٦٥)، من حديث جرير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا.

ثالثًا: بغض الصَّحابة طُغْيَانٌ: يعني: أنَّ بُغْضَهُم طغيان، طَغَىٰ فيه صاحبه وجاوَزَ الأمر؛ فالله ﷻ أَمَرَ بِحُبِّهِم أو أَمَرَ بِمُوَالاتِهِم، وهذا معناهُ أَنَّهُ أَمْرٌ بِحُبِّهِم، وأثنىٰ علىٰ من تَرَضَّىٰ عنهم واستغفر لهم ولم يكن في قلبه غِلٌّ لهم، وهذا معناه أنَّ الذي خالَفَ ذلك قد طَغَىٰ وتجاوز الحد في ذلك.

المسألة الثامنة:

العلماء صَنَّفُوا في الصحابة مُصَنفَات في بيان ما يجب لهم وفي الثناء عليهم وذكر أخبارهم وسيرتهم، ولا شك أنَّ الدّفاع عن الصحابة والتأليف في ذلك مِن الجهاد، وخاصَّةً في الأزمنة التي يكثر فيها أو يوجد فيها من يقدح في الصحابة أو في بعضهم، فإنَّ مِنْ مُقتَضَىٰ الوَلاية أن يُنْصَر الصحابة بالتآليف وبالرَّد وبالذبِّ عنهم وبِبُغْضِ من يُبْغِضُهُم.

وهذا يقتضي أنَّ مِنَ الجهاد في سبيل الله ومن المحافظة علىٰ الدّين أن يُنَالَ وأن يُرَد وأن يُجَاهَد مَن يقدح في الصحابة أو يطعن في عدالتهم أو يُشَكِّكُ في صدق بعضهم وفي حفظه ونحو ذلك.

وهذا هو الذي صنعه أئمة الحديث فإنهم رحمهم الله تعالىٰ لم يُصَنِّفُوا المُصَنَّفَات لحُبِّ التَّصْنِيف في الغالب؛ ولكن لأجل نُصْرَة الدين وإفْرَاد ما أوجب الله ﷻ البيان فيه.

التأليف في الصحابة؛ إما التآليف المستقلة أو ما في كتب أهل الحديث، مناقب الصحابة، مناقب المهاجرين، مناقب أبي بكر، مناقب عمر ...إلخ، كما في كتاب المناقب في البخاري، أو كتاب فضائل الصحابة في مسلم، أو غير ذلك كما هو معروف فهذا من الجهاد في سبيل الله ومن البيان للأمة.

فالذي ينبغي لطلاب العلم خاصَّةً في هذا الزمن أن ينتبهوا لهذه الأصول، وأن يعلموا ما فيها، وأن تكون عُدَّتُهُم دائمًا في هذا البحث للجهاد إذا جاء ما يستوجبه في المواطن التي تُنْتَقَصُ فيها مكانة الصحابة من المبغضين لهم أو لبعضهم قبّحهم الله.



الدرس التاسع والثلاثون:

إثبات الخلافة

٩٤- وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﵁ تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَىٰ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﵁ ثُمَّ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﵁ ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁ وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ(٦٨) (٦٩).

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❑ قوله: «وَنُثْبِتُ الخلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَوَّلًا لأبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﵁، تَفْضِيلًا لَهُ وتَقدِيمًا عَلَىٰ جَمِيعِ الأُمَّةِ»:

●اختلف أهل السنة في خلافة الصديق ﵁، هل كانت بالنص أو بالاختيار؟ فذهب الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث إلىٰ أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة، ومنهم من قال بالنص الجليِّ، وذهب جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلىٰ أنها ثبتت بالاختيار.

والدليل علىٰ إثباتها بالنص أخبارٌ:

من ذلك ما أسنده البخاري عن جُبير بن مطعم ﵁، قال: «أتت امرأة النبي ﷺ، **فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئت فلم أجدك؟ كأنها تريد الموت، قال: إن لم**

---

(٦٨) في نسخة: «المُهْتَدُون».

(٦٩) قَالَ العَلَّامَةُ الألبانِي:

[illegible]

●قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة؛ فهو أضل من حمار أهله». «مجموع الفتاوىٰ» (٣ /١٥٣).

تجديني فأْتي أبا بكر»[٧٠][٧١]، وذكر له سياقًا آخر، وأحاديث أخر، وذلك نصٌ علىٰ إمامته.

وحديث حذيفة بن اليمان ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر**»[٧٢]. رواه أهل السنن.

وفي «الصحيحين» عن عائشة ﵄ وعن أبيها، قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ في اليوم الذي بُدئ فيه، فقال: «**ادعي لي أباك وأخاك، حتىٰ أكتب لأبي بكر كتابًا، ثم قال: يأبىٰ الله والمسلمون إلا أبا بكر**»[٧٣]، وفي رواية: «**فلا يطمع في هذا الأمر طامعٌ**»[٧٤]، وفي رواية: قال: «**ادعي لي عبدالرحمن بن أبي بكر؛ لأكتب لأبي بكر كتابًا لا يختلف عليه، ثم قال: معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر**»[٧٥].

وأحاديث تقديمه في الصلاة مشهورة معروفة، وهو يقول: «**مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس**»[٧٦]، وقد روجع في ذلك مرة بعد مرة، فصلىٰ بهم مدة مرض النبي ﷺ.

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة ﵁، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**بينا أنا نائم رأيتني علىٰ قَليب، عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة، فنزع منها ذنوبًا أو ذنوبين، وفي نزعه ضعف، والله يغفر له، ثم استحالت غرْبًا، فأخذها ابن الخطاب، فلم أرَ عبقريًّا من الناس يفري فَرِيَّه، حتىٰ ضرب الناس بعطن**»[٧٧].

---

(٧٠) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٥٩)، واللفظ له، ومُسْلِم (٢٣٨٦)، من حديث جبير بن مطعم ﵁.

(٧١) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر خطبة كتاب «منهاج السنة» لابن تيمية.

(٧٢) أَخرَجَه التِّرمِذِيّ (٣٨٠٥)، من حديث ابن مسعود ﵁، وابْنُ مَاجَه (٩٧)، من حديث حذيفة بن اليمان ﵄، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي»، و«صحيح سنن ابن ماجه».

(٧٣) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٥٦٦٦)، قريبًا منه، ومُسْلِم (٢٣٨٧)، وأَحْمَدُ (١٤٤/٦)، واللفظ له، من حديث عائشة ﵂.

(٧٤) أَخرَجَه أَحْمَدُ (١٠٦/٦)، والطَّبَرَانِيّ في «الأوسط» (٤٣٣١)، بلفظ: «لا يطمع في أمر أبي بكر ﵁ طامع»، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٩٤/١)، واللفظ له، من حديث عائشة ﵂.

(٧٥) أَخرَجَه أَحْمَدُ (٤٧/٦)، والطيالسي (٢١٠/١)، واللفظ له، من حديث عائشة ﵂.

(٧٦) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦٦٤)، ومُسْلِم (٤١٨/٤٩)، من حديث عائشة ﵂.

(٧٧) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٦٤)، ومُسْلِم (٢٣٩٢)، من حديث أبي هريرة ﵁.

وفي الصحيح أنه ﷺ قال على منبره: «**لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، لا يَبْقَيَنَّ في المسجد خوخة إلا سدت، إلا خوخة أبي بكر**»[٧٨].

وفي «سنن أبي داود» وغيره، من حديث الأشعث، عن الحسن، عن أبي بكرة، أن النبي ﷺ قال ذات يوم: «**من رأى منكم رؤيا؟** فقال رجل: أنا رأيت كأن ميزانًا أُنزل من السماء، فوزُنتَ أنت وأبو بكر، فرجحت أنت بأبي بكر، ثم وُزن عمر وأبو بكر، فرجح أبو بكر، ووزن عمر وعثمان، فرجح عمر، ثم رُفع الميزان، فرأيتُ الكراهة في وجه النبي ﷺ **فقال: خلافة نبوة، ثم يؤتي الله المُلْك من يشاء**»[٧٩] فبين رسول الله ﷺ أن ولاية هؤلاء خلافة نبوة، ثم بعد ذلك ملك، وليس فيه ذكر علي رضي الله عنه؛ لأنه لم يجتمع الناس في زمانه، بل كانوا مختلفين، لم ينتظم فيه خلافة النبوة ولا الملك.

وروى أبو داود أيضًا عن جابر رضي الله عنه، أنه كان يُحِّدث أن رسول الله ﷺ قال: «**رأى الليلةَ رجلٌ صالح أن أبا بكر نِيطَ برسول الله ﷺ، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر**»[٨٠]. قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ، قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ، وأما المنوط بعضهم ببعض، فهم ولاة هذا الأمر الذي بَعَثَ اللهُ به نبيه.

وروى أبو داود أيضًا عن سَمُرة بن جندب: أن رجلًا قال: «يا رسول الله، رأيت كأنَّ دلوًا دُليَّ من السماء، فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها، فشرب شربًا ضعيفًا، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها، فشرب حتى تضلَّع، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها، فشرب حتى تضلع، ثم جاء علي فأخذ بعراقيها، فانْتُشِطتْ منه، فانتضح عليه منها شيء»[٨١].

---

(٧٨) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٩٠٤)، و مُسْلِم (٢٣٨٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٧٩) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (٤٦٣٤)، و التِرْمِذِيّ (٢٢٨٧)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «مشكاة المصابيح» برقم (٦٠٥٧).

(٨٠) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (٤٦٣٦)، و أَحْمَدُ (٣/٣٥٥)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف سنن أبي داود» برقم (١٠٠٣).

(٨١) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (٤٦٣٧)، و أَحْمَدُ (٥/٢١)، من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف سنن أبي داود».

وعن سعيد بن جُمْهان[1]، عن سفينة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله مُلكه من يشاء، أو الملك**»[2].

واحتج من قال: لم يستخلف بالخبر المأثور، عن عبدالله بن عمر، عن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: إن أَسْتَخْلِفْ فقد استخلفَ من هو خير منِّي -يعني أبا بكر- إن لا أستخلف، فلم يستخلف من هو خير مني؛ يعني رسول الله ﷺ.

وبما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت من كان رسول الله ﷺ مستخلفًا لو استخلف؟

والظاهر -والله أعلم- أن المراد أنه لم يستخلف بعهد مكتوب، ولو كتب عهدًا لكتبه لأبي بكر، بل قد أراد كتابته ثم تركه، وقال: «**يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر**».

فكان هذا أبلغ من مجرد العهد، فإن النبي ﷺ دلَّ المسلمين على استخلاف أبي بكر، وأرشدهم إليه بأمور متعددة، من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راضٍ بذلك، حامد له، وعزم على أن يكتب بذلك عهدًا، ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه، فترك الكتاب اكتفاءً بذلك، ثم عزم على ذلك في مرضه يوم الخميس، ثم لما حصل لبعضهم شكٌّ: هل ذلك القول من جهة المرض، أو هو قول يجب اتباعه؟ ترك الكتابة؛ اكتفاءً بما علم أن الله يختاره والمؤمنون من خلافة أبي بكر.

فلو كان التعيين مما يشتبه على الأمة لبيّنه بيانًا قاطعًا للعذر، لكن لما دلهم دلالات متعددة على أن أبا بكر المتعيِّن، وفهموا ذلك، حصل المقصود؛ ولهذا قال عمر رضي الله عنه، في خطبته التي خطبها بمحضر من المهاجرين والأنصار: أنت خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ، ولم ينكر ذلك منهم أحد، ولا قال أحد من الصحابة: إن غير أبي بكر من المهاجرين أحق بالخلافة منه، ولم ينازع أحد في خلافته إلا بعض الأنصار؛ طمعًا في أن يكون من الأنصار أميرٌ، ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي ﷺ بطلانُه.

قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

[1] «جُمْهان»: بضم الجيم وسكون الميم بعدها هاء.

[2] (٨٣) أَخرَجه أَبو دَاوُد (٤٦٤٦)، والطَّبَرَانِيّ (٦٤٤٤)، من حديث سفينة رضي الله عنه، وحسَّنه العَلَّامَة الأَلبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

ثم الأنصار كلهم بايعوا أبا بكر، إلا سعد بن عبادة؛ لكونه هو الذي كان يطلب الولاية.

ولم يقل أحد من الصحابة قط: إن النبي ﷺ نصَّ علىٰ غير أبي بكر، لا عليّ، ولا العباس، ولا غيرهما، كما قد قال أهل البدع! وروىٰ ابن بطة بإسناده: أن عمر بن عبدالعزيز بعث محمد بن الزبير الحنظلي إلىٰ الحسن، فقال: هل كان النبي ﷺ استخلف أبا بكر؟ فقال: أَوَ في شكٍّ صاحبُك؟ نعم، والله الذي لا إله إلا هو استخلفه، لهو كان أتقىٰ لله من أن يتوثَّب عليها.

وفي الجملة: فجميع من نُقل عنه أنه طلب تولية غير أبي بكر، لم يذكر حجة دينية شرعية، ولا ذكر أن غير أبي بكر أفضل منه، أو أحقُّ بها، وإنما نشأ من حب قبيلته وقومه فقط، وهم كانوا يعلمون فضل أبي بكر رضي الله عنه، وحبَّ رسول الله ﷺ له.

ففي «الصحيحين»، عن عمرو بن العاص: «أن رسول الله ﷺ بعثه علىٰ جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، قلت: من الرجال؟ قال: أبوها، قلت: ثم من؟ قال: عمر، وعدّ رجالًا»[٨٤].

وفيهما أيضًا، عن أبي الدرداء، قال: كنت جالسًا عند النبي ﷺ إذ أقبل أبو بكر آخذًا بطرف ثوبه، حتىٰ أبدىٰ عن ركبتيه، فقال النبي ﷺ: «**أمّا صاحبكم فقد غامرَ** -فسلّم، وقال: يا رسول الله، **إنه كان بيني وبين ابن الخطاب شيء فأسرعت إليه، ثم ندمت**، فسألته أن يغفر لي فأبىٰ عليّ، فأقبلت إليك، **فقال: يغفر الله لك يا أبا بكر**، ثلاثًا، ثم إن عمر ندم، فأتىٰ منزل أبي بكر، فسأل: أَثَمَّ هو؟ فقالوا: لا، فأتىٰ إلىٰ النبي ﷺ فسلم عليه، فجعل وجه النبي ﷺ يتمعّر، حتىٰ أشفق أبو بكر فجثا علىٰ ركبتيه، فقال: يا رسول الله، والله أنا كنت أظلم، مرتين، فقال النبي ﷺ: **إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟** مرتين، فما أوذي بعدها»[٨٥].

ومعنىٰ «غامر»: غاضب وخاصم، ويضيق هذا المختصر عن ذكر فضائله.

---

(٨٤) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٦٢)، ومُسْلِم (٢٣٨٤)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٨٥) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٦١)، والبَيْهَقِيّ (٢٠٨٨٤)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ولم أقف عليه في مُسْلِم كما قال الشارح.

وفي «الصحيحين» أيضًا، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسُّنْح[٨٦]، فذكرت الحديث إلىٰ أن قالت: واجتمعت الأنصار إلىٰ سعد بن عبادة، في سقيفة بني ساعدة، فقالوا: منا أمير، ومنكم أمير، فذهب إليهم أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، فذهب عمر يتكلم، فأسكته أبو بكر، وكان عمر يقول: والله ما أردت بذلك إلا أني هيأت في نفسي كلامًا قد أعجبني، خشيت أن لا يبلغه أبو بكر، ثم تكلم أبو بكر، فتكلم أبلغ الناس، فقال في كلامه: نحن الأمراء، وأنتم الوزراء، فقال حُبَاب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر: لا، ولكنا الأمراء وأنتم الوزراء، هم أوسط العرب، وأعزُهم أحسابًا، فبايعوا عمر، أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال عمر: بل نبايعك، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلىٰ رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده، فبايعه، وبايعه الناس، فقال قائل: قتلتم سعدًا، فقال عمر: قتله الله[٨٧]، والسنح: العالية، وهي حديقة من حدائق المدينة معروفة بها.

❑ قوله: «ثُمَّ لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»:

●أي: ونثبت الخلافة بعد أبي بكر، لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ وذلك بتفويض أبي بكر الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه، وفضائله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أشهر من أن تنكر، وأكثر من أن تذكر.

فقد روي عن محمد بن الحنفية أنه قال: «قلت لأبي: يا أبتِ، من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: يا بُنَيَّ، أوَما تعرف؟ فقلت: لا، قال: أبو بكر، قلت: ثم مَنْ؟ قال: عمر، وخشيت أن يقول: ثم عثمان! فقلت: ثم أنت؟ فقال، ما أنا إلا رجل من المسلمين»[٨٨].

وتقدم قوله ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر**»[٨٩].

---

(٨٦) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

«السُّنح»، بضم السين المهملة وسكون النون، ويجوز ضمها، وآخره حاء مهملة: طرف من أطراف المدينة بعواليها، كان بينها وبين منزل النبي ﷺ ميل، وكان بها منزل أبي بكر.

(٨٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٦٨)، والبَيْهَقِيّ (١٦٣١٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولم أقف عليه في مُسْلِم كما قال الشارح.

(٨٨) أخرجه البخاري (٣٦٧١)، من حديث محمد بن الحنفية رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٨٩) أَخْرَجَه التِّرمِذِيّ (٣٨٠٥)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وابْنُ مَاجَه (٩٧)، من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي»، و«صحيح سنن ابن ماجه».

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: وُضع عمر على سريره، فتكنَّفه الناس يدعون ويُثنون ويصلون عليه قبل أن يُرفع، وأنا فيهم، فلم يَرُعْني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي، فالتفتُّ إليه فإذا هو علي، فترحَّم على عمر وقال: ما خلَّفت أحدًا أحب إليَّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وايم الله، إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذلك أني كنت كثيرًا ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: **«جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو -أو لأظن- أن يجعلك الله معهما»**(٩٠).

وتقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في رؤيا رسول الله ﷺ ونزعه من القليب، ثم نزع أبي بكر، ثم استحالت الدلو غربًا، فأخذها ابن الخطاب، فلم أر عبقريًّا من الناس ينزعُ نزْعَ عمر، حتى ضرب الناس بعطن(٩١).

وفي «الصحيحين»، من حديث سعد بن أبي وقاص، قال: استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله ﷺ، وعنده نساء من قريش يُكلِّمنه، عاليةً أصواتهن، الحديث... وفيه: فقال رسول الله ﷺ: **«إيه يابن الخطاب، والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكًا فجًّا إلا سلك فجًّا غير فجك»**(٩٢).

وفي «الصحيحين» أيضًا، عن النبي ﷺ أنه كان يقول: **«قد كان في الأمم قبلكم مُحدَّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد، فإن عمر بن الخطاب منهم»**(٩٣).

قال ابن وهب: تفسير محدثون: مُلهَمون.

❏ قوله: «ثُمَّ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه»:

●أي: وتثبت الخلافة بعد عمر لعثمان رضي الله عنهما، وقد ساق البخاري رحمه الله قصة قتل عمر رضي الله عنه، وأمر الشورى والمبايعة لعثمان في «صحيحه»، فأحببت أن أسردها، كما

---

(٩٠) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٧٧)، ومُسْلِم (٢٣٨٩)، واللفظ له، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٩١) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٦٤)، ومُسْلِم (٢٣٩٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٩٢) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦٠٨٥)، واللفظ له، ومُسْلِم (٢٣٩٦)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٩٣) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٨٩)، ومُسْلِم (٢٣٩٨)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رواها بسنده: عن عمرو ابن ميمون، قال: «رأيت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبل أن يصاب بالمدينة بأيام، ووقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حُنيف، فقال: كيف فعلتما؟ أتخافان أن تكونا قد حمَّلتما الأرض ما لا تطيق؟

قالا: حملناها أمرًا هي له مطيقة، ما فيها كثير فَضْل. قال: انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق؟ قالا: لا، فقال عمر: لئن سلمني الله؛ لأدَعَنَّ أرامل أهل العراق لا يحتجن إلىٰ رجل بعدي أبدًا، قال: فما أتت عليه إلا أربعة حتىٰ أصيب، قال: إني لقائم ما بيني وبينه إلا عبدالله بن عباس غداة أصيب، وكان إذا مر بين الصفين قال: استووا، حتىٰ إذا لم يرَ فيهن خللًا تقدم فكبر، وربما قرأ سورة يوسف، أو النحل، أو نحو ذلك في الركعة الأولىٰ، حتىٰ يجتمع الناس، فما هو إلا أن كبر.

فسمعته يقول: قتلني، أو أكلني الكلب، حين طعنه، فطار العِلجُ بسكين ذات طرفين، لا يمر علىٰ أحد يمينًا ولا شمالًا إلا طعنه، حتىٰ طعن ثلاثة عشر رجلًا، مات منهم سبعة، فلما رأىٰ ذلك رجل من المسلمين، طرح عليه بُرْنسًا، فلما ظن أنه مأخوذ، نحر نفسه، وتناول عمر يد عبدالرحمن بن عوف، فقدَّمه، فمَنْ يلي عمر، فقد يرىٰ الذي أرىٰ، وأما نواحي المسجد، فإنهم لا يدرون غير أنهم قد فقدوا صوت عمر، وهم يقولون: سبحان الله! سبحان الله! فصلىٰ بهم عبدالرحمن صلاة خفيفة، فلما انصرفوا، قال: يابن عباس، انظر من قتلني؟ فجال ساعة، ثم جاء فقال: غلام المغيرة، قال: الصَّنَعُ؟ قال: نعم، قال: قاتله الله! فلقد أمرت به معروفًا! الحمد لله الذي لم يجعل منيَّتي بيد رجل يدعي الإسلام، قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثر العلوجُ بالمدينة، وكان العباس أكثرهم رقيقًا، فقال: إن شئت فعلت، أي: إن شئت قتلنا، فقال: كذبت، بعد ما تكلموا بلسانكم، وصلوا قبلتكم، وحجوا حجكم.

فاحتُمل إلىٰ بيته، فانطلقنا معه، وكأن الناس لم تصبهم مصيبة قبل يومئذ، فقائل يقول: لا بأس عليه، وقائل يقول: أخاف عليه، فأُتي بنبيذ فشربه، فخرج من جوفه، ثم أُتىٰ بلبن فشربه، فخرج من جوفه، فعرفوا أنه ميت، فدخلنا عليه، وجاء الناس يُثنون عليه، وجاء رجل شاب، فقال: أبشر يا أمير المؤمنين ببشرىٰ الله لك، من صحبة رسول

الله، وقَدَم في الإسلام ما قد علمت، ثم وليت فعدلت، ثم شهادة، قال: وددت أن ذلك كان كفافًا، لا عليّ ولا لي.

فلما أدبر إذا إزارُه يمسُّ الأرض، قال: رُدّوا عليَّ الغلام، قال: يابن أخي، ارفع ثوبك؛ فإنه أنقىٰ لثوبك، وأتقىٰ لربك، يا عبدالله بن عمر، انظر ما عليَّ من الدين. فحسبوه، فوجدوه ستة وثمانين ألفًا ونحوه، قال: إنْ وَفَىٰ له مالُ آلِ عمر، فأدِّه من أموالهم، وإلا فسلْ في بني عدي بن كعب، فإن لم تف أموالهم، فسلْ في قريش، ولا تعدهم إلىٰ غيرهم، فأدِّ عني هذا المال.

انطلق إلىٰ عائشة أم المؤمنين، فقل: يقرأ عليك عمر السلام، ولا تقل: أمير المؤمنين، فإني لست اليوم للمؤمنين أميرًا، وقل: يستأذن عمر بن الخطاب أن يدفن مع صاحبيه، فسلَّم واستأذن، ثم دخل عليها، فوجدها قاعدة تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر بن الخطاب السلام، ويستأذن أن يُدفن مع صاحبيه، فقالت: كنت أريده لنفسي، ولأوثرنّ به اليوم علىٰ نفسي.

فلما أقبل، قيل: هذا عبدالله قد جاء، قال: ارفعوني، فأسنده رجل إليه، قال: ما لديك؟ قال: الذي تحب يا أمير المؤمنين، أذِنَتْ. قال: الحمد لله، ما كان شيء أحبَّ إليَّ من ذلك، فإذا أنا قضيت فاحملوني، ثم سلِّم فقلْ: يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذنت لي، فأدخلوني، وإن ردتني فردوني إلىٰ مقابر المسلمين.

وجاءت أم المؤمنين حفصة والنساء تَسْرُبُ معها، فلما رأيناها قمنا، فولجت عليه، فبكت عنده ساعة، واستأذن الرجال، فولجت داخلًا لهم، فسمعنا بكاءها من الداخل، فقالوا: أوص يا أمير المؤمنين، استخلف، قال: ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط، الذين تُوُفِّي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فسمَّىٰ عليًّا، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعدًا، وعبدالرحمن.

وقال: يشهدكم عبدالله بن عمر، وليس له من الأمر شيء، كهيئة التعزية له، فإن أصابت الإمرة سعدًا فذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أُمِّر، فإني لم أَعْزِلْهُ من عجز، ولا خيانة، وقال: أُوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين أن يعرف لهم حقهم، ويحفظ لهم حرمتهم، وأوصيه بالأنصار خيرًا، الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم، أن يقبل من محسنهم، ويتجاوز عن مسيئهم.

وأوصيه بأهل الأمصار خيرًا، فإنهم رِدْءُ الإسلام، وجباة الأموال، وغيظ العدو، أن

لا يُؤخذ منهم إلا فضلهم، عن رضاهم، وأوصيه بالأعراب خيرًا، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، أن يؤخذ من حواشي أموالهم، وأن يُرَدَّ علىٰ فقرائهم، وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله، أن يُوفيَ لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلَّفوا إلا طاقتهم، فلما قُبض خرجنا به، فانطلقنا نمشي، فسلّم عبدالله بن عمر، قال: يستأذن عمر بن الخطاب، قالت: أدخلوه، فأُدخل، فوضع هنالك مع صاحبيه.

فلما فُرغ من دفنه، اجتمع هؤلاء الرهط، فقال عبدالرحمن بن عوف: اجعلوا أمركم إلىٰ ثلاثة منكم، قال الزبير: قد جعلت أمري إلىٰ علي، قال طلحة: قد جعلت أمري إلىٰ عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلىٰ عبدالرحمن، فقال عبدالرحمن: أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه؟ والله عليه والإسلام لينظرنَّ أفضلهم في نفسه، فأُسكِتَ الشيخان، فقال عبدالرحمن: أفتجعلونه إليَّ؟ والله عليَّ أن لا آلو عن أفضلكم؟ قالا: نعم، فأخذ بيد أحدهما، فقال: لك قرابة من رسول الله ﷺ والقِدَم في الإسلام ما قد علمت، فبالله عليك، لئن أمَّرتك لتعدلن؛ ولئن أَمَّرَت لتسمعن ولتطيعن، ثم خلا بالآخر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه، وبايع له عليٌّ، وولج أهل الدار، فبايعوه»[٩٤].

وعن حميد بن عبدالرحمن: أن المِسْوَر بن مخرمة أخبره: «أن الذين ولاهم عمر اجتمعوا وتشاوروا، قال لهم عبدالرحمن: لست الذي أنافسكم عن هذا الأمر، ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم؟ فجعلوا ذلك إلىٰ عبدالرحمن.

فلما ولَّوا عبدالرحمن أمرهم، مال الناس إلىٰ عبدالرحمن، حتىٰ ما أرىٰ أحدًا من الناس يتبع أولئك الرهط، ولا يطأ عَقِبه، ومال الناس إلىٰ عبدالرحمن يشاورونه تلك الليالي، حتىٰ إذا كانت تلك الليلة التي أصبحنا فيها، فبايعنا عثمان.

قال المسور بن مخرمة: طرقني عبدالرحمن بعد هجع من الليل، فضرب الباب حتىٰ استيقظت، فقال: أراك نائمًا؟! فوالله ما اكتحلتُ هذه الثلاث بكبير نوم، انطلقْ فادع لي الزبير وسعدًا، فدعوتهما له، فشاورهما ثم دعاني، فقال: ادع لي عليًّا، فدعوته، فناجاه حتىٰ ابهارَّ الليل، ثم قام علي من عنده وهو عليٌّ طمع، وقد كان عبدالرحمن يخشىٰ من

---

(٩٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٧٠٠)، والبَيْهَقِيّ (١٦٣٥٦)، من حديث عمرو بن ميمون رَحِمَهُ اللَّهُ.

عليّ شيئًا، ثم قال: ادع لي عثمان، فدعوته، فناجاه حتىٰ فرَّق بينهما المؤذن بالصبح، فلما صلىٰ الناس الصبح، واجتمع أولئك الرهط عند المنبر، أرسل إلىٰ من كان حاضرًا من المهاجرين والأنصار، وأرسل إلىٰ أمراء الأجناد، وكانوا وافقوا تلك الحجة مع عمر.

فلما اجتمعوا تشهَّد عبد الرحمن، ثم قال: أما بعد، ياعليُّ، إني قد نظرت في أمر الناس، فلم أرهم يعدلون بعثمان، فلا تجعلنَّ علىٰ نفسك سبيلًا، فقال لعثمان: أبايعك علىٰ سنة الله وسنة رسوله والخليفتين من بعده، فبايعه عبدالرحمن، وبايعه الناس والمهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون»[٩٥].

ومن فضائل عثمان ﵁ الخاصة: كونه خَتَنَ رسول الله ﷺ علىٰ ابنتيه.

وفي «صحيح مسلم» عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ مضطجعًا في بيته، كاشفًا عن فخذيه أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له وهو علىٰ تلك الحالة، فتحدث، ثم استأذن عمر، فأذن له وهو علىٰ تلك الحالة، فتحدث، ثم استأذن عثمان، فجلس رسول الله، وسوَّىٰ ثيابه، فدخل فتحدث، فلما خرج، قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهشَّ له ولم تُبالِهِ، ثم دخل عمر فلم تهش ولم تباله، ثم دخل عثمان فجلست وسوَّيت ثيابك؟ فقال: «**ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة**»[٩٦].

وفي «الصحيح» لما كان يوم بيعة الرضوان، وأن عثمان ﵁ كان قد بعثه النبي ﷺ إلىٰ مكة، وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهب عثمان إلىٰ مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنىٰ: «**هذه يد عثمان**، فضرب بها علىٰ يده، فقال: هذه لعثمان»[٩٧].

❑ قوله: «ثُمَّ لِعَلِيِّ بن أبي طالبٍ ﵁»:

●أي: وتثبت الخلافة بعد عثمان لعلي ﵁، لما قتل عثمان وبايع الناس عليًا، صار إمامًا حقًّا، واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دل عليه حديث سفينة المقدَّم ذكره، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يُؤتي الله**

---

(٩٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٢٠٧)، والبَيْهَقِيّ (١٦٣٤٠)، من حديث المسور بن مخرمة ﵁.

(٩٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٤٠١)، وابن حبان (٦٩٠٦/إحسان)، من حديث عائشة ﵄.

(٩٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٩٨)، والتِرْمِذِيّ (٣٧٠٦)، من حديث ابن عمر ﵄.

ملكه من يشاء»[٩٨].

وكانت خلافة أبي بكر الصديق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصفًا، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر، وخلافة الحسن ابنه ستة أشهر.

وأول ملوك المسلمين معاوية ﵁، وهو خير ملوك المسلمين، لكنه إنما صار إمامًا حقًّا لما فوَّض إليه الحسن بن علي ﵄ الخلافة، فإن الحسن ﵁ بايعه أهل العراق بعد موت أبيه، ثم بعد ستة أشهر فوض الأمر إلىٰ معاوية، وظهر صدق قول النبي ﷺ: «**إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»[٩٩]، والقصة معروفة في موضعها.

فالخلافة ثبتت لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﵁ بعد عثمان ﵁، بمبايعة الصحابة، سوىٰ معاوية مع أهل الشام.

والحق مع علي ﵁، فإن عثمان ﵁ لما قُتل، كثر الكذب والافتراء علىٰ عثمان، وعلىٰ من كان بالمدينة من أكابر الصحابة، كعليٍّ وطلحة والزبير، وعظمت الشبهة عند من لم يعرف الحال، وقويت الشهوة في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممن بعدت داره من أهل الشام، ومحبي عثمان تظنُّ بالأكابر ظنون سوء، وبُلِّغ عنهم أخبارًا، منها ما هو كذب، ومنها ما هو محرَّف، ومنها ما لم يُعرف وجهه، وانضم إلىٰ ذلك أهواء أقوام يحبون العلوَّ في الأرض.

وكان في عسكر علي ﵁ -من أولئك الطغاة الخوارج، الذين قتلوا عثمان- من لم يُعرف بعينه، ومن تنتصر له قبيلته، ومن لم تقم عليه حجة بما فعله، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله، ورأىٰ طلحة والزبير أنه إنْ لم يُنتصر للشهيد المظلوم، ويُقمع أهل الفساد والعدوان، وإلا استَوجبوا غضب الله وعقابه.

فجرت فتنة الجمل علىٰ غير اختيار من علي، ولا من طلحة والزبير، وإنما أثارها

---

(٩٨) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٦٤٦)، والطَّبَرَانِيّ (١٣)، من حديث سفينة ﵁، وحسَّنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

(٩٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٧٠٤)، وأَبو دَاوُد (٤٦٦٢)، من حديث أبي بكرة ﵁.

المفسدون بغير اختيار السابقين، ثم جرت فتنة صِفِّين لرأي، وهو أن أهل الشام لم يعدل عليهم، أو لا يتمكن من العدل عليهم، وهم كافُّون، حتى يجتمع أمر الأمة، وأنهم يخافون طغيان من في العسكر، كما طغوا على الشهيد المظلوم، وعلي رضي الله عنه هو الخليفة الراشد المهديّ الذي تجب طاعته، ويجب أن يكون الناس مجتمعين عليه، اعتقد أن الطاعة والجماعة الواجبتين عليهم تحصل بقتالهم، بطلب إمام أن لو أصر عليهم بما اعتقد أنه يحصل به أداء الواجب، ولم يعتقد أن التأليف لهم كتأليف المؤلَّفة قلوبهم على عهد النبي ﷺ والخليفتين من بعده مما يسوغ، فحمله ما رآه -من أن الدين إقامة الحد عليهم ومنعهم من الإثارة، دون تأليفهم- على القتال، وقعد عن القتال أكثر الأكابر، لما سمعوه من النصوص في الأمر بالقعود في الفتنة، ولما رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتها على مصلحتها.

والقول في الجميع بالحسنى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠]، والفتن التي كانت في أيامه قد صان الله عنها أيدينا، فنسأل الله أن يصون عنها ألسنتنا، بمنّه وكرمه.

ومن فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ما في «الصحيحين»، عن سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**»[(١٠٠)].

وقال ﷺ يوم خيبر: «**لأعطين الراية غدًا رجلًا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**، قال: فتطاولنا لها، فقال: **ادعوا لي عليًّا**، فأتي به أرمد، فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه»[(١٠١)].

ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [آل عمران:٦١]، دعا رسول الله ﷺ عليًّا وفاطمة وحسنًا وحسينًا، فقال: «**اللهم هؤلاء أهلي**».

❏ قوله: «وَهُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، والأَئِمَّةُ المهْدِيُّون»:

---

(١٠٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٧٠٦)، ومُسْلِم (٢٤٠٤)، واللفظ له، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(١٠١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٠٠٩)،و مُسْلِم (٢٤٠٥)، وغيرهما، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

●تقدم الحديث الثابت في «السنن»، وصححه الترمذي، عن العرباض بن سارية، قال: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: **أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة**»(١٠٢).

وترتيب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين في الفضل، كترتيبهم في الخلافة، ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما من المزية: أن النبي ﷺ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلا بأبي بكر وعمر، فقال: «**اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر**»(١٠٣)، وفرق بين اتباع سنتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين.

وقد روي عن أبي حنيفة تقديم عليٍّ علىٰ عثمان، ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان، وعلىٰ هذا عامة أهل السنة.

وقد تقدم قول عبدالرحمن بن عوف لعلي رضي الله عنهما: إني قد نظرت في أمر الناس، فلم أرهم يعدلون بعثمان، وقال أيوب السختياني: مَنْ لم يقدِّم عثمان علىٰ عليٍّ، فقد أزرىٰ بالمهاجرين والأنصار(١٠٤).

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر، قال: «كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان»(١٠٥).

---

(١٠٢) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٠٧)، والتِّرْمذِيّ (٢٦٧٦)، وابْنُ مَاجَه (٤٢)، واللفظ له، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه».

(١٠٣) أَخْرَجَه التِّرْمذِيّ (٣٨٠٥)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وابْنُ مَاجَه (٩٧)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي»، و«صحيح سنن ابن ماجه».

(١٠٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٢٠٧) والبَيْهَقِيّ (١٦٣٤٠)، من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

(١٠٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٥٥) بلفظ: «كنا نخير بين الناس»، وأَبُو دَاوُد (٤٦٢٨)، واللفظ له، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وبالتتبع لم نجد الحديث في «صحيح مُسْلِم»، كما قال المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (١٠/ ١٣٨).

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَىٰ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ثُمَّ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالْأَئِمَّةُ الْمُهْتَدُونَ».

●من فروع ما يجب اعتقاده في أصحاب الرسول ﷺ هذه المسائل التي أردفها المؤلف لما قبلها، فذكر أولًا: ما يجب لعموم الصحابة رضي الله عنهم من المحبة والاحترام وذكر المحاسن والكف عن المساوي إلخ.

ثم قال: «**وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَىٰ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ثُمَّ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ**».

هذا أيضًا مما يقرره ويدين الله به أهل السنة: أن الأحق بالخلافة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، فيثبتونها له تفضيلًا له وتقديمًا له على سائر الصحابة؛ فولايته للخلافة بعد رسول الله ﷺ كانت عن أهلية واستحقاق، وليس إثباتهم لها واقعًا فقط، كما تقول الرافضة؛ فالرافضة يقولون: الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر واقعًا، لكن عندهم أن خلافته بغير حق.

فقول الطحاوي: «**تَفْضِيلًا لَهُ**»؛ أي: هو الأحق بتولي الخلافة بعد رسول الله ﷺ؛ لأنه أفضل الأمة، كما دلت على ذلك الأحاديث في فضل أبي بكر رضي الله عنه.

ثم اختلف الناس في خلافة أبي بكر رضي الله عنه بعد الرسول ﷺ، هل ثبتت بالنص أو بالاختيار؟

فمن أهل السنة من قال: إنها ثبتت بالنص الجلي.

ومنهم من قال: إنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة.

ومنهم من قال: إنها ثبتت بالاختيار؛ أي: باتفاق الصحابة رضي الله عنهم.

وقد جاءت أدلة تدل على أن أبا بكر هو الأحق بالأمر بعد رسول الله ﷺ، من ذلك أنه ﷺ قال وهو في مرض موته ﷺ: «**مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس**»(١٠٦) وكرره وأكده،

---

(١٠٦) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦٨٧)، ومُسْلِم (٤١٨)، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

وفعلًا كان هو الإمام، ومات النبي ﷺ وهو الذي يصلي بهم، فتقديمه في إمامة الصلاة فيه التنبيه علىٰ أحقيته بالأمر مَن بعده؛ لأن هذا هو الأصل، فالرسول ﷺ كان هو إمام المسلمين عمومًا وخصوصًا؛ فهو إمامهم في الصلاة، وهو إمامهم في تدبير أمورهم وولاية شئونهم.

ومن ذلك أنه أراد في مرض موته أن يكتب لأبي بكر كتابًا، فقال لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**لقد هممت أو أردت أن أرسل إلىٰ أبي بكر وابنه، فأعهد أن يقول القائلون أو يتمنىٰ المتمنون، ثم قلت**: يأبىٰ الله ويدفع المؤمنون، أو يدفع الله ويأبىٰ المؤمنون» [١٠٧].

وفي الحديث الصحيح: «أن امرأة أتت النبي ﷺ فكلمته في شيء، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: يا رسول الله أرأيت إن جئت ولم أجدك؟ -كأنها تريد الموت- قال: «**إن لم تجديني فأتي أبا بكر**» [١٠٨].

وما ثبت في الصحيح: أنه ﷺ قال: «**بينا أنا نائم رأيتني علىٰ قليب عليها دلو فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع بها ذنوبًا أو ذنوبين وفي نزعه ضعف، والله يغفر له ضعفه، ثم استحالت غَرْبًا فأخذها ابن الخطاب فلم أر عبقريًا من الناس يَنْزِع نزع عمر، حتىٰ ضرب الناس بعَطَنٍ**» [١٠٩]. أي: سقىٰ للناس، وهذا ما وقع في خلافته من استقرار الأمر، وانتشار الإسلام، وكثرة الفتوح.

فتأولها أهل العلم علىٰ أمر الولاية والخلافة من بعده ﷺ فأبو بكر ولي الأمر بعد الرسول ﷺ مدة قصيرة سنتين وأشهر، وحصل في ولايته خير كثير ومن أعظم ذلك تثبيت أمر الإسلام ودولته، وقتال المرتدين، ورَدُّ كثير منهم إلىٰ الإسلام.

وأظهر الأقوال عندي فيما ثبت به أمر الخلافة هو أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة؛ إذ ليس هناك نص جلي يقول: الخليفة من بعدي هو أبو بكر، لكن هذه النصوص بمجموعتها تدل دلالة بينة علىٰ أن ابا بكر هو الأحق بالأمر، وأنه الخليفة من بعده ﷺ ثم وفق الله أصحاب رسول الله ﷺ لاختياره عندما اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة، وقال قائل

---

(١٠٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٢١٧)، وغيره، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١٠٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ، (٣٦٥٩)، ومُسْلِم (٢٣٨٦)، من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٠٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٦٤)، ومُسْلِم (٢٣٩٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

منهم للمهاجرين: «منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر ﵁: نحن الأمراء وأنتم الوزراء، فبايِعوا عمر أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال عمر: بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلىٰ رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس»[110].

ولم يخالف في ذلك من يعتد بخلافه، فلا نزاع بين الصحابة في أن أبا بكر ﵁ أفضلهم، كما في حديث عمرو بن العاص ﵁، قلت: يا رسول الله: أي الناس أحب إليك؟ قال:«**عائشة**»، قلت: من الرجال؟ قال: «**أبوها**»، قلت: ثم من؟ قال: «**عمر فعد رجالًا**»[111].

فهو أحب الناس إلىٰ الرسول ﷺ وأَمَنُّهم عليه في صحبته وماله، فهو أحق بالأمر من بعده؛ فلذلك كان من عقيدة أهل السنة والجماعة أن الأحق بالأمر بعد رسول الله ﷺ هو أبو بكر.

ولشيخ الإسلام ﵀ في هذا الموضع جمع حسن، قال: «خلافة أبي بكر الصديق دلت النصوص الصحيحة علىٰ صحتها وثبوتها ورضا الله ورسوله ﷺ له بها، وانعقدت بمبايعة المسلمين له واختيارهم إياه، اختيارًا استندوا فيه إلىٰ ما علموه من تفضيل الله ورسوله، وأنه أحقهم بهذا الأمر عند الله ورسوله فصارت ثابتة بالنص والإجماع جميعًا».

وأما قول عمر ﵁: «إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله ﷺ».

فقد حمل علىٰ أن الرسول لم يستخلف بعهد مكتوب، ونص صريح كما تقدم.

وأهل السنة يثبتون الخلافة بعد أبي بكر ﵁ لعمر ﵁، وهذا موضع اتفاق، وكانت خلافته بعهد من أبي بكر، فانتقل أمر ولاية المسلمين إلىٰ عمر ﵁، ولم يكن هناك أي اختلاف، ولا ريب أن عمر ﵁ هو الأحق بالأمر من بعده، فهو قرينهُ في كثير من النصوص الدالة علىٰ فضل أبي بكر ﵁، فقد كان رسول الله ﷺ يقول: «**جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر**»[112] وكذلك

---

(١١٠) سبق تخريجه.

(١١١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٦٢)، ومُسْلِم (٢٣٨٤)، وغيرهما من حديث عمرو بن العاص ﵁.

(١١٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٧٧)، ومُسْلِم (٢٣٨٩)، من حديث ابن عباس ﵄.

في حديث الرؤيا المتقدم.

فأهل السنة يثبتون الخلافة لأبي بكر ثم عمر ولا ينازع في هذا إلا الرافضة، فالرافضة ينازعون في خلافة الخلفاء الثلاثة كلهم، وعندهم أن خلافتهم باطلة وظلم، واغتصاب للحق؛ لأنهم يزعمون أن الوصي بعد رسول الله ﷺ هو علي رضي الله عنه، وأن الصحابة رضي الله عنهم ظلموه واغتصبوا حقه وجحدوا وصية الرسول ﷺ!

ولا نزاع بين أهل السنة في أن الأحق بالأمر بعد الرسول ﷺ الثلاثة على مراتبهم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم، ثم علي رضي الله عنه هو الأحق بالأمر بعد عثمان، فإن عمر رضي الله عنه جعل الأمر شورى بين الستة الذين قال: «إن رسول الله ﷺ مات وهو عنهم راض»، فبعدما تشاوروا وشاور عبد الرحمن بن عوف الناس قال: «لم أرهم يعدلون بعثمان، فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس: المهاجرين والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون»[1]، فتم الأمر واستقرت الخلافة لعثمان من بعد عمر رضي الله عنهما، وبعد الفتنة ومقتل عثمان لا أحد ينافس عليًّا رضي الله عنه في الفضل، ولا أحد يدعي أنه أحق بالأمر منه.

وأهل السنة والجماعة يرتبون الخلفاء في الفضل على ترتيبهم في الخلافة، فيقولون: أفضل هذه الأمة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان رضي الله عنه»[2].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي، بعد اتفاقهم على أبي بكر وعمر أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا، أو ربَّعوا بعلي، وقدَّم قوم عليًّا، وقوم توقفوا. لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان، وإن كانت هذه المسألة -مسألة عثمان وعلي- ليست من الأصول التي يُضَلَّل المخالِف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن المسألة التي يضلل المخالف فيها مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة؛ فهو أضل من حمار أهله».

وجاء عن بعض السلف أنه قال: «من قدَّم عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين

---

[1] أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٢٠٧)، والبَيْهَقِيّ (١٦٣٤٠)، من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

[2] أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٥٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والأنصار»

أي: تنقصهم واستخف بعقولهم وسفَّه رأيهم؛ لأنهم أطبقوا على تولية عثمان، فهؤلاء الأربعة هم الخلفاء الراشدون، وإذا أطلق الخلفاء الراشدون؛ فإنه ينصرف إليهم، فخلافتهم خلافة نبوة، وهذا لا ينفي أن يقال في بعض من ولي أمر المسلمين إنه خليفة راشد، كما قيل ذلك في عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ.

وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإن لم يتم له الأمر على جميع المسلمين فهذا لا ينفي اعتباره من الخلفاء الراشدين، ولا ينفي أن تكون خلافته خلافة نبوة، لكن لا ريب أن خلافته ليست كخلافة من قبله في أثرها على الإسلام والمسلمين، منا أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دون عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولكن على كل حال هم الخلفاء الراشدون المهديون كما في الحديث المعروف أن النبي قال: «**عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة**»

واعتمد أهل العلم في اعتبار ما سنه الخلفاء على هذا الحديث.

وقال في أبي بكر وعمر: «**اقتدوا باللذيْن من بعدي أبي بكر وعمر**»

فأمر بالاقتداء بهما، واتباع سنة الخلفاء الراشدين، فكل ما سنُّوه مما لا يخالف ما جاء عن الرسول ؛ فإن على الأمة أن يتبعوهم في سنتهم، فهم أحرى بالصواب من غيرهم، حتى قال بعض أهل العلم: «إن إجماع الخلفاء الأربعة حجة»؛ لأنهم لا يكادون يجمعون على خطأ، ولا أذكر أنهم أجمعوا في مسألة وكان الصواب في خلافها.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٢٠٧)، والبَيْهَقِيّ (١٦٣٤٠)، من حديث المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٠٧)، والتِّرْمِذِيّ (٢٦٧٦)، وغيرهما من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العلامة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود» و«صحيح الجامع» برقم (٢٥٤٩).

أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٨٠٥)، والطَّبَرَانِيّ (٨٤٢٦)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العلامة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

لما فرغ مما يجب للصحابة من المحبة والولاء، وبغض من يبغضهم، وعدم التدخل فيما جرىٰ بينهم، شرع في ذكر الخلافة بعد النبي ﷺ وهي علىٰ النحو الذي ذكره؛ لأن النبي ﷺ قَدَّم أبا بكر للصلاة في آخر حياته، وفي هذا إشارة إلىٰ خلافته؛ ولذلك قال الصحابة لما بايعوه: «رضيك رسول الله ﷺ لديننا، ألا نرضاك لدنيانا؟» فبايعوه، ولِمَا لأبي بكر من السوابق العظيمة قبل الهجرة وبعدها، وهو أولىٰ الناس بعد النبي ﷺ بالخلافة، ثم بعده عمر بن الخطاب بعهد من أبي بكر، ثم عثمان بإجماع الصحابة وباختيار من أصحاب الشورىٰ الذين عَيَّنهم عمر قبل وفاته من العشرة المبشرين بالجنة، وهم خيار الصحابة. وبعد مقتل عثمان وليها علي رضي الله عنه، هذا هو ترتيب الخلافة، فمن زعم أن الخلافة بعد النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه، فهو ضال ومخالف للنبي ﷺ ولإجماع المسلمين.

فالشيعة: يزعمون أنها لعلي، ويسمونه الوصي علىٰ الأمة، وإنما قصدهم التهويش وإشعال الفتن بين الناس، فهم ليسوا بأحسن نظرًا من الصحابة رضي الله عنهم. فالشيعة يقولون: الصحابة ظلمة، وكل وصف ذميم في القرآن فالمعنيّ به الصحابة عندهم فيصفونهم بأنهم ظالمون وكافرون وضالون، وهذا مما جعل العلماء ينصون علىٰ ذكر الخلافة في كتب العقائد؛ لئلا يتأثر أحد بهؤلاء الأرجاس.

فترتيب الخلفاء الأربعة علىٰ هذا الترتيب هو مذهب أهل السنة والجماعة؛ لأن الصحابة رتبوا هذا الترتيب وأجمعوا عليه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من خالف في أمر الخلافة فهو أضل من حمار أهله».

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخ:

ـلـ قوله: «وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَىٰ جَمِيعِ الْأُمَّةِ...»:

● بعد أنْ ذَكَرَ الطحاوي رحمه الله محبة صحابة رسول الله ﷺ، وأنَّنا نتولاهم جميعًا، ولا نتبرأُ من أحدٍ منهم أتىٰ إلىٰ مسألةٍ عظيمة فارَقَ فيها جَمْعُ أهل السنة من عَدَاهم من الخوارج والرافضة وأشباههم في مسألة الخلافة، ومن الأحق بالخلافة، ومن الأفضل، وترتيب هؤلاء علىٰ ما جاء في النصوص وعلىٰ ما قَرَّرَهُ الصحابة والأئمة من بعدهم، فقال: «وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ

بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»: ويعني بذلك أنَّ الخلافة يُثبتُهَا أهل السنة لأبي بكر دون غيره استحقاقًا للخلافة أو تقديمًا له أو تفضيلًا، كما عليه الرافضة وبعض الفئات الأخرىٰ.

وهذا في الأصل كما ذكرت لكم قبل ذلك صار من العقيدة؛ لأنَّهُ في أمر الخلافة التي بسببها وبسبب البحث فيها افترقت الأمة إلىٰ فِرَقٍ كثيرة.

فأولُ خلافٍ وَقَعَ في الأمة بعد رسول الله ﷺ هو من الذي يلي المسلمين بعده ﷺ؟

فوقع الخلاف بين المهاجرين والأنصار ولم يَطُلْ، وأجمع المسلمون في وقتٍ قصير علىٰ استحقاق أبي بكر للخلافة كما سيأتي بيانه.

ويمكن أن نتحدث عن هذا في عدة مسائل.

المسألة الأولىٰ:

أنَّ خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه أَجْمَعَ عليها أهل السنة والجماعة، بل وغيرُهُم من الخوارج والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والمتكلمين وسائر الفرق عدا الرّافضة ومن نحا نحوهم.

فخلافة أبي بكر الصديق وأنَّهُ هو المستحق للخلافة بعد رسول الله ﷺ أمرٌ أَجْمَعَ عليه هؤلاء، واختلفوا في مأخَذِ الخلافة وأحقية أبي بكر بالخلافة:

هل لأنَّ خلافته ثبتت بالنص الجلي؟

أو أنها ثبتت بالنص الخفي؟

أو أنها ثبتت بالاختيار واتفاق الصحابة؟ علىٰ ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّ خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثبتت بالنص الجلي، ويعنون بالنص الجلي أنَّ النبي ﷺ أرشد إلىٰ خلافته وأَوْضَحَ أنَّهُ الأحق بعبارات مختلفة وأدلةٍ متنوعة بدلالات قولية وفعلية يحصل من مجموعها التنصيص علىٰ أنَّ الذي يلي الناس بعده ﷺ هو أبو بكر.

وهذا القول هو الذي عليه جماعة كثيرة من أهل الحديث، وهو قول الإمام أبي عبدالله أَحْمَدُ بن حنبل وأصحابه الحنابلة، وطائفة كبيرة من الشافعية، وهو اختيار -أيضًا- ابن حزم وجماعة من الظاهرية، وهو الذي حرَّرَهُ المحققون -أيضًا- كشيخ الإسلام ابن

تيمية وكغيره فإنه قال: والتحقيق أنَّ النبي ﷺ دلَّ على خلافة أبي بكرٍ الصديق بدلالات كثيرة من قوله وفِعْله ﷺ وسيأتي ذكر بعضها إن شاء الله.

القول الثاني: أنَّ خلافة أبي بكر ثبتت بالنص الخَفِي، يعني بالدليل الخفي والإشارة، فهذا هو الذي ذهب إليه الحسن البصري، فقال حينما سئل: هل كانت ولاية أبي بكر بالنص عليه؟ فقال: «لقد كان أبو بكر الصديق اتقى لله من أن يَتَوَسَّدَ عليها»، يعني الخلافة.

وذهب إلى هذا أيضًا جماعة من أهل الحديث بأنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة والدليل، ويعنون بذلك ما أرشد إليه ﷺ من تقديم أبي بكر في أمر الدنيا وفي أمر الدين في الصلاة وفي صحبته له وفي بيان فضله وعدم تقديم غيره عليه؛ يعني في الفضل.

القول الثالث: أنها ثبتت بالاختيار ويُعْنَى بذلك اختيار المسلمين له رضي الله عنه في سقيفة بني ساعدة، وإلا فعند هؤلاء لم يكن ثَمَّ نص وإلا لاحتجوا به عند الخلاف.

وهذا ذهب إليه أيضًا كثير من أهل الحديث وطائفة من الحنابلة، وهو رواية عن الإمام أَحْمَدُ.

وهو مذهب المعتزلة والأشاعرة والماتريدية وأهل الكلام فإنَّهُم يرون أنها إنما ثبتت بالاختيار.

والصحيح من هذه الأقوال هو القول الأول، وهو أنها ثبتت بالنص الجلي الذي لا يحتَمِلُ غَيْرَهُ.

ويدلّ على هذا عدد من الأدلة:

الدليل الأول: هو أنَّ أبا بكر رضي الله عنه هو أفضل الأمة حين مات رسول الله ﷺ، والصحابة جميعًا لم يكن أحد منهم يُقَدِّمُ أحدًا من الصحابة على أبي بكر في الفضل.

ومعلومٌ أنَّ فضله رضي الله عنه كان بنص القرآن ونص السنة على تقديمه على غيره في الفضل وأنه اخْتُصَّ بالنبي ﷺ في القرآن في قوله: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وفي قوله: «**هل أنتم تاركو لي صاحبي**»(١١٨) وفي قوله: «**لو اتخذت خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا**»(١١٩) وفي قوله: «**اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر**»(١٢٠) -وهو دليل لمسألةٍ تأتي- ونحو ذلك من الأدلة التي فيها بيانُ فضله.

---

(١١٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٦١)، والبَيْهَقِيّ (٢٠٨٨٤)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ولم أقف عليه في مُسْلِم كما قال الشارح.

(١١٩) سبق تخريجه.

سبق تخريجه.

والمسلمون لمَّا مات النبي ﷺ لم يكن أحدٌ منهم يُقَدِّم أحدًا في الفضل على أبي بكر، ومعلومٌ أنَّ الإمامة تكون للأفضل.

والفضل له شُعَب، منها: الفضل في الدين، والفضل في العلم، والفضل في التقوى، ونحو ذلك، وكذلك أن يكون قرشيًّا في إمامة الاختيار، وهذه كلها كانت موجودة في أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

فالتنصيص على أنَّ أبا بكر هو أفضل هذه الأمة بمجموع أدلة كثيرة نصَّت على فضله -يدلُّ على أنَّ الأفضل هو الأحق بالخلافة؛ هذا تنصيص على أنّ أبا بكر هو الذي توجد فيه شروط الخلافة.

الدليل الثاني: أنَّ النبي ﷺ لمَّا مرض مرضه الأخير أمَرَ الناس أن يُقَدِّمُوا أبا بكر فقال: «**مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس**»[١٢١]، وقد قال بعض الصحابة: إذا ارتضاه رسول الله لديننا أفلا نرتضيه لدنيانا؛ يعني: أنَّ تقديمه في الإمامة الصغرى -وهي إمامة الصلاة- دليل، بل هي نَصٌّ على أنَّهُ هو الأحق بالتقدم في الإمامة العظمى.

الدليل الثالث: أنَّ النبي ﷺ أمَرَ الصحابة أن يأتوا بكتاب ليَكْتُبَ لهم، فقال: «**يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر**»[١٢٢]، ثم إنه لما دَعَا بذلك الكتاب قال: «**ايتوني بكتابٍ أعهد إليكم عهدًا لا تختلفوا بعده**» قال عمر رضي الله عنه: «عندنا كتاب ربنا وما أظنُّ رسول الله ﷺ إلا غلب عليه الوَجَع»[١٢٣].

وهذا اجتهادٌ من عمر رضي الله عنه حمَلَهُ عليه أنَّهُ ظَنَّ أنَّ النبي ﷺ سيذكر غير أمر الخلافة، غير أمر الوِلاية؛ لأنَّ أمر الولاية الدليل عليه قام بأدلة كثيرة أخرى فلا تحتاج إلى عهدٍ مكتوبٍ خاص يعهد إليهم به، فخَشِيَ أن يقول شيئًا آخر ويكون ذلك فتنةً للناس؛ لأنَّهُ ﷺ في تلك الحال بشر، والناس قد لا يدركون كل شيء.

---

(١٢١) سبق تخريجه.

(١٢٢) سبق تخريجه.

(١٢٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١١٤)، ومُسْلِم (١٦٣٧/٢٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ولهذا النبي ﷺ أراد الكتابة بالعهد لأبي بكر، وعمر رضي الله عنه مَنَعَ أو رَأَىٰ -كما قال بعض أهل العلم- أنه لا يُجْلَب الكتاب؛ لأَنَّهُ إن كان تنصيصًا بالولاية فهذا مدلولٌ عليه بغيره.

وقال بعض العلماء: ولا يُحْمَلُ قول عمر رضي الله عنه علىٰ أَنَّهُ ظَنَّ أنّ النبي ﷺ سيكتب شيئًا آخر، ولكن نَظَرَ في أنَّ الأمر لم يكن علىٰ الإيجاب، وإنما كان علىٰ باب الشفقة والرحمة لهم، وباب الشفقة والرحمة لهم- قال هؤلاء: لا تلزم فيه الاستجابة، وخاصَّةً في مثل مرضه

والأول هو الأظهر في تحليل قول عمر رضي الله عنه.

الدليل الرابع: أن النبي ﷺ قال: «**اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر**».

الدليل الخامس: أنَّ امرأةً أتت إلىٰ النبي في حاجة لها فوعدها موعدةً أخرىٰ، فقالت كأنها تُشِير: إن لم أجدك -يعني بالموت- قال: «**إن لم تجديني فأْتي أبا بكر**»

والأدلة علىٰ هذا كثيرة متنوعة في أنَّ أبا بكر رضي الله عنه كان منصوصًا علىٰ استحقاقه للخلافة بعدة أدلة يُؤْخَذُ منها أَنَّهُ نصٌّ جلي لا يحتمل التأويل.

أما القول الثاني **وهو قول من قال: إنها ثبتت بالإشارة**: فهذا فيه نظر؛ لأنَّ الإشارة هي الشيء الخفي، وهذه الأدلة ظاهرة في الدلالة.

وأما من قال بالاختيار: فلا شك أنَّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه اختاره المسلمون، بل أَجْمَعَ عليه السلمون، وقد نقل الحاكم في «المستدرك» وصححه أنَّ علي بن أبي طالب ذكر إجماع المسلمين علىٰ خلافة وولاية أبي بكر ، ونُقِلَ ذلك أيضًا عن طلحة بن عبيد الله وعن الشافعي وعن جماعة حَكَوا الإجماع علىٰ اختيار المسلمين لأبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وثُبُوتُهَا بالاختيار هذا لا شك فيه لكنه ليس ثبوتًا مستقلًّا، بل هو تبعٌ لتنصيص النبي علىٰ أبي بكر في بيان فضله ومنزلته، وأنَّهُ هو الأحق بالتقدم في أمر الدين وفي الإمامة العظمىٰ.

سبق تخريجه.

انظر «المستدرك» (٤٤٢٦).

المسألة الثانية:

خلافة أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه، وبيعة أبي بكرٍ الصديق تمت في سقيفة بني ساعدة -في القصة المعروفة- حيث اختلف المهاجرون والأنصار، ثم آل الأمر إلىٰ أن يكون الخليفة من قريش لقوله ﷺ: «**الأئمة من قريش، الخلافة فيكم**»[١٢٦]؛ يعني: في قريش، ثُمَّ قُدِّمَ أبو بكر للأدلة التي ذكرنا، واجتمع المسلمون علىٰ بيعة أبي بكر.

ومنهم -من المسلمين، من الصحابة- مَنْ حصلت منه البيعة التي هي التزام لهذا الإمام ولهذا الخليفة بالمبايعة اللفظية دون المبايعة بصفقة اليد، وهذا كما حصل من علي رضي الله عنه ومِنْ طلحة بن عبيد الله، فإنهما -ومعه آخرون- لم يبايعا مباشرة بصفقة اليد وإنما بايعا لمَّا بايع أهل الحل والعقد.

ومعلومٌ أنَّ المبايعة قسمان:

- بيعة لأهل الحل والعقد ومن استطاع من المسلمين أن يبايع بصفقة اليد والعهد.
- والبقية يبايعون بيعةً شرعية باللسان، أو باعتقاد القلب بالتزام طاعة هذا الخليفة وهذا الإمام.

وعلي رضي الله عنه ومن معه، قال طائفة: إنهم لم يبايعوا إلا بعد ستة أشهر، أو بعد بضعة أشهر، أو ثلاثة أشهر، أو أكثر، أو أقل، وإنَّهُم لم يكونوا يرتضون تلك البيعة الأولىٰ، وهذا غلط كبير، بل عليٌّ رضي الله عنه قد بايع ولكنه لم يَقْدُم علىٰ أبي بكر حتىٰ تُوُفِّيَت فاطمة، وكذلك طلحة بن عبيد الله تأخر في إعطاء أبي بكر الصديق ثمرة القلب وصفقة اليد في البيعة.

وهذا التأخر له أسباب، من أهمها:

السبب الأول: أنَّ عليًّا وطلحة من العشرة ومن المُقَدَّمِين وقد أُخِّرُوا، أو لم يُدْعَوا، أو لم يأتوا إلىٰ الشورىٰ -السقيفة- وفي اجتماع الأمر، فرأوا أنهم لمَّا لم يكن لهم الأمر في الشورىٰ أنهم حينئذٍ ليسوا من أهل الحل والعقد فلا يلزم أن يستعجلوا في إعطاء البيعة بصفقة اليد.

---

(١٢٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٩٣)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه.

السبب الثاني: أنَّ عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رَاعَىٰ فاطمة فيما كان في شأنها -إن صَحَّت الحكاية- فيما كان في نفسها في تأخير بعض الميراث، وأبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أخَذَ بقول النبي ﷺ: «**إنا لا نُورَث ما تركناه صدقة**»[١٢٧]، وكان عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يُراعي حال فاطمة؛ لأنها بنت رسول الله ﷺ، وكان ﷺ يقول في شأنها: «**إنما أنت بضعَةٌ مني يؤذيني ما يؤذيك**»[١٢٨].

فَتَأَخُّرُ عليٍّ لسبب ليس براجع إلىٰ أحقية أبي بكر بالخلافة، ولا إلىٰ أحقيته بالبيعة، بل إلىٰ مسألةٍ يرىٰ أنَّهَا الأفضل في مراعاته لفاطمة، أو لأنه لم يكن من أهل الشورىٰ فلا تلزمه المبادرة مع حصول بيعته لأبي بكر، حيث ذكر هُوَ أنَّ المسلمين والصحابة أجمعوا علىٰ خلافة أبي بكر.

السبب الثالث: أَنَّ التأخر قد يحصل، والتأخر أو التقدم ليس أمرًا قادحًا في استحقاق أبي بكر للخلافة ولا إلىٰ إجماع الناس عليه؛ لأنَّ التأخر -كما ذكرتُ لكم- مَرَدُّهُ إلىٰ ترك الأفضل من البَيعتَين وهو بيعة اليد، فإذا حصلت البيعة الواجبة وهي بيعة الاعتقاد، بيعة الالتزام بمبايعة المسلمين وارتضائهم، حصل القصد الشرعي، والأمر الثاني يمكن أن يكون له أكثر من سبب فلا يُجعَل قادحًا لا من جهةٍ علمية ولا من جهة أيضًا عملية.

لهذا من نَقَلَ أَنَّ عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أو طلحة، أو نحو ذلك لم يكونوا يرتضون خلافة أبي بكر، أو أنَّهُم جاملوا لمَّا رأوا الأمر استقر وأنَّ عليًّا كان الأحق ونحو ذلك، هذه كلها أقوال أهل الرّفْض والبدع الوخيمة.

ولا يصح في هذا شيء عن صحابي أصلًا في أنه يقدم نفسه لا في الفضل ولا في الخلافة علىٰ أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، بل المسلمون تبعٌ لأبي بكر رضي الله عنه وأرضاه.

المسألة الثالثة:

خلافة أبي بكر الصديق طَعَنَ فيها الرّافضة، فلم يقتصروا علىٰ ذلك، بل طعنوا في أبي بكر الصديق.

---

(١٢٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٠٩٣)، ومُسْلِم (١٧٥٩)، وغيرهما من حديث أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١٢٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٧٢٩). وغيره من حديث المسور بن مخرمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وطعنهم في الخلافة يريدون منها أنَّ أبا بكر وعمر اغتصبا الخلافة واغتصبا الولاية، وكان الأحق بها عليًّا رضي الله عنه.

ويستدلون لذلك بقول النبي ﷺ لِعَلِي في حديث غدير خم المعروف أنه ﷺ قال لِعَلِي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ إلا أنَّهُ لا نبي بعدي**»[(١٢٩)]، ومنزلة هارون من موسىٰ أنَّهُ قال له: ﴿ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ١٤٢﴾ [الأعراف:١٤٢]، وهذا الحديث وقد رواه مسلم في «الصحيح» -حديث غدير خم المعروف- حديثٌ صحيح.

و«**أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ**» لا تدُلُّ علىٰ استحقاقه للخلافة مُطْلَقًا، وإنّما علىٰ استحقاقه للولاية في تلك السَّفرة التي سافرها النبي ﷺ، فهو لمَّا ذهب فإنَّ عليًّا صار منه بتلك المثابة وطَمأن خاطره وشرح صدره بهذه المنزلة إذ لم يرافقه ﷺ، وهذا شيءٌ مؤقت لا يدل علىٰ التقديم في كل حال.

لمَّا حَجَّ أبو بكر بالناس عام تسعٍ من الهجرة كان هو أمير الحج، وعلي رضي الله عنه كان معه ليقرأ علىٰ الناس أول سورة براءة ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١ فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخۡزِي ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢﴾ الآيات [التوبة:١، ٢].

وسبب إرسال علي رضي الله عنه مع أبي بكر: أنَّهُ كان من عادة العرب أنها لا تقبل الأمر الجلل إلا من الرجل نفسه أو من ذي قرابَةٍ منه يقول بقوله، فَرغِبَ ﷺ في أن لا يَحْدث اختلاف في هذا الأمر، وأن يُعْلِن البراءة من المشركين في أن لا يحج بعد العام مشرك، أن يُعْلِنَهَا أقربُ الناس من رسول الله ﷺ وهو علي بن أبي طالب ابن عمه وزوج ابنته رضي الله عنه.

وهذا يدل علىٰ أنَّهُ كان مع أبي بكر تابعًا، وكان أبو بكر رضي الله عنه هو الأمير.

وما ذكروه من قوله: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ**» إنما هذا في شيءٍ مؤقت لا يدل علىٰ منزلةٍ عامة.

ولهذا فعلي رضي الله عنه كان في الستة نفر الذين عهد إليهم عمر رضي الله عنه باختيار الخليفة، فكان من اختيارهم أنْ يختاروا عثمان رضي الله عنه خليفةً للمسلمين، ولهم في ذلك -يعني

---

(١٢٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٧٠٦)، ومُسْلِم (٢٤٠٤)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

للرافضة في ذلك- أقوال في القدح في أبي بكر، وفي القدح في عمر وعثمان معروفة، عاملهم الله بما يستحقون!

المسالة الرابعة:

قال: «**تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَىٰ جَمِيعِ الْأُمَّةِ**» وهذا هو الذي ذكرت لكم في أول الكلام من أنَّ تقديم أبي بكر لأجل تَفْضِيلِهِ، فهو الأفضل وهو المُقَدَّم، كذلك عمر هو الأفضل وهو المُقَدَّم، كذلك عثمان هو الأفضل وهو المُقَدَّم، ثم علي هو الأفضل وهو المُقَدَّم، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أجمعين.

فإثبات الخلافة فيه إثبات الفضيلة، وأيضًا المسألة تنعكس، إثبات فضل أبي بكر علىٰ جميع الأمة فيه إثبات الخلافة له رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقديم أبي بكر علىٰ جميع الأمة في الفضل هو تقديمٌ لأبي بكر علىٰ جميع الأمة في استحقاقه الولاية والخلافة.

قال بعدها: «**ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»: عمر بن الخطاب هو الأفضل في هذه الأمة بعد أبي بكر الصديق وهو في الخلافة أيضًا الخليفة الثاني بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وخلافته بالإجماع ثبتت بالعهد من أبي بكر، حيث إنَّ أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَصَّ علىٰ عمر بالخلافة بعده.

لهذا لم يختلف المسلمون في أن يكون بعد أبي بكر عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفضائل عمر أكثر من أن تُحْصَر، ومناقبه كثيرة مبثوثة، وفي عهده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اتسعت بلاد الإسلام وانتشر لواؤُهُ وكَثُرَ الداخِلُونَ في الدين، وأُرغمت أنوف الكفرة والمشركين، وسار الصحابة والمسلمون إلىٰ أمكنة بعيدة.

وكان في عهده يأخُذُ نفسه بالحزم والشدة علىٰ نفسه وعلىٰ قرابته، حتىٰ إنَّهُ قيل له في آخر أمره: ألا تعهد لعبدالله بن عمر بن الخطاب؟! فقال: «يكفي أن يشقىٰ بهذا الأمر واحدٌ من آل الخطاب».

وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -وهو عمر- من أحزم الناس في أمر الوِلَايَة، بل كان أحزم هذه الأمة بعد أبي بكر الصديق في أمر الوِلاية، ومع أنَّهُ كان متصفًا بالقوة والبأس والهيبة، وكان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ متصفًا بالرفق والرّحمة والسعي في الحاجات عن قلبٍ رحيم، فإنَّ أبا بكر

كان في الولاية أفضل منه وفي مقامه -مقام أبي بكر- في الوَلاية كان أفضل وأرفع من عمر رضي الله عنه في مقامه.

فأبو بكر الصديق رضي الله عنه هو الذي وقف في الردة ذلك الموقف العظيم الذي لم يثبت له عمر، ولم يثبت له كثير من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

فولاية عمر بالاتفاق والإجماع من أهل السنة ثبتت بالنص، وثبتت بالعهد من أبي بكر، وأنه هو المستحق لها إلا خلاف الرافضة المعروف.

قال بعدها: «**ثُمَّ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه**»: وعثمان رضي الله عنه وَلِيَ الخلافة بالاختيار، فَعُمَر لمَّا وَلِيَ الخلافة وَلِيَهَا بِعَهْد، ثم استمر، فلما قَرُبَت وفاته وشهادته رضي الله عنه قال: «إنْ أَعْهَد فقد عَهِدَ أبو بكر، وإن أترك فقد ترك النبي ﷺ»(١٣٠)، وجعل الأمرَ شورىٰ في الستة نفر فآل إليهم الأمر فاختاروا أفضلهم وأعظمهم صحبةً للنبي ﷺ ومقام صدقٍ في الإسلام وهو عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه.

فخلافة عثمان ثبتت بالاتفاق، ثبتت باختيار أهل الشورىٰ الخاصِّين، وهم الستة من العشرة رضي الله عنهم.

«**ثُمَّ لِعَلِيّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه**»: ونثبت الخلافة بعد عثمان لِعَلِي رضي الله عنه، وعلي بن أبي طالب لم يُجْمِع عليه المسلمون في عهده؛ لأَنَّهُ -مع أنه الأحق من كل وجه من غيره- كان بعد مقتل عثمان، ومقتل عثمان سعىٰ فيه المفسدون من الخوارج ونحوهم وأوغروا الصدور في هذا الشأن، حتىٰ وقع قَتْل عثمان، ثُمَّ وقع الخلاف بين الصحابة بسبب ذلك، فمعاوية رضي الله عنه في جهة، وعلي رضي الله عنه في جهة، وطلحة والزبير وعائشة في جهة، وحدث من ذلك ما حدث.

فعلي رضي الله عنه خلافته ثابتة باختيار أهل الحل والعقد له في المدينة، فخلافته بالاختيار؛ ولأَنَّهُ هو الأفضل من هذه الأمة بعد عثمان، وإذا كان هو الأفضل فهو الأحق بالولاية وهو الأحق بالخلافة.

---

(١٣٠) سبق تخريجه

لهذا كان الواجب على جميع المسلمين في وقته -يعني من الصحابة والتابعين- أن يعقدوا البيعة لِعَلِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، لكن لم يجتمع الناس عليه وقضى في الخلافة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سنين لم يكن السِّلْكُ فيها منتظمًا ولا حبل الولاية فيها مستقيمًا، بل كان زمنَ قتال وخلاف، وعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَقِيَ من الناس فيها الأَمَرَّين.

لهذا فخلافة علي -وإن لم تكن مُجْمَعًا عليها- ثابتةٌ، بيعة أهل الحل والعقد له في المدينة، وأهل الحل والعقد هم الذين يُصارُ إليهم في مسائل البيعة، وبعدهم لا يجوز لأحدٍ أن يَتَخَلَّف؛ لأنَّ انتظام ذلك واجتماع الأمة هذا فرضٌ، إضافةً إلى أنَّ عليًّا هو الأفضل، وهو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في مكانته من رسول الله ﷺ بالمكان الذي لا يخفى.

قال بعدها: «وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ»

كلمة «**الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ**» مأخوذة من حديث النبي ﷺ في وصفهم بالرّاشدين في قوله -مثلًا- في حديث العرباض بن سارية: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**»[(١)] ووَصْفُ الخلافة ووَصْفُ الرُّشْدُ ليس مُخْتَصًّا بهؤلاء، فقد يكون بعدهم من يكون خليفةً، ويكون بعدهم من يكون راشدًا.

لكنهم اتَّصَفُوا بِوَصْفٍ زائدٍ على الخلافة الراشدة في أَنَّهُم على خلافةٍ راشدة على منهاج النبوة كما صَحَّ عنه ﷺ أنه قال: «**الخلافة ثلاثون سنة على منهاج النبوة ثم يكون ملكًا...**»[(٢)] إلى آخره. فهم الخلفاء الأربعة الذين شَهِد لهم النبي ﷺ بالخلافة وبالرُّشْد.

وهاهنا مسائل.

المسألة الأولى:

أَنَّ وصف الخليفة استمر بعدهم في وُلاةِ بني أمية، مع تغير الاسم إلى أمير المؤمنين.

وهذا ابتدأ من عهد عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لما قيل له: «أنت خليفة خليفةِ رسول الله ﷺ، فقال: أنتم المؤمنون وأنا أميركم، أو كما جاء عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»، وإلا فَهُمْ خلفاء، فيَصِحُّ أن يُقَال: الخليفة عمر، الخليفة عثمان، والخليفة الراشد علي ...وهكذا، لكنه اقْتُصِر على

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٤/٢٧٣)، والطَّبَرَانِيّ (١/١٥٧/٣٦٨) من حديث النعمان بن بشير، وصححه الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة» برقم (٥).

أمير المؤمنين عمر، وأمير المؤمنين عثمان، وأمير المؤمنين علي، ثمَّ بعده أمير المؤمنين معاوية ...إلىٰ آخره.

وهؤلاء خلفاء لقول النبي: «**لا يزال هذا الدين عزيزًا إلىٰ اثني عشر خليفة**»[١٣٣] وهذا يَدُلّ علىٰ دخول ملوك بني أمية مع اتِّصافِهِم بالمُلْك باسم الخليفة؛ لأنَّ لفظ الخليفة ليس فيه مزيد فضل، ولكن معناه أنَّهُ الذي يَخْلُفُ مَن قبله، وقد يخلف بحسن، وقد يخلف بغير ذلك.

لكن قال ﷺ: «**لا يزال هذا الدين عزيزًا إلىٰ اثنتي عشر خليفة**» وهذا يدل أيضًا علىٰ أنَّ ما بعد الاثني عشر خليفة يصح أن يُسَمَّوا خلفاء، لكن لم يَخْتَصُّوا بهذا الاسم ولكن اخْتُصُّوا بألقاب أخرىٰ، وربما أُطْلِقَ هذا اللقب.

المسألة الثانية:

لو كان ثَمَّ خليفة خامس بعد الخلفاء الأربعة الذين اخْتُصُّوا باسم الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين، لو كان ثَمَّ من يستحق الخليفة الخامس، فالذي يستحقه، الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

وهذا هو الذي عليه أهل السنة بخلاف قول طائفة من أهل البدع في عمر بن عبدالعزيز رحمه الله إنَّهُ خامس الخلفاء الراشدين، أو الخليفة الخامس، أو الخليفة الراشد الخامس ونحو ذلك.

هذا ليس من أقوال أئمة أهل السنة، بل لو كان ثَمَّ خامس فالأحق به معاوية بن أبي سفيان فهو أفضل من عمر بن عبد العزيز بلا شك؛ لأنَّهُ:

- اجتمع عليه الناس.
- وصار في مدته إغاظة للكافرين.
- ولأنه هو صاحب رسول الله ﷺ وكاتب الوحي، وقد قال ابن مسعود: «**لَمُقام أحدهم ساعة مع رسول الله ﷺ خير من عبادة أحدكم كذا وكذا سنة**»[١٣٤].

---

(١٣٣) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٨٢١/٧)، وأَحْمَدُ (٩٩/٥)، من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

(١٣٤) أَخْرَجَه أَحْمَدُ بن حنبل في «فضائل الصحابة» (٢٠)، من قول ابن عمر رضي الله عنهما موقوفًا، ولم أقف عليه من قول ابن عباس رضي الله عنهما، بهذا اللفظ.

والنبي ﷺ قال: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مُد أحدهم ولا نَصيفه**»(١٣٥)، وقد قال ﷻ أيضًا: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

وعمر بن عبد العزيز لا شك أَنَّهُ دون معاوية، ولم يحصل له في ولايته الانتشار، وإِنَّمَا أرادَ أشياء في نشر السنة، وفي الجهاد، وفي إحقاق الحق والعدل بين الناس، وإزالة المظالم، لكن لم يستقم له الأمر؛ فما عاش في ولايته إلا أقل من سنتين أو نحو السنتين، ثم بعدها قُبِض؛ لهذا فلا يُقَدَّم أحد من التابعين علىٰ أحد من الصحابة ﵃.

المسألة الثالثة:

الحسن بن علي ﵁ ابن بنت رسول الله ﷺ وريحانة النبي ﷺ، لما قُتِلَ علي بايعوه بالخلافة، فما استقام الأمر له، فأراد ﵁ وأرضاه أن يحقن الدماء وأن يجمع كلمة المسلمين فتنازل عن الخلافة والولاية إلىٰ معاوية بن أبي سفيان ﵁، وسُمِّيَ عام تنازله بعام الجماعة حيث اتفق المسلمون واجتمعوا، وهذا لشدّة ورعه وتقواه -أعني الحسن- فإِنَّهُ هو الأحق بالأمر، لكن رأىٰ أَنَّ المصلحة العظمىٰ للإسلام والمسلمين تقضي بأن يترك الأمر لمعاوية الصحابي.

وفي اختيار الحسن الخير والبركة، وهكذا كان، فعاش المسلمون نحوًا من عشرين سنة وهم في أمن وأمان وقوة علىٰ الأعداء، ومَكَنَةٍ في أمر دينهم وفي أمر دنياهم.



(١٣٥) سبق تخريجه.

الدرس الأربعون:

العشرة المبشرون بالجنة

٩٥- وَنُحِبُّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، ونَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَىٰ مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِ:

ـــ قوله: «وَأَنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ وبشَّرَهُم بالجَنَّةِ، نشهد لهم بالجنة عَلَىٰ مَا شهِد لَهم رَسُولُ الله ﷺ، وَقَوْلُهُ الحقُّ، وَهُم: أَبو بَكْرٍ، وعمر، وعثمان، وعليٌّ، وطلْحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وَعَبدالرّحمن بنْ عَوْف، وأبو عُبيدة بنْ الجرّاح وَهُو أمينُ هذه الأمّة، رضي الله عنهم أجمعينَ».

● تقدم ذكر بعض فضائل الخلفاء الأربعة.

ومن فضائل الستة الباقين من العشرة رضي الله عنهم أجمعين، ما رواه مسلم، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**أرِق رسول الله ﷺ ذات ليلة، فقال: ليت رجلًا صالحًا من أصحابي يحرسني الليلة، قالت: وسمعنا صوت السلاح، فقال النبي ﷺ: من هذا؟ فقال سعد بن أبي وقاص: يا رسول الله، جئت أحرسك**»، وفي لفظ آخر: «**وقع في نفسي خوف علىٰ رسول الله ﷺ، فجئت أحرسه، فدعا له رسول الله ﷺ ثم نام**».

أَخْرَجه البُخَارِيّ (٧٢٣١)، ومُسْلِم (٣٩/٢٤١٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَخْرَجه مُسْلِم (٤٠/٢٤١٠)، والتِّرمِذِيّ (٣٧٥٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وفي «الصحيحين»: أن رسول الله ﷺ جمع لسعد بن أبي وقاص أبويه يوم أُحد، فقال: «**ارمِ، فداك أبي وأمي**»[١٣٨].

وفي «صحيح مسلم»، عن قيس بن أبي حازم، قال: رأيت يد طلحة التي وقىٰ بها النبي ﷺ يوم أُحُد قد شَلَّتْ[١٣٩].

وفيه أيضًا عن أبي عثمان النهدي، قال: لم يبق مع رسول الله ﷺ في بعض تلك الأيام التي قاتل فيها النبي ﷺ غير طلحة وسعد[١٤٠].

وفي «الصحيحين»، واللفظ لمسلم، عن جابر بن عبدالله، قال: «ندب رسول الله ﷺ الناس يوم الخندق، فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير، فقال النبي ﷺ: **لكل نبي حواري، وحواريَّ الزبير**»[١٤١]. وفيهما أيضًا عن الزبير رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**من يأتي بني قريظة فيأتيني بخبرهم؟** فانطلقت، فلما رجعت جمع لي رسول الله ﷺ أبويه، فقال: **فداك أبي وأمي**»[١٤٢].

وفي «صحيح مسلم»، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن لكل أمة أمينًا، وإن أميننا أيتها الأمة: أبو عبيدة بن الجراح**»[١٤٣].

وفي «الصحيحين» عن حذيفة بن اليمان، قال: جاء أهل نجران إلىٰ النبي ﷺ فقالوا: «يا رسول الله، ابعث إلينا رجلًا أمينًا، فقال: **لأبعثن إليكم رجلًا أمينًا حقَّ أمين**، قال: فاستشرف لها الناس، قال: فبعث أبا عبيدة بن الجراح»[١٤٤].

---

(١٣٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٩٠٥)، ومُسْلِم (٢٤١١)، من حديث علي رضي الله عنه.

(١٣٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٠٦٣)، بلفظ «رأيت يد طلحة شلاء»، وابْنُ مَاجَه (١٢٨)، من حديث قيس بن أبي حازم رضي الله عنه، ولم أقف عليه في مُسْلِم كما قال الشارح.

(١٤٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٧٢٢، ٣٧٢٣)، ومُسْلِم (٢٤١٤)، من حديث أبي عثمان النهدي رضي الله عنه.

(١٤١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٩٩٧)، ومُسْلِم (٢٤١٥)، واللفظ له، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(١٤٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٧٢٠)، ومُسْلِم (٢٤١٦)، من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما.

(١٤٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٧٤٤)، ومُسْلِم (٢٤١٩)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١٤٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٣٨٠)، ومُسْلِم (٢٤٢٠)، واللفظ له، من حديث حذيفة رضي الله عنه.

وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه، قال: أشهد على رسول الله ﷺ أني سمعته يقول: «**عشرة في الجنة: النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وسعد بن مالك في الجنة، وعبدالرحمن بن عوف في الجنة، ولو شئتُ لسميت العاشر، قال: فقالوا: من هو؟ قال: سعيد بن زيد**(١٤٥)، وقال: **لمشهد رجل منهم مع رسول الله ﷺ يغبَرُّ منه وجهه، خير من عمل أحدكم، ولو عُمِّر عمر نوح**»(١٤٦)، رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي وصححه، ورواه الترمذي عن عبدالرحمن بن عوف.

وعن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعلي في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وعبدالرحمن بن عوف في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة**»(١٤٧). رواه الإمام أَحْمَدُ في «مسنده»، ورواه أبو بكر بن أبي خيثمة، وقدم فيه عثمان على عليٍّ، رضي الله عنهما.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ على حِراءَ، هو وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ «**اهدأ، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد**»(١٤٨)، رواه مسلم والترمذي وغيرهما، ورُوي من طرق.

وقد اتفق أهل السنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم؛ لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم. ومَنْ أجهل ممن يكره التكلم بلفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة!!

---

(١٤٥) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٤٩)، واللفظ له، والتِّرْمِذِيّ (٣٧٤٨)، وابْنُ مَاجَه (١٣٣)، من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه، ورواه التِّرْمِذِيّ (٣٧٤٧) عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

(١٤٦) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٥٠)، وأَحْمَدُ (١/١٨٧)، من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه.

(١٤٧) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٧٤٧)، وأَحْمَدُ (١/١٩٣)، من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

(١٤٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٤١٧)، والتِّرْمِذِيّ (٣٦٩٩)، وأَحْمَدُ (٢/٤١٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لكونهم يبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وهم يستثنون منهم عليًا رضي الله عنه! فمن العجب أنهم يوالون لفظ التسعة! وهم يبغضون التسعة من العشرة! ويبغضون سائر المهاجرين والأنصار، من السابقين الأولين الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة، وكانوا ألفًا وأربع مئة، وقد رضي الله عنهم. كما قال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨].

وثبت في «صحيح مسلم» وغيره، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة**»(١٤٩).

وفي «صحيح مسلم» أيضًا، عن جابر: «**أن غلام حاطب بن أبي بلتعة قال: يا رسول الله، ليدخلن حاطب النار، فقال رسول الله ﷺ: كذبت، لا يدخلها، فإنه شهد بدرًا والحديبية**»(١٥٠).

والرافضة يبرءون من جمهور هؤلاء، بل يبرءون من سائر أصحاب رسول الله ﷺ إلا من نفر قليل، نحو بضعة عشر رجلًا!! ومعلوم أنه لو فرض في العالم عشرة من أكفر الناس، لم يجب هجر هذا الاسم لذلك، كما أنه سبحانه لما قال: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾[النمل:٤٨]، لم يجب هجر اسم التسعة مطلقًا، بل اسم العشرة قد مدح الله مسماه في مواضع من القرآن: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[البقرة:١٩٦]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ﴾[الأعراف:١٤٢]، ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[الفجر:١، ٢].

وكان ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان، وقال في ليلة القدر: «**التمسوها في العشر الأواخر من رمضان**»(١٥١)، وقال: «**ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر**»(١٥٢)؛ يعني عشرَ ذي الحجة.

---

(١٤٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٤٩٦)، وأَبُو دَاوُد (٤٦٥٣)، واللفظ له، من حديث جابر رضي الله عنه.

(١٥٠) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٤٩٥)، والتِّرْمِذِيّ (٣٨٦٤)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(١٥١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٠٢١)، واللفظ له، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومُسْلِم (١١٦٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١٥٢) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٢٤٣٨)، والتِّرْمِذِيّ (٧٥٧)، وابْنُ مَاجَه (١٧٢٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٢١٣٠)، وله أصل في البُخَارِيّ (٩٦٩)، من حديث ابن عباس.

والرافضة توالي بدل العشرة المبشرين بالجنة، الاثني عشر إمامًا، وهم: علي بن أبي طالب ﷺ، ويدّعون أنه وصي النبي ﷺ، دعوى مجردة عن الدليل، ثم الحسن ﷺ، ثم الحسين ﷺ، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي الباقر، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم علي بن موسى الرضا، ثم محمد بن علي الجواد، ثم علي بن محمد الهادي، ثم الحسن بن علي العسكري، ثم محمد بن الحسن، ويتغالون في محبتهم، ويتجاوزون الحد!! ولم يأت ذكر الأئمة الاثني عشر، إلا على صفة تردُّ قولهم وتبطله، وهو ما خرجاه في «الصحيحين»، عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي على النبي ﷺ، فسمعته يقول: «**لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت عني، فسألت أبي: ماذا قال النبي ﷺ؟ قال: كلهم من قريش**»[(١٥٣)].

وفي لفظ: «**لا يزال الإسلام عزيزًا إلى اثني عشر خليفة**»[(١٥٤)] وفي لفظ: «**لا يزال هذا الأمر عزيزًا إلى اثني عشر خليفة**»[(١٥٥)]، وكان الأمر كما قال النبي ﷺ.

والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعبدالملك بن مروان، وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبدالعزيز، ثم أخذ الأمر في الانحلال.

وعند الرافضة أن أمر الأمة لم يزل في أيام هؤلاء فاسدًا منغصًا، يتولى عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذل من اليهود[(١٥٦)]!! وقولهم ظاهر البطلان، بل لم يزل الإسلام عزيزًا في ازدياد في أيام هؤلاء الاثني عشر.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَأَنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَىٰ مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ،

---

(١٥٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٢٢٢، ٧٢٢٣)، ومُسْلِم (١٨٢١)، واللفظ له، من حديث جابر بن سمرة ﷺ.

(١٥٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٨٢١/٧)، وأَحْمَدُ (٩٩/٥)، من حديث جابر بن سمرة ﷺ.

(١٥٥) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٨٢١/٨)، وأَحْمَدُ (٩٩/٥)، من حديث جابر بن سمرة ﷺ.

(١٥٦) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر خطبة «منهاج السنة» (١/ ٢٤) جديد و(ص٩-١٠) ط بولاق.

وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ»:

●بعدما ذكر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ اعتقاد أهل السنة والجماعة في الخلفاء الراشدين، وأنهم خير هذه الأمة وأفضلها، وهم في الفضل على مراتب على ترتيبهم في الخلافة، ويليهم في الفضل بقية العشرة؛ ولهذا أردف الطحاوي الكلام في الخلفاء الراشدين بذكر فضل بقية العشرة؛ فيقول: إن العشرة الذين شهد لهم الرسول ﷺ بالجنة نشهد لهم بشهادته ﷺ إيمانًا وتصديقًا له ﷺ، وأن ما أخبر به هو الحق، فقد ثبت من حديث سعيد ابن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**عشرة في الجنة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، والزبير، وطلحة، وعبد الرحمن، وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد**»(١٥٧).

وقد ورد لكل منهم فضيلة، بل فضائل، جاءت في الأحاديث كفضائل أبي بكر وعمر خاصة، وفضائل لعثمان ولعلي، والزبير، وهكذا، ومن ذلك ما أشار إليه الطحاوي من أن أبا عبيدة أمين هذه الأمة، ففي حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: جاء أهل نجران إلى النبي ﷺ فقالوا: ابعث لنا رجلًا أمينًا، فقال: «**لأبعثن إليكم رجلًا أمينًا حق أمين**»(١٥٨)، فاستشرف لها الناس فبعث أبا عبيدة بن الجراح. فهذا يدل على فضيلة له، وأن له تميزًا في هذا الشأن، وإلا فالأمانة صفة كل مؤمن.

وقد ثبت تبشير أبي بكر وعمر وعثمان بالجنة في غير هذا الحديث ففي حديث أبي موسى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «الصحيحين»: كنت مع النبي ﷺ في حائط من حيطان المدينة، فجاء رجل فاستفتح فقال النبي ﷺ: «**افتح له وبشره بالجنة**»، ففتحت له فإذا أبو بكر، فبشرته بما قال النبي ﷺ، فحمد الله، ثم جاء رجل فاستفتح، فقال النبي ﷺ: «**افتح له وبشره بالجنة**» ففتحت له فإذا هو عمر فأخبرته بما قال النبي ﷺ، فحمد الله، ثم استفتح رجل، فقال لي: «**افتح له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه**»(١٥٩)، فإذا عثمان، فأخبرته بما قال رسول الله ﷺ، فحمد الله ثم قال: الله المستعان.

---

(١٥٧) سبق تخريجه.

(١٥٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٣٨٠)، ومُسْلِم (٢٤٢٠)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١٥٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٣٩)، ومُسْلِم (٢٤٠٣)، وغيرهما من حديث أبي موسى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقد وقع كما أخبر ﷺ فقد ابتلي عثمان بأهل الفتنة الذين ثاروا عليه، وطعنوا في ولايته، وحاصروه في داره حتىٰ انتهىٰ أمرهم إلىٰ قتله.

فهؤلاء العشرة رضي الله عنهم لهم فضيلة علىٰ سائر الصحابة، وأفضلهم الخلفاء وترتيبهم في الفضل حسب ترتيبهم في الخلافة، وأما بالنسبة للستة فلا يفضل بعضهم علىٰ بعض، هذا هو ظاهر هذه الأحاديث؛ لأن التفضيل موقوف علىٰ الدليل.

وقد تقدمت هذه المسألة، لكن هنا بمناسبة ذكر الخلفاء الراشدين وبقية العشرة، فهم من جملة من يشهد له بالجنة، وليست هذه الفضيلة مختصة بهم، بل شهد الرسول ﷺ لثابت بن قيس، والحسن والحسين، وعكاشة بن محصن؛ بل نشهد بالجنة لكل من شهد بيعة الرضوان؛ لقوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح:١٨]؛ ولقوله ﷺ: «**لا يدخلُ النارَ أحدٌ ممن بايع تحت الشجرة**»(١٦٠).

والرافضة يبغضون العشرة إلا عليًّا رضي الله عنه، فهم يبغضون التسعة من العشرة، ومن حماقاتهم أنهم صاروا يكرهون لفظ العشرة، ويتشاءمون به، ويتجنبونه مبالغة في بغض أولئك العشرة، مع أن العدد ليس متعلّقًا لمدح ولا ذم، فقد يكون لمحمود ومذموم، وطرد هذا أن يبغض لفظ تسعة بسبب التسعة الذين هم من قوم صالح ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ۝٤٨﴾ [النمل: ٤٨] أفيصح في عقل عاقل أن يهجر عدد التسعة، وأن يتشاءم به؛ من أجل أنه عدد أولئك الرهط؟!

هذه جهالة وحماقة، وهذه الحماقة من الرافضة ذكرها شيخ الإسلام رحمه الله في أول «منهاج أهل السنة»، في معرض ذكر حماقات الرافضة وناقشها فقال: «بل اسم العشرة قد مدح الله مسماه في مواضع، كقوله تعالىٰ في متعة الحج: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦] وقال تعالىٰ: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف:١٤٢] وقال تعالىٰ ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفجر:١، ٢] إلخ كلامه.

---

(١٦٠) سبق تخريجه.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❏ قوله: «وَأَنَّ العَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ وَبشَّرَهُم...»:

●فهؤلاء هم العشرة المشهود لهم بالجنة، وأبو عبيدة رضي الله عنه وصف بأنه أمين هذه الأمة؛ لأنه لما عقد النبي ﷺ العهد مع أهل نجران، وفرض عليهم الجزية، طلبوا منه أن يبعث إليهم أمينًا، فاختار أبا عبيدة وقال ﷺ: «**لأبعثن عليكم أمينًا، حق أمين**» فاستشرف الصحابة لذلك فبعث أبا عبيدة[١٦١].

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخ:

❏ قوله: «وَإِنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَىٰ مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ...»:

●هذا فيه تخصيص، هؤلاء العشرة اختصوا بالفضل وبالشهادة لهم بالجنة.

ودخل هذا في العقائد مخالفةً للرافضة وبعض الخوارج الذين يتبرؤون من أكثر هؤلاء العشرة، ويرون أنَّ لفظ العشرة لفظٌ مشئوم، وأنَّهُ لا يصح الشهادة لهؤلاء بالجنة، ولا أن يُتَوَلَّوا، فصار من عقيدة أهل السنة مع توليهم لجميع الصحابة أن يُشْهَدَ لهؤلاء العشرة بالجنة وأن يُتَوَلَّوا بخصوصهم لمزيد فضلهم وسابقتهم وحبهم لرسول الله ﷺ وجهادهم معه.

فأُدْخِلَتْ في العقيدة لأجل خلاف الرافضة في هذه المسألة وتَبَرُّئِهِم من أكثر العشرة ومن لفظ العشرة.

وفي هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولىٰ:

هؤلاء العشرة سمَّاهُم الطحاوي هنا: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبو عبيدة بن الجراح وعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهم.

---

(١٦١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٣٨٠)، ومُسْلِم (٢٤٢٠)، واللفظ له، من حديث حذيفة رضي الله عنه.

وذكرت لكم مسألة قبل ذلك وهي أنَّ هؤلاء العشرة قيل عنهم: إنَّهُم المُبَشَّرُونَ بالجنة لا لأجل اختصاصهم بهذه الشهادة والبشارة، بل النبي ﷺ بَشَّرَ عددًا كبيرًا من الصحابة بالجنة فبَشَّرَ بلالًا بالجنة، و بَشَّرَ خديجة بالجنة، و بَشَّرَ عائشة بالجنة، و بَشَّرَ عكاشة بن محصن بالجنة، و بَشَّرَ آخرين بالجنة، وإنما اخْتُصَّ هؤلاء؛ لأنهم أفضل هذه الأمة، ولأنهم بُشِّرُوا بالجنة في مكانٍ واحد، في حديثٍ واحد، فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد في الجنة، وأبو عبيدة في الجنة، وعبدالرحمن بن عوف في الجنة**» أو كما جاء عنه ﷺ، وجاء أيضًا في حديثٍ آخر أَنَّهُ بَشَّرَهُم واحدًا تلو الآخر في دخولهم عليه في بستان فقال: «**أَدْخِلْهُ وبَشِّرْهُ بالجنة**» لمَّا أَدْخَلَ أبا بكر، ثُمَّ دَخَلَ عمر فقال: «**أدخله وبشره بالجنة**»، ثُمَّ لما أتى عثمان قال: «**أدخله وبشره بالجنة على بلوى تصيبه...**»(١٦٢) ثُمَّ هكذا إلى آخره.

فالمقصود من ذلك: أنَّ هؤلاء نُصَّ عليهم لمزيد فضلهم، ولاختصاصهم بالنبي ﷺ وكلّهم من المهاجرين.

المسألة الثانية:

الرافضة -خذلهم الله- ومن شابههم يتبَرَؤُونَ مِنْ أفْضَلِ هذه الأمة وهم هؤلاء العشرة ما عدا بعض المذكورين، ويرون أنَّ لفظ العشرة من الألفاظ المنكرة التي ينبغي التبرُّؤ منها، فيكرهون لفظ العشرة لأجل وروده في العشرة المبشرين، ولأجل مقتل الحسين في اليوم العاشر من محرم ونحو ذلك مما يعتقدونه.

والواجب أنَّ المسلم يتولى من تَوَلَّاهُ النبي ﷺ، فإذا كان النبي ﷺ هو الذي تولى هؤلاء، وهو الذي أشار إلى فضلهم، وهو الذي بَشَّرَهُم بالجنة، فأيُّ خيبةٍ بعد ذلك على من عاداهم ولم يتولهم، فبِحُبِّ رسول الله ﷺ ونُصْرَتِهِم له أحببناهم ونصرناهم ودافعنا عنهم.

فالذين يُبْغِضُونَ مَنْ أَحَبَّ النبي ﷺ، ومن شَهِدَ له بالجنة هم الحقيقون بأن يُبْغَضُوا.

(١٦٢) سبق تخريجه.

وأهل السنة لكمال عدلهم وأنَّهم هم الوسط الذين شُهِدَ لهم بذلك في قوله جل جلاله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]، فأهل السنة هم الوسط فهم يتولون من تَوَلَّاهُ النبي ﷺ.

والفِرَقُ علىٰ اختلافها: الخوارج والنّواصب والشيعة والرافضة يتولَّونَ بعضًا ويكرهون بعضًا؛ بل ربما كَفَّرُوا بعضًا وحكموا بالإيمان علىٰ بعض.

وهذا كله من الاعتداء والحكم علىٰ ما ليس لهم الحكم فيه.

لهذا؛ الواجب علىٰ كل مسلم في أي مكانٍ كان من الأرض أن يُعْلِنَ موالاته لهؤلاء العشرة: لأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبدالرحمن بن عوف، وأبو عبيدة، يعلن موالاته لهؤلاء؛ لأنَّ موالاتهم من الدين.

ومن موالاتهم أيضًا الشهادة لهم بالجنة، ومن موالاتهم أن يُنْصَرُوا في موضعٍ يُنال منهم، ومن موالاتهم ومحبتهم أن يُجَاهِدَ المسلم في سبيل دفع الشُّبَه عنهم، الشُّبَه التي ربما يكون مَرَدُّهَا إلىٰ الإثارات العلمية.

فطالب العلم يَحْسُنُ به، بل هذا من الجهاد أن يكون عالمًا بما أُثير علىٰ أبي بكر الصديق وكيف أجاب أهل العلم عن ذلك؛ لأنه قد يحتاج إليه، ثُمَّ علىٰ عمر، ثُمَّ علىٰ عثمان، ثُمَّ علىٰ البقية كأبي عبيدة بن الجراح الذي يزعم الرافضة أنه كان متفقًا مع أبي بكر وعمر أن يلي الأمر بعدهما ولكنه مات قبل ذلك، وهذه دعوىٰ يكذبون بها.

فالواجب إذًا أن يكون مقتضىٰ المحبة والوَلَايَة أن يكون المؤمن عالمًا بفضائلهم، وأن يكون مدافعًا عنهم؛ لأنَّ هؤلاء هم الصفوة، والله ﷻ يقول: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة:٧١]، وقال ﷺ: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا**»(١٦٣) وقال: «**المسلم أخو المسلم لا يخذله ولا يحقره**»(١٦٤)

يخذله متىٰ؟ في موضعٍ يحتاج فيه إلىٰ نُصْرَتِهِ، فإذا وقع الناس في عِرض خير الناس بعد رسول الله ﷺ، أو في عِرض عائشة الصِّديقة بنت الصديق، أو في عِرض

---

(١٦٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٤٤٦) ، ومُسْلِم (٢٥٨٥)، من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه.

(١٦٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٤٤٢)، ومُسْلِم (٢٥٨٠)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

عمر، أو في عثمان، أو أبي عبيدة أو نحوهم، فإنَّ الواجب أن يُنْتَصَرَ لهم، والانتصار لهم من الانتصار للدين؛ لأنه انتصار لمن شهد الله ﷻ له وشهد له رسول الله ﷺ.

المسألة الثالثة:

أنَّ قوله: «**نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ**» فيه إشارة إلىٰ المسالة التي مَرَّتْ معنا سالفًا وهي أَنَّنَا أَهْل السنة والجماعة لا نشهد لمعينٍ من أهل القبلة لا بجنةٍ ولا بنار إلا من شهد له رسول الله ﷺ.

فنشهد لهم بالجنة لا لأجل أنَّ لهم الفضائل السائرة وأنَّ لهم المنزلة، بل لأنَّ النبي ﷺ شَهِدَ لهم بالجنة، فنشهد لشهادة رسول الله ﷺ.

وقد ذكرت لكم أنَّ أهل العلم في االشهادة بالجنة للمعين اختلفوا فيها علىٰ ثلاثة أقوال ذكرتها لكم سالفًا،ومنها:

-أن يُشْهَدَ لمن استفاض عند الأمة الشهادة له بالخير والصلاح والتقوىٰ؛ لأنَّ الله ﷻ وَعَدَ أهل الصلاح والخير والتقوىٰ بالجنة، ووَعْدُهُ الحق، والأمة شُهُودُ الله ﷻ في الأرض كما جاء في الحديث الصحيح أنه لما مُرَّ بجنازة شَهِدُوا لها بالخير قال: «**وجبت**»، ثم مر بأخرىٰ فأثنوا عليها شرًّا فقال: «**وجبت**»، قالوا: يا رسول الله، ما وجبت؟ قال: «**تلك أثنيتم عليها خيرًا فوجبت لها الجنة، وهذه أثنيتم عليها شرًّا فوجبت لها النار، أنتم شهداء الله في الأرض**»[١٦٥]؛ لهذا كان رواية عن الإمام أَحْمَدُ واختيار ابن تيمية وجماعة أنه بالاستفاضة يُشْهَد.

وهؤلاء العشرة مع شهادة رسول الله ﷺ لهم بالجنة فإنَّ الأمة أجمعت عليهم، فليس ثَمَّ في الأمة إلىٰ وقْتِ خروج الخوارج إلَّا مَنْ يُحِب هؤلاء العشرة ويَتَوَلَّاهم ويَنْصُرُهُم؛ لأنهم الذين نصروا الدين، فَكُلُّهُم ماتوا والأمة تشهد لهم بالخير والحق والصلاح ونُصْرَة النبي ﷺ والجهاد معه.

---

(١٦٥) سبق تخريجه.

الدرس الحادي والأربعون:

حرمة أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٩٦- وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ.

٩٧- وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ -أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ-، لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَىٰ غَيْرِ السَّبِيلِ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي العِزِّ:

❏ قوله: «**وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ المقدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ**»:

●تقدم بعض ما ورد في الكتاب والسنة من فضائل الصحابة رضي الله عنهم، وفي «صحيح مسلم» عن زيد بن أرقم، قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيبًا، بماء يُدعىٰ: خُمًّا، بين مكة والمدينة، فقال: «**أما بعد، أيها الناس، إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي، فأجيب ربي، وإني تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله، فيه الهدىٰ والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث علىٰ كتاب الله ورَّغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكِّركم الله في أهل بيتي، ثلاثًا**»[١٦٦].

وخرج البخاري عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال: ارقبوا محمدًا في أهل بيته[١٦٧].

وإنما قال الشيخ رحمه الله: «**فقد برئ من النفاق**»؛ لأن أصل الرفض إنما أحدثه منافق زنديق، قصده إبطال دين الإسلام، والقدح في الرسول ﷺ، كما ذكر ذلك العلماء.

---

(١٦٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٤٠٨)، وأَحْمَدُ (٣٦٦/٤)، من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

(١٦٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٧١٣)، وأَحْمَدُ في «فضائل الصحابة» (٥٧٤/٢)، من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

فإن عبدالله بن سبأ لما أظهر الإسلام، أراد أن يفسد دين الإسلام بمكره وخبثه، كما فعل بولص بدين النصرانية، فأظهر التنسك، ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتىٰ سعىٰ في فتنة عثمان وقتله، ثم لما قدم عليٌّ الكوفة أظهر الغلو في علي والنصر له؛ ليتمكن بذلك من أغراضه، وبلغ ذلك عليًّا، فطلب قتله، فهرب منه إلىٰ قرقيسيا، وخبره معروف في التاريخ.

وتقدم أنه مَنْ فَضَّله علىٰ أبي بكر وعمر، جلده جلد المفتري.

وبقيت في نفوس المبطلين خمائر بدعة الخوارج، من الحرورية والشيعة، ولهذا كان الرفض باب الزندقة، كما حكاه القاضي أبو بكر بن الطيب(١٦٨) عن الباطنية وكيفية إفسادهم لدين الإسلام، قال: فقالوا للداعي: يجب عليك إذا وجدت من تدعوه مسلمًا أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، واجعل المدخل من جهة ظلم السَّلَف لعليٍّ وقتلهم الحسين، والتبرِّي من تيم وعدي، وبني أمية وبني العباس، وأن عليًّا يعلم الغيب! يُفوَّض إليه خلق العالم!! وما أشبه ذلك من أعاجيب الشيعة وجهلهم، إلىٰ أن قال: فإذا أنست من بعض الشيعة عند الدعوة إجابة ورشدًا، أوقفته علىٰ مثالب عليٍّ وولده رضي الله عنهم. انتهىٰ.

ولا شك أنه يتطرق من سب الصحابة إلىٰ سب أهل البيت، ثم إلىٰ سب الرسول ﷺ؛ إذ أهل بيته وأصحابه مثل هؤلاء الفاعلين الصانعين.

❑ قوله: «وعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعينَ -أَهْلِ الخَيْرِ والأَثَرِ، وأَهْلِ الفِقْهِ والنَّظَرِ- لا يُذكَرونَ إلاَّ بِالجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكرهُم بِسُوءٍ فَهُو عَلىٰ غَيْرِ السَّبيلِ»:

● قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فيجب علىٰ كل مسلم بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن، خصوصًا الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يُهدىٰ بهم في ظلمات البر والبحر.

---

(١٦٨) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

هو أبو بكر الباقلاني، محمد بن الطيب.

وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم؛ إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ، علماؤها شرارها إلا المسلمين، فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول من أمته، والمحيون لما مات من سنته، فبهم قام الكتاب، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقًا يقينيًّا على وجوب اتباع الرسول ﷺ، ولكن إذا وُجِد لواحِد منهم قولٌ قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بد له في تركه من عذر، وجماع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

والثاني: عدم اعتقاده أنه أراد تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

فلهم الفضل علينا **والمِنَّة** بالسبق، وتبليغ ما أرسل به الرسول ﷺ إلينا، وإيضاح ما كان منه يخفى علينا، فرضي الله عنهم وأرضاهم، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

قوله: «وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ»:

● هذا تأكيد لما سبق من قوله: «**وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ**» فإحسان القول في الصحابة يكون بذكرهم بفضائلهم، وبالترضي عنهم، وبمعرفة أقدارهم، وإحسان القول فيهم.

وقوله: «**وَأَزْوَاجِهِ**»: عطف الأزواج على الأصحاب من عطف الخاص على العام، فإن أزواج رسول الله ﷺ لهن من الصحبة ما ليس لغيرهن من نساء المؤمنين؛ للعلاقة الزوجية.

وقوله: «**الطَّاهِرَاتِ**»: المنزهات البريئات من كل دنس يعيب شرفهن وفضلهن، وزوجات الرسول ﷺ يشمل كل من مات عنهن وهن تسع، ومن ماتت وهي في عصمته ﷺ، فهؤلاء كلهن أمهات المؤمنين، فمجموعهن إحدى عشرة: أولهن خديجة بنت خويلد وقد توفيت في حياته ﷺ بمكة قبل الهجرة، وزينب بنت خزيمة أم المساكين وقد توفيت في حياته ﷺ، وبقية التسع، مات النبي ﷺ وهن في عصمته.

ومما جاء في بيان فضلهن قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب:٦] ويحرم نكاحهن؛ لحق النبي ﷺ: ﴿وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾﴾ [الأحزاب:٥٣] فأزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين في الحرمة والتحريم، ولسن أمهات المؤمنين في المحرمية.

وقال تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب:٣٠-٣٤].

فنساء النبي ﷺ لهن من الفضل ما ليس لغيرهن؛ لعظم صلتهن وصحبتهن للنبي ﷺ. وأفضلهن خديجة وعائشة فقد ثبت لهما من الفضائل ما ليس لسائر أمهات المؤمنين، فهن يشتركن في أنهن أزواج النبي ﷺ، وأنهن أمهات المؤمنين، ويشملهن هذا الثناء العطر: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب:٣٢] فمن العلماء من قال: خديجة أفضل؛ لأنها أول المؤمنات، بل قيل: إنها أول من آمن به ﷺ كما جاء في قصة بدء الوحي، وثبت في الصحيح: «**أن جبريل أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله هذه خديجة قد أتت معها إناء فيه إدام أو طعام أو شراب فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربها ومني، وبشرها ببيت في الجنة من قَصَب لا صَخَبَ فيه ولا نَصَب**»(١٦٩). وقال النبي ﷺ: «**خير نسائها مريم بنت عمران وخير نسائها خديجة بنت خويلد**»(١٧٠).

---

(١٦٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٨١٩، ٣٨٢٠)، ومُسْلِم (٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤)، من حديث ابن أبي أوفى، وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنها.

(١٧٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٤٣٢)، ومُسْلِم (٢٤٣٠)، وغيرهما، من حديث علي رضي الله عنه.

وفضل بعض أهل العلم عائشة؛ لأنها عاصرت الدعوة ونزول الشرائع، وتلقت وحفظت من العلم الذي جاء به النبي ﷺ ما لم تدركه خديجة، وجاء في فضلها مثل قوله ﷺ لما قيل له: «أي الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**»[١٧١]، وجاء فيها الحديث الصحيح: «**فضل عائشة علىٰ النساء كفضل الثريد علىٰ سائر الطعام**»[١٧٢].

وجمع بعض أهل العلم بين القولين فقال: إن خديجة أفضل من وجه، فلها تأثير في أول الإسلام بنصر وتأييد النبي ﷺ ومواساته، ولها منه المنزلة العالية، وهي أم أكثر أولاده، وكان ﷺ يذكرها وينوه بها، حتىٰ قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ما غِرْتُ علىٰ أحد من نساء النبي ﷺ ما غرت علىٰ خديجة وما رأيتها، ولكن كان النبي ﷺ يكثر ذكرها، وربما ذبح الشاة ثم يقطعها أعضاء، ثم يبعثها في صدائق خديجة، فربما قلت له: كأنه لم يكن في الدنيا امرأة إلا خديجة! فيقول: «**إنها كانت وكانت، وكان لي منها ولد**»[١٧٣]. وعائشة أفضل من جهة حمل العلم وتبليغه إلىٰ الأمة وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة.

فهذا بعض ما يتعلق بزوجات النبي ﷺ، وهن مبرآت، وليس معنىٰ ذلك أنهن معصومات، فليس أحد معصوم بعد النبي ﷺ.

وقوله: «**وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ**»: ذرية الرسول ﷺ هم: أولاده من صلبه وكلهم ماتوا في حياته ﷺ إلا فاطمة فُضْلىٰ أولاد النبي ﷺ.

ولا شك أن ذريته ﷺ يصدق عليهم هذا الوصف وأنهم مبرءون من الأرجاس والعيوب التي تدنس الأخلاق، ويدخل في هذا الاسم من ذرية النبي ﷺ أولاد فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وما تناسل منهم، فذرية الحسن والحسين كلهم من ذرية النبي ﷺ، قال الله تعالىٰ في إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ

(١٧١) سبق تخريجه.

(١٧٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٢٣٠)، ومُسْلِم (٢٤٣١)، من حديث أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٧٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ، برقم (٣٨١٨)، من حديث عائشة.

﴿وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام:٨٤-٨٦] كل هؤلاء الأنبياء الذين جاءوا متأخرين عدهم الله من ذرية إبراهيم عليه السلام.

فهكذا ما تناسل من أولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما كلهم من ذرية النبي ﷺ، وبهذا نحتاج إلى احتراز؛ لأن قول الطحاوي: «**وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ**» ليس على إطلاقه؛ لأن فيهم المحسن والمسيء، كما قال سبحانه وتعالى: في ذرية إبراهيم: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٢﴾ وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ ۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ ﴿١١٣﴾﴾ [الصافات:١١٢، ١١٣] .

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة:١٢٤]، فمن ذرية إبراهيم المؤمن والكافر، فبنو إسرائيل كلهم من ذرية إبراهيم وكذلك ذرية إسماعيل هم من ذرية إبراهيم ومنهم المؤمن والكافر، والمحسن والمسيء.

وهكذا ذرية محمد ﷺ وهم من تناسل من ذرية الحسن والحسين فيهم العلماء والصالحون، وفيهم من هو خلاف ذلك، فليس كل من كان من ذرية الحسن والحسين -وهم الذين يسمون بالأشراف- يكون مبرأً، فهذه عبارة لا تُسَلَّم بهذا الإطلاق، فيجب قصرها على ذرية الرسول ﷺ الأدنين ممن ثبت فضلهم، أما من بعدهم فهم كغيرهم من الناس معرضون، ومتنوعون.

وقوله: «**فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ**»: لأن بغض الصحابة والطعن فيهم، وفي أزواج النبي ﷺ ولا سيما عائشة، ورميها بما برأها الله منه؛ هو من شأن المنافقين، وقد حمل عبء الإفك رأس المنافقين عبدالله بن أبي ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ ۚ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [النور:١١] .

وأشار الشارح ابن أبي العز إلى أن أصل الرفض الذي هو بغض الصحابة وتكفيرهم والغلو في علي رضي الله عنه وذريته أَسَّسَه المنافقون، والمؤسس الأول لمذهب الرفض هو عبدالله بن سبأ اليهودي الذي بذر بذرة الفتنة بين الناس وألَّبهم على عثمان رضي الله عنه حتى قُتِل، ثم سعى في فتنة أخرى وهي الغلو في علي رضي الله عنه.

سبحان الله العظيم! في ذلك العصر الزاهي وقرب عهد النبوة ظهر هذا المذهب الكفري، وهو تأليه علي رضي الله عنه فحرق علي رضي الله عنه قومًا أتوه فقالوا: أنت هو! فقال: من أنا؟ فقالوا: أنت ربنا! فأمر بنار فأججت فألقوا فيها. وفيهم قال علي رضي الله عنه:

لما رأيت الأمر أمرًا منكرًا أججت ناري ودعوت قنبرًا

وبقي هذا المذهب الملعون مذهب الرفض والغلو في علي رضي الله عنه وأهل البيت، واسمهم الذي يتسمون به قديمًا وحديثًا: الشيعة.

والشيعة يقسمهم العلماء ثلاثة أقسام إجمالية، وإلا فهم فرق كثيرة:

الأولىٰ: الغلاة، وهم طوائف منهم: السبئية، والقرامطة، والإسماعيلية، والنصيرية.

الثانية: الإمامية، ومنهم: الاثنا عشرية، وهم كذلك طوائف.

الثالثة: ويعرفون بالمفضلة.

وهذه الأقسام الثلاثة كانت قد ظهرت في عهد علي رضي الله عنه، فالغلاة المؤلهون لعلي رضي الله عنه.

والطائفة الثانية: السبابة الذين يسبون أبا بكر وعمر، وكان رأسهم عبدالله بن سبأ، فلما بلغ عليًّا ذلك طلب قتله فهرب منه.

والثالثة: المفضلة الذين يفضلون عليًّا علىٰ أبي بكر وعمر لكنهم لا يسبونهما، وقد قال علي رضي الله عنه: «لا أوتي بأحد يفضلني علىٰ أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري».

وقد ذكر العلماء أن سبب تسمية الرافضة بهذا الاسم: أن الشيعة الغلاة طلبوا من زيد بن علي بن الحسين أن يتبرأ من أبي بكر وعمر، فقال: كيف أتبرأ منهما وهما وزيرا جدي؟! فرفضوه فسموا: الرافضة.

وزيد بن علي بن الحسين هو الذي ينتسب إليه فرقة الزيدية.

والرافضة الغلاة هم الذين تعرف طوائفهم بالباطنية؛ لأنهم يظهرون الإسلام، كما يقول بعض أهل العلم: «يظهرون الرفض ويبطنون الكفر المحض» فحقيقة أمر الباطنية أنهم لا يؤمنون بالله، ولا بملائكته ولا رسله ولا يؤمنون بمبدأ ولا معاد، ولا يؤمنون بالأنبياء ولا يؤمنون بفضل أحد، حتىٰ لا يؤمنون ولا يعترفون بفضل علي رضي الله عنه؛ فإذا جحدوا وكفروا بالرسالات فهل يبقىٰ شيء؟ فما يدعونه من موالاة عليٍّ وتعظيمه والغلو فيه كل هذا تضليل للسذج من الناس، وإلا فليس عندهم شيء من ذلك.

ولهذا نقل الشارح ابن أبي العز عن القاضي أبي بكر بن الطيب طريقة الباطنية في دعوتهم، أنهم «قالوا للداعي: يجب عليك إذا وجدت من تدعوه مسلمًا أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، واجعل المدخل من جهة ظلم السلف لعلي، وقتلهم الحسين والتبري من تَيْم وعدي وبني أمية وبني العباس، وأن عليًّا يعلم الغيب! يُفوض إليه خلق العالم!... فإذا أنست من بعض الشيعة عند الدعوة إجابة ورشدًا أوقفته على مثالب علي وولده».

لأن مهمة الباطنية هو إخراج المسلم عن ملة الإسلام، لكنهم يعمقون فيه مبدأ النفاق والتقية، ولهذا مذاهبهم، وأقوالهم تكون أسرارًا.

وقد ذكر العلماء أقوالهم ومذاهبهم في كتب الملل والنحل، كـ«الملل والنحل» للشهرستاني، وألف فيهم مؤلفون كالغزالي له كتاب: «فضائح الباطنية».

وسموا بالباطنية؛ لأنهم يزعمون أن للنصوص وللشرائع معاني باطنة تخالف ظاهرها، فيجعلون للشرائع معاني باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، فيفسرون القرآن بمعاني باطنة، من ذلك قولهم: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۝١٩﴾ [الرحمن:١٩] أي: علي وفاطمة ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾ [الرحمن:٢٢] أي: الحسن والحسين.

﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد:١] أبو بكر وعمر! فهذه من تفسيرات الباطنية.

ومن تأويلاتهم للشرائع قولهم: الصيام هو كتمان أسرار الباطنية، والصلاة هو معرفة تلك الأسرار، والحج هو السفر إلى طواغيتهم وشيوخهم.

إذًا؛ الباطنية ملاحدة منافقون وكفرهم أغلظ من كفر اليهود والنصارى.

❑ قوله: «وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ -أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ-، لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ»:

● أهل العلم من الصحابة والتابعين وتابعيهم من أئمة الهدى يجب أن يعرف لهم قدرهم، ويجب أن يعاملوا بما تستوجبه منازلهم من العلم والدين، وذِكْرُ الطحاوي حق العلماء في هذه الجملة مناسب جدًّا؛ فإنه ذكر ما يجب للصحابة رضي الله عنهم، وأهل بيت الرسول ﷺ، ثم أردف ذلك بذكر ما يجب لعلماء هذه الأمة من السلف من الصحابة، ومن جاء بعدهم، ولهذا قال: «وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ -أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ». أهل الخير:

العمل الصالح، وأهل الآثار: الذين يقتفون آثار النبي ﷺ ويقتفون آثار من سلف قبلهم من أهل العلم والدين، وأهل الفقه والنظر فهم العلماء الفقهاء العباد الصلحاء.

والله تعالىٰ قد نوَّه بفضل العلماء في كتابه حيث قال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران:١٨] أولو العلم: أصحاب العلم الشرعي، وهم علىٰ مراتب، فيدخل فيهم الأنبياء، كما يدخل فيهم العلماء من أتباعهم، وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١] .

فخص العلماء برفع الدرجات، وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر:٢٨] فخص وحصر خشيته بالعلماء -أي: العلماء بالله وشرعه- وكل دليل يدل علىٰ فضل العلم؛ هو دليل علىٰ فضل العلماء، وفي حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ الذي رواه الترمذي وغيره وفيه: «**وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتىٰ الحيتان في الماء، وفضل العالم علىٰ العابد كفضل القمر علىٰ سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، إنما ورثوا العلم فمن أخذ به أخذ بحظ وافر**»[١٧٤].

فالصحابة فيهم علماء، وفي التابعين وتابعيهم علماء، وهم حملة هذا الدين فإنه «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»[١٧٥] فهم المبلغون عن الله دينه، والقائمون بأمره علىٰ مراتبهم في العلم والدين.

وقد ضرب النبي ﷺ المثل للعلم والعلماء، كما في «الصحيحين» من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**مثل ما بعثني الله به من الهدىٰ والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضًا، فكان منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرىٰ**

أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٣٦٤١)، والتِرْمِذِيّ (٢٦٨٢)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وحسنه الأَلْبَانِيّ في «المشكاة»، برقم (٢١٢).

أَخْرَجَه البزار (١٤٣/كشف الأستار)، والعقيلي في «الضعفاء» (٩/١)، من حديث أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما، وصححه الأَلْبَانِيّ في «المشكاة»، برقم (٢٤٨).

إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأً، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به؛ فَعَلِمَ وعَلَّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا، ولم يقبل هدىٰ الله الذي أرسلت به»[١٧٦].

قال العلماء في شرح هذا الحديث: إن حملة العلم نوعان:

علماء نقل ورواية، وعلماء فقهاء، وليس المراد بالفقهاء أولئك المعنيون بأقوال من يتبعونه من الأئمة؛ فإن الغالب علىٰ هؤلاء التقليد؛ بل المراد الفقهاء الذين جمعوا بين معرفة النصوص والفقه والفهم والاستنباط. فقوله ﷺ: «**فكان منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير**» هذا مثل للعلماء الفقهاء.

وقوله: «**وكان منها أجادب أمسكت الماء**»: هذا مثل حفاظ السنة.

ولهذا قال الرسول ﷺ عندما خطب بمنىٰ: «**فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعىٰ من سامع**»[١٧٧]، ولهذا قال ﷺ: «**فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به**».

أما من أعرض فمثله في قوله ﷺ: «**طائفة أخرىٰ إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ**» فلم تنتفع بهذا الغيث، ولهذا قال: «**ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا ولم يقبل هدىٰ الله الذي أرسلت به**».

فيجب علىٰ سائر الأمة أن يعرفوا لهؤلاء العلماء فضلهم، لأنهم حملة هذا الدين، والقائمون به، فتجب محبتهم لعلمهم ودينهم وإيمانهم، والحب في الله واجب لجميع المسلمين، لكن يجب إنزال كل أحد منزلته، الصحابة لهم منزلة، وحبهم هو من الحب في الله، ولكن يجب لهم من المحبة والتقدير والذكر الجميل ما ليس لغيرهم، وهكذا العلماء يستوجبون من المحبة والإجلال والذكر الجميل والثناء العاطر ما لا يستحقه من دونهم، وأصل الحب في الله تابع لمحبة الله، فمن كان أقرب إلىٰ الله وأقوم بدين الله، وأتقىٰ لله كان له من المحبة والإكرام ما يليق بمقامه.

وقد انقسم الناس في العلماء ثلاثة أقسام:

طرفان ووسط، فطائفة تغلوا في من تعظمه من العلماء؛ لأن لكل طائفة من المقلدين إمامًا ينتمون إليه، وهذا الغلو يتمثل بالتعصب لأقوالهم، وتقديمها علىٰ أقوال غيرهم؛

---

(١٧٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٩)، ومُسْلِم (٢٢٨٢)، وغيرهما من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه.

(١٧٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٧)، ومُسْلِم (١٦٧٩)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

فالمتعصبون من المتمذهبين لا يعتبرون أقوال الأئمة الآخرين إنما يتمسكون بأقوال إمامهم الذي يقلدونه؛ بل ويَعْرِض نصوص الشريعة على قول إمامه فما وافقها قبله، وما خالفها تأوله، وتلمس له أنواع التفسير والتأويل؛ ليدفع معارضتها لقول الإمام، وهؤلاء مذمومون، ولهم شبه بمن قال الله فيهم: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١] .

ويقابل هؤلاء: مَن لا يعرف للعلماء قدرهم، ولا يعتبر أقوالهم، ولا ينظر فيما استنبطوه من نصوص الكتاب والسنة؛ بل يجعل نفسه ندًّا لهم؛ بل يتنقصهم فيما يخالف هواه ورأيه، ويطعن عليهم فيما اجتهدوا فيه واستنبطوه من النصوص، وهذا قد حُرِمَ من الانتفاع بهم؛ لأنه متبع لهواه متعصب لرأيه، وإنما يأخذ من أقوال العلماء ما وافق رأيه.

مثلما يفعل الآخرون في النصوص حين يأخذون منها ما يوافق آراءهم ومذاهبهم، فتجد أحدهم يستدل بالآية أو الحديث حين يوافق المذهب الذي مشى عليه، وما جاء من النصوص معارضًا لمذهبه ورأيه دفعه بكل وسيلة؛ إما بالتكذيب أو الرد، وإما بالتحريف الذي يسمونه تأويلًا، كما تفعل طوائف المبتدعة، فهذا منهجهم في النصوص، وهو منهج المتعصبين من أهل المذاهب بالنسبة لما خالف مذهبهم.

فهذان فريقان على طرفي نقيض: المتعصبون للأئمة المقدمون لأقوالهم على كتاب الله وسنة رسوله، والمتنقصون المستخفون بأهل العلم من السلف الصالح ومن سار على منهجهم وطريقتهم، وبين ذلك القول الوسط، وهو الذي عبَّر عنه الإمام الطحاوي وقصد إليه، وهو الاعتراف بفضل العلماء، وإنزالُ كلٍّ منزلته، والانتفاع بعلومهم وفهومهم، فمن كان قاصرًا عن فهم الأدلة؛ فليس له إلا أن يقلد من يثق بعلمه ودينه من أهل العلم.

لكن الشأن في من يقدر على فهم النصوص؛ فهذا عليه أن ينتفع بفهم العلماء، ويرجع إلى أقوالهم، ولا يقصر نفسه على معين يقلده ولا يخرج عن أقواله ولا يلتفت إلى أقوال غيره، لا؛ بل عليه أن يستفيد من كل الأئمة، ويأخذ من أقوالهم ما تشهد له الأدلة من الكتاب والسنة، فأقوال الأئمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما دل عليه الدليل من الكتاب والسنة فهذا واجب الاتباع؛ لأنه يستند إلى الأصل الصحيح مهما كان قائله منهم.

والثاني: ما خالف الدليل فيجب تركه، وهذا ما أوصىٰ به الأئمة المتْبُوعُون تلاميذهم.

والثالث: أقوال لم تظهر مخالفتها للأدلة، ولا موافقتها لها، فهذه يقول فيها المحققون: إنها سائغة الاتباع، لا واجبة الاتباع ولا ممنوعة الاتباع، لأنها موضع اجتهاد.

ومما يجب اعتقاده أن هؤلاء العلماء ليسوا معصومين، فلهذا يصيبون تارة ويخطئون أخرىٰ.

ولكن الأئمة المعروفون يجب اعتقاد أنهم لا يعتمدون مخالفة الدليل حاشاهم من ذلك، ومن ظن ذلك فهو متجنٍّ عليهم ومسيء للظن بهم، فإذا ثبت عن أحدهم أنه خالف دليلًا من كتاب أو سنة، فيجب الاعتذار عنه بما يمكن.

وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة صغيرة اسمها: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وذكر أعذار العلماء في مخالفة بعضهم لبعض الأدلة، وأهمها: عدم بلوغ الدليل، فقد يخالف الدليل؛ لأنه لم يبلغه.

أو بلغه من طريق ضعيف، فيعتقد أن النبي ﷺ لم يقله.

أو بلغه وصح عنده لكنه لا يعتقد أن المراد به هذا الحكم؛ فيفهمه فهمًا قد يكون خلاف ما يقتضيه ظاهره، فيكون متأولًا للحديث باجتهاد لا عن هوىٰ.

أو يعرض له ما يجعله يظن أنه منسوخ.

فهذه أهم الأعذار التي يعتذر بها عن العلماء إذا خالف أحدهم دليلًا من كتاب أو سنة.

ومعروف أن مخالفة الآية لا تكون إلا بتأول؛ لأن القرآن قطعي الثبوت.

وقوله: «وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَىٰ غَيْرِ السَّبِيلِ»: قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

فهذا وعيد لمن انحرف عن سبيل أهل العلم والدين، وهذه الآية قد استدل بها الشافعي علىٰ حجية الإجماع، فمن عدل عن سبيل ما أجمع عليه المؤمنون؛ فإنه متوعد بهذا الوعيد.

قال الشارح ابن أبي العز في معرض ثنائه على العلماء وأن الله: «جعلهم بمنزلة النجوم يهدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم؛ إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها إلا المسلمين؛ فإن علماءهم خيارهم؛ فإنهم خلفاء الرسول من أمته، والمحيون لما مات من سنته».

وهذه المقولة ليست مستقيمة عندي؛ فالأمم الماضية كبني إسرائيل فيهم العلماء المهديون المهتدون، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤]، ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأعراف: ١٥٩]، وكذلك بالعكس فهذه الأمة فيهم العلماء المهديون المهتدون المقتدى بهم الذين يصدق عليهم ما جاء من الثناء على أهل العلم وأنهم ورثة الأنبياء، وفيهم علماء السوء؛ مثل أئمة أهل البدع؛ فإنهم ليس لهم حظ من الثناء الذي جاء في الكتاب والسنة للعلماء، فهذه الأمة فيها فرق ضالة، فلو خصَّ هذا بعلماء أهل السنة فنعم، أما على الإطلاق أن علماء المسلمين هم خيارهم فلا يصح، ولا شك أن العلماء المعنيون الذين اقتفوا آثار نبيهم وآثار أصحابه هم خير هذه الأمة بعد الصحابة رضي الله عنهم.

فينبغي أن نتواصى بتحصيل المزيد من علم الكتاب والسنة، ومهما بلغ الإنسان من التحصيل والعلم؛ فإنه لا يزال يطلب العلم والفائدة ويسأل العلماء، والعلماء يسأل بعضهم بعضًا، ويرجع بعضهم لبعض كما كان يفعل الأئمة الكبار في صدر هذه الأمة.

وينبغي للمسلم أن يكون متواضعًا لا يأنف عن أن يستفيد ممن فوقه، أو مثله، أو دونه، فقد يجد الفائدة عند من هو دونه في العلم وفي السن، كما كان الأئمة يفعلون ذلك، فالحق والعلم ضالة المؤمن، فأين وجدها قبلها وأخذها.

ويجب التعويل في تحصيل العلم على الكتب الموثوقة، ككتب السلف الصالح، والعلماء المعروفين الموثوقين، فإن الكتب والمؤلفات كثيرة ومتنوعة، ودخلتها أفكار ومذاهب بدعية، فيجب على طالب العلم أن يكون عنده أصل يميز به بين النافع والضار والحق والباطل، فإن المذاهب البدعية دخلت في كثير من كتب التفسير وشروح الحديث، وفي سائر المصنفات.

فينبغي لطالب العلم أن يجتهد ويتحرىٰ الكتب الموثوقة، كتب الأئمة المشهورين بالعلم والدين والتحقيق والأصالة والسلفية، كما أن عليه أيضًا أن يستفيد ويرجع إلىٰ من يثق بعلمه ودينه، وبتحريه للحق، وطريق السلف الصالح.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

قوله: «وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَاب رَسُولِ الله ﷺ...»:

●بعد أن ذكر ما يجب للصحابة انتقل إلىٰ ذكر أهل بيت النبي ﷺ وأول أهل البيت هم أزواج النبي ﷺ، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[الأحزاب:٣٣]، هذا خطاب لهن.

فأول من يدخل في أهل البيت: زوجاته، ثم قرابته عليه الصلاة والسلام، وهم آل العباس وآل أبي طالب، وآل الحارث بن عبدالمطلب.

فالرافضة: يقدحون في عائشة ويصفونها بما برأها الله منه، وهذا تكذيب لله ﷻ ووصف لله بأنه اختار لرسوله امرأة لا تصلح له، وهذا كفر بالله، قال تعالىٰ: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ﴾ [النور:٢٦] فالنبي ﷺ طيب فلا يختار الله له إلا الطيبة.

وذرياته المقصود بهم أولاده عليه الصلاة والسلام، وأولاد ابنته فاطمة، وهم الحسن والحسين وأولادهما، هؤلاء هم ذريته ﷺ.

قوله: «وعُلمَاءُ السَّلَف منَ السَّابقينَ...»:

●لما فرع رَحِمَهُ اللَّهُ من حقوق الصحابة وأهل البيت، وما يجب لهم من المحبة والموالاة، وعدم التنقُّص لأحد منهم انتقل إلىٰ الذين يلونهم في الفضيلة وهم العلماء، فعلماء هذه الأمة لهم منزلة وفضل بعد الصحابة؛ لأنهم ورثة الأنبياء؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**العلماء ورثة الأنبياء**» والمراد بهم: علماء أهل السنة والجماعة، أهل العلم والنظر والفقه، وأهل الأثر، وهم أهل الحديث.

أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٣٦٤١)، والتِّرْمِذيّ (٢٦٨٢)، وابْنُ مَاجَه (٢٢٣)، جميعًا مطولًا من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

فالعلماء علىٰ قسمين:

القسم الأول: علماء الأثر، وهم المحدثون الذين اعتنوا بسنة النبي ﷺ وحفظوها وذبُّوا عنها، وقدموها للأمة صافية نقية، كما نطق بها رسول الله ﷺ وأبعدوا عنها كل دخيل وكل كذب، فَنَحَّوْا الأحاديث الموضوعة وبينوها وحصروها، فهؤلاء يسمون: علماء الرواية.

القسم الثاني: وهم الفقهاء، وهم الذين استنبطوا الأحكام، من هذه الأدلة، وبينوا فقهها، وشرحوها وبينوها للناس، فهؤلاء يسمون: علماء الدراية.

ومنهم من جمع بين العلمين، ويسمون: فقهاء المحدثين، كالإمام أَحْمَدُ، ومالك، والشافعي، والبخاري.

وكل هؤلاء العلماء لهم فضل، والنبي ﷺ قال: «**نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمعها**»[1179] فالنبي ﷺ دعا لهم ومدحهم.

فالعلماء قاموا بما أوجب الله عليهم من حماية الدين والعقيدة، فبينوا الأحكام، والمواريث، والحلال والحرام، وبينوا أيضًا فقه الكتاب والسنة، فخلَّفوا للأمة ثروة عظيمة يستفاد منها ويقاس عليها ما يجد من مشاكل.

والفقه علىٰ قسمين:

القسم الأول: الفقه الأكبر، وهو فقه العقيدة.

القسم الثاني: الفقه العملي، لا يقل عن الفقه الأكبر من حيث الأهمية، وهو فقه الأحكام العملية.

وفي فضل العلماء ما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**فضل العالم علىٰ العابد كفضل القمر علىٰ سائر الكواكب**»[1180]؛ وذلك لأن نفعهم يتعدّىٰ، وفي رواية: «**فضل العالم علىٰ العابد كفضلي علىٰ أدناكم**»[1181] فالعلماء لهم احترام ومنزلة.

[1179] أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٣٦٦٠)، من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، والتِّرْمِذِيّ (٢٦٥٨)، وابْنُ مَاجَه (٢٣٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه»، برقم (١٨٧).

[1180] أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٣٦٤١)، والتِّرْمِذِيّ (٢٦٨٢)، وابْنُ مَاجَه (٢٢٣)، من طريق عويمر بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه»، برقم (١٨٢).

[1181] أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٦٨٥)، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، والدَّارِمِيّ (١/١٠٠/برقم ٢٨٩)، من حديث مكحول، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «المشكاة» برقم (٢١٣).

فلا يجوز الطعن فيهم وتنقصهم حتىٰ لو حصل من بعضهم خطأ في الاجتهاد، فهذا لا يقتضي تنقصهم؛ لأنهم قد يخطئون، ومع ذلك هم طالبون للحق، قال النبي ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد**»[١٨٢] وهذا في حق العلماء وليس المتعالمين؛ لأنه لا يحق لهم أن يدخلوا فيما لا يحسنون.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

❐ قوله: «وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ...»:

● يريد بذلك أيضًا الردَّ علىٰ الروافض والزيدية والخوارج ومن شابههم في عدم تَوَلِّيهِم لجميع الصحابة، ولجميع أزواج النبي ﷺ، وإنَّ من علامات الإيمان: محبة الصحابة وزوجات النبي ﷺ جميعًا، ومن علامات النفاق: بُغْض بعض الصحابة وبغض بعض زوجات النبي ﷺ أو الوقيعة في بعض زوجاته ﷺ.

تَمَيَّزَ أهل السنة وفارقوا طوائف من أهلِ الفرق الضالة بأنهم يُحْسِنُونَ القول في الصحابة، وفي الزوجات الطاهرات، وفي ذرية النبي ﷺ أعني: ذرية الحسن والحسين وبقية أولاد علي رضي الله عنهم وأرضاهم.

ويندرج الكلام في مسائل:

المسألة الأولىٰ:

قوله: «**وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ** ﷺ» يَعْنِي بإحسان القول هنا:

- ما يشملُ إحسان القول القلبي بما يُحَدِّثُ به المرء نفسه.
- وإحسان القول الكلامي، وهو ما يتكلم به المرء.

فمن لم يكن في نفسه شيءٌ علىٰ الصحابة والزَّوجات الطاهرات فقد بَرِئَ من النفاق.

ويُفْهَمُ من ذلك: أنَّ من كان في نفسه شيء علىٰ بعض الصحابة، أو لم يُحْسِن الظن، أو لم يُحْسِن القول فيهم ظاهرًا أو باطنًا؛ فإنه يُخْشَىٰ عليه من النفاق بقدر ما فيه من الإساءة.

---

(١٨٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٣٥٢)، ومُسْلِم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا يدل على أنَّ الواجب على كل مسلم ومسلمة أن يكون اعتقادهم في صحابة رسول الله ﷺ أحسن الاعتقاد، وأن يُثْنُوا عليهم بالجميل، وأن يكِلُوا أمرهم إلى الله فيما اختلفوا فيه، وأن يعلموا أنهم إنما اختلفوا في أمر لهم فيه اجتهاد وتأويل لأجل الدين.

المسألة الثانية:

أزواج النبي ﷺ الطاهرات تسع، ووَصَفَهُم هنا بأَنَّهُنَّ طاهرات.

ويعني بطاهرات: ما وَعَدَ الله ﷻ به، أو ما وصفهم الله ﷻ به في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾ [الأحزاب:٣٣].

وتَطْهِيرْهنَّ وإِذْهَاب الرجس يعني: أَنَّهُنَّ مع بقية أهل البيت طاهرات مُطَهَّرات، فمن وَصَفَهُنَّ بغير الطهر وقذف بعض نساء النبي ﷺ فإنه منافق، وربما يكفر بقذفه أو بعدم تطهيره لهنّ.

والله ﷻ يقول: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب:٣٢]، وهذا في التفسير معناه: أَنَّهُنَّ رضي الله عَنْهُنَّ لَسْنَ مثل بقية نساء المؤمنين؛ لأنهن زوجات النبي ﷺ في الدنيا وزوجاته في الآخرة، ولأنهنَّ أيضًا أمهات المؤمنين وقال: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب:٦]، فأزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين، وهذا يدلُّ على فضلِهِنَّ على كل مؤمن وعلى تطهيرِهِنَّ كما في آية الأحزاب السابقة، وعلى أَنَّ الواجب نحوهُنَّ الموالاة التامة، وأَنَّهُ لا يجوز أن يُعْتَقَد في واحدةٍ منهن بغير الكمال في أمر دينها بحسب ما وَسِعَه.

ومعنى كون أزواج النبي ﷺ أُمَّهَات للمؤمنين: أَنَّهُنَّ بمنزلة الأمهات كما جاء في القراءة الأخرى، أو في الحَرْف الآخَر (وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم)؛ يعني: هو ﷺ، فَهُنَّ أمهات المؤمنين في المنزلة وفي واجِب المحبة والتقدير، وفي واجب النُّصْرَة وما يجب من الموالاة ونحو ذلك.

أما في المَحْرَمِيَّة؛ فليس أفراد المؤمنين محارم لزوجات النبي ، بل كان زوجات النبي يَحْتَجِبْنَ عن بقية المؤمنين، فهن أمهات المؤمنين في المكانة والمنزلة والفضل، وليسوا أمهات في المَحْرَمِيَّة؛ لأَنَّ المَحْرَمِيَّة أقسام ثلاثة، هذا القسم أحدها.

المسألة الثالثة:

في قوله: «**وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ**»؛ يعني بكلمة «**الْمُقَدَّسِينَ**»: المُطَهَّرِين؛ لأنَّ التَّقْدِيس معناه التَّطهير، «الأرض المُقَدَّسة» يعني الأرض المُطَهَّرَة.

وهنا نَوَّع العبارة مع أنَّهُ لم يأت في الكتاب ولا في السنة وصف ذرية النبي ﷺ بالقُدْسِيَة أو أَنَّهُم مُقَدَّسُون، وإنما استعمل ذلك لثبوت المعنىٰ وهو التطهير في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾ [الأحزاب:٣٣].

لهذا قال بعدها: «**الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ**» إلْماحًا للآية وأنَّهُ يريد بالتقديس هنا: التطهير من كل رجس الذي هو الإثم والعيب.

وذُرِيَات النبي ﷺ:

- منهم من انقطع نسْله وهم أولاده ﷺ وأولاد بناته الذين انقَطَعَ نسلهم.
- ومنهم من بَقِيَ نسله إلىٰ اليوم وهم الذين يُسَمَّونَ بآل البيت.

وآل البيت الموجودون الآن -في الغالب- من ذرية الحسن بن علي بن أبي طالب، ومنهم القليل من ذرية الحسين بن علي بن أبي طالب.

ومن ينتَسِبُ إلىٰ الحسن أو إلىٰ الحسين، فإنَّهُ في الغالب عندهم صكوك نسبة يَسْرِدُونَ فيها النِّسَب إلىٰ الحسن أو الحسين، يعني: إلىٰ علي بن أبي طالب وإلىٰ فاطمة الزهراء.

وهذه النِّسَب سواءٌ اطّلع عليها المسلم أو لم يَطَّلع عليها فإنَّ اعتقاده في جنس الذرية الذين طَهَّرَهُم الله ﷻ من الرجس، ولا يُنْسَبُ لِمُعَيَّنٍ من الذرية بأنَّهُ مُطَهَّرٌ من كل رجس.

يعني: أنَّ المسلم يُحْسِنُ القول في ذرية النبي ﷺ الذين شُهِدَ لهم بالتطهير من الأرجاس في الآية، وهذه شهادةٌ عامة وهي خاصَّةٌ بأهل ذاك الزمان، وما تَسَلْسَلَ الزمان ما بَقُوا علىٰ سنة النبي ﷺ، وإلا فإنَّ مِنَ المعلوم أنَّ القَرَابَة وحدها ليست بسببٍ كافٍ في نزع الآثام أو ثبوت التَّوَلِّي، فقد يرتد القريب، وقد يفْسُقْ، وقد يكون كذا وكذا.

لكن من كان منهم صالحًا فله حق التقديم وله حق التبجيل وله حق الاحترام -يعني أعظم من غيره- لمكانِهِ من رسول الله ﷺ، ولا يُبْحَثُ في مثل هذه المسائل -في الأنساب؛ لأنَّهُ كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الناس مُؤْتَمَنُونَ علىٰ أنسابهم».

فلا يُبْحَثْ عن النَّسَبْ وإنَّمَا من كان صالحًا فَيُصَدَّقُ بظاهره، ومعيار صِدْقِهِ المحافظة على سنة النبي ﷺ في أصل الأصول وهو التوحيد والعقيدة، ثُمَّ في البراءة من البدع ونحو ذلك.

قد صَحَّ عنه ﷺ أيضًا أنَّهُ قال: «**ثنتان في أمتي من أمر الجاهلية لا يدعونهن: الطعن في الأنساب والنياحة على الميت**»(١٨٣) وهذا يحصل كثيرًا الحقيقة في اختلاط بمن يَنْتَسِبُ إلى آل البيت؛ لأَنَّهُ قد يأتي آتٍ ويطعن في النَّسَب.

وهذا لا يجوز شرعًا أن يُخَاضَ في مسألة النَّسَب إلَّا من شاعَ وانتَشَر وظَهَرْ أَنَّهُ مقدوحٌ في نَسَبِهِ فهذا أمر آخر، لكن يُشَكِّك في النسب فهذا أمرٌ لا يعني.

المقصود: الاستقامة والناس مؤتمنون على أنسابهم، ومن لم يكن مستقيمًا منهم فله الحق أن يُدْعَىٰ له بالاستقامة والهداية ومغفرة الذّنب ونحو ذلك لأجل منزلته من رسول الله ﷺ.

المسألة الرابعة:

قوله في آخر الجملة: «**فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ**» يعني به: ما يشمل النفاق العملي والنفاق الاعتقادي؛ لأنَّ ضد إحسان القول في الصحابة والزوجات والذرية هو الإساءة في القول ظاهرًا أو باطنًا، وهذه الإساءة قد تكون من النفاق العملي، وقد تكون من النفاق الاعتقادي بحسب الحال.

ومن طَعَنْ مثلًا في عائشة رضي الله عنها بما بَرَّأَهَا الله منه فإنَّ نفاقه حينئذٍ نفاق اعتقادي كما قال ﷻ في وصف المنافق: ﴿وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١١﴾ [النور: ١١].

وقد يكون نفاقًا عمليًّا بحسب إساءة الظن؛ لأنَّ آية الإيمان حُب الصحابة، وآية النفاق بُغْض الصحابة، وإذا كان النبي ﷺ قال في الأنصار: «**آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار**»(١٨٤) فإنَّ المهاجرين أفضل من حيث الجنس من الأنصار، فلهم الحق أعظم، كذلك زوجات النبي ﷺ وعامة الصحابة لهم في ذلك المقام الأعظم.

---

(١٨٣) أَخْرَجَه مُسْلِم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٨٤) سبق تخريجه.

لهذا نقول: إنَّ النفاق العملي قد يدخل إلىٰ القلب في الإساءة في القول أو في الظن في صحابة رسول الله ﷺ أو زوجاته أو ذرياته.

هذه الجملة من هذه العقيدة المباركة قرر فيها الطحاوي منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع أهل العلم من أهل الأثر وأهل الفقه.

قوله: « لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَىٰ غَيْرِ السَّبِيلِ»:

●فإنهم كما قال: «**لا يُذكرون إلا بالجميل**»؛ لأنهم نَقَلة الشريعة، ولأنهم المفتون في مسائل الشريعة، ولأنهم المبينون للناس معنىٰ كلام الله ﷻ في كتابه، ومعنىٰ حديث النبي ﷺ، وهم الذين يدفعون عن الدين ويذبون عنه بتثبيت العقيدة الصحيحة وتثبيت سنة النبي ﷺ ورد الموضوعات والأحاديث المنكرة والباطلة التي أضيفت للنبي ﷺ.

فهم إذًا حماة الشريعة -الحماية العلمية-، ولهذا كان العلماء ورثة الأنبياء؛ لأن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا وإنما ورثوا العلم، والذين حموا العلم هم الصحابة رضوان الله عليهم، وهم التابعون من علماء السلف وعلماء تابعي التابعين من أهل الحديث ومن أهل الفقه.

فهؤلاء، منهج أهل السنة والجماعة أن يذكر الجميع بالجميل، وأن لا نقع في عالم من العلماء لا من أهل الحديث ولا من أهل الفقه، بل يُذكرون بالجميل ولا يُذكرون بسوء، وإنما يرجىٰ لهم فيما أخطئوا فيه أنهم إنما اجتهدوا ورجوا الأجر والثواب، والخطأ لا يُتابع عليه صاحبه.

وهذا الأصل ذكره الطحاوي في هذا المقام لأجل أن طائفة من غلاة أهل الحديث في ذاك الزمن كانوا يقعون في أهل الفقه، وطائفة من غلاة أهل الفقه كانوا يقعون في أهل الحديث ويصفونهم بالجمود.

وأهل السنة الذين تحققوا بالكتاب وبسنة النبي ﷺ وبهدي الصحابة يعلمون أن الجميع محسن، وأن هؤلاء وهؤلاء ما أرادوا إلا نصرة الشريعة والحفاظ علىٰ العلم والفقه.

نعم هم درجات في مقامهم وفي علمهم، لكنهم لا يُذكرون إلا بالجميل، والله ﷻ سخر هؤلاء لشيء وسخر هؤلاء لشيء، والوسط هو سمة أهل الاعتدال و سمة أهل

السنة والجماعة كما كان عليه الإمام أَحْمَدُ والبخاري ومسلم والشافعي ومالك وأبو حنيفة وجماعات أهل العلم فإنهم كانوا علىٰ هذا السبيل.

ونذكر هاهنا مسائل:

المسألة الأولىٰ:

أن ذكر العلماء بالجميل وعدم ذكرهم بأي سوء أو قدح- هذا امتثال لأمرين:

الأمر الأول: امتثال لقول الله ﷻ: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة:٧١]، ولقوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ [المجادلة:١١]، ولقوله ﷻ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [النساء:٨٣]، فبين الله ﷻ منزلة أهل العلم، وبين فضل العلم وفضل أهله وأنهم مرفوعون عن سائر المؤمنين درجات لما عندهم من العلم بالله ﷻ.

وبَيَّن أن المؤمن للمؤمن مُوالٍ، أن المؤمن يوالي المؤمن، ومعنىٰ هذه الموالاة في قوله: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾[التوبة:٧١]، هي من الولاية وهي المحبة والنصرة.

وهذه المحبة والنصرة عند أهل السنة والجماعة تتفاضل بتفاضل تحقق وصف الإيمان، فالمؤمن يحب ويوالي المؤمن الآخر إذا كان كامل الإيمان أكثر من نصرته ومحبته لمن كان دونه.

ومعلوم أن العلماء هم الذين أثنىٰ الله ﷻ عليهم وأثنىٰ عليهم رسوله ﷺ، فواجب إذًا بنص الآية أن يوالوا وأن يُذكروا بالجميل وأن يُحبوا وأن يُنصروا، وأن لا يُذكروا بغير الحسن والجميل.

الأمر الثاني: أن القدح في أهل العلم فيما أخطئوا فيه -وسيأتي مسألة مستقلة لذلك إن شاء الله- يرجع في الحقيقة عند العامة إلىٰ قدح في حَمَلَةِ الشريعة ونَقَلَةِ الشريعة، وبالتالي فيضعف في النفوس محبة الشرع؛ لأن أهل العلم حينئذٍ في النفوس ليسوا علىٰ مقام رفيع وليسوا علىٰ منزلة رفيعة في النفوس.

فحينئذٍ يُشك فيما ينقلونه من الدين وفيما يحفظون به الشريعة، فتئول الأمور حينئذٍ إلىٰ الأهواء والآراء، فلا يكون ثَمَّ مرجعية إلىٰ أهل العلم فيما أشكل علىٰ الناس فتتفصم عرىٰ الإيمان وتتناثر نجوم اليقين.

لهذا كان ذكر العلماء بسوء هو من جنس ذكر الصحابة بسوء؛ ولهذا أتبع الطحاوي ذكر الصحابة بذكر العلماء، يعني: لما فرغ من ذكر الصحابة ذكر العلماء؛ لأن القدح في الصحابة والقدح في العلماء منشؤه واحد ونهايته واحدة؛ فإن القدح في الصحابة طعن في الدين، والقدح في العلماء المستقيمين، العلماء الربانيين فيما أخطئوا فيه، أو فيما اجتهدوا فيه هذا أيضًا يرجع إلىٰ القدح في الدين، فالباب بابٌ واحد.

المسألة الثانية:

لا يشترط في العالم أن لا يخطئ، فعلماء الحديث والأثر وأهل الفقه والنظر ربما حصل منهم أغلاط لأنهم غير معصومين، وهذه الأغلاط التي قد تحصل منهم حصولها من نعم الله ﷻ.

ولما سُئِلَ بعض الأئمة عن غلط العالم: كيف يغلط العالم؟ كيف يخالف السنة؟ كيف يكون في سلوكه مقصرًا؟ كيف يغيب عن ذهنه مسألة التدقيق ويتساهل؟

فقال: «لئلا يشابه العلماء الأنبياء»؛ لأن النبي هو الذي لا ينطق عن الهوىٰ، هو الذي يصيب في كل شيء، وهو الذي يُتَّبَع في كل شيء، فإذا كان العالم علىٰ صواب كثير، وربما وقع في اجتهاد هو عليه مأجور ولكنه أخطأ في ذلك، لم يكن عند الناس رفعٌ لعالم في منزلة النبي فيتبع علىٰ كل شيء، فيحصل في النفوس التوحيد والبحث عن الحق من الكتاب والسنة والنظر فيما يبرئ الذمة في ذلك.

وهذه عبوديات في القلب يسلكها الناس مع وجود هذا الخلاف بين أهل العلم.

ولهذا إذا نظرت في هؤلاء الذين عناهم الطحاوي «**أهل الخير والأثر وأهل الفقه والنظر**» هو عنىٰ بهم أَوَّلِيًّا الأئمة الأربعة:

- أبو حنيفة: وهو من أهل الفقه والنظر، ليس هو من أهل الحديث والأثر.
- والإمام مالك والشافعي وأَحْمَدُ: وهؤلاء هم أئمة أهل الحديث كما أنهم أئمة أهل الفقه في المذاهب المتبعة المعروفة.

هؤلاء بينهم خلاف في مذاهبهم، أبو حنيفة يذهب إلىٰ قول، مالك يذهب إلىٰ قول، الشافعي يذهب إلىٰ قول، الإمام أَحْمَدُ يذهب إلىٰ قول، هؤلاء منهم من يكون قوله هو الصواب، ومنهم من يكون قوله خلاف الأَولىٰ، أو يكون قوله مرجوحًا ...وهكذا.

فالعالم يدقق ويتحرىٰ من الأقوال، ولا يقلد عالمًا في كل ما قال؛ لأن المسائل كثيرة جدًّا، وهو بشر فقد يتهيأ له في المسألة أن يدقق، وفي مسألة أخرىٰ لا يدقق ...وهكذا.

لهذا وجب علىٰ أهل الإيمان أن يتولَّوا جميع العلماء، وأن يذكروهم بخير، وأن لا يذكروا أحدًا منهم بسوء، وخلافهم فيما اختلفوا فيه راجعٌ إلىٰ أسباب يأتي ذكرها إن شاء الله.

فليس منهم أحد أراد المخالفة، وإنما كلهم أراد المتابعة وتحري الحق، ولكن ربما أصاب وربما لم يصب.

المسألة الثالثة:

قوله في أول الكلام: «وعلماء السلف من السابقين» الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي أول القرن الرابع الهجري وعاش أكثر حياته في القرن الثالث، ويعني بعلماء السلف السابقين: من كان سلفًا له؛ يعني: من سبقه من أهل العلم، وهذا يصح أن يعتبر سلفًا باعتبار.

فكلمة السلف أو علماء السلف إذا أُطلقت فلها اصطلاحان:

الاصطلاح الأول: تطلق ويراد بها مَن سلف العالِمَ ومن سبقه.

وهذا الإطلاق فيه سعة؛ ولهذا استعملها أناس في القرن الرابع وفي القرن الخامس وفي السادس ...إلخ، ويعنون بالسلف: من سبقهم؛ لأنهم كانوا سلفًا لهم، يعني: كانوا سابقين لهم.

الاصطلاح الثاني **وهو المعتمد عند المحققين**-: أن كلمة علماء السلف يعنىٰ بها علماء القرون الثلاثة المفضلة من الصحابة والتابعين وتبع التابعين، ومن كان من الأئمة علىٰ هذا النحو وإن لم يكن من تبع التابعين.

فهؤلاء هم الذين شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية: **«خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»**[١٨٥] قال الراوي: «فلا أدري، أَذَكَرَ بعد قرنه ثلاثة قرون أو أربعة قرون».

والقرن هنا المراد به الجيل من الناس، وليس القرن الزمني الذي هو مئة سنة.

---

(١٨٥) سبق تخريجه.

«قرني»؛ يعني: الذين اقترن زمانهم بي، وهم الجيل من الناس، انقضىٰ الصحابة أتىٰ التابعون، انقضىٰ التابعون أتىٰ تبع التابعين ...وهكذا.

وهؤلاء هم الذين قلَّت فيهم البدع، وقلَّ فيهم الخلاف للسنة، وكثر فيهم الخير بشهادة النبي ﷺ وبشهادة الواقع أيضًا.

فإذًا كلمة السلف، علماء السلف، يعنىٰ بها وقد تطلق علىٰ من سلف، وسبق علىٰ ما ذكرت لك من الاصطلاح الخاص.

المسألة الرابعة:

الطحاوي في هذه الجملة قسم العلماء إلىٰ قسمين، قال: «**أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر**» فجعل العلماء علىٰ فئتين:

- الفئة الأولىٰ: أهل الأثر.
- والفئة الثانية: أهل الفقه والنظر.

وأهل الأثر: هم الذين اعتنوا بالحديث رواية ودراية، الدراية يعني بها الفقه، ويدخل فيهم الإمام مالك، والشافعي، وأَحْمَدُ، وإسحاق، وابن جرير، وجماعات علىٰ هذا النحو.

وأهل الفقه والنظر: هم الذين غَلَّبُوا القواعد المستنبطة الكلية علىٰ السنن المروية، وهم أصحاب الرأي والنظر في مدرستيه الكبيرتين:

-في المدينة التي كان يتزعمها الإمام ربيعة المشهور بربيعة الرأي.

-وفي الكوفة التي كان يتزعمها الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمهم الله تعالىٰ أجمعين.

أهل الفقه والنظر يَعتنون بالسنة، ولكن عنايتهم بالسنة قليل، وأهل الحديث والأثر يعتنون بالنظر لكن عنايتهم بالأقيسة وبالتقعيد قليلة.

ولهذا صار في الأمة مدرستان في الاجتهاد:

- مدرسة أهل الحديث والأثر.
- ومدرسة أهل النظر.

ولا تقابُل بين أهل الحديث وأهل الفقه؛ لأن هذه المقابلة لا حقيقة لها.

وإنما المقابلة بين أهل الحديث والأثر وبين أهل الفقه والنظر.

وكلمة النظر أرادها الطحاوي؛ لأن الجميع موصوفون بالفقه وبالعناية به، يعني استنباط الأحكام من الأدلة، لكن من جهة النظر والقياس والعقليات والقواعد هذه اعتنىٰ بها الحنفية وأهل الرأي، ولم يعتن بها أهل الحديث والأثر، وإنما اعتنوا باستخراج الفقه من الأدلة بدون تحكيمٍ للأقيسة علىٰ الدليل.

مثاله: عند الحنفية -أهل النظر- الحديث المرسل أقوىٰ من المسند، فإذا اجتمع حديثان: مرسل ومسند حُكِمَ في الفقه بالمرسل ولم يحكم بالمسند، لماذا؟

لدليل عقلي عندهم، وهو أن المرسل من أهل الفقه من علماء التابعين لا ينسب إلىٰ النبي ﷺ شيئًا إلا وهو متحقق به؛ لأنه من أهل الفقه، وأما الروايات المجردة فإنها يدخلها الغلط ويدخلها ما يدخلها.

ولا شك أن هذا تعليل عقلي ولكنه ليس بمنطقي.

أيضًا: ينظرون إلىٰ القواعد أنها قطعية، والأدلة غير المتواترة أنها ظنية فيقولون:

إذا صار هناك قاعدة أو قياس كلي فإنه يكون قطعيًا في الدلالة علىٰ محتواه، وأما الدليل فيكون ظنيًا: إما ظني الرواية -يعني إذا كان من السنة-، وإما أن يكون ظني الدلالة، أيضًا غير قطعي الدلالة من الكتاب أو من السنة.

فيحكم بالقاعدة ويصرف ظاهر الدليل لأجل أنه يحتمل الظن والقاعدة قطعية.

ونحو ذلك من الخلاف المؤسس علىٰ مشارب شتىٰ.

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية وذكره شارح الطحاوية وجماعة: «إن العلماء فيما اختلفوا فيه من عدم الأخذ بالدليل من الكتاب والسنة يمكن أن يرجع إلىٰ عدة أسباب»، ومن أهم هذه الأسباب.

أولا: أن لا يثبت عند الإمام صحة الدليل.

الثاني: أن يكونَ منسوخًا أو مؤولًا.

الثالث: أن يكون معارضًا بما هو أقوىٰ عند الإمام من ذلك الدليل، إما معارض بدليل آخر وإما مُعَارَض بقاعدة كما عند الحنفية.

الرابع: أن يكون للإمام هذا شرط في الرواية ليس هو شرط الإمام الآخر في الحديث.

مثلًا: الإمام الشافعي يقول: حدثني الثقة -ويعني به إبراهيم بن أبي يحيىٰ-. فإذا عرف الإمام أَحْمَدُ أو غيره أن الرواية عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ فهو عندهم ليس بثقة، بل هو ضعيف، بل ربما كان أدنىٰ من ذلك مما اتهم به بالكذب ونحو ذلك.

فهو عند إمام ثقة فيما يرويه فيأخذ بروايته، وعند آخر ليس بشيء فلا يأخذ بروايته.

وهذا يبين لك أن اختلاف الأئمة من أهل الفقه والنظر وأهل الحديث والفقه والأثر في ذلك اختلاف ليس راجعًا إلىٰ عدم الأخذ بالدليل، ولكنه راجع إلىٰ فهم الدليل، وما هو الدليل الذي يستدل به وكون الدليل راجحًا غير مرجوح.

ولهذا لا يوجد في مسألة أن يقال: ليس للعالم هذا دليل.

أنا لا أعلم مسألة يقال: ليس للإمام أبي حنيفة فيها دليل، أو ليس للإمام أَحْمَدُ فيها دليل، أو ليس للإمام مالك فيها دليل، كل منهم لا يقول قولًا ولا يذهب إلىٰ مذهب إلا بدليل.

والأدلة أعم من النصوص من الكتاب والسنة؛ لأن جماع الأدلة عند أهل الأصول يرجع إلىٰ ثلاثة عشر دليلًا وتصير بالتفريق -كما ذكره القرافي في «الفروع»- إلىٰ عشرين دليلًا.

فهذه الأدلة منها ما هو متفق علىٰ الاستدلال به، ومنها ما هو مختلف في الاستدلال به، فقد يكون الدليل دليلًا عند الإمام مالك وليس دليلًا عند الإمام أَحْمَدُ مثل عمل أهل المدينة، وقد يكون الدليل مرعيًّا عند أبي حنيفة وهو قاعدة، ولا يكون مرعيًّا عند الشافعي بورود دليل من السنة في خلاف ذلك وهكذا.

فإذًا مأخذ العلماء اجتهادي، وواجب إذ كانت هذه مآخذهم أن لا يُذكروا إلا بالجميل، وأن لا يُذكر العالم حتىٰ فيما أخطأ فيه وابتعد في الخطأ، حتىٰ إباحة المالكية لأكل لحم الكلب، وحتىٰ في إباحة الحنفية لشرب النبيذ -يعني غير المسكر- لا يشنع عليهم في ذلك؛ لأنها اجتهادات فيما اجتهدوا فيه.

المسألة الخامسة:

الواجب علىٰ طلبة العلم الذين يريدون أن يسلكوا هذا السبيل أن يُلْزِمُوا أنفسهم مع أهل العلم السابقين والأئمة الذين أشادوا للدين بنيانًا، وللعلم أركانًا، واجب عليهم أن يدافعوا عنهم، وأن يثنوا عليهم، وأن ينشروا في الناس سيرتهم حتىٰ يقتدىٰ بهم، وحتىٰ يقوىٰ ركن علماء الشريعة.

وهكذا أيضًا واجب على طلاب العلم أن لا يقعوا في أحد من العلماء بسوء، فمن أصاب من أهل العلم -من أهل الحديث والأثر، أو من أهل الفقه والنظر- فقد أحسن ويثنى عليه ويتابع فيما أصاب فيه، ومن أخطأ فأيضًا قد أحسن إذ اجتهد، لكن الصواب من الله تعالى.

وهذا لا يدخل فيه العلماء الذين نشروا الشرك والبدع والخرافات، ولم يكن لهم حظ لا من الحديث والأثر، ولا من الفقه والنظر، وإنما سخروا جهدهم في مخالفة السنة في البدع، فأرادوا نشر البدعة ونشر الخرافة ودافعوا عن الشرك، وعلقوا الناس بالموتى وعلقوا الناس بالبدع والاحتفالات وأشباه ذلك.

فهؤلاء لا يدخلون في هذا الكلام الذي ذكره؛ لأنهم أرادوا ما خالفوا به إجماع الأئمة الأربعة.

هؤلاء يردّ عليهم وربما يحتاج من باب التعزير إلى ذكرهم بما فيهم حتى يحذرهم الناس.

تنبيه أخير: لما أن قال الطحاوي في أول الكلام: «**وعلماء السلف من السابقين**» قال بعدها: «**ومن بعدهم من التابعين**»، كلمة «**ومن بعدهم من التابعين**» فيما أفهم أنه لا يريد بها التابعين عند أهل الاصطلاح؛ يعني: التابعين الذين صحبوا الصحابة، وإنما يريد بهم من تبع علماء السلف على اصطلاحه؛ لأن الصحابة ما فيهم هذا التقسيم أهل الحديث وأهل النظر إنما هذا التقسيم فيمن بعدهم.



الدرس الثاني والأربعون:

الأنبياء أفضل من الأولياء

٩٨- وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ(١٨٦).

٩٩- وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ(١٨٧).

---

(١٨٦) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الأَنبياءِ عليهم السلام...»:

●قال في الشرح: يشير الشيخ رحمه الله إلىٰ الرد علىٰ الاتحادية وجهلة المتصوفة، وإلا فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشرع، فقد أوجب الله علىٰ الخلق كلهم متابعة الرسل، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[النساء: ٦٤].

وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة وتصفية نفسه إلىٰ ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم! ومنهم من يظن أنه قد صار أفضل من الأنبياء!!

ومنهم من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء!! ويدعي لنفسه أنه خاتم الأولياء!! ويكون ذلك العلم: هو حقيقة قول فرعون، وهو: أن هذا الوجود المشهود واجب بنفسه، ليس له صانع مباين له، ولكن هذا يقول: «هو الله»، وفرعون أظهر الإنكار بالكلية، لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم؛ فإنه كان مثبتًا للصانع، وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود الخالق، كابن عربي وأمثاله!! وهو لما رأىٰ أن الشرع الظاهر لا سبيل إلىٰ تغييره قال: «النبوة ختمت، لكن الولاية لم تختم»!! وادعىٰ في الولاية ما هو أعظم من النبوة، وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأن الأنبياء مستفيدون منها! كما قال:

مَقَامُ النُّبُوَّةِ فِي بَرْزَخٍ فُوَيْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الوَلِي!!

وهذا قلب للشريعة؛ فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾[يونس: ٦٢، ٦٣] والنبوة أخص من الولاية، والرسالة أخص من النبوة كما تقدم التنبيه علىٰ ذلك.

(١٨٧) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم»:

●قلت: لقد أحسن المؤلف صنعًا بتقييد ذلك بما صح من الروايات؛ ذلك لأن الناس -وبخاصة =

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❑ قوله: «وَلا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلىٰ أَحَدٍ مِنَ الأَنبياءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ونقولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ»:

● يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الرد على الاتحادية وجهلة المتصوفة، وإلا فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم، ومتابعة الشرع.

فقد أوجب الله على الخلق كلهم متابعة الرسل، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ ﴾ [النساء: ٦٤]، إلى أن قال: ﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال أبو عثمان النيسابوري: مَن أَمَّرَ السنة على نفسه قولًا وفعلًا، نطق بالحكمة، ومَن أَمَّر الهوى على نفسه، نطق بالبدعة، وقال بعضهم: ما ترك بعضهم شيئًا من السنة إلا لِكبْرٍ في نفسه، والأمر كما قال، فإنه إذا لم يكن متبعًا للأمر الذي جاء به الرسول، كان يعمل بإرادة نفسه، فيكون متبعًا لهواه، بغير هُدى من الله، وهذا غش النفس، وهو من الكبر، فإنه شُعبة من قول الذين قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

= المتأخرون منهم- قد توسعوا في رواية الكرامات إلى درجة أنهم رووا باسمها الأباطيل التي لا يشك في بطلانها من له أدنى ذرة من عقل، بل إن فيها أحيانًا ما هو الشرك الأكبر، وفي الربوبية!.

وكتاب «طبقات الأولياء» للشعراني من أوسع الكتب ذكرًا لمثل تلك الأباطيل التي منها قول أحد أوليائه: «تركت قولي للشيء: كن فيكون، عشرين سنة أدبًا مع الله. تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا!!

وتجد طائفة لا بأس بها من الكرامات الصحيحة عن بعض الصحابة في كتاب «رياض الصالحين» للإمام النووي (باب: (٢٥٣) الأحاديث (١٥١٦-١٥٢٣) بتحقيقي).

وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة، وتصفية نفسه، إلىٰ ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم! ومنهم من يظن أنه قد صار أفضل من الأنبياء!! ومنهم من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء!! ويدَّعِي لنفسه أنه خاتم الأولياء!! ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعون، وهو أن هذا الوجود المشهود واجب بنفسه، ليس له صانع مباين له، لكن هذا يقول: هو الله! وفرعون أظهر الإنكار بالكلية، لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم، فإنه كان مثبتًا للصانع، وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود، الخالق كابن عربي وأمثاله!! وهو لما رأىٰ أن الشرع الظاهر لا سبيل إلىٰ تغييره، قال: النبوة ختمت، لكن الولاية لم تختم! وادعىٰ من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأن الأنبياء مستفيدون منها! كما قال:

مَقَــامُ النّبُــوَّةِ فِــي بَـرْزَخٍ فُوَيــقَ الرَّســول وَدُونَ الوَلِــيّ!!

وهذا قلب للشريعة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣].

والنبوة أخص من الولاية، والرسالة أخص من النبوة، كما تقدم التنبيه علىٰ ذلك[١٨٨].

وقال ابن عربي أيضًا في «فصوصه»:

«ولما مثَّل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبِن، فرآها قد كملت إلا موضع لبنة، فكان هو ﷺ موضع اللبنة، وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤيا، فيرىٰ ما مثله النبي ﷺ، ويرىٰ نفسه في الحائط في موضع لبنتين!! ويرىٰ نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين، فيكمل الحائط!! والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين، أن الحائط لبنة من فضة ولبنة من ذهب، واللبنة الفضة هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما

---

(١٨٨) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (ص٢٣١، ٢٣٢) أول «رفع الملام» من «مجموع الفتاوىٰ» (ج٢٠).

هو في الصورة الظاهرة متبع فيه؛ لأنه يرىٰ الأمر علىٰ ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن! فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه المَلك الذي يُوحىٰ إليه إلىٰ الرسول ﷺ، قال: فإن فهمت ما أشرنا إليه، فقد حصل لك العلم النافع!»[١٨٩].

فمن أكفر ممن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهب، وللرسول المثل بلبنة فضة، فيجعل نفسه أعلىٰ وأفضل من الرسول؟! تلك أمانيهم: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر:٥٦].

وكيف يخفىٰ كفر من هذا كلامه؟ وله من الكلام أمثال هذا، وفيه ما يخفىٰ منه الكفر، ومنه ما يظهر، فلهذا يحتاج إلىٰ ناقد جيد؛ ليظهر زيفه، فإن من الزَّغَلِ ما يظهر لكل ناقد، ومنه ما لا يظهر إلا للناقد الحاذق البصير[١٩٠].

وكفر ابن عربي وأمثاله فوق كفر القائلين: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام:١٢٤].

ولكن ابن عربي وأمثاله منافقون زنادقة، اتحادية في الدرك الأسفل من النار، والمنافقون يعاملون معاملة المسلمين؛ لإظهارهم الإسلام، كما كان يظهره المنافقون في حياة النبي ﷺ ويبطنون الكفر، وهو يعاملهم معاملة المسلمين لما يظهر منهم.

فلو أنه ظهر من أحد منهم ما يبطنه من الكفر، لأجرىٰ عليه حكم المرتد.

ولكن في قبول توبته خلاف، والصحيح عدم قبولها، وهي رواية مُعلَّىٰ عن أبي حنيفة رضي الله عنه. والله المستعان.

❑ قوله: «وَنُؤمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم»:

●المعجزة في اللغة تعم كل خارق للعادة، وفي عُرف أئمة أهل العلم المتقدمين، كالإمام أَحْمَدُ بن حنبل وغيره، ويسمونها الآيات، ولكن كثير من المتأخرين يفرّقون في اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنبي والكرامة للولي، وجماعهما الأمر الخارق للعادة.

---

(١٨٩) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر: «فصوص الحكم» (٦٣/١) تعليق أبي العلاء عفيفي، والزيادة منه.

(١٩٠) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر الرد علىٰ ابن عربي فيما نقل هنا عنه في (٢٠٤/٢) وما بعدها من «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية.

فصفات الكمال ترجع إلىٰ ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنىٰ، وهذه الثلاثة لا تصلح علىٰ وجه الكمال إلا لله وحده، فإنه الذي أحاط بكل شيء علمًا، وهو علىٰ كل شيء قدير، وهو غني عن العالمين.

ولهذا أمر النبي ﷺ أن يبرأ من دعوىٰ هذه الثلاثة بقوله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وكذلك قال نوح عليه السلام، فهذا أول أولي العزم، وأول رسول بعثه الله إلىٰ أهل الأرض، وهذا خاتم الرسل، وخاتم أولي العزم، وكلاهما تبرأ من ذلك؛ وهذا لأنهم يطالبونهم تارة بعلم الغيب، كقوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

وتارة بالتأثير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠] الآيات.

وتارة يعيبون عليهم الحاجة البشرية، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] الآية.

فأمر الرسول أن يخبرهم بأنه لا يملك ذلك، وإنما ينال من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله، فيعلم ما علمه الله إياه، ويقدر علىٰ ما أقدره عليه، ويستغني عما أغناه عنه من الأمور المخالفة للعادة المطردة، أو لعادة غالب الناس، فجميع المعجزات والكرامات ما تخرج عن هذه الأنواع.

ثم الخارق إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين، كان من الأعمال الصالحة المأمور بها دينًا وشرعًا، إما واجب أو مستحب، وإن حصل به أمر مباح، كان من نِعَم الله الدنيوية التي تقتضي شكرًا، وإن كان علىٰ وجه يتضمن ما هو منهي عنه نهي تحريم أو نهي تنزيه، كان سببًا للعذاب أو البغض، كالذي أوتي الآيات فانسلخ منها: بلعام بن باعورا؛ لاجتهاد أو تقليد، أو نقص عقل أو علم، أو غلبة حال، أو عجز أو ضرورة.

فالخارق ثلاثة أنواع: محمود في الدين، ومذموم، ومباح.

فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة، وإلا فهو كسائر المباحات التي لا منفعة فيها.

قال أبو علي الجوزجاني: كن طالبًا للاستقامة، لا طالبًا للكرامة، فإن نفسك متحركة في طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة.

قال الشيخ السهروردي في «عوارفه»: وَهَذَا أَصْلٌ كَبِيرٌ فِي الْبَابِ، فإن كثيرًا من المجتهدين وَالْمُتَعَبِّدِينَ سمعوا سلف الصالحين المتقدمين، وما منحوا به من الكرامات وخوارق العادات، فنفوسهم لا تزال تتطلع إلىٰ شيء من ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئًا منه، ولعل أحدهم يبقىٰ منكسر القلب، متهمًا لنفسه في صحة عمله، حيث لم يحصل له خارق، ولو علموا بسر ذلك، لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله يفتح علىٰ بعض الْمُجاهِدِينَ الصادقين من ذلك بابًا، والحكمة فيه أن يزداد بما يرىٰ من خوارق العادات وأمارة القدرة يقينًا، فيقوىٰ عزمه علىٰ الزهد في الدنيا، والخروج عن دواعي الهوىٰ، فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة، فهي كل الكرامة.

ولا ريب أن للقلوب من التأثير أعظم مما للأبدان، لكن إن كانت صالحة كان تأثيرها صالحًا، وإن كانت فاسدة كان تأثيرها فاسدًا، فالأحوال يكون تأثيرها محبوبًا لله تعالىٰ تارة، ومكروهًا لله أخرىٰ.

وقد تكلم الفقهاء في وجوب القَوَدِ علىٰ من يقتل غيره في الباطن، وهؤلاء يشهدون ببواطنهم وقلوبهم الأمر الكوني، ويعُدون مجرد خرق العادة لأحدهم أنه كرامة من الله له، ولا يعلمون أنه في الحقيقة إنما الكرامة لزوم الاستقامة، وأن الله تعالىٰ لم يُكرم عبدًا بكرامة أعظم من موافقته فيما يحبه ويرضاه، وهو طاعته وطاعة رسوله، وموالاة أوليائه، ومعاداة أعدائه، وهؤلاء هم أولياء الله الذين قال الله فيهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس:٦٢].

وأما ما يبتلي الله تعالىٰ به عبده من السراء بخرق العادة أو بغيرها أو بالضراء، فليس ذلك لأجل كرامة العبد علىٰ ربه ولا هوانه عليه، بل قد سعد بها قوم إذْ أطاعوه، وشقي بها قوم إذ عصوه، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ۝١٥ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفجر:١٥-١٧].

ولهذا كان الناس في هذه الأمور ثلاثة أقسام:

قسم ترتفع درجتهم بخرق العادة.

وقسم يتعرضون بها لعذاب الله.

وقسم يكون في حقهم بمنزلة المباحات، كما تقدم.

وتنوع الكشف والتأثير باعتبار تنوع كلمات الله.

وكلمات الله نوعان: كونية، ودينية.

فكلماته الكونية: هي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله: «**أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر**»(١٩١)، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٥].

والكون كله داخل تحت هذه الكلمات، وسائر الخوارق.

والنوع الثاني: الكلمات الدينية، وهي القرآن وشرع الله الذي بعث به رسوله، وهي أمره ونهيه وخبره، وحظ العبد منها العلم بها، والعمل(١٩٢) والأمر بما أمر الله به، كما أن حظ العباد عمومًا وخصوصًا العلم بالكونيات والتأثير فيها؛ أي: بموجبها.

فالأولىٰ: تدبيرية كونية، والثانية: شرعية دينية.

فكشف الأولىٰ العلم بالحوادث الكونية، وكشف الثانية العلم بالمأمورات الشرعية.

وقدرة الأولىٰ التأثير في الكونيات، إما في نفسه، كمشيه علىٰ الماء، وطيرانه في الهواء، وجلوسه في النار، وإما في غيره، بإصحاحٍ وإهلاك، وإغناء وإفقار.

وقدرة الثانية التأثير في الشرعيات، إما في نفسه بطاعة الله ورسوله، والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله باطنًا وظاهرًا، وإما في غيره بأن يأمر بطاعة الله ورسوله، فيطاع في ذلك طاعة شرعية.

---

(١٩١) أَخرَجَه أَحمَدُ (٤١٩/٣)، من حديث عبد الرحمن بن خنبش رضي الله عنه، والطَّبَرَانِيّ (٣٨٣٨)، من حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة»، برقم (٨٤٠).

(١٩٢) قَالَ العَلَّامَةُ عَبدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (٣١٩/١١) من «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية.

فإذا تقرر ذلك، فاعلم أن عدم الخوارق علمًا وقدرة لا تضر المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات، ولم يسخَّر له شيء من الكونيات، لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله، بل قد يكون عدم ذلك أنفع له، فإنه إن اقترن به الدين وإلا هلك صاحبه في الدنيا والآخرة، فإن الخارق قد يكون مع الدين، وقد يكون مع عدمه، أو فساده، أو نقصه.

فالخوارق النافعة تابعة للدين، خادمة له، كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين، وكذلك المال النافع، كما كان السلطان والمال النافع بيد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر.

فمن جعلها هي المقصودة، وجعل الدين تابعًا لها، ووسيلة إليها، لا لأجل الدين في الأصل، فهو شبيه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليست حاله كحال من تديَّن خوف العذاب، أو رجاء الجنة، فإن ذلك مأمور به، وهو على سبيل نجاة، وشريعة صحيحة.

والعجب أن كثيرًا ممن يزعم أن همه قد ارتفع عن أن يكون خوفًا من النار أو طلبًا للجنة، يجعل همه بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا!!

ثم إن الدين إذا صح علمًا وعملًا، فلا بد أن يوجب خرق العادة، إذا احتاج إلى ذلك صاحبه.

قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣].

وقال تعالى: ﴿إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ۝٦٦ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ۝٦٧ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦-٦٨].

وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤].

وقال رسول الله ﷺ: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله، ثم قرأ قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]»[١٩٣]. رواه الترمذي من رواية أبي سعيد الخدري.

---

(١٩٣) أَخرَجه التِّرمِذيّ (٣١٢٧)، والطَّبَرَانِيّ (٧٤٩٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة» برقم (١٨٢١).

وقال تعالىٰ، فيما يروي عنه رسوله ﷺ: **«من عادىٰ لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إليَّ عبدي بمثل ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل، حتىٰ أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأكره مساءته، ولا بد له منه»**[194]؛ فظهر أن الاستقامة حظ الرب، وطلب الكرامة حظ النفس. وبالله التوفيق.

وقول المعتزلة في إنكار الكرامة ظاهر البطلان، فإنه بمنزلة إنكار المحسوسات.

وقولهم: لو صحت لاشتبهت بالمعجزة، فيؤدي إلىٰ التباس النبي بالولي، وذلك لا يجوز! وهذه الدعوىٰ إنما تصح إذا كان الولي يأتي بالخارق، ويدعي النبوة، وهذا لا يقع، ولو ادعىٰ النبوة لم يكن وليًّا، بل كان متنبِّئًا كذابًا، وقد تقدم الكلام في الفرق بين النبي والمتنبئ عند قول الشيخ: «**وأن محمدًا عبده المجتبىٰ، ونبيه المصطفىٰ**».

ومما ينبغي التنبيه عليه ها هنا: **أن الفراسة ثلاثة أنواع:**

إيمانية: وسببها نور يقذفه الله في قلب عبده، وحقيقتها أنها خاطر يهجم علىٰ القلب، يثب عليه كوثوب الأسد علىٰ الفريسة، ومنها اشتقاقها، وهذه الفراسة علىٰ حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوىٰ إيمانًا فهو أَحَدُّ فراسة.

قال أبو سليمان الداراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الفراسة مكاشفة النفس ومعاينة الغيب، وهي من مقامات الإيمان. انتهىٰ.

وفراسة رياضية: وهي التي تحصل بالجوع والسهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق صار لها من الفراسة والكشف بحسب تجردها، وهذه فراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدل علىٰ إيمان، ولا علىٰ ولاية، ولا تكشف عن حق نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل كشفها من جنس فراسة الولاة، وأصحاب عبارة الرؤيا والأطباء ونحوهم.

وفراسة خلقية: وهي التي صنف فيها الأطباء وغيرهم، واستدلوا بالخَلْق علىٰ الخُلُق، لما بينهما من الارتباط، الذي اقتضته حكمة الله، كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن

---

(١٩٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٠٢)، وابن حبان (٣٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

العادة علىٰ صغر العقل، وبكبره علىٰ كبره، وسعة الصدر علىٰ سعة الخلق، وبضيقه علىٰ ضيقه، وبجمود العينين وكلال نظرهما علىٰ بلادة صاحبها وضعف حرارة قلبه، ونحو ذلك.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❑ قوله: «وَلا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الأَنبِيَاءِ...»:

● يريد بهذا: الردّ علىٰ أَهْل الاتّحاد القائلين: إنَّ الوِلاية أَعظم من النّبُوة والنبوة أعظم من الرسالة، وينشدون[١٩٥]:

مَقَـــامُ النّبُـــوَّةَ فِـــي بَـرْزَخٍ فُوَيـقَ الرَّســـول وَدُونَ الوَلِـي!!

ويقولون: إن ولاية النَّبي أَعْظَم من نُبوته، ونبوته أعظم من رسالته، وهذا من الجهْل بالله وبأنبيائه ورسله!!

وهل كان الولي وليًا إلا بتقوىٰ الله، بامتثال أوامره، وترك نواهيه، واقتفائه لرسل الله الذين أوجب الله طاعتهم واقتفاء آثارهم؟

ولكن هذا من غُلُو الاتحادية والمتصوفة وخُرُوجهم عن الصِّراط المستقيم!!

❑ قوله: «وَنُؤمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم...»:

● كرامات الأولياء حق ثابتة بالكتاب والسنة وهي متواترة، لا ينكرها إلَّا أهل البدع ك: «المعتزلة» ومن نَحَا نَحْوهم من «المتكلمين».

وقد ضَلَّلَ أَهْلُ الحَقِّ من أنكرها؛ لأنه بإنكارها صَادَم الكتاب والسُّنَّة، ومن عَارَضَهُمَا وَصَادَمَهُمَا بِرأيه الفَاسِد وعَقْلِهِ الكَاسِد، فهو ضَالٌّ مُبتَدِعٌ.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ»:

● قوله: «وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ:

---

(١٩٥) انظر في الرد عليهم: «توحيد الألوهية» (١٧١/٤)، و«درء التعارض» (٢٠٤/١٠)، و«رسالة في الرد علىٰ ابن عربي» (٢٠٩/١)، و«الرد علىٰ القائلين بوحدة الوجود» (٥٩/١)، و«منهاج السنة» (٣٣٦/٥، ٢٢/٨)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٢٨٨/٢)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٢١/٢، ١٧١/٤، ٢٢٦/١١)، و«جامع الرسائل» (٢٠٩/١).

نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ»: هذا رد على ملاحدة الصوفية، ومنهم الاتحادية أصحاب وحدة الوجود الذين شيخهم الضال الملحد ابن عربي صاحب المقالات الكفرية في كتبه المشهورة المعروفة كـ«الفتوحات المكية» و«فصول الحكم»، فإن من ضلالاته التي تضمنتها كتبه قوله: إن الولي أفضل من النبي، وعنده أن المراتب ترتب هكذا: الولاية أعلاها، ودونها النبوة ودونها الرسالة: وذكروا عنه بيتًا:

مَقَـــامُ النُّبُـــوَّةِ فِـــي بَـرْزَخٍ فُوَيـقَ الرَّسـول وَدُونَ الوَلِـي!!

إذًا؛ أدنى هذا المراتب بزعمه الرسالة، وأعلاها الولاية، ومن أقواله الباطلة: إن النبوة ختمت -وهذا حق- والولاية لم تختم!

صحيح أن الأولياء لا يزالون في هذه الأمة لكنه يزعم أنه هو خاتم الأولياء! وبناءً على ما تقدم من زعمه: أن الولي أفضل من النبي؛ فخاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء!

ما أعظمها من فرية! وما أجرأ هذا الملحد على الأقوال الباطلة المناقضة للشرع والعقل!

يزعم أن للأولياء خاتمًا، وليس للأولياء خاتم معين يقال: فلان هو خاتم الأولياء كما نقول: خاتم الأنبياء محمد بن عبدالله ﷺ، لكن خاتم الأولياء هو آخر من يخلقه الله من أوليائه، لكنه ليس معروفًا على وجه التعيين.

ويزعم أنه تابع في الشرع الظاهر للنبي ﷺ وغير تابع له في العلم الباطن؛ فإنه بزعمه يأخذ من المعدن الذي يأخذه منه المَلك!

وهل هناك معدن يأخذ منه؟! فإن عنده الوجود كله شيء واحد وعين واحدة، فوجود كل موجود هو عين رب الوجود سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والملحدون علوًّا كبيرًا.

وذكر الشارح ابن أبي العز «وقال ابن عربي في «فصوصه»: ولما مثل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبن فرآها قد كملت إلا موضع لبنة فكان هو ﷺ موضع اللبنة، وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤيا فيرى ما مثَّله النبي ﷺ ويرى نفسه في الحائط في موضع لبنتين! ويرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين فيكمل الحائط! والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين: أن الحائط لبنة من فضة ولبنة من ذهب، واللبنة الفضة هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو أخذ عن الله في السر ما هو في الصورة الظاهرة

متبع فيه؛ لأنه يرىٰ الأمر علىٰ ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن! فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحىٰ إليه إلىٰ رسول الله ﷺ قال: فإن فهمت ما أشرنا إليه، فقد حصل لك العلم النافع!

فمن أكفر ممن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهب، وللرسول المثل بلبنة فضة، فيجعل نفسه أعلىٰ وأفضل من الرسل؟! تلك أمانيهم: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر:٥٦] وكيف يخفىٰ كفر من هذا كلامه؟».

فلهذا يقول الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ**».

والنبي والولي والرسول بين هذه المراتب الثلاثة عموم وخصوص، فكل رسول نبي، وكل نبي ولي، فالرسل هم أفضل الأنبياء، وهم جميعًا أفضل الأولياء، وليس كل ولي نبيًّا، والله تعالىٰ قد قال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس:٦٢، ٦٣] فهذا هو تعريف الولي: كل مؤمن تقي؛ فهو ولي -وأما تعريف النبي والرسول فقد تقدم-، وهذا وصف ينطبق علىٰ الأنبياء بما فيهم الرسل، وينطبق علىٰ الصديقين والشهداء والصالحين، وهذه الآية لا نقول: إنها في خصوص الولي الذي ليس بنبي، لا؛ بل هي عامة ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يونس:٦٢] وأولىٰ الناس بهذا الوصف هم النبيون والمرسلون.

فالنبوة والرسالة تستلزم الولاية، ومطلق الولاية لا يستلزم النبوة والرسالة؛ لأنه ليس كل من يكون وليًّا لله يكون نبيًّا، فإذا قلنا: الولي: كل مؤمن تقي؛ فإن ذلك يعم الأنبياء والمرسلين وغيرهم، لكن إذا قلنا: الرسول والنبي والولي؛ فإنا نريد بالولي: كل مؤمن تقي سوىٰ النبيين والمرسلين.

إذًا؛ فالولي في عبارة الطحاوي: «**وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ**» من غير الأنبياء.

وتقدم أن أولياء الله طبقتان: مقتصدون وسابقون، أو نقول: مقربون وأصحاب يمين، كما ذكر الله ذلك في مواضع من القرآن: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ ۝٨٩ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ۝٩١﴾ [الواقعة:٨٨-٩١] وهكذا في أول السورة، وفي سورة الإنسان: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝٥ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا ۝٦﴾ [الإنسان:٥، ٦]، وهكذا في سورة المطففين ذكر الله هذا التصنيف للأولياء: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝٢٢ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۝٢٣﴾ إلى قوله: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ ۝٢٦ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ ۝٢٧ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ۝٢٨﴾ [المطففين:٢٢-٢٨].

قوله: «وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ»؛ أي: أن أهل السنة يؤمنون بما جاء في الكتاب والسنة والأخبار من كرامات الأولياء، وما صح عن الثقات في ذلك من رواياتهم.

والكرامات: يراد بها الأمر الخارق للعادة، والله تعالى يكرم أولياءه بأنواع الكرامات، ومن ذلك خوارق العادات، فيجري الله على يد من شاء من أوليائه بعض الأمور الخارقة للسنن الكونية، والعادة التي أجراها الله في هذا الوجود؛ فإن هذا الوجود يجري على السنن، وهذا بالنسبة لكرامات الأولياء، وكذلك بالنسبة لمعجزات الأنبياء حسب الاصطلاح المشهور.

ومعنى المعجزة في اللغة يعم كل خارق سواء كان على يد نبي أو على يد ولي، فكل خارق؛ فهو معجز لمن لم يجره الله على يده، مما لا يدخل في قدرة العبد بحكم العادة.

ولكن خوارق الأنبياء وهي دلائل على نبوتهم ورسالاتهم اسمها الشرعي: البينات والآيات والبراهين، كما ذكر الله ذلك في كتابه في مواضع: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد:٢٥]، ويقول تعالى في شأن موسى: ﴿فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل:١٢] ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص:٣٢].

ولكن في اصطلاح المتكلمين خوارق الأنبياء يسمونها معجزات، حتى إن المعتزلة يقولون: إن النبوة لا تثبت إلا بالمعجزة، فقصروا ما تثبت به النبوة على المعجزة، وهي

الأمر الخارق للعادات، ونتج عن قولهم ذلك -مع بطلانه وتقدم تفنيده- نفي كرامات الأولياء، فقالوا: لا يجوز خرق العادة إلا لنبي؛ لأنه لو خرقت العادة لغير نبي لالتبس علىٰ الناس أمر النبي بالولي، فلا يحصل التمييز.

وأجيب عن هذه الشبهة: بأن الولي الذي تحصل علىٰ يديه الكرامة، وهي: الأمر الخارق للعادات لا يدعي النبوة إذ لو ادعىٰ النبوة لم يكن وليًّا، ولم يكن ما جرىٰ علىٰ يده كرامة؛ بل هو مخرقة وفتنة.

فلهذا كان من المسائل التي ينبه عليها أنها من مذهب أهل السنة: إثبات كرامات الأولياء، والمقصود: إثبات جنس الكرامات؛ لأنه ليس كل ما يذكر يكون ثابتًا، ويجب التسليم به.

فما يروىٰ ويذكر من كرامات الأولياء منها ما هو ثابت في القرآن أو في السنة أو في أخبار صحيحة، ومنه ما يروىٰ ولم تتحقق صحته ولا كذبه؛ فلهذا لا يلزم التصديق به، كما لا يجوز نفيه بغير حجة.

ومن كرامات الأولياء التي في القرآن ما في قصة مريم وولادتها لعيسىٰ عليه السلام؛ فإن ولادتها لعيسىٰ بلا أب خارق للعادات.

ومن كرامات الأولياء التي في القرآن ما جاء في قصة أصحاب الكهف حيث بقوا في كهفهم مدة طويلة، قال تعالىٰ: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ٢٥﴾ [الكهف:٢٥] بقوا في كهفهم يقلبهم ربهم: ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞۚ وَنُقَلِّبُهُمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٨] وعاشوا هذه المدة الطويلة، بلا طعام ولا شراب، وبعد ذلك يستيقظون ويتحدثون ولم يشعروا بما جرىٰ لهم ﴿قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ﴾ [الكهف:١٩].

وجماع صفات الكمال: الغنىٰ والعلم والقدرة، ويستشهد لهذا بأن الله تعالىٰ أمر نبيه ألا يدعي شيئًا منها إلا ما أعطاه الله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ [الأنعام:٥٠]، وهكذا قال نوح لقومه: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٞ﴾

فأول الرسل وآخرهم تبرءوا من دعوىٰ هذه الأمور إلا ما أعطاهم الله منها، والمقصود من ذكر هذا المعنىٰ: بيان أن خوارق العادات مداراها علىٰ هذه الثلاث: إما أن ترجع إلىٰ القدرة والتأثير، أو العلم، أو الغنىٰ.

وتسمىٰ الخوارق العلمية المتعلقة بالعلم: الخوارق الكشفية؛ لأن خرق العادة بعلم أمر مستور هو كشف لغائب.

وهذه المعاني: ترجع إلىٰ كل الخوارق سواء كانت علىٰ يد أنبياء أو أولياء فمثلًا: عصا موسىٰ ترجع إلىٰ القدرة والتأثير، وكذلك فلق البحر يرجع للقدرة والتأثير.

وما ذكر الله عن أصحاب الكهف يرجع إلىٰ الغنىٰ؛ لأن الله أغناهم عن الطعام والشراب تلك المدة الطويلة، وكل ما يخبر به الأنبياء من أمور غائبة هو من الخوارق العلمية، وهكذا دلائل نبوة محمد ﷺ راجعة إلىٰ هذه، فقد أخبر ﷺ بأمور مستقبلة غائبة لا تزال تظهر بين حين وآخر، فهي من أعلام نبوته ﷺ

وذكر شيخ الإسلام أن «عدم الخوارق علمًا وقدرة لا تضر المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات، ولم يسخر له شيء من الكونيات لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله؛ بل قد يكون عدم ذلك أنفع له في دينه»، لذا؛ لا يستدل بعدم حصول كرامة علىٰ عدم الولاية، كما لا يستدل بحصول خارق علىٰ الولاية؛ بل ضابطها: الإيمان والتقوىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس:٦٢]

فإن الخوارق قد تجري في الظاهر علىٰ يدي الكهان والسحرة، وهي: مخاريق، وأكاذيب، ولهذا جاء عن بعض السلف أنه قال: «لو نظرتم إلىٰ رجل أعطي من الكرامات حتىٰ يرفع في الهواء؛ فلا تغتروا به حتىٰ تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي، وحفظ الحدود، وأداء الشريعة».

فلا تغتر بمن حصل له شيء من ذلك حتىٰ تعرض حاله وعمله علىٰ الكتاب والسنة؛ فإن الشياطين قد تحمل أولياءهم حتىٰ يظن أنه يسير في الماء أو يطير في الهواء، وإنما حمله الشيطان ووضع له ما يسير عليه في الماء.

والكرامة قد تكون لحاجة العبد، فيخرق الله العادة لحاجته، وقد تكون لإقامة الحجة، كل كرامة وخارق للعادة على يدي ولي؛ فإنه دليل على نبوة مَن هذا الولي تابعٌ لشريعته.

ومن خوارق العادات التي جرت على يد بعض الأنبياء -وتسمى: المعجزات- ما جرى لخليل الله إبراهيم عليه السلام عندما ألقي في النار فصارت عليه بردًا وسلامًا، حين قال الله لها: ﴿يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ۝٦٩﴾ [الأنبياء:٦٩] فهل استحالت النار وصارت روضة بحيث لو دخلها غيره لم تضره؟ بل هي على إبراهيم عليه السلام فقط.

وهذا دليل على نبوته ﷺ، فخرق العادة لإبراهيم هو للحاجة والحجة للحاجة؛ لأنه ألقي فيها، فهو محتاج إلى أن ينجيه الله من النار، فنجاه الله منها، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [العنكبوت:٢٤]، وللحجة؛ لأن هذا دليل على صدق نبوته حيث نجاه الله من النار.

وقد يدعي بعض الدجاجلة أنه يدخل النار ولا تحرقه! وحدث هذا في زمن شيخ الإسلام ابن تيمية فتحداهم في مناظرة كبيرة بحضور الأمراء والعلماء والعامة وقال: «أنا أخاطب كل أَحْمَدُي من مشرق الأرض إلى مغربها: أي شيء فعلوه في النار؛ فأنا اصنع مثل ما تصنعون! ومن احترق فهو مغلوب، وربما قلت: فعليه لعنة الله، ولكن بعد أن نغسل جسومنا بالخل والماء الحار، فسألني الأمراء والناس عن ذلك؟ فقلت: لأن لهم حيلًا في الاتصال بالنار يصنعونها من أشياء: من دهن الضفادع، وقشر النارنج، وحجر الطلق، فبهتوا ولم يفعلوا، فقال الناس: ﴿فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١١٨ فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ ۝١١٩﴾ [الأعراف:١١٨، ١١٩] .

ولعل هذا القدر مما يتعلق بالكرامات يكفي، وتقدم أنه: إنما يجب الإيمان بجنس الكرامات، ويجب الإيمان بما صح؛ مما جاء في القرآن أو جاء في السنة أو في أخبار صحيحة.

وقد نقل الشارح ابن أبي العز في هذا الموضع كلامًا كثيرًا، وكلامه قد غَرَفَه من بحر شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فإنه شرح غالب العقيدة الطحاوية بكلام الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وشيء من كلام غيرهما، رحمهم الله جميعًا.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وَلا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ...»:

● انتقل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من العلماء إلى الأولياء، والأولياء: جمع ولي، والولاية هي القرب والمحبة، فهم أهل القرب والمحبة من الله ﷻ، وسُمُّوا بالأولياء؛ لقربهم من الله؛ ولأن الله يحبهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢] وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:١٩٥].

وقد بينهم الله في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢، ٦٣]، فالولي لا بد أن يجتمع فيه صفتان:

الأولى: الإيمان.

والثانية: التقوى.

والناس في الولاية والبغض على أقسام ثلاثة:

القسم الأول: أولياء الله الخُلَّص من الملائكة والنبيين والصدّيقين والشهداء وصالح المؤمنين.

القسم الثاني: أعداء لله عداوة خالصة، كالمشرك والكافر والمنافق النفاق الأكبر، فهؤلاء أعداء الله ورسوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الممتحنة:١]، وقال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة:٢٢]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة:٥١].

القسم الثالث: من فيهم ولاية من وجه، وعداوة من وجه، وهو المسلم العاصي، ففيه ولاية بقدر ما معه من طاعة، وفيه عداوة بقدر ما معه من معصية، فكل مسلم ولي لله ولكن على حسب ما معه من إيمان.

فمن ادّعى الولاية أو ادعيت له الولاية وليس معه إيمان، وليس فيه تقوى، فإنما هو دجال وكذاب.

وقد يدعون الولاية وهم سحرة وكهنة ومشعوذون وعرافون، وقد كتب شيخ الإسلام

كتابًا سمّاه «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» وبيّن فيه من يدّعي الولاية، ويُروج علىٰ الناس أشياءً يظن أنها كرامات، وهي خوارق شيطانية، وسيأتي بيانها.

فتجب محبة أولياء الله، والاقتداء بهم، وموالاتهم، والقرب منهم.

قوله: «**وَلا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلىٰ أَحَدٍ مِنَ الأَنبياءِ** عليهم السلام»: رد علىٰ الصوفية، فعندهم غلو في الأولياء. وأنهم عندهم أفضل من الأنبياء وأهل السنة والجماعة لا يغلون في الأولياء بل ينزلونهم منازلهم، أما الصوفية الضُّلال فيفضلونهم علىٰ الأنبياء، يقول قائلهم:

مَقَــامُ النُّبُــوَّةَ فِــي مَنــزِلِ ... فُوَيــقَ الرَّســول وَدُونَ الوَلِي!!

هذا كفر؛ لأن الأفضل الرسل ثم الأنبياء ثم الأولياء، وسبب تقديم الولي علىٰ النبي عند الصوفية -علىٰ زعمهم- أن الولي يأخذ عن الله مباشرة، والنبي يأخذ بواسطة.

وقوله: «**ونقولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ**»: وهذا لا شك فيه، فجميع الأولياء من أول الخلق إلىٰ آخرهم لا يعادلون نبيًا واحدًا، وهذه عقيدة أهل السنة والجماعة.

❑ قوله: «وَنُؤمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم»:

●هذا بحث عظيم، وهو بحث الكرامات، فالكرامة هي الخارق للعادة، فإن كانت علىٰ يد نبي فهي معجزة، مثل معجزة القرآن، فالإنس والجن عجزوا عن أن يأتوا بمثله، وهي أعظم المعجزات، ومثل معجزة عصا موسىٰ، والتسع الآيات، ومثل إحياء الموتىٰ لعيسىٰ ابن مريم؛ وإن جرت الخارقة علىٰ يد رجل صالح فهو كرامة من الله أجراها علىٰ يده، وليست من عنده، مثل ما حصل لأصحاب الكهف وما حصل لمريم ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧]فكان يأتيها رزقها وهي تتعبّد لله ولم تخرج من المحراب، وكذلك ما حصل من كرامات لهذه الأمة، وقد ذكر شيخ الإسلام طرفًا منها في كتابه: «الفرقان».

أما إذا جرىٰ الخارق علىٰ يد كاهن أو ساحر فهذا خارق شيطاني، يجري علىٰ يده من أجل الابتلاء والامتحان، فقد يطير في الهواء ويمشي علىٰ الماء، ويعمل أعمالًا خارقة للعادة وهي من أعمال الشياطين هي التي تعمل له هذه الأعمال.

والضابط: أننا ننظر إلىٰ عمله، فإن كان موافقًا للإسلام، فما يجري علىٰ يده كرامة، وإلا فهو من خدمة الشياطين له.

قال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام:١٢٨]، فالجني استمتع بالإنسي بالخضوع له وطاعته، والإنسي استمتع بالجني؛ لأنه يخدمه ويحضر له ما يريد، قال تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام:١٢٨، ١٢٩]، فهذه خوارق شيطانية، فالفارق بينها وبين الكرامة: الإيمان والعمل الصالح، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، أما من عداهم فقد حصل عنده بسبب فهم الخوارق خلطٌ كثير، **فالمعتزلة ومن نحا نحوهم من العقلانيين إلىٰ يومنا هذا ينكرون الكرامات**، حتىٰ إن غلاتهم ينكرون بعض المعجزات، ويقولون: هذه لا يثبتها العقل؛ لأنهم يقدمون عقولهم.

الصنف الثاني: وهم القبوريون والصوفيون، غلوا في إثبات الكرامات حتىٰ أثبتوها لأولياء الشيطان، فيثبتونها لمن لا يصلي ولا يصوم إذا جرىٰ علىٰ يده خارق للعادة، وهي خوارق شيطانية، **ومنهم من يغلو في الولي الصالح ويتخذه إلهًا مع الله** كما حدث للقبوريين، فلو قرأت كتاب الشعراني المسمىٰ «طبقات الأولياء» لرأيت العجب العجاب والحكايات الباطلة، فالولي عندهم خرج عن التكاليف ولا يحتاج إلىٰ العبادة، وهذا باطل.

فالإنسان مهما بلغ من الصلاح والعبادة فإنه لا يخرج عن العبودية، لا الملائكة، ولا الأولياء، ولا الأنبياء، حتىٰ نبينا ﷺ يقول: «**والله إني لأرجو أن أكون أعلمكم بالله وأتقاكم**»[١٩٦]، وهو سيد البشر وخير من مشىٰ علىٰ الأرض، ويقول الله له: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩] فما أحد بلغ ما بلغه النبي ﷺ وما خرج عن عبادة الله، حتىٰ المسيح ﷺ يقول الله ﷻ فيه: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟

---

(١٩٦) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢٠/٥)، والسبكي في «فتاويه» (٥٥٨/٢)، ولفظه فيهما: «**إني لأرجو أن أكون أعلمكم بالله وأشدكم له خشية**».

﴿فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء:١٧٢، ١٧٣] فهذا بحث عظيم يجب معرفته، وبخاصة في أوقات الجهل والخرافة.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

قوله: «ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء»:

يريد العلامة الطحاوي من هذا أن يقرر عقيدة عظيمة، وهي أن أفضل الناس هم الأنبياء، وأن النبي أفضل من جميع الأولياء، وأن أهل السنة والأثر والجماعة هؤلاء لا يُفَضِّلون وليًّا على نبي، بل كل نبي أفضل من جميع الأولياء.

وأدخلها في العقيدة مع أنها مسألة تفضيل لصلتها بالنبوة وبالولاية، ولأنه ظهر في عصره طائفة ممن زعموا أن الولي قد يبلغ مرتبة أعظم من مرتبة النبي.

وهذه الطائفة التي تفضل الأولياء على الأنبياء تشمل فئتين كبيرتين:

الفئة الأولى: الباطنية في زمنه من إخوان الصفا والإسماعيلية ومن شايعهم، وكذلك ربما دخل فيها طائفة من أهل الرفض والتشيع؛ فإنهم يفضلون بعض الأولياء على بعض الأنبياء.

الفئة الثانية: هم غلاة المتصوفة في ذلك الزمن الذين تزعمهم الحكيم الترمذي، محمد بن علي بن حسن الترمذي في كتاب سماه «ختم الولاية» كما سيأتي بيانه.

فأراد أن يبين أهل العقيدة الصحيحة لهذه الطائفة ولهذه الفئات جميعًا، وأننا نعتقد أن الولي مهما بلغ من الصلاح والطاعة فإنه حسنة من حسنات النبي الذي تبعه، فإنما علا مقداره وظهر شأنه في متابعته للنبي لا باستقلاله، على الأنبياء جميعًا صلوات الله وسلامه.

ونذكر هنا مسائل.

المسألة الأولى:

تفضيل الأولياء على الأنبياء هذا نشأ مع عقيدة عند المتصوِّفة ومن شابههم -يعني: غلاة المتصوفة- وهي ما أسموه بختم الولاية.

ويعنون بختم الولاية: أنه كما أن للأنبياء نبيًّا خاتمًا لهم، فكذلك للأولياء ولي خاتم لهم، وكما أن خاتم الأنبياء أفضل من جميع الأنبياء، فكذلك خاتم الأولياء هو أفضل من جميع الأولياء.

وعقيدة ختم الولاية ذكرها الحكيم الترمذي في كتاب سماه «ختم الولاية»، وقد طبعت منتخبات منه قديمًا، وأسس فيها القول بأن الأولياء يختمون، وأن الولي في باطنه قد يبلغ مقامًا يتلقىٰ فيه من الله ﷻ مباشرة، وأن الولي قد يكون أفضل من النبي، وهذه لم يَنُصَّ عليها ولكنها تفهم من فحوىٰ كلامه.

ولا شك أنه غلط في ذلك غلطًا فاحشًا، وإن كان هو من أهل العناية بالحديث كرواية، ومن أهل الخير والصلاح كما وصفه بذلك ابن تيمية، لكنه غلط في هذه البدعة الكبرىٰ التي ابتدعها في الأمة، والشرور التي حدثت من القول بوحدة الوجود، وتفضيل الولي علىٰ النبي، والاستقاء من الله ﷻ مباشرة إنما حدثت بعد هذا الكتاب، وهذه النظرية الباطلة تبطل شريعة محمد ﷺ علىٰ الحقيقة.

وهذا لم يختص به الحكيم الترمذي، بل تبعه عليه أناس منهم ابن عربي في كتابه «الفصوص» وفي كتابه «الفتوحات المكية»، ومنهم محمد بن عثمان الميرغني السوداني الذي له طريقة معروفة عند أهل السودان «الطريقة الختمية»، ومنهم التيجاني، هؤلاء كانوا في القرن الثالث عشر، وصرح الميرغني في كتابه «تاج التفاسير» بهذه العقيدة، ومنهم التيجاني عند أهل المغرب فيما يعتقدون فيه ووُصِفَ به.

هؤلاء يعتقدون أن الولاية تختم، لكن ادعىٰ ابن عربي أنه هو الذي ختم الأولياء، وادعىٰ الميرغني أنه هو الذي ختم الأولياء، وادعىٰ أيضًا التيجاني أنه هو الذي ختم الأولياء.

المسألة الثانية:

عقيدة ختم الولاية أو ختم الأولياء مبنية علىٰ ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن النبي إنما أتىٰ بشريعة ظاهرة، وخاتم الأولياء جاء بشريعة باطنة، فخاتم الأولياء في الظاهر مع النبي، وفي الباطن مستقل عن النبي.

لهذا يقولون: إن الأنبياء راعوا الظاهر واهتموا بالعبادات الظاهرة، وخاتم الأولياء وصفوة الأولياء اهتموا بالأخذ عن الله ﷻ.

ولهذا ابن عربي في كتابه «الفصوص» لما جاء إلىٰ حديث النبي ﷺ الذي في «الصحيح» أن بنيان الأنبياء تم ولم يبق فيه إلا موضع لبنة، قال ﷺ: «**مثلي ومثل الأنبياء**

كمثل من بنى بنيانًا فكمله وأحسنه حتى لم يبق منه إلا موضع لبنة فجعل الناس يطوفون به ويقولون: لو كملت هذه اللبنة؟ قال: فكنت أنا اللبنة وأنا خاتم النبيين»(١٩٧).

قال ابن عربي -قبحه الله- في هذا الموطن: وخاتم الأولياء يرى نفسه في قصر الولاية في موضع لبنتين: لبنة فضة في الظاهر ولبنة ذهب في الباطن، فهو يَفْضُلُ النبي في الحاجة إليه؛ لأن البنيان احتاج إلى لبنتين وذاك احتاج إلى لبنة واحدة، ولبنته الظاهرة من الفضة في متابعة النبي ظاهرًا، ولبنته الذهبية في الباطن بها يأخذ من المشكاة التي تنزل الوحي على خاتم الأنبياء، يعني: يأخذون عن الله مباشرة أو كما جاء في كلامه.

وقد كرر هذا في مواضع في «الفصوص» وخاصة في فص واحد. يعني: كرر الكلام وعبر عنه. وهذا ليس خاصًّا بهذا الرجل بل كذلك من بعده ممن شرحوا، أو الميرغني، أو التيجاني، أو من شابههم، كان كل منهم يعتقد في نفسه أنه خاتم الأولياء.

الأمر الثاني: أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء؛ لأن خاتم الأنبياء يأخذ عن الله بواسطة و خاتم الأولياء يأخذ مباشرة؛ ولأن خاتم الأنبياء يأخذ الناس بما يصلح ظاهرهم، و خاتم الأولياء يصلح باطنهم.

ولهذا يقول مثلًا الميرغني في بعض كلامه: من رآني، ومن رأى من رآني إلى خمسة أجيال فإنهم محرمون عن النار، لما في خاتم الأولياء من النور الذي قذفه الله ﷻ فيه، فينبعث هذا النور فيمن رآه ورأى من رآه ...إلى آخره أو كما قال.

وهذا العقيدة بها جعلوا أن للولي ما يفضل به النبي والعياذ بالله.

الأمر الثالث: أن الولي والنبي بينهما فَرق من جهة أن النبي جاءه الوحي اختيارًا من الله ﷻ، وأما خاتم الأولياء ففاض عليه الوحي؛ لأنه استعد لذلك بتصفية باطنه، فعنده القبول والاستعداد لأن يفاض عليه، وبهذا صار خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء. هذه ثلاث مجملات في تلخيص كلامهم.

---

(١٩٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٥٣٥)، ومُسْلِم (٢٢٨٦)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المسألة الثالثة:

أهل السنة يعتقدون بكرامات الأولياء -كما سيأتي- لكن بالاعتقاد الصحيح، لكن عند كثيرين من الفئات التي تعتقد في الأولياء، مثل الباطنية والرافضة وغلاة الصوفية يعتقدون أن أفضل المقامات مقام الولي، ويليه الدرجة الثانية مقام النبي، ويليه مقام الرسول، وفيها يقول قائلهم:

مَقَامُ النُّبُوَّةَ فِي بَرْزَخٍ فُوَيقَ الرَّسُول وَدُونَ الوَلِي!!

«مقام النبوة في برزخ»؛ يعني: هو الوسط. «فويق الرسول»: الرسول تحت النبي، مع أن الرسول أفضل من النبي، النبي تحته بقليل. «فويق»؛ يعني: بينهما شيء يسير. «ودون الولي»؛ يعني: بينه وبين الولي مراتب. فالأعلىٰ عندهم الولي، ثم بعده النبي، ثم الرسول.

وهذا القول في الترتيب قال به غلاة الصوفية، وكما ذكرت لكم النقل عنهم، وقال به أيضًا أئمة مذهب الاثني عشرية مثل ما ذكرت لك في أول الكلام عن قول الخميني حيث قال: «من ضروريات مذهبنا».

«ضروريات»: معناها الشيء الذي لا يحتاج إلىٰ استدلال، الذي يُحَسُّ بأحد الحواس الخمس، لا يحتاج إلىٰ دليل ولا برهان، الشيء الضروري لا يحتاج إلىٰ دليل وبرهان لأنه محسوس.

قال: «من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه مَلَك مقرب ولا نبي مرسل».

يعني: أن مقام الأولياء -يعني الأئمة الاثني عشر- أعلىٰ من مقام الأنبياء.

وهذا بلا شك طعن في القرآن، وطعن في السنة، وطعن في الصحابة، وهكذا يبلغ الأمر عند من قاله؛ لأن أفضل هذه الأمة وأحق الناس بأن يكون من الأولياء أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأرضاه، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم باقي العشرة المبشرون بالجنة ...وهكذا، فهؤلاء هم الأولياء وهم سادة الأولياء والأصفياء وخير الصحابة رضوان الله عليهم. وإذا كان النبي ﷺ فضَّل قرنه فقد فَضَّل أبا بكر وفضل عمر.

فكيف يكون واحد من هذه الأمة يأتي ويزعم أنه أفضل من الصحابة، ثم يزعم أنه أفضل الأولياء وخاتم الأولياء، ثم يزعم أنه أفضل من الأنبياء؟!

لا شك أن هذا القول من صاحبه قد يحكم بكفر صاحبه، بل حكم كثير من العلماء بكفر من قال هذه المقالة؛ لأنها قدح في القرآن، وقدح في السنة، ورفع لمقام الولي، وتهجين مقام النبي والرسول، ورفع خاتم الأولياء على خاتم الأنبياء.

ولهذا مع اختصار في المقام، ذكر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الجملة وركز عليها يعني: في هذه العقيدة؛ لأنها بدأت في زمانه وهي سبب الشر في افتراق الناس مع طرق الصوفية إلى هذا الزمان، وقال: «**ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء** عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ» لا يمكن أن يكون هناك وليٌّ أفضل من نبي، بل أفضل الناس هم الأنبياء، ثم يليهم الأولياء، صحابة رسول الله ﷺ وصحابة كل نبي ...إلى آخره.

قال: «**ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء**» ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، سبحانه وتعالى.

قوله: «وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ»:

● **قال بعدها: «ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم»**.

يريد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أهل السنة الجماعة وأهل الحديث والأثر والمتابعين للسلف الصالح؛ يؤمنون بما جاء في الكتاب والسنة، وما صحت به الرواية من كرامات الأولياء، وهم يصدقون بكرامات الأولياء ولا ينفونها، وما صح عن الثقات من الروايات في بيانات كراماتهم فإنهم يصدقون بذلك ويعتقدونه ويؤمنون به؛ لأن هذا من فضل الله عَزَّ وَجَلَّ عليهم؛ لأن في التصديق بهم تصديقًا بما أخبر الله عَزَّ وَجَلَّ به في القرآن، وأخبر به النبي ﷺ في السنة.

ويريد بذلك مخالفة طوائف من العقلانيين الذين أنكروا كرامات الأولياء، ويخص بالذكر منهم المعتزلة، فإنهم أنكروا كرامة الأولياء وقالوا: ليس لولي كرامة؛ لأنه لو صح أن يكون لولي كرامة لاشتبهت كرامات الأولياء بمعجزات الأنبياء، وحينئذٍ تشتبه الكرامة بالنبوة، ويشتبه الولي بالنبي وهذا قدح في النبوة وقدح في الشريعة.

ونذكر هنا مسائل:

المسألة الأولى:

كرامات الأولياء جمع كرامة،والكرامة في اللغة: من الإِكْرَام، وهو ما يؤتى المُكْرَم من هبة وعطية وهي في باب الكرامة من الله عَزَّ وَجَلَّ.

وفي الاصطلاح: عرفت كرامة الولي بأنها أمر خارق للعادة جرىٰ علىٰ يدي ولي.

وكونه خارقًا للعادة يخرج به ما ينعم الله ﷻ به من النعم علىٰ عباده مما لا يدخل في كونه خارقًا للعادة، فأهل الإيمان ينعم عليهم بنعم كثيرة وهي إكرام من الله ﷻ، لكن لا تدخل في حد الكرامة.

فالكرامة ضابطها: أنها أمر خارق للعادة. والعادة أيُّ عادة؟

عادة أهل ذلك الزمان. فقد يكون خارقًا لعادة أناس في القرن الثاني وهو ليس بخارق لعادتنا في هذا الزمن.

مثلًا: أن ينتقل من بلد إلىٰ بلد في ساعة، من الشام إلىٰ مكة، أو إلىٰ القدس في ساعة، ويصلي هنا ...إلىٰ آخره، أو أن يحجب عن بعض المكروه، أو أن يكون عنده علم بحال أناس بالتفصيل يسمع كلامهم ويرىٰ صورتهم في بلد بعيد عنه، هو في الجزيرة ويرىٰ حالهم في الشام، أو في مصر، أو في خراسان، أو ما أشبه ذلك.

هذه في زمن مضىٰ كانت خوارق لعادة أهل ذلك الزمان، لكنها بالنسبة لأهل هذا الزمان ليست بخارق مطلقًا؛ لهذا تضبط العادة في تعريف الكرامة «خارق للعادة» بأنها عادة أهل ذلك الزمن.

والمعجزة أيضًا، أو الآية والبرهان للنبي وخوارق السحرة والكهنة -كما سيأتي- فيها خرق للعادة لكن مع اختلاف الخارق واختلاف العادة كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

«جرىٰ علىٰ يدي ولي» قوله: «جرىٰ»؛ يعني: أنه أكرم به الولي فجرىٰ علىٰ يديه.

وقد يكون أُعطي القدرة وقد يكون الولي أحس بالشيء وجرىٰ علىٰ يديه دون قدرة منه، إما من الملائكة أو بسبب شاءه الله ﷻ.

وآخر جملة «علىٰ يدي ولي» يخرج منها ما جرىٰ علىٰ يد الأنبياء فهي أمر خارق للعادة لكنه ليس علىٰ يدي ولي، وإنما علىٰ يدي نبي، كذلك خوارق السحرة والكهنة والمشعوذين فهي شيطانية ليست إيمانية؛ ولذلك لا تدخل في التعريف.

المسألة الثانية:

الأصل في كرامات الأولياء من القرآن قول الله ﷻ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾﴾ [يونس:٦٢-٦٤]، وقوله ﷻ أيضًا: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَـٰلِحًا﴾ [الكهف:٨٢]، وقوله ﷺ: «**ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتىٰ أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورِجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه**»(١٩٨).

ومن الواقع فإنه تواتر النقل عن الصحابة وعن التابعين ومن تبعهم وعن الأمم السالفة، تواتر النقل بما لا يكون معه مجال للتكذيب ولا للرد بنقل عدد كبير يختلفون في أماكنهم، ويختلفون في لغاتهم بحصول هذه الكرامات، فيكون معه النقل متواترًا ويكون دليلًا من الأدلة في هذه المسألة.

فإذًا حصول الكرامات دل عليه القرآن والسنة، ودل عليه التواتر في النقل عن الأمم السالفة، وعن هذه الأمة.

المسألة الثالثة:

الكرامة تبع للولاية، والأولياء جعلهم الله ﷻ هم أهل الإيمان والتقوىٰ قال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس:٦٢، ٦٣]، فالولي الذي يعطىٰ الكرامة هو الموصوف بهذين الوصفين: الإيمان والتقوىٰ.

فلو جرىٰ الخارق علىٰ يدي من لم يُوصَف بالإيمان والتقوىٰ فليس هو من الكرامة؛ لأن الله ﷻ جعل الوَلاية في أهل الإيمان والتقوىٰ، وهم الذين يُعْطَون الكرامة.

وهاهنا سؤال: هل المبتدع أو الضال أو العاصي يعطىٰ كرامة؟

---

(١٩٨) سبق تخريجه.

والجواب عن ذلك: أن الأولياء -كما قرر أهل العلم- علىٰ فئتين:

- الفئة الأولىٰ: السابقون.

- والفئة الثانية: المقتصدون.

فليس للظالم لنفسه المقيم علىٰ المعصية حظ في الكرامة، لكن قد تجري الكرامة علىٰ يدي من عنده بدعة، أو معصية، أو ظلم لنفسه، وذلك راجع لأسباب:

السبب الأول: أن يكون ليس هو المراد بها، وإنما يكون هذا المبتدع أو هذا الظالم لنفسه في جهاد مع الكافر، في جهاد مع العدو الكافر فيعطيه الله ﷻ الكرامة لا لذاته ولكن لما يجاهد عليه، وهو الإسلام والإيمان ورد الكفر.

إذًا فإعطاؤه الكرامة لا يُغترُّ بها؛ لأنها ليست لشخصه، وإنما هي للدليل علىٰ ظهور الإيمان والإسلام علىٰ الكفر والإلحاد والشرك ونحو ذلك.

السبب الثاني: أن يكون إعطاؤه الكرامة لحاجته إليها في إيمانه أو في دنياه، فتكون سببًا له في استقامة أو في خير؛ فلهذا من جرىٰ علىٰ يديه شيء من ذلك فينظر في نفسه:

- إن كان من أهل الإيمان والتقوىٰ فيحمد الله ﷻ ويثني عليه، ويلازم الاستقامة علىٰ ما أكرمه الله ﷻ به.

- وإن كان من أهل البدعة أو المعصية أو الظلم للنفس، فيعلم أن في ذلك إشارة له أن يلازم سنة النبي والإيمان والتقوىٰ حتىٰ تكون البشرىٰ له في الدنيا والأخرىٰ، وإلا يكون قد قامت عليه حجة ونعمة من الله رآها ثم أنكرها.

المسألة الرابعة:

كرامة الأولياء هي أمر خارق للعادة، وتشترك مع مخاريق السحرة والكهنة في أنها أمر خارق للعادة، وكذلك معجزات الأنبياء والآيات والبراهين هي أمر خارق للعادة.

فخرق العادة -في نفسه- ليس مُثْنىٰ عليه، فقد تخرق العادة لمبطل، وقد تخرق العادة لصالح -يعني لرجل صالح-، وقد تخرق العادة لكاهن، ساحر، وقد تخرق العادة لولي صالح.

ولهذا وجب أن يكون ثَم فرقان في خرق العادة عند من حصلت له وعند الناس.

هل خرقت العادة لمؤمن تقي أو لمبطل غير متابع للسنة من السحرة والكهنة وأشباههم؟

فنعلم حينئذٍ الفُرقان البين بين كرامة الولي وخرق العادة له وأنها خرق إيماني، خرق من الله ﷻ لإكرامه وكرامته، وبين خرق العادة للساحر والكاهن والمشعوذ وأنها خارق شيطاني؛ لأن الشياطين لها قدرة علىٰ خرق عادة.

لكن ثمَّ فرق بين خارق العادة للشياطين وخارق العادة للأولياء، وهو: أن خارق العادة للأولياء هذا:

أولًا: من الله ﷻ.

ثانيًا: وأثر من متابعة الرسول ﷺ.

ثالثا: أنه خرق لعادة أهل الزمان، فهو في جنسه أعظم وأرفع من جنس خوارق السحرة.

وأما خوارق السحرة فهي:

أولًا: من الشيطان، مخاريق شيطانية نتجت من التقرب للشياطين والتعاون معهم حتىٰ خدمتهم الشياطين، كما قال ﷻ في سورة «الأنعام» لما ذكر حشر الجن والإنس يوم القيامة قال: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام:١٢٨]، فاستمتع الإنسي بالشيطان الجني، واستمتع الشيطان الجني بالإنسي، فهذا تقرُّب وهذا خَدَم؛ لهذا فمنشؤها من جهة الشيطان.

ثانيًا: أنها متابعة للمعصية والبدعة والشرك ...إلىٰ آخره، التي هي مخاريق السحرة.

ثالثًا: أنها محدودة، وفي الغالب أنها تخييل وليست حقيقة، والشيطان هو الذي يتمثل وليس من أعطي الخارق، أو من جرىٰ الخارق علىٰ يديه في ظاهر أعين الناس أنه هو الذين انتقل.

مثلًا: وُجد في الشام وَوُجد في مكة في نفس الوقت، وجد في مصر في القرية الفلانية ووجد في القرية الفلانية، هذا لا يمكن أن يكون إلا من الشيطان.

مثلًا: ما قاله عبدالوهاب الشعراني في ترجمة أحد من ادعىٰ أنهم مجاذيب ومجانين وأولياء -يعني: في الثناء عليه- قال في ترجمته: «وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يخطب الجمعة في سبع قرىٰ في مصر».

وهذا خارق عند الناس، كيف القرية هذه و القرية هذه كلهم يخطب فيهم هذا؟!

فيكون الشيطان تمثل به وخدمه حتىٰ يغوي الناس، وبالإضافة إلىٰ ذلك هو مجنون ومجذوب وما شابه ذلك.

فإذًا الشياطين تخدم الساحر والكاهن، لكن أكثر ذلك تخييل كما قال ﷻ: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ۝٦٦﴾ [طه:٦٦]، وثمَّ تفصيل للكلام علىٰ هذه المسائل المهمة في مسائل تأتي إن شاء الله تعالىٰ.

المسألة الخامسة:

كرامات الأولياء ترجع إلىٰ نوعين:

- ترجع إلىٰ القدرة.
- وترجع إلىٰ التأثير.

و القدرة والتأثير قد يكونان في الأمور الكونية وقد يكونان في الأمور الشرعية.

القسم الأول: كرامات ترجع إلىٰ القدرة: القدرة قد تكون في الكونيات، وقد تكون في الشرعيات:

النوع الأول من القدرة: قدرة في الكونيات:

مثال القدرة في الأمور الكونية: أن يقدره الله ﷻ علىٰ ما لم يقدر عليه غيره من الناس، بأن يسمع ما لم يسمعوا، أو أن يقدر من حيث المشي أو القدرة البدنية علىٰ ما لم يقدروا، أو أنه يغلب بما لم يقدر عليه الواحد في العادة.

يعني: أنه راجع إلىٰ قدرة -يعني الكونيات- في السماع، في الآلات، في السمع أو في البصر، أو في القوىٰ والأركان.

هذا له مثال أو له أمثلة، فمن القدرة في السمعيات سماع سارية كلام عمر رضي الله عنه وهو في المدينة حيث كان يخطب، فقال: «يا سارية الجبل الجبل»، يعني الزم الجبل، وسارية كان في بلاد فارس وسمع الكلام. وهذا لا شك قدرة في السماع خارقة للعادة أوتيها.

وكذلك هي من جهة عمر رضي الله عنه قدرة في الإبصار حيث إنه أبصر ما لم يبصره غيره، فقال: «يا سارية الجبل الجبل». فنظر إلىٰ سارية ونظر إلىٰ الجبل ونظر إلىٰ العدو وكأن الجميع أمامه؛ ولهذا قال: الزم الجبل. هذه قدرة في الآلات، في السمع وفي البصر.

كذلك قد تكون القدرة في القوىٰ -يعني هذه في الكونيات- قد تكون القدرة في القوىٰ بأن يغلب ما لم يغلبه مثله، وبأن يمشي مثلًا علىٰ الماء مثل ما حصل لسعدٍ ومن معه، سعد بن أبي وقاص، ومثل أن ينام نومة طويلة كأصحاب الكهف لا يتغير فيها البدن ولا يتأثر فيها أكثر من ثلاث مئة وتسع سنين وهكذا.

ومثل إحياء الفرس، يُعطىٰ قوة فيمسح علىٰ الفرس، أو يأمره بأن يحيا فيحيا له فرسه.ومثل أن يدخل في النار فلا تؤثر فيه أو فلا تأكله النار.

المقصود: هذه القدرة راجعة إلىٰ قُدَرٍ في الكونيات يكرم الله ﷻ بها العبد بحيث تكون فيما يحصل له في ملكوت الله ﷻ.

النوع الثاني من القدرة: قدرة في الشرعيات:

ونقصد بالشرعيات: المسائل الدينية، فيكون عنده قدرة بأن يستقبل من العلم والدين ما لا يستقبله غيره من جهة الحفظ -حفظ الشريعة- أو الفهم الذي يؤتيه الله ﷻ من خصه من أوليائه أو ما شابه ذلك، فعنده قدرة في فهم الشرعيات وفي فهم مراد الله وفي الحفظ وفيما أعطي بمزيد عن عادة أمثاله.

هذا يكون بالإكرام إذا خرج عن مقتضىٰ العادة، صار خارقًا للعادة في حال بعض الناس.

القسم الثاني: كرامات ترجع إلىٰ التأثير: التأثير قد يكون أيضًا في الكونيات، وقد يكون التأثير في الشرعيات.

النوع الأول من التأثير: **تأثير في الكونيات**: يعني تأثيرًا يرجع إلىٰ تأثير في الكون بأن يؤثر في المكان الذي هو فيه، أو في أبصار الناس بأن لا يروه، مثل ما حصل مثلًا للحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث دخل عليه بعض الشرط لطلبه فلم يروه، دخلوا وداروا في المكان وهو جالس في وسط الدار فلم يروه، وأشباه ذلك مما فيه تأثير في قُدَر الآخرين.

الأول قدرة في نفسه والتأثير يكون في قُدَر الآخرين، التأثير في خصائص الأشياء، التأثير في خاصية الهواء، خاصية الماء، ونحو ذلك، هذا قد يؤتيه الله ﷻ بعض أوليائه لحاجتهم إليه كما ذكرنا.

النوع الثاني من التأثير: **تأثير في الشرعيات**: يعني أن يؤثر فيما هو مطلوب شرعًا، إذا علَّم فإنه يقع تعليمه موقع النفع أكثر من غيره، يعني بشيء لا يُستطاع عادة، يكون فيه

الأمر زائد عن العادة، له قُبول والكلام يقع موقعه أكثر مما اعتاده الناس في أمثال أهل العلم، كذلك تأثير في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذا أمر ونهىٰ فإنه يؤثر التأثير البالغ بحيث لا يُعارض، ومثل أن يُؤثِّر في الناس في هدايتهم إذا وعظ، إذا قال لفلان من الناس: افعل كذا، أطاعه، إذا وعظ، رق قلبه، إذا أمر بالتوبة أطيع ونحو ذلك مما هو خارج العادة إلا أن الناس من عادتهم أن يُطِيعوا ولا يُطِيعوا.

هذا التقسيم ذكره شارح الطحاوية في هذا الموقع، وشيخ الإسلام قسمه في الواسطية -كما تعلمون- إلىٰ أن الخوارق التي تجري علىٰ يدي الولي وتسمىٰ كرامة:

- تارة تكون في العلوم والمكاشفات.
- وتارة تكون في القدرة والتأثيرات.

فجعل القدرة والتأثير بابًا واحدًا، وجعل العلم والمكاشفة بابًا آخر.

وهذا التقسيم أيضًا ظاهر، وهي تقاسيم باعتبارات مختلفة.

المسألة السادسة:

ذكرنا لكم أن الخوارق ثلاثة أقسام:

- خارق للعادة جرىٰ علىٰ يدي نبي ورسول، وهذا يسمىٰ آية وبرهان ومعجزة.
- وخارق للعادة جرىٰ علىٰ يدي ولي، وهذا يسمىٰ كرامة.
- وخارق للعادة جرىٰ علىٰ يدي شيطان أو عاصٍ أو مبتدع أو من ليس مطيعًا لله ومتقيًا له، فهذا يسمىٰ حالًا شيطانيًا.

فالفرق بين هذه الثلاثة أشياء واضح:

أولًا: أن الأمر الخارق للعادة بحسب مَن يضاف إليه:

- فإذا أضيف إلىٰ النبي صار اسمه آية وبرهانًا ومعجزًا.
- وإذا أضيف إلىٰ الولي فإنه يسمىٰ كرامة.
- وإذا أضيف إلىٰ أصحاب الكهانة والسحر والشعوذة فيسمىٰ حالًا شيطانيًا.

ثانيًا: أن خرق العادة الذي يجري للولي لا يكون مصحوبًا بدعوىٰ النبوة، فقد يجري للأولياء أحوال عظيمة لكنها مع عدم دعوىٰ النبوة.

فإذا ادعىٰ مع تلك الأحوال النبوة صار شيطانًا، وصار ما يُساعَد به إنما هو من جهة الشياطين والسحرة وأشباه ذلك.

ثالثًا: أن ما تخرق به العادة للنبي أوسع بكثير وأعظم من مما تُخْرَقُ به العادة للولي، فخرق العادة للولي محدود بالنسبة لخرق العادة للنبي.

وخرق العادة للسحرة والكهنة الشياطين وأهل الشعوذة وأهل العصيان الذين يدَّعون الأحوال، هذه ليست خرقًا للعادة في الحقيقة، ولكنها قدرة مما أعطىٰ الله الشيطان أن يوهم به الناس وأن يضل الناس به، من جهة التخييل تارة، ومن جهة تصوره وتشكله في صور وأشكال تارة أخرىٰ.

أما خرق العادة بالنسبة للأنبياء، فالأنبياء يخرق الله ﷻ لهم العادة -أي عادة الجن والإنس في زمانهم- حتىٰ يكون ما يعطوه آية وبرهانًا؛ لأن الساحر والكاهن قد يعارض النبي بما أُعطي من خارق للعادة بما يمكن للشياطين أن تُمِدَّ به هذا الساحر والكاهن ...إلىٰ آخره.

لكن جعل الله ﷻ الخارق للعادة بما لا يمكن للإنسي ولا للجني لو اجتمعت أن يعطوا ذلك، كما قال ﷻ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ۝٨٨﴾ [الإسراء:٨٨]، فالقرآن آية، برهان، وهكذا آية موسىٰ ﵇، الآيات التي أوتيها موسىٰ لا تستطيعها السحرة ولا الكهنة، وكذلك ما أعطىٰ الله ﷻ عيسىٰ من الآيات، وكذلك كل نبي ورسول لا يستطيعه أهل زمانهم من الإنس والجن لو اجتمعوا، فإنهم لا يستطيعون ذلك.

ولهذا صار مثلًا حمل الشيء الكبير العظيم من بلد إلىٰ بلد لا يدخل ضمن معجزات الأنبياء كما حصل في قصة سليمان ﵇: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل:٣٩]، هذا حمل لمدة أن يقوم بالمقام، ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل:٤٠]، فصار جلب هذا الشيء من مكان إلىٰ مكان، من اليمن إلىٰ أرض سليمان ﵇ في فلسطين، صار جلبه ليس من آيات الأنبياء ولا من براهين الأنبياء، فصار في حق الذي أوتي علمًا من الكتاب: كرامة.

وما قام به الجن هذا مما يقدرون عليه، فخرق الجن للعادة بما لا يستطيع البشر قصارىٰ ما عندهم أن يأتوا به قبل أن يقوم من هذا المقام، يعني ذلك الجني الذي قال تلك الكلمة، وهذا الذي أكرم، أكرم بأن يدعو فيؤتىٰ بالعرش إلىٰ سليمان ﷺ.

وهذا من جهة هو كرامة لمن أعطي، ومن جهة أخرىٰ هو أيضًا آية لسليمان ﷺ بالنظر إلىٰ تسخير هذا الإنس والجن له مما لا يسخر معه الإنس والجن والطير لغير نبي من الأنبياء.

المقصود من ذلك:

- أن خارق النبي آية وبرهان؛ لأنه يخرق عادة الجن والإنس في ذلك الزمان.

- أما خارق الولي فهو محدود بالنسبة إلىٰ خارق النبي في أنه تخرق له العادة التي لا يستطيعها الإنس ولا بعض الجن؛ لأن اجتماع الإنس والجن، هذا خاص -يعني لو أرادوا أن يحدث شيء- هذا لا يمكن؛ لأن معجزة النبي أكبر وأعظم، وأما الولي فإنه بحسب من هو فيهم؛ لأنها كرامة وليست آية ولا برهانًا علىٰ رسالة ولا نبوة، بل هو خاص بما يكرم به هو.

- أما خوارق الشياطين والسحرة بما يولون به أولياء الشياطين من الإنس فهذه محدودة: وقد تكون تخييلًا -يعني تصويرًا للعين-. وقد تكون تَشَكُّلًا، لكن تشكل من الجني في صورة إنسي، أو في صور حيوان، أو ما أشبه ذلك؛ لهذا قد يظهر الجني في صورة إنسان، في صورة العبد الصالح ويكون في مكان آخر، مثل ما قال ابن تيمية رحمه الله في موضع: «كان وقع بأصحابي شدة، قال: فرأوا صورتي عندهم فاستغاثوا بي، ثم أخبروني فأعلمتهم أني لم أبرح مكاني -يعني في دمشق وهم كانوا خارج دمشق- وإنما هذا جني تصور بي».

وهذا مما أقدر الله عليه الجن، لكن لا يَقْلِبُونَ الحال، لكن يتشكلون في صورة ينظر إليها الإنسي أن هذا هو صورة فلان، من قبيل التشكل، لكن ليس ثَمَّ مادة وقلب حقيقي.

لكن قد يدخلون في جسد حيوان، قد يدخلون في جسد إنسان، هذه مسألة التلبس مسألة أخرىٰ، لكن من حيث التشكل والتصور هذا من جهة التخييل، أو من جهة إظهار الشيء بدون حقيقة مادية؛ لأنهم هم ليس لهم مادة مثل مادة الإنسان.

لهذا صار صاحب الخوارق الشيطانية، هذا ليس بكرامة وإنما هو من جهة الشيطان، ولا يعطيه الله ﷻ على ذنبه ومعصيته واستعانته بالشياطين، فيستعين بالشياطين على ذلك.

رابعًا: أن كرامة الولي لا تبلغ جنس آية النبي.

هذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة؛ -يعني: أهل الحديث- في أنها لا تبلغ جنسها وإن شَرِكَتْهَا، يعني اشتركت معها في الصورة فلا تبلغ جنسها؛ يعني: قد يدخل النار فلا يحترق، وإبراهيم عليه السلام دخل نارًا فلم تضره، أو صارت بردًا وسلامًا عليه، لكن لا يشتركان في الجنس، وإن اشتركوا في النوع؛ يعني: إن اشتركوا لكن هذه قدرها ليس كقدر هذه، صفة النار هذه ليست النار كصفة هذه، وصفة ما يحصل للولي ليس كصفة ما يعطاه النبي.

وأما الأشاعرة وطائفة فإنهم قالوا: تتساوى، تتساوى الكرامة بآية وبرهان النبي والمعجزة من حيث الجنس، لكن الفرق بينهما أن النبي يقول: أنا نبي، وأما الولي فيقول: أنا تابع للنبي. والأول -مثل ما ذكرت لك- هو المتعين؛ لأن الله ﷻ فرق بين ما يعطيه النبي من خرق العادة وما يعطيه غيره فقد قال فيما يعطيه النبي: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾ [الإسراء:٨٨]، وأما ما يعطيه الإنسي فإنه قد يكون محدودًا.

مثلًا: أصحاب الكهف ناموا تلك النومة، ولم يتأثروا ثلاث مئة وتسع سنين، هناك من يعيش أكثر من ذلك.

وهذا أقل مما يحصل للأنبياء في جنس ما يعطون.

المسألة السابعة:

أنكرت المعتزلة وجماعات كرامات الأولياء وقالوا: إن إثبات كرامات الأولياء يعود على معجزات الأنبياء بالإبطال؛ لأن الجميع خرق للعادة، وما عاد على معجزات الأنبياء بالإبطال فهو باطل.

فالجواب عن ذلك: أن الله ﷻ أثبت هذه الأنواع الثلاث: أثبت الآيات والبراهين التي يعطيها الأنبياء، وأثبت جل جلاله كرامات الأولياء، وأثبت ﷻ مخاريق السحرة وتخييلات السحرة. فكل هذه في القرآن وفي السنة، وكلها تشترك في أنها أمور خارقة للعادة، فعدم

الإيمان بها هو رد للقرآن فيما دل عليه، وقد لا تكون الدلالة عندهم قطعية؛ وبذلك لا تدخل المسألة في الكفر، لكن ظاهر أن القرآن فيه هذا وهذا.

فمثلًا: مريم عليها السلام أُعطيت أشياء وليست بنبية؛ لأنه ليس في النساء نبية كما هو معلوم، ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾﴾ [آل عمران:٣٧]، وكذلك قصة أصحاب الكهف، وهؤلاء جميعًا ليسوا بأنبياء.

المقصود من ذلك: أن جنس الكرامة هذا ثابت في القرآن وفي السنة وقصه الله ﷻ، فنفي الكرامة لأنها خارق للعادة؛ هذا رد لما أثبته الله ﷻ، والله ﷻ فرق بين هذا وهذا.

وأما أنها تشتبه مع خارق الأنبياء فهذا ليس بصحيح، كما ذكرنا لك من الفروق السابقة؛ لأنه ثمة فروق ما بين كرامات الأولياء وما بين معجزات الأنبياء.

وطرد المعتزلة هذا الباب فقالوا: كل الخوارق الشيطانية وكل الخوارق التي تجري للعقل والسحر والأشياء، كل هذه مما يدخل في باب خرق العادة، لا نؤمن به ويرد، وكله جريًا منهم على هذا الأصل، وهو أنه يعود على آيات الأنبياء بالإبطال.

المسألة الثامنة:

مما يشتبه بالكرامة: الإعانة الخاصة من الله ﷻ لبعض عباده، فقد يعين الله ﷻ بعض العباد بأشياء يفرج بها عنهم الهم والكرب والضيق، لكن لا تدخل في باب الكرامة؛ لأنها ليست أمورًا خارقة للعادة، فثم فرق بين نعم الله تعالى المتجددة مما ينجي الله به مثلًا عبده من حادث، أو من مرض، أو نحو ذلك ولا يكون هذا الإنجاء من الخوارق للعادة؛ فلذلك يفرق ما بين جنس النعم التي يعطيها الله ﷻ خاصة العباد وما بين الكرامات، فليس كل ما ينعم الله ﷻ به على العبد من الأمور العظيمة كرامة، بل الكرامة ضابطها أنها أمر خارق للعادة جرى على يدي ولي؛ ولهذا أصحاب الطرق والذين يريدون صرف وجوه الناس إليهم قد يعظمون ذكر بعض الإنعام حتى يجعلوه كرامة، فيغُرُّون الناس بأنهم أولياء وأنهم

أُكرموا بكذا وكذا... إلخ.

والله ﷻ ينعم على عباده بأنواع النعم الدينية، والشرعية، والكونية، وهذه الأنواع من الإنعام هذه ليست دائمًا مما تخرق به العادة؛ لهذا نقول: الكرامة مما تخرق به العادة.

المسألة التاسعة:

الكرامة إذا أعطاها الله ﷻ الولي فإنه ليس معنى ذلك أنه مفضل وأعلى منزلة على من لم يعط الكرامة؛ فالكرامة إكرام وإنعام من الله ﷻ للعبد؛ لأجل حاجته إليها، وقد تكون حاجته إليها دينية وقد تكون حاجته إليها كونية دنيوية؛ لهذا قَلَّت الكرامات عند الصحابة، فالمدون من الكرامات بالأسانيد الثابتة عن الصحابة أقل بكثير مما يروى عن التابعين، وهكذا فيمن بعدهم؛ لأن المرء إذا قوي إيمانه وقوي يقينه فإنه قد يترك للابتلاء لا للتفريج، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي في الصحيحين: «**يبتلى الرجل على قدر دينه، أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل**»[١٩٩]، «**يبتلى الرجل على قدر دينه**»، وهذا يدل على أن الله ﷻ قد يختار للولي الصالح وللعبد الصالح الذي تعظم منزلته في ولاية الله ﷻ وإكرامه ومحبته له في أن يتركه للابتلاء، وأن يتركه لغير هذه الأمور الخارقة للعادة؛ فتكون إذًا هذه الخوارق للعادة، وهذه الكرامات لحاجته إليها، ولأنه قد يصيبه ضعف في الإيمان لو لم يعط.

فبعض الناس قد يكون عنده عبادات عظيمة وقيام وصلاة وصيام، ثم إذا أصابته شدة ولم يفرج عنه فإنه قد يعود على قلبه بالضعف في الإيمان، فيكرمه الله ﷻ لأجل ضعفه لا لأجل كماله؛ ولهذا فإن باب الكرامة ليس معناه تفضيل من جرت له، فقد يكون مفضلًا وقد لا يكون، فليست الكرامة بمجردها دليلًا عند السلف من الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام، بل الإيمان بالكرامات -كرامات الأولياء- لأجل وجودها، وأن الله ﷻ يكرم بها عباده، وأن الأدلة دلت على ذلك وليس من أجل تفضيل من حصلت له الكرامة فقد يكون أقل درجة بكثير ممن لم تحصل له الكرامة.

---

(١٩٩) لم أجده في «الصحيحين»، ولا في أحدهما. وإنما أَخرَجَه التِّرمِذِيّ (٢٣٩٨)، وابْنُ مَاجَه (٤٠٢٣)، وأَحْمَدُ (١٧٢/١)، من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، وصححه الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٩٩٢).

إذا كان كذلك، فإنه حينئذٍ مَن دُونت عنه الكرامات لا يلزم أن يكون أعلم، ولا أفضل، ولا أن يقتدىٰ به، ولا أن تؤخذ أقواله لأجل أنه حصلت منه الكرامة، بل لم يزل الصالحون إذا حصلت لهم مثل هذه الأنواع من الكرامات لم يزالوا يكتمونها ولا يشيعونها؛ لأنها قد تكون في حقهم من الفتنة، وهم لعلمهم بالله ﷻ وما يستحقه ﷻ من الطاعة والإنابة والإقبال عليه أن لا يفتنوا الناس بذلك؛ وهذا من أسباب أن المنقول عن الصحابة من الكرامات قليل جدًّا، وعند التابعين أكثر، ثم هكذا، كلما ضعف الناس أحبُّوا إذا حصل لهم أي شيء أن ينشروه وأن لا يكتموه؛ لهذا نقول: الواجب علىٰ الناس أن لا يعتقدوا فيمن حصل له إكرام أو كرامة، أن لا يعتقدوا فيه، بل يقولون: هذا دليل علىٰ إيمانه وتقواه إذا كان متحققًا بالإيمان والتقوىٰ؛ وهذا دليل علىٰ محبة الله ﷻ له، وهو يسأل لنفسه الثبات ويحرص علىٰ ذلك.

وهم أيضًا لا يأمنون عليه الفتنة، وإذا مات علىٰ هذه الحال أيضًا من الصلاح والطاعة، فإنه يرجىٰ له الخير، ولا تتعلق القلوب به، أو يستغاث به، أو يؤتىٰ لقبره، و يُسْتَنْجَد به، أو يُطْلَب منه تفريج الكربات، أو يراعىٰ وهو في غيبته في حال الحياة ونحو ذلك، كما يفعله ضُلال أصحاب الطرق الصوفية، ومن يعتقدون فيه ممن ينتسبون للأولياء وربما لم يكونوا منهم؛ لهذا فالواجب علىٰ المؤمن أن لا يتحدث بهذه إلا إذا رأىٰ ثَمَّ حاجة دينية لذلك، أما إذا كانت لأجل إظهار منزلته، أو لإظهار إكرام الله ﷻ له ونحو ذلك، فهذا الأفضل كتمانها سِيَّمَا إذا كان مع إظهارها والتحدث بها فتنة قد تصيب البعض، وإذا كان في مثل هذه الأزمنة التي يظهر فيها الجهل ويتعلق الناس بمن ظهر عليهم الصلاح؛ لأجل الاعتقاد فيهم، فإنه يجب علىٰ المؤمن أن يصد وسائل الشر، وأن يسد ذرائع الشرك والغلو التي منها ذكر الكرامات وتداول ذلك.

المسألة العاشرة:

مما يتصل بالكرامة من المباحث مبحث الفراسة؛ لأن الفراسة الإيمانية بها يعلم صاحب الفراسة ما في نفس الآخرين.

والفراسة لفظ جاء في السنة: «**اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله**»(٢٠٠)، والحديث حَسّنه جماعة من أهل العلم، وهو في الترمذي وفي غيره.

هذه الفراسة عُرّفت بأنها: شيء من العلم يلقىٰ في رُوع المؤمن به يعلم حال من أمامه، إما حاله الإيماني، وإما حاله في الصدق والكذب، وإما بمعرفة ما في نفسه ويجول في خاطره؛ ولهذا عرفت الفراسة أيضًا بأنها نور يقذفه الله في قلب بعض عباده، بها يعلم مخبآت ما في صدور بعض الناس.

والعلماء قسموا الفراسة إلىٰ أقسام أشهرها ثلاثة:

الأول: الفراسة الإيمانية: وهي التي قد يُدخلها بعضهم في باب الكرامة وليست منها.

الثاني: فراسة رياضية، يعني: تحصل بالترويض، وبالتعود، وبتخفيف ما في النفس من العلائق، وهي التي يحصل فيها دربة عند بعض أصحاب الطرق.

الثالث: فراسة خلقية: وهذه ليست راجعة إلىٰ استبطان ما في النفوس، ولكن باعتبار الظاهر.

ينظر إلىٰ الخَلْق فيستدل بشكل الوجه علىٰ الخلق، ويستدل بشكل العينين علىٰ مزاج صاحبها، يستدل بشكل البدن، أو شكل اليد، أو تقاطيع الوجه علىٰ حاله من جهة الأخلاق.

فبهذه اعتنىٰ كثير من الناس، وصُنّفَت فيها مصنفات عند جميع الأمم، من الأمم السابقة لأمة الإسلام، وفي أمة الإسلام أيضًا؛ لأنها فراسة خلقية، ويقولون: إنه ثم ترابط ما بين الخَلْق والخُلُق.

ومن الأئمة الذين اعتنوا بهذا الباب وتعلموه الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وصنف طائفة من أصحاب الشافعي في الفراسة مصنفات الفراسة الخلقية.

المقصود من ذلك: أن الفراسة -وهي النوع الأول الفراسة الإيمانية- ليست من الكرامة؛ لأنها أقرب ما تكون إلىٰ الإلهام، والإلهام قد يكون خارقًا للعادة وقد لا يكون.

---

(٢٠٠) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣١٢٧)، والطَّبَرَانِيّ (٧٤٩٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة»، برقم (١٨٢١).

فجنس الفراسة الإيمانية ليست من جنس الكرامات، وقد يكون من أنواع الفراسة ما يكون فيه خرق للعادة فيكون كالعلوم والمكاشفات التي يجريها الله ﷻ علىٰ يد أوليائه.

المسألة الحادية عشرة:

كرامات الأولياء قد تجري للمجموع لا للأفراد، وهذا في حال الجهاد سواء أكان جهادًا علميًّا أم كان جهادًا بدنيًّا -يعني بالسنان-.

فقد يكرم الله ﷻ الأمة المجاهدة، جماعة المجاهدين من أهل العلم؛ يعني: من الجهاد باللسان بقوة في التأثيرات الشرعية، وبالنصر علىٰ من عاداهم بالمَلَكة والحجة، وبما يعلمون به مواقع الحجج وما في نفوسهم بما يكون أقوىٰ من قدرهم في العادة، قد يكرمهم الله ﷻ بذلك وإن لم يكونوا من الملتزمين بالسنة، وقد يكون كما ذكر بعض أهل البدع يُعْطَىٰ قوة وينتصر علىٰ عدوه من النصارىٰ مثلًا، أو من اليهود، أو من الملاحدة في أبواب المناظرات، ويكشف له من مخبآت صدر الآخر ما لا يكون لأفراد الناس، ويكشف له من القوة والحجة في التأثير علىٰ الناس ما يدخل في باب التأثير في الكونيات والشرعيات، كما ذكرت لك سابقًا، وكذلك في أبواب جهاد الأعداء بالسيف، فقد يؤتىٰ طائفة من المسلمين من أهل البدع والذنوب والمعاصي بعض الكرامات إذا جاهدوا الأعداء، وهذا ينظر فيه إلىٰ المجموع لا إلىٰ الفرد، والمجموع أراد نصرة القرآن والسنة ودين الله ﷻ ضد من هو كافر بالله ﷻ، وضد من هو معارض لرسالة الرسل، أو من يريد إذلال الإسلام وأهل الإسلام.

فيُعطىٰ هؤلاء بعض الكرامات وهي لا تدل علىٰ أنهم صالحون وعلىٰ أن معتقد الأفراد معتقد صالح صحيح، بل تدل علىٰ أن ما معهم من أصل الدين والاستجابة لله والرسول في الجملة أنهم أحق بنصر الله وبإكرامه في هذا الموطن؛ لأنهم يجاهدون أعداء الله ﷻ وأعداء رسوله ﷺ؛ ولهذا لا يُغْتَرّ بما يذكر عن بعض المجاهدين أنهم حصلت لهم كرامات وكرامات وكرامات.

وهذه الناسُ فيها لهم أنحاء:

- منهم من يُكذّب، ويقول: هؤلاء عندهم وعندهم من البدع والخرافات ...إلخ، وبالتالي الكرامة لا تكون لهم، فينفي وجود هذه الكرامات.

- **ومنهم من يصدق بها**، ويجعل هذا التصديق دليلًا على أنهم صالحون، وأنه لا أثر للبدعة، وأن الناس يتشددون في مسائل السنة والبدعة.

- **وأما أهل العلم المتبعون للسلف**، كما قرر ذلك ابن تيمية بالتفصيل في كتابه النبوات فإنهم يعلمون أن المجاهد قد يعطى كرامة ولو كان مبتدعًا، لا لذاته ولكن لِما جاهد له، فهو جاهد لرفع راية الله ﷻ ضد ملاحدة، ضد كفرة، ضد نصارى، ضد يهود، ضد وثنيين، وهذا يستحق الإكرام؛ لأنه بذل نفسه في سبيل الله ﷻ. والبدع ذنوب، والجهاد طاعة، وهو من أعظم الأعمال قربة، ومعلوم أن الحسنات تذهب ما يقابلها من السيئات، فقد تكون في حق البعض حسنة الجهاد أعظم من سيئة بعض البدع والذنوب، بل الجهاد سبب في تكفير الذنوب والآثام كما قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿١٠﴾ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾ الآية [الصف: ١٠-١٢].

من أعظم أسباب مغفرة الذنوب الجهاد، و من أعظم أسباب تحقيق ولاية الله ومحبته أن يجاهد العبد، لكن هذا يكون في موازنة الحسنات والسيئات، والله ﷻ أعلم بنتيجة هذه الموازنة.

المقصود من ذلك: أن أهل السنة والجماعة يقررون أن الكرامة هي للولي الصالح كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، **وقد يعطي الله ﷻ الكرامة لجمع من المسلمين، أو لفرد في جمع من المسلمين؛ لأجل ما ذكرت لك من الحال إذا كان على غير التقوى والإيمان ومتابعة السنة أو الأخذ ببعض البدع؛ ولهذا لا يَغْتَرّ مُغْتَرّ بما يحدث من ذلك ويزن الأمور بموازينها**:

- فمن نفى مطلقًا فهو متجنٍ؛ لأنه لا علم له بذلك.

- ومن قَبِل مطلقا وجعلها دليلًا على الصلاح والطاعة وأنه لا أثر للعقائد ولا أثر للسنة في مثل هذه المسائل، هذا أيضًا تجنٍ على الشرع وتجنٍ على نفسه، والعلم يقضي بما ذكرته لك في ذلك.

المسألة الثانية عشرة:

الواجب على المؤمنين أن يسعوا في الإيمان وفي شعبه -امتثالًا للأوامر واجتنابًا للنواهي- طلبًا لمرضاة الله ﷻ وأن يبذلوا أنفسهم في الجهاد بأنواعه: الجهاد في العلم، والجهاد في العمل، والدعوة أو الجهاد بالسيف والسنان إذا جاء وقته، أو إذا حضره المؤمن، وأن يسعوا فيه طلبًا لرضا ربهم ﷻ، وأن لا يلتفت العبد مهما بذل إلى حصول الكرامة، أو عدم حصول الكرامة.

فمن الناس مَن تعلقت قلوبهم بالكرامات، بل بما هو دونها من الرؤى، وربما الأحلام، ومن القصص، والحكايات، والأخبار، وأثر ذلك على إيمانه سلبًا أو إيجابًا، ضعفًا أو زيادة.

وهذه الأمور نؤمن بها -يعني: مسائل الكرامات-، نؤمن بها؛ لأنها جاءت في النصوص، لكن العبد لا يتطلبها، لا يبحث عنها، كما ذكرت لك، ربما كان الأكمل في حقه أن لا تحصل له الكرامة، وربما كان الأكمل في حقه أن يُبتلى، و ربما كان الأكمل في حقه أن يذل ولا يعرف ما يقضي الله ﷻ به في هذه المسائل.

ومَن نظر لسيرة من نعتقد فيهم أنهم من أفضل أهل زمانهم إيمانًا وتقوى ومتابعة للسنة وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر ومجاهدة لأعداء الله؛ حصل لهم من الابتلاء والفتنة ما حصل، كما حصل لإمام أهل السنة والجماعة الإمام أَحْمَدُ بن حنبل، وكذلك ما حصل لشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، فالجميع حصل لهم من البلاء والسجن والفتنة؛ يعني: والصد والإيذاء ما حصل لهم، ومع ذلك هم أكمل ممن هم دونهم ممن حصل لبعضهم من الكرامات فيما نقل بأسانيد ثابتة، بل ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ طِيف به في دمشق وهو العالم الإمام على حمار، ظهره إلى السماء ووجهه إلى الأرض تنكيلًا به، ومع ذلك ما ضره لا في وقته ولا فيما بعده، فالتراجم طافحة بالثناء عليه؛ لأن هذه مسائل من الابتلاء التي يبتلي بها الله ﷻ بعض عباده كيف شاء.

فالمقصود من هذا: أن الميزان هو متابعة السنة.

تحقيق الإيمان والتقوى، متابعة طريقة السلف الصالح قد يحصل معه إكرام وقد لا يحصل معه، يحصل معه ضد ذلك من الابتلاء والإيذاء، وقد يكون المبتلى أكمل

ممن لم يُبتلَ. فالعبرة بلزوم منهج وطريقة السلف الصالح، فقد يبتلىٰ مَن هو من أهل البدع، وقد يبتلىٰ مَن هو من أهل السنة، وقد يبتلىٰ العاصي المذنب، وقد يبتلىٰ التقي الناصح، وهكذا.

فإذًا الميزان هو كتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ، وملازمة طريقة السلف الصالح في ذلك.



الدرس الثالث والأربعون:

الإيمان بأشراط الساعة

١٠٠- وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- مِنَ السَّمَاءِ[٢٠١]، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العز:

❑ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ، ونُزُولِ عِيسَىٰ ابنِ مَرْيَمَ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا»:

●عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: أتيت النبي ﷺ في غزوة تبوك، وهو في قبة من أدم، فقال: «**اعْدُدْ ستًّا بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم مُوتَان يأخذ فيكم كقعاص الغنم، ثم استفاضة المال حتىٰ يُعطىٰ الرجل مئة دينار فيظل ساخطًا، ثم فتنة لا يبقىٰ بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدرون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفًا**»[٢٠٢].

وروي «راية»، بالراء والغين، وهما بمعنىٰ. رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والطبراني.

---

[٢٠١] قَالَ العَلَّامَةُ الألبَانِي:

❑ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ...»:

●والأحاديث في ذلك متواترة، كما شهد بذلك كثير من الحفاظ المهرة، ولي رسالة في ذلك أسميتها: «قصة المسيح الدجال، ونزول عيسىٰ -عليه الصلاة والسلام- وقتله إياه» أرجو أن ييسر الله لي تبييضها (وقد تمت طباعتها بـ«المكتبة الإسلامية، عمَّان-الأردن»).

[٢٠٢] أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣١٧٦)، وابْنُ مَاجَه (٤٠٤٢)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

وعن حذيفة بن أسيد قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر الساعة، فقال: **«ما تذكرون؟»** قالوا: نذكر الساعة فقال: **«إنها لن تقوم حتىٰ تُرىٰ عشر آيات: الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسىٰ بن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسفٌ بالمشرق، وخسفٌ بالمغرب، وخسفٌ بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلىٰ محشرهم»**(٢٠٣).رواه مسلم.

وفي «الصحيحين»، واللفظ للبخاري، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: ذُكر الدجال عند النبي ﷺ فقال: **«إن الله لا يخفىٰ عليكم، وإن الله ليس بأعور، وأشار بيده إلىٰ عينه، وإن المسيح الدجال أعور عينِ اليمنىٰ، كأن عينه عنبةٌ طافية»**(٢٠٤).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما من نبي إلا أنذر قومه الأعور الدجال، أَلَا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، ومكتوب بين عينيه ك ف ر»**، فسره في رواية: أي: كافر.

وروىٰ البخاري وغيره، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله : **«والذي نفسي بيده، ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتىٰ لا يقبله أحد، حتىٰ تكون السجدة خيرًا من الدنيا وما فيها»**

ثم يقول أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾

وأحاديث الدجال، وعيسىٰ بن مريم عليه السلام، ينزل من السماء ويقتله، ويخرج يأجوج ومأجوج في أيامه بعد قتله الدجال، فيهلكهم الله أجمعين في ليلة واحدة ببركة دعائه عليهم، يضيق هذا المختصر عن بسطها.

أَخرَجه مُسْلِم (٢٩٠١)، وأَبو دَاوُد (٤٣١١)، من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه.

أَخرَجه البُخَارِيّ (٧٤٠٧)، واللفظ له، ومُسْلِم (١٦٩)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

أَخرَجه البُخَارِيّ (٧١٣١)، ومُسْلِم (٢٩٣٣)، واللفظ له، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر أنواع الفراسة في (٢/٤٨٢-٤٩٥) من «مدارج السالكين».

أَخرَجه البُخَارِيّ (٣٤٤٨)، واللفظ له، ومُسْلِم (١٥٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما خروج الدابة وطلوع الشمس من المغرب، فقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل:٨٢].

وقال تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام:١٥٨].

وروىٰ البخاري عند تفسير الآية، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتىٰ تطلع الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس آمن من عليها، فذلك حين لا ينفع نفسًا إيمانُها لم تكن آمنت من قبل**»(٢٠٨).

وروىٰ مسلم، عن عبدالله بن عمرو، قال: حفظت من رسول الله ﷺ حديثًا لم أنسه بعد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أول الآيات خروجًا طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة علىٰ الناس ضحىٰ، وأيهما ما كانت قبل صاحبتها فالأخرىٰ علىٰ إثرها قريبًا**»(٢٠٩).

أي: أول الآيات التي ليست مألوفة، وإن كان الدجال ونزول عيسىٰ عليه السلام من السماء قبل ذلك، وكذلك خروج يأجوج ومأجوج، كل ذلك أمور مألوفة؛ لأنهم بشر، مشاهدة مثلهم مألوفة، أما خروج الدابة علىٰ شكل غريب غير مألوف، ثم مخاطبتها الناس ووسمها إياهم بالإيمان أو الكفر، فأمر خارج عن مجاري العادات.

وذلك أول الآيات الأرضية، كما أن طلوع الشمس من مغربها، علىٰ خلاف عادتها المألوفة، أول الآيات السماوية.

وقد أفرد الناس أحاديث أشراط الساعة في مصنفات مشهورةٍ، يضيق عن بسطها هذا المختصر.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا»:

●أشراط الساعة: علاماتها، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم

---

(٢٠٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٦٣٥)، واللفظ له، ومُسْلِم (١٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٠٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٩٤١)، وأَبُو دَاوُد (٤٣١٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد:١٨] أي: جاءت علاماتها، ومجيء أشراطها مؤذن باقترابها، والله تعالىٰ قد نبه إلىٰ قرب الساعة في مواضع من القرآن: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١﴾ [القمر:١] ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ۝٦٣﴾ [الأحزاب:٦٣]، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١﴾ [الأنبياء:١] .

وأشراط الساعة كثيرة، أولها: مبعث محمد ﷺ، فإنه خاتم النبيين، وخَتْم النبوة مؤذن باقتراب نهاية الدنيا، وقد أخبر النبي ﷺ بأمور كثيرة مما يكون بعده، وأهل العلم يعدون كل ما أخبر به ﷺ مما يكون بعده من أشراط الساعة.

ومن ذلك ما جاء في حديث جبريل عليه السلام حيث قال النبي ﷺ: «**أخبرني عن الساعة؟ قال: ما المسئول عنها بأعلم من السائل! قال: فأخبرني عن أماراتها؟ قال: أن تلد الأمة ربتها، وأن ترىٰ الحفاة العراة العالة رِعاءَ الشاء يتطاولون في البنيان**»(٢١٠).

فهذه بعض العلامات، وعلامات الساعة وأشراطها كثيرة، جاءت في عدد من الأحاديث، من ذلك حديث عوف بن مالك رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ في غزوة تبوك وهو في قبة من أدم، فقال: « **اعدد ستًّا بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم مَوْتان يأخذ فيكم كقُعَاص الغنم، ثم استفاضة المال حتىٰ يعطىٰ الرجل مئة دينار فيظل ساخطًا، ثم فتنة لا يبقىٰ بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدرون فيأتونكم تحت ثمانين غاية تحت كل غاية اثنا عشر ألفا**»(٢١١).

وقوله ﷺ: «**كقعاص الغنم**» هو مرض يهلك الدواب، والمراد: موت عام يهلك به خلق كثير، و«**بني الأصفر**» أي: الروم.

وهذه العلامات منها ما وقع؛ كموته ﷺ، وفتح بيت المقدس، واستفاضة المال، ومنها ما لم يقع.

وفي الصحيح عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ «**إن أول الآيات خروجًا: طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة علىٰ الناس ضحىً، وأيهما ما كانت قبل صاحبتها؛ فالأخرىٰ علىٰ إثرها قريبًا**»(٢١٢).

---

(٢١٠) سبق تخريجه.

(٢١١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣١٧٦)، وابْنُ مَاجَه (٤٠٤٢)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

(٢١٢) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٩٤١)، وأَبو دَاوُد (٤٣١٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وفي حديث حذيفة بن أسيد ﵁ قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر، فقال: **«ما تذاكرون؟»** قالوا: نذكر الساعة، قال: **«إنها لن تقوم حتىٰ تروا قبلها عشر آيات؛ فذكر الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسىٰ ابن مريم ﷺ، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك: نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلىٰ محشرهم»**(٢١٣).

وهذه يسميها العلماء علامات الساعة الكبرىٰ؛ لأن هذه الأحداث تكون قرب قيام الساعة، وقرب الساعة الذي ذكره الله ليس مقدرًا بزمن، ولا يمكن لأحد أنْ يتخيل قدره، فقد يخطر ببال الناس في حياة النبي ﷺ أو بعده: إن الساعة بعد مئة أو مائتين أو ثلاث مئة سنة، لكن مضىٰ الآن أربعة عشر قرنًا من الزمن، ولا ندري ماذا بقي؛ فإن موعد قيام الساعة من الخمس التي استأثر الله بعلمها، فلا يعلمها ملك مقرب ولا نبي مرسل: ﴿ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

ونص الإمام الطحاوي علىٰ أربع من هذه العلامات العشر: الدجال، ونزول المسيح، وطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض، وهذه العلامات منها ما ذكر في القرآن نصًّا أو إشارة، فأما خروج الدابة، فقد قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلۡقَوۡلُ عَلَيۡهِمۡ أَخۡرَجۡنَا لَهُمۡ دَآبَّةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ تُكَلِّمُهُمۡ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ٨٢﴾ [النمل: ٨٢].

وأما طلوع الشمس من مغربها فقد أشير إليها في قوله سبحانه: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **«لا تقوم الساعة حتىٰ تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت من مغربها آمن الناس كلهم أجمعون، فيومئذ لا ينفع نفسًا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا»**(٢١٤).

فهذا الحديث تفسير للبعض الذي في الآية وهو: طلوع الشمس من مغربها.

---

(٢١٣) أَخرَجَه مُسْلِم (٢٩٠١)، وأَبُو دَاوُد (٤٣١١)، من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري ﵁.

(٢١٤) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٤٦٣٥)، ومُسْلِم (١٥٧)، من حديث أبي هريرة ﵁.

وهكذا نزول المسيح فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكمًا مقسطًا؛ فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد**»[٢١٥].

ونزول عيسى عليه السلام أشير إليه في القرآن، كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾ [الزخرف:٦١] وقرئ: «وَإِنَّه لَعَلَمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا».

أما الدجال فلم يأت له ذكر في القرآن، وإنما تواترت بالأخبار عنه سنة الرسول ﷺ.

منها: أن النبي ﷺ أنذر أمته المسيح الدجال فقال ﷺ: «**ما بعث الله من نبي إلا أنذر قومه الأعور الكذاب، إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر**»[٢١٦].

ومنها: الدعاء الذي أرشدنا ﷺ لقوله في كل صلاة فقال: «**إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر، فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال**»[٢١٧].

والإمام الطحاوي نص على هذه الأربعة؛ لأنها أمور عظيمة ومشتملة على خرق العادة.

وبين نزول المسيح وخروج الدجال تناسب؛ لأنهما حدثان في زمن متقارب، والمسيح ابن مريم مسيحُ الهدى يقتل المسيح الدجال مسيح الضلالة.

المقصود: أن أهل السنة يؤمنون بهذه الأمور الخارقة للعادة، فطلوع الشمس من مغربها أمر خارق للعادة، فمنذ خلق الله الشمس وأجراها وهي تأتي من المشرق وتذهب للمغرب، وفي طلوعها من المغرب خرق لهذه العادة، وهكذا خروج دابة الأرض التي تكلم الناس حدث عظيم وهو خارق للعادة، وخروج الدجال بما معه من خوارق حقيقية يجريها الله على يده فتنة وابتلاء، ولهذا كانت فتنته أعظم فتنة، فقد صح أن النبي ﷺ قال عن الدجال إنه: «**يأتي على القوم فيدعوهم فيؤمنون به ويستجيبون له، فيأمر السماء فتمطر، والأرض فتنبت**» وأنه «**يمر بالخَرِبة فيقول لها: أخرجي كنوزك فتتبعه كنوزها**»،

---

(٢١٥) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٤٤٨)، ومُسْلِم (١٥٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢١٦) سبق تخريجه.

(٢١٧) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٣٧٧)، ومُسْلِم (٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأنه «**يدعو رجلًا ممتلئًا شبابًا، فيضربه بالسيف، فيقطعه جزلتين رمية الغرض، ثم يدعوه فيقبل، ويتهلل وجهه يضحك**»(٢١٨).

هذه كلها أحداث عظيمة، وأهل السنة يؤمنون بذلك كله تصديقًا لخبر الصادق المصدوق ﷺ، أما الذين يحكمون عقولهم؛ فإنهم يستبعدون ذلك كله؛ فإما أن يكذبوا به، أو يتأولوه بأنواع التأويل، وليس هذا من أهل الضلال بغريب.

والعلم بأن هذا من أشراط الساعة ينبني على العلم بما جاء عن النبي ﷺ، والعلم بالواقع، فقد يكون الإنسان قد عرف أن من أشراط الساعة كذا وكذا، ولكنه لم يعلم بوقوعه، فكم من أشراط الساعة وعلاماتها وأحداث الزمان مما حدث وكثير من الناس غافل عنه؟!

فأشراط الساعة منها ما حدث وانقضى، ومنها ما سيحدث، ومنها ما حدث ويتكرر، ومنها العلامات الكبرى المذكورة في حديث حذيفة بن أسيد الذي تقدم.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وَنُؤمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ»:

● **الأشراط**: جمع شرط، وهو العلامة، ومنه سمي الشرطي شرطيًّا؛ لوجود العلامة عليه.

وأشراط الساعة: علاماتها الدالة على قرب وقوعها، قال سبحانه: ﴿**فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا**﴾[محمد:١٨] فقوله: ﴿**فَهَلْ يَنظُرُونَ**﴾؛ أي: ينتظرون، وقوله: ﴿**بَغْتَةً**﴾؛ أي: لا يعلم وقتها إلا الله، قال سبحانه: ﴿**ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً**﴾[الأعراف:١٨٧]، وقال جبريل عليه السلام للنبي ﷺ: «**أخبرني عن الساعة، قال: ما المسئول عنها بأعلم من السائل؟ قال: أخبرني عن أماراتها، قال: أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان**»(٢١٩).

---

(٢١٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٩٣٧)، وغيره من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه.

(٢١٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٠)، مقتصرًا على أوله، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومُسْلِم (٨)، من حديث عمر رضي الله عنه.

وقد ذكر العلماء أن أشراط الساعة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العلامات الصغرى، وهذه حصلت وانقضت.

القسم الثاني: العلامات الوسطى، وهذه ما تزال تحدث مثل ما حدث في زماننا من تقدم الصناعات والاتصالات، واستخراج الكنوز من الأرض، وتقارب البلدان، حتى كأن العالم قرية واحدة، واجتماع اليهود في فلسطين انتظارًا للدجال، وتوطئة للملاحم التي ستقوم هناك.

القسم الثالث: العلامات الكبرى، من خروج الدجال، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابة، ثم طلوع الشمس من مغربها، فهذه إذا حصل أحدها تتابعت البقية.

قوله: «**مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ**»: هو أول العلامات الكبرى، وهو من اليهود، ويدّعي الربوبية، ومعه خوارق شيطانية، تفتن الناس، يأمر السماء فتمطر، ويأمر الأرض فتخرج ما فيها من الكنوز والنبات.

والدجّال هو أشد الفتن؛ لأن الذين يُفتنون به كثير؛ لشدة ما معه من الفتن، ومعه جنة ونار، ويأتي على جميع الأرض إلا مكة والمدينة، وهذه الفتنة تميز المؤمن من الكافر، وسُمّي دجالًا من الدجل، وهو الكذب؛ لكثرة كذبه، وسمي المسيح؛ لأنه يسير في الأرض ويمسحها بسرعة؛ لما هيأ الله له من وسائل المواصلات السريعة، التي هي أسرع من الريح؛ وقيل: سمي بذلك لأن عينه ممسوحة، فهو أعور، ويسمى: مسيح الضلالة.

فيخرج الدجال فيتبعه اليهود، فيقودهم، ويحصل بسببه على المسلمين فتنة عظيمة، وما من نبي إلا حذر أمته منه، وأشدهم تحذيرًا منه نبينا ﷺ؛ لأنه آخر الأنبياء، وأمته آخر الأمم، وأقربها للدجال، وأمرنا النبي ﷺ بعد التشهد الأخير من الصلاة: «**أن نتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال**»[٢٢٠] فهو فتنة عظيمة وشر كبير.

---

(٢٢٠) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٨٨)، وأَبُو دَاوُد (٩٨٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فينزل عيسىٰ عليه الصلاة والسلام من السماء فيقتله بباب «لد» فيريح الله منه المسلمين، ثم يحكم عيسىٰ بحكم الإسلام، فهو تابع للنبي ﷺ؛ لأنه ليس بعد نبينا نبي، وليس بعد شريعة الإسلام شريعة.

ثم يخرج في وقته يأجوج ومأجوج، وهم أيضًا فتنة عظيمة، قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء:٩٦]، وهم أمة من الأمم من بني آدم، كانوا في زمان الإسكندر ذي القرنين، وبنىٰ دونهم السد، قال الله تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا﴾ [الكهف:٩٧] فلا يستطيعون الصعود فوق الحائط، ولا يستطيعون نقبه؛ لقوته؛ لأنه من الحديد والبأس الشديد، ولكن إذا جاء وعد الله جعله دكًّا، فيخرجون ويفتكون بالعالم، وليس لأحد طاقة في قتالهم، ثم يهلكهم الله في ساعة واحدة.

قوله: ((ونزول عيسىٰ ابن مريم عليه السلام من السماء)):

●ويسمىٰ بالمسيح؛ لأنه كان يمسح علىٰ ذي العاهة فيشفيه الله، ويسمىٰ: مسيح الهداية، ونزوله من السماء إلىٰ الأرض في آخر الزمان متواتر، ومن أنكر ذلك فهو كافر، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلۡمٞ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف:٦١] وفي قراءة: (وإنه لَعَلَمٌ للساعة) -بفتح العين واللام- أي: علامة علىٰ قرب الساعة، قال الله سبحانه: ﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦ﴾ [النساء:١٥٩] وهذا في آخر الزمان؛ لأنه حي في السماء ولا يموت إلا بعد إنهاء المهمة الموكلة إليه، فيموت فيدفن في الأرض بعد أن يقتل الدجال والخنزير، ويضع الجزية، ويحكم بالإسلام.

قوله: ((وطلوع الشمس من مغربها)):

●الشمس مسخرة تجري بأمر الله، فتخرج من المشرق، وتغرب من المغرب، ثم إذا كان آخر الزمان وحان قيام الساعة، أمرها الله سبحانه بالطلوع من المغرب، فتكون علامة للقيامة، وإذا طلعت من مغربها فلا يقبل الله توبة التائب، قال سبحانه: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ فالكافر يسلم، ولكن لا يقبل الله إسلامه، والعاصي يتوب، ولكن لا تقبل توبته.

❏ قوله: «وَخُرُوجِ دَابَّةِ الأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا»:

●قال سبحانه: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل:٨٢] تخرج هذه الدابة فَتَسِمُ المؤمن والكافر، أي: تضع عليه علامة يتعارف الناس بها، فيتخاطبون، هذا يقول: يا مسلم، وهذا يقول: يا كافر، ومعنى قول الله: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾بكلام خارق للعادة، وليس عندنا خبر ثابت عن موضع خروجها، لكن نؤمن بخروجها من موضعها الذي يعلمه عالم الغيب والشهادة، قال سبحانه: ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [النمل:٨٢].

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❏ قوله: « وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ...»:

●يريد الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: أن ما جاء في القرآن الكريم وفي سنة النبي ﷺ من ذكر أمور غيبية تكون قريبًا من الساعة، أو تكون من أشراطها فإنها داخلة في الإيمان في أركان الإيمان، ويجب الإيمان بها.

ودخولها في أركان الإيمان من جهتين:

الجهة الأولى: أنها غيب والإيمان كله إيمان بالغيب الذي أخبر به الله جل جلاله أو أخبر به نبيه ﷺ.

الجهة الثانية: أن من أركان الإيمان: الإيمان باليوم الآخر، ومقدمات اليوم الآخر وأشراط الساعة التي ثبتت في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ فإن الإيمان بها واجب إذا بلغ المسلم الخبر في ذلك فيجب عليه التصديق بالغيب والإيمان به.

وقد خص الله عز وجل أهل الإيمان بصفة الإيمان بالغيب، فهي أَوْلَى وأُولَى صفات المؤمنين، كما قال جل جلاله: ﴿الم ۝١ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة:١-٣]، فالإيمان بالغيب يدخل فيه جميع أركان الإيمان؛ لأن الإيمان بالله، وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، هذا كله إيمان بالغيب.

ويريد أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ بإيراد هذه الجملة مخالفةَ عدد من الطوائف الضالة الذين لا يؤمنون بما يخالف ما دلهم عليه عقلهم، فإن طوائف أنكرت وجود الدجال، وطوائف أنكرت نزول عيسىٰ بن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وطوائف أنكرت طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة، ونحو ذلك مما ليس مألوفًا لهم ولا يدخل في السنن؛ فنفوه لأجل ذلك.

وأهل السنة باب الغيب عندهم باب واحد، فما صح عن رسول الله ﷺ فإنه يجب الإيمان به.

وهذه الجملة تحتها مباحث ومسائل:

المسألة الأولىٰ:

الأَشْرَاط جمع شَرَط، والشرط هو العلامة التي تفرق الشيء وتميزه عن غيره، وأشراط الساعة المقصود بها الآيات والعلامات التي تدل علىٰ قرب قيام الساعة، إما دنوًّا فتكون أشراطًا كبرىٰ، وإما دلالة علىٰ القرب فتكون من جملة الأشراط الصغرىٰ.

وقد جاء ذكر كلمة الأشراط في القرآن الكريم في سورة محمد، قال ﷻ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد:١٨]، وأفادت الآية فائدتين:

الفائدة الأولىٰ: أن الساعة لها أشراط وعلامات.

الفائدة الثانية: أن أشراط الساعة قد وقعت في وقت تنزل القرآن علىٰ محمد ﷺ، وهذا يعني: أن من الأشراط ما يكون بعيدًا عن وقوع الساعة، ومنها ما يكون قريبًا من وقوع الساعة، ومن الأحاديث في ذلك: أن النبي ﷺ لما تذاكروا عنده الساعة قال: «**إنها لن تكون حتىٰ تروا قبلها عشر آيات**»[٢٢١]، فدل ذلك علىٰ أن ثمة أشراطًا قريبة منها سماها النبي ﷺ آيات.

والآيات جمع آية وهي: ما يدل دلالة واضحة ظاهرة علىٰ المراد، وعلىٰ الشيء حيث لا يكون فيه لبس.

المسألة الثانية:

أشراط الساعة قسمها العلماء إلىٰ قسمين:

- إلىٰ أشراط كبرىٰ. - وإلىٰ أشراط صغرىٰ.

---

(٢٢١) سبق تخريجه.

ومن أهل العلم من قسمها إلىٰ ثلاثة أقسام:

- أشراط صغرىٰ.
- ووسطىٰ.
- وكبرىٰ.

والأول هو المعتمد، والثاني اصطلاح تفسيري، ولكن ليس ثَمَّ ما يدل عليه من وجود الوسطىٰ وإن كانت موجودة وداخلة في الصغرىٰ.

أما تعريف الأشراط الصغرىٰ: فهي ما دل الدليل علىٰ أنه من علامات قرب الساعة، وليس من العشر آيات التي جاءت في الحديث أنها تكون بين يدي الساعة.

فحصلت الأشراط الصغرىٰ في زمن النبي ﷺ ولا تزال تحصل وتحصل إلىٰ بدء الأشراط الكبرىٰ، وسيأتي تفصيل الأشراط الصغرىٰ والكبرىٰ إن شاء الله.

فمن أهل العلم من جعل الأشراط الصغرىٰ كما ذكرت لك:

- ما قرب من عهد النبي ﷺ فهي صغرىٰ.
- وما بعد من عهده فهي وسطىٰ إلىٰ حدوث الأشراط الكبرىٰ.

والأول هو المعتمد في ذلك.

المسألة الثالثة:

الأشراط الصغرىٰ كثيرة جدًّا ومتنوعة، ولا يدل كون الحدث من أشراط الساعة علىٰ مدحه أو ذمه، بل هي آيات ودلائل علىٰ القرب:

- فتارة تكون ممدوحة غاية المدح، منها بعثة محمد ﷺ وانشقاق القمر باعتباره آية لمحمد ﷺ ومنها فتح بيت المقدس.
- وقد تكون مذمومة محرمة أو مكروهة، أو تكون واقعة كونية فيها ابتلاء أو عقوبة للعباد.

والمقصود من ذلك: أن ما جاء في الدليل أنه من آيات أو أشراط الساعة فلا يدل كونه من أشراط الساعة علىٰ أنه ممدوح أو مذموم إلا بدليل آخر أو بحقيقة الأمر.

وأشراط الساعة الصغرىٰ كثيرة جدًّا جدًّا، فمما يشار إليه فيها ما جاء في الحديث

الذي رواه البخاري وغيره، حديث عوف بن مالك أن النبي ﷺ قال: «**اعدد ستًّا بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم موتان يأخذ فيكم كقُعاص الغنم، ثم استفاضة المال...**»[٢٢٢] إلخ الحديث.

ومنها ما حدث وهذه حدثت قريبًا من عهده ﷺ، ومنها ما حدث بعيدًا عن عهده ﷺ، النار التي خرجت من المدينة في القرن السابع الهجري، في نحو سنة أربع وخمسين وست مئة، وقال ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتىٰ تخرج نار من الحجاز -أو: من المدينة- تضيء لها أعناق الإبل ببصرىٰ**»[٢٢٣].

منها ما يكون قريبًا من الأشراط الكبرىٰ.

وأشراط الساعة الصغرىٰ والكبرىٰ أُلِّفت فيها مؤلفات كثيرة في جمعها وجمع الأحاديث التي جاءت في ذكر أشراط الساعة، وهي من العلم النافع الذي يدل علىٰ صدق النبي ﷺ فيما أخبر به؛ لأنه لا شك أخبر عن أمر غيبي لم يحدث، وكان خبره صدقًا ويقينًا.

فهذه الأخبار التي فيها أنه بين يدي الساعة يكون كذا، أو لا تقوم الساعة حتىٰ يكون كذا، أو من أشراط الساعة كذا، أو اعدد بين يدي الساعة كذا، هذه كلها تدل:

- علىٰ صدقه ﷺ.

- ثم أيضًا تدل علىٰ أن الساعة آتية لا ريب فيها؛ لأن النبي ﷺ أخبر بحدوث هذه الأمور وحدوثها حصل وكان حقًّا كما أخبر به ﷺ.

لهذا كان التحديث بأشراط الساعة الصغرىٰ والكبرىٰ وذكرها مما يقوي اليقين ويقوي الإيمان وهو من دلائل نبوة محمد ﷺ.

المسألة الرابعة:

الأشراط الكبرىٰ، يعنىٰ: بها العلامات والآيات التي تكون قريبة من الساعة، بحيث إذا حدثت فإن يوم القيامة قريب جدًّا جدًّا.

وسميت كبرىٰ؛ لأنها آيات عظيمة تحدث ليس في حسبان العباد أن تحدث،

---

(٢٢٢) سبق تخريجه.

(٢٢٣) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٧١١٨)، ومُسْلِم (٢٩٠٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولم يكن لها دليل قبلها أو لها ما يشابهها، وهذه الأشراط الكبرىٰ عشر كما جاءت في الأحاديث، ولكنها جاء في عدة أحاديث غير مرتبة؛ يعني: من جهة الوقوع.

وهنا ذكر الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الجملة أربعة من أشراط الساعة:

- ذكر خروج الدجال.
- ونزول عيسىٰ بن مريم.
- وطلوع الشمس من مغربها.
- وخروج الدابة.

وهذه أربعة من عشرة أشراط، وهو إنما ذكر هنا الأشراط الكبرىٰ؛ لأنها هي العظيمة وهي الآيات الكبرىٰ التي يجب الإيمان بها.

وهذه العشرة وهي مرتبة في الحدوث كما أسوقها:

- أول ما يحدث خروج الدجال.
- ثم نزول عيسىٰ بن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ من السماء.
- ثم خروج يأجوج ومأجوج.
- ثم ثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب.
- ثم طلوع الشمس من مغربها.
- ثم خروج الدابة علىٰ الناس ضحىٰ.
- ثم الدخان.
- ثم خروج النار التي تحشر الناس إلىٰ أرض المحشر.

وفي ترتيب الدخان، هل هو قبل طلوع الشمس من مغربها، أو هو بعد طلوع الشمس؟ فيه خلاف بين أهل العلم، والأظهر هو ما ذكرت لك من الترتيب.

خروج الدجال:

فالدجال جاءت النصوص الكثيرة بخروجه، وأنه سيخرج من محبس هو فيه، إذا أذن الله جَلَّ جَلَالُهُ بخروجه، وأنه بشر من جنس البشر، لكنه أعور العين، كأن عينه عنبة طافية أو عنبة طافئة، مكتوب بين «**كاف -فاء- راء**» ثلاثة حروف يقرؤها كل مؤمن؛ يعني:

«كافر»، يعطيه الله ﷻ من القدرة ما تحار معه الألباب، فيقول للناس: «إني ربكم» فيكون معه جنة ومعه نار، وتستمر فتنته في الأرض أربعين، وتكون فتنته أعظم فتنة حدثت في الأرض؛ لأنه يدعي أنه رب العالمين، وأن معه جنة، وأن معه نارًا وأنه يحيي الموتى.

فيأتي في ذلك، وتحرم عليه مكة والمدينة والملائكة تحرسها، ويخرج إليه شاب فيقول له: أنا ربك، فيقول له: أنت الدجال الذي أخبرنا به رسولُ الله ﷺ!! فيقول للناس: أنا أقتل هذا ثم أحييه!! فيقتله ثم يحييه، فيقول: قد ازددتُ الآن بك علمًا!! يعني: أنك الدجال.

وهذا من خيرة الناس على وجه الأرض، أو خير الناس على وجه الأرض في زمانه.

والدجال لا يخرج حتى لا يذكر في الأرض، وما من نبي إلا حذر أمته فتنة المسيح الدجال؛ ولهذا كان من المتأكدات على المؤمن في كل صلاة قبل السلام أن يستعيذ بالله من أربع، ومنها فتنة المسيح الدجال.

وأخبار المسيح الدجال والأحاديث التي جاءت فيه كثيرة متنوعة معروفة في كتب السنة، وفي كتب من ألَّف في أشراط الساعة، **لكن ننبه في هذا على عدة أمور:**

الأمر الأول: أن المسيح الدجال لم يكن حيًّا في عهده ﷺ، والأحاديث التي جاء فيها أنه حي وأنه رُئِيَ إما في المدينة كقصة ابن صائد أو ابن صياد، أو في حبسه في جزيرة خرج إليها بعض الصحابة فرأوه فقصوا ذلك على رسول الله ﷺ، كل هذا لا يدل أنه كان في ذلك الزمن، وأنه يبقى إلى وقت خروجه.

وإنما في قصة الجزيرة في قصة الرجل المحبوس وسؤاله عن النبي ﷺ، الحديث الذي رواه مسلم المعروف، من العلماء مَن حكم عليه بالشذوذ، ومنهم مَن قال: خرج آية، جعله الله آية للدلالة على صدق رسول الله ﷺ وليس مستمر الحياة.

والمقصود من هذا: أن الدجال بشر يخلقه الله ﷻ في وقت من الأوقات، ثم يأذن بخروجه من مكان هو فيه على ما يشاء ربنا ﷻ.

الأمر الثاني: أن خروج الدجال يكون بعد خروج المهدي، والمهدي ليس من أشراط الساعة الكبرى، وإنما يكون قريبًا من خروج الدجال.

والمهدي سمي مهديًّا؛ لأن الله ﷻ سيهديه ويصلحه في ليلة، كما جاء في الحديث

الصحيح أنه يذهب إلىٰ مكة في حين اختلاف من الناس؛ يعني: أن الناس لا أمير لهم ولا إمام ولا جماعة، فيعود بالبيت فيخرج إلىٰ الحرم؛ يعني: إلىٰ مكة فيلوذ بالكعبة، ثم يأتيه الناس فيأمرونه بالخروج ويبايعونه.

وقوله ﷺ: «**يصلحه الله في ليلة**»(٢٢٤)، اختلف العلماء فيه، هل معناه: أنه يصلحه في أمر دينه ولم يكن صالحًا؟ أو أنه يصلحه لأمر الولاية وإمارة الناس؟

والأظهر هو الثاني أنه يصلحه الله في ليلة لإمارة الناس ولقيادتهم.

وهو من ذرية الحسن بن علي بن أبي طالب، واسمه كاسم محمد ﷺ، محمد بن عبدالله، وجاء في الأحاديث صفاته، وبلغت الأحاديث التي فيها ذكر المهدي بأسانيد صحيحة وحسان وضعاف أكثر من أربعين حديثًا.

ولهذا قال طائفة من أهل العلم: إن أحاديث المهدي تبلغ مبلغ التواتر المعنوي؛ يعني: الذي في جملته، لا في أفراده، يدل علىٰ أن المهدي سيخرج في آخر الزمان قرب خروج الدجال، وفي قصة المهدي أنه حين يحكم يصيح صائح: إن الدجال خلفكم في أهليكم وأولادكم أو أموالكم، وينقسم الناس، في القصة المعروف التي لا مجال لسردها بطولها وأنه في أثناء ولاية المهدي وغزوه وجهاده وانتشار الخيرات في وقته يخرج الدجال فتعظم فتنته.

❑ قوله: «وَنُزُولِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا»:

● «نزول عيسىٰ بن مريم عليه السلام»: ثم ينزل عيسىٰ عليه السلام وهو حي الآن، ينزل من السماء في دمشق عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، والنبي ﷺ كما روىٰ ابن ماجه وغيره أنه ينزل عند المنارة البيضاء في شرقي دمشق ثم يدرك الدجال بباب لُد فيقتله هناك، وأصله في مسلم(٢٢٥).

وهذا قبل وجود المنارة، وقبل بناء المسجد الأموي، والمنارة البيضاء الآن معروفة في دمشق، فما أصدق رسول الله ﷺ وما أعظم ما بيَّنه لأمته ﷺ!

---

(٢٢٤) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٤٠٨٥)، وأَحْمَدُ (٨٤/١)، وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه».

(٢٢٥) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٩٣٧)، وأَبُو دَاوُد (٤٣٢١)، وغيرهما من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه.

ثاني أشراط الساعة نزول عيسىٰ بن مريم، والله ﷻ دل علىٰ نزوله في القرآن بقوله ﷻ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء:١٥٩]، وقد جاء في الصحيح أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يوشك أن ينزل فيكم عيسىٰ بن مريم حكمًا عدلًا مقسطًا فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال في عهده -أو في وقته- حتىٰ لا يقبله أحد، ويؤمن به أهل الكتاب**»، قال أبو هريرة رضي الله عنه: واقرءوا إن شئتم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء:١٥٩] [٢٢٦]؛ فقوله هنا: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، المقصود به قبل موت الكتابي أو قبل موت عسىٰ بن مريم؟ من أهل العلم من قال بالأول أنه قبل موت الكتابي فيؤمن بعيسىٰ بن مريم، وأكثر أهل العلم وأهل التفسير علىٰ أن المقصود بـ ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾؛ يعني: قبل موت عيسىٰ بن مريم؛ لأن سياق الآية والآيات قبلها يدل علىٰ ذلك، وظاهرها أيضًا وهو قوله: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾؛ يعني: بعيسىٰ بن مريم عليه السلام ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾؛ يعني: موت عيسىٰ أيضًا ابن مريم عليه السلام.

وهذا في معنىٰ الآية التي في سورة الزخرف وهي قوله ﷻ في ذكر عيسىٰ: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾ [الزخرف:٦١]، وفي القراءة الأخرىٰ (وإنه لعَلَمٌ للساعة)، والعلم هو العلامة والشرط، عَلَمٌ للساعة؛ يعني: شرط من أشراط الساعة، وهو الذي دلت عليه الأحاديث الصحيحة واتفق عليه حتىٰ إن أبا هريرة رضي الله عنه إذا ساق ذلك قال لمن يروي له هذا الحديث: فإذا رأيت عيسىٰ بن مريم فأقرئه مني السلام، ويرويها من بعده لمن بعده، فإذا رأيت عيسىٰ بن مريم فأقرئه مني السلام، وهذا من شدة إيمانهم وتصديقهم بنبينا ﷺ الذي ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم:٣، ٤].

عيسىٰ عليه السلام يمكث ما شاء الله في الأرض أن يمكث ثم يموت ثم يصلىٰ عليه.

خروج يأجوج ومأجوج:

ويخرج في عهد عيسىٰ عليه السلام يأجوج ومأجوج، وقد جاء ذكرهم في القرآن في سورتين في سورة الكهف وفي سورة الأنبياء، قال ﷻ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ

(٢٢٦) سبق تخريجه.

﴿وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۝٩٦ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾ [الأنبياء:٩٦، ٩٧]، يعني الساعة، وفي سورة الكهف: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ۝٩٤﴾ الآيات [الكهف:٩٤]، **فأفادت الآيتان فائدتين:**

الفائدة الأولىٰ: أنَّ يأجوج ومأجوج موجودان اليوم وموجودان قبل ذلك فهما قبيلان أو قبيلتان أو شعبان كبيران يعظم أمرهما عند قيام الساعة.

الفائدة الثانية: أنهم يأتون من كل حدب، قال في آية الأنبياء: ﴿وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۝٩٦﴾ [الأنبياء:٩٦]، والحدب هو الجهة، و﴿يَنسِلُونَ﴾ هذا من النسلان وهو السير ليلًا، فهم يأتون من كل جهة، فربما مروا علىٰ البحيرة العظيمة فشربوا ماءها... إلخ.

فخروج يأجوج ومأجوج في عهد عيسىٰ عليه السلام، هذا من آيات الساعة الكبرىٰ، ثم يدعو عليهم عيسىٰ عليه السلام فيموتون، ثم تنتن الأرض التي هم فيها بنتن أجسادهم فيأمر الله عز وجل ريحًا أو طيورًا بحملهم في البحر.

ثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب:

وهذه الخسوف الثلاثة خسوف عظيمة لم يسبق أن حدث مثلها؛ فالزلازل وخسوف الأرض تحدث في الأرض وهي من آيات الله جل جلاله يبتلي بها ويعذب بها، ولكنها آيات عند قرب قيام الساعة لم يحدث لها مثيل، فهي غير مألوفة.

خسوف عظيمة كبيرة تكون في الشرق وفي الغرب وفي جزيرة العرب، والخسف معروف أنه ذهاب الأرض إلىٰ أسفلها؛ يعني: ذهاب علو الأرض إلىٰ أسفلها.

طلوع الشمس من مغربها:

وطلوع الشمس من مغربها جاء ذكره في القرآن، وكذلك في السنة الصحيحة، كما في قوله عز وجل: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام:١٥٨].

والتوبة لا تزال مقبولة من العبد ما لم تطلع الشمس من مغربها، وطلوع الشمس من مغربها حق وصدق، وهي آية غير مألوفة؛ لأن المألوف أن الشمس تطلع من الشرق ثم تغرب في الغرب، فكونها تعود من حيث جاءت أو من حيث غربت، تعود من الغرب

إلى الشرق هذه آية عظيمة غير مألوفة تجعل الناس جميعًا يؤمنون؛ ولهذا إذا طلعت الشمس من مغربها فإن الناس يؤمنون لكن ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾، فيبقى بعد طلوع الشمس من مغربها الناس فيهم المؤمنون الذين آمنوا قبل طلوع الشمس من مغربها، وفيهم المنافقون والكافرون والمشركون.

خروج الدابة على الناس ضحى:

ثم تخرج الدابة، والدابة حيوان عظيم الخلقة يعطيه الله ﷻ القدرة على وسم الناس، كما قال ﷻ في آخر سورة النمل: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ (٨٢)﴾ [النمل: ٨٢].

﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ﴾؛ يعني: بقيام الساعة، وبطلوع الشمس من مغربها.

﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾، وفي قراءة أخرى: (تَكْلِمُهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون)، وأيضًا ﴿أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ (٨٢)﴾؛ يعني: بفتح الهمزة من ﴿أَنَّ﴾، وكسرها.

وقوله: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾، و(تَكْلِمُهم)، قراءتان صحيحتان تدلان على معنيين مختلفين:

المعنى الأول: أنها تكلم وتحدث الناس، وهي آية، والعادة في الحيوان أنه لا يكلم الناس، فهي تكلم الناس بلغاتهم وبما يفهمون عنها.

المعنى الثاني: أنها تكلم الناس بمعنى أنها تسم الناس، والوسم سماه الله ﷻ هنا كَلْمًا؛ لأنه يكون معه كلم الجلد والتأثير في الجلد كما يحصل في وسم الدواب فإنه لا بد فيه من جرح فيها أو من أثر فيها، فتسم الناس: هذا مؤمن وهذا كافر، وهذه هي الآية الثامنة.

ثم بعد ذلك تأتي وليست من الآيات تأتي ريح يرسلها الله ﷻ خفيفة في ليلة فتقبض أرواح أهل الإيمان أو يموت معها أهل الإيمان، فيبقى أهل الكفر والنفاق والشرك يتهارجون في الأرض كتهارج الحمر فلا يقال في الأرض: «الله الله»[٢٢٧] كما جاء في الصحيح؛ يعني: لا يقال في الأرض: اتق الله اتق الله، أو اذكر الله اذكر الله.

---

(٢٢٧) أَخرَجَه مُسْلِم (١٤٨)، وأَحْمَدُ (٣/١٠٧)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

الدخان:

ثم يكون الدخان، والدخان حصل مرة كما في سورة الدخان، ولكنه ليس بالآية العظيمة كالدخان الذي يحصل قرب قيام الساعة، فذاك دخان يغشى الناس من أولهم إلى آخرهم في الأرض كلها، ويشتد معه الخطب والأمر.

ومن أهل العلم من قال: إن الآية في سورة الدخان المقصود بها ما هو في قرب قيام الساعة، وفي الأحاديث والسنة أن الدخان حصل في المسلمين؛ يعني: قد رآه المسلمون والمشركون في مكة، وهذا غير هذا.

خروج النار التي تحشر الناس إلى أرض المحشر:

وآخرها نار تخرج من جنوب الجزيرة من قعر عدن؛ يعني: يبدأ خروجها من هذا الموطن، ثم تنتشر في الأرض فتحيط بالناس تحشرهم إلى أرض المحشر، تبيت معهم وتقيل معهم، وهذا أيضًا آية عظيمة أنَّ نارًا تتحرك تمشي تقف مع الناس ومع خوفهم حتى تحشر الناس إلى أرض المحشر، ثم بعد ذلك يحصل النفخ في الصور: النفخة الأولى، نفخة الفزع والصعق، ثم تكون أربعون وتكون نفخة البعث أعاننا الله ﷻ على كربات يوم القيامة وغفر الله لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا.

المسألة الخامسة:

الناس فيما كتبوا من أهل العلم في أشراط الساعة ما بين مصيب مدقق وما بين متساهل؛ ولهذا فالمؤلفات في هذا الباب كثيرة جدًّا؛ يعني: ما بين كتب مؤلفة مستقلة وما بين شروح في كتب مطولة، لكن ينبغي لطالب العلم أن يتحرز في هذا الأمر؛ وذلك لأن أشراط الساعة أمر غيبي، والأمور الغيبية يجب أن يسلم لها إذا صح فيها دليل، إذا كان الدليل من كتاب الله ﷻ أو كان الدليل مما صح من كلام النبي ﷺ، وفيها ما في جنس أخبار الغيب بأنه لا يتعرض لها بمجاز ولا بما ينفي حقيقتها، ولا بالتأويل الذي يصرفها عن ظواهرها.

فباب التأويل والمجاز مرفوض في مسائل الغيب جميعها، أو رد هذه الآيات بالعقلانيات، وأن العقل يحيل مثل هذا، هذا كله مردود؛ ولهذا تجد في الكتب المؤلفة والشروح، ربما ما يصرف الأحاديث عن ظاهرها، والواجب هو التسليم لها، وهذا

يدخل في مقتضىٰ الشهادة بالنبي ﷺ؛ لأنه من مقتضىٰ الشهادة تصديقه ﷺ فيما أخبر، فكل ما أخبر به من أمور الغيب ومن قصص السالفين ومما لم تدركه فيجب التصديق به والإيمان بذلك لأنه ﷺ يبلغ عن ربه ﷻ وتقدست أسماؤه.

والناس في مسائل أشراط الساعة كما ذكرت لك في أول الكلام:

- منهم من يتأولها وينفي ما لا يدل عليه العقل، ويأخذ بما دل عليه العقل.
- ومنهم من يتأول بعضًا.
- ومنهم من يؤمن بها علىٰ ظاهرها كما جاءت؛ لأنها أمور غيبية، وهذا هو الذي ينبغي.

لهذا تجد مثلًا أن في نزول عيسىٰ عليه السلام والمهدي إذا جاء أنه يكون مثلًا بالسيف وبالخيل، والسيف والخيل قال فيها ﷺ: «**إني لأعرف -أو لأعلم- أسماء خيولهم وألوانها**»[٢٢٨]، أو كما جاء عنه ﷺ وهذا تأكيد للحقيقة.

وكذلك أشراط الساعة الأخرىٰ مثل خروج الدجال وأن يسمع به الناس:

فمن الناس من قال: إن الدجال مثلًا يركب الطائرة، مما ألف في هذا الباب، يركب الطائرة وأنه يسمع الناس بخبره عن طريق كذا وكذا من الآلات التي هي موجودة الآن، وهذا مما لا يصلح أن يثبت ولا أن ينفىٰ، بل الواجب في مثل هذا التسليم للخبر؛ لأن إثباته فيه إثبات أن هذه الأشياء ستبقىٰ إلىٰ خروجه، وهذا ما ليس لنا به علم، والنفي أيضًا نفي بما لم ندرك علمًا.

والواجب في هذا التسليمُ وأن لا يخوض الناس في عقليات تنفي ظاهر الأدلة، فنؤمن بها كما جاءت ولا ندخل فيها -كما ذكرت- بتأويل أو بمجاز يصرفها عن ظواهرها.

المسألة السادسة:

عيسىٰ بن مريم عليه السلام إذا نزل فإنه ينزل تابعًا لشريعة محمد ﷺ؛ لأنه ببعثة محمد ﷺ وجب علىٰ من يكون حيًّا أن يؤمن به.

ولهذا فعيسىٰ عليه السلام إذا نزل وكان الإمام يصلي بالناس أو يريد الصلاة، فيأتي يتأخر ليتقدم عيسىٰ عليه السلام، فيقول عيسىٰ عليه السلام: «**لا، إمامكم منكم تكرمة الله لهذه الأمة**»[٢٢٩].

---

(٢٢٨) أَخرَجَه مُسلِم (٢٨٩٩)، وأَحمَدُ (٤٣٥/١)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه..

(٢٢٩) أَخرَجَه مُسلِم (١٥٦)، وأَحمَدُ (٣٨٤/٣)، غيرهما من حديث جابر رضي الله عنهما.

وهذا فيه الدلالة من أول وهلة ومن أول لحظة على أنه تابع لمحمد ﷺ وليس رسولًا متجددًا؛ يعني: كما كان قبل بعثة محمد ﷺ.

ولهذا إذا نزل عليه السلام فإنه يكون حاكمًا بكتاب الله عز وجل وبسنة رسوله ﷺ وينطبق في حده عليه السلام أنه صحابي -أيضًا- لأنه رأى النبي ﷺ ليلة المعراج حيًّا، وينزل بعد ذلك متبعًا له، ويموت على اتباعه لمحمد ﷺ.

وهذا ينطبق عليه حد الصحابي: أنه مَن لقي النبي ﷺ ساعة مؤمنًا به، ومات على ذلك.

ولهذا بعض أهل العلم ربما ألغز فقال: من رجل من أمة محمد ﷺ هو أفضل من أبي بكر بالإجماع؟

والجواب: أنه عيسى عليه السلام؛ فتفضيله لأنه رسول ومن أولي العزم من الرسل، وهو من أتباع محمد ﷺ بعد نزوله.

فبعد أن ينزل ويخاطب ويحكم في الأرض بشريعة الإسلام؛ لأن شريعة الإسلام ناسخة لما قبلها من الشرائع.

المسألة السابعة:

أشراط الساعة ربما حلا لبعض الناس أن ينزلها على الواقع الذي يعيش فيه، دون تحقيق في انطباقها على ما ذكر؛ ولهذا ألف من ألف من المعاصرين في أن هذه العلامة أو هذا الشرط هو كذا بعينه.

وهذا مما لا يتجاسر العلماء عليه بل يتحرون فيه أتم التحري؛ فإن تطبيق الواقع على أنه هو ما أخبر به النبي ﷺ هذا يحتاج إلى علم؛ لأنه إخبار بما تئول إليه أحاديثه ﷺ وهذا يحتاج إلى علم، والله عز وجل يقول: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف:٥٣]، يعني: ما تئول إليه حقائق أخباره، وهذا ربما لم يظهر لكل أحد، -يعني الآية في يوم القيامة لكن انتظار التأويل يعني ما تئول إليه حقائق الأخبار.

بعضها ظاهر، مثل بعثة النبي ﷺ انشقاق القمر، موت النبي ﷺ الموتان يعني الطاعون الذي حصل، طاعون عمواس في سنة «١٨» من الهجرة ونحو ذلك، ومثل النار التي خرجت من المدينة.

لكن في بعضها اشتباه، هل هو منطبق أو ليس بمنطبق، هل هو تمت، يعني: هل الصفات منطبقة أو ليست كذلك.

ولهذا كما ذكرت لك في أول الكلام أن أشراط الساعة إيرادها من الشارع إنما هو لأمرين:

١ - لأجل الإيمان بها.

٢ - ثم لتكون دلالة من دلائل نبوة محمد ﷺ.

فوجود الأحاديث أو ذكر الشيء من أشراط الساعة لا يقتضي مدحًا ولا ذمًّا، ولا نستفيد منه حكمًا شرعيًّا.

مثلًا: حديث: «**لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس بالمساجد**»(٢٣٠)، وكما في حديث عمر المشهور في قصة جبريل، قال: أخبرني عن الساعة، قال: «**ما المسئول عنها بأعلم من السائل**»، قال: فأخبرني عن أشراطها، قال: «**أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان**»(٢٣١).

منهم من طبق «**أن تلد الأمة ربتها**» على عصر من العصور، أو على وضع من الأوضاع.

ومنهم من طبق «**الحفاة العراة العالة رعاء الشاء**» على وقت من الأوقات.

ومثل ما جاء من نطق الحديد، مثل: «**وأن تحدث المرء عذبة سوطه**»(٢٣٢).

ومثل الحديث الذي في السنن: «**لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس بالمساجد**»، هل هذا يقتضي ذم هذا الفعل أو لا يقتضي ذمًّا ولا مدحًا؟ يعني: هل يحكم عليه بالكراهة لأجل هذا الحديث؟

المعتمد عند أهل العلم أن مثل هذه الأحاديث لم ترد للأحكام الشرعية، وإنما

---

(٢٣٠) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٤٩)، والنَّسَائِيّ (٦٨٩)، وابْنُ مَاجَه (٧٣٩)، وغيرهم من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

(٢٣١) سبق تخريجه.

(٢٣٢) أَخْرَجَه التِّرمذِيّ (٢١٨١)، وأَحْمَدُ (٣/٨٣)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة»، برقم (١٢٢).

وردت للإخبار بها لتكون دليلًا علىٰ نبوته ﷺ، ولابتلاء الناس بالإيمان بخبره ﷺ حتىٰ يظهر المسلم له ﷺ من غير المسلم؛ لهذا احذر من التطبيق، وخاصة فيما يشتبه.

قد مرت أزمات ومرت فتن ومرت أشياء، من الناس من طبق فأخطأ في ذلك، وهو ربما بنىٰ علىٰ تطبيقه أشياء من التصرفات أو الآراء أو الأحوال فأخطأ في ذلك خطأً بليغًا، وظهر بيان خطئه.

لهذا؛ ما المقصود من إيراد أهل السنة والجماعة الإيمان بأشراط الساعة؟ وذكر أشراط الساعة وتقسيمات ذلك؟

ليس المقصود منه التطبيق، وإنما المقصود منه ما ذكرت لك من الأمرين العظيمين:

الأمر الأول: دلالة من دلالات نبوة النبي ﷺ كي يدخل ذكر أشراط الساعة في دلائل النبوة.

الأمر الثاني: أن يبتلىٰ الناس بالإيمان بها كما أخبر بذلك النبي ﷺ.

تتمة:

مباحث أشراط الساعة كثيرة، وألف فيها عدة مؤلفات يمكن الرجوع إليها للمزيد، حتىٰ الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ اقتضب جدًّا في شرحه فاقتصر علىٰ إيراد الأحاديث الواردة في هذا الباب.

ومن أفضلها كتاب «النهاية» للحافظ ابن كثير لأنه محرر، ومن الكتب المعاصرة كتاب «أشراط الساعة» ليوسف الوابل، وكذلك كتاب: «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» للشيخ العلامة حمود بن عبدالله التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونحو هذه الكتب.



الدرس الرابع والأربعون:

لا يجوز تصديق الكهنة والعرافين

١٠١- وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ.

١٠٢- وَنَرَىٰ الْجَمَاعَةَ[٢٣٣] حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❏ قوله: «وَلاَ نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلا عَرَّافًا، وَلاَ مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ وإِجْمَاعَ الأُمَّةِ»:

●روىٰ مسلم، والإمام أَحْمَدُ عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «من أتىٰ عرافًا فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة»[٢٣٤].

وروىٰ الإمام أَحْمَدُ في «مسنده»، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أتىٰ عرافًا أو كاهنًا، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أُنزل علىٰ محمد»[٢٣٥].

والمنجِّم يدخل في اسم «العرَّاف» عند بعض العلماء، وعند بعضهم هو في معناه. فإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسئول؟

---

(٢٣٣) قَالَ العَلَّامَةُ الألبَانِي:

❏ قوله: «وَنَرَىٰ الجَمَاعَةَ»:

●وهي: ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وهي: الفرقة الناجية، وهي: طائفة أهل الحديث ومن اتبع سبيلهم من أتباع المذاهب وغيرهم.

(٢٣٤) أَخرَجَه مُسْلِم (٢٢٣٠)، وأَحْمَدُ (٦٨/٤)، عن بعض أزواج النبي ﷺ.

(٢٣٥) أَخرَجَه التِرمِذيّ (١٣٥)، بنحوه، وابنُ مَاجَه (٦٣٩)، وأَحْمَدُ (٤٢٩/٢)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة ﷺ. وصححه العَلَّامَة الألبَانِيّ في «صحيح الجامع» برقم (٥٩٣٩).

وفي «الصحيحين» و«مسند الإمام أَحْمَدُ»، عن عائشة، قالت: سأل رسولَ الله ﷺ ناسٌ عن الكُهَّان؟ فقال: «**ليسوا بشيء**»، فقالوا: يا رسول الله، إنهم يحدثون أحيانًا بالشيء فيكون حقًّا؟ فقال رسول الله ﷺ: «**تلك الكلمة من الحق يخطفها الجنيُّ فيقرقرها في أذن وليه، فيخلطون معها أكثر من مئة كذبة**»[٢٣٦].

وفي «الصحيح» عنه ﷺ، أنه قال: «**ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وحلوان الكاهن خبيث**»[٢٣٧].

وحلوانه: الذي تسميه العامة حلاوته.

ويدخل في هذا المعنىٰ ما تُعطاه المنجم وصاحب الأزلام التي يستقسم بها، مثل الخشبة المكتوب عليها «ا ب ج د»، والضارب بالحصىٰ، والذي يخط في الرمل.وما يعطاه هؤلاء حرام.

وقد حكىٰ الإجماعَ علىٰ تحريمه غيرُ واحد من العلماء، كالبغوي والقاضي عياض وغيرهما.

وفي «الصحيحين» عن زيد بن خالد، قال: خطبنا رسول ﷺ بالحديبية، علىٰ إثر سماء كانت من الليل، فقال: «**أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟**» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي، فمن قال: مُطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمنٌ بي، كافرٌ بالكوكب، ومن قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب**»[٢٣٨].

وفي «صحيح مسلم» و«مسند الإمام أَحْمَدُ»، عن أبي مالك الأشعري، أن النبي ﷺ قال: «**أربع في أمتي من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالأنواء، والنياحة**»[٢٣٩].

---

(٢٣٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٧٦٢)، واللفظ له، ومُسْلِم (٢٢٢٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢٣٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٥٦٨)، وأَبو دَاوُد (٣٤٢١)، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

(٢٣٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٨٤٦)، ومُسْلِم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.

(٢٣٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٩٣٤)، وأَحْمَدُ (٥/٣٤٢)، من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

والنصوص عن النبي ﷺ وأصحابه وسائر الأئمة بالنهي عن ذلك، أكثر من أن يتسع هذا الموضع لذكرها.

وصناعة التنجيم -التي مضمونها الإحكام والتأثير، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية أو التمزيج بين القوى الفلكية والغوائل الأرضية- صناعةٌ محرمة بالكتاب والسنة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين، قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه:٦٩].

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء:٥١].

قال عمر بن الخطاب ﵁ وغيره! الجبت: السِّحْر.

وفي «صحيح البخاري»، عن عائشة ﵂ قالت: كان لأبي بكر غلام يأكل من خراجه، فجاء يومًا بشيء، فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: تدري ممَّ هذا؟ قال: وما هو؟ قال: كنت تكهَّنت لإنسان في الجاهلية، وما أُحْسِنُ الكهانة، إلا أني خدعته، فلقيني، فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلت منه، فأدخل أبو بكر يده، فقاء كل شيء في بطنه[٢٤٠].

والواجب على ولي الأمر وكل قادر أن يسعى في إزالة هؤلاء المنجمين والكهان والعرافين وأصحاب الضرب بالرمل والحصى والقرع والفالات، ومنعهم من الجلوس في الحوانيت والطرقات، أو أن يدخلوا على الناس في منازلهم لذلك.

ويكفي من يعلم تحريم ذلك، ولا يسعى في إزالته، مع قدرته على ذلك، قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة:٧٩].

وهؤلاء الملاعين يقولون الإثم، ويأكلون السحت بإجماع المسلمين.

وثبت في «السنن» عن النبي ﷺ برواية الصديق عنه[٢٤١]، أنه قال: «**إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيِّروه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه**»[٢٤٢].

---

(٢٤٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٨٤٢)، وغيره من حديث عائشة ﵂.

(٢٤١) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (٢/٤٢٢) من «مجموع الفتاوى» لابن تيمية.

(٢٤٢) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٤٠٠٥)، وأَحْمَدُ (١/٢)، واللفظ له، من حديث أبي بكر الصديق ﵁.=

وهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسنة أنواع: نوع منهم: أهل تلبيس وكذب وخداع، الذين يُظِهر أحدهم طاعة الجن له، أو يدعي الحال من أهل المحال، من المشايخ النصَّابين، والفقراء الكذَّابين، والطُّرقية المكَّارين، فهؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس.

وقد يكون في هؤلاء من يستحق القتل، كمن يدعي النبوة بمثل هذه الخزعبلات، أو يطلب تغيير شيء من الشريعة، ونحو ذلك.

ونوع يتكلم في هذه الأمور على سبيل الجدِّ والحقيقة، بأنواع السحر.

وجمهور العلماء يوجبون قتل الساحر، كما هو مذهب أبي حنيفة، ومالك، وأَحْمَدُ في المنصوص عنه، وهذا هو المأثور عن الصحابة، كعمر وابنه، وعثمان وغيرهم ﷺ.

ثم اختلف هؤلاء: هل يستتاب أم لا؟ وهل يكفر بالسحر؟ أم يقتل لسعيه في الأرض بالفساد؟ وقالت طائفة: إن قَتَل بالسحر قُتِل، وإلا عوقب بدون القتل، إذا لم يكن في قوله وعمله كفر، وهذا هو المنقول عن الشافعي، وهو قول في مذهب أَحْمَدُ، رحمهما الله.

وقد تنازع العلماء في حقيقة السحر وأنواعه، والأكثرون يقولون: إنه قد يؤثر في موت المسحور ومرضه من غير وصول شيء ظاهر إليه، وزعم بعضهم أنه مجرد تخييل.

واتفقوا كلهم على أن ما كان من جنس دعوة الكواكب السبعة، أو غيرها، أو خطابها، أو السجود لها، والتقرب إليها بما يناسبها من اللباس والخواتم والبخور ونحو ذلك، فإنه كفر، وهو من أعظم أبواب الشرك، فيجب غلقه، بل سدُّه.

وهو من جنس فعل قوم إبراهيم عليه السلام؛ ولهذا قال ما حكى الله عنه بقوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝٨٨ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٨، ٨٩]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] الآيات، إلى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

واتفقوا كلهم -أيضًا- على أن كل رقية وتعزيم، أو قسم فيه شرك بالله، فإنه لا يجوز

= وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه».

التكلم به، وإن أطاعته به الجن أو غيرهم، وكذلك كل كلام فيه كفر لا يجوز التكلم به، وكذلك الكلام الذي لا يعرف معناه لا يتكلم به؛ لإمكان أن يكون فيه شرك لا يعرف. ولهذا قال النبي ﷺ: «لا بأس بالرقىٰ ما لم تكن شركًا»(٢٤٣).

ولا يجوز الاستعاذة بالجن؛ فقد ذم الله الكافرين علىٰ ذلك، فقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن:٦].

قالوا: كان الإنسي إذا نزل بالوادي يقول: أعوذ بعظيم هذا الوادي من سفهائه، فيبيت في أمن وجوار حتىٰ يصبح: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن:٦]، يعني: الإنسَ للجن باستعاذتهم بهم، رهقًا؛ أي: إثمًا وطغيانًا وجراءة وشرًّا، وذلك أنهم قالوا: قد سُدْنا الجنَّ والإنس! فالجنُّ تَعَاظم في أنفسها، وتزداد كفرًا إذا عاملتها الإنس بهذه المعاملة.

وقد قال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ:٤٠، ٤١].

فهؤلاء، الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزَّل عليهم، ضالون، وإنما تنزَّل عليهم الشياطين، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:١٢٨].

فاستمتاع الإنسي بالجني: في قضاء حوائجه، وامتثال أوامره، وإخباره بشيء من المغيبات، ونحو ذلك، واستمتاع الجن بالإنس: تعظيمه إياه، واستعانته به، واستغاثته وخضوعه له.

ونوع منهم يتكلم بالأحوال الشيطانية، والكشوف ومخاطبة رجال الغيب، وأن لهم خوارق تقتضي أنهم أولياء الله! وكان من هؤلاء من يعين المشركين علىٰ المسلمين! ويقول: إن الرسول أمره بقتال المسلمين مع المشركين؛ لكون المسلمين قد عصوا!! وهؤلاء في الحقيقة إخوان المشركين.

والناس من أهل العلم فيهم علىٰ ثلاثة أحزاب:

---

(٢٤٣) أَخرَجَه مُسْلِم (٢٢٠٠)، وأَبُو دَاوُد (٣٨٨٦)، واللفظ له، من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه.

حزب يكذبون بوجود رجال الغيب، ولكن قد عاينهم الناس، وثبت عمن عاينهم أو حدثه الثقات بما رأوه، وهؤلاء إذا رأوهم، وتيقنوا وجودهم خضعوا لهم.

وحزب عرفوهم، ورجعوا إلىٰ القدر، واعتقدوا أن ثَمَّ في الباطن طريقًا إلىٰ الله غير طريقة الأنبياء!

وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا وليًّا خارجًا عن دائرة الرسول؛ فقالوا: يكون الرسول هو مُمِدًّا للطائفتين، فهؤلاء معظِّمون للرسول، جاهلون بدينه وشرعه.

والحق أن هؤلاء من أتباع الشياطين، وأن رجال الغيب هم الجن، ويسمون رجالًا، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن:٦]

وإلا فالإنس يؤنسون؛ أي: يشهدون ويُرَوْنَ، وإنما يحتجب الإنسي أحيانًا، لا يكون دائمًا محتجبًا عن أبصار الإنس، ومن ظن أنهم من الإنس، فمن غلطه وجهله.

وسبب الضلال فيهم، وافتراق هذه الأحزاب الثلاثة، عدمُ الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن.

ويقول بعض الناس: الفقراء يسلَّم إليهم حالهم! وهذا كلام باطل، بل الواجب عرض أفعالهم وأحوالهم علىٰ الشريعة المحمدية، فما وافقها قُبِل، وما خالفها رُدَّ، كما قال النبي ﷺ «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا، فهو رد**».

وفي رواية: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه، فهو رد**».

فلا طريقة إلا طريقة الرسول ﷺ ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا شريعة إلا شريعته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحد من الخلق بعده إلىٰ الله وإلىٰ رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته باطنًا وظاهرًا.

ومن لم يكن له مصدقًا فيما أخبر، ملتزمًا لطاعته فيما أمر في الأمور الباطنة التي في القلوب، والأعمال الظاهرة التي علىٰ الأبدان، لم يكن مؤمنًا، فضلًا عن أن يكون وليًّا لله تعالىٰ، ولو طار في الهواء، ومشىٰ علىٰ الماء، وأنفق من الغيب، وأخرج الذهب من الجيب، ولو حصل له من الخوارق ماذا عسىٰ أن يحصل!! فإنه لا يكون مع تركه الفعل المأمور وعزل المحظور إلا من أهل الأحوال الشيطانية، المُبعدة لصاحبها عن الله تعالىٰ، المقربة إلىٰ سخطه وعذابه.

لكن من ليس يكلَّف من الأطفال والمجانين، قد رفع عنهم القلم، فلا يعاقبون، وليس لهم من الإيمان بالله وتقواه باطنًا وظاهرًا ما يكونون به من أولياء الله المقربين، وحزبه المفلحين، وجنده الغالبين.

لكن يدخلون في الإسلام تبعًا لآبائهم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾ [الطور: ٢١].

فمن اعتقد في بعض البُلْه أو المولعين -مع تركه لمتابعة الرسول في أقواله وأفعاله وأحواله- أنه من أولياء الله، ويفضِّله علىٰ متبعي طريقة الرسول ﷺ، فهو ضال مبتدع، مخطئ في اعتقاده.

فإن ذاك الأبله: إمَّا أن يكون شيطانًا زنديقًا، أو زُوكاريًّا[٢٤٤] متحيلًا، أو مجنونًا معذورًا! فكيف يفضَّل علىٰ من هو من أولياء الله، المتبعين لرسوله؟! أو يساوىٰ به؟! ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعًا في الباطن وإن كان تاركًا للاتباع في الظاهر؟ فإن هذا خطأ أيضًا، بل الواجب متابعة الرسول ﷺ ظاهرًا وباطنًا.

قال يونس بن عبدالأعلىٰ الصدَّفي: «قلت للشافعي: إن صاحبنا الليث كان يقول: إذا رأيتم الرجل يمشي علىٰ الماء، فلا تعتبروا به حتىٰ تعرضوا أمره علىٰ الكتاب والسنة، فقال الشافعي: قصَّر الليث رَحِمَهُ اللَّهُ، بل إذا رأيتم الرجل يمشي علىٰ الماء، ويطير في الهواء، فلا تعتبروا به حتىٰ تعرضوا أمره علىٰ الكتاب والسنة»[٢٤٥].

وأما ما يقوله بعض الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**اطلعت علىٰ الجنة فرأيت أكثر أهلها البُلْه**»[٢٤٦]، فهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ ولا ينبغي نسبته إليه، فإن الجنة إنما خلقت لأولي الألباب، الذين أرشدتهم عقولهم وألبابهم إلىٰ الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

---

(٢٤٤) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:
هذه لفظة مولدة. وفي شرح القاموس (٣/٢٤٠) «الزواكرة: من يتلبس فيظهر النسك والعبادة، ويبطن الفسق والفساد. نقله المقري في نفح الطيب».

(٢٤٥) هكذا وردت القصة في الأصل. وانظر القصة في تفسير ابن كثير (١/٨٠).

(٢٤٦) ذكره ابن عدي في «الكامل» (٣/٣١٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٩٣٤).

وقد ذكر الله أهل الجنة بأوصافهم في كتابه، فلم يذكر في أوصافهم البله، الذي هو ضعف العقل، وإنما قال النبي ﷺ: «**اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء**»[٢٤٧].

ولم يقل البُلْه!

والطائفة الملاميَّة، وهم الذين يفعلون ما يلامون عليه، ويقولون: نحن متبعون في الباطن، ويقصدون إخفاء المرائين! ردوا باطلهم بباطل آخر!! والصراط المستقيم بين ذلك.

وكذلك الذين يصعقون عند سماع الأنغام الحسنة، مبتدعون ضالون! وليس للإنسان أن يستدعي ما يكون سبب زوال عقله! ولم يكن في الصحابة والتابعين من يفعل ذلك، ولو عند سماع القرآن، بل كانوا كما وصفهم الله تعالىٰ: ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال:٢].

وكما قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر:٢٣].

وأما الذين ذكرهم العلماء بخير من عقلاء المجانين، فأولئك كان فيهم خير، ثم زالت عقولهم.

ومن علامة هؤلاء، أنه إذا حصل في جنونهم نوع من الصحو، تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان، ويهذون بذلك في حال زوال عقلهم.

بخلاف غيرهم ممن يتكلم إذا حصل لهم نوع إفاقة بالكفر والشكر ويهذون بذلك في حال زوال عقلهم، ومن كان قبل جنونه كافرًا أو فاسقًا، لم يكن حدوث جنونه مزيلًا لما ثبت من كفره أو فسقه.

وكذلك من جَنَّ من المؤمنين المتقين، يكون محشورًا مع المؤمنين المتقين.

وزوال العقل بجنون أو غيره، سواء سمِّي صاحبه موَّلهًا أو متولِّهًا لا يوجب مزيد حال صاحبه من الإيمان والتقوىٰ، بل يبقىٰ علىٰ ما كان عليه من خير وشر، لا أنه يزيده

(٢٤٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٤٤٩)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، ومُسْلِم (٢٧٣٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أو ينقصه، ولكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير، كما أنه يمنع عقوبته على الشر، ولا يمحو عنه ما كان عليه قبله.

وما يحصل لبعضهم عند سماع الأنغام المطربة من الهذيان، والتكلم ببعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه!! فذلك شيطان يتكلم على لسانه، كما يتكلم على لسان المصروع، وذلك كله من الأحوال الشيطانية! وكيف يكون زوال العقل سببًا أو شرطًا أو تقربًا إلى ولاية الله، كما يظنه كثير من أهل الضلال؟! حتى قال قائلهم:

هم معشر حلُّوا النظام وخرَّقوا السـ ... ـياج فلا فـرضٌ لديهم ولا نفلُ

مجانيـن إلا أن سـرّ جنونهـم ... عزيـزٌ علـى أبوابه يسـجد العقلُ

وهذا كلام ضال، بل كافر، يظن أن للجنون سرًّا يسجد العقل على بابه!! لما رآه من بعض المجانين من نوع مكاشفة، أو تصرف عجيب خارق للعادة، ويكون ذلك بسبب ما اقترن به من الشياطين، كما يكون للسحرة والكهان! فيظن هذا الضال أن كل من كاشف أو خرق عادة كان وليًا لله!! ومن اعتقد هذا، فهو كافر، فقد قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢].

فكل من تنزل عليه الشياطين لا بد أن يكون عنده كذبٌ وفجور.

وأما الذين يتعبدون بالرياضات والخلوات، ويتركون الجُمَع والجماعات، فهم من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، قد طبع الله على قلوبهم.

كما قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: **«من ترك ثلاث جُمَعٍ تهاونًا من غير عذر، طبع الله على قلبه»**[٢٤٨].

وكل من عدل عن اتباع سنة الرسول، إن كان عالمًا بها فهو مغضوب عليه، وإلا فهو ضال.

ولهذا شرع الله لنا أن نسأله في كل صلاة أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

---

(٢٤٨) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (١٠٥٢)، واللفظ له، والتِّرْمِذِيّ (٥٠٠)، من حديث أبي الجعد الضمري رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في: «صحيح سنن أبي داود».

وأما من يتعلق بقصة موسىٰ مع الخضر عليهما السلام، في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدنيّ، الذي يدعيه بعض من عَدِمَ التوفيق، فهو ملحد زنديق؛ فإن موسىٰ عليه السلام لم يكن مبعوثًا إلىٰ الخضر، ولم يكن الخضر مأمورًا بمتابعته، ولهذا قال له: أنت موسىٰ بني إسرائيل؟ قال: نعم.

ومحمد ﷺ مبعوث إلىٰ جميع الثقلين، ولو كان موسىٰ وعيسىٰ حَيَّين لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسىٰ عليه السلام إلىٰ الأرض، إنما يحكم بشريعة محمد ﷺ، فمن ادّعىٰ أنه مع محمد ﷺ كالخضر مع موسىٰ، أو جوَّز ذلك لأحد من الأمة، فليجدِّد إسلامه، وليشهد شهادة الحق، فإنه مفارق لدين الإسلام بالكلية، فضلًا عن أن يكون من أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان.

وهذا الموضع مفرق بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة، فحرِّكْ تَرَ.

وكذا من يقول بأن الكعبة تطوف برجال منهم حيث كانوا!! فهلّا خرجت الكعبة إلىٰ الحديبية فطافت برسول الله ﷺ حين أحصر عنها، وهو يَوَدُّ منها نظرة؟! وهؤلاء لهم شبهٌ بالذين وصفهم الله تعالىٰ حيث يقول: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ [المدثر:٥٢]، إلىٰ آخر السورة.

❑ قوله: «وَنَرَىٰ الجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، والفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا»:

● قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران:١٠٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٠٥]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام:١٥٩].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود:١١٨، ١١٩]. فجعل أهل الرحمة مستثنَيْنَ من الاختلاف، وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة:١٧٦].

وقد تقدم قوله ﷺ: «**إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم علىٰ ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق علىٰ ثلاث وسبعين ملة -يعني الأهواء- كلها في النار إلا واحدة، وهي**

الجماعة»(٢٤٩)، وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»(٢٥٠)، فبيَّن أن عامة المختلفين هالكون إلا أهل السنة والجماعة، وأن الاختلاف واقع لا محالة.

وروىٰ الإمام أَحْمَدُ، عن معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ قال: «**إن الشيطان ذئب الإنسان، كذئب الغنم، يأخذ الشاردة القاصية، فإياكم والشِّعاب، وعليكم بالجماعة، والعامة، والمسجد**»(٢٥١)، وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ، أنه قال: لما نزل قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام:٦٥]، قال: «**أعوذ بوجهك**»، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قال: «**أعوذ بوجهك**»، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام:٦٥] **قال**: «**هاتان أهون**»(٢٥٢)؛ فدل علىٰ أنه لا بد أن يلبسهم شيعًا، ويذيق بعضهم بأس بعض، مع براءة الرسول من هذه الحال، وهم فيها في جاهلية.

ولهذا قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا علىٰ أن كل دم أو مال أو قرح أصيب بتأويل القرآن، فهو هَدْرٌ، أنزلوهم منزلة الجاهلية.

وقد روىٰ مالك بإسناده الثابت عن عائشة رضي الله عنها، أنها كانت تقول: ترك الناس العمل بهذه الآية(٢٥٣)؛ يعني قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩]؛ فإن المسلمين لما اقتتلوا كان الواجب الإصلاح بينهم كما أمر الله تعالىٰ، فلما لم يُعمل بذلك، صارت فتنة وجاهلية.

وهكذا مسائل النزاع، التي تنازع فيها الأمة في الأصول والفروع إذا لم تردَّ إلىٰ الله والرسول، لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون علىٰ غير بينة من أمرهم، فإن

---

(٢٤٩) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (١٠٢/٤)، والطَّبَرَانِيّ (٨٨٤/٣٧٦/١٩)، من حديث معاوية رضي الله عنه.

(٢٥٠) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٦٤١)، والحاكم (٢١٨/١)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في: «المشكاة»، برقم (١٧٧).

(٢٥١) أَخْرَجَه أَحْمَدُ(٢٣٢/٥)، والطَّبَرَانِيّ(٣٤٤/١٦٤/٢٠)، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في: «المشكاة» برقم(١٨٤).

(٢٥٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٣١٣)، والتِّرْمِذِيّ (٣٠٦٥)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ولم أقف عليه في مُسْلِم كما قال الشارح.

(٢٥٣) أَخْرَجَه البَيْهَقِيّ (١٦٤٨٤)، من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها، بنحو منه.

رحمهم الله أقر بعضهم بعضًا، ولم يبغ بعضهم علىٰ بعض، كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد، فيقر بعضهم بعضًا، ولا يَعتدي ولا يُعتدىٰ عليه، وإن لم يُرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم، فبغىٰ بعضهم علىٰ بعض؛ إما بالقول مثل تكفيره وتفسيقه؛ وإما بالفعل مثل حبسه وضربه وقتله.

والذين امتحنوا الناس بخلق القرآن، كانوا من هؤلاء، ابتدعوا بدعةً، وكفَّروا من خالفهم فيها، واستحلوا منع حقه وعقوبته.

فالناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إما عادلون وإما ظالمون؛ فالعادل فيهم الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء، ولا يظلم غيره، والظالم الذي يعتدي علىٰ غيره، وأكثرهم إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران:١٩]، وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل، أقر بعضهم بعضًا، كالمقلدِّين لأئمة العلم، الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نوابًا عن الرسول، وقالوا: هذه غاية ما قدرنا عليه؛ فالعادل منهم لا يظلم الآخر، ولا يعتدي عليه بقول ولا فعل، مثل أن يدعي أن قول مقلَّده هو الصحيح بلا حجة يبديها، ويذم من خالفه، مع أنه معذور.

ثم إن أنواع الافتراق والاختلاف في الأصل قسمان:

اختلاف تنوع، واختلاف تضاد.

واختلاف التنوع علىٰ وجوه، منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقًّا مشروعًا، كما في القراءات التي اختلفت فيها الصحابة ﵃، حتىٰ زجرهم النبي ﷺ وقال: «كلاكما محسن»[٢٥٤]، ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، ومحل سجود السهو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، مما قد شُرِع جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجح أو أفضل.

---

(٢٥٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٤١٠)، وغيره من حديث عبد الله بن مسعود ﵁.

ثم تجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائف منهم على شفع الإقامة وإيتارها ونحو ذلك! وهذا عين المحرَّم، وكذا تجد كثيرًا منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر والنهي عنه ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ.

ومنه ما يكون كلٌّ من القولين هو في المعنى القول الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصوغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، ونحو ذلك، ثم الجهل أو الظلم يَحْمِلُ على حَمْدِ إحدى المقالتين، وذمِّ الأخرى والاعتداء على قائلها! ونحو ذلك.

وأما اختلاف التضاد؛ فهو القولان المتنافيان، إما في الأصول، وإما في الفروع عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحد.

والخَطْبُ في هذا أشد؛ لأن القولين يتنافيان، لكن نجد كثيرًا من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حقٌّ ما، أو معه دليل يقتضي حقًّا ما، فيرد الحق مع الباطل، حتى يبقى هذا مبطلًا في البعض، كما كان الأول مبطلًا في الأصل، وهذا يجري كثيرًا لأهل السنة.

وأما أهل البدعة، فالأمر فيهم ظاهر، ومن جعل الله له هدايةً ونورًا، رأى من هذا ما يبيِّن له منفعة ما جاء في الكتاب والسنة من النهي عن هذا وأشباهه، وإن كانت القلوب الصحيحة تنكر هذا، لكن نور على نور.

والاختلاف الأول الذي هو اختلاف التنوع، الذم فيه واقع على من بغى على الآخر فيه.

وقد دل القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغي، كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر:٥] ، وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم، وترك آخرون، وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ۝٧٨ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۚ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء:٧٨، ٧٩] ، فخص سليمان بالفهم، وأثنى عليهما بالحكم والعلم، وكما في إقرار النبي ﷺ يوم بني قريظة لمن صلى العصر في وقتها، ولمن أخَّرها إلى أن وصل إلى بني قريظة[٢٥٥].

---

(٢٥٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٩٤٦)، ومُسْلِم (١٧٧٠)، من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

وكما في قوله ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**»(٢٥٦)، ونظائر ذلك.

والاختلاف الثاني، هو ما حُمِد فيه إحدىٰ الطائفتين، وذُمَّت الأخرىٰ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الحج:١٩]، الآيات.

وأكثر الاختلاف الذي يئول إلىٰ الأهواء بين الأمة من القسم الأول، وكذلك إلىٰ سفك الدماء واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء؛ لأن إحدىٰ الطائفتين لا تعترف للأخرىٰ بما معها من الحق، ولا تنصفها، بل تزيد علىٰ ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرىٰ كذلك؛ ولذلك جعل الله مصدره البغي في قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة:٢١٣]؛ لأن البغي مجاوزة الحد، وذكر هذا في غير موضع من القرآن، ليكون عبرةً لهذه الأمة.

وقريب من هذا الباب ما خرّجاه في «الصحيحين»، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﵁، أن رسول الله ﷺ قال: «**ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم علىٰ أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»(٢٥٧)؛ فأمرهم بالإمساك عما لم يؤمروا به، معللًا بأن سبب هلاك الأولين إنما كان كثرة السؤال ثم الاختلاف علىٰ الرسل بالمعصية.

ثم الاختلاف في الكتاب، من الذين يُقِرُّون به -علىٰ نوعين:

أحدهما: **اختلاف في تنزيله، والثاني اختلاف في تأويله**، وكلاهما فيه إيمان ببعض، دون بعض: فالأول كاختلافهم في تكلم الله بالقرآن وتنزيله؛ فطائفة قالت: هذا الكلام حصل بقدرته ومشيئته، لكنه مخلوقًا في غيره لم يقم به، وطائفة قالت: بل هو صفة له

---

(٢٥٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٣٥٢)، ومُسْلِم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص ﵁.

(٢٥٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٢٨٨)، ومُسْلِم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة ﵁.

قائم بذاته ليس بمخلوق، لكنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته.

وكل من الطائفتين جمعت في كلامها بين حق وباطل، فآمنت ببعض الحق، وكذبت بما تقوله الأخرىٰ من الحق، وقد تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك.

وأما الاختلاف في تأويله، الذي يتضمن الإيمان ببعضه دون بعض، فكثير، كما في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ علىٰ أصحابه ذات يوم وهم يختصمون في القدر، هذا ينزع بآية وهذا ينزع بآية، فكأنما فُقِئَ في وجهه حَبُّ الرمان، فقال: **«أبهذا أمرتم؟ أم بهذا وكلتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ انظروا ما أمرتم به فاتبعوه، وما نهيتم عنه فانتهوا»**(٢٥٨).

وفي رواية: **«يا قوم، بهذا ضلت الأمم قبلكم، باختلافهم علىٰ أنبيائهم وضربهم الكتاب بعضه ببعض، وإن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض، ولكن نزل القرآن يصدق بعضه بعضًا، ما عرفتم منه فاعملوا به، وما تشابه فآمنوا به»**(٢٥٩).

وفي رواية: **«فإن الأمم قبلكم لم يُلعَنُوا حتىٰ اختلفوا، وإن المراء في القرآن كفر»**(٢٦٠).

وهو حديث مشهور، مخرَّج في المسانيد والسنن.

وقد روىٰ أصل الحديث مسلمٌ في «صحيحه»، من حديث عبدالله بن رباح الأنصاري، أن عبدالله بن عمرو قال: هجَّرْتُ إلىٰ النبي ﷺ يومًا، فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يُعرف في وجهه الغضب، فقال: **«إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»**(٢٦١).

وجميع أهل البدع مختلفون في تأويله، مؤمنون ببعضه دون بعض، يُقِرُّون بما يوافق

---

(٢٥٨) أَخرَجَه ابنُ مَاجَه (٨٥)، وأَحمَدُ (٢/١٩٥)، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه».

(٢٥٩) ذكره أبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (١/٥٥)، وابن سعد «٤/١٩٢» من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابني العاص رضي الله عنهما.

(٢٦٠) أَخرَجَه ابن أبي شيبة (٣٠١٦٦)، وأبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (١/٥٩)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢٦١) أَخرَجَه مُسلِم (٢٦٦٦)، وأَحمَدُ (٢/١٩٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

رأيهم من الآيات، وما يخالفه: إما أن يتأولوه تأويلًا يحرفون فيه الكلم عن مواضعه، وإما أن يقولوا: هذا متشابه لا يعلم أحد معناه، فيجحدون ما أنزله الله من معانيه! وهو في معنى الكفر بذلك؛ لأن الإيمان باللفظ بلا معنى هو من جنس إيمان أهل الكتاب، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارًا﴾ [الجمعة:٥]، وقال تعالى: ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة:٧٨]؛ أي: إلا تلاوة من غير فهم معناه، وليس هذا كالمؤمن الذي فَهِم ما فَهِم من القرآن فعمل به، واشتبه عليه بعضه، فوكل علمه إلى الله، كما أمره النبي ﷺ بقوله: «**فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه**»[٢٦٢]، فامتثل أمر نبيّه ﷺ.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاكُ:

☐ قوله: «وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ»:

●أي: نحن أهل السنة المتبعون لمنهج السلف الصالح لا نصدق «كاهنًا» ولا «عرافًا» طاعة لله ورسوله؛ فإن الكهان والعرافين والمنجمين من أكذب الكذابين، قال تعالى: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٖ ۝٢٢٢ يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ وَأَكۡثَرُهُمۡ كَٰذِبُونَ ۝٢٢٣﴾ [الشعراء:٢٢١-٢٢٣].

وجاء في السنة التحذير من تصديق الكاهن والعراف، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أتى عرافًا أو كاهنًا فصدقه، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ**»[٢٦٣].

وعن بعض أزواج النبي ﷺ أنه قال: «**من أتى عرافًا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة**»[٢٦٤].

والعراف والكاهن معناهما متقارب، ومن العلماء من يفرق بين الكاهن والعراف،

---

(٢٦٢) أَخرَجَه أَحْمَدُ (٢/٣٠٠)، وابن حبان (٧٤/إحسان)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٦٣) أَخرَجَه التِّرمِذِيّ (١٣٥)، وابْنُ مَاجَه (٦٣٩)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٥٩٣٩).

(٢٦٤) أَخرَجَه مُسْلِم (٢٢٣٠)، وأَحْمَدُ (٤/٦٨)، عن بعض أزواج النبي ﷺ.

فيقول: «العراف: هو الذي يدعي معرفة الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها كالمسروق...ومعرفة مكان الضالة».وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والعراف قد قيل: إنه اسم عام للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يتكلم في تقدم المعرفة بهذه الطرق، ولو قيل: إنه في اللغة اسم لبعض هذه الأنواع؛ فسائرها يدخل فيه بطريق العموم المعنوي».

إذًا؛ العراف أعم من الكاهن، فالكاهن عراف، والمنجم عراف، والرمال الذي يضرب بالحصى ويخط الأرض عراف؛ لأن عراف صيغة مبالغة من المعرفة، فيكون عطف العراف على الكاهن في كلام الطحاوي من عطف العام على الخاص.

فهؤلاء الكذابون لا يجوز سؤالهم مطلقًا؛ فإن سؤالهم ينبئ عن الاعتراف بهم، ويجر إلى تصديقهم، وكيف يسألون وهم يدعون العلم بمغيبات، والله تعالى قد تفرد بعلم الغيب كما قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

فالكهان والمنجمون والرمالون من المفسدين في الأرض، ومن أشرار الخلق الذين يضلون الناس بما يدَّعون، فيجب على ولاة الأمر أن يمنعوهم من إظهار منكرهم، وأن يضربوا على أيديهم عملًا بقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] فلا يجوز إقرارهم، ويجب على المسلمين أن يحذروا من سؤالهم.

والمنجم: هو الذي ينظر في النجوم ويستدل باجتماعها وافتراقها وبما يحدث عند طلوعها ويستدل بذلك على ما يحدث في الأرض؛ فمنهم من يفعل ذلك دجلًا، ومنهم من يعتقد أن للنجوم تأثيرًا فيما يحدث في الأرض من خير وشر، وما يحصل للأفراد من أحوال، فيضلون الناس ويوهمونهم، بما عندهم من قواعد ومصطلحات: أن من يولد في النجم الفلاني يحصل له كذا، من السعد أو النحس!

وهذا تخرص وكذب؛ فالنجوم جعلها الله لثلاثة أشياء، كما قال قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ: «خلق الله هذه النجوم لثلاث: جعلها زينة للسماء، ورجومًا للشياطين، وعلامات يهتدى بها؛ فمن تأول فيها غير ذلك أخطأ، وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم له به»[٢٦٥].

---

(٢٦٥) أَخرَجَه البُخَارِيّ معلقًا، (٦/٢٩٦- فتح)، والطَّبَرِيّ (١٤/٩٢) وغيرهما عن قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ.

والتنجيم ضرب من السحر، كما في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ: «**من اقتبس علمًا من النجوم اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد**»(٢٦٦).

وأما الكاهن فهو الذي تخبره الشياطين بالأخبار، سواء من أخبار الأرض التي يطلعون عليها، أو مما يسترقون من السمع، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك:٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحجر:١٦-١٨].

وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله، كأنه سلسلة على صفوان، فإذا** ﴿فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا﴾ **للذي قال:** ﴿الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ:٢٣] **فيسمعها مسترق السمع، ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعض** -ووصف سفيان بكفه فحرفها وبدد بين أصابعه- **فيسمع الكلمة، فيلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر إلى من تحته، حتى يلقيها على لسان الساحر أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها مئة كذبة، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا: كذا وكذا، فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء**»(٢٦٧).

والمقصود: أن مما يجب على المسلمين الحذر من تصديق هؤلاء ومن إقرارهم على ما يدعونه؛ بل يجب الإنكار عليهم، ومنعهم وكف شرهم، ومنع ذهاب الناس إليهم، وقد كثروا في هذا العصر، لكنهم إنما يكثرون في المواضع التي يغلب فيها الجهل وضعف الدين، فإذا غلب الجهل على الناس وضعف دينهم كثرت الشرور، وراج الباطل على الناس كما هو الواقع.

أما إذا ظهر العلم الشرعي وقوي سلطان الحق؛ اختفت هذه الشرور؛ لأن العلم يكشفها ويفضحها، وسلطان الحق يقمعها.

---

(٢٦٦) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٣٩٠٥)، وابْنُ مَاجَه (٣٧٢٦)، وأَحْمَدُ (١/٣١١)، والبَيْهَقِيّ (٨/١٣٨)، وابن أبي شيبة (٢٥٦٤٦)، وغيرهم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وصححه الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٦٠٧٤).

(٢٦٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٧٠١)، وغيره من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: «**وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ**»: أي: ونحن أهل السنة لا نصدق من يدعي شيئًا يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ بل كل من ادعىٰ ما يخالف كتاب الله تعالىٰ وسنة رسوله ﷺ يجب الرد والإنكار عليه، وهذا يتناول مايدعيه المتصوفة من الأحوال والقدرة والكشوف والدعاوىٰ العريضة، كدعوىٰ بعضهم أنه يسعه التدين بغير هدي رسول الله ﷺ!.

والإيمان بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ يستلزم رد كل ما خالف ذلك، فلهذا قال الطحاوي: «**وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ**».

❑ قوله: «وَنَرَىٰ الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا»:

●من منهج أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة، والحذر من التفرق في الدين؛ لأن الله تعالىٰ أمر عباده بالاجتماع، ونهاهم عن الافتراق، قال تعالىٰ: ﴿**وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ**﴾ [آل عمران:١٠٣]، وقال تعالىٰ: ﴿**وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ**﴾ [آل عمران:١٠٥]، وقال تعالىٰ: ﴿**وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ ١٧٦**﴾ [البقرة:١٧٦].

لهذا قال الطحاوي: «**وَنَرَىٰ الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا**» الجماعة؛ الاجتماع علىٰ الحق، نراه حقًّا وصوابًا، ونرىٰ أن الفرقة شر وعذاب وزيغ عن الصراط؛ فإن الناس إذا تفرقوا تنافروا وتعادوا، وساءت أحوالهم الدينية والدنيوية، وبغىٰ بعضهم علىٰ بعض.

وكما دل القرآن علىٰ ذلك، دلت سنة النبي ﷺ، فقد استفاضت الأحاديث في لزوم الجماعة، والتحذير من الفرقة، ولكن قد أخبر النبي ﷺ بأن هذه الأمة ستفترق، فالفرقة واقعة؛ وإخباره بوقوع الشيء لا يدل علىٰ أنه صواب؛ بل هو ﷺ يخبر به إخبار المُحذِّر، ولهذا قال ﷺ: «**إن هذه الأمة ستفترق علىٰ ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة**»، قيل: من هي يا رسول الله قال: «**من كان علىٰ مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[٢٦٨] وفي لفظ: «**وهي الجماعة**»[٢٦٩].

---

(٢٦٨) سبق تخريجه.

(٢٦٩) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (٤٥٩٧)، وأَحْمَدُ (١٠٢/٤)، والدَّارِمِيّ (٢٥٢١)، والطَّبَرَانِيّ (٨٨٥)، وغيرهم، من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وصححه الأَلْبَانِيّ في «الصحيحة» برقم (٢٠٤).

فنبه النبي ﷺ إلىٰ أن سائر الفرق متعرضة للعذاب، وأن الناجي فرقة واحدة، ولهذا عرف أهل السنة بـ«الفرقة الناجية» أخذًا من هذا الحديث.

فيجب علىٰ أهل السنة أن يحذروا من مشابهة أهل البدع الذين خالفوا الكتاب، وتفرقوا في دينهم، وابتدعوا ما لم يشرع الله من البدع الاعتقادية أو العملية.

فالخير في الاجتماع علىٰ الحق، والشر في التفرق في الدين؛ لأن التفرق اتباع للهوىٰ، ولهذا يعرف أهل البدع بأهل الأهواء؛ لأن كل فرقة متبعة لهواها الذي أصَّله شيوخها ومتبوعوها، فكل فرقة لها إمام تقلده دينَها.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: «أن الاختلاف الواقع بين الناس نوعان: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد؛ فاختلاف التنوع في الحقيقة ليس من الاختلاف، ولهذا اسمه تنوع.

ولكن المختلفين اختلاف تنوع إنما يُؤْتَوْن من بغي بعضهم علىٰ بعض، والواجب في المختلفين اختلاف التنوع، أن يقر بعضهم بعضًا؛ كالاختلاف في القراءات، وأنواع الأذان، والاستفتاحات والتشهدات، وما أشبه ذلك؛ لأنهم مصيبون جميعًا.

وأما اختلاف التضاد، فقد يكون الصواب في أحد الجانبين، وقد يكونون جميعًا علىٰ الباطل، كاختلاف ملل الكفر، وأهل البدع، فكلهم مخطئ، كما قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ۝١٧٦﴾ [البقرة:١٧٦]، فالمختلفون اختلاف تضاد قد يكونون مذمومين كلهم، كاختلاف أهل الباطل في باطلهم، وقد يكون أحد المختلفين محمودًا والآخر مذمومًا، كالاختلاف بين المخطئ والمصيب، كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ وَلَـٰكِنِ ٱخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥٣]، فالاختلاف بين المؤمنين والكفار اختلاف تضاد، والحق والصواب في جانب المؤمنين.

وأما اختلاف التضاد الذي يكون بين علماء الأمة؛ فالحق أن المصيب من المجتهدين واحد، لكن المخطئ مأجور علىٰ اجتهاده كما في الحديث المشهور عن النبي ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد، ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم**

أخطأ فله أجر»[٢٧٠]، فكلهم محمود؛ المصيب منهم والمخطئ؛ لأنهم مجتهدون، طالبون للحق، محمودون على اجتهادهم، ولكن الله تعالى يوفق من يشاء للصواب، كما ذكر الله سبحانه وتعالى عن النبيين داود وسليمان عليهما السلام فقال: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ۝٧٨ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ﴾ [الأنبياء:٧٨، ٧٩]، فشهد لهما جميعًا، بالحكم والعلم».

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وَلاَ نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلا عَرَّافًا»:

● سبق أن ذكر المؤلف الكرامات وضابطها، وأن الكرامات حق ثابت، ولا يظن بأن للأولياء مرتبة يُدعون فيها مع الله ﷻ، كما يقوله القبوريون والخرافيون، فيتعلقون بالأولياء والصالحين من أهل هذه الخوارق.

قوله: رَحِمَهُ اللهُ «**وَلاَ نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلا عَرَّافًا**»: ففيه بيان الفرق بين الكرامة والكهانة والعِرافة والسحر والشعوذة والتنجيم، فهذه -أي:: التي مع الكهان والعرافين- خوارق شيطانية وأعمال حذقوها وتعلموها بسبب تقربهم من الشياطين فيظن الناس الجهال أن هذه كرامات وأنها بسبب ولايتهم لله، وهذا غلط، إنما هي من فعل الشياطين؛ لخضوعهم لهم وموافقتهم على الشرك، فالسحرة ما توصلوا إلى السحر إلا لخضوعهم للشياطين، فالسحر من عمل الشيطان وهو كفر بالله، فلا يغتر بهم، فهم يقولون: هذه كرامة أو أعمال رياضية أو أعمال بهلوانية، ويحضرون في المحافل والنوادي، ويتركون يعملون السحر أمام الناس، ويقولون: هذه أمور رياضية، ليضلوا الناس وليأكلوا بسحرهم الأموال، فيجب التنبيه على هؤلاء وبغضهم وعداوتهم؛ لأنهم أعداء الله ولرسوله.

والسحر على قسمين:

القسم الأول: سحر حقيقي: وهو ما يؤثر في بدن المسحور فيمرضه أو يؤثر على عقله أو يقتله، فهذا عمل شيطاني.

---

(٢٧٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٣٥٢)، ومُسْلِم (١٧١٦)، وغيرهما، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

القسم الثاني: سحر تخييلي، قال الله تعالىٰ: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه:٦٦] وهو ما يسمىٰ: القمرة، فيعملون شيئًا علىٰ أعين الناس، وهو ليس له حقيقة، فيظهر منه أن يضرب نفسه بالسيف، وأنه يأكل المسامير أو النار أو الزجاج، أو يدخل في النار، أو أن السيارة تمشي عليه، أو ينام علىٰ مسامير، أو يجر السيارة بشعره، أو يأتي بأوراق عادية، ويروج علىٰ الناس أنها نقود، وإذا ذهب سحره عادت الأوراق إلىٰ أصلها، كما يحصل من النشالين.

ومن أعمال السحرة أيضًا: أن يأتي أحدهم بجَعْلٍ، وهي الحشرة المعروفة، ويُظهر بسحره أمام الناس أنها خروف، وكذلك فهم يروجون علىٰ الناس أنهم يمشون علىٰ خيط دقيق، وهو ما يسمىٰ السرك، أو ما يسمىٰ بالبهلوان.

فهذا كله كذب وتدجيل علىٰ الناس، وسحر لأعين الناس، وهو سحر تخييلي، إذا ذهب هذا السحر عادت الأمور كما هي، فيجب علينا أن لا نغتر بهم ولا نصدقهم ولا نمكنهم من أولادنا ولا بلادنا من أجل ترويج سحرهم.

وأما الكاهن: فهو الذي يدعي علم الغيب وقد أخبرنا النبي ﷺ أن الشياطين يسترقون السمع فيسرقون الكلمة، فيخبرون بها الكاهن فيكذب معها مئة كذبة فيصدقه الناس في كل ما قال بسبب تلك الكلمة، قال سبحانه: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ۝ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢١-٢٢٣] وكانت الكهانة في الجاهلية كثيرة، فكان في كل قبيلة كاهن يتحاكمون إليه ويسألونه عن الأمور الغائبة، ولما جاء الإسلام أبطل الكهانة ومنع النبي ﷺ من الذهاب إلىٰ الكهان، قال عليه الصلاة والسلام: «من أتىٰ كاهنًا لم تقبل منه صلاة أربعين يومًا»[٢٧١] وهذا الحديث في «صحيح مسلم».

وجاء في الحديث «من أتىٰ كاهنًا أو عرافًا فصدّقه بما يقول فقد كفر بما أُنزل علىٰ محمد»[٢٧٢]، ولما سُئل عن الكهان قال: «ليسوا بشيء»، وقال النبي ﷺ: «لا تأتوهم»

فالكاهن: هو الذي يدّعي علم الغيب، بسبب تعامله مع الشيطان.

---

(٢٧١) سبق تخريجه.

(٢٧٢) سبق تخريجه.

وأما العراف: فهو الذي يدّعي علم الغيب، لكن ليس بواسطة الشياطين، وإنما بالحدس والتخمين، فيقول: يمكن أن يقع كذا وكذا، بناء على تنبؤات كاذبة.

وقال بعض أهل العلم: إن العراف هو الكاهن، كل منهما يخبر عن الأمور الغائبة لكن باختلاف الوسيلة، فيجب على المسلم أن يكفر بالكهانة والعِرافة، ولا يصدق أهلها، فهم ليسوا من أولياء الله، إنما هم من أولياء الشيطان، ومن أراد التوسع في هذا فليراجع كتاب «الفرقان» لشيخ الإسلام.

وأما التنجيم: **فالمنجم**: هو الذي يخبر عن الأمور المستقبلة بواسطة النظر في النجوم، فيقول: إذا طلع النجم الفلاني يحصل كذا، وإذا غرب النجم الفلاني يحصل كذا، والبرج الفلاني فيه نحس أو فيه سعادة، وهكذا يستندون إلى هذه الأعمال الكاذبة.

فالتنجيم: «هو نسبة الحوادث الأرضية إلى الأحوال الفلكية» كما عرفه شيخ الإسلام.والتنجيم من أمور الجاهلية، قال عليه الصلاة والسلام: «أربع في أمتي من أمور الجاهلية لا يتركونهن: الطعن في الأنساب، والفخر بالأحساب، والنياحة على الميت، والاستسقاء بالنجوم»[٢٧٣]؛ أي: طلب السقاية من النجوم، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ۝٧٩ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٨٠ أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ ۝٨١ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة:٧٥-٨٢]؛ أي: تنسبون ما يحصل لكم من الرزق للنجوم والحوادث الفلكية، فهذا من اعتقاد الجاهلية، فالنجوم إنما هي خلق من خلق الله مسخرة، وخلقها الله لثلاث حكم:

الأولى: أنها زينة للسماء الدنيا.

الثانية: أنها رجوم للشياطين.

الثالثة: أنها علامات يهتدى بها في ظلمات البر والبحر، فمن اعتقد أنها لغير ذلك فهو قد أضاع نصيبه.

وإذا تدبرت القرآن وجدت أن الله ذكر للنجوم ثلاث فوائد، أما ما يحدث في

---

(٢٧٣) أخرجه مُسلِم (٩٣٤)، وأحمَدُ (٥/٣٤٢)، من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

الأرض من حوادث فليس للنجوم فيها تأثير، وإنما المنجمون يُدَلسون ويكذبون علىٰ الناس، ويقولون: إن هذه الحوادث بسبب النجوم، قال سبحانه: ﴿وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [النحل:١٢]، فهذه الأمور تخل بالعقيدة، ويبطل إيمانه إذا صدق أن النجوم هي التي فعلت هذا الشيء بالكون.

□ قوله: «وَلاَ مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ وإِجْمَاعَ الأُمَّةِ»:

● أي: لا نصدق أحدًا يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع؛ لأنها الأدلة التي يعتمد عليها، فماخالفها فهو باطل، سواء من الأقوال أو الأعمال أو الاعتقادات.

□ قوله: «وَنَرَىٰ الجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، والفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا»:

● نرىٰ -معشر أهل السنة والجماعة- أن الاجتماع حق والفُرقة عذاب، فالاجتماع للأمة علىٰ الحق رحمة، والفُرقة بينها عذاب، وهذا من صميم عقيدة أهل السنة والجماعة، فيجب الاجتماع ونبذ الفرقة، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران:١٠٣]، فحبل الله القرآن والإسلام، وقوله: ﴿جَمِيعًا﴾؛ أي: اجتمعوا علىٰ القرآن والسنة، وقوله: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾لما أمر الله بالاجتماع نهىٰ عن الفرقة، وأخبر أن الاجتماع يكون علىٰ حبل الله، وهو القرآن، ولا يجوز الاجتماع علىٰ غيره من المذاهب والحزبيات، فهذا يُسبِّب الفرقة.

فالاجتماع لا يحصل إلا علىٰ كتاب الله، قال سبحانه: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران:١٠٣].

فأمر الله سبحانه بالاجتماع ونبذ الفرقة في الآراء وفي القلوب، فالمسلمون مهما تفرقوا وبعدت أقطارهم فإنّهم مجتمعون علىٰ الحق، وقلوبهم مجتمعة، ويحب بعضهم بعضًا، أما أهل الباطل وإن كانوا في مكان واحد، أحدهم إلىٰ جنب الآخر، فهم مجتمعة أبدانهم متفرقة قلوبهم، قال سبحانه: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر:١٤] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٠٥]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ

﴿وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم:٣١، ٣٢]، وقال سبحانه: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورى:١٣].

فالواجب على المسلمين أن يكونوا أمة واحدة في عقيدتها وفي عبادتها وفي جماعتها وطاعتها لولي أمرها، فتكون يدًا واحدة، وجسمًا واحدًا، وبنيانًا واحدًا، كما شبهها النبي عليه الصلاة والسلام، وهذا رحمة للمسلمين، تُحقن دماؤهم، وتتآلف قلوبهم، ويأمن مجتمعهم، فإذا حصل هذا درت عليهم الأرزاق. أما إذا تناحروا وتقاطعوا وتباغضوا؛ تسلط عليهم الأعداء، وسفك بعضهم دماء بعض.

والاختلاف على قسمين:

القسم الأول: اختلاف في العقيدة، وهذا لا يجوز أبدًا؛ لأنه يوجب التناحر والعداوة والبغضاء ويفرق الكلمة، فيجب أن يكون المسلمون على عقيدة واحدة، وهي عقيدة «لا إله إلا الله»، واعتقاد ذلك قولًا وعملًا واعتقادًا، والعقيدة توقيفية ليست محلًّا للاجتهاد، فإذا كانت كذلك فليس فيها مجال للتفرق، فالعقيدة مأخوذة من الكتاب والسنة، لا من الآراء والاجتهادات، فالفرقة في العقيدة تؤدِّي إلى التناحر والتباغض والتقاطع، كما حصل من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والفرق الضالة التي أخبر عنها النبي ﷺ بقوله: «ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي»[(٢٧٤)] فما يجمع الناس إلا مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

القسم الثاني: اختلاف في الاجتهاد الفقهي، وهذا لا يوجب عداوة؛ لأن سببه هو النظر في الأدلة حسب مدارك الناس، والناس يختلفون في ذلك، وليسوا على حد سواء، فهم يختلفون في قوة الاستنباط وفي كثرة العلم وقلته.

فهذا الخلاف إذا لم يصحبه تعصب للرأي فإنه لا يفضي إلى العداوة، وكان الصحابة يختلفون في المسائل الفقهية، ولا يحدث بينهم عداوة، وهم إخوة، وكذلك

---

(٢٧٤) سبق تخريجه.

السلف الصالح والأئمة الأربعة يختلفون، ولم يحصل بينهم عداوة، وهم إخوة، وكذلك أتباعهم، فإذا تعصب أحدهم للرأي فإن ذلك يوجب العداوة، ويجب على المسلم أن يأخذ الأقوال التي توافق الدليل من الكتاب أو السنة، قال سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء:٥٩]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى:١٠] فيرجع في الخلاف إلى الكتاب والسنة ويؤخذ ما ترجّح بالدليل.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «**وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا...**»:

● **هذه الجملة منه في عقيدته**: يريد بها تقرير أصل من أصول أهل السنة والجماعة: وهو أنهم لا يصدقون من يدعي شيئًا من علم الغيب، أو يدعي حالًا مخالفة لما دل عليه القرآن وسنة النبي ﷺ وما أجمعت عليه الأمة في صدرها الأول.

وسبب **إيرادها في العقيدة**: أن زمنه كثر فيه مَن ينتسب إلى الأولياء، ويكون له أحوال شيطانية، ويكون له هدي يخالف به ما يجب على الأولياء من طاعة الله ورسوله ومعاداة الشياطين، وربما كان منهم من يدعي بعض علم الغيب فيكون كاهنًا، أو يخبر ببعض المغيبات فيكون عرافًا، أو يكون على حال لم يكن عليها السلف، ولا ما أجمعت عليه الأمة فيكون مدعيًا لشيء يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وهذا كما أنه كان في الدجالين، كذلك كان في السحرة والكهنة حقيقة، وكذلك في بعض مَن ينتسب إلى الصلاح والطاعة ظاهرًا، وهو في الباطن من إخوان الشياطين ومواليهم.

وما ذكره ظاهر الدليل من كتاب الله ﷻ ومن سنة رسوله ﷺ.

ونذكر تحت هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى:

الله ﷻ هو المختص بعلم الغيب فلا يعلم أحد الغيب، بل الله ﷻ هو الواحد الأحد وهو العالم بغيب السموات والأرض، وما فيهن ومن فيهن، قال ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ

﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقال ﷻ في سورة النمل: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل:٦٥]، وقال: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن:٢٦-٢٨]، الآية وكذلك في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان:٣٤]، فدلت هذه الآيات علىٰ أن علم الغيب مختص بالله ﷻ، والمقصود به علم الغيب المستقبل؛ يعني: ما سيكون في الأرض أو في السماء، هذا لا يعلمه علىٰ اليقين والحقيقة إلا الله ﷻ، وإنما الناس يخرصون في ذلك، فالواجب اعتقاد أن الله ﷻ يعلم الغيب وحده جل جلاله وتقدست أسماؤه.

ومن ادعىٰ شيئًا من علم الغيب فإنما هو من الشياطين، أو من إخوان الشياطين كما قال ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الْإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا﴾ [الأنعام:١٢٨]، فذكر أن الجني يستمتع بالإنسي بعبادته له وتقربه له، وأن الإنسي يستمتع بالجني بما يخبره من المغيبات وما يكون.

هذا دلت عليه أيضًا عدد من الأحاديث عن النبي ﷺ، وكانت الكهانة -وهي ادعاء ما يستقبل من الأمور من الغيبيات- أو العرافة -سيأتي تفسيرها- كانت من الأمور الشائعة في زمنه ﷺ وقبل ذلك من أمور الجاهلية.

وقد روىٰ مسلم في «الصحيح»: «أن معاوية بن الحكم السلمي أتىٰ النبي ﷺ وقال له: إن رجالًا يتكهنون! فنهاه النبي ﷺ عن ذلك»[٢٧٥]، وقد جاء أيضًا في الحديث: «**ليس منا من تَكهن أو تُكهن له**»[٢٧٦]، وسيأتي باقي الأحاديث في الكهانة.

وسبب ادعاء علم الغيب في الناس من قبيل الكهان، أو العرافين، أو المنجمين، أو من شابههم هو أن الشياطين تمدهم بالمعلومات.

والشياطين قد تمدهم بمعلومات كاذبة، وقد تمدهم بمعلومات فيها صدق، وقد يكذب الكاهن أو العراف أو المنجم مع ما آتاه من المعلومات مئة كذبة أو أكثر.

---

(٢٧٥) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٢١/٥٣٧)، وأَحْمَدُ (٣/٤٤٣)، وغيرهما من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢٧٦) أَخْرَجَه البزار (١٨٧٣)، والطَّبَرَانِيّ (١٨/١٦٢/٣٥٥)، وصححه الألْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٥٤٣٥).

وما يصدقون فيه من الإخبار بالمعلومات سببه أن الله ﷻ إذا أوحىٰ بالأمر في السماء وأمر ملائكته به مما ينفذه في خلقه؛ لأن الملائكة منفذون لأوامر الله ﷻ، فإن الشياطين أعطاهم الله ﷻ القدرة علىٰ الاستماع وعلىٰ الصعود. وأن يعلو بعضهم بعضًا فيما أقدرهم الله عليه، فربما استمعوا إلىٰ بعض ما يوحيه الله ﷻ لملائكته، وما يلقيه الملائكة بعضهم إلىٰ بعض.

ولأجل هذا مُلئت السماء بالشهب، وحُرست بالنجوم التي تقتل مَن يسترق السمع، كما قال ﷻ: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحجر:١٨]، وقال ﷻ: ﴿فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴿١٠﴾﴾ [الصافات:١٠]، وقال ﷻ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾﴾ [النجم:١].

في بعض التفاسير: فجعل الله ﷻ في السماء رجومًا للشياطين وهي هذه الشهب.

وإذا كان كذلك فإن ملء السماء بالشهب واستراق السمع له تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالىٰ في مسألة لاحقة.

المسألة الثانية:

قول: «**ولا نصدق كاهنًا ولا عرافًا**»: العلماء اختلفوا في معنىٰ الكاهن والعراف وتفسير هذا وهذا علىٰ عدة أقوال.

وظاهر صنيع المؤلف الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يفرق بين العراف وبين الكاهن.

وسبب التفريق: أن الأحاديث جاء فيها ذكر الكاهن مفردًا والعراف مفردًا، وجاء فيها ذكر الكاهن والعراف مجموعين مما يدل علىٰ الفرق بينهما.

لهذا إذا نظرت إلىٰ أصل اللغة فإن كلمة تكهن وكاهن غير كلمة تعرف وعارف، وصيغة المبالغة عراف.

لأن التكهن: هو رجم الإنسان بالغيب فيما لا يعلم، يعني: أنه يستقبل ما سيأتي بما لا علم له به.

ويدخل في ذلك عموم الظن، لكن الظن ليس معه ادعاء لعلم الغيب، وأما التكهن فصار فيه ظن هو في الأصل، يعني: في اللغة وظن فيما سيحصل مستقبلًا.

لهذا يجوز لغة أن يقول القائل: تكهنت أنه سيكون كذا وكذا، علىٰ اعتبار -يعني في المستقبل- أنه يظن أنه سيكون كذا وكذا.

ثم شاع هذا الاسم فيمن يدعون علم الغيب بواسطة الشياطين، فصار لقبًا واسمًا على طائفة مخصوصة، وهم الذين يتولون هذه الصنعة، ويخبرون الناس عما سيكون من أحوالهم فيما يستقبلون من الزمان.

فإذًا صار الكاهن كما عرفه بعض العلماء على هذا الاعتبار هو من يقضي ويخبر بالمغيبات.

وأما لفظ العراف فهو في اللغة: أصله من عرف، أو تعرف يتعرف فهو متعرف أو عراف، فهو الذي يعرف بأمور غيبية يعرفها فيخبر بها.

وهذا يشمل الأمور الغيبية في الزمان الماضي مما حدث، أو مما سيكون؛ لأن المعرفة والتعرف تشمل الماضي والمستقبل، لكن خص في بعض الاستعمالات بأنه من يخبر عن الأمور التي حصلت وانتهت مما خفي عن الناس، كالإخبار عن مكان المسروق أو الضالة أو عن شيء أضاعه الإنسان، أو عن شيء حصل وخفي عن الناس، ونحو ذلك من المسائل.

إذا نظرت إلى هذا الأصل اللغوي، وارتباط ذلك بحال أهل الجاهلية، فالعلماء اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول:

أن الكاهن: هو القاضي بالغيب، وهو الذي يخبر عن أمور مستقبلة من الغيب مستعينًا في ذلك بالشياطين.

والعراف: هو الذي يخبر عما خفي مما حدث وغاب عن الناس بالاستعانة أيضًا بالشياطين.

القول الثاني:

أن الكاهن يعم الجميع، فالعراف أخص، والكاهن يدخل فيه مَن يخبر بأمور مستقبلة أو ماضية غابت عن الناس، أو التنجيم، أو نحو ذلك، فيجعلون الكاهن: اسمًا عامًّا لكل من يدعي شيئًا من علم الغيب، فيدخل في صور كثير من الضرب بالرمل ومن الودع ومن الخشب والاستقسام بالأزلام، خشبة «آ با جاد» والطرق بالحصى، ونثر السبح، والخط في الرمل ونحو ذلك مما هو شائع عندهم. وأدخل فيها طائفة من المعاصرين -كما سيأتي بيانه- التنويم المغناطيسي وما يجري مجراه.

والعراف أخص من هذا فيكون مخصوصًا باسم، والاسم العام الكاهن.

القول الثاني هو المشهور عند أهل العلم والأكثر عليه.

القول الثالث:

أن العراف أشمل، والكاهن أخص منه؛ لأن الكاهن مخصوص بالعلم المستقبلي على حسب قولهم.

والعراف لكل من يدعي شيئًا من علم الغيب، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية كما نقله عنه شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في كتاب التوحيد.

والراجح من هذه الثلاثة: أن الكاهن اسم غير اسم العراف.

فالكهانة لها صفتها وأحكامها، والعراف له صفته وأحكامه على نحو ما ذكرنا في القول الأول.

المسألة الثالثة:

دلت الأدلة في سنة النبي ﷺ على أن تصديق الكاهن أو العراف محرم بل كفر، وعلى أن إتيان الكهنة والعرافين فيها إثم كبير.

فمن ذلك: ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه» من حديث حفصة -ولم يسمها مسلم-، بل قال: عن بعض أزواج النبي ﷺ **-وهي حفصة أم المؤمنين-** أن النبي ﷺ قال: «**من أتى عرافًا فسأله عن شيء لم تُقبل له صلاة أربعين ليلة**»(٢٧٧).

وجاء في «سنن أبي داود» حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**من أتى كاهنًا فصدقه فقد كفر بما أُنزل على محمد** ﷺ»(٢٧٨).

وفي «مسند الإمام أَحْمَدُ» أيضًا من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**من أتى كاهنًا أو عرافًا فسأله عن شيء فصدقه؛ لم تُقبل له صلاة أربعين ليلة**»(٢٧٩). وإسناده صحيح.

فدلت هذه الأحاديث على أن:

---

(٢٧٧) سبق تخريجه.

(٢٧٨) سبق تخريجه.

(٢٧٩) سبق تخريجه.

- إتيان الكاهن أو العراف منهي عنه.

- وأن سؤاله كبيرة من كبائر الذنوب إثمها عظيم يترتب عليها أن لا تقبل للمرء صلاة أربعين ليلة من عظم الإثم.

- وأنه إن سأل فصدق فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ.

إذا تبين ذلك فقوله ﷺ: «**من أتى عرافًا فسأله عن شيء**» هذا فيه عموم، «**سأله عن شيء**» يعني: عن أي شيء سواء أكان فيما مضى عن ضالة، أو عن شيء مفقود، أو عن شيء في المستقبل فإنه لا تُقبل له صلاة أربعين ليلة.

وسبب ذلك: أن العراف لا يستدل على ما غاب بأمور ظاهرة، أو بتجربة، أو بأسباب معلومة، وإنما يستعين بالجن، والاستعانة بالجن شرك؛ لأن الجن لا يعينون الإنسان إلا إذا تقرب إليهم وأعطى بعض العبادة لهم، ومكنهم ليستمتعوا به، كما قال ﷻ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن:٦]، يعني: زاد الجني الإنسي رهقًا وإثمًا وبلاءً.

«**لم تُقبل له صلاة أربعين ليلة**»: **اختلف العلماء هنا**: هل عدم القبول يعني الإجزاء ولكنه لا يثاب؟ أم أنها لا تُقبل بمعنى أنها لا تجزئه لو صلى، ولكن يجب عليه أن يفعلها -يعني أن يقيمها-، وأنه لا يثاب عليها لأنها لم تقبل منه؟

وهذا في نظائره في تفسيره «عدم القبول» هل عدم القبول يعني عدم الإجزاء، أو عدم الثواب؟

والظاهر هنا أن عدم القبول بمعنى عدم الثواب، لكنه إذا أداها سقط عنه الفرض؛ لإجماع الأمة أنه لا يجب عليه أن يعيدها بعد اقتضاء الأربعين ليلة.

وأما تصديق الكاهن أو العراف -يعني إذا سأل كاهنًا فصدقه- فما في الحديث ظاهر وهو أنه قال: «**فقد كفر بما أُنزل على محمد**» هذا في حال السائل المصدق فكيف بحال الكاهن نفسه؟!

يعني: توعد السائل الذي يسأل ويصدق أنه قد كفر، فكيف بالكاهن أو بالعراف؟!

لهذا هنا مسألتان:

المسألة الأولىٰ:

في حكم الكاهن أو العراف، والصحيح أنهم إذا استعانوا بالشياطين في ذلك، يعني: لم يكونوا دجالين، وإنما فعلًا يخبرون عن استعانة بالشياطين فإن هذا كفر، ويجب استتابتهم إن تابوا وإلا قُتلوا عند كثير من أهل العلم، علىٰ تفصيل مر معنا في حكم الزنديق وأمثاله.

المسألة الثانية:

في حال السائل، قال ﷺ: «**فقد كفر بما أُنزل علىٰ محمد**» وهنا الكفر هل هو كفر أكبر مخرج من الملة؟ أم كفر أصغر دون كفر؟ أم يتوقف فيه فلا يقال: كفر أكبر ولا كفر أصغر؛ لعدم الدليل علىٰ ذلك؟

ثلاثة أقوال لأهل العلم:

-من أهل العلم من المعاصرين وممن قبلهم من قال: إنه كفر أكبر لظاهر قوله: «**فقد كفر**»، ويفتي به عدد من مشايخنا هنا.

-ومن أهل العلم من يقول: هو كفر دون كفر، وهذا أظهر من حيث الدليل لأمرين:

الأمر الأول: أن النبي ﷺ -كما في رواية أَحْمَدُ- قال: «**من أتىٰ كاهنًا أو عرافًا فسأله عن شيء فصدقه لم تُقبل له صلاة أربعين ليلة**» فرتب عدم قبول الصلاة علىٰ السؤال والتصديق معًا، ولو كان السائل الذي صدق كافرًا فإنه لا تقبل صلاة حتىٰ يتوب دون تحديد لمدة معلومة.

الأمر الثاني: أن الناس يصدقون العراف والكاهن لا علىٰ اعتبار أنهم يدعون علم الغيب وأنهم ينفذون علىٰ علم الغيب بأنفسهم. ولكن يقولون: هذا -يعني ربما قالوا هذا- ممن اخترقته الشياطين.

فيكون لهم شبهة فيما يصدقون به، وهذه الشبهة تمنع من أن يعتقدوا فيهم أنهم يعلمون علم الغيب مطلقًا، وهذا يكثر في حال مَن يصدق مَن ينتسبون إلىٰ الصلاح، أو يظهر عليهم الولاية والصلاح ويخبرون بالمغيبات، والناس يصدقونهم علىٰ اعتبار أنهم يحدثون بذلك، ولهم في ذلك -كما ذكرنا- شبهة وهذه تمنع من إخراجهم من الملة والكفر الأكبر.

ولهذا صار الصحيح هو القول بأن تصديق الكاهن يعني في الخبر المغيب بخصوصه، يعني «من أتىٰ فسأل فصدق» بالخبر بعينه أن هذا كفر دون كفر لا يخرج من الملة؛ لكن يجب معه التعزير البليغ والردع حتىٰ ينتهي عما سماه النبي ﷺ كفرًا.

القول الثالث: وهو رواية عن الإمام أَحْمَدُ أنه يتوقف فيه، فلا يقال: هو كفر أكبر ولا أصغر؛ لأن الحديث أطلق ثم لبقاء الردع في الناس، والتخويف في هذا الباب.

المسألة الرابعة:

الشبهة التي ذكرنا من استراق السمع هي التي جاءت فيها الآيات: أن الشهاب يرسل علىٰ الشيطان أو علىٰ الشياطين الذين يسترقون السمع.

واستراق السمع له ثلاثة أزمنة:

الزمن الأول: ما كان قبل البعثة، قبل أن يوحىٰ إلىٰ محمد ﷺ، يعني في حال أهل الجاهلية، وهذا كان استراق السمع كثيرًا لحكمة لله ﷻ في ذلك؛ ولذلك كان ما يخبر به الكهان ويصدقهم الناس فيه كثيرًا.

الزمن الثاني: بعد أن أُوحي إلىٰ النبي ﷺ فإن السماء ملأها الله ﷻ حرسًا شديدًا وشهبًا، كما قال ﷻ في سورة الجن مخبرًا عن قول الجن في صدر السورة: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ①﴾ [الجن:١]، إلىٰ أن قال: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ⑧﴾ [الجن:٨]، فدل علىٰ أنها ملئت، ولم يعهدوا ذلك من قبل؛ يعني أن الله ﷻ جعلها محروسة لأجل وقت تنزل وحيه علىٰ رسوله محمد ﷺ حكمة منه، وإلا فالله سبحانه قادر علىٰ أن لا يأذن بشيء من استراق السمع لكن لله ﷻ الحكمة والابتلاء لعباده.

فَمُنعوا من الاستماع، ومُنعوا من استراق السمع، وبقي ما ينفذ القليل جدًّا بالنسبة إلىٰ ما سبق.

الزمن الثالث: هو ما بعد عهد النبي ﷺ، فإن ظاهر الأدلة يدل علىٰ أنها لم تخل بعد ذلك من الشهب ومن حراستها في ذلك لئلا يدعي أحد النبوة، وتكثر الشبهة معه فيما يخبر بالمغيبات ممن يدعي النبوة.

وإذا كان الأمر كذلك في هذه الأحوال الثلاثة فإن ادعاء علم الغيب كفر:

- إما لتهجمه علىٰ ما يختص الله ﷻ به.
- أو لأنه لا يدعي علم الغيب إلا من يستعين بالجن ويتقرب إليهم.

وأما الذي يصدق من يدعي علم الغيب في بعض الأحوال مثل ما ذكرنا؛ فهذه فيها تفصيل.

والواجب أن يعتقد أن الغيب -كما قدمت لك في أول المسائل- مختص بالله ﷻ ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الجن:٢٦]، هذا يعم؛ لأن ﴿أَحَدًا﴾ نكرة في سياق النفي، فتعم كل أحد، ثم استثنىٰ الله ﷻ فقال: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾﴾ [الجن:٢٧]، فاستثنىٰ الله ﷻ الرسول الملكي والرسول البشري فيما يطلعهم عليه من علم الغيب لدليل صدقهم، أو لحكمة لله ﷻ في ذلك.

المسألة الخامسة:

الكهانة والعرافة متنوعة الصور.

ففي الزمن الأول كان لها صور متعددة، مثل: الضرب بالحصىٰ، ومثل الخط،ولو رأيت كيف كانوا يضربون بالحصىٰ وكيف يَخطون ويَصلون إلىٰ النتيجة بزعمهم لاتضح لك أنه دجل؛ لأنه لا دليل منطقي ولا سبب كوني ولا شرعي يدل علىٰ النتيجة التي يدعونها، لكن يُدَجِّلُ علىٰ الناس بأن يجعل شيئًا لا يفهمه الناس -يدعي الكاهن أو العراف أو الضارب بالحصىٰ والرمل إلىٰ آخره- أنه يدله علىٰ المعلومة، وهو في الحقيقة لا يستدل عليها بالخط، ولا يستدل عليها بالخشبة التي يكتب عليها، ولا يستدل عليها بالحصىٰ وإنما هي من الشياطين.

وهذه الأشياء، -الصور المختلفة- منها ما هو قديم، ومنها ما هو حديث في أنحاء شتىٰ، لكن كلها يظهرون أنها سبب وليست بسبب.

وبخصوص الخط فإنهم يدعون دجلًا وكذبًا أن هذا من علم الله لبعض أنبيائه.

وهذا قد يذكر عليه بعضهم قول النبي ﷺ لما سئل عن الخط -كما رواه مسلم في «الصحيح»- قال: «**كان نبي يَخط فمن وافق خطه فذاك**»[٢٨٠]، يعني: أن أصل الخط آية

(٢٨٠) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٣٧)، وأَبُو دَاوُد (٩٣٠)، وأَحْمَدُ (٥/٤٤٧)، وغيرهم من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه.

لنبي من الأنبياء، علمه الله ﷻ نبيًا من الأنبياء ليكون دلالة على ما يعلمه الله ﷻ، وبقي في الناس لكن لا يوافقون آية النبي؛ لأن آية النبي لا يستطيع أحد أن يفعلها؛ لأنها آية مختصة به، ولو كانت آية نبي تكون لكل أحد لما خص النبي بالآية؛ لهذا قال: «**كان نبي يخط**»، ثم قال: «**فمن وافق خطه فذاك**».

قوله: «**فمن وافق خطه فذاك**» هذا من الإحالة على مستحيل؛ يعني: أن أحدًا من هؤلاء الذين يخطون والكهنة والعرافين ومن نحا نحوهم لا يمكن لأحد أن يقول: هكذا خطَّ ذاك النبي، أو أن هذه آية من جنس آية ذاك النبي.

الكهنة والذين يخطون ويدعون علم الغيب من أن الخط كان عند الأنبياء فيرد عليهم بهاتين الجهتين:

الأولى: **أنه آية، وآية النبي لا يمكن لأحد أن يدركها**.

الثانية: أن النبي ﷺ أحال على مستحيل قال: «**فمن وافق خطه فذاك**»، وهذا لا يمكن لأحد أن يدركه.

لهذا الخط في الرمل والضرب بالحصى والخشب وأنواع ذلك هذه من الصور القديمة وهي موجودة الآن في بعض البلاد، وهي كلها من وسائل الكهان ومن نحا نحوهم.

ومن الصور الحديثة التي اختلف فيها العلماء، هل تدخل من الكهانة أم لا تدخل؟ وهل هي من استخدام الجن وعلم الغيب أم لا تدخل؟ ما يسمى بالتنويم المغناطيسي، وهذا له صفته، وثم كتب كثيرة مؤلفة في ذلك من مختصين في هذا في أوربا وفي مصر وفي لبنان وفيه معاهد تعلم هذا الذي يدعون أنه فن أو علم من العلوم.

وقد أفتت اللجنة الدائمة عندنا في فتوى مشهورة مطولة بأن التنويم المغناطيسي ضرب من ضروب الكهانة، واستخدام الجن ليتسلط -بحسب ما عبروا- على الإنسي فيحمله ويرتفع عن الأرض ويخبر بأمور مغيبة، ويتسلط على نفسه وعلى روحه فيكون له عليها سلطان.

وثَمَّ صور كثيرة، واليوم في عدد من البلاد -والعياذ بالله- ثَمَّ معاهد لتعليم عدد من هذه الأمور المنكرة، **والواجب على المسلمين جميعًا أن ينكروا هذا أشد الإنكار، لأنه:**

أولًا: تهجم على ما يختص الله ﷻ به.

ثانيًا: لأنه لا يكون إلا بالإشراك بالله ﷻ إذا صدق استخدامهم للجن.

ثالثًا: إنه فتح لباب الدجل وباب الكذب على الناس، وأخذ أموال الناس بالباطل.

وما يأخذه المتكهن من المال فهو حرام عليه وخبيث كما جاء في الحديث الصحيح: «**حلوان الكاهن خبيث**»(٢٨١)، يعني: أنه كسب محرم خبيث.

«وقد جاء غلام عند أبي بكر الصديق رضي الله عنه فأعطاه طعامًا فأكله أبو بكر رضي الله عنه، ثم قال الغلام: أتدري من أين هذا؟ قال: لا.قال: كنت تكهنت لرجل في الجاهلية فأعطاني هذا الحلوان، فجعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه يدخل أصبعه في فيه حتى قاء كل ما في بطنه».(٢٨٢)

فهذا من حيث الكسب حرام، ومن حيث السؤال حرام، وذلك لعظم هذا الذنب؛ فإنه لا يجوز إقراره، ويجب على مَن يقدر على إنكاره أن ينكر، وعلى أهل الحسبة ومن يلي هذا الأمر بخصوصه أن لا يتساهلوا في ذلك، وكذلك على الدعاة إلى الله ﷻ وأهل العلم أن يبينوا ذلك؛ لأنه من مسائل التوحيد.

وثَمَّ مسائل أخرى متعلقة بالجملة الأخرى وهي قوله: «**ولا من يدعي شيئًا يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة**» ستأتي إن شاء الله تعالى.

مرت معنا عدة مسائل تتعلق بالجملة الأولى وهي قوله: «**ولا نصدق كاهنًا ولا عرافًا**».

وفي قوله: «**ولا من يدعي شيئًا يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة**» مسائل أيضًا:

المسألة الأولى:

أن مخالفة الكتاب والسنة وإجماع الأمة، هذه مذمومة وضلال، وقد تصل بصاحبها إلى الكفر في باب الاعتقاد، أو في باب العمليات، أو في أبواب السلوك.

والواقع يدل على أن طائفة ممن ادعوا الصلاح والسلوك والزهد والعبادة، ادعوا أشياء تحصل لهم، إما بالإلهام، أو بخبر الغيب، أو بأحوال لم يدل عليها الكتاب والسنة وأجمعت الأمة على خلافها.

---

(٢٨١) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٥٦٨)، وأَبُو دَاوُد (٣٤٢١)، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

(٢٨٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٨٤٢)، وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها.

وهذا كثير فيمن يدعون التصوف ممن كانوا في زمن الطحاوي وما قبله.

والطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَرَن -فيما ترىٰ- ما بين تصديق الكهان والعرافين وما بين ادعاء أشياء تخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ لأن الناس قد يظهر لهم في موضوع الغيب عدم تصديق الكاهن والعراف؛ لأن الكاهن والعراف حالهما معروف والناس يحذرون من أهل الكهانة لا سيما في الأوقات القريبة من السنة، أو التي تظهر فيها ألوية السنة، فيكرهون الكهانة والعرافة، ويكرهون الكاهن والعراف؛ لأنهم من أولياء وإخوان الشياطين.

لكن مسألة الصالحين والأولياء ومن يظهر الصلاح فإن هذه قد تشتبه كما هو الواقع في كثير من أحوال المسلمين الماضية والحاضرة، لهذا قرن بينهما؛ لأن مسألة الكاهن والعراف ظاهرة، لكن أيضًا لا نصدق من يدعي شيئًا يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة ممن ظاهره الصلاح ويدعي أحوالًا، أو العلم بأمور الغيب.

المسألة الثانية:

الذين نسبوا إلىٰ الولاية -بفتح الواو- وعدوا من الأولياء وأهل الزهادة فئات مختلفة متنوعة:

- منهم الغلاة الذين زعموا أنهم يوحىٰ إليهم.
- ومنهم من هم دونهم ممن يزعمون أنهم يُلهمون ويُخبرون بالغيب.
- ومنهم -وهم دونهم- من يزعمون أنهم علىٰ قدرة في تغيير الأحوال والعلم بالضمائر، وأنهم يحدِّثون بما أحدثه الناس بعدهم؛ يعني: فيما مضىٰ والذين قبلهم فيما سيأتي.

ولا شك أن طريقة السلف في الزهد والعبادة هي التي أجمعت عليها الأمة، وهي أنهم يتعبدون ويتزهدون، ويرجون الله ﷻ، ولا يَدَّعون شيئًا من أحوال الكهان والعرافين، ولا الإخبار بالغيب، ولا الأحوال الشيطانية المختلفة التي تسمىٰ الكرامات عند بعضهم.

المسألة الثالثة:

الواجب علىٰ كل مسلم أن يعتقد أن علم الغيب مختص بالله ﷻ، وأنه قد يعطي بعض علم الغيب لرسول.

والرسول هو الذي جاء في قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ۝٢٧ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن:٢٦-٢٨]، فالذي استثني هو الرسول.

والرسول نوعان:

- رسول ملكي، نسبة إلىٰ الملائكة.
- ورسول بشري.

وهؤلاء يستثنون فيما أراد الله ﷻ أن يعلمهم إياه من أمور الغيب؛ لحكمته ﷻ، ولكمال علمه وقدرته.

أما من ليس برسول فلا يكشف له الغيب، لكن قد يكون لبعضهم كرامة ليست من باب كشف الغيب المستقبلي، ولكن هي من باب الكشف العلمي الذي سبق أن ذكرناه لكم في نحو قصة عمر رضي الله عنه مع سارية حيث قال له: «يا سارية الجبل الجبل»، يعني: الزم الجبل؛ فصار بالنسبة إلىٰ عمر كشفًا علميًّا، ليس علمًا للغيب المستقبلي، كشف علمي أو بصري، فرأىٰ الجبل ورأىٰ سارية.

وبالنسبة إلىٰ سارية أيضًا سمع كلام عمر؛ فصار بالنسبة له كشفًا سمعيًّا، وهذا من جهة الكرامة، وقد أوضحنا لكم ذلك في قوله: «**ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم**» فيما مضىٰ.

المسألة الرابعة:

ذكر لك الشارح هنا -ابن أبي العز رحمه الله- أحوالًا متنوعة فيمن ادعىٰ أشياء مخالفة للكتاب والسنة وإجماع الأمة ترجع إليه فيها.

وننبه زيادة علىٰ ذلك من أن طائفة - أظنه ذكرها في هذا الموضع- أسمت نفسها بـ:«الطائفة الملامكية» أو «الملامية» وهذه الطائفة من الصوفية نشأت في أواخر القرن الثامن الهجري تزعمها طائفة من الزهاد والعُباد الذين أرادوا تصفية النفوس وتحقيق الإخلاص؛ فصاروا يظهرون حالًا خلاف ما هم عليه، يُظهرون المعصية، يُظهرون

خلاف الطاعة، يظهرون التفريط في الواجبات؛ لأجل أن يذمهم الناس وهم في الحقيقة في داخلهم ليسوا على هذا الأمر ويكرهونه وهم من أهل العبادة والزهد.

فأرادوا الإخلاص عن هذا الطريق، وهذه لا شك حال تخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة في أن العبد المكلف يجب عليه أن يستقيم على الطاعة، وأن يحقق الإخلاص كما أمره الله ﷻ في حاله ظاهرًا وباطنًا.

فإذًا هذه الجملة «**ولا من يدعي شيئًا يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة**» تدل على عدم تصديق كل من ادعى الولاية وهو يدعي شيئًا من علم الغيب، أو يدعي شيئًا من المقامات العلية، أو من الوحي، أو من الإلهام مما يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

❑ **قوله: «ونرى الجماعة حقًا وصوابًا، والفرقة زيغًا وعذابًا»:**

● يريد العلامة الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ وأجزل له المثوبة بهذه الجملة من هذه العقيدة النافعة بأن:

- أهل السنة والجماعة -أهل الحديث والأثر أتباع السلف الصالح- يرون الجماعة حقًا أحقه الله ﷻ، و أحقه رسوله ﷺ، ثابتًا وخلافه باطل.

- وأنهم يرون الجماعة صوابًا في الالتزام بها، وفي التمسك بها في الحال والمآل وفي الدنيا والآخرة.

- وأن خلاف الجماعة والتمسك بها باطل وغلط وضلال.

وقابلها بقوله: «**والفرقة زيغًا وعذابًا**»، يعني: يرى أهل السنة والجماعة -أهل الحديث والأثر أتباع السلف الصالح- الفرقة بأنواعها زيغًا عن الصراط، وبعدًا عما أمر الله ﷻ به من الاعتصام بحبله، والاتباع لرسوله ﷺ، ويرونها أيضًا عذابًا، يعني: عقوبة تعاقب بها الأمة -كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وسبب إيراد هذه الجملة في العقائد أمران:

الأمر الأول: أن أعظم ما حصل به الزيغ والدم في الأمة وإضعاف الأمة، والبدع والمحدثات والشرك وجميع الموبقات بأنواعها إنما حصل من جراء ترك الجماعة والأخذ بالفرقة أو استحسان الفرقة.

الأمر الثاني: أن الفرق الضالة رأت الفرقة خيرًا وطلبتها، ورأت الجماعة ضعفًا فنبذتها.

ومخالفتهم وترك سبيلهم هو سمة الفرقة الناجية الذين قال فيهم النبي ﷺ: «**كلها في النار إلا واحدة**» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**هي الجماعة**»[٢٨٣].

إذا تبين ذلك فهاهنا مسائل:

المسألة الأولى:

في قوله «نرى»، كلمة «نرى» في هذا الموطن يراد بها الاعتقاد، يعني: ونعتقد، وليست مذكورة لأجل أن المسألة اجتهادية، كما يعبر الفقهاء: «أرى كذا، وأرى أن الأظهر كذا» فيما سبيله الاجتهاد.

فكلمة «نرى» في كتب أهل السنة، في كتب العقائد إذا جاءت بصيغة الجمع فإنه يراد بها ما قرره أئمة أهل السنة والجماعة في عقائدهم دون خلاف بينهم.

المسألة الثانية:

الجماعة جاء ذكرها في حديث الافتراق، وفي أحاديث أُخر، كقوله ﷺ: «**الجماعة رحمة والفُرقة عذاب**»، وكقوله: «**من أتاكم وأمركم جميع يريد أن يشق عصاكم فاقتلوه كائنًا من كان**»[٢٨٤]، وكذلك قوله في حديث الافتراق: «**إن اليهود افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن النصارى افترقت على اثنتين وسبعين فرقة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة**» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**هي الجماعة**»، وفي رواية قال: «**هي ما كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[٢٨٥].

فكلمة «الجماعة» جاءت في عدد من الأحاديث نصًّا، وجاءت في القرآن معنى في قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:١٠٣]، وفي قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة:٢٠٨]يعني: جميعًا دون تفريق،

---

(٢٨٣) سبق تخريجه.

(٢٨٤) سبق تخريجه.

(٢٨٥) سبق تخريجه.

و﴿السِّلْمِ﴾، في الآية: يعني: الإسلام.﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾؛ يعني: ادخلوا في الإسلام كافة.

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾، بأن تفرقوا بين أمر وأمر من أمور الإسلام، فيجب الدخول فيه كافة، وألا يقول المسلم إذا أسلم: «أنا أدخل في بعض الإسلام ولا أدخل في بعض، أو ألتزم ببعض ولا ألتزم ببعض أو أقر ببعض ولا أقر ببعض»، ونحو ذلك.

و«**الجماعة**» في هذا الموطن اختلف السلف في تفسيرها على عدة أقوال- يعني الآية والحديث وفي غيرهما أيضًا من كلام السلف.

والذي يجمع كلام السلف كما أوضحته لكم في غير موضع: أن الجماعة نوعان:

- جماعة في الدين.
- وجماعة في الأبدان والدنيا.

وأن النصوص تشمل هذا وهذا، وأن من فسر من السلف «**الجماعة**» بجماعة الدين فإنه -يعني من الصحابة والتابعين- تفسير للشيء ببعض أفراده، كما هو عادة السلف، ومن فسرها بأنها جماعة الأبدان والاجتماع على الإمام وولي الأمر فإنه يعني بها فردًا أو بعض أفراد الجماعة.

فالجماعة نوعان:

أولًا: جماعة في الدين: وهي الأساس الأعظم لما أنزل الله ﷻ به كتبه وأرسل به رسله، فإن الله أرسل الرسل وأنزل الكتب لأجل أن يجتمع الناس في دينهم، وهو توحيد الله ﷻ، وعبادته وحده دون ما سواه والبراءة من الشرك وأهله، وطاعة رسوله الذي أرسله، على الرسل صلوات الله وسلامه.

وهذا هو الذي جاء في نحو قوله ﷻ في سورة الشورى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى:١٣]؛ يعني: واجتمعوا عليه، وهو المذكور في قوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:١٠٣].

وهذا الاجتماع في الدين هو أعظم أمر لأجله بُعثت الرسل وأُنزلت الكتب، وهو الذي من أجله يجاهد المجاهد ويدعو الداعي، وهو الذي من أجله آتى الله ﷻ الرسل الآيات والبينات، أن يجتمعوا لأجل تحقيق الدين، لأجل ألا يفترق الناس في الالتزام بما يرضي الله ﷻ فيما يستحقه من العبادة والطاعة له ولرسوله ﷺ.

فيدخل هنا في الاجتماع: الاجتماع في ملازمة الإسلام، والالتزام به، وألا نؤمن ببعض ونكفر ببعض، وأن يدخل في الإسلام كافة دون تفريق ما مسألة ومسألة -يعني من حيث الاعتقاد والإقرار والإذعان والالتزام-.

ثانيًا: جماعة الأبدان: يعني اجتماع الأبدان والدنيا بملازمة طاعة من ولاه الله ﷻ الأمر، والسمع والطاعة في غير معصية الله ﷻ.

وهذا النوع وسيلة لتحقيق الأول، فالأمر به والنهي عن الخروج عن الولاة والأمر بالاجتماع فيما أحب الإنسان وكره، كما جاء في الحديث «**على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره**»[٢٨٦]، هذا به يتحقق الاجتماع في الدين.

والتفريط في الأول أو في بعضه يعاقب الله ﷻ به بالفُرقة في الثاني أو بعضه -كما سيأتي بالبحث في الفرقة-، كذلك التفريط في الثاني وهو: السمع والطاعة لولاة الأمور في غير المعصية والاجتماع وعدم الخروج، التفريط في الثاني ينتج التفريط في الأول أو في بعضه.

ولهذا ما من فُرقة في الأبدان حصلت في الأمة إلا وكان معها وبعدها من الافتراق في العقائد ونفوذ البدع والمحدثات ما لا يدخل في حسبان.

فالأمران مترابطان، والجماعة مطلوبة في هذا وهذا، ومأمور بها، وجماعة الدين واجتماع الناس في دينهم حق وصواب، وإحداث المحدثات باطل وغلط وضلال، وكذلك الاجتماع في الأبدان والدنيا حق وصواب، وخلافه بالفرقة والخروج باطل وزيغ وضلال.

المسألة الثالثة:

جماعة الدين حصل فيها الافتراق أو حصل فيها الخلل، ووقعت الفرقة قبل الافتراق

---

(٢٨٦) سبق تخريجه.

في الأبدان أو قبل اختلال جماعة الأبدان، وذلك حين نشأت الخوارج في عهد عثمان رضي الله عنه، وحدث منهم ما حدث حتىٰ آل الأمر إلىٰ قتل عثمان ثم بعد ذلك وقعت الفرقة واختلت الجماعة.

وهذا يؤخذ منه أن من دعا إلىٰ الدين والاجتماع عليه وتحقيق التوحيد ونبذ البدع ووسائل الشرك والبدع وإحلال الحلال وتحريم الحرام والأمر بما أوجب الله عز وجل والنهي عن ضد ذلك؛ هذا في الحقيقة يدعو إلىٰ الاجتماع في الأبدان؛ لأنه إذا اجتمع الناس في دينهم آل الأمر إلىٰ اجتماعهم في أبدانهم، والمسائل مرتبط بعضها ببعض.

لهذا كان من اللوازم علىٰ كل من يطلب معرفة منهج السلف والأئمة وأهل الحديث أن ينظر إلىٰ التلازم العظيم ما بين الجماعة الأولىٰ والجماعة الثانية أو الاجتماع الأول والاجتماع الثاني.

والتوازن فيما بينهما هو سبيل أهل العلم؛ فإن الناس في هذين الأمرين علىٰ ثلاثة أنحاء:

الفئة الأولىٰ: منهم مَن قدم تحقيق المطالب الدينية ورعاه حتىٰ ولو حصل خلل في الاجتماع في الأبدان؛ يعني: بحسب اعتقادهم.

وهذا هو طريقة من ضل في هذا الباب وغلا من الخوارج والمعتزلة، ومن رأىٰ رأيًا يشابه ما قاله الخوارج والمعتزلة ونحوهما.

الفئة الثانية: من تساهلت فرأت المحافظة علىٰ الجماعة في الأبدان والدنيا سبيلًا لترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصيحة الواجبة، وإعلان الحق بضوابطه الشرعية في أمر الجماعة، فتركوا إنكار المنكر من الشرك والبدع تساهلًا وضعفًا.

الفئة الثالثة: هم الراسخون في العلم ومن تولاه الله عز وجل بتوفيقه، فإنهم أخذوا بهذا وهذا، فدعَوا إلىٰ الاجتماع في الدين، وتحقيق ذلك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبنشر العلم النافع والدعوة إلىٰ ذلك، وبالنصيحة بطرقها الشرعية، ولم يروا ذلك مخالفًا لما أوجب الله عز وجل من الاجتماع في الأبدان والدنيا، فوازنوا بين هذا وهذا، وأجروا الحكمة في هذا وهذا.

ولا شك أن أحوال الناس تختلف في مثل هذه المقامات ما بين مقام الأمن ومقام

الخوف ومقام الفتنة ومقام الاستقرار.

والراسخون في العلم ومن تبعهم يضعون لكل شيء موضعه، فلا يتركون الأمر والنهي والدعوة والنصيحة لأجل توهم أن هذا يفرق، ولا يأمرون مع مظنة وجود الفرقة.

ولهذا يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: «إن الآمر والناهي إذا ظن أنه ستحدث مفسدة لأمره ونهيه أكبر مما أمر به ونهى، فإنه لا ينكر. وقال: يأثم إذا أنكر».

لأن الشريعة جاءت لتحقيق المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها.

وهذا بخلاف التوهم؛ لأن التوهم غير الظن الراجح، غير ما يعلمه أهل العلم مما ستحدثه الأمور.

التوهم هذا راجع للخوف، فمن الناس من يخاف أن يقول لفلان: اتق الله في كذا وكذا أو صلِّ الصلاة، يتوهم أن كل شيء سيؤثر على النفوس، وأن كل شيء سيغير... إلخ.

وهذه حيلة وطريقة من ترك ما أوجب الله عَزَّ وَجَلَّ، وهي طريقة بني إسرائيل التي ذم الله عَزَّ وَجَلَّ الناس عليها.

لهذا يجب في هذه المسائل أن يؤخذ بطريقة أئمة الإسلام الراسخين في العلم ممن رعوا هذا وهذا، وأن الاجتماع في الدين هو الأصل الذي يجب أن يدعى إليه، وأن الاجتماع في الأبدان والدنيا؛ هذا أصل عظيم يجب المحافظة عليه، والموازنة بين هذا وهذا إنما يدركها أهل العلم الراسخون.

وما ضلت الخوارج -يعني في أصلها- إلا لأجل أنهم رأوا أن تحقيق ما يظنون من الشريعة يحصل بقتل عثمان ويجمع الناس على ما يرون، ثم حصل من المعتزلة ما حصل... إلخ، فحصل الفساد والشر بسبب التفريط في الموازنة والوسط في هاتين المسألتين العظيمتين.

المسألة الرابعة:

في قوله: «**ونرى الجماعة حقًّا وصوابًا**» معنى «**حقًّا**»؛ يعني: أنه واجب وثابت.

والحق إما أن ينص الله عَزَّ وَجَلَّ على أنه الحق أو يعلم بما نص الله عَزَّ وَجَلَّ عليه. و«**الجماعة**» علمنا ذلك بدلالة ما نص الله عَزَّ وَجَلَّ عليه.

«وصوابًا»؛ يعني: أن من سلك غير طريقها فهو على غير السبيل، وأن من أراد الصراط المستقيم فهذا هو الصواب وهو ملازمة الجماعة.

وقوله: «والفرقة زيغًا وعذابًا»: **فيها أيضًا مسائل:**

المسألة الأولى:

«**الفرقة**» تقابل «**الجماعة**»، وكما أن «**الجماعة**» تكون في شيئين ف «**الفرقة**» أيضًا تكون في الأمرين أنفسهما:

- **الأول: الفرقة في الدين.**
- والثاني: الفرقة في الأبدان.

وعلى هذا تفاسير السلف لآي القرآن في نصوص الافتراق وما بينوا من دلالة بعض الأحاديث.

فقوله ﷻ: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران:١٠٣]، دلت على الاعتصام بالقرآن جميعًا؛ يعني: بأجمعه، وهو الجماعة في الدين.

وقوله: ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ دلت على النهي عن فرقة الأبدان؛ لهذا قال بعدها: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا﴾، فذكر الاجتماع في الأبدان، ونهى عن الفرقة في الأبدان.

وقوله ﷻ في الآية الأخرى مثلًا التي ذكرناها لكم: ﴿أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى:١٣]؛ يعني: الفرقة في دين الله ﷻ، فما ذكر هناك من الاجتماع على الدين والاجتماع في الأبدان يذكر هنا بضده؛ لأن «**الفرقة**» تقابل وتضاد «**الجماعة**».

المسألة الثانية:

الفرقة في الدين التي حصلت في الأمة على مراتب:

١- النوع الأول: هوأعظمها، وهو مخالفة أصل الدين بحدوث البدع المختلفة الشِّركية الكُفرية، كإنكار صفات الله ﷻ وكعبادة غير الله وإقامة المشاهد والحج إليها، وتقريب القرابين لها ودعاء الأموات أو التقرب للكواكب أو نحو ذلك، كما حصل من الفرق الباطنية أو فرق الرافضة ومن شابههم.

النوع الثاني: الافتراق البدعي غير الكفري الذي حصل من الخوارج والمرجئة والقدرية ومن نحا نحوهم.

وهذان النوعان مذمومان متفق على ذمهما.

النوع الثالث: الافتراق في المسائل العملية، في مسائل الفقه، في أحكام الطهارة والآنية، أحكام الصلاة، الصيام، البيوع، الجنايات...إلخ ما حصل من الاختلاف في هذه المسائل.

والاختلاف والفرقة التي حصلت في المسائل العملية:

أولًا: هي مذمومة من حيث الأصل، وإن كان الذي قال قولًا باجتهاده معذورًا ويؤجر، لكن في الجملة الافتراق مذموم لقوله ﷻ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

ثانيًا: أن الفرقة في المسائل الفقهية، والاختلاف الذي وقع بين الصحابة وبين الأئمة المجتهدين؛ اختلاف لأصحابه فيه إما أجران وإما أجر واحد، فإذا اجتهد وتحرىٰ الحق وأصاب فله أجران، وإذا اجتهد وتحرىٰ الحق فأخطأ فله أجر واحد علىٰ اجتهاده وتحريه الحق.

وأما من قال قولًا ليس فيه بمتحرٍ للحق، وإنما هو نتيجة عن هوىٰ ونتيجة عن شهوة، فهذا يأثم ولا يؤجر؛ فإن الذي يؤجر هو المجتهد الذي يبحث عن الحق، يجتهد يتحرىٰ الحق، كما هو صنيع السلف، أما إذا كان ميدانه الهوىٰ والشهوة فإن هذا مذموم علىٰ كل حال.

المسألة الثالثة:

نفصل الكلام في مسألة الخلاف الفقهي أكثر، وهو أن الاختلاف -اختلاف العلماء في المسائل- هو اختلاف في مسائل من الدين في الفقهيات.

والعلماء إذا اختلفوا في الفقهيات فالواجب أن يرعىٰ معه ألا يكون افتراق في الأبدان ولا افتراق في القلوب؛ لأن هذا الخلاف الذي يوجد ابتلاء من الله ﷻ ابتلىٰ به الناس أن يختلف العلماء؛ وهذا يقول بقول وهذا يقول بقول، ويكون لهم فيه سعة في بعض البلاد ونحو ذلك، لكن هو ابتلاء يُبتلىٰ به الناس.

فالواجب أنه إذا وقع هذا الاختلاف في الأقوال الفقهية أن ينظر إليه الناس أن المختلفين إذا اجتهدوا وتحروا الحق وخاصة من الأئمة الذين شهد لهم بتحري الحق وطلبه أنهم ما بين أجر وأجرين، وأن من وثق بإمام فاتبعه علىٰ ذلك ولم يستبن له الحق،

أنه معذور في اتباعه له، وأن الله ﷻ إذا أراد بالعباد عقوبة فإنه يجعل هذا الخلاف سببًا للتفريط في الجماعة الثانية وهي جماعة الأبدان.

إذا وقعت الفرقة -الاختلاف في الفقهيات- فإذا آل الأمر إلىٰ اختلاف القلوب واختلاف الأبدان والفرقة فيها فيكون هذا من العقوبة، ومن الزيغ الذي حصل؛ ولهذا قال هنا: «**والفرقة زيغًا**» عما يجب «**وعذابًا**» يعاقب الله ﷻ به الناس.

ودليل ذلك قوله ﷻ لما ذكر أهل الكتاب قال: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣].

﴿وَنَسُوا حَظًّا﴾؛ يعني: تركوا نصيبًا ﴿مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾؛ يعني: مما جاءهم في كتاب الله.

ما النتيجة؟

قال: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [المائدة: ١٤]، ومما أمر الله ﷻ به وذكَّرنا به أن نحرص علىٰ الاجتماع، الاجتماع في النفوس، والاجتماع أيضًا في الأبدان.

فإذا صار اختلاف أهل العلم سببًا لوقوع الفرقة ولوقوع التلاعن والتباغض والسب والشتم وطعن كل فئة في أتباع العالم الذي اجتهد وتحرىٰ الحق؛ فإن هذا لا شك أنه بغي وظلم يعاقب عليه الإنسان، وهذا مما نهىٰ الله ﷻ عنه.

وهذا هو الذي حصل، وهو الذي يحصل عند من لم يعلم حدود ما أنزل الله علىٰ رسوله، فإنه قلَّ أن يحصل اختلاف إلا ويَبغي بعض الناس علىٰ بعض، إما بتجهيل أو بسب أو بوقوع فيه أو نحو ذلك من الأقوال.

والواجب أن ينصر الحق، وأن يعذر من خالف في الفقهيات، ويعلم أنه إذا اجتهد وتحرىٰ الحق فإنه له أجر لكن لا يتابع علىٰ ذلك.

ولكن الواجب هو تحري الحق باتِّباع ما دل عليه الدليل من كتاب الله وسنة رسوله أو وافق القواعد والأصول العامة للشريعة التي يعلمها أهل العلم.

وهذا في الحقيقة هو أعظم ما حصل في كل زمان إلىٰ زماننا الحاضر، بل وإلىٰ يومنا هذا، فقلَّ من يعذر في المسائل المختلف فيها في الفقهيات؛ يعني: التي فيها

بحث، فينظر هذا ويجتهد في كذا، وهذا يجتهد في كذا، حتىٰ رمىٰ بعضهم بعضًا بالضلال ورمىٰ بعضهم بعضًا بمخالفة ما أمر الله ﷻ به، بل حكم علىٰ بعضهم بالبدع والمحدثات لأجل بعض المسائل الفقهية التي اختلف فيها الناس.

وهذا مما ينبغي أن يعلم كعقيدة أنه إذا كانت الفرقة في الفقهيات والعمليات والاختلاف في ذلك إذا كانت سببًا للفرقة في الأبدان فقد بغىٰ العباد بعضهم علىٰ بعضٍ، ووقعت الفتنة، ووقع البلاء فيهم.

والواجب أن لا يقع فيهم البغضاء والشحناء لأجل ذلك، كيف إذا زاد الأمر؟! إذا حصل القتال؟! وحصل التكفير؟! ونحو ذلك، كما حصل من بعض في بعض الأزمان حيث كفَّر بعضُ الشافعية بعضَ الحنفية في مسائل، وكفَّر بعضهم بعض الحنابلة في مسائل ونحو ذلك مما وقع فيه طائفة في أعلىٰ درجات الظلم والبغي والعدوان من الناس بعضهم علىٰ بعض، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهذا لا يزال يوجد إلىٰ يومنا هذا، فكلما زاد العلم زادت البصيرة بأمور:

- الأول: أن يحرص طالب العلم علىٰ تحري الحق.

- والثاني: ألا يجعل تحريه للحق سببًا لفرقة العباد ولا سببًا في وقوع الشحناء والبغضاء بينهم، بل يتودد في ذلك كثيرًا ولا يجادل في ذلك مجادلة الذي يريد الانتصار والقوة، بل يتكلم في ذلك بسكينة وهدوء.

وما أجمل قول الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نحو هذا لما قيل له: «الرجل تكون عنده السنة أيجادل عنها؟»

قال: «لا»؛ يعني: يرىٰ من يخالف السنة ويذهب إلىٰ قول آخر، تعرفون المدينة كان فيها مدرسة الرأي، ربيعة الرأي ومن معه، مدرسة قريبة من مدرسة الكوفة في الأخذ بالرأي وعدم العلم بتفاصيل السنة، فقيل له: «الرجل تكون عنده السنة أيجادل عنها؟»

قال: «لا، يخبر بالسنة، فإن قبلت منه وإلا سكت»[٢٨٧].

---

(٢٨٧) سبق تخريجه.

لماذا؟

لأن الشيطان يأتي فيجعل الإنسان ينتصر لنفسه لا للسنة، وهذا مسلك شائك في النفوس، وينافي الإخلاص وينافي ما يجب، فيبحث فإذا هو يريد أن ينتصر للحق ثم تنقلب المسألة في النقاش أو في المجادلة أو في الإخبار بالصواب إلىٰ انتصار للنفس دون انتصار للحق، وهذا مما ينبغي تداركه.

ومما يدخل أيضًا في مثل هذا: أن اختلاف الفقهاء في المسائل العملية اختلاف كبير جدًّا، حتىٰ إن المسائل المجمع عليها قليلة، وليس كل قول من الأقوال المختلفة يصح أن يكون في الخلاف المعتبر، كما قال أحد مشايخ السيوطي في قصيدة في بعض علوم القرآن:

وليس كل خلاف جاء معتبرًا إلا خلاف له حظ من النظر

وإذا وقع الخلاف فإن الخلاف علىٰ نوعين:

- خلاف قوي.
- وخلاف ضعيف.

والخلاف القوي ضابطه: ما كان الخلاف فيه في فهم الدليل ولا مرجح.

والخلاف الضعيف: ما كان الخلاف فيه بمخالفة الدليل أو بالغلط في فهم الدليل.

والخلاف القوي لا إنكار فيه، فإذا كانت المسألة فيها خلاف قوي فلا عَتْبَ من الأصل لمن أخذ بأحد القولين، أخذ بهذا أوأخذ بهذا، هذا يرىٰ كذا وهذا يرىٰ كذا، المسألة فيها سعة.

وأما الخلاف الضعيف فإنه فيه الإنكار.

وقول العلماء: «لا إنكار في مسائل الخلاف» يعنون به الخلاف القوي علىٰ الصواب دون الخلاف الضعيف؛ لأن الخلاف الضعيف خلافٌ بلا دليل أو غَلَطٌ في فهم الدليل.

ويشتبه هذا -يعني الخلاف- بمسألةٍ مهمة وهي مسائل الاجتهاد.

والصواب: التفريق ما بين مسائل الخلاف ومسائل الاجتهاد.

فمسائل الخلاف التي مرجعها الخلاف في فهم الأدلة، وهذه هي التي فيها التفصيل الذي ذكرت لكم: في أنَّ الخلاف القوي لا إشكال فيه، وأما الخلاف الضعيف فيلزم فيه البيان والإيضاح بدون أن يُحدِثَ الفُرْقة وتنافر القلوب.

أما المسألة الثانية: وهي مسائل الاجتهاد: فهي الاجتهاد في النوازل.

إذا نزلت نازلة واجتهد العلماء فيها، هل هذه تلحق بكذا وهذه تلحق بكذا فإنه لا إنكار في مسائل الاجتهاد.

وشيخ الإسلام ابن تيمية قال في بعض كلامه: «لا إنكار في مسائل الخلاف»؛ يعني بها مسائل الاجتهاد، أو نحو كلامه أنا أصوغه بفهمي؛ لأن مسائل الاجتهاد ليست هي مسائل الخلاف.

ولا إنكار في مسائل الخلاف يعنون بها لا إنكار في مسائل الاجتهاد.

وهذا يحتاج إلىٰ زيادة وهي أنه: لا إنكار في مسائل الخلاف، يعنون بها الخلاف القوي.

أما مسائل الاجتهاد التي تحدث في الناس فهذه لا إنكار فيها من باب أولىٰ؛ لأن كل مجتهدٍ له اجتهاده ونصيبه في إلحاق النازلة ببعض الأصول والقواعد التي تدل عليها.

نختم هذا الموضع بوصية في هذا الموطن: بأن طالب العلم يتسع صدره للعلم، وهذا إذا حباك الله ﷻ اتساع الصدر في العلم فإنك تؤتىٰ علمًا جديدًا، وهذا هو الواقع والمشاهد، أما من يضيق بالأقوال أو من يضيق باختلاف العلماء ولا يبحث في مأخذ هذا ومأخذ هذا، وإذا أورد عليه أحد قولًا نظر في كلامه وتأمل فإنه يحرم بعض العلم.

لهذا كلما اتسع صدر طالب العلم أوتي الصواب في العلم، وأوتي الصواب أيضًا في العمل، في عدم التعدي علىٰ المسلمين والتعدي علىٰ العلماء أو علىٰ طلبة العلم أو نحو ذلك، والله ﷻ يقول: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الإسراء:٥٣]، والفرقة والخلاف يحصل فيه التعدي في كثير من الأحيان، ولا يقول العبد التي هي أحسن، والله ﷻ أمر بأن تقول التي هي أحسن.

وأنا ألحظ وربما منكم كثيرٌ لحظوا أن أحدًا منا قد يقول قولًا يكون غير واضحٍ، فيأتي أحد ويعترض عليه فهو يتألم ويتحرج لنفسه أنه أخطأ أو أنه ما أدرك الصواب، فيأتي الشيطان فيصرفه عن تقرير المسألة إلىٰ وجود مخرج لنفسه.

وهذه من وسائل الحرمان، وإذا قوّىٰ الله طالب العلم علىٰ أن يكون قويًّا علىٰ نفسه إذا ما اتضحت له صورة المسألة:

لا يتكلم فيها، ينتظر، يسكت.

يُعَلِّم نفسه التؤدة، يعلم نفسه عدم الاستعجال في الكلام، عدم إلقاء الكلام على عواهنه، الدقة في الألفاظ، كيف يعبر عن المسائل.

وإذا غلط يقول: غلطت -ما أسهل منها عند من يرى تحقيق الحق- فعلًا.

يقول: أنا ما فهمت، أنا ظهر لي كذا، يبدو أنه انحرف ذهني إلى شيء آخر.

يقول: أنا ما فهمت، أنا غلطت.ما أسهل منها.

وهل من شرط طالب العلم ألا يخطئ؟!

ليس من شرطه.

إنما من قَلَّت غلطاته سواء في قوله وفي عمله فهو السديد، وهو الذي يثنى عليه.

أما أنه يأتي أحد لا يخطئ، لا يغلط فيما يتكلم، لا يغلط في تعامله، هذا لا يمكن.

النبي ﷺ وهو أكمل الخلق قال: «**اللهم أيما عبد سببته أو شتمته فاجعلها عليه رحمة**»(٢٨٨) يعني: من مقتضى الطبيعة أن يغلط الإنسان، فالإنسان لا يتحمل لكنه من يتصبر يصبره الله، ومن يتحلم يعطه الله ﷻ الحلم.

لهذا عود نفسك الحلم عود نفسك الصبر، تَعود ألا تنتصر لنفسك في المسائل العلمية؛ حتى لو جاء المقابل وطعن في علمك، طعن في طريقة الإيراد، لا تتأثر بهذا واجعل الكلام على العلم؛ لأنك مُبلِّغ للعلم ولست منتصرًا لنفسك، والمنتصر لنفسه يحرم نفسه انتصار الله ﷻ له.

أسأل الله ﷻ أن يمنحني وإياكم العلم والحلم والفقه في الدين، وأن يمن علينا بسلوك طريق السلف الصالحين، إنه سبحانه جواد كريم، وهو ذو الفضل والإحسان والمنن والعطايا، اللهم لا تحرمنا فضلك بذنوبنا، ولا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا، إنك على كل شيء قدير.



(٢٨٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٠١). وأَبُو دَاوُد (٤٦٥٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الدرس الخامس والأربعون:

إن الدين عند الله الإسلام

١٠٣- وَدِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ. قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾(٢٨٩) [المائدة: ٣].

١٠٤- وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ.

الشرح

---

(٢٨٩) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وَدِينُ الله في الأَرْضِ والسَّمَاءِ وَاحِدٌ وهُوَ دينُ الإِسْلَامِ...»:

●قال الشارح رحمه الله تعالى:

«فدين الإسلام هو ما شرعه الله -سبحانه وتعالى- لعباده على ألسنة رسله، وأصل هذا الدين وفروعه روايته عن الرسل، وهو ظاهر غاية الظهور، يمكن كل مميز من صغير وكبير، وفصيح وأعجم، وذكي وبليد أن يدخل فيه بأقصر زمان، وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك: من إنكار كلمة، أو تكذيب، أو معارضة، أو كذب على الله، أو ارتياب في قول الله تعالى أو ردّ لما أنزل أو شك فيما نفى الله عنه الشك، أو غير ذلك مما في معناه.

فقد دل الكتاب والسنة على ظهور دين الإسلام، وسهولة تعلمه، وأنه يتعلمه الوافد ثم يولي في وقته، واختلاف تعليم النبي ﷺ في بعض الألفاظ بحسب من يتعلم، فإن كان بعيد الوطن كضمام بن ثعلبة النجدي، ووفد عبد القيس، علمهم ما لم يسعهم جهله، مع علمه أن دينه سينشر في الآفاق، ويرسل إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه، ومن كان قريب الوطن يمكنه الإتيان كل وقت، بحيث يتعلم على التدريج، أو كان قد علم فيه أنه قد عرف ما لا بد منه -أجابه بحسب حاله وحاجته على ما تدل قرينة حال السائل، كقوله: «قل آمنت بالله ثم استقم».

وأما من شرع دينًا لم يأذن به الله، فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ ولا عن غيره من المرسلين؛ إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل. كما أن لازم الحق حق.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِّ:

❑ قوله: «**وَدِينُ الله في الأَرْضِ والسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وهُوَ دينُ الإسْلاَمِ، قَالَ الله تَعَالَىٰ:** ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، **وقَالَ تَعالَىٰ:** ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة:٣]»:

●ثبت في الصحيح عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد**»[٢٩٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران:٨٥] عامٌّ في كل زمان، ولكن الشرائع تتنوع، كما قال تعالىٰ: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا﴾ [المائدة:٤٨].

فدين الإسلام هو ما شرعه الله سبحانه وتعالىٰ لعباده علىٰ ألسنة رسله، وأصول هذا الدين وفروعه موروثه عن الرسل، وهو ظاهر غاية الظهور، يمكن كلُّ مميز من صغير وكبير، وفصيح وأعجم، وذكي وبليد أن يدخل فيه بأقصر زمان، وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك، من إنكار كلمة، أو تكذيب، أو معارضة، أو كذب علىٰ الله، أو ارتياب في قول الله، أو ردِّ لما أنزل، أو شك فيما نفىٰ الله عنه الشك، أو غير ذلك مما في معناه.

فقد دل الكتاب والسنة علىٰ ظهور دين الإسلام، وسهولة تعلمه، وأنه يتعلمه الوافد، ثم يولِّي في وقته، واختلاف تعليم النبي ﷺ في بعض الألفاظ بحسب مَنْ يتعلم، فإن كان بعيد الوطن، كضِمَام بن ثعلبة والنجدي، ووفد عبد القيس، علَّمهم ما لا يسعهم جهله، مع علمه أن دينه سينشر في الآفاق، ويرسل إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه، ومن كان قريب الوطن يمكنه الإتيان كل وقت، بحيث يتعلم علىٰ التدريج، أو كان قد علم فيه أنه قد عرف ما لا بد منه، أجابه بحسب حاله وحاجته، علىٰ ما تدل قرينة حال السائل، كقوله: «**قل آمنت بالله ثم استقم**»[٢٩١].

وأما من شرع دينًا لم يأذن به الله، فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ ولا عن غيره من المرسلين، إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل، كما أن لازم الحق حق.

---

(٢٩٠) أَخْرَجَه -بنحوه- البُخَارِيّ (٣٤٤٢، ٣٤٤٣)، ومُسْلِم (١٤٤/٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢٩١) أَخْرَجَه أَحْمَدُ (٤١٣/٣)، والطَّبَرَانِيّ (٦٣٩٨)، من حديث سفيان بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

❏ وقوله: «وَهُو بَيْنَ الغُلُوِّ والتَّقْصِيرِ»:

●قال تعالىٰ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء:١٧١]، ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة:٧٧].

وقال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ۝٨٧ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة:٨٧، ٨٨].

وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها: أن ناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ سألوا أزواج رسول الله ﷺ عن عمله في السر؟ فقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا أنام علىٰ فراش، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «**ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا؟! لكني أصوم وأفطر، وأنام وأقوم، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**»(٢٩٢).

وفي غير «الصحيحين»: «**سألوا عن عبادته في السر، فكأنهم تقالُّوها**»(٢٩٣).

وذكر في سبب نزول الآية الكريمة: عن ابن جريج، عن عكرمة أن عثمان بن مظعون، وعلي ابن أبي طالب، وابن مسعود، والمقداد بن الأسود، وسالمًا مولىٰ أبي حذيفة -رضي الله عنهم في أصحابه- تبتَّلوا فجلسوا في البيوت، واعتزلوا النساء، ولبسوا المسوح، وحرموا طيبات الطعام واللباس، إلا ما يأكل ويلبس أهل السياحة من بني إسرائيل، وهمُّوا بالاختصاء، وأجمعوا لقيام الليل وصيام النهار، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة:٨٧].

يقول: لا تسيروا بغير سنة المسلمين، يريد ما حرموا من النساء والطعام واللباس، وما أجمعوا له من قيام الليل وصيام النهار، وما هموا به من الاختصاء، فنزلت فيهم،

---

(٢٩٢) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٥٠٦٣)، ومُسْلِم (١٤٠١)، واللفظ له، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وأما حديث عائشة رضي الله عنها فأخرجاه بنحوه، البُخَارِيّ (٦١٠١)، ومُسْلِم (٢٣٥٦).

(٢٩٣) أَخْرَجه البَيْهَقِيّ (١٣٢٢٦)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

فبعث النبي ﷺ إليهم، فقال: «**إن لأنفسكم عليكم حقًّا، وإن لأعينكم حقًا، صوموا وأفطروا، وصلوا وناموا، فليس منا من ترك سنتنا**»، فقالوا: اللهم سلمنا واتبعنا ما أنزلت(٢٩٤).

❑ قوله: «وَبَيْنَ التَّشبيهِ والتَّعْطِيلِ»:

●تقدم أن الله سبحانه وتعالىٰ يحب أن يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تشبيه، فلا يقال: سمعٌ كسمعنا، ولا بصر كبصرنا، ونحوه، ومن غير تعطيل، فلا ينفي عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به أعرف الناس به؛ رسوله ﷺ، فإن ذلك تعطيل، وقد تقدم الكلام في هذا المعنىٰ.

ونظير هذا القول قوله: «**ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زلَّ ولم يصب التنزيه**».

وهذا المعنىٰ مستفاد من قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١]؛ فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على المشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] رد علىٰ المعطِّلة.

❑ وقوله: «وَبَيْنَ الجَبْرِ والقَدَرِ»:

●تقدم الكلام أيضًا علىٰ هذا المعنىٰ، وأن العبد غير مجبور علىٰ أفعاله وأقواله، وأنها ليست بمنزلة حركات المرتعش، وحركات الأشجار بالرياح وغيرها، وليست مخلوقة للعبد، بل هي فعل العبد وكسبه، وخلق الله تعالىٰ.

❑ وقوله: «وَبَيْنَ الأَمْنِ والإِيَاسِ»:

●تقدم الكلام أيضًا علىٰ هذا المعنىٰ، وأنه يجب أن يكون العبد خائفًا من عذاب ربه، راجيًا رحمته، وأن الخوف والرجاء بمنزلة الجناحين للعبد، في سيره إلىٰ الله تعالىٰ والدار الآخرة.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاكُ:

❑ قوله: «وَدِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ»:

---

(٢٩٤) ذكره الطَّبَرِيّ في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٦١/٨).

●حقيقة دين الإسلام: عبادة الله وحده لا شريك له، وطاعته سبحانه وتعالىٰ، وهذه الحقيقة يدين بها أهل السموات من ملائكة الله، وهي: دين الرسل كلهم من أولهم إلىٰ آخرهم، فدين الرسل كلهم من أولهم إلىٰ آخرهم هو الإسلام، يدل لذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩] أي: الدين المرضيّ المعتبر في حكمه سبحانه وتعالىٰ هو الإسلام، ويوضح ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥]، وهذه ليست خاصة بما جاء به محمد ﷺ؛ بل هذا عام في الأولين والآخرين؛ من ابتغىٰ غير دين الإسلام فلن يقبل منه.

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝٥١ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ۝٥٢﴾ [المؤمنون:٥١، ٥٢].وقوله ﷺ: «**أنا أولىٰ الناس بعيسىٰ ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لِعَلَّات، أمهاتهم شتىٰ ودينهم واحد**»(٢٩٥).

فنوح عليه السلام جاء بالإسلام؛ لأنه جاء يدعو إلىٰ عبادة الله وحده لا شريك له، وذكر الله عنه أنه قال لقومه: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢٦]، ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣﴾ [نوح:٣]، ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٧٢﴾ [يونس:٧٢]، وهكذا من جاء بعده من الرسل، كإبراهيم ويعقوب قال الله تعالىٰ عن إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٣١ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٣٢﴾ [البقرة:١٣١، ١٣٢]، ويوسف عليه السلام قال: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا﴾ [يوسف:١٠١]، وموسىٰ عليه السلام قال: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ۝٨٤﴾ [يونس:٨٤]، والسحرة لما آمنوا قالوا ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ۝١٢٦﴾ [الأعراف:١٢٦]، وهكذا الحواريون أتباع المسيح ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ۝١١١﴾ [المائدة:١١١].

فالإسلام دين الله، لكن يجب أن يعلم أنه بعد أن بعث الله محمدًا ﷺ صار الإسلام هو ما جاء به، وكل من لم يؤمن بشريعة محمد ﷺ ويلتزم بمتابعته؛ فليس علىٰ الإسلام مهما تدين، حتىٰ ولو لم يشرك.

فاليهود والنصارىٰ وإن انتسبوا إلىٰ الأنبياء، وإلىٰ التوراة والإنجيل فليسوا بمسلمين؛

(٢٩٥) سبق تخريجه.

لأنهم جمعوا بين أنواع من الكفر والشرك؛ وانضاف إلىٰ ذلك كفرهم برسالة محمد ﷺ؛ فالنصارىٰ يقوم دينهم الباطل علىٰ الشرك، قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٢، ٧٣].

واليهود كفروا بما ارتكبوا من العظائم؛ كتحريف كتب الله، والتلاعب بدينه، وقتل الأنبياء، وقد ذكر الله بعض قبائحهم، قال تعالىٰ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾ وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا ﴿١٥٦﴾﴾ [النساء: ١٥٦] الآيات.

ولهذا جاء في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار**»[٢٩٦].

ومن يقول: إن اليهود والنصارىٰ علىٰ دين صحيح؛ فإنه كافر؛ لأن ذلك يناقض ما وصفهم الله به، وأخبر عنهم، وهذه قضية ينبغي التنبه لها؛ لأنه قد اشتهر في هذا العصر الدعوة إلىٰ وحدة الأديان، واعتقاد أن اليهود والنصارىٰ والمسلمين كلهم علىٰ دين صحيح!

ودين الإسلام توسط واعتدال، بين الغلو والتقصير. والغلو: مجاوزة الحد. والتقصير: هو نقص فيما يجب القيام به. فهذان مدخلان للشيطان علىٰ الإنسان، فالشيطان؛ إما أن يحمل الإنسان علىٰ الغلو في الدين؛ فيقع في التجاوز؛ فيبتدع في الدين ما لم يأذن به الله.

أو يحمله علىٰ التقصير بترك واجب، أو فعل محرم.

والواجب الوقوف عند حدود الله، قال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] أي: بالتجاوز وهو الغلو.

وقال سبحانه: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] وهي المحرمات؛ فقربانها تقصير، وقد يجتمع في الشخص الغلو والإفراط في جانب، والتفريط والتقصير في جانب آخر؛ فيجمع بين الغلو والتقصير.

---

(٢٩٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٥٢)، وأَحْمَدُ (٢/٣١٧، ٣٥٠)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذا كثير في الأفراد والطوائف، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ [النساء:١٧١]، وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ [المائدة:٨٧] فتحريم الحلال من الابتداع والتنطع والغلو في الدين، ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ۝٨٧﴾ [المائدة:٨٧] وهذا تقصير.

وقد أنكر النبي ﷺ علىٰ الذين أرادوا أن يتبتلوا، وأن ينقطعوا للعبادة حين: سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السر، فقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أنام علىٰ فراش! فحمد الله وأثنىٰ عليه، فقال: «**ما بال أقوام قالوا: كذا وكذا، لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**»(٢٩٧).

والغلو يجري في مسائل الدين كلها: الاعتقادية والعملية.

وقوله: «**بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ**»: عطف هذه المتقابلات من قبيل عطف الخاص علىٰ العام؛ فإن التشبيه والتعطيل يندرجان في الغلو والتقصير؛ فالتشبيه غلو في إثبات الصفات، فالمشبهة يقول أحدهم: لله سمع كسمعي، وبصر كبصري، ويد كيدي! فيشبه الله بخلقه، ويشبه صفاته بصفات خلقه.

ويقابل التشبيه التعطيل، والتعطيل نفي الصفات، ونفيها تقصير فيما يجب إثباته لله تعالىٰ؛ فإنه تعالىٰ أوجب علىٰ عباده الإيمان بما أخبر به عن نفسه من أسمائه وصفاته، قال تعالىٰ: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَاۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ۝٨﴾ [التغابن:٨].

والتشبيه والتعطيل كلاهما يتضمن الغلو والتقصير؛ فالتشبيه غلو في الإثبات وتقصير في التنزيه، والتعطيل غلو في التنزيه، وتقصير في الإثبات، فالمعطلة غلوا في التنزيه حتىٰ نفوا صفات الرب تعالىٰ زاعمين أنهم قالوا ذلك تنزيهًا لله عن مشابهة المخلوقات، فجمعوا بين التعطيل والتشبيه وبين الإفراط والتفريط.

---

(٢٩٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٠٦٣)، ومُسْلِم (١٤٠١)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وأهل السنة وسط في باب أسماء الله وصفاته بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة، ومذهبهم هو دين الإسلام في هذا الباب.

وقوله: «وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ»: الجبر هو مذهب الجهمية، ومن وافقهم، وحقيقته: أن العبد -عندهم- مجبور على أفعاله، وأنه يتصرف بغير مشيئة ولا اختيار ولا قدرة؛ كحركة الريش في مهب الريح، وحركة المرتعش، وحركة الأشجار.

ويقابله القول بالقدر، وهو مذهب المعتزلة القدرية، ويسمون: القدرية، كما أن الجبرية يقال لهم، قدرية أيضًا، لكن هذا الاسم أشهر في القدرية النفاة الذين ينفون عموم مشيئة الله، وعموم خلقه؛ فيخرجون أفعال العباد عن أن تكون مخلوقة لله وواقعة بمشيئته وقدرته.

والجبرية يسلبون العبد فاعليته وقدرته ومشيئته، والقدرية النفاة يقولون: أن العبد هو الذي يخلق فعله بمحض قدرته ومشيئته، ولا أثر ولا تأثير لمشيئة الله في أفعالهم.

فالجبرية غلو في إثبات القدر وإثبات فاعلية الله، وقَصَّروا في إثبات فعل العبد وفاعليته واختياره حيث سلبوا العبد قدرته ومشيئته واختياره وفاعليته.

والقدرية غلو في إثبات فاعلية العبد حتى قالوا: إنه هو الذي يخلق فعله بمحض مشيئته وقدرته، وقصروا في إثبات ربوبيته تعالى حيث نفوا تعلق مشيئة الله وقدرته وخلقه بأفعال العباد، فأخرجوا كل أفعال العباد من أقوال وحركات سواء كانت محمودة أو مذمومة عن مشيئة الله وخلقه وقدرته وملكه!

وقد تقدم ذكر بعض شبهات هذين المذهبين ومناقشتهما والرد عليهما، وهذه الكلمات جاءت أخيرًا في كلام الطحاوي كالتلخيص لبعض ما تقدم.

والقول بالجبر مغالطة وإنكار، وهنا بهذه المناسبة يسأل بعض الناس ويقول: هل الإنسان مخير أو مسير؟ فنقول: لا يصح إطلاق إحدى الكلمتين؛ لأن كلا منهما يحتمل حقًّا وباطلًا؛ فإن أردت أن الإنسان مخير، أي: له اختيار ومشيئة؛ فيقوم ويقعد ويتكلم بمشيئة، فهذا حق.

وإن أردت أنه مخير، أي: أن له مشيئة وقدرة لا ترتبط بمشيئة الله، فهذا باطل، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، أو أراد أن له الحرية المطلقة في

أفعاله؛ فهو مخير بين الفعل والترك، كما يفهمه بعض الغالطين من قوله تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩] فإن هذا ليس تخييرًا؛ بل هذا أسلوب تهديد ووعيد شديد، ولذا قال تعالىٰ بعدها: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف:٢٩].

وهكذا قول القائل هل العبد مسير؟ نقول: إذا كنت تريد أنه مسير، أي: أنه لا اختيار له ولا مشيئة فهذا باطل، وهذا هو الجبر. وإن أردت أنه مسير، أي: أفعاله تسير علىٰ وفق قدر الله ومشيئته، وأنه ميسر لما خلق له، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**اعملوا فكل ميسر**»[(٢٩٨)]. فهذا الحق.

والخلاصة: أن الكلمتين لم تردا في النصوص ولا يصح إطلاقهما نفيًا ولا إثباتًا لما فيهما من احتمال الحق والباطل.

وقوله: «**وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ**»: دين الإسلام وسط في باب الوعد والوعيد، بين الأمن والإياس، والله قد وصف عباده وأولياءه بالخوف والرجاء، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنبياء:٩٠] وقال تعالىٰ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء:٥٧]، وقال تعالىٰ: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾﴾ [السجدة:١٦] فالوسطية ما دلت عليه هذه الآيات، فلا أمن ولا إياس، والأمن واليأس من كبائر الذنوب، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الحجر:٥٦] وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [يوسف:٨٧] وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف:٩٩].

فالأمن هو سبيل المرجئة الغلاة، والإياس سبيل الوعيدية الذين يُقَنِّطون مرتكب الكبيرة من دخول الجنة فيقولون: يجب إنفاذ الوعيد، ولا يجوز أن يغفر الله لأهل

---

(٢٩٨) سبق تخريجه.

الكبائر؛ بل لا بد أن يعذبهم، وإذا دخلوا النار فلن يخرجوا منها، وهذا يتضمن تيئيس الموحدين من أهل الكبائر.

فدين الله «**بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ**» وهو صراط مستقيم لا اعوجاج فيه، أما سائر الطرق والسبل فإنها منحرفة إلى الطرف، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝١٥٣﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ومذهب أهل السنة والجماعة وسط في كل مسائل الدين.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وَدِينُ الله في الأَرْضِ والسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وهُوَ دينُ الإِسْلَامِ»:

● الإسلام عبادة الله وحده لا شريك له، فهذا تدين به الملائكة في السماء والإنس والجن في الأرض، وهو دين الإسلام، ومعناه بمفهومه العام: الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والخلوص من الشرك، والبراءة من أهله كما عرفه شيخ الإسلام ونقله عنه الشيخ محمد بن عبدالوهاب في «الثلاثة الأصول»، فالإسلام دين جميع الأنبياء وأتباعهم، فكل نبي دعا قومه إلى ذلك، وكل من اتبعه على ذلك فيعتبر مسلمًا، سواء من أول الخلق أو آخرهم، فهو مستسلم لله بالتوحيد ومنقاد إلى الله بالطاعة، فدين الأنبياء واحد، وشرائعهم شتى ومختلفة بسبب حاجة البشر في كل زمان ومكان، ففي الحديث: «الأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد»[٢٩٩] وقال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، فالله يشرع لكل نبي ما يناسب قومه ويناسب مصالحهم، ثم ينسخ الله لأمة أخرى بحسب مصالحها، فمن كان على دين نبي قبل أن ينسخ فهو مسلم، فعبادة الله بما شرعه لذلك النبي، ولكن بعد البعثة المحمدية صار الدين واحدًا ونسخ الله ما قبله، وصار الدين المعتبر دينه عليه الصلاة والسلام، فلا يجوز لأحد أن يبقى على دين من الأديان السابقة؛ لأن رسالته ودينه عليه الصلاة والسلام عام لكل الخلق، وشامل لكل زمان ولكل جيل.

❑ قوله: «قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] وقَالَ

(٢٩٩) أخرجه البُخَارِيّ (٣٤٤٣)، واللفظ له، ومُسْلِم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

تعالىٰ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]»:

●فهو الدين الذي رضيه لعباده من بعثة محمد ﷺ إلىٰ أن تقوم الساعة.

❏ قوله: «وَهُو بَيْنَ الغُلُوِّ والتَّقْصِيرِ»:

●فالإسلام وسط بين الغلو، وهو: الزيادة والتشديد، وبين التقصير، وهو: الجفاء، فدين الإسلام وسط لا تشديد فيه ولا تحلل منه، فكلا الطرفين مذموم، والوسط خير؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة:٧٧] وقال عليه الصلاة والسلام: «هلك المتنطعون» قالها ثلاثًا[٣٠٠]، والمتنطعون هم المتشددون في أمور الدين، ولما قال نفر علىٰ عهد النبي ﷺ...قال أحدهم: أنا أصوم ولا أفطر، وقال الآخر: أما أنا فأصلي ولا أنام، وقال الثالث: أما أنا فلا آكل اللحم، وقال الرابع: أما أنا فأعتزل النساء، فقال عليه الصلاة والسلام: «أما إني أتقاكم لله وأخشاكم لله، وإني أصوم وأفطر، وأصلي وأنام، وأتزوج النساء، وآكل اللحم، فمن رغب عن سنتي فليس مني»[٣٠١]؛ لأن هذا تشديد ما أمر الله به، قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة:٨٧] يعني: من باب التدين، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓا۟﴾ [المائدة:٨٧] فالآية شملت الطرفين، فالدين وسط.

❏ قوله: «وَبَيْنَ التَّشبيهِ والتَّعْطِيلِ»:

●أي: دين الله في العقيدة بين التعطيل والتشبيه، بين تعطيل أسماء الله وصفاته، وبين تشبيه المخلوق بالخالق، والعقيدة وسط، فالمعطلة غلوا في التنزيه، فنفوا الأسماء والصفات، والمشبهة غلوا في الإثبات حتىٰ شبهوا الله بخلقه، والعقيدة، وسط، قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ:١١]، هذا رد علىٰ المشبهة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١]، هذا فيه رد علىٰ المعطلة، ونحن -معشر أهل السنة والجماعة- نثبت ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له رسوله، من الأسماء والصفات، ولا نعطلها ولا ننفيها، ولا نُشَبِّه

---

(٣٠٠) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٧٠)، من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣٠١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٠٦٣)، ومُسْلِم (١٤٠١)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وأما حديث عائشة رضي الله عنها فخرجاه بنحوه، البُخَارِيّ (٦١٠١)، ومُسْلِم (٢٣٥٦).

الله بأحد من خلقه، بل نقول: أسماء الله وصفاته تليق به سبحانه وإن كانت هذه الأسماء والصفات موجودة في البشر، لكن الكيفية مختلفة، والصفة تابعة للموصوف.

❏ قوله: «وَبَيْنَ الجَبْرِ والقَدَرِ»:

●مذهب أهل السنة والجماعة وسط بين الجبرية والقدرية: **فالجبرية يغلون في إثبات القدر** حتىٰ يسلبوا عن العبد الاختيار، فيقولون: العبد ليس له اختيار، أفعاله كلها مجبور عليها، فهو آلة يحركه القدر، فصلاته وصيامه وأعماله ليس له فيها اختيار، فهو يُحرِّك كما تُحرك الآلة، وهذا مذهب باطل.

والقدرية غلوا في إثبات اختيار العبد فنفوا القدر، حتىٰ جعلوا العبد يستقل بأفعاله ويخرجونها من إرادة الله ومشيئته، وأن العبد له إرادة مستقلة، فقالوا: هو الذي يخلق فعل نفسه، وليس لله فيها تصرف، وهذا مذهب المعتزلة.

أما أهل السنة والجماعة فتوسطوا في هذه المسألة، وقالوا: إن العبد له اختيار ومشيئة، يفعل باختياره، ولكنه لا يخرج عن قضاء الله وقدره، فأفعاله خلق الله، وهي فعله وكسبه، فهو الذي يفعل المعاصي ويفعل الطاعات، ولكن الله هو المقدر؛ فلذلك يعاقَبُ علىٰ جرائمه، ويثاب علىٰ طاعته، ولو كان يفعل هذا بغير اختياره ما حصل علىٰ الثواب ولا العقاب، فالمجنون والصغير لا يؤاخذان، وكذلك المكره الذي ليس له اختيار لا يؤاخذ.

❏ قوله: «وَبَيْنَ الأَمْنِ والإِيَاسِ»:

●كذلك، هذا من عقيدة أهل السنة والجماعة، وهو الوسط بين الأمن من مكر الله والإياس من رحمته، فهم يرجون رحمة الله، ولا يأمنون من مكر الله، ولا من العذاب والفتنة، لكن لا يقنطون من رحمة الله، فيجمعون بين الخوف والرجاء، وهو ما كان عليه الأنبياء، قال سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾[الأنبياء:٩٠]، فهؤلاء هم الأنبياء، فخوفهم من الله لم يحملهم علىٰ القنوط من رحمة الله، قال سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[يوسف:٨٧]، وقال سبحانه: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر:٥٦]، وأيضًا: رجاؤهم من الله لم يحملهم علىٰ الأمن من مكر الله، قال سبحانه: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ

ﵟٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَﵞ [الأعراف:٩٩]، فإبراهيم أبو الأنبياء يقول: ﵟوَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَﵞ [إبراهيم:٣٥] فإبراهيم ما أمن على نفسه، ولكنه خاف الفتنة؛ لأنه بشر.

فلا يأمن الإنسان على نفسه ويقول: أنا رجل صالح، بل يخاف على نفسه، مع عدم القنوط من رحمة الله، قال تعالى: ﵟقُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥٣ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَأَسۡلِمُواْ لَهُۥﵞ [الزمر:٥٣، ٥٤].

فالواجب على الإنسان: أن يفعل أسباب الرحمة، وهي التوبة وإسلام الوجه لله سبحانه، عند ذلك يحصل على رحمة الله، فرحمة الله قريب من المحسنين، والإحسان سبب الرحمة، **هذا مذهب أهل السنة والجماعة، وهو بين مذهب المرجئة الذين يقولون:** لا يضر مع الإيمان معصية، فإذا كان الإنسان مؤمنًا بقلبه فلا تضره المعصية، فهؤلاء أمنوا مكر الله، ويقولون: الأعمال لا تدخل في حقيقة الإيمان، فيدخل الجنة وإن لم يعمل شيئًا عندهم، وهذا مذهب أفسد الدنيا والدين، تحلل الناس من الدين بسببه، وقالوا: ما دام أننا ندخل الجنة إذا صدقنا بقلوبنا، فلا حاجة إلى الأعمال، فيفعلون ما يشاءون.

وبين الوعيدية الخوارج الذين يُكفِّرون بالكبائر التي دون الشرك، ويرون إنفاذ الوعيد الذي ذكره الله على من عصاه، فإن الله توعد العصاة، لكن قال: ﵟإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُﵞ [النساء:٤٨]، فهم تحت المشيئة، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، وهو الوسط.

والقول الحق مع أهل السنة والجماعة الذين توسطوا بين الأمن والرجاء، والخوف والقنوط؛ ولهذا يقولون: الخوف والرجاء بالنسبة للإنسان كجناحي الطائر، ولا بد من سلامة الجناحين، فكذلك الخوف والرجاء لو اختل أحدهما سقط، فلا بد من التعادل كما يتعادل جناحا الطائر.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

ـ قوله: «وَدِينُ الله فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﵟإِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُﵞ [آل عمران: ١٩]...»:

● **قال العلامة الطحاوي** رَحِمَهُ اللَّهُ **«ودين الله في الأرض والسماء واحد، وهو دين**

الإسلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، **وقال تعالى:** ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]»: هذه الجملة من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقرر بها أن دين الله جَلَّ وَعَلَا -وهو ما يدان به ويتقرب إليه به طاعة تحقيقًا للغرض من الخلق- هو الإسلام، فهو الذي تعبدت به الملائكة في السماء، وهو الذي تعبد به الحجر والشجر ممن يعبدون الله عَزَّ وَجَلَّ بمقتضى الخلقة لا بمقتضى الاختيار، وهو الذي لا يرضى الله عَزَّ وَجَلَّ أن يتعبَّد به من أعطاه الاختيار إلا أن يتعبَّد بالإسلام.

وهذه الجملة يريد بها أن الإسلام الذي هو الدين شيءٌ واحد اجتمعت عليه الرسل، وهو الدين الذي في السماء، وهو الدين الذي في الأرض، وهو الأمور الخبرية أو العقائد الخبرية دون الأوامر والنواهي.

وهذا يعني أن كل ملة وكل رسول إنما جاء بالإسلام الذي أذن الله به ورضيه وأمر به، وبه تعبَّد المتعبدون في السماء، وبه أمر أن يتعبَّد المتعبدون في الأرض.

وهاهنا مسائل:

المسألة الأولى:

الإسلام ينقسم إلى قسمين وهما:

- الإسلام العام.
- والإسلام الخاص.

وكلام المؤلف هنا يعني به الإسلام العام وهو: الاستسلام لله عَزَّ وَجَلَّ بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله.

فهذا الإسلام، وهو الاستسلام، هو الذي اجتمعت عليه الرسل من أولهم إلى آخرهم، فدعوا إلى توحيد الله وإلى الاستسلام له بالتوحيد بعبادته وحده دونما سواه، وخلع الآلهة والأنداد، والبراءة من كل معبود سوى الله عَزَّ وَجَلَّ ومن كل عبادة لما سوى الرب جَلَّ وَعَلَا وتقدست أسماؤه.

والانقياد لله عَزَّ وَجَلَّ ظاهرًا بطاعته عَزَّ وَجَلَّ فيما أمر، وبالانتهاء عما نهى عنه جَلَّ وَعَلَا.

هذا هو الإسلام العام، وهو الذي ينطبق على رسالة كل رسول، وهو الذي ينطبق على إسلام كل شيء له، كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾ [آل عمران:٨٣].

فقوله: «﴿أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ﴾»؛ يعني: أفغير دين الإسلام يبغون، فكل ما في السموات والأرض، وكل من في السموات والأرض أسلم لله ﷻ طوعًا أو كرهًا؛ يعني: استسلم ولا بد، إلا المشرك فإن استسلامه كان استسلام انقياد لأمر الله الكوني دون استسلام وانقياد لأمر الله الشرعي.

والنوع الثاني: الإسلام الخاص، وهو شريعة محمد ﷺ.

دين كل الأنبياء هو الإسلام بمعناه العام، ودين محمد ﷺ هو الإسلام، وهو شريعة الإسلام، الإسلام الخاص.

وهذا الإسلام الخاص هو الذي جاء تفسيره في قول النبي ﷺ: «**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت وصوم رمضان**»[٣٠٢] حديث ابن عمر، وهو الذي جاء في جوابه ﷺ لجبريل حينما سأله عن الإسلام فقال: «**الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله**» ثم سأله عن الإيمان، ثم سأله عن الإحسان، ثم قال في آخره: «**هذا جبريل جاءكم يعلمكم أمر دينكم**»[٣٠٣].

فالإسلام الخاص يشمل هذه المراتب الثلاثة: الإسلام والإيمان والإحسان أيضًا.

وكل واحدة منها من شريعة محمد ﷺ.

وطبعًا تفاصيل الشريعة قد تدخل مع العقيدة؛ يعني فيما دعا إليه جميع الأنبياء في الإسلام العام.

يعني مثلًا الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته، هذه تدخل في الإسلام العام الذي اشترك فيه جميع الأنبياء، كذلك شهادة أن لا إله إلا الله، هذه أيضًا لكل المرسلين.

فهذا الإسلام الخاص هو الشريعة التي جاءت في قول الله ﷻ: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا﴾ [المائدة:٤٨]، فالشرعة هي ما خص الله ﷻ به كل نبي عن النبي الآخر، خصه بهذه الرسالة، خصه بهذا الوحي، فهذا هو الإسلام.

---

(٣٠٢) سبق تخريجه.

(٣٠٣) سبق تخريجه.

المسألة الثانية:

«دين الله في الأرض والسماء واحد» كما قال الطحاوي هنا، فحينئذٍ ليس عندنا أديانٌ سماوية، ولا الأديان الثلاثة.

ومَن عَبَّر عن اليهودية والنصرانية والإسلام أو غيرها أيضًا بأنها أديان سماوية، هذا غلط عقدي، وغلط أيضًا على الشريعة؛ لأن الدين واحدٌ كما قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، فالدين الذي جاء من السماء من عند الله، وارتضاه الله في السماء، وارتضاه في الأرض واحدٌ ليس باثنين، وليس بثلاثة.

فمن الغلط قول القائل: الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والنصرانية والإسلام، بل ليس ثم إلا دين سماوي واحد وهو الإسلام فقط، على التفصيل الذي ذكرنا في المسألة الأولى.

فشريعة عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ تسمى النصرانية، وشريعة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ تسمى اليهودية، أو تقول اليهودية والنصرانية وغير ذلك؛ لكن لا تنسب هذه الثلاث بقول القائل الأديان السماوية الثلاثة؛ لأنه كما قال الطحاوي هنا «دين الله واحد» ليس متعددًا.

وهذه ذهب إليها جمع من النصارى ومن اليهود في تصحيح كل الديانات؛ يعني: من القرون الأولى في أن النصرانية دين من الله، وأن اليهودية دين من الله، والإسلام دين من الله.

وهذا لا شك أنه باطلٌ ومخالف لنصوص الكتاب والسنة وللإجماع في أن الله ﷻ لا يرضى إلا الإسلام، كما قال ﷻ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران:٨٥]، وقال ﷻ: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا﴾ [الحج:٧٨]؛ يعني: من قبل، يعني عند الرسل السالفة.

المسألة الثالثة:

الدين أصل اشتقاقه في اللغة من دان يدين إذا التزم، أو ألزم بما يكون ملازمًا له ومعتادًا في شأنه.

ولذلك قيل أيضًا: الديدن، ديدنه كذا؛ يعني: ما اعتاده كذا، ديدني؛ يعني: ما اعتدته.

ومنه أيضًا الدين، يقول: أنا ديني كذا -يعني: في أصل اللغة- يعني: أعتاد كذا وألتزمه.

ولهذا صار كل ما يلتزم يقال له: دين؛ لهذا جاء في القرآن ذكر دين الملك في

قصة يوسف في قوله ﷻ: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف:٧٦]، فقوله جل جلاله: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾؛ يعني: في شريعة الملك؛ لأنها ملتزمة والالتزام والحكم بها صارت عادة، وصارت ديدنًا؛ يعني: صارت دينًا يعتاد، ويلزم به الناس.

لهذا يقال: فلان دينه ضعيف، أو دينه قوي؛ يعني: ما اعتاده من الالتزام بأمر الإسلام.

إذًا فقوله هنا: «**دين الله**» هنا إضافة الدين إلى الرب ﷻ ليست إضافة إلى الفاعل هي إضافة إلى الآمر بها، تقول: دين فلان؛ لأنه هو يتدين، ودين الله؛ يعني: الدين الذي أمر الله به وألزم به الناس، ولم يرض غيره هو الإسلام.

وهنا فرق طبعًا بين الدين وبين الشريعة وبين العقيدة يحتاج إلى وقت أطول لبيانه، يعني: تشترك:

- الدين يمكن أن يطلق على الشريعة والعقيدة جميعًا.
- والشريعة يمكن أن تطلق على الدين وعلى العقيدة أيضًا.
- والعقيدة أيضًا يمكن أن تطلق على الشريعة وعلى الدين.

لكن بينها عموم وخصوص، فهي تشترك في أشياء وتختلف في أشياء، ويمكن أن يعبر عن كل واحد بالآخر.

المسألة الرابعة:

الإسلام ينقسم من حيث الاستسلام إلى ثلاثة أقسام:

- إسلام الوجه.
- وإسلام العمل.
- وإسلام القلب.

القسم الأول: إسلام الوجه: يعني به أن لا يتوجه إلى غير الله ﷻ في عبادته، فيستسلم لربه جل جلاله ويُقبل عليه بوجهه وحده دون ما سواه.

وهذا جاء في نحو قوله جل جلاله: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾[البقرة:١١٢]، وقوله ﷻ ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء:١٢٥].

القسم الثاني: إسلام العمل لله ﷻ: وهو أن يكون العمل مستسلمًا فيه لله متخلصًا فيه من الهوىٰ.

فيسلم العمل؛ يعني: يستسلم في العمل فلا يسلط داعي الهوىٰ علىٰ الأعمال الصالحة.

القسم الثالث: إسلام القلب: وهو أصل هذه الأنواع كلها، وهو أنه يخلص في قوله وفي عمله، ويستسلم لربه ﷻ في كل أحوال قلبه.

وينقسم الإسلام أيضًا باعتبار آخر إلىٰ شرائع ذكرناها لكم:

فكل نبي دينه الإسلام لكن شريعته مختلفة، وقد يقال: دين النصرانية، دين اليهودية باعتبار التدين كما ذكرنا لكم، باعتبار الالتزام، والمقصود الشريعة لكن لا يقال: الأديان الثلاثة السماوية كما ذكرنا لكم.

باعتبار آخر ينقسم الإسلام الخاص إلىٰ ثلاثة أقسام:

- الإسلام.
- الإيمان.
- الإحسان.

وينقسم أيضًا باعتبار رابع إلىٰ:

- إسلام كامل
- وإسلام ناقص؛ يعني: باعتبار الاستسلام

إسلام كامل؛ يعني: استسلام كامل.

إسلام ناقص؛ يعني: استسلام ناقص.

وهذا بحثه أهل العلم واختلفوا فيه: هل الإسلام مثل الإيمان يزيد وينقص؟ أم أن الإسلام شيء واحد، والإيمان هو الذي يزيد وينقص؟ أم أن كلًّا منهما شيء واحد؟ أم العكس؟

علىٰ أقوال متنوعة، والذي ينطبق علىٰ طريقة أهل السنة والجماعة، وإن لم يصرح به الأوائل؛ لكن صرح به المتأخرون مثل ابن تيمية ونحوه من أهل العلم، أن الإسلام يزيد وينقص باعتبار الاستسلام، وأن الإسلام له كمال وله نقص، وهذا ظاهر باعتبار الاستسلام.

فإذا نظرنا إلىٰ إسلام الوجه والعمل والقلب أو القصد لله، فالناس في ذلك متباينون تباينًا شديدًا.

وإذا نظرنا إلىٰ التقسيم السالف وهو أن الإسلام ينقسم إلىٰ إسلام وإيمان وإحسان، والناس في الصلاة مختلفو المراتب، وفي الصدقة الواجبة الزكاة مختلفو المراتب، وأن الناس في الصيام مختلفو المراتب، وفي الحج مختلفو المراتب، ثم في الإيمان أيضًا مختلفو المراتب، فلا بد أن يكون ما تكوَّن من هذه متفاضلًا؛ لذلك ليس مَن كان وَصْفه الإسلام علىٰ مرتبة واحدة. كذلك ليس كل مؤمن علىٰ مرتبة واحدة.

فأهل الإيمان في الإيمان متفاوتو المراتب، وكذلك أهل الإسلام في الإسلام متفاوتو المراتب؛ لأن الإسلام الذي هو الاستسلام يقبل التفاوت، ويقبل الزيادة والنقص.

❏ قوله: «وَهُو بَيْنَ الغُلُوِّ والتَّقْصِير، وَبَيْنَ التَّشبيهِ والتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الجَبْرِ والقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ والإِياسِ»:

● هذه الأربع الألفاظ المتقاربة نص عليها رَحِمَهُ اللهُ لأجل أن الفرق الضالة أو التي خالفت نَحَتْ إلىٰ أحد هذه الثماني صفات.

فذكر ثماني صفات:

- الأولىٰ: الغلو.
- الثانية: التقصير.
- الثالثة: التشبيه.
- الرابعة: التعطيل.
- الخامسة: الجبر.
- السادسة: القدر.
- السابعة: الأمن.
- والثامنة: اليأس.



الدرس السادس والأربعون:

الخاتمة

١٠٥- فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَآءُ إِلَى اللهِ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلَ: الْمُشَبِّهَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْجَبْرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ(٣٠٤)، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بُرَآءُ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ(٣٠٥).

---

(٣٠٤) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الإِيمانِ ويَخْتِمَ لَنَا بِهِ...»:

●قلت: كالمقلدة الذين جعلوا التقليد دينًا واجبًا على كل من جاء بعد القرن الرابع من الهجرة، وأعرضوا بسبب ذلك عن الاهتداء بنور الكتاب والسنة، واتهموا كل من حاول الخلاص من الجمود المذهبي إلى التمسك بهدي النبي ﷺ بما شاءت لهم أهواؤهم، ورحم الله إمام السنة إذ يقول:

دين النبي محمد أخبار ... نعم المطية للفتى آثار

لا ترغبن عن الحديث وآله ... فالرأي ليل والحديث نهار

ولربما جهل الفتى أثر الهدى ... والشمس بازغة لها أنوار

(٣٠٥) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

بعد هذا في المخطوطة (أ): «والله سبحانه وتعالى الهادي للحق. وهذا آخر ما أردنا، وإليه أشرنا، والحمد لله رب العالمين».

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

دمشق صباح السبت ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ هجرية.

انتهى تبيضه يوم الإثنين ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ هجرية.

وكتبه

عبد المصور بن محمد ناصر الدين الأَلْبَانِيَ

وتمت المقابلة بالأصل وهو بيدي في اليوم التالي بعده. وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

محمد ناصر الدين الأَلْبَانِيَ.

وَبِالله الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ، والله الْمُوَفِّق، وصَلَّىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العز:

☐ قوله: «فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَآءُ إِلَىٰ الله مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ الله تَعَالَىٰ أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَىٰ الإيمانِ ويَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ والآرَاءِ المتفَرِّقَةِ، والمذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلَ: المشَبِّهَةِ، والمعْتَزِلَةِ، والجَهْمِيَّةِ، والجَبْرِيَّةِ، والقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِم، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ والجَمَاعَةَ، وحَالَفُوا الضَّلَالَةَ، ونَحْنُ مِنْهُم بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنا ضُلَّالٌ وأَرْدِياءُ. وبِاللهِ العِصْمَةُ والتَّوفِيقُ»:

● الإشارة بقوله: «**فهذا**» إلىٰ كل ما تقدم من أول الكتاب إلىٰ هنا.

والمشبهة: هم الذين شبهوا الله سبحانه بالخلق في صفاته، وقولهم عكس قول النصارىٰ، شبهوا المخلوق -وهو عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ- بالخالق وجعلوه إلهًا، وهؤلاء شبهوا الخالق بالمخلوق، كداود الجواربي وأشباهه.

والمعتزلة: هم عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء الغزال وأصحابهما، سموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ، في أوائل المئة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين؛ فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة، وقيل: إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين، وبيَّن مذهبهم، وبنىٰ مذهبهم علىٰ الأصول الخمسة، التي سموها: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! ولبسوا فيها الحق بالباطل، إذ شأن البدع هذا، اشتمالها علىٰ حق وباطل.

وهم مشبهة الأفعال؛ لأنهم قاسوا أفعال الله تعالىٰ علىٰ أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه، وما يقبح من العباد يقبح منه! وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا، ولا يجوز له أن يفعل كذا، بمقتضىٰ ذلك القياس الفاسد!! فإن السيد من بني آدم لو رأىٰ عبيده تزني بإمائه ولا يمنعهم من ذلك، لعُدَّ إما مستحسنًا للقبيح، وإما عاجزًا، فكيف يصح قياس أفعاله سبحانه وتعالىٰ علىٰ أفعال عباده؟! والكلام علىٰ هذا المعنىٰ مبسوط في موضعه.

فأما العدل، فستروا تحته نفي القدر، وقالوا: إن الله لا يخلق الشر، ولا يقضي به، إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه، يكون ذلك جورًا!! والله تعالىٰ عادل لا يجور، ويلزم علىٰ هذا الأصل الفاسد أن الله تعالىٰ يكون في ملكه ما لا يريده، فيريد الشيء ولا يكون، ولازمه وصفه بالعجز! تعالىٰ الله عن ذلك.

وأما التوحيد فستروا تحته القول بخلق القرآن؛ إذ لو كان غير مخلوق لزم تعدد القدماء!! ويلزمهم علىٰ هذا القول الفاسد أن علمه وقدرته وسائر صفاته مخلوقة، أو التناقض!

وأما الوعيد، فقالوا: إذا أوعد بعض عبيده وعيدًا، فلا يجوز أن لا يعذبهم ويخلف وعيده؛ لأنه لا يخلف الميعاد، فلا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد، عندهم.

وأما المنزلة بين المنزلتين، فعندهم أن من ارتكب كبيرةً يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر.

وأما الأمر بالمعروف، فهو أنهم قالوا: علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نلزمه بما يلزمنا، وذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوه أنه يجوز الخروج علىٰ الأئمة بالقتال إذا جاروا، وقد تقدم جواب هذه الشُّبَه الخمس في مواضعها.

وعندهم أن التوحيد والعدل من الأصول العقلية التي لا يعلم صحة السمع إلا بعدها، وإذا استدلوا علىٰ ذلك بأدلة سمعية، فإنما يذكرونها للاعتضاد بها، لا للاعتماد عليها، فهم يقولون: لا تثبت هذه بالسمع، بل العلم بها متقدم علىٰ العلم بصحة النقل! فمنهم من لا يذكرها في الأصول؛ إذ لا فائدة فيها عندهم، ومنهم من يذكرها ليبين موافقة السمع للعقل، ولإيناس الناس بها، لا للاعتماد عليها! والقرآن والحديث فيه عندهم بمنزلة الشهود الزائدين علىٰ النصاب! والمدد اللاحق بعسكر مستغنٍ عنهم! وبمنزلة من يتبع هواه، واتفق أن الشرع ما يهواه!! كما قال عمر بن عبدالعزيز: لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه، ويخالفه إذا خالف هواه، فإذًا أنت لا تثاب علىٰ ما وافقته من الحق، وتعاقب علىٰ ما تركته منه؛ لأنك إنما اتبعت هواك في الموضعين.

وكما أن «**الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوىٰ**»[٣٠٦]، والعمل يتبع قصد صاحبه وإرادته، فالاعتقاد القوي يتبع أيضًا علم ذلك وتصديقه، فإذا كان تابعًا للإيمان كان من

---

(٣٠٦) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١)، ومُسْلِم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب ﵁.

الإيمان، كما أن العمل الصالح إذا كان عن نية صالحة، كان صالحًا، وإلا فلا؛ فقول أهل الإيمان التابع لغير الإيمان، كعمل أهل الصلاح التابع لغير قصد أهل الصلاح.

وفي المعتزلة زنادقة كثيرة، وفيهم من ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.

والجهمية: هم المنتسبون إلىٰ جهم بن صفوان الترمذي، وهو الذي أظهر نفي الصفات والتعطيل، وهو أخذ ذلك عن الجعد بن درهم، الذي ضحىٰ به خالد بن عبدالله القسري بواسط، فإنه خطب الناس في يوم عيد الأضحىٰ، وقال: أيها الناس، ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلم موسىٰ تكليمًا، تعالىٰ الله عما يقول الجعد علوًّا كبيرًا! ثم نزل فذبحه، وكان ذلك بعد استفتاء علماء زمانه، وهم السلف الصالح رحمهم الله تعالىٰ.

وكان جهم بعده بخراسان، فأظهر مقالته هناك، وتبعه عليها ناسٌ، بعد أن ترك الصلاة أربعين يومًا شكًّا في ربِّه! وكان ذلك لمناظرته قومًا من المشركين، يقال لهم السُّمَنِيَّة، من فلاسفة الهند، الذين ينكرون من العلم ما سوىٰ الحسيات، قالوا له: هذا ربك الذي تعبده، هل يُرىٰ أو يُشم أو يُذاق أو يُلمس؟ فقال: لا، فقالوا: هو معدوم! فبقي أربعين يومًا لا يعبد شيئًا، ثم لما خلا قلبه من معبود يألهه، نقش الشيطانُ اعتقادًا نحته فِكْرُه، فقال: إنه الوجود المطلق!! ونفىٰ جميع الصفات، واتصل بالجعد.

وقد قيل: إن الجعد كان قد اتصل بالصابئة الفلاسفة من أهل حرَّان، وأنه أيضًا أخذ شيئًا عن بعض اليهود المحرِّفين لدينهم، المتصلين بلبيد بن الأعصم الساحر الذي سحر النبي ﷺ فقتل جهم بخراسان، قتله سلم بن أحوز، ولكن كانت قد فشت مقالته في الناس، وتقلدها بعده المعتزلة، ولكن كان الجهم أدخل في التعطيل منهم؛ لأنه ينكر الأسماء حقيقة، وهم لا ينكرون الأسماء بل الصفات.

وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في ذلك قولان وممن قال إنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة عبدالله بن المبارك، ويوسف بن أسباط.

وإنما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنة الإمام أَحْمَدُ بن حنبل وغيره من علماء

السنة، فإنه من إمارة المأمون قَوُوا وكثروا، فإنه قد أقام بخراسان مدةً واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثماني عشرة ومائتين وفيها مات، وردوا الإمام أَحْمَدُ إلىٰ الحبس ببغداد إلىٰ سنة عشرين، وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم بالكلام، فلما رد عليهم ما احتجوا به عليه، وبيَّن أنه لا حجة لهم في شيء من ذلك، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوهم، وامتحانهم إياهم جهلٌ وظلم، وأراد المعتصم إطلاقه، أشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه؛ لئلا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرةً! فلما ضربوه قامت الشناعة في العامة، وخافوا، فأطلقوه. وقصته مذكورة في كتب التاريخ.

ومما انفرد به جهم: أن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل فقط، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم علىٰ سبيل المجاز، كما يقال: تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس!

ولقد أحسن القائل:

عجبت لشيطان دعا الناس جهرةً ... إلىٰ النار واشتق اسمه من جهنم

وقد نُقِل أن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، لما سئل عن الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: لعن الله عمرو بن عبيد، هو فتح علىٰ الناس الكلام في هذا.

والجبرية: أصل قولهم من الجهم بن صفوان، كما تقدم، وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه! وهُمْ عكس القدرية نفاة القدر، فإن القدرية إنما نسبوا إلىٰ القدر لنفيهم إياه، كما سميت المرجئة لنفيهم الإرجاء، وأنه لا أحد مرجأٌ لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم.

وقد تُسمَّىٰ الجبرية «قدرية»؛ لأنهم غلوا في إثبات القدر، وكما يسمىٰ الذين لا يجزمون بشيء من الوعد والوعيد، بل يغلون في إرجاء كل أمر حتىٰ الأنواع، فلا يجزمون بثواب من تاب، كما لا يجزمون بعقوبة من لم يتب، وكما لا يجزم لمعيَّن، وكانت المرجئة الأولىٰ يرجئون عثمان وعليًّا، ولا يشهدون بإيمان ولا كفر!!

وقد ورد في ذم القدرية أحاديثُ في «السنن»: منها ما روىٰ أبو داود في «سننه»، من حديث عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**القدرية**

مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم» (٣٠٧).

وروي في ذم القدرية أحاديث أُخر كثيرة، تكلم أهل الحديث في صحة رفعها، والصحيح أنها موقوفة، بخلاف الأحاديث الواردة في ذم الخوارج، فإن فيهم في «الصحيح» وحده عشرة أحاديث، أخرج البخاري منها ثلاثة، وأخرج مسلم سائرها.

ولكن مشابهتهم للمجوس ظاهرة، بل قولهم أردأ من قول المجوس، فإن المجوس اعتقدوا وجود خالَقيْن، والقدرية اعتقدوا خالِقينَ!!

وهذه البدع المتقابلة حدثت من الفتن المفرقة بين الأمة، كما ذكر البخاري في صحيحه، عن سعيد بن المسيب، قال: وقعت الفتنة الأولى -يعني مقتل عثمان- فلم تُبْقِ من أصحاب بدر أحدًا، ثم وقعت الفتنة -يعني الحرة- فلم تُبْقِ من أصحاب الحديبية أحدًا، ثم وقعت الثالثة، فلم ترتفع وللناس طَبَاخ(٣٠٨)؛ أي: عقل وقوة.

فالخوارج والشيعة حدثوا في الفتنة الأولى، والقدرية والمرجئة في الفتنة الثانية، والجهمية ونحوهم بعد الفتنة الثالثة؛ فصار هؤلاء الذين فرقوا دينهم وكانوا شعيا يقابلون البدعة بالبدعة، أولئك غلوا في عليّ. وأولئك كفَّروه! وأولئك غلوا في الوعيد، حتى خلدوا بعض المؤمنين، وأولئك غلوا في الوعد، حتى نفوا بعض الوعيد أعني المرجئة! وأولئك غلوا في التنزيه حتى نفوا الصفات، وهؤلاء غلوا في الإثبات، حتى وقعوا في التشبيه! وصاروا يبتدعون من الدلائل والمسائل ما ليس بمشروع، ويعرضون عن الأمر المشروع، وفيهم من استعان على ذلك بشيء من كتب الأوائل: اليهود والنصارى والمجوس والصابئين، فإنهم قرءوا كتبهم، فصار عندهم من ضلالتهم ما أدخلوه في مسائلهم ودلائلهم، وغيَّروه في اللفظ تارةً، وفي المعنى أخرى! فلبسوا الحق بالباطل، وكتموا حقًّا جاء به نبيهم، فتفرقوا واختلفوا، وتكلموا حينئذٍ في الجسم والعرض والتجسيم، نفيًا وإثباتًا.

وسبب ضلال هذه الفرق وأمثالهم، عدولُهم عن الصراط المستقيم، الذي أمرنا الله باتباعه، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

---

(٣٠٧) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٩١)، والحاكم (١/١٥٩)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «المشكاة»، برقم (١٠٧).

(٣٠٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٠٢٤)، من قول سعيد بن المسيب رحمه الله.

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف:١٠٨] فوحد لفظ «صراطه» و«سبيله»، وجمع «السبل» المخالفة له.

وقال ابن مسعود رَضِوَالِلَّهُعَنْهُ: خطَّ لنا رسول الله ﷺ خطًّا، وقال: «هذا سبيل الله، ثم خط خطوطًا عن يمينه وعن يساره، وقال: **هذه سبل، علىٰ كل سبيل شيطان يدعو إليه**، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥٣]»(٣٠٩).

ومن هاهنا يعلم أن اضطرار العبد إلىٰ سؤال هداية الصراط المستقيم فوق كل ضرورة؛ ولهذا شرع الله تعالىٰ في الصلاة قراءة أم القرآن في كل ركعة، إما فرضًا أو إيجابًا، علىٰ حسب اختلاف العلماء في ذلك؛ لاحتياج العبد إلىٰ هذا الدعاء العظيم القدر، المشتمل علىٰ أشرف المطالب وأجلِّها؛ فقد أمرنا الله تعالىٰ أن نقول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**اليهود مغضوب عليهم، والنصارىٰ ضالون**»(٣١٠).

وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذَّة بالقُذَّة، حتىٰ لو دخلوا جُحْر ضبٍّ لدخلتموه**، قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارىٰ؟ قال: **فمن؟!**»(٣١١).

قال طائفة من السلف: من انحرف من العلماء ففيه شبهٌ من اليهود، ومن انحرف من العُبَّاد ففيه شبه من النصارىٰ؛ فلهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم فيه شبه من اليهود، حتىٰ إن علماء اليهود يقرءون كتب شيوخ المعتزلة، ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ المعتزلة يميلون إلىٰ اليهود، ويرجِّحونهم علىٰ النصارىٰ.

وأكثر المنحرفين من العُبَّاد، من المتصوفة ونحوهم فيهم شبه من النصارىٰ؛ ولهذا يميلون إلىٰ نوع من الرهبانية والحلول والإتحاد ونحو ذلك، وشيوخ هؤلاء يذمون الكلام وأهله،

---

(٣٠٩) أَخْرَجَه الدَّارِمِي (٢٠٢/٧٨/١)، وأَحْمَدُ (٤٣٥/١)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِوَالِلَّهُعَنْهُ.

(٣١٠) أَخْرَجَه التِرْمِذيّ (٢٩٥٣)، والطيالسي (١٠٤٠)، والطَّبَرَانِيّ (٢٣٦/٩٨/١٧)، من حديث عدي بن حاتم رَضِوَالِلَّهُعَنْهُ.

(٣١١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٣٢٠)، ومُسْلِم (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِوَالِلَّهُعَنْهُ.

وشيوخ أولئك يعيبون طريقة هؤلاء، ويصنِّفون في ذم السماع والوجد وكثير من الزهد والعبادة التي أحدثها هؤلاء، ولفرق الضلال في الوحي طريقتان: طريقة التبديل، وطريقة التجهيل.

أما أهل التبديل، فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

فأهل الوهم والتخييل، هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه! لكنهم خاطبوهم بما يتخيَّلُون به ويتوهَّمون به أن الله شيء عظيم كبير، وأن الأبدان تُعاد، وأن لهم نعيمًا محسوسًا، وعقابًا محسوسًا، وإن كان الأمر ليس كذلك، لأن مصلحة الجمهور في ذلك، وإن كان كذبًا فهو كذب لمصلحة الجمهور!! وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل.

وأما أهل التحريف والتأويل، فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال ما هو الحق في نفس الأمر، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا! ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات!! ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل يقولون: يجوز أن يراد كذا، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ.

وأما أهل التجهيل والتضليل، الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء! ويقولون: يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه جبريل ولا محمد ولا غيره من الأنبياء، فضلًا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأن محمدًا ﷺ كان يقرأ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥][٣١٢]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]. ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] وهو لا يعرف معاني هذه الآيات! بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى!! ويظنون أن هذه طريقة السلف.

ثم منهم من يقول: إن المراد بها خلاف مدلولها الظاهر المفهوم، ولا يعرفه أحد! كما لا يُعلم وقت الساعة.

---

(٣١٢) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر «العقل والنقل» لابن تيمية (١/ ص٣, ٤, ٥, ٦) الطبعة المفردة, «وتفسير ابن كثير» لآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧].

ومنهم من يقول: بل تُجْرَىٰ علىٰ ظاهرها، وتحمل علىٰ ظاهرها!! ومع هذا، فلا يعلم تأويلها إلا الله؛ فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلًا يخالف ظاهرها، وقالوا مع هذا: إنها تحمل علىٰ ظاهرها وهؤلاء مشتركون في القول بأن الرسول لم يبيِّن المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلةً أو متشابهةً؛ ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعله الفريق الآخر مشكلًا.

ثم منهم من يقول: لم يعلم معانيها أيضًا.

ومنهم من يقول: عَلِمَها ولم يبيِّنها، بل أحال في بيانها علىٰ الأدلة العقلية، وعلىٰ من يجتهد في العلم بتأويل تلك النصوص! فهم مشتركون في أن الرسول لم يَعلم أو لم يُعلِّم، بل نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام الرسول علىٰ ما يوافق معقولنا، وأن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات!! ولا يفهمون السمعيَّات!! وكل ذلك ضلال وتضليل عن سواء السبيل.

نسأل الله السلامة والعافية من هذه الأقوال الواهية، المفضية بقائلها إلىٰ الهاوية.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام علىٰ المرسلين، والحمد لله رب العالمين[٣١٣].

قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

قوله: «والمذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ...»:

● كل مذهب خالف ما عليه أهل السنة والجماعة مذهب رديء باطل.

وقد رد الله علىٰ المشبهة والجهمية المعطلة بقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورىٰ:١١]. فالمشبه يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا، والمثبت يعبد ربًّا واحدًا فردًا صمدًا.

وما أحسن قول ابن القيم في «النونية»[٣١٤]:

لَسْنَا نُشَبِّهُ وَصْفَهُ بِصِفَاتِنَا ... إِنَّ المُشَبِّه عَابِدُ الأوثَانِ

(٣١٣) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله الذي هدانا لهذا. وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

(٣١٤) انظر: «النونية» (ص٢٠٦).

كَلا وَلَا نُخْليه مِن أَوْصافِنَا   إِنَّ المُعَطِّل عَابِد البُهْتَانِ

ثم اعلم أن:

الجهمية: نفاة الصفات.

والجبرية: الذين قالوا: ليس للعبد فعل اختياري.

والقدرية: الذين قالوا: إن العباد يخلقون أفعالهم.

والرافضة: الذين كفروا الصحابة، وسلكوا مسالك الجهمية في كل الصفات.

كل هذه الفرق، من فرق الزيغ والضلال.

والجهم هو الذي ابتدع التعطيل والجبر، والإرجاء كما حكاه في «النونية»[٣١٥]، وإن نسب منها شيء إلىٰ غيره، فلكونه نصرها وأيدها.

وما أحسن ما قيل:

تخالفَ الناسُ فيما قد رأوا ورووا   وكلهم يدعون الفوز بالظفرِ

فخذٌ يقول يكون النص ينصره   إما عن الله أو عن سيد البشرِ

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

لـ قوله: «فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بَرَاءٌ إِلَىٰ اللهِ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَىٰ أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَىٰ الْإِيمَانِ...»:

● ختم الطحاوي بهذه الكلمات ما أثبته من مسائل اعتقاد أهل السنة والجماعة، وقوله: «**فَهَذَا**»: إشارة إلىٰ كل ما ذكره من المسائل المتعلقة بأصول الإيمان، من مسائل التوحيد والرسالة، والمسائل المتعلقة بالقرآن وبالإيمان وبالصحابة وغير ذلك.

فهذا ديننا واعتقادنا الذي ندين لله به، ونخضع لله به، ونعبد الله به، كما قال في الأول: «**نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ -مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ- أَنَّ اللهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ**» إلخ.

وقوله: «**ظَاهِرًا وَبَاطِنًا**»: أي: نقر به بألسنتنا، ونصدقه بأفعالنا، ونعتقده بقلوبنا، وإنما ينفع الإيمان والدين إذا تطابق الظاهر والباطن، فدين الإسلام يتعلق بالباطن: اعتقادًا

---

(٣١٥) انظر: «النونية» (ص١٣١).

وعملًا؛ فالاعتقاد: التصديق واليقين.والعمل: الخوف والرجاء والتوكل والحب والبغض.

ويتعلق بالجوارح؛ باللسان إقرارًا، وبالجوارح فعلًا للمأمورات، وتركًا للمنهيات، مما يصدق ما يقوله العبد بلسانه ولهذا قال: «**فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا**».

وقوله: «**وَنَحْنُ بَرَاءٌ إِلَىٰ اللهِ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ**»: أي: ونحن نبرأ إلىٰ الله ونعادي وننابذ ونباعد كل من خالف ما تقدم ذكره وتقريره؛ لأنه مستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويعني: البراءة من طوائف المبتدعين الذين خالفوا الكتاب والسنة، وقد أوضح ذلك ببيان البراءة من المشبهة، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية، فهؤلاء هم الذين يعنيهم بقوله: «**وَنَحْنُ بَرَاءٌ إِلَىٰ اللهِ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ**» لأنها مذاهب مبتدعة رديئة مفتراة، ومخالفة لما جاء في كتاب الله سبحانه وسنة رسوله ﷺ.

وقوله: «**وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَىٰ أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَىٰ الْإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ**»: وهذا ختم للكلام بالدعاء بالثبات علىٰ الإسلام، وهو أمر مهم، فنسأل الله أن يثبتنا علىٰ الإسلام والإيمان والاعتقاد الحق، والعبد فقير إلىٰ تثبيت ربه وهدايته وعصمته حتىٰ يلقاه، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران:١٠٢]، ومن دعاء الأنبياء والصالحين: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾ [يوسف:١٠١]، ﴿وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ١٢٦﴾ [الأعراف:١٢٦]، ومن دعائه ﷺ «**يا مقلب القلوب ثبت قلبي علىٰ دينك**»[٣١٦] .فالدعاء بالثبات علىٰ الإسلام حتىٰ الممات من أنفع وأهم وأحوج ما يكون للعبد.

وقوله: «**وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ**»: الاستقامة علىٰ الصراط إنما تكون بعصمة الله وهدايته، ولذا أمرنا أن نقول في كل صلاة: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧﴾ [الفاتحة:٦، ٧] .فالعبد فقير إلىٰ أن يعصمه ربه من هذه الضلالات، يقول ابن القيم -لما ذكر مذاهب المبتدعين-:

لو شاء ربك كنت أيضًا مثلهم ... فالقلب بين أصابع الرحمن

فمن عافاه الله مما عليه أهل الضلال؛ كالمشركين والرافضة والجهمية والصوفية

---

(٣١٦) سبق تخريجه.

والقدرية؛ فليعلم أن ذلك بتوفيق من الله لا بحوله ولا بقوته، وعلىٰ المسلم أن يلهج دائمًا بسؤال العصمة والوقاية من طرائق المضلين من أصحاب الأهواء والمناهج المنحرفة عن هدىٰ الله؛ فإن هذه المذاهب الردية متناقضة مختلفة ومضطربة وأهلها متبعون لأهوائهم ومتفرقون، كل حزب بما لديهم فرحون.

وقوله: «**مِثْلَ: الْمُشَبِّهَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْجَبْرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ**»: هذه أسماء أبرز الطوائف المنحرفة في مسائل الاعتقاد؛ فالجهمية وإمامهم جهم بن صفوان، قد جمعوا بين ثلاث بدع كبرىٰ: التعطيل في باب الأسماء الصفات، والجبر في باب أفعال العباد والقدر، والإرجاء في باب الإيمان.

والمعتزلة علىٰ النقيض من الجهمية في باب القدر، وباب الإيمان، وهم قريبون منهم في باب الأسماء والصفات؛ فالمعتزلة يثبتون الأسماء وينفون ما تدل عليه من الصفات، ولهم أصول خمسة:

١- التوحيد، ويقصدون به: نفي الصفات فعندهم إثبات الصفات تشبيه وتجسيم وشرك، ونفي الصفات هو التوحيد.

٢- العدل، ويدخلون فيه نفي القدر؛ لأن عندهم أن الله تعالىٰ لو شاء أفعال العباد، وكانت ذنوبهم بمشيئته كان تعذيبه لهم ظلمًا! فلهذا لم يجدوا مخرجًا إلا بنفي تعلق مشيئة الله بها، فمذهبهم يتضمن أنه يكون في ملكه تعالىٰ ما لا يشاء، فجميع ما يجري من حركات العباد وأفعالهم وتصرفاتهم وكلامهم كل ذلك بغير مشيئته، فعندهم أن الله تعالىٰ لا يقدر علىٰ أن يجعل المؤمن كافرًا أو الكافر مؤمنًا، أو المطيع عاصيًا أو العاصي مطيعًا؛ بل ولا يقدر أن يجعل القائم قاعدًا والقاعد قائمًا والمتكلم ساكتًا والساكت متكلمًا؛ لأن هذه الأفعال لا تتعلق بها مشيئته ولا قدرته ولا خلقه.

٣- المنزلة بين المنزلتين، وهي: أن مرتكب الكبيرة في الدنيا في منزلة بين المنزلتين، وهي منزلة الفاسق، فليس بمؤمن ولا كافر، لكنه في الآخرة مع الكافرين.

٤- إنفاذ الوعيد، ويعنون به: أنه يجب علىٰ الله إنفاذ وتحقيق ما توعد به العاصين، فلا يجوز عندهم أن يعفو عن من مات مصرًّا علىٰ شيء من الذنوب.

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويدخلون فيه الخروج علىٰ الأئمة الظلمة بحجة إنكار المنكر.

وقد جاءت الشريعة بالنهي عن ذلك لما يفضي إليه من الفساد العريض، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقوم على قاعدة: «ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما، وتفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما».

فإنكار المنكر إذا كان يفضي إلى زيادة المنكر، أو إلى منكر أعظم كان الإنكار منكرًا.

وقوله: «**مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ وَبِاللهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ**»: هذه هي الحقيقة، فهؤلاء قد خالفوا جماعة المسلمين، التي هي الفرقة الناجية، «**وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ**» أي: لزموا الضلالة، واتبعوا أهواءهم، فهم أصحاب الأهواء؛ لأنهم حكموا عقولهم وقدموها على المنقول.

فأهل السنة منهم ومن بدعهم يتبرءون، ويرون أنهم قد ضلوا وحادوا عن الصراط المستقيم بهذه المذاهب الباطلة.

نسأله سبحانه وتعالى أن يعافينا من المحدثات واتباع الأهواء، ونسأله تعالى أن يعصمنا منها، وأن يهدينا صراطه المستقيم، وقد أوجب الله على عباده هذا الدعاء في كل ركعة من الصلاة ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة:٦، ٧]، وإن كان المراد بالمغضوب عليهم والضالين في الأصل اليهود والنصارى، فهذه الفرق منها ما يكون مشابهًا للمغضوب عليهم، ومنها من هو مشابه للضالين، كما قال بعض السلف: «من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عُبَّادنا ففيه شبه من النصارى».

هذا، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «**فَهَذَا دِينُنَا واعتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، ونَحْنُ بَرَآءُ إلى الله تعالى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ**»:

●أي: ما ذكرناه في هذه العقيدة من أولها إلى آخرها، فهو ديننا معشرَ المسلمين، ونحن براء من كل مَن خالفه؛ لأنها عقيدة حق، وما خالفها فهو باطل.

❑ قوله: «**وَنَسْأَلُ الله تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الإيمانِ ويَخْتِمَ لَنَا بِهِ**»:

●هذا تأدب مع الله، لما بيَّن عقيدة أهل السنة والجماعة، سأل الله أن يثبته عليها، فلا يكفي أن الإنسان يعرف العقيدة، فالعالم يَزِلُّ ويخطئ، فلا يغتر الإنسان بعلمه، ولا

يأمن الفتن، فهل علمه يعادل علم إبراهيم عليه الصلاة والسلام؟ وقد دعا الله فقال: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ ۝ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥، ٣٦].

فالإنسان يسأل الله السلامة والعافية، فكم من عالم زل وانحرف عن الدين، وكم وكم... فالأعمال بالخواتيم.

❑ قوله: «وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ والآرَاءِ المتفرِّقَةِ»:

●ما أضل الناسَ إلا الأهواء، قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]، فالإنسان يسأل الله السلامة من الهوىٰ، وأن يهديه للحق، وإن خالف هواه، قال الله ﷻ في اليهود: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، فالهوىٰ خطير جدًّا.

❑ قوله: «والمذَاهِبِ الرَّدِيَّة»:

●وهي مذاهب الفرق التي أخبر عنها عليه الصلاة والسلام بقوله: «ستفترق هذه الأمة علىٰ ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار...»[٣١٧] الحديث؛ لأنها خارجة عن الحق، إلا مَنْ سار علىٰ مثل ما سار عليه رسول الله عليه الصلاة والسلام وأصحابه، فإنهم ناجون من النار؛ ولذلك سُموا بالفرقة الناجية.

والمذاهب بمعنىٰ الآراء.

❑ قوله: «مِثْلَ: المشَبِّهَة»:

●هم الذين شبهوا صفات الله بصفات المخلوقين.

❑ قوله: «والمعْتَزِلَة»:

●هم الذين عطلوا صفات الله ونفَوْها، بحجة أنهم ينزهون الله، فغلوا في التنزيه، وهم أتباع واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وكانا من تلاميذ الحسن البصري، وكانا يحضران في حلقته، فسئل الحسن البصري عن صاحب الكبيرة، فأجاب بما يوافق الكتاب والسنة، وقال: هو تحت المشيئة، ولا يكفر بالكبيرة، وهو ناقص الإيمان، فعند ذلك أنكر عليه واصل وقال له: هو في منزلة بين المنزلتين، ليس بكافر ولا مسلم.

(٣١٧) سبق تخريجه.

فاخترع هذا المذهب الباطل، واعتزل مجلس الحسن، واجتمع حوله الناس الذين هم من جنسه فكوَّنوا جماعة سُمُّوا بالمعتزلة.

❑ قوله: «والجَهْمِيَّةِ، والجَبْرِيَّةِ»:

●وهم أتباع الجهم بن صفوان الترمذي، تبنّى مذهب شيخه الجعد بن درهم، وهذا أخذه عن طالوت اليهودي، الذي أخذه عن لبيد بن الأعصم الذي سحر النبي ﷺ، وهذا المذهب هو نفي الأسماء والصفات والقول بخلق القرآن، ومن أقوالهم: الجبر، أن الإنسان مجبور على أعماله وغيرها؛ ولذلك نُسبوا إلى الجهم، وسُموا بالجهمية، فالجهم أخذه من الجعد الذي كان في أواخر دولة بني أمية، وقتله خالد بن عبدالله القسري، كان خالد يخطب في عيد الأضحى، فقال: ضحوا أيها الناس، تقبل الله ضحاياكم، فإني مُضحٍّ بالجعد بن درهم؛ فإنّه يزعم أن الله لم يكلم موسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا!! فنزل من على المنبر فذبحه؛ لأنه زنديق، فَقَتَله واجب، وشكر ذلك أهل السنة والجماعة؛ ولذلك قال ابن القيم في النونية[٣١٨]:

ولأجل ذا ضحى بجعدٍ خالدُ الـ ... قسري يوم ذبائح القربان

شكر الضحيةَ كلُّ صاحب سنةٍ ... لله دَرُّكَ من أخي قربان

فخلفه الجهم، فنُسب المذهب إليه؛ لأنه هو الذي أظهره، فجمع بين الجبر والتجهم؛ ولهذا يقول الشاعر:

عجبتُ لشيطان دعا الناس جهرة ... إلى النار واشتق اسمه من جهنم

❑ قوله: «والقَدَرِيَّةِ»:

●نفاة القدر، وهم المعتزلة، يقولون: أفعالُ العباد خَلْقهم، وليست داخلةً في خلق الله ولا إرادته؛ ولذلك سُمُّوا بمجوس هذه الأمة؛ لأن المجوس أثبتوا خالقَيْن: خالقًا للخير، وخالقًا للشر، أما القدرية فأثبتوا خالِقين متعددين مع الله.

❑ قوله: «وَغَيْرِهِم، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ والجَمَاعَةَ، وحَالَفُوا الضَّلاَلَةَ»:

●من الذين خالفوا الكتاب والسنة من سائر الفرق الضالة.

---

(٣١٨) انظر: «النونية» (ص٤٧).

فنحن نبرأ منهم، ونعاديهم في الله، ونبغضهم؛ لأنهم أهل ضلال وباطل، فالواجب هجرهم وبغضهم، والرد عليهم وعلى باطلهم.

❑ قوله: «ونَحْنُ مِنْهُم بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنا ضُلاَّلٌ وأَرْدِيَاءُ وبالله العِصْمَةُ والتَّوفِيقُ»:

●فنحن نبرأ منهم، ونعاديهم في الله، ونبغضهم؛ لأنهم أهل ضلال وباطل، فالواجب هجرهم وبغضهم، والرد عليهم وعلى باطلهم.

فنحن نتبرأ ممن يقول: إن كل الفرق تحت اسم الإسلام، ويجب أن نتغاضى عن هذه الأمور؛ أخذًا بحرية الكلمة وحرية الرأي، فالفِرق كلها تدخل تحت الإسلام.وهذا مذهب باطل وخطير على الأمة، وحرية الكلمة والرأي مقيدة بالكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة. والفرق المخالفة كلها في النار إلا الفرقة التي على ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه.

والإنسان عُرضة للخطأ، والعصمة والتوفيق والحول والقوة بيد الله، فالإنسان لا يضمن لنفسه النجاة، إنما يرجو الله ويخافه.

وبهذا انتهت هذه النبذة المباركة، المشتملة على جُمَل عظيمة من اعتقاد أهل السنة والجماعة، فنسأل الله أن ينفعنا بها، وأن يجزل لمؤلفها الثواب على ما بيّن، وعلى ما وَضَّح وعلى ما كتب، وعلى ما نصح للأمة، فجزاه الله خيرًا وسائر أئمة المسلمين.

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبيّنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا...»:

●ثم قال بعدها: «**فهذا ديننا واعتقادنا...**» إلى آخره.

قوله: «**وهو بين**»؛ يعني: أن هذه الصفات الإسلامُ لا يرتضيها ودين الله الحق ليس مع الغلو، كما أنه ليس مع التقصير، ودين الله الحق ليس مع التشبيه، كما أنه ليس مع التعطيل، وكذلك دين الله الحق ليس مع الجبر في الأفعال، كما أنه ليس مع إثبات الفعل للإنسان خلقًا دون الله ﷻ وهو المسمى بالقدر، وكذلك بين الأمن من مكر الله ﷻ، وبين اليأس من روح الله ﷻ.

فيريد أن أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح أخذوا بهذه الوسطية بين هذه

المسائل، فهم وسط بين الغلو والتقصير، وهم وسط بين التمثيل والتعطيل، وهم وسط بين الجبر والقدر، وهم وسط بين الأمن واليأس.

وإذا تبين لكم ذلك فهذه الجملة يبحث فيها كل العقيدة، كل ما ذكرنا من شرح في هذا الكتاب تدخل في هذه الجمل: فهو بين الغلو والتقصير في العمل والإيمان ومراتبه، بين التشبيه والتعطيل في مسائل الصفات والإثبات...إلىٰ آخره.

الغلو ذهب إليه الخوارج، والتقصير ذهب إليه المرجئة وأهل الشهوات، التشبيه ذهب إليه المجسمة، والتعطيل ذهب إليه المعطلة والمؤولة ونفاة الصفات.

والجبر ذهب إليه الجبرية: الجهمية والأشاعرة والماتريدية، والقدر يعني: القدرية الأوائل نفاة العلم، ثم المعتزلة الذين أثبتوا خلق الإنسان لفعله.

والأمن من مكر الله ﷻ ذهب إليه أهل الشهوات، فعلوا ما يشاءون، وأمنوا مكر الله، واليأس ذهب إليه طائفة من المتصوفة فيئسوا من روح الله ﷻ، وهكذا في أصناف شتىٰ في هذه الأمور.

فإذًا هذه الجملة هي في الحقيقة تلخيص لما سبق، وهي عرض لها، كما تذكرون شيخ الإسلام ابن تيمية في مبحث الوسطية، وكل من صنف في الاعتقاد يعرض لها لكن بأساليب مختلفة.

وهي التي سماها عدد من طلبة العلم في هذا العصر الوسطية، الوسطية في الاعتقاد في الصفات، الوسطية في الإيمان، الوسطية في القدر، الوسطية في السلوك، الوسطية في العبادة، الوسطية في الحكم علىٰ الناس وعلىٰ الأحوال، وهكذا.

ولا شك أن دين الإسلام وسط كما أثنىٰ الله ﷻ علىٰ أهله بقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، وقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾؛ يعني: أمة عدلًا خيارًا، كما فسرها السلف.

لماذا صارت عدلًا؟ لأنها توسطت فيما ذهب إليه الملل من قبل.

فعندك اليهود عندهم التشدد والغلو والأغلال والآصار، والنصارىٰ عندهم التساهل و الزيادة والابتداع...إلىٰ آخره.

فأهل الإسلام وسط في كل أحوالهم، وسط في العقيدة، ووسط في العبادات بجميع أحوالها وأنواعها.

إذا تبين ذلك فنعرض لهذه الجمل سريعًا في مسائل:

المسألة الأولىٰ:

الغلو والتقصير قد يعبر عنه بالغلو والجفاء.

والغلو لفظٌ جاء في الكتاب والسنة، كما قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ [النساء:١٧١]، وقال ﷻ في الآية الأخرىٰ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة:٧٧]، وقال ﷺ في الحديث الذي في بعض السنن: «**بمثل هؤلاء فارموا**» لما ذكر أن مسك أو قبض علىٰ حصىٰ الحذف: «**وإياكم والغلو فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو**»[٣١٩] فنهىٰ عن الغلو ﷺ. والغلو كما أنه يكون في الاعتقاد كذلك يكون في العبادة.

وحقيقة الغلو في تعريفه الشرعي: هو الزيادة عما أذن به شرعًا في السلوك أو في التعبد أو في الاعتقاد؛ يعني: في الدين إذا زاد عما أذن به فإنه يكون غاليًا، كما أنه إذا زاد في الإنفاق، أو في الفعل عما أذن به صار مسرفًا.

أما التقصير فهو: ترك ما أمر به العبد بأن يقصر ويجفو ويتبع الشهوات، وهو عكس الغلو.

وأولئك يغلون في الاعتقاد، أو يغلون في الإثبات، أو يغلون في السلوك، **مثاله الخوارج غلوا في جانبين، بل في عدة جوانب:**

غلوا في العقيدة: فضلّوا، كفروا، وتركوا نهج الصحابة.

وغلوا في العبادة: حتىٰ إن أحد الصحابة يحقر صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم كما جاء في الحديث.

وغلوا أيضًا في الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقاتلوا جهادًا مَن لا يستحق القتال شرعًا، بل من يحرم قتاله، حتىٰ آل الأمر بغلوهم أنهم تعبدوا بقتل خيار الله ﷻ مثل الصحابة، فأكرمُ الصحابة وأعلاهم منزلة في زمنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومع ذلك تقربوا إلىٰ الله بقتله، بل أساس قتل عثمان رضي الله عنه هو من فعل الخوارج، قتلوا عليًّا وهم يتمنون الجنة بقتل عثمان وبقتل علي من شدة غلوهم.

---

(٣١٩) أَخْرَجَه النَّسَائِيّ (٣٠٥٧)، وابْنُ مَاجَه (٣٠٢٩)، وأَحْمَدُ (١/٢١٥)، وغيرهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة»، برقم (١٢٨٣).

وكما وصفهم النبي ﷺ «**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**»[٣٢٠]، يعني: أهل الشرك.

وأما التقصير فهو حال أهل الشهوات الذين تركوا العبادة، وتركوا طاعة الله ﷻ ولم يبلّغوا ما أمر الله ﷻ به؛ بل هم في تقصير وغشيان للشهوات والمحرمات والكبائر، ولا يرعوون ولا يثوبون ولا يتذكرون.

هؤلاء يقابلون المتشددين، يقابلهم أهل التساهل والكبائر والذنوب والمعاصي.

المسألة الثانية:

في قوله: «بين التشبيه والتعطيل»

١ - القسم الأول: التشبيه:

التشبيه هو أن يجعل شيئًا شبهًا لشيء؛ فعملية الجعل هذه هي تشبيه، شَبَّه تشبيهًا.

والتشبيه قسمان؛ يعني: جعل الشبيه قسمين:

القسم الأول: جعل الشبيه لله ﷻ في صفاته كلها، أو في بعض صفاته، أو في تمام معنى الصفة.

ويمكن أن تقول اختصارًا: أن يشبه الله ﷻ بخلقه، أو يشبه الخلق بالله ﷻ في كيفية الصفات أو كيفية صفة أو في تمام معنى بعض الصفة.

القسم الثاني: أن تشبه صفة الله ﷻ بصفة خلقه في أصل المعنى دون تمامه، أن تشبه صفة الخالق ﷻ بصفة المخلوق في بعض المعنى أو في أصل المعنى.

وهذان القسمان هل يُنفيان عن الله ﷻ جميعًا أم يُنفى أحدهما عن الآخر؟

اختلف أهل العلم في ذلك، والذي يوافق طريقة أهل السنة والجماعة أن ينفى القسم الأول وهو المراد بالتمثيل دون نفي القسم الثاني؛ لأن إثبات الصفات إثبات للصفة مع المعنى، والمعنى يشترك المخلوق مع الخالق فيه في أصل الصفة، في أصل المعنى دون كماله، كما أن المخلوق يوصف بالوجود والله ﷻ يوصف بالوجود فبينهما اشتراك في أصل المعنى دون تمامه ودون حقيقته، كذلك يوصف المخلوق بالسمع، والله ﷻ يوصف بالسمع وللمخلوق سمع يناسبه، ولله ﷻ سمع كامل منزه عن النقائص وعما لا يليق بجلاله وعظمته ﷻ.

---

[٣٢٠] أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٣٤٤)، ومُسْلِم (٢٤٩٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فتحصَّل من هذا أن:

- الأول متفق على منعه وهو التمثيل.

والثاني مختلف في إطلاقه بين أهل العلم.

والأولَى ألا يُستعمل التشبيه إلا في معنى التمثيل حتى لا يظن الظانُّ ممن لا يفهم طريقة أهل السنة والجماعة أنهم يتساهلون في مسألة التشبيه، فيصدقون أنهم مشبِّهة أو يؤكدون أنهم مشبِّهة.

وهذا وإن استعمله بعض أهل العلم كابن تيمية وغيره، ولكن أرادوا منه حقًّا، وهو أن لا تنفى الصفات.

ولكن من حيث الاستعمال لا تستعمل، لا يقال: إنه هناك تشبيه جائز أو أن من التشبيه ما هو حق، فهذا ليس كذلك.

لذلك فلفظ التشبيه لم يأتِ في الكتاب والسنة منفيًّا، وإنما جاء نفي المثل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[الشورى:١١] ، ولكن لا نستعمل لفظ التشبيه، فالله ﷻ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته، وكذلك ليس له شبيه ﷻ، وأهل التشبيه هم أهل الضلال.

لهذا قال هنا: «**وبين التشبيه والتعطيل**» فالمشبهة وهم الذين جعلوا صفات الله ﷻ مشبهة لصفات خلقه، إما جميع الصفات كحال أهل التجسيم، أو بعض الصفات، هؤلاء نتبرأ منهم وليس في طريقة أهل السنة لفظ تشبيه مثبتًا.

ما نقول: قد يكون، مثل ما استعمله بعض المعاصرين ممن لم يتحقق بطريقة أهل السنة والجماعة وأهل الحديث.

القسم الثاني التعطيل:

والتعطيل مأخوذ أو معناه الإخلاء، مأخوذ من العطل وهو التخلية.

يقال: جِيد المرأة عاطل؛ يعني أنه خال من الحلي كما قال الشاعر وهو امرؤ القيس:

وجِيدٍ كجيد الريم ليس بفا حش ... إذا هـي نَصَّتـه ولا بمعطـلِ

«**بمعطل**»؛ يعني: بخالٍ من الحلية.

فالتعطيل معناه: التخلية.

فالتعطيل في حق الله معناه أن يخلي الله ﷻ من صفاته.

فنفاة الصفات معطلة، وكل من نفى صفة أو أكثر فله نصيب من التعطيل بقدر ما نفى؛ لأن التعطيل إخلاء من الصفات.

فنفاة الصفات، مثل المعتزلة والأشاعرة، أو من نفى كل الصفات أو نفى بعضها؛ فإنه يطلق عليه معطلة.

وبالمناسبة تجد في كتب أهل العلم، تارة يقولون عن هؤلاء: نفاة الصفات، وتارة يقولون: مثبتة الصفات، ففي موضع يجعلونهم مع النفاة، وفي موضع يجعلونهم مع المثبتة بحسب السياق.

فإذا نظر إلى نفيهم للصفات -يعني المعتزلة والأشاعرة- قيل لهم: نفاة للصفات مع الجهمية؛ لأن الجهمية هم أصلًا نفاة الصفات.

وإذا نظر إلى ما أثبتوا وأن الجهمية تنفي جميع الصفات قيل عنهم: إنهم مثبتة للصفات؛ يعني: لأصل الصفات وليسوا منكرين لأصل الاتصاف.

فالمقصود من ذلك: أن التعطيل ينطبق على نفاة الصفات سواء نفى كل الصفات أو نفى بعض الصفات.

إذا كان كذلك فدين الله بين التشبيه والتعطيل؛ يعني ما بين نفي الصفات، وما بين أن يجعل لله ﷻ صفات كصفات المخلوق.

فنثبت لله ﷻ الصفات؛ لكن على قاعدة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾، وعلى قاعدة أهل العلم أن إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية، وأن بين الصفة وبين الصفة -يعني بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق- كما بين الذات والذات.والله ﷻ ضرب لنا مثلًا في المخلوقات:

المخلوقات ليست متساوية في الصفات، الذباب له قوة تناسبه، والإنسان له قوة تناسبه، ولكن هنا قوة وثم قوة، البعوض له سمع وله بصر يناسبه، والإنسان له سمع وله بصر يناسبه، والفيل له قوة وله سمع وله بصر وله قدرة تناسبه.

فإذًا الأصناف التي خلقها الله ﷻ جعلها متفاوتة فيما تتصف به، وإذا كان كذلك

فإن ما بين الخالق وما بين المخلوقين من البون والفرق الكبير في الاتصاف بالصفات كما بين ذات الرب ﷻ وذوات المخلوقين الوضيعة، والناس يدركون هذا تمام الإدراك فيما يزاولونه وينظرون إليه.

المسألة الثالثة:

في قوله: «**بين الجبر والقدر**» الجبر والقدر مر ذلك معنا تفصيلًا.

وأن الجبر يعني به الجبرية، وأن الجبرية صنفان:

- جبرية غالية.
- وجبرية متوسطة.

وكذلك القدرية صنفان:

- قدرية غلاة وهم الذين نفوا العلم.
- وقدرية ليسوا بغلاة وهم المعتزلة الذين نفوا مرتبة من مراتب القدر وهي خلق الله ﷻ لأفعال للعباد، وعموم مشيئته سبحانه وتعالىٰ.

في قوله: «**وبين الأمن والإياس**» الأمن -كما ذكرت لكم- هو الأمن من مكر الله، واليأس هو اليأ س من رَوح الله ﷻ.

والواجب علىٰ المؤمن والمسلم أن يعلم أن الإسلام لا يقر الأمن من مكر الله،كما لا يقر اليأس من رَوح الله، فهو بين هذا وهذا، فهو أن يسير خائفًا راجيًا يخاف من الله ﷻ أن يعاقبه، أو أن يستدرجه، وأنه إذا فعل ذنبًا فإنه لا ييأس من روح الله ﷻ.

وهاهنا مسألة يذكرها أهل العلم: وهي الأمن والإياس، والخوف والرجاء أيهما يغلب؟ هل يكون خائفًا أو يكون راجيًا؟ وهم متفقون علىٰ أن الخوف الذي يبلغ المرء إلىٰ اليأس فإنه مذموم، وأن الرجاء الذي يبلغ المرء إلىٰ الأمن من مكر الله فإنه مذموم.

فإذا كان كذلك فهم يبحثون بين الخوف والرجاء، ولا يقصدون الخوف الذي يوصل إلىٰ اليأس، ولا الرجاء الذي يوصل إلىٰ الأمن.

اختلف أهل العلم في ذلك كما هو معلوم لديكم في الخوف والرجاء أيهما يغلب:

- قالت طائفة: يغلب جانب الخوف.
- وقال آخرون: يغلب جانب الرجاء.

-والصحيح في ذلك هو التفصيل، وهو أن الإنسان لا يخلو في حاله من أحد ثلاثة أحوال:

- إما حال صحة.
- أو حال مرض.
- أو حال قرب الوفاة.

فإذا كان في حال الصحة: فيغلب جانب الخوف على الرجاء حتى ينتهي عن الذنوب ولا تغرنه صحته في الإقدام على الذنوب والمعاصي واقتحام ما لا يرضي الله ﷻ، وكذلك يرجو حتى يعمل ويستمر في العمل، وهذه الحال قال فيها طائفة من أهل العلم: إنه يسوي بين الخوف والرجاء، وهذا ليس بموضعه كما سيأتي.

وإذا كان في حال المرض: فحال المرض ينبغي للإنسان أن يغلب جانب الرجاء في الله ﷻ، ويكون أعظم من خوفه؛ لأنه في حال الخوف عنده ولو أمر بتغليب الخوف خشي أن يصل به إلى عدم الرجاء في الله ﷻ، وقد قال نبينا ﷺ: «**قال الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي؛ فليظن بي ما شاء**»[٣٢١] ويناسب المريض أن يكون راجيًا مغلبًا على الخوف حتى يلطف الله ﷻ به.

وإذا كان في حال قرب الوفاة: فالأفضل للمرء فيها أن يسوي بين الجانبين، أن يكون خائفًا راجيًا، وقد جاء رجل للنبي ﷺ -أظنه كان مريضًا فعاده- فقال له: «**كيف تجدك**» قال: أجدني أخشى ذنوبي وأرجو رحمة ربي!! فقال ﷺ له: «**لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا إلا أنجاه الله من النار**»[٣٢٢]، أو كما جاء في الحديث.

المقصود: أنه استدل به أنه في هذه الحال يسوي بين الخوف والرجاء.

قال رَحِمَهُ اللهُ بعدها: «**فهذا ديننا واعتقادنا ظاهرًا وباطنًا، ونحن برآء إلى الله من كل مَن خالف الذي ذكرناه وبيناه**»

يريد بذلك أن جميع ما ذكره في هذه الرسالة وفي هذه العقيدة المباركة من أوله وآخره أنه دينه واعتقاده ظاهرًا وباطنًا؛ يعني: أنه لا ينافق في ذلك، ولا يظهر شيئًا

---

[٣٢١] سبق تخريجه.

[٣٢٢] أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٩٨٣)، وابْنُ مَاجَه (٤٢٦١)، من حديث أنس رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

ويخفي شيئًا، كما كان عليه طائفة من أهل زمانه من أنهم يقولون: «لا تظهر عقيدتك عند أحد؛ لأنك بين مخالفين، فإما أن يثنوا عليك، وإما أن يذموك»، بل هذا ديننا وعقيدتنا واعتقادنا ظاهرًا وباطنًا؛ لأن الاعتقاد والدين الأصل في الإنسان أن يعلنه، وقد يجوز أن يستخفي به إذا كانت المصلحة في ذلك، لكن هذا في حال الفتنة وعدم استطاعة الثبات على البلاء، لكن الأصل أن الإنسان يعلن ما يعتقده ويدين به ظاهرًا وباطنًا.

قال متبرئًا من كل من خالف طريقة أهل الحديث والسنة والجماعة: «**ونحن برآء إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه**»

وقد تقدم لكم أنه غلط رَحِمَهُ اللَّهُ في عدد من المسائل، هذه توكل إلى اجتهاده، وغلط في ذلك.

وفي الجملة: كلامه موافق لكلام أهل الحديث وكلام أهل السنة في إثبات الصفات وفي القدر وفي سائر المسائل، لكن في مسألة الإيمان تابعَ فيها قول أبي حنيفة، ومر البحث في ذلك.

فنحن برآء إلى الله من كل مخالفة للكتاب والسنة لكل ما أمر الله عَزَّ وَجَلَّ به، أو أخبر من خالفه فنحن نتبرأ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ منه سواء علمنا أو لم نعلم.

وهذا هو الأصل وهذا هو الاعتقاد: أننا ندين إجمالًا بما أمرنا الله عَزَّ وَجَلَّ أن ندين به بالتصديق بالأخبار، وباعتقاد وجود الأوامر والانتهاء عن النواهي، وجوب امتثال الأوامر، ووجوب الانتهاء عن النواهي، إذا كان أمر إيجاب أو نهي تحريم.

وهذا ديننا وهذا اعتقادنا، أما تعليقه بقول فلان، أو بما ورد، فهذا يحتاج إلى تأمل ونظر؛ لأن الناس يختلفون في ذلك اختلافا بينًا.

وما من عالم ممن كتب في العقائد إلا وله اجتهاد يكون في مسألة أو في مسألتين، وهذا لا يعني أنه ليس من أهل السنة، أو أنه خالف، أو أن كتابه لا يصلح.

فمثلًا: تنظر إلى أعظم الكتب التي كتبها السلف تجد فيها مسائل لا يقرها الآخرون لكنها مسائل نادرة في خضم غيرها، إما أن يثبت ما لا يثبت مثلًا في بعض الصفات، أو أنه يتأول واحدة بشيء ظهر له، أو أنه يصف شيئًا ليس من العقيدة يجعله في العقيدة، أو أنه ينسب شيئًا لأهل السنة وهو ليس من عقيدة أهل السنة؛ فلذلك ما قعدوه وأجمعوا عليه

واتفقوا عليه فهذا يجب اتباعه، ولا تجوز مخالفته؛ لأنه هو عقيدة أهل السنة والجماعة، وما اختلفوا فيه فلكل واحد منهم عذره في ذلك، لكنه لا يُتَّبَعُ علىٰ ما زَلَّ فيه.

الحافظ ابن خزيمة كتب كتابًا عظيمًا وهو قطعة من صحيح سماه «التوحيد»، ومع ذلك غلط فيه في بعض المسائل، في مسألة الصورة كما هو معروف لم يوافق بقية أهل السنة في ذلك.

مثلًا: البربهاري ذكر مسائل ليست من العقيدة أصلًا وأشياء لم تثبت.

مَن ألف مثلًا في العرش جاء بأشياء ليس فيها دليل واضح وهكذا.

المقصود من ذلك: أنه ليس من شرط أن يكون الكتاب علىٰ طريقة أهل السنة والجماعة وأهل الحديث أن يكون سالمًا من كل اجتهاد، لكن إذا كانت أصوله التي انطلق منها هي الاستسلام للكتاب والسنة، وردّ التأويل والتعطيل، واتباع الدليل، وعدم تسليط العقل علىٰ النصوص؛ فهذا من أهل الحديث وأهل السنة، فلا بد أن يحصل له من الغلط ما يحصل له.

لهذا عظَّم أهل العلم كتب شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنه قرَّر فيها ما اتفقوا عليه وأجمعوا عليه، وترك فيها ما لكل واحد من أهل العلم ممن كتبوا في العقائد اجتهادات.

اعتنىٰ المتأخرون من أئمة أهل السنة بكتب الشيخين شيخ الإسلام وابن القيم لسلامتها من المذاهب الرديَّة وللاجتهادات التي لا يُوافق عليها.

هذه هي الجملة الأخيرة من هذه العقيدة المباركة عقيدة أبي جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث بَيَّن فيها أصول الاعتقاد في الله ﷻ، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وبيَّن فيها تفاصيل الكلام علىٰ مسائل كثيرة تدخل تحت أركان الإيمان الستة، وذكر فيها -كعادة من ألف في عقائد السلف- ما يتصل بذلك من الكلام في الصحابة، وما وقع من الفتن، والكلام فيمن الأحق بالخلافة، والكلام في العشرة المبشرين بالجنة، وما أشبه ذلك من المسائل المتصلة بمسائل الإيمان، وكذلك ذكر عدة مسائل تتعلق بالقول في أهل العلم، وأننا لا نذكر أهل العلم سواء أكانوا من أهل

الحديث والأثر، أم من أهل الفقه والنظر إلا بالخير، ومن ذكرهم بغير الخير فهو على غير السبيل، وما شابه ذلك من المسائل.

وهذه المسائل التي ذكرها حق، ويقرها عامة الأئمة إلا فيما استثني مما وافق فيه أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض مسائل الإيمان ونحوه، مما لاحظنا عليه ولاحظ عليه العلماء من قبل، وبعض الألفاظ التي تجنبها أولى، كما مر معنا في مواضعه.

فلما ذكر ذلك كله قال: «**فهذا ديننا واعتقادنا ظاهرًا وباطنًا، ونحن برآء إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه**».

ولا شك أن أبواب الاعتقاد متعلقة بالقلب؛ فالقلب أشد ما يكون في التغير، وأشد ما يكون في التقلب؛ ولهذا كان من دعائه ﷺ أنه كان يقول: «**يا مقلب القلوب صَرِّف قلوبنا إلى طاعتك**»(٣٢٣)، «**يا مقلب القلوب ثَبِّت قلبي على دينك**»(٣٢٤)، ونحو ذلك مما ورد في الآثار.

فالقلب يتقلب سريعًا، وأكثر شيء يتقلب فيه القلب قول القلب، وعمل القلب، واعتقاد القلب؛ لأن هذه مبناها على العلم، والعلم ينفع ويذهب، فكلما ترك شيئًا من العلم أَثَّر ذلك القلب، فإذا ترك مسائل العقيدة أثر ذلك في عقيدة القلب؛ إما بنقص العلم وهذا له أثر في اليقين والاعتقاد الحق، أو بوجود الشبهة مع عدم العلم، أو ضعف العلم.

والشيطان أفرح ما يكون من الإنسان أن يتغير قلبه؛ لأنه إذا تغير قلبه فإن الجوارح تتغير كما قال ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»(٣٢٥)، ففساد القلب يكون بالشبهات وبالشهوات، فإذا عرضت الشبهات وتمكنت -وسبب تمكنها نقص العلم- فإن القلب يفسد، وأعظم ما تعرض الشبهات في مسائل العقيدة.

لهذا ما زال الأئمة وأهل العلم والنصيحة -للأمة حق النصيحة، لأئمة المسلمين ولعامتهم- يوصون بالاهتمام بالتوحيد والعقيدة؛ لأنه أقرب ما يكون تغير القلب في العقيدة

---

(٣٢٣) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٥٤)، وأَحْمَدُ (٢/١٦٨)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣٢٤) سبق تخريجه.

(٣٢٥) سبق تخريجه.

لأنها تنسى، وقد تبقى المجملات لكن التفصيلات تنسى، ثم تأتي ذنوب القلب شيئًا فشيئًا، وتقع الشبهة وتقع المِرية ويقع الريب في القلب، ثم يضر الإنسان بنفسه شيئًا فشيئًا.

لهذا فمن أعظم الأدعية التي علمنا إياها ربنا ﷻ الدعاء بالهداية إلى الصراط المستقيم في الصلاة: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ ﴾[الفاتحة:٦] ، والهداية للصراط طلب بأن يهدى إلى الصراط، والصراط هو الإسلام والقرآن والسنة.

والإسلام والإيمان والقرآن والسنة له تفاصيل، تفاصيل مختلفة، الإسلام شيء يتعلق بالقلب وشيء يتعلق بالجوارح والعمل، والإيمان يتعلق بالقلب، والقرآن ثمَّ أشياء كثيرة فيه -آيات التوحيد و الغيبيات- هذه كلها عقائد والسنة كذلك.

فإذا طلب الهداية إلى الصراط المستقيم، في الحقيقة من أحسن هذا الطلب وطلبه بحق وتضرع إلى الله ﷻ به، رغبة في تحقيق هذا المراد الأعظم هو عدم رضا عن النفس؛ لأن النفس لا بد أن يكون فيها نقص عن تمام الهداية للصراط المستقيم، فلا دعاء الإنسان أحوج إليه من هذا الدعاء، ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ ﴾؛ ولهذا كان من لطف الله ﷻ بعباده أن جعل هذا الدعاء هو أول دعاء في القرآن، وأول سؤال في القرآن، وهو أول سؤال واجب أيضًا في الصلاة، يعني أول سؤال في الصلاة واجب -دعاء الاستفتاح ليس بواجب- هو الهداية للصراط، وهذا من أعظم الأدعية؛ لأن القلب يتقلب، والإيمان يتغير، والإسلام يتغير في العبد، وهذا كله بحكم ضعف العلم وزيادته، وضعف التطبيق وزيادته.

لهذا أحسنَ العلامة أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين دعا بهذا الدعاء في خاتمة هذه الرسالة والعقيدة الطيبة، فقال: «**نسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإيمان، ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة**»، وهذا يبين مقام هذا السؤال عند هؤلاء العلماء الربانيين؛ لأنهم يسألون الله الثبات على الإيمان الذي شرح في هذه العقيدة أركانها، وبينها، ومع ذلك هو أشد ما يكون حاجة إلى الثبات على الإيمان وإلى الختم له في حياته به؛ لشدة معرفته بأن هذا الإيمان يُسلب سواء أكان سلبًا كاملًا، أم سلْب بعض كماله، أو بعض التفاصيل فيه، أو بعض أجزائه؛ فدعا بهذا الدعاء المتضمن الثبات على الإيمان، والذي تضمن أيضًا العصمة من الأهواء المختلفة والآراء المتفرقة.

وهل مثل هذا العالم الذي علم أحوال هذه الفِرق الضالة من المشبهة، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية، ومن نحا نحوهم، والمرجئة، والخوارج، والرافضة، وأشباه هؤلاء، هل من علم هذا العلم الواسع يخشىٰ علىٰ نفسه؟

نعم، مَن علم يخشىٰ عليه أيضًا، وهذا هو الواقع؛ لأن الشيطان حريص، ولأن الإنسان ضعيف جدًّا.

فلما كان الأمر كذلك كان واجبًا علىٰ العبد وجوب وسائل أن يحرص علىٰ أمرين:

الأمر الأول: العلم النافع بالعقيدة الصحيحة والتوحيد بدلائله من الكتاب والسنة، وأن يكون ذلك ظاهرًا في قلبه لا شبهة عنده فيه مستحضرًا له، مراجعًا له في كل حال؛ حتىٰ يسلم قلبه من أن يكون فيه فجوة يدخل منها شيطان.

الأمر الثاني: لا بد من استغاثته بالله، وسؤاله لمولاه أن لا يزيغ قلبه بعد إذ هداه.

هذه مسألة عظيمة، وسؤال جليل، وإنما يعرف شدة الخطر مَن علم حق الله ﷻ، وما له من الأسماء والصفات، وعلم أثر هذه الأسماء والصفات في ملكوت الله ﷻ، فكم تقلَّب قلب أحد، وكم ضلَّ فلان، وخُذل فلان، وكم ضل من إنسان، وكم زاغ من قلب...إلخ.

فنسأل الله ﷻ بأسمائه الحسنىٰ وصفاته العلىٰ أن يثبتنا علىٰ الإيمان، وأن يختم لنا ولوالدينا ولأحبابنا به، وأن يعصمنا من الأهواء المختلفة والآراء المتفرقة والمذاهب الردية إنه سبحانه جواد كريم.

والأهواء المختلفة هذه منها ما هو كفري ومنها ما هو دون ذلك.

وإمام الحنفاء إبراهيم عليه السلام دعا بتلك الدعوات الصالحة التي قال فيها: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ۝٣٥ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥، ٣٦]، فجعل الأصنام المضلة لكثير من الناس لما يقع في القلوب منها أو من أوليائها من الشبهة، فسأل ربه أن يجنبه وأن يجنب بنيه عبادة الأصنام.

وهذا يدل علىٰ عِظم خوف الخليل إبراهيم عليه السلام من هذا الزيغ، وهو الكامل وهو الخليل وهو المجتبىٰ عند ربه ﷻ.

ولذلك تحفظون كلمة إبراهيم التيمي، من التابعين رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير هذه الآية كما رواه ابن جرير وغيره، حين تلا هذه الآية قال: «**ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم**»(٣٢٦).

وهذا يدل على أن الناصح حقًّا لنفسه، ولأئمة المسلمين وعامتهم حقًّا، من نصح حقًّا، فإنه يوصيهم بالاهتمام بتوحيد الله ﷻ الذي هو حق الله على العبيد، وبتصفية القلب من أدران العقائد الفاسدة؛ لأنه بصلاح القلب وبسلامة عقيدته يبارك الله جَلَّ وَعَلَا في قليل العمل، فإن في العمل القليل يبارك ويزيد ويضاعفه الله ﷻ، إذا سلم القلب وسلمت العقيدة فإن الله يبارك، أما إذا كان العمل كثيرًا والعقيدة فاسدة فإن هذا ليس بشيء.

ومن محاسن كلام أبي الدرداء الذي ذكره شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في كتابه «فضل الإسلام»: أن أبا الدرداء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان يقول: «يا حبذا نوم الأكياس وإفطارهم، كيف يغبنون سهر الحمقى وصومهم؟ ولَمثقال ذرة من بر مع تقوى ويقين»، «بر» يعني في الأعمال الظاهرة مع تقوى لله ﷻ وخوف ويقين في اعتقاده ويقين فيما ضمه قلبه، قال: «ولَمثقال ذرة من بر مع تقوى ويقين؛ أعظم من أمثال الجبال عبادة من المغترين»(٣٢٧) وهذا هو الواقع ومن تأمل الكتاب والسنة وجد ذلك صحيحًا.

فنسأل الله العصمة من الأهواء المختلفة، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هداها.

وهذه الجملة إلى آخره فيها مسائل:

المسألة الأولى:

عِظَم شأن الدعاء، وخاصة إذا ذكر في المذاهب الردية، وذكر الاعتقاد الحق فإن الواجب على المسلم أن لا يأمن، بل الواجب عليه أن يخاف ويحذر ويعمل بأسباب الحذر، وأن يتقرب إلى الله ﷻ بالدعاء العظيم لأن الله جَلَّ وَعَلَا يجيب من سأله، ويعطي من دعاه سبحانه.

فهذا الأصل يدخل تحت ما مر الكلام عليه من منفعة الدعاء وإجابة الله ﷻ للدعاء وقضاء الحاجات.

المسألة الثانية:

ذكر هنا الثبات على الإيمان، و الثبات على الإيمان نوعان:

---

(٣٢٦) انظر: تفسير الطَّبَرِيّ (٧/٤٦٠).
(٣٢٧) أَخْرَجَه أَحْمَدُ في «الزهد» (٧٤٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/٢١١).

- ثبات على أصله.

- و ثبات على كماله.

والعبد محتاج إلى هذا وذاك، وأهل العلم بالله ﷻ يسألون الله سبحانه، ويُلحُّون في السؤال أن يثبتهم على كمال الإيمان، وأن يغفر لهم ما فيهم من نقص.

فقوله هنا: «**أن يثبتنا على الإيمان**»؛ يعني: على كماله، وكمال الاعتقاد وكمال العمل.

المسألة الثالثة:

قوله هنا: «**ويختم لنا به**»، الخاتمة من أعظم وسائل النجاة إذا أحسنها الله ﷻ، فَمَن حسنت خاتمته فهو إلى الجنة إن شاء الله، ومن ساءت خاتمته فهو على خطر.

ولهذا جاء في الحديث الصحيح: «**أن العبد يعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار، وإن العبد ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة**»(٣٢٨)، فالخاتمة هي المقصود، أن يختم للعبد بما يحب الله ﷻ ويرضاه.وإذا كان الأمر كذلك، فإن حسن الخاتمة منوط بمعرفتها، يعني إحسان العبد خاتمته منوط بمعرفتها، أن يعرف متى تنتهي حياته حتى يستعد، وإذا كان ذلك محالًا أن يعلم متى سيموت ومتى سينتهي؛ فإن الواجب حينئذٍ أن يحذر صباح مساء وليلًا ونهارًا من سوء الخاتمة.

هذا هو عمل الأكياس وعمل الصالحين جعلنا الله ﷻ منهم وغفر لنا ذنوبنا، أنهم يستعدون للخاتمة.

الاستعداد للخاتمة من وسائل النجاة،وهما استعدادان:

- استعداد في صلاح القلب.

- واستعداد في صلاح العمل.

والاستعداد في صلاح القلب هو بالعلم النافع الذي يورث في القلب العلم بالله ﷻ، ومعرفته وأسمائه وصفاته وبيقين في ذلك، ثم العمل الصالح، يعني: يمتثل الأمر

---

(٣٢٨) سبق تخريجه.

ويجتنب ما نهىٰ الله عنه، أو نهىٰ عنه رسوله ﷺ، وأن يستغفر من الذنوب والخطايا.

المسألة الرابعة:

عَبَّر هنا بالعصمة في قوله: «**ويعصمنا من الأهواء المختلفة**» والعصمة كلمة لم يكن لها استعمال شائع عند السلف ولم تأت بهذا المعنىٰ في الكتاب ولا في السنة.

لهذا فالعصمة في الحقيقة تحتاج إلىٰ تفصيل؛ لأنها بهذا المعنىٰ -يعني العصمة من الذنوب، العصمة من البدع-، فيها حق وفيها باطل.

وسبب ذلك: أن العصمة معناها أن يعصم من الذنب، والذنب قد يكون في العقيدة فيكون بدعة، وقد يكون في العبادة تقصيرًا أو زيادة فيكون ما بين الإثم في البدع، أو في ترك الواجبات.

ولهذا وجب أن تفسر العصمة في هذا الموضع، وفي كل موضع استعملها فيه أهل العلم، أن تفسر بالمعنىٰ الصحيح لأنها مجملة، ولا أحد بعد رسول الله ﷺ ينزه عن جنس الذنب، وقد يكون الذنب ذنب قلب، وقد يكون الذنب ذنب عمل جوارح.

والعصمة توهب كما قال هنا: «**نسأل الله العصمة**»؛ لأن العصمة يهبها الله ﷻ، وإذا كانت معناها عدم الوقوع في الذنوب المخلة، فهي إنما وهبها الله ﷻ لرسوله ﷺ أما الأمة فلم توهب هذا النوع وهو أنه يعصم مطلقًا من كل ذنب: ذنب اعتقاد، ذنب قول، أو ذنب عمل، وإذا كانت توهب؛ فالعصمة ليست لله ﷻ، أو يقال: «الله معصوم عن كذا»، أو كما قال بعضهم: «العصمة لله ولرسوله ﷺ».

فالعصمة لله مِلكًا، هو الذي يملكها لكنه لا يوصف بها، يملكها مِلكًا كما يملك سائر ما في الملكوت من أعيان وغيرها، فهو الذي يعطي العصمة ويهبها لمن شاء من أنبيائه.

فإذا كان كذلك؛ تلخص الأمر بأن العصمة الكاملة هي للنبي ﷺ وأما من عداه من الأمة فلم يعط العصمة الكاملة، ولا بد أن يقع في الذنب يصيبه.

والذنوب كما ذكرنا قسمان:

- ذنوب اعتقاد.
- وذنوب عمل.

-وذنوب الاعتقاد ليست موجودة في الصحابة رضوان الله عليهم؛ ولهذا يصح أن تقول: عصم الله الصحابة من الخلل في العقيدة، عصم الله السلف من مجانبة الحق في الاعتقاد، وهذا هو الواقع لأنهم أجمعوا على مسائل التوحيد والعقيدة، والأمة لا تجتمع على ضلالة.

-أما العمل فلم يُعصموا -يعني لهم ذنوب-، والنبي ﷺ علَّم أبا بكر أن يدعو بقوله: «**اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي**»(٣٢٩) حتى صغائر الذنوب ربما حصلت من النبي ﷺ مما لا يقدح في الرسالة؛ ولهذا قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١، ٢].

فإذًا مقصده هنا من هذا الدعاء «**أن يعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الرديَّة**» يعني: أن يسلك الله ﷻ به سبيل السلف؛ لأنهم عُصِموا من أن يسلكوا الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، أو المذاهب الرديَّة.

فمعنى سؤال العصمة هنا: أن يلزم طريقة السلف الصالح من الصحابة والتابعين الذين لم تظهر فيهم هذه الأهواء والآراء والمذاهب الردية.

المسألة الخامسة:

وهؤلاء الذين شبهوا المخلوق بالخالق في التصرف في الربوبية، -يعني: في الملك- جعلوه بتفويض الله له، لكنهم جعلوا التصرف له.

وهم على أربع فئات:

- منهم من جعله لواحد، وهو المسمى عندهم الغوث الأكبر، أو القطب الأعظم، أو نحو ذلك.

- ومنهم من جعل التصرف في الأرض بهذا الملكوت لأربعة من الأولياء، ويختلفون في تحديد الأربعة.

- ومنهم من جعله لسبعة.

- ومنهم من جعله لأربعين.

---

(٣٢٩) سبق تخريجه.

والصوفية الغلاة الذين يدعون هذه الادعاءات الباطلة التي خالفوا بها طريقة السلف أصلًا وفرعًا وسلوكًا، واتبعوا أهل الضلال والكفر، أَلَّفوا كتبًا كثيرة في هذا الباب في تصرف هؤلاء في الملكوت، أو في أرزاق أهل الأرض، أو في أحوالها.

والكلام حول الفرق يطول تجدونه في المطولات.

الفرقة الثانية: المعتزلة:

و المعتزلة هم أتباع عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء اللذين كانا من تلامذة الحسن البصري كما هو معلوم، ولما دخلوا في البحث في مسائل الإيمان -يعني: الأسماء والأحكام، الإيمان والحكم على مرتكب الكبيرة، والكلام على الصحابة الذين تقاتلوا- خالف عمرو بن عبيد الحسن، كذلك واصل بن عطاء فاعتزلا حلقة الحسن البصري، فسئل الحسن البصري عنهم فقال: هؤلاء المعتزلة، فبقي الاسم عليهم، فكثر أتباعهما حتى تقعد مذهبهم وسمي بمذهب المعتزلة.

فبنوا ذلك بعد الانعزال وتفصيل المذهب والنقاشات وما حصل من تطور فيه، بنوه على أصول خمسة عندهم، وهي المسماة بالأصول الخمسة عند المعتزلة وهي:

- التوحيد.
- والعدل.
- والوعد والوعيد.
- والمنزلة بين المنزلتين.
- والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وأُلفت فيها المؤلفات لتقعيدها في القرن الثاني الهجري.

وهذه الأصول الخمسة جعلوها أصولًا عقلية، دل عليها العقل، وأما الدليل النقلي أو السمعي، فهو تابع لها، ولهذا جعلوا دليلهم في الغيبيات ودليلهم في الأصول الخمسة دليلًا واحدًا وهو العقل، هوالحجة والنقل مفصل له أو تابع أو شاهد كما يزعمون.

فهذه الأصول الخمسة ثَمَّ تفاصيل لهم فيها تجدونها في مواطنها.

والمعتزلة فئات وفرق مختلفة، منها معتزلة البصرة وهم الأوائل، ثم معتزلة بغداد وهؤلاء هم الذين قعَّدوا مذهب الاعتزال وألفوا فيه وأجابوا عن الشبه عليه.

وهناك من ألف في طبقات المعتزلة وفرق المعتزلة.

والمعتزلة قد يتفقون في المسألة وقد لا يتفقون؛ ولذلك تجد في بعض المسائل يقال: مذهب المعتزلة كذا، لكن إذا بحثت وجد فيه اختلاف، فمن أثبت يكون مصيبًا،ومن نفىٰ يكون مصيبًا باعتبار من نقل عنه، وباعتبار مدارس المعتزلة وفرق أهل الاعتزال.

فليسوا فرقة واحدة، لكن في تفسير الأصول الخمسة وفي أصولها: أصول التوحيد عندهم، أصول العدل، المنزلة بين المنزلتين، الوعد والوعيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في الأصول يتفقون، لكن في التفاصيل يختلفون.

الفرقة الثالثة: الجهمية:

والجهمية ينسبون إلىٰ جهم بن صفوان الترمذي، وكان عالمًا فقيهًا، ينسب إلىٰ الحنفية في الفقه، ولكنه لشدة اعتنائه بالرأي كان يناظر ويكثر من المناظرة حتىٰ ناظر طائفة من دهرية الهند، الدهرية -بضم الدال- ينسبون إلىٰ القول بالدهر: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، ينسب إلىٰ الدهر، دهري بضم الدال علىٰ غير اعتياد كما قاله المرتضىٰ في كتاب «تاج العروس» وقاله غيره.

المقصود: ناظره قوم من الدهرية يقال لهم: السُّمَنِيَّة في الصفات؛ لأنهم لا يؤمنون بوجود الله أصلًا، ويريد أن يقنعهم بوجود الله، فجرىٰ منه معهم مناظرة ذكرتها لكم في مكان آخر، فآل به الأمر نتيجة المناظرة وتوابعها وما حصل -وقد ذكر أصل القصة البخاري في خلق أفعال العباد- نتج عن ذلك أنه نفىٰ الصفات وعطل الرب ﷻ من صفاته، وآمن بالوجود المطلق.

فالجهمية في مسائل العقيدة يذهبون في الصفات إلىٰ النفي، فينفون عن الله ﷻ كل الصفات، ويجعلون الصفة الواحدة الموجودة هي صفة الوجود المطلق، ويقولون بشرط الإطلاق.

وفي الأسماء: يثبتون الأسماء كدلالات علىٰ الذات -أسماء أعلام- ويفسرونها بمخلوقات منفصلة، فيجعلون الكريم هو الذات التي حصل عنها إكرام فلان -يعني يفسرونها بالكرم الذي خلقه الله-، القوي بالقوة التي خلقها الله، العزيز بالعزة التي خلقها الله -يعني في الإنسان، في المخلوق يعني من حيث هو، ويجعلون تفسير الأسماء في

القرآن وفي السنة يفسرونها بمخلوقات منفصلة؛ لأنه لا دلالة للأسماء على صفة؛ لأنهم ينفون الصفات، وإنما يجعلونها دالة على علم لا تفسير لها من حيث العلمية لكن تفسيرها من حيث الصفة بأنها مخلوقات منفصلة.

لهذا قال بعض أهل العلم: ينفون الأسماء والصفات، الجهمية ينفون الأسماء والصفات، وهذا صحيح باعتبار الحقيقة.

وطائفة يقولون: لا، لا ينكرون الأسماء باعتبار أنهم يثبتون شيئًا من الأسماء على طريقتهم؛ لأن عندهم الأسماء دلالات على ذات بدون صفة في الاسم، وإنما هو مثل ما تقول مثلًا: «ماء سلسبيل»، أو تقول في السيف: حسام، ومهند، وسيف...إلخ للدلالة على شيء واحد بدون صفة، أما صفة أنه يحكم فلا، أما صفة أنه صنع في الهند فلا، أما صفة أنه كذا فلا.

فهم يجعلونها من جهة الدلالة على الذات واحدة، ومن جهة الدلالة على الصفات أنها لا تدل على صفة.

ولهذا في الآيات: يفسرون الأسماء في الآيات بالمخلوقات المنفصلة، يعني: أثر الصفة في المخلوق ويجعلونه مخلوقًا.

أما في الإيمان: فالجهمية مرجئة، وهم أشد فرق الإرجاء؛ لأنهم قالوا: يكفي في الإيمان المعرفة فقط، ففرعون عندهم مؤمن وإبليس عندهم مؤمن، ولم يكفر فرعون عندهم بعدم الإيمان، وإنما بمخالفة الأمر، وإبليس لم يكفر بعدم الإيمان، بل بمخالفة الأمر...وهكذا، وهذا القول مشهور عنهم في أنه يَثبت الإيمان بالمعرفة.

وفي القدر: هم جبرية يرون أن الإنسان في أفعاله كالريشة في مهب الريح لا اختيار له البتة، هو مجبر على كل شيء، وأنه يُفعل به ولا يفعل شيئًا.

وفي الغيبيات: ينكرون كل ما لا يوافق العقل من أمور الغيب.

وفي الآخرة: ينكرون دوام الجنة والنار.يقولون: الجنة لا تدوم والنار لا تدوم؛ لأن دوام الجنة والنار ظلم، فتفنى الجنة وتفنى النار معًا.

بخلاف المعتزلة فإنهم يقولون بفناء النار والجنة كدار نعيم وعذاب، لكن التلذذ والألم يبقى، فيستمر التلذذ ويستمر الألم ولا تستمر الدار.

فيه أقوال مختلفة نسأل الله ﷻ السلامة منها ومما جر إليها.

المقصود: فيه مباحث ترجعون إليها في مواطنها.

الفرقة الرابعة: الجبرية:

والجبرية مذهب منسوب إلىٰ القول بالجبر.

والجبر: هو أن الله أجبر الإنسان المكلف علىٰ أفعاله.

والجبرية قسمان:

- جبرية غلاة.
- وجبرية متوسطة، أو غير غلاة.

-**أما الجبرية الغلاة**: فهم الجهمية، وغلاة الصوفية الذين ينفون أصل الاختيار، ويقولون: إن الإنسان كالريشة في مهب الريح.

-**وأما الجبرية غير الغلاة**: فهم الذين يثبتون الجبر باطنًا والاختيار ظاهرًا، يقولون: هو مجبور في الباطن ومختار في الظاهر، هؤلاء الأشاعرة ومن نحا نحوهم.

وقد مر معنا البحث في هذه المسألة، وأنهم اخترعوا لفظ الكسب، وجعلوه مَخرجًا للعلاقة ما بين جبر الباطن واختيار الظاهر مما ابتدعوه وأحدثوه.

وذكرت لكم: **أن الكسب علىٰ ثلاثة إطلاقات**:

كسب عند أهل السنة، وكسب عند الجبرية، وكسب عند القدرية ترجعون له في مكانه.

الفرقة الخامسة: القدرية:

القدرية يُنسبون إلىٰ القدر لا لإثباته ولكن لنفيه، وهي نسبة إلىٰ من لا يثبت، نسبوهم إلىٰ القدر لأنهم لا يثبتونه.

والذين ينفون القدر أقسام متنوعة يجمعهم أنهم ينفون مرتبة من مراتب القدر.

وأشهر المسائل التي نفي فيها القدر مسألتان:

المسألة الأولىٰ: العلم السابق، وقد نفته طائفة.

المسألة الثانية: عموم خلق الله ﷻ في الأشياء، ومشيئته الشاملة لكل شيء فقد نفته طائفة.

-**أما الذين نفوا العلم** فهم القدرية الغلاة الذين خرجوا في زمن الصحابة رضوان

الله عليهم، وردّ عليهم الصحابة وتبرؤوا منهم، وأخبروا بأنهم ليس لهم في الإيمان ولا في الإسلام نصيب.

وهم الذين قال فيهم الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ناظِروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خُصموا، وإن أنكروه كفروا»؛ لأنهم ينكرون علم الله السابق ويقولون: إن الأمر أُنف؛ يعني: مستأنف، لا يعلم الله الأشياء عندهم إلا بعد وقوعها، لا يعلم الأشياء قبل أن تقع. أعاذنا الله منهم.

-**أما القدرية الذين نفوا مرتبة عموم المشيئة وعموم خلق الله للأفعال**، فهؤلاء طائفة كبيرة، أصل مذهبهم أهل الاعتزال: المعتزلة، حتىٰ صار عند الكثير أن المراد بالقدرية النفاة: المعتزلة.

وفي الحقيقة: القدرية لفظ يصح إطلاقه علىٰ كل من لم يؤمن بالقدر علىٰ ما جاء في الكتاب والسنة بنفي لشيء منه؛ ولهذا يدخل في القدرية: من اعترض علىٰ القدر، أو علىٰ أفعال الله عَزَّوَجَلَّ، أو علىٰ الحكمة، وقد قال فيه ابن تيمية في تائيته القدرية:

ويدعىٰ خصوم الله يوم معادهم إلىٰ النار طرًّا معشرَ القدريةِ

يعني: يا معشر القدرية هلموا إلىٰ النار جميعًا.

سواء نفوه أو سعوا ليخاصموا به الله أو ماروا به للشريعةِ

فجعل نفي شيء من القدر يدخل صاحبه في القدرية، وجعل أيضًا المخاصمة والمجادلة كحال المشركين، القدرية الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، هؤلاء يدخلون في القدرية؛ لأنهم نفوا حكمة الله عَزَّوَجَلَّ التي هي أساس في القول بالقدر، كما جاء في القرآن وسنة النبي العدنان ﷺ.

ثَمَّ بحوث أخرىٰ أيضًا تؤخذ من كتبهم.

قال: «**وغيرهم**»؛ لأن الفرق كثيرة والمذاهب الردية والأهواء والآراء مختلفة.

وليشمل أيضًا ما ظهر في زمانه وما قبله، وما سيظهر أيضًا في الأزمنة الأخرىٰ.

فممن لم يذكرهم: الخوارج، والشيعة الغلاة، والمرجئة الغلاة، قد يدخلون مع هؤلاء في شيء من الأقوال.

ويدخل أيضًا العقلانيون في ذلك الزمان وما بعده، ويدخل غلاة المتصوفة، ويدخل الذين ابتدعوا طرقًا بين هذا وهذا؛ لهذا أوصلهم النبي ﷺ إلىٰ اثنتين وسبعين فرقة.

المسألة السادسة:

في قول الطحاوي: «**من الذين خالفوا السنة والجماعة وحالفوا الضلالة**»، قال: «**خالفوا السنة والجماعة**»، هذا مما يؤكد لكم أن قصده بالثبات علىٰ الإيمان والعصمة من الأهواء هو موافقة الجماعة، وهي الجماعة الأولىٰ جماعة الصحابة، وجماعة التابعين الذين لم يفرقوا بين ما أنزل الله ﷻ علىٰ رسوله، بل آمنوا به جميعًا، وحملوا المتشابه علىٰ المحكم، ولم يبتدعوا دينًا لم يأذن به الله ﷻ.

فمخالفة السنة والجماعة:

- قد تكون مخالفة كبيرة جدًّا توصل صاحبها إلىٰ الكفر والعياذ بالله، كحال الجهمية ومن نحا نحوهم، والمشبهة المجسمة.
- وقد تكون المخالفة أقل من ذلك فتوصل صاحبها إلىٰ ما دون الكفر.
- وقد تكون بدعًا مغلظة.
- وقد تكون بدعًا خفيفة.

فكل مخالفة للسنة والجماعة علىٰ النحو الذي أوضحنا في معنىٰ السنة والجماعة في مكان سابق، هذا مذهب رديٌّ ولا شك، لكن صاحبه يكون ذنبه بقدر ما خالف.

فمن خالف السنة والجماعة فإنه لا بد أن يكون حليفًا للضلالة؛ ولهذا قال بعدها: «**وحالفوا الضلالة**».فلا يمكن للإنسان أن يكون مخالفًا للجماعة وعلىٰ مذهب ردي في الاعتقاد، ولا يقال: إنه ضال.

الله ﷻ وصف المرأة إذا أخطأت، أو لم تدرك تمام الحقيقة في الشهادة بأنها تضل، فقال: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ لأنها لم تصل إلىٰ الحق والصواب الواقع، فكيف بحال هؤلاء فلا شك أنهم ضُلَّال.

وأرىٰ أن بعض الناس يستنكف في ذكر بعض مسائل العقائد والتوحيد أن يصف المخالف للسنة والجماعة بأنه ضال، بل هو ضال؛ لأنه ضل الطريق، وقد يكون ضلاله

كبيرًا جدًّا، وقد يكون قليلًا، لكنه ضل السبيل؛ لأنه خالف السنة والجماعة وحالف الضلالة كما ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المسألة السابعة:

أعلن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ براءته منهم فقال: «**وهم عندنا ضلال وأردياء**»، «**ونحن منهم برآء أو براء**»، وهذا هو الواجب على المسلم أن يتبرأ جملة وتفصيلًا، أن يتبرأ من القول ومن المذاهب الردية ومن أصحابها.

لأن هذا عقيدة، لأن ذلك اهتداء بهدي إبراهيم الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إذ قال الله جَلَّ في شأنه: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الممتحنة: ٤]، يعني: من المرسلين.

﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ﴾، يعني: لأقوامهم: ﴿إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾، فأعلن البراءة منهم ومما عبدوا، يعني: من العبادة ومن العابدين، أي: من العبادة، ومن الذين عبدوا، ومن العابدين.

وهذا هو الواجب أن المرء يتبرأ، ولا يقول: أتبرأ من العمل دون صاحب العمل؛ فإن هذا لا أصل له، بل نتبرأ من العمل ومن صاحبه الذي عمل بالبدع والضلالات أو بالشركيات، فلا مكان للتفريق ما بين العمل وبين صاحب العمل.

إذا كان كذلك، فهل البراءة من العمل ومن صاحبه هل هي في حكم واحد؟

الجواب: أنها ليست في حكم واحد، البراءة من العمل -العمل الكفري الشركي في نفسه- واجب، فمن لم يتبرأ فإنه لم يوحد، فهو داخل في معنى الشهادتين -يعني: إذا دخلنا في الشرك

الولاء والبراء في نفس العمل هذا داخل في حقيقة التوحيد، ولاء للتوحيد وبراء من الشرك، ولاء للتوحيد كفعل وعقيدة وبراء من الشرك كفعل وعقيدة.أما موالاة أهل التوحيد والبراءة من أهل الشرك فهي واجب، لكن ليس تركها كفرًا إلا بشروط وتفاصيل؛ ولهذا يذكر العلماء في التوحيد وفي غيره أن البراءة ملازمة لمعنى التوحيد، لمعنى الشهادة لله جَلَّ بالوحدانية.

وهكذا البراءة من أهل البدع ملازمة للسنة، فكما أن البراءة من الشرك ملازمة لكلمة التوحيد، وكلمة ملازمة، لايعني: هي من معنى كلمة التوحيد، فكذلك البراءة من

البدع ملازمة للسنة، فلا يتصور من جهة الحق أن يكون مواليًا للسنة وهو ليس متبرئًا من أهل البدع إلا إذا كان لم يفهم السنة، أو أن عنده هوىٰ تفريق، فمن والىٰ السنة فلا بد عليه أنه يتبرأ من البدعة، ومن والىٰ أهل السنة فلا بد أن يتبرأ من أهل البدعة، لكن إذا حصل هذا التبرؤ عقيدة فهل يلزم منه أن يظهر في كل حال؟ لا، إظهاره بحسب المصلحة الشرعية، قد يظهر ويكون إعلانه للبراءة ظاهرًا في التبرؤ من الأشخاص، وقد يؤخر بحسب ظهور السنة وخفائها وما يُنظر في ذلك من المصالح.

المسألة الثامنة:

قال في آخرها: «**وبالله العصمة والتوفيق**»، وذكرنا لكم ما في العصمة من البحث سابقًا وأن الله ﷻ لم يعط العصمة لأحد بعد الأنبياء، الأنبياء هم المعصومون، وأما سائر البشر فهم علىٰ خطر في قلوبهم وفي أعمالهم.

«**وبالله التوفيق**»: التوفيق هو الهداية إلىٰ طريق الرشاد والإعانة علىٰ سلوك هذا الطريق جملة وتفصيلًا.



تم بحمد الله ومنّه الجزء الثالث من كتاب جامع الدروس العقدية في شرح العقيدة الطحاوية

وبه تم الكتاب

فهرس الجزء الثالث

الدرس الرابع والأربعون:

الدرس الخامس والأربعون:

الدرس السادس والأربعون:

